

# تفسير حرب العراق

## نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة








تصوير

أحمد ياسين

فرانك هارفي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية






# تفسير حرب العراق

## نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة

*Explaning the Iraq War*
*Counterfactual Theory, Logic and Evidence*
by Frank P. Harvey

First published in 2012 by Cambridge University Press.
This edition has been translated and published under license from the publisher.

**محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**



الطبعة الأولى 2014

النسخــة العاديــة ISBN 978-9948-14-941-5
النسخــة الفاخــرة ISBN 978-9948-14-942-2
النسخـة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-943-9

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 67




# تفسير حرب العراق

## نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة

فرانك هارفي

# مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

# المحتويات


@Ahmedyassin90

# مقدمة

تتسم الرواية التاريخية المقبولة عموماً لحرب العراق عام 2003 بوضوح شديد، فقد كانت حرباً اختارتها الولايات المتحدة ولم تضطرها إليها الظروف.[1] وبحسب هذه الرواية، كان قرار مهاجمة نظام صدَّام حسين يوم 19 آذار/ مارس 2003 نتاجاً للانحياز السياسي والأولويات المضللة والخداع المتعمد والاستراتيجيات الكبرى للرئيس جورج بوش الابن وكبار "المحافظين الجدد" و"الأحاديين" و"دعاة الحرب" في فريق الأمن القومي التابع له؛[2] حيث استغلت قلة من كبار المُنظِّرين مخاوف الرأي العام (وحسن النيات الدولية) في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتضخيم خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية وجعلها المسوغ الأساسي لغزوٍ وقائي لم يكن ضرورياً.[3] وصار يُنظَر إلى نزع أسلحة نظام صدَّام حسين الوحشي وتحويله إلى نظام ديمقراطي بوصفهما ضرورتين أخلاقيتين، وأمرين أساسيين لضمان المصالح الأمنية للولايات المتحدة على المدى الطويل. وهاتان الضرورتان تفسران بدورهما تقدير الاستخبارات الوطنية المحدَّث حول العراق في عام 2002، بحيث تضخَّم حجم الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل العراقية؛ وهكذا، ولكي نفهم بشكل كامل مسار الأسباب التي أدت إلى بدء الأعمال العسكرية في عام 2003، فإننا نحتاج إلى فهم شخصية جورج بوش الابن، وقوة مستشاريه من المحافظين الجدد والأحاديين وتصميمهم، ومجموعة الأحكام المسبقة والمشاعر والأفكار والقيم المشتركة بين المسؤولين عن صياغة مبدأ بوش. فمن حيث الأساس، استغل المحافظون الجدد، بدعم من أعضاء كبار آخرين في إدارة بوش، سيطرتهم على البيت الأبيض لدفع البلاد نحو حرب اختاروها هم، وما كانت لتحدث أبداً لو كانوا بعيدين عن دائرة صنع القرار.

ظهرت نظرية "حرب بوش والمحافظين الجدد"، التي سنشير إليها اختصاراً باسم حرب المحافظين الجدد،[4] بوصفها الرواية السائدة التي تفسر الغزو الأمريكي. وهذا يؤكد

أساساً تنبؤ روبرت كاجان (Kagan 2008a) في عام 2008 بأنها ستصبح الرواية المعتمدة في كتب التاريخ.[5] تمثل هذه الرواية الإجماع أو النظرية أو الفرضية السائدة في عشرات من الكتب الأكثر رواجاً التي تتحدث عن إدارة بوش، ومئات من المقالات الأكاديمية والتقارير الإعلامية والمدونات التي يُستشهَد بها مراراً (وشاعت على نطاق واسع) عن حرب العراق.[6] هناك طبعاً بعض الاختلافات في ما نُشر عن الدوافع الأساسية للإدارة، ولكن "الأهداف" المختلفة التي يشير إليها المؤلفون بوصفها الأهداف الأساسية للغزو (مثل السيطرة على منابع النفط، ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وإزالة خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية وارتباطها بالإرهاب، والوفاء بالالتزامات العالمية المرتبطة بالاستثنائية الأمريكية، وتوفير العقود للشركات العاملة في الصناعات الأمنية، وتلبية طلبات اللوبي الإسرائيلي... إلخ) تُتجاهل عادة من خلال تقديم تفسير سطحي يلقي بكل المسؤولية على الأشخاص الذين كانوا في موقع القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُبرَز دور المحافظين الجدد (وحلفائهم في الإدارة) الذين صاغوا السياسة الخارجية الأمريكية ونفذوها ووجهوها نحو الغزو.

وبناءً على ذلك، تشير عبارة "حرب المحافظين الجدد" في هذا الكتاب، إلى جميع التفسيرات السطحية للحرب التي تلقي اللوم على القيادة، وتشير إلى أي من (أو جميع) الأيديولوجيات الآتية، بوصفها السبب الرئيسي للحرب: المحافظية الجديدة، والأحادية، والسيطرة الواقعية، والديمقراطية الواقعية، والديمقراطية الإمبريالية، والديمقراطية العالمية، والعودة إلى مبادئ ويلسون أو هاملتون، والقومية الاقتصادية.[7] والفكرة الرئيسية في أدبيات حرب المحافظين الجدد هي الاعتقاد القوي بوجود شيء مميز في إدارة بوش كان هو الشرط الضروري للحرب، بصرف النظر عن ماهية الوصف الذي نستخدمه لتعريف هذه السياسات أو الأيديولوجيات أو المبادئ. وفي الواقع، مازال هناك جدل مستمر حول كيفية تصنيف مبدأ بوش ضمن المجموعة الكبيرة والمتنوعة من التوجهات الأيديولوجية المذكورة سابقاً. ولكن جميع هذه الحجج تقوم على الافتراض نفسه القائل بوجود صفة مميزة (سطحية) في إدارة بوش كانت هي المسؤولة عن الغزو.

وتشمل نظرية حرب المحافظين الجدد في تعريفها أي نظرية سطحية أخرى لتفسير الحرب تلقي باللوم على بوش نفسه، بسبب تأثره بمُنظِّرين أقوياء (أي بسبب ضعف شخصية الرئيس، أو قلة ذكائه أو سذاجته)، أو أي تفسير مشابه يعتمد على المعتقدات الخاصة لبوش أو قيمه الدينية أو أسلوبه في صنع القرار. كما أنها تشمل أي تفسيرات تعزو أسباب الحرب إلى ميول بوش أو مشكلاته النفسية، مثل رغبته في الانتقام بعد محاولة صدَّام حسين اغتيال أبيه، أو رغبته في إثبات جدارته بإتمام العمل الذي فشل أبوه في إتمامه في حرب الخليج عام 1991. ويهدف هذا الكتاب إلى دحض جميع هذه التفسيرات السطحية التي تتضمن جميعها جانباً من جوانب التفسير التقليدي القائل بأنه كان هناك شيء مميز في إدارة بوش ما كانت الحرب لتقع لولاه.

برغم الانتشار الواسع الذي تحظى به نظرية حرب المحافظين الجدد، فإنها تبقى زعماً ليس له ما يؤيده، و"نظرية" ينقصها المحتوى النظري، وموقفاً تعوزه رؤية الأشياء من منظور صحيح، وحجة واهية ليس لها أساس منطقي واضح. وهي أساساً ليست سوى رواية تاريخية شائعة، تغفل مجموعة مهمة من الحقائق التاريخية والمتغيرات السببية وثيقة الصلة التي تمثل مجتمعة تحدياً جدياً لها. ومع ذلك، وبرغم هذه العيوب الخطيرة، لم تخضع هذه النظرية السطحية الأكثر شيوعاً في تفسير الحرب للتدقيق والتمحيص الذي تحتاج إليه،[8] ولم تُختبَر مقابل النماذج أو التفسيرات أو مستويات التحليل الأخرى.

من أبرز العيوب في نظرية حرب المحافظين الجدد، على سبيل المثال، رفض مؤيديها الالتفات إلى جزء كبير من الإرث الفكري لمئات العلماء وواضعي النظريات والعاملين في مجالات العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، وعلم النفس السياسي، ودراسات الذكاء، ونظرية الاختيار العقلاني، وتحليل الصراع، والحرب، ودراسات السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية.[9] ومن حيث الأساس، ليس للتفسير الأكثر شيوعاً للحرب أساس قوي في المعارف المتراكمة على مدى عقود طويلة حول التوقيت والكيفية والسبب لتوجه الديمقراطيات القوية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الحرب. فمثلاً

ينسب مؤيدو هذه النظرية قدراً كبيراً من القوة والتأثير السياسي إلى جورج بوش الابن وبضعة مستشارين أساسيين. وهم يقولون: إن الطريقة الوحيدة لنفهم بشكل صحيح بداية الأعمال العسكرية في عام 2003 هي الغوص في أعماق جورج بوش الابن وخصائصه الشخصية وطباعه، والإدراكات الحسية الفريدة للأعضاء الأساسيين في فريقه ومعتقداتهم وقيمهم ونقاط ضعفهم. وفي هذا يقول السفير السابق مايكل بِل: «لا يجوز أن نُفاجأ بأن السياسة الخارجية لجورج بوش الابن تتطابق إلى حد بعيد مع العالم كما يراه هو». ويمضي ليقدم واحداً من أوضح شروح الرأي التقليدي:[10]

> تقوم رؤية بوش للعالم على اقتناع أخلاقي راسخ يضع قوى الخير في مواجهة قوى الشر. والعقيدة المسيحية الأنجليكانية التي تركز على الصراع هي أساس تكوينه، وهو أمر يعبر عنه في كل فرصة سانحة. وقد أسرَّ لمن حوله بأن الرب كلَّمه بخصوص واجبه الأخلاقي لتحرير العراق، كما قال الشيء ذاته علناً... هذه الرؤية المشبعة بالقيم لدى بوش تعززت بوجود عصبة المحافظين الجدد التي تكونت على مدى سنوات كثيرة في واشنطن. وهؤلاء الأشخاص، بقيادة بول ولفويتز (نائب وزير الدفاع في إدارة بوش)، كانوا يتحدثون عن شن حرب على العراق قبل فترة طويلة من وصول جورج بوش الابن إلى الرئاسة. ورأوها خطوة ضرورية في إعادة تشكيل النظام الدولي بناء على مبادئ أخلاقية تشبه إلى حد بعيد مبادئ اليمين المسيحي. كما يرون أن الليبرالية النسبية فاسدة ويعتقدون بإمكانية فرض نماذج عالمية. فمن الممكن مثلاً نقل نموذج نشر الديمقراطية في أوروبا الشرقية وتطبيقه بنجاح في الشرق الأوسط إذا كان هناك التزام ووُجِدت قيادة أمريكية حازمة. وهم يعتقدون أن العالم الذي لا تحكمه سلطة موحدة يقتضي اتِّباع سياسة صارمة وعملية لتحقيق هذه الغايات. كما يفرقون بين القوة الخشنة؛ أي أدوات الضغط الأمريكية وعلى رأسها القوة العسكرية، وبين القوة الناعمة التي يفضلها الأوروبيون والكنديون ويكرهونها هم... وهم يؤيدون "تحالفات الراغبين" التي تقرر فيها الولايات المتحدة المسار الواجب اتِّباعه ويسير خلفها الآخرون، سواء بإرادتهم أو رغماً عنهم.

كما هي حال الكثيرين من مؤيدي نظرية حرب المحافظين الجدد، تتبنى نظرية، بل بشكل كامل الرأي القائل بأن قادة الديمقراطيات الكبيرة والقوية يمتلكون الصلاحية

والسلطة لتوجيه دفة الدولة في أي اتجاه يختارونه؛ بناءً على أي دافع، شخصي أو نفسي أو بيولوجي أو ديني، كما في حالتنا هذه. فلننظر الآن فيما تعنيه هذه الخطة المكيافيلية المرسومة ببراعة. استطاع فريق الأمن القومي في إدارة بوش، خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً من توليه الحكم، إيجاد الأوهام الضرورية لخداع الرأي العام الأمريكي ووسائل الإعلام الوطنية والكونجرس وكبار المسؤولين في الكثير من الحكومات الأخرى، وجعلهم يضيِّعون مليارات الدولارات (ويغامرون بحياة عشرات الآلاف من الجنود، فضلاً عن مناصبهم وسمعتهم) لتبني الأفكار المسبقة لفريق المحافظين الجدد القائمة على أسس دينية وأيديولوجية لا عقلانية.[11]

ولكن الذين مازالوا يدافعون عن نظريات "القيادة" هذه لتفسير الحرب يتجاهلون واجبهم في النظر إلى عقود من الأبحاث الممتازة في مجالات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المقارنة التي تحذر من الاعتماد الحصري على التفسيرات المبسطة التي تضخم من أثر الاستعدادات النفسية لدى قادة بعينهم. فنظرية حرب المحافظين الجدد تستبعد الكثير من العوامل المتغيرة المستقلة الأخرى التي يحتمل أن تكون مفيدة، أو تقلل من شأنهم، وهي التي قد تغني فهمنا لما حدث فعلاً؛ مثل: إخفاقات الاستخبارات، والسياسات البيروقراطية، والتفكير الجمعي، ومخاوف الرأي العام وآرائه في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ودور الإعلام وتغطيته أزمة العراق بشكل عام، واللعبة السياسية الداخلية، ودعم الكونجرس للحرب، والتعاون الأمريكي - البريطاني، والعلاقات والانقسامات السياسية داخل تحالف الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وفشل أنظمة التفتيش، وإخفاق المؤسسات (الأمم المتحدة)، والتهديدات المتصورة والتصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين، وغيرها.

وبطبيعة الحال فإن المؤلفين الذين يتبنون نظرية حرب المحافظين الجدد يدَّعون غالباً أنهم يقدِّمون أكثر من مجرد تفسيرات بسيطة تعزو وقوع الحرب إلى القيادة الأمريكية، ويشيرون إلى أسباب أو مستوياتِ تحليلٍ أخرى. ولكن هذه "النظريات" لا تهدف غالباً

إلى تقديم صورة شاملة عن القرارات التي أفضت إلى الغـزو الأمريكـي - البريطـاني، بـل تهدف مرة أخرى إلى الدفاع عن نظرية سطحية ضعيفة لتفسير الحرب. فالعوامـل المتغـيرة التي يستشهدون بها تُقدَّم على أنها آثار وليست أسباباً من أجل المحافظة على المكانة المتميزة للتفسير السطحي للأحداث. وبعبارة أخرى، قام بـوش ومستـشاروه بفبركـة المعلومـات الاستخبارية "الخاطئة"، واصطنعوا وهم التهديد الأمني من أجل التلاعب بالرأي العـام، وأداروا الماكينة الإعلامية بشكل اسـتراتيجي لتوجيـه التـصورات بـشأن أسـلحة الـدمار الـشامل العراقيـة، وسـيطروا سـيطرة كاملـة عـلى محتـوى الجـدل الـسياسي ونتيجتـه في الكونجرس وفي العواصم الأوروبية وفي مجلس الأمن الدولي. كل شيء تم التحكم فيه من فوق؛ فمن حيث الأساس، لا تُدرَس نظريات حـرب المحـافظين الجـدد عـن مؤسـسات الاستخبارات والبيروقراطيات والسياسة الداخلية وجماعـات المـصالح والـرأي العـام أو التصورات الخاطئة لصدَّام بوصفها متغيرات مستقلة (سببية) تساعد في تفسير الحرب، بل يُنظر إليها على أنها متغيرات تابعة (نتائج) تُفسَّر بـالرجوع إلى التـأثير القـوي للمحـافظين الجدد والأحاديين والمـسيحيين الأنجليكـانيين الـواقعيين المُنكبِّـين عـلى صـياغة الـسياسة الخارجية الأمريكية والتحكم فيها وتوجيهها نحو هدف غزو العراق. وقد تلاعب هـؤلاء المُنظِّرون بالشعب والمؤسسات والأجهزة البيروقراطية والرأي العام والحلفاء (توني بلـير) لتسهيل تنفيذ استراتيجيتهم الكبرى.[12]

مـن المؤسـف أن أدبيـات حـرب المحـافظين الجـدد لا تـضمن أي جهـد جـدِّي لاستكشاف السؤال المحوري عما إذا كان جورج بوش ومستشاروه من المحـافظين الجـدد والأحاديين يستحقون فعلاً الفضل الذي ينسب إليهم، أو إن كان لـديهم شيء يقـارب في حجمـه الـسلطة الـسياسية أو النفـوذ أو الـذكاء الـلازم للنجـاح في تغيـير الأولويـات والسياسات الخارجية لكل من الولايـات المتحـدة وبريطانيـا والاتحـاد الأوروبي وحلـف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي. لا أحد يطرح هذه الأسئلة المهمـة أو يجيـب عليهـا. والخطأ ذاته يتكرر في كثير من الكتابات الرائجة لمؤيدي نظرية حرب المحافظين الجدد التي

مازالت تحقق مبيعات كبيرة على موقع أمازون Amazon.com، وسنلقي هنا نظرة إلى بعض الأمثلة لتوضيح هذه النقطة.

على سبيل المثال، يقول جاكوب وايزبيرج (Weisberg 2008: 185): إن «جورج بوش لم يصل إلى البيت الأبيض وهو مصمم على غزو العراق». ولكن التفسير الذي يقدمه يعود حتماً إلى الرواية المبسطة نفسها القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد:

> إن كفاح بوش للدفاع عن عائلته والتفوق على والده جعله مستعداً لإتمام العمل الذي لم يتمه والده... **وسعيه بشكل عام لاتّباع سياسة خارجية مختلفة عن سياسة والده، هو الذي جعله يرتكب خطأه الأكبر**. (التشديد من المؤلف).[13]

يدَّعي وايزبيرج في بحثه عن "إجابات" أنه كشف الأصول النفسية المَرَضية العميقة لجورج بوش الابن من خلال الغوص في نفسيات عائلة بوش بكاملها، فكأنه قام بحفريات أثرية للكشف عن الأصول البيولوجية للدوافع التي قادت أقوى ديمقراطيات العالم نحو الحرب. ولا يتضمن تحليل وايزبيرج أي محاولة لدراسة السياق الاجتماعي والسياسي والدولي المحيط بالاستراتيجيات التي اعتمدتها الولايات المتحدة وبريطانيا في العامين 2002 و2003. كما أن تفسيره السطحي للحرب القائم على نظرية حرب المحافظين الجدد لا يشتمل على أي إشارة إلى عملية صنع السياسات، أو الدور الذي لعبه الكثير من الأطراف المهمين الآخرين الذين يفترض أنهم اضطروا إلى اتخاذ مواقف معينة بسبب أصولهم النفسية المرَضية. ألسنا بحاجة الآن إلى التقصي بعناية عن خلفيات عائلة كولن باول أو توني بلير لتوضيح تفضيلاتها وقراراتها وما اتخذاه من إجراءات؟ ألا يجب علينا القيام بالنوع نفسه من الأبحاث النفسية المَرَضية لفهم الآراء التي عبر عنها جون كيري أو آل جور أو هيلاري كلينتون في خطاباتهم ومقالاتهم في ذلك الوقت؟ فكل واحد من هؤلاء الأشخاص أيّد بقوة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة تجاه العراق التي اعتمدها جورج بوش وكولن باول وتوني بلير في نهاية المطاف؛ أي الحصول على تفويض من الكونجرس، ونشر القوات، واستصدار قرارات جديدة من الأمم المتحدة (قرار مجلس

الأمن رقم 1441) لإعادة المفتشين وتطبيق نظام تفتيش صارم مع التهديد باللجوء إلى الخيار العسكري. هذه الخيارات حظيت بدعم واسع من الحزبين لأسباب منطقية جداً ليست لها علاقة تُذكَر (إن وُجِدت هذه العلاقة أصلاً) بنفسية بوش (وهذه نقطة سيتم توضيحها بتفصيل أكبر في الفصول اللاحقة).

كما يغيب عن رواية وايزبيرج الكثير من الحقائق التاريخية المهمة الأخرى التي ستقلب تفسيره القائم على نظرية حرب المحافظين الجدد رأساً على عقب. فالخطأ "الأكبر" لجورج بوش الابن، على حد تعبير وايزبيرج، يُعزى في جزء كبير منه إلى قراره الإصغاء إلى توصيات والده ومستشارَي والده السابقَيْن لشؤون السياسة الخارجية والأمن: جيمس بيكر، وبرنت سكوكروفت (وقبولها)، (سنناقش هذا بتفصيل أكبر في الفصلين الثاني والثالث). والواقع أن معظم المشاركين في ذلك الوقت رفضوا بشكل موحد السياسات البديلة التي كان يدعو إليها نائب الرئيس، ديك تشيني، والمحافظون الجدد داخل الإدارة وخارجها، (مثل: ريتشارد بيرل، وبول ولفويتز، وروبرت كاجان، ووليام كريستول) الذين أيدوا فكرة الحرب الاستباقية الأحادية، وفضلوا بقوة تجاوز الكونجرس والأمم المتحدة، لتجنب جولة أخرى من عمليات التفتيش التي لا تنتهي، وكانوا يقولون: إن العودة إلى الأمم المتحدة ليست في مصلحة البلاد. ولكنهم خسروا تلك المعركة عندما رفض بوش وباول وبلير والكثير من الجمهوريين والديمقراطيين الكبار الآخرين في الكونجرس نصيحة المحافظين الجدد والأحاديين. وهكذا فإن الاستراتيجية التي اعتمدها بوش بإعادة المفتشين إلى العراق (وكل قرار آخر يرتبط بهذا الهدف في السياسة الخارجية الذي كان يحظى بتأييد واسع) كان لها، بعكس ما يقول وايزبيرج في تحليله، كل العلاقة برغبة بوش القوية (التي كان يشاركه فيها باول وبلير وجور والجميع تقريباً) في إعادة تنشيط سياسة الاحتواء التي سبق فشلها، من خلال تعزيز عمليات تفتيش متعددة الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة تشترط امتثالاً كاملاً وغير منقوص.

الرواية التاريخية التي يقـدمها وايـزبيرج خاطئـة في أساسـها، فلـيس للأزمـة علاقـة برئيس غاضب وحاقد، تمكَّن، على الرغم من ابتلائه بهذه الأمراض النفسية الخطيرة، مـن إقناع عشـرات الأشخاص (والحلفاء) الذين يفترض أنهم أذكياء وعقلانيون بالـسير معـه في الاتجاه ذاته، وكل ذلك من أجـل أن "يتفـوق" عـلى والـده. وإذا تركنـا جانبـاً الوقـائع الخاطئة في رواية وايزبيرج، فإن المؤلف يمضي في وصف الخصائص النفسية لبوش وكأنها تكشف عن كل ما نحتاج إلى معرفته لفهم سبب وقوع الغزو:

> بالنسبة إلى بوش الابن، كان النجاح في السياسة الخارجية أهم الطرائـق لإثبـات ذاتـه بالمقارنة مع والده. ولم يكن سعيُه لوضع **مبدأ جديد** خاص به هو سبب خطأه الكبـير بغزو العراق فحسب، بل كان أيضاً سبب الفشل الدولي الأوسع لرئاسـته... الفـصل الأول في مأساة بوش هو سعي الابن ليكون مثل أبيـه حتـى سـن الأربعـين. الفـصل الثاني هو نجاحه المتزايد خلال السنوات الخمس عشـرة اللاحقة التـي تعلـم فيهـا أن يكون مختلفاً. والفصل الأخير هو البحث الأخرق عن مبدأ لتوضيح الشؤون الدوليـة وتحوُّل الرئيس بـشكل تـدريجي نحـو عقيـدة الخـلاص (Weisberg, 2008: 185). (التشديد من المؤلف).

الأمر واضح إذن؛ فلا حاجة إلى النظر إلى عقود من الأبحاث التي قـام بهـا مختـصون في الحقول الفرعية للعلاقات الدولية. فالجواب بسيط جداً: أراد بوش الابن "إثبات ذاته" أمام أبيه من خلال وضع نهج ثوري جديد للسياسة الخارجية الأمريكية. لـو أن وايـزبيرج أخذ الوقت الكافي لدراسة محتويات **استراتيجية الأمن القـومي الأمريكـي** التـي اعتمـدها بوش عام 2002، لكان لاحظ الشبه الكبير بينها وبين **استراتيجية الأمن القومي الأمريكـي** التي اعتمدها كلينتون عام 1999، واستراتيجيات الكثير من الرؤساء الآخرين التي كانت تزخر بإشارات مـشابهة إلى الأحاديـة، والدبلوماسـية الوقائيـة، والاسـتثنائية الأمريكيـة، وضرورة نشر المؤسسات الديمقراطية، والحاجـة إلى التعامـل مـع الـدول المارقـة (ومنهـا العراق)، والصلة بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهـاب. فقـد كانـت هـذه البنـود أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية في فترات حكم بـوش الأب وكلينتـون، ومـاتزال

اليوم تلعب دوراً محورياً في أجندة السياسة الخارجية لباراك أوباما (انظر الفصل العاشر)، وستبقى كذلك لفترة طويلة بعد نهاية حكم أوباما. وكما سيتضح في ملاحق الخطابات والتصريحات الصادرة من كبار الديمقراطيين المدرجة في الفصلين الثاني والثالث، فقد حظيت هذه المبادئ بتأييد الجميع تقريباً، ومنهم المرشح الآخر لمنصب الرئيس في عام 2000، آل جور.

كما هي حال معظم التفسيرات التي تستند إلى نظرية حرب المحافظين الجدد، يقوم تفسير وايزبيرج على افتراضات ساذجة، مفادها أن القادة ومستشاريهم يضعون مبادرات رئيسية في السياسة الخارجية، ويصوغونها وينفذونها، وهي تعكس شخصياتهم ورؤاهم ومعتقداتهم وقيمهم، وليس للبلاد (وحلفائها) إلا الموافقة على هذه التفضيلات، بصرف النظر عن مصلحة الدولة. فالضغوط الاجتماعية والانقسامات السياسية والمؤسسات والقيود البيروقراطية والعلاقات الدولية غائبة على الدوام عن هذه الروايات المبسطة للحرب.

يمثل موقف ليند (Lind 2003) الذي يقول: إن المحافظين الجدد استغلوا «جهل بوش وقلة خبرته» نسخة معدلة من نظرية حرب المحافظين الجدد؛ إذ ينتقد بوش لكونه جاهلاً، بينما يلقي باللائمة على مكر المحافظين الجدد ودهائهم الذين استغلوا عدم خبرة الرئيس (والآخرين) لتمرير أجندتهم.[14] هذه النسخة، خلافاً لرواية وايزبيرج، تقلّص دور بوش؛ (ومن ثم أهدافه وطموحاته الشخصية)، وتبحث عن الإجابات لدى الحاشية المحيطة بالرئيس. وبحسب ليند، كان المحافظون الجدد «يخشون أن يكون بوش الثاني مثل الأول... وأن إدارته، مثل إدارة أبيه، سيسيطر عليها جمهوريون واقعيون معتدلون؛ مثل: كولن باول، وجيمس بيكر، وبرنت سكوكروفت». ولكن ليند، مثل وايزبيرج، يغفل حقيقة أن المحافظين الجدد خسروا الكثير من المعارك الرئيسية في الفترة التي سبقت الحرب. وتشير الدلائل بوضوح إلى أن الديمقراطيين والجمهوريين من غير المحافظين الجدد (بيكر وسكوكروفت)، والحلفاء من يسار الوسط (توني بلير)، كان لهم تأثير أكبر بكثير في الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدها بوش في عامي 2002 و2003، فقد فشل

المحافظون الجدد في منعطفات رئيسية كثيرة في إقناع بوش باعتماد الاستراتيجية التي يفضلونها؛ أي توجيه ضربة استباقية أحادية دون الحصول على موافقة الكونجرس أو الأمم المتحدة.

ومن الأمثلة الشائعة الأخرى لنظرية حرب المحافظين الجدد كتاب جيمس مان **صعود دعاة الحرب**[15] *Rise of the Vulcans* الذي نُشِر عام 2004، ويستعرض السِيَر الذاتية للأشخاص الذين قدموا المشورة إلى بوش، ويزعم أنه يكشف عن جوانب مهمة في الشخصيات التي صاغت السياسة الأمريكية تجاه العراق. ويحاول مان من خلال توصيف هذه السير الذاتية تقديم تفسير للحرب. لكن هذه المجموعة الجديدة من التحليلات الشخصية، وإن تكن مثيرة للاهتمام، ليست كافية لتقديم تفسير كامل ومقنع للعوامل التي أدت إلى الحرب. فهي تقتصر على وصف الأشخاص الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت، ولا تقدم شرحاً وافياً للعلاقة السببية بين هذه الشخصيات وقرار الغزو.

وكما هي حال كتاب مان، فإن الهدف المعلن لكتاب مايكل إيزيكوف وديفيد كورن (Isikoff and Corn 2006: vx)[16] هو:

> دراسة معتقدات دعاة الحرب؛ أي الفريق المسؤول عن السياسة الخارجية في إدارة بوش، ونظرتهم للعالم من خلال تتبع تاريخ ستة من كبارهم، وهم: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وكولن باول، وريتشارد أرميتاج، وبول ولفويتز، وكوندوليزا رايس. والهدف من ذلك هو محاولة فهم **كيف** تعاملت الولايات المتحدة مع بقية دول العالم بالطرائق التي اتبعتها في فترة حكم جورج بوش الابن؟ و**لماذا**؟ من أين أتت أفكار دعاة الحرب؟ ولماذا صعد هؤلاء الستة تحديداً إلى قمة الفريق الجمهوري المسؤول عن السياسة الخارجية؟ وما الشيء المحدد في معارفهم وخبراتهم الذي **دفعهم** إلى اتخاذ الخيارات التي اتخذوها عقب تولي بوش زمام الأمور في عام 2001 وبعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر؟ (التشديد من المؤلف).

وهكذا لعب بوش "دوراً داعماً فقط" (Isikoff and Corn 2006: xix). المشكلة في هذه الروايات التاريخية هي أن الخيارات التي دافع عنها دعاة الحرب هؤلاء لم تكن متطابقة

على الإطلاق. فلم يكن هناك توافق واضح في الإدارة حول كيفية التعامل مع المأزق العراقي، أو حول كون تجديد عمليات التفتيش الأممية هو الاستراتيجية الصحيحة. ومرة أخرى، كما سيتضح في الفصول من الثاني إلى الثامن، رفض كل من كولن باول وتوني بلير (بدعم من جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) أجزاءً رئيسية من المعلومات الاستخبارية التي كان يروجها تشيني ورامسفيلد وغيرهما من الأشخاص المحوريين في وزارة الدفاع، وخاصة المعلومات الاستخبارية المشوهة المتعلقة بالصلة بين صدَّام حسين والقاعدة (أو هجمات 11 أيلول/ سبتمبر)، وأنابيب الألمنيوم الخاصة بكعكة اليورانيوم الصفراء. كما أنهم نجحوا في إقناع بوش برفض النهج البديل للتعامل مع العراق الذي كان يوصي به ديك تشيني وبول ولفويتز؛ أي الضربة الاستباقية الأحادية.

جميع هذه الروايات التي تروِّج نظرية حرب المحافظين الجدد أخفقت في الكشف عن التفاصيل التاريخية، ومنها مضمون النقاشات وطبيعتها وأهميتها داخل الإدارة وبين كبار المسؤولين من الحكومات الحليفة، الذين فازوا وخسروا في معارك سياسية مهمة خلال هذه الفترة. كما تُغفِل روايات حرب المحافظين الجدد تفاصيل أثر هذه الانتصارات والهزائم في تحديد النهج الذي اعتمده بوش في نهاية المطاف في مراحل حاسمة من الأزمة، وكيف أدت سلسلة القرارات الرئيسية إلى الزخم المتصاعد والمسار الحتمي الذي أفضى إلى الحرب.

يبين جونا جولدبرج (Goldberg 2006) أن هناك جهلاً جماعياً سائداً بالتاريخ، كثيراً ما يمنعنا من معرفة الحقيقة حول الأحداث الماضية؛ حيث يقول: «إننا نميل في ثقافتنا إلى البحث عن مفاتيح سيارتنا في الأماكن المضاءة جيداً. والماضي الذي يمكننا الاستفادة منه هو الماضي المضاء لنا».[17] وقد ظل معظم من عالجوا موضوع الحرب على العراق ملتزمين بجمع الحقائق التي تضيئها نظريات تبسيطية يرغب المحللون في التحقق من صحتها، بدلاً من محاولة التحقق من صحة نظريات يدعمها فعلياً الكثير من الوقائع ذات الصلة. لذلك يتم التركيز عادة (وحصرياً) على بوش وقيادة المحافظين الجدد التي يعتقد أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد اعتقاداً راسخاً أنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأخطاء الكارثية التي أدت إلى هذه الحرب.

ولكن لم يسلط أحد تقريباً الضوء على الدور الكبير الذي لعبته شخصيات أخرى من غير المحافظين الجدد في اتخاذ القرارات؛ مثل كبار الديمقراطيين في الكونجرس، وحلفاء واشنطن الرئيسيين، كرئيس الوزراء البريطاني توني بلير ورئيس الوزراء الأسترالي جون هاوارد، أو الإجراءات السابقة ضد العراق طوال السنوات الثماني لإدارة كلينتون ونائبه جور. وتم تسليط ضوء أقل على الخطابات التي ألقاها كبار الديمقراطيين بحماسة كبيرة، ودافعوا فيها عن التفويض لاستخدام القوة، بناءً على ما اعتبروه أدلة واقعية جُمعت على مدى عشر سنوات من عمليات التفتيش. ولم يسلَّط أي ضوء على غير ذلك من العوامل النفسية والداخلية والسياسية والمؤسسية والدولية التي تشكل التاريخ الكامل المحيط بالقرارات التي أدت إلى القرار النهائي بالغزو، بدلاً من توسيع نطاق عمليات التفتيش مرة أخرى. ويهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على هذا التاريخ.

ستُبيِّن الفصول الآتية، من خلال إجراء تقويم مفصل لجميع القرارات الرئيسية التي أدت إلى الحرب، لماذا تُغفِل الرواية التقليدية الكثير من العناصر التي تجعل هذه الحالة مأساة أكبر بكثير مما تُصوِّره الأساطير الرائجة حول حرب المحافظين الجدد. والواقع أن الحقائق مثيرة للقلق بدرجة أكبر بكثير؛ لأن جميع أطراف هذه الأزمة تقريباً، من اليسار واليمين (الديمقراطي والجمهوري)، وعبر ثلاث إدارات، داخل الحكومتين الأمريكية والبريطانية وخارجهما، وداخل الأمم المتحدة وفي جميع العواصم الأوروبية الكبرى، أسهموا في تهيئة الأوضاع للمجموعة الأخيرة من الأخطاء والقرارات والإجراءات التي أوجدت الزخم المتصاعد والمسار الحتمي المفضي إلى الحرب. وقد أغفلت نظرية حرب المحافظين الجدد أهم التفاصيل التاريخية في هذه الحالة.

## النتائج المنطقية لنظرية حرب المحافظين الجدد

الفكرة الرئيسية في نظرية حرب المحافظين الجدد واضحة جداً وثابتة، فقد كانت سيطرة محافظين جدد أقوياء على إدارة بوش شرطاً ضرورياً للحرب على العراق. ولا يزعم

أنصار هذه النظرية أن انتصار بوش في انتخابات عام 2000 كان كافياً لبدء العمليات العسكرية بعد ثلاث سنوات، ولكن الرواية التقليدية واضحة تماماً حول الدور الحاسم الذي اضطلع به المحافظون الجدد في الدفع نحو الحرب، وهذا هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الإجماع السائد. وإذا استبعدنا المحافظين الجدد من هذه الرواية الرائجة فلن يبقى شيء يميز هذا التفسير من عشرات التفسيرات الأخرى.

كل نظريةٍ شرطٍ ضروريٍ ترتبط منطقياً بنظريةِ شرطٍ كافٍ مقابلة لها. فإذا كان س (المحافظون الجدد) شرطاً ضرورياً للنتيجة ع (الغزو الأمريكي للعراق) فهذا يعني ضمناً أن غياب س سيكون شرطاً كافياً لعدم حدوث النتيجة ع. وكما يلاحظ جيرتز وليفي (Goertz and Levy 2007) فإن «تأكيد شرط ضروري يعني في الوقت ذاته تأكيد سيناريو مفترض مقابل (شرط كافٍ)، فالاثنان مرتبطان معاً».[18] فلننظر الآن في الفرضية المقابلة لنظرية حرب المحافظين الجدد والمرتبطة بها بقوة: لو أن عدد الذين صوتوا لآل جور في فلوريدا في انتخابات عام 2000 كان أكثر ببضعة أصوات لما حدثت حرب العراق.[19] فقرارات الرئيس آل جور كانت ستسترشد بفريق مستشاريه للسياسة الخارجية، من غير المحافظين الجدد، الذين كانوا سيقدمون المشورة استناداً إلى خبراتهم وقيمهم وتفضيلاتهم الأيديولوجية. وكانت ستبرز مجموعة مختلفة تماماً من الأولويات الاستراتيجية تقود إدارة جور والبلاد والمجتمع الدولي في مسار بديل بعيداً عن الحرب. باختصار، إذا كانت تفضيلات المحافظين الجدد في إدارة بوش شرطاً ضرورياً للحرب، فإن رئاسة جور ستكون شرطاً كافياً لتحقيق السلام (سنشير لاحقاً إلى هذه الفرضية باسم فرضية سلام جور). وكلما زاد اقتناع المرء بنظرية حرب المحافظين الجدد زاد إيمانه بأنه لو كان الرئيس مختلفاً (وخاصة إذا كان ديمقراطياً) لما اتجه إلى الحرب.

الواقع أن أي استعراض سريع لما كُتِب في هذا الموضوع سيُبيِّن أن فرضية سلام جور يكررها (ويدافع عنها عادة) أبرز الأكاديميين وصناع الأفلام والممثلين الكوميديين والصحفيين والمطلعين على خفايا الأمور في واشنطن من يمين الطيف السياسي ويساره.

وفيما يأتي بعض الأمثلة لذلك. في عام 2003 كتبت مادلين أولبرايت مقالة في مجلة **فورين أفيرز**، قالت فيها:

> مازلت مقتنعة بأنه لو انتُخِب آل جور رئيساً للولايات المتحدة ووقعت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لكانت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مضيا إلى الحرب في أفغانستان معاً، ثم نشرا قواتهما في جميع أنحاء البلاد، وبقيا لإعادة إعمارها... أما بالنسبة إلى صدَّام حسين، فأعتقد أن فريق آل جور كان سيقرأ المعلومات الاستخبارية عن نشاطاته بشكل مختلف، ويخلص إلى أن الحرب ضد العراق، برغم وجود ما يسوغها، ليست ضرورية على المدى القصير لحماية أمن الولايات المتحدة.[20]

وبعد ورود أنباء عن تفجيرٍ آخر في قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان في فترة حكم إدارة بوش، قال مقدم البرامج الحوارية ذات النزعة الوطنية والممثل الكوميدي بيل ماهر في مقدمة إحدى حلقات برنامجه: «لا شك لديَّ في أنه لو لم يكن ديك تشيني في السلطة، لما كان الناس سيموتون دون مسوغ في الغد. أعني أنه لو مات ديك تشيني... لعاش عدد أكبر من الناس. هذه حقيقة». وقد قابل الجمهور فرضية ماهر بعاصفة من التصفيق والضحك.[21] ويتفق بانشوف (Banchoff 2004: 22) بالرأي مع أولبرايت وماهر؛ حيث يؤكد قائلاً: «كان الرئيس جور سيتعامل مع احتمال نشوب حرب مع العراق بطريقة مختلفة جداً»، لأنه سيكون مدفوعاً «بقوى مؤثرة في السياسة الداخلية الأمريكية تعارض الإطار المرجعي المحلي البحت، ومستعدة لقبول القيود التي يفرضها النهج المتعدد الأطراف».[22] ويشدد طارق علي، الناشط البارز في الحركة المناهضة للحرب، على النقطة ذاتها في كتاباته، (Ali 2004)؛ حيث يقول:[23]

> لو كان جور انتُخب رئيساً لذهب إلى الحرب في أفغانستان، ولكنني أشك في أنه كان سيذهب إلى الحرب في العراق. فهذه الحرب مرتبطة بأجندة المحافظين الجدد التي تسيطر عليها الحاجة إلى الحصول على النفط وإرضاء الإسرائيليين. هذه الحرب في العراق هي أمر اختارته هذه الإدارة. وهزيمة هذه الإدارة ستكون هزيمة لحزب الحرب.

تَظهر فرضية سلام جور في كل مكان.[24] وتشمل قائمة أنصارها ليبراليين، ومحافظين، وجمهوريين، وديمقراطيين، وواقعيين، وليبراليين دوليين، وبنائيين، واشتراكيين، ومناصرين للعولمة، ودعاة للمساواة بين الجنسين، ومسلمين، ومسيحيين وغيرهم كثير.[25] ويتبني أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد من الليبراليين والمحافظين بالطبع فرضية سلام جور لأسباب مختلفة. فالمحافظون مثلاً أكثر ميلاً إلى الاعتقاد أن الرئيس جور كان سيفتقر إلى العزيمة اللازمة للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو ربما كان سيتجاهل العراق بشكل كامل.[26] بالمقابل، يميل الليبراليون إلى الدفاع عن نسختهم من فرضية سلام جور بالحديث عن تفوق جور الفكري، وتفضيله القوي للنهج المتعدد الأطراف، ومهاراته في إدارة الكونجرس، أو حتى مهاراته الدبلوماسية المثيرة للإعجاب عند التفاوض مع الحلفاء. فنظرية حرب المحافظين الجدد رائجة في العالم كله، وكما هي حال الكثير من النماذج الفكرية المنتشرة على نطاق واسع، يدافع أنصارها عما يعتقدون أنه "حقائق" لا تقبل الجدل، وهم مقتنعون تماماً بأن فريق آل جور ما كان ليغزو العراق على الإطلاق.

أثار الجدل حول "ما كان سيحدث لو فاز جور في الانتخابات" تساؤلات مهمة حول أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والحرب في العراق تطرقت إليها صحف **الإيكونومست وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز ونيويورك تايمز**.[27] وقد انقسمت الآراء إلى مجموعتين: مجموعة ترى أن الأمور كانت ستختلف تماماً، وهذا هو الرأي السائد القائل بنظرية حرب المحافظين الجدد، وقلة ترى أن النتائج ما كانت لتختلف من الناحية العملية.[28] فمثلاً، يقدم كريستوفر هيتشنز (Hitchens 2005a: n.p) رأيه في أثر وجود رئيس ديمقراطي بعد 11 أيلول/ سبتمبر، فيقول:

> كنا سنرى تبادلاً كاملاً للأدوار. كان ريتشارد هولبروك (وهو مفكر ديمقراطي بارز في مجال السياسة الخارجية عيَّنه بيل كلينتون سفيراً لدى الأمم المتحدة) سيتخذ موقف ديك تشيني. والذين في الوسط كانوا سيتبادلون الأدوار ويقدمون الحجج لدعم الحرب أو انتقادها. في الواقع، أذكر أشخاصاً في إدارة كلينتون تحدثوا عن مواجهة حتمية قادمة مع صدَّام حسين. وقد تخلوا عن هذه الفكرة لمجرد أن الرئيس جمهوري. هذا أمر مشين.

ومن المشين أيضاً أن الكثير من الجمهوريين ترشحوا كانعزاليين ضد [نائب الرئيس السابق] آل جور في انتخابات عام 2000.[29]

ويتفق روبرت كاجان مع هذا الرأي، فيقول:

أعتقد أنه لو وصل آل جور إلى الرئاسة بعد انتخابات عام 2000، فمن الممكن تماماً أنه كان سيمضي أيضاً إلى الحرب في العراق، لأنه كان من أبرز الصقور. أقصد أن الناس ينسون هذا الآن. لقد كان واحداً من أبرز الصقور ضد العراق في إدارة كلينتون. وإذا أخذنا الظروف التي أعقبت 11 أيلول/ سبتمبر بالاعتبار، فأعتقد أن هذا كان ممكناً.[30]

وعندما وجه تيم روسيرت سؤالاً إلى [رالف] نادر في عام 2004 عما إذا كان يعتقد أن رئاسة آل جور كان يمكن أن تكون مختلفة، أجابه نادر: «ما كانت لتختلف من حيث السياسة العسكرية والخارجية». وعند سؤاله عما إذا كان آل جور سيغزو العراق، أجاب نادر: «نعم. كان سيغزو العراق. أعتقد أنه كان من الصقور. ربما كان سيفعل ذلك بطريقة مختلفة. فقد مرر هو وكلينتون عبر الكونجرس قراراً بتغيير النظام في العراق أصبح إحدى الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية».[31] ويقدم إيال برِس (Press 2001) فرضية تجريبية تقول:[32]

بينما لا يستطيع أحد الجزم بأن الضغط من اليمين كان سيدفع جور إلى نشر قوة عسكرية أكبر وعلى جبهات أكثر مما فعل بوش، فهناك اتفاق واسع على أن هذه الضغوط كانت ستزداد في حال وجود رئيس ديمقراطي في سدة الحكم، وخاصة بالنسبة إلى العراق. وبحسب جاري سيك، المسؤول السابق في إدارة كارتر ومؤرخ السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط في جامعة كولومبيا، «بوجود رئيس ديمقراطي، أظن أن الجمهوريين كانوا سيدعون إلى الحرب ويقولون إن إدارة كلينتون الجبانة هي التي تركت لنا مشكلة العراق. وطبعاً فإن ما يدعو إلى السخرية هو أن جورج بوش الأب هو الذي لم ينجز المهمة في حرب الخليج».

ويقدم ألبرت هانت (Hunt 2001) رأياً مماثلاً، فيقول:[33]

في الوضع نفسه، كان من شأن اليمين في الكونجرس أن يلقي باللوم في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على "ضعف" سياسات كلينتون وجور. وكان جيسي هيلمز سيتحدث

بصخب عن تقييد حركة وكالة الاستخبارات المركزية الذي بدأ في عهد جيمي كارتر، وتسارع في عهد بيل كلينتون. (فسنوات رونالد ريجان وبيل كيسي وجورج بوش الأب لا تُحتسب). وكان النقاد سيؤكدون أن الإذعان للصينيين وتقديم شبه اعتذار بعدما أسقطوا طائرة أمريكية هو الذي شجع أسامة بن لادن. ولو أن الرئيس جور انتظر قرابة أربعة أسابيع ليرد عسكرياً، مثلما فعل الرئيس بوش بحكمة، فهل يشك أحد في أن المتشددين في الكونجرس كانوا سيصفونه بالضعف ويحتجون على الحالة المزرية للجيش الأمريكي؟... كان هناك بعض الانتقادات للرئيس بوش إزاء ما يتعلق بالأمن الداخلي، ولكنها كانت خفيفة نسبياً. تخيلوا لو كان الديمقراطي سيث واكسمان في منصب النائب العام، ولو كان روبرت مولر هو مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي عينه جور عندما قام المختطفون بما قاموا به.

وكما يذكرنا جوشوا كورلانتزيك (Kurlantzick 2004):[34]

حظيت الحربان بدعم كبار الديمقراطيين في الكونجرس، ومنهم أعضاء مجلس الشيوخ ليبرمان وجوزيف بايدن وجون كيري. وكان كيري يفاخر بأنه دعم قرار الحرب على العراق. وآل جور نفسه دعم بقوة غزو بوش لأفغانستان، وأثنى على فكرة ممارسة الضغط على العراق لإرغام صدَّام حسين على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل. وساعد ليبرمان في تمرير قرار الحرب على العراق في الكونجرس. كما أشار فيرث، وهو مستشار جور لشؤون السياسة الخارجية طوال عقود، إلى أن على الولايات المتحدة «تدمير النظام العراقي واجتثاثه من جذوره» إذا لم يكشف صدَّام حسين للعالم عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل... فالفكرة القائلة بأن أي رئيس ديمقراطي كان سيغير جوهر السياسة الخارجية الأمريكية ليست إلا خيالاً محضاً. والسياسات الخارجية لإدارة بوش لم تخضع لسيطرة مجموعة من المتشددين، كما قد يظن من يقرأ صحيفة **الأهرام** أو **الجارديان**. والواقع أنه، برغم أن الرئيس جور ربما كان سيستغل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ليعيد تشكيل المؤسسات في العالم ويحارب الإرهاب من خلال تحالف متعدد الأطراف، فهو لم يكن لينأى بنفسه عن استعمال القوة العسكرية الأمريكية بشكل عدواني.

تثير حالة الحرب على العراق مئات الأسئلة الافتراضية الثانوية الأخرى. يتساءل وولاكوت (Woollacott 2004)، مثلاً: ماذا كان سيحدث لو أن بريطانيا وقفت إلى

جانب فرنسا وألمانيا في معارضة استراتيجية بوش، أو رفضت تصديق القرار النهائي بالمضي إلى الحرب؟[35] طبعاً كان هذا صعباً على بلير في ضوء تصريحاته، ولكنه بالتأكيد كان سيجعل قرار بوش غزو العراق أكثر صعوبة وتكلفة. ولكن، مثلما يحق لمنتقدي استراتيجية الرئيس بوش طرح هذا النوع من الأسئلة الافتراضية، من حقنا - (بل من المفيد) - أن نطرح السؤال المقابل لهذا السؤال: ماذا كان سيحدث لو أن ألمانيا وفرنسا انضمت إلى الكثير من الدول الأوروبية الأخرى التي دعمت التحالف الأمريكي - البريطاني؟ هل كان هذا المستوى من التأييد سيقنع صدَّام حسين في نهاية المطاف بأنه لم يبقَ لديه حلفاء في مجلس الأمن الدولي، وأن الغزو (بما في ذلك دخول بغداد) ممكن جداً؟ هل كان هذا التهديد الأقوى نوعاً ما، سيصحح التصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين ويدفعه إلى قدر أكبر من الامتثال ويلغي مسوغات الحرب؟

وهناك أيضاً السيناريو الافتراضي الذي قدّمه كريستوفر هيتشنز (Hitchens 2005b):[36]

> برغم سوء الوضع في العراق الآن، فإنه لا يُقارَن بما كان سيحدث لولا الدور الذي قامت به قوات التحالف. وجميع الأخطاء الفادحة التي حدثت في التخطيط لما بعد الحرب لا تغير شيئاً في هذه النتيجة. والواقع أنها تعزز هذه النقطة من خلال جذب الانتباه إلى حالة الخراب في المجتمع العراقي وبنيته التحتية.

ويدور ماكجوف (McGough 2007) ضمن حلقة الأسئلة ذاتها عندما يسأل عما إذا كانت إدارة جور ستعمل في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على وضع قانون الوطنية نفسه الذي وضعته إدارة بوش، أو ستؤيد القيود نفسها على الحريات المدنية التي جاءت فيه، ومنها برامج التنصت على المكالمات الهاتفية أو مراقبة الاتصالات المحلية.[37] ويمكننا إضافة التحقيق مع المشتبه بهم في الخارج أو سجن جوانتانامو إلى قائمة السيناريوهات الافتراضية.

طلب جون هيلمان (Heilmann 2006) من مجموعة متنوعة من الشخصيات العامة تخمين ما كان يمكن أن يحدث لو لم تقع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وقد بدأ هيلمان سلسلة سيناريوهات مفترضة نُشرت في **مجلة نيويورك تايمز** بالتحذير الآتي:[38]

> ندرك أن مخاطر تخمين ما كان سيحدث في سيناريوهات مفترضة (لو أن جون كينيدي لم يتعرض للاغتيال لما انتُخب نيكسون! وما كانت فضيحة ووترجيت لتحدث! وما كان هناك كارتر! ولا ريجان!... إلخ) لا تقل عن مخاطر التخيلات المستقبلية الجامحة، ولكننا نرى أيضاً محاسن منهج يحفز قدراتنا التحليلية، ويشبع خيالنا، وينسف في الوقت ذاته الفرضيات الواهية، ويدحض التفسير التقليدي.

بعض هذه السيناريوهات يبدو أشبه بنصوص أفلام هوليوودية؛ حيث تصف ردود الفعل السياسية على هجمات كيميائية تقع في جميع أنحاء الولايات المتحدة (رواية سوليفان Sullivan). بينما يركز بعضها الآخر حصراً على تاريخ بديل محدود جداً يتناول العلاقات الأمريكية - الصينية، أو سوق العقارات في نيويورك. وربما يكون تأكيد آل شاربتون Al Sharpton بأن حرب العراق ما كانت لتحدث لولا هجمات 11 أيلول/ سبتمبر صحيحاً؛ لأن الرغبة في إحياء عمليات التفتيش كانت ستنتفي في هذه الحالة، بينما كانت فرنسا وروسيا تسعيان لرفع العقوبات المفروضة. وبالمقابل يقدم سوسكيند Suskind واحداً من أضعف التحليلات، بإصراره الواضح، بما يتفق مع تأييده القوي لنظرية حرب المحافظين الجدد، في كتبه عن حرب العراق، على أن الحرب على العراق كانت ستقع بالطريقة نفسها حتى لو لم تواجه إدارة الرئيس جورج بوش هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

يتضح كثير من الأشياء فور قراءة السيناريوهات المختلفة التي أُرسِلت إلى **مجلة نيويورك تايمز**؛ فالكثير من المؤلفين قدموا صورة للعالم كما يودون أن يروه، لا كما سيكون عليه كنتيجة منطقية للظروف المسبقة التي انطلقوا منها. ومعظم السيناريوهات الافتراضية التي تتحدث عن العراق كانت مختصرة جداً، ومسلية قليلاً، وتتأثر غالباً بدوافع سياسية دون مراعاة تفاصيل الحالة التاريخية أو محاولة استكشاف الكثير من العوامل النفسية أو السياسية أو المحلية أو الدولية التي أدت إلى بدء الأعمال العسكرية في عام 2003. ونقاط الضعف هذه شائعة في معظم التحليلات الافتراضية.[39]

جميع الدراسات المشار إليها سابقاً تُظهِر المشكلة الأساسية ذاتها، وهي أن السيناريوهات الافتراضية التي تشير إلى أن انتخاب جور كان سيؤدي إلى السلام أو إلى

الحرب، وهي التي تشكل جزءاً لا يجتزأ مما كُتِب عن العراق، تقوم على تطبيقات سطحية وناقصة، وغالباً خاصة، لمنهج التحليل الافتراضي وأبحاثه. وبرغم أن الجميع يبدون منخرطين في مثل هذا النوع من التحليل، فإن الدراسات التي تدافع عن مضمونها بأسلوب يقترب من التحليل الدقيق لجميع الحقائق التاريخية قليلة جداً. وكما يقول ليبو (Lebow 2000: 556): «في كثير من الأحيان تتحول السيناريوهات الافتراضية إلى روايات واقعية مزعومة».[40] فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تُدس فرضيات سلام جور في قصص عن إدارة الرئيس بوش؛ لأن هذا الاستنتاج يتناسب منطقياً مع نظرية حرب المحافظين الجدد التي تقول بالنفوذ الطاغي للمحافظين الجدد في عام 2003. وحتى الباحثون الجادون الملتزمون بالتطبيق الدقيق لمنهج التحليل الافتراضي بوصفه أداة لتعزيز التحليل التاريخي نراهم يقعون في فخ الرواية التقليدية للأحداث. فقد انتشرت على نطاق واسع رسائل بالبريد الإلكتروني بين روبرت كاجان من صحيفة **واشنطن بوست** والمؤرخ نيال فيرجسون (حول "مشكلة الشرعية" التي تواجهها الولايات المتحدة)، أشار فيها كاجان بشكل عرَضي إلى احتمال أن آل جور كان سيواجه الضغوط نفسها التي نشأت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وأنه كان سيوافق غالباً على استراتيجية مشابهة في الأمم المتحدة للتعامل مع المشكلة العراقية.[41]

> روبرت كاجان: ماذا كان سيتعين علينا أن نفعل لحشد الأوروبيين إلى جانبنا؟ المضحك في الأمر أن بوش حاول فعلاً القيام بذلك. وفي لحظات الصراحة، يعترف الديمقراطيون الصادقون من أمثال فيل جوردون وإيفو دالدر (وهو باحث آخر في معهد بروكينجز) أنه لو كان آل جور رئيساً في عام 2003 لعجز أيضاً عن كسب تأييد فرنسا لغزو العراق. وبالمثل، لا يعتقد أي شخص خارج دائرة العاملين في حملة كيري أن انتخاب كيري كان من شأنه أن يُحدِث تغييراً سحرياً في علاقاتنا مع بقية دول العالم. وكما يؤكد ميد فإن «التفكير بأننا إذا استطعنا إلغاء التغييرات التي حدثت في سنوات بوش والتراجع عنها فسيكون بإمكاننا العودة إلى حقبة العلاقات الأكثر هدوءاً وسلاماً التي سادت خلال التسعينيات» ليس إلا «تمنيات».[42]

نيال فيرجسون: بالمناسبة، هل تقصد أن تقول إنه لو أصبح آل جور رئيساً لكان غزا العراق أيضاً؟ لا أظن ذلك.

يُعَد فيرجسون خبيراً بارزاً في التحليل الافتراضي وواحداً من أقوى دعاته. ولكنه هو نفسه، يرفض ملاحظات كاجان الافتراضية بأن فريق جور ربما كان سيتخذ القرارات نفسها التي أدت إلى الحرب. والواضح أن فرضية كاجان بدت سخيفة جداً، والحقائق التاريخية كانت واضحة جداً، إلى درجة أن مجرد فكرة إجراء دراسة افتراضية لرئاسة آل جور (وهي أصل جميع الافتراضات) لم تستحق أكثر من ثلاث كلمات للرد عليها: «لا أظن ذلك». فالإجماع على نظرية حرب المحافظين الجدد قوي جداً إلى درجة أن واحداً من أقوى دعاة التحليل الافتراضي مستعد ليرفض على الفور فكرة خوض آل جور الحرب. ولو كان فيرجسون يظن أن جور كان سيكرر بعض القرارات الرئيسية فقط (مثل الضغط لعودة المفتشين في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وبعد توقف عمليات التفتيش الدولية أربع سنوات، والحصول على تفويض من الكونجرس لاستخدام القوة، ونشر القوات لجعل التهديد أكثر قوة وجدية، والمطالبة بنظام تفتيش قوي وصارم) لدعَّم رده على كاجان بهذه التوضيحات، ولأصبحت هذه المراسلات أكثر إثارة للاهتمام. ولكن هذا لم يحدث.

لو أن فيرجسون فكَّر في الأمر برهة قصيرة، لكان اكتشف أن التحليل الافتراضي الدقيق للقرارات الرئيسية في السياستين الداخلية والخارجية بين عامي 2002 و2003 يدعم بقوة الرأي القائل بأن الرئيس جور كان سيضطر إلى السير على الطريق نفسها التي أدت إلى الحرب، ليس لأنه كان سيفضل الحرب على السلام، ولكن لأنه كان سيخلص إلى أن الاستراتيجية المتعددة الأطراف ذاتها القائمة على قرارات الأمم المتحدة توفر أفضل السبل لإرغام صدَّام حسين على الالتزام بنزع السلاح دون اللجوء إلى الحرب. فالقرارات التي أوجدت الزخم المتصاعد والمسار الحتمي نحو الحرب كانت ستتكرر لو كان آل جور هو الرئيس. والواقع أن التوصيات التي تبناها آل جور بكل وضوح في خطابين رئيسيين له في عام 2002 كانت مشابهة للتوصيات التي اعتمدها في نهاية المطاف كل من بوش وباول

وبلير في عامي 2002 و2003. وبعكس الروايات الشائعة عن الحرب، لعب الديمقراطيون دوراً رئيسياً في الأزمة، بينما لم يكن للمحافظين الجدد دور يذكر في سير الأحداث.

برغم كل ذلك، يكاد يكون من المستحيل اليوم إيجاد ديمقراطي واحد كان في الكونجرس في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (خلال التصويت على التفويض باستخدام القوة العسكرية) أو أي شخص من إدارة كلينتون ونائبه جور مستعد لقبول الرأي القائل بأن جور كان سيتخذ غالباً القرارات نفسها التي اتخذها بوش بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وخاصة القرارات الكبرى التي أفضت إلى غزو العراق. هذه الاستنتاجات هي السائدة اليوم، برغم أن الكثير من هؤلاء الديمقراطيين أنفسهم أيدوا جميع القرارات الرئيسية التي اتخذها جورج بوش بشأن إعادة المفتشين إلى العراق، ودافعوا علناً عنها، وكذلك الحصول على دعم الكونجرس، ونشر القوات في المنطقة، وصياغة قرار أممي شديد اللهجة بشأن المفتشين. والواقع أن آل جور وريتشارد هولبروك أشادا بإدارة بوش بعد اعتمادها هذه الاستراتيجية المتعددة الأطراف (انظر الفصل الثاني).

وبرغم أن الجميع يبدون منخرطين في التحليل الافتراضي، أو يؤيدون أحد استنتاجاته الواردة سابقاً، فلم يقدم أحد رواية افتراضية متماسكة تقوم على التطبيق الصارم لقواعد هذا المنهج. وحتى اليوم، وبرغم شيوع التحليل الافتراضي، فلم يطبق إلا قلة من الباحثين قواعد هذا المنهج لاختبار المزاعم المختلفة، أو مقارنة الفرضيات العلمية الاجتماعية التي تفسر وقوع الحرب، أو تقويم صحة الروايات التاريخية المختلفة. وخلاصة القول: برغم شيوع استخدام هذه الطريقة، لم يستخدمها أحد استخداماً متقناً يثري تحليلنا لهذه القضية المهمة.

إذا كانت هناك أسباب مقنعة تستند إلى حقائق تاريخية تُبيِّن لماذا كان آل جور سيتعرض لضغوط بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر تدفعه لاتخاذ معظم (وأنا أقول جميع) القرارات الرئيسية المتعلقة بالعراق، فهذه الأدلة تدحض الرواية التقليدية القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد وتؤكد خطأها.[43] فمثلاً، كلما تأكد أن آل جور وصل إلى

الاستنتاجات ذاتها حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ضَعُف الادعاء القائل بأن وجود المحافظين الجدد كان شرطاً ضرورياً للوصول إلى تلك النتائج؛ وبالمثل، لو كان آل جور سيتعرض للضغوط الداخلية نفسها من أجل استصدار قرار قوي من الأمم المتحدة مدعوم من أطراف عدة لإجبار صدَّام حسين على الانصياع لعمليات تفتيش صارمة، فهذا يعني أنه ليس للمحافظين الجدد أي علاقة بهذه الجزئية من الرواية. وإذا كان آل جور قد أوصى علناً باعتماد الاستراتيجية المتعددة الأطراف والتكتيكات التي اعتمدها بوش وبلير، ثم أشاد بها بعد اعتمادها، فهذا يعني مرة أخرى أنه ليس للمحافظين الجدد مكان في تفسير هذه التفضيلات.

الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو تحدي التفسير التقليدي من خلال إظهار أن جميع القرارات الكبرى بين عامي 2002 و2003 تم تصديقها من آل جور وفريقه ومعظم الديمقراطيين الكبار الآخرين الذين كانوا في السلطة في ذلك الوقت. والفرضية الأساسية التي يقدمها الكتاب ليست أن سلوك آل جور كان سيتطابق مع سلوك بوش، فلا حاجة إلى إثبات ذلك لبيان أن جور كان سيسير على الدرب نفسه المؤدي إلى الحرب. وإذا مضينا بقدر أكثر في المقارنة بين سير كل من بوش وجور على "الدرب" ذاته، فسنجد أن سرعة جور وطول خطوته وحركاته كانت ستختلف، ولكن اتجاهه العام ووجهته النهائية سيكونان هما ذاتيهما. فالاختلافات ستكون تافهة بالمقارنة مع الضغوط لاتخاذ القرارات الكبرى ذاتها التي أفضت إلى المسار الحتمي نحو الحرب.

ستركز الفصول الآتية على فترة تمتد 18 شهراً اعتباراً من أيلول/ سبتمبر 2001 حتى آذار/ مارس 2003، انطلاقاً من شرط مسبق واضح وواقعي تماماً، وهو انتصار آل جور في انتخابات عام 2000. والهدف الأساسي لهذا المشروع هو تحدي نظرية حرب المحافظين الجدد التي تقدم تفسيراً مقبولاً على نطاق واسع للقرارات التي أدت إلى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، من خلال بيان لماذا كان آل جور سيتبع مساراً مشابهاً جداً يؤدي إلى النتيجة نفسها (مع قليل من الفوارق المهمة التي ستناقَش في الفصول القادمة).

وسيُستخدم منهج التحليل الافتراضي المقارن comparative counterfactual analysis ومنهج تتبع المسار بالاستناد إلى الأسس النظرية theory-based process tracing لتقديم تفسير أقوى لجميع القرارات والخيارات والتكتيكات الرئيسية التي اعتمدها جورج بوش وتوني بلير خلال هذه الفترة.

من المهم أن يفهم القارئ الهدف الرئيسي لهذه العملية، وهو ليس مجرد الدفاع عن نظرية افتراضية مثيرة للاهتمام حول رئاسة آل جور. الهدف الرئيسي هو استخدام الأحداث الافتراضية في رئاسة جور أداةً منهجية تساعد في تقديم تفسير منطقي (وكامل) أكثر إقناعاً، ويقوم على أسس نظرية، للأحداث التي شهدتها رئاسة بوش وللتأييد القوي الذي حظي به بوش من الديمقراطيين والجمهوريين بخصوص القرارات التي اتخذها مع توني بلير. ووفقاً للأساليب العلمية الاجتماعية القياسية والتحليل الإحصائي التقليدي فإنني أغير عنصراً متغيراً واحداً (الرئاسة) لأفحص بشكل دقيق الأثر الذي كان سيحدثه هذا التغيير في السلوك والنتائج. والنهج الافتراضي يرغمنا على دراسة الأثر النسبي للعوامل الاجتماعية والسياسية والدولية المهمة الأخرى التي تؤثر في القرارات السياسية الأمريكية والبريطانية. والجمع بين هذه العوامل يقدم تفسيراً للحرب أقوى وأكثر ثراء وقبولاً وإقناعاً من التفسير السطحي الذي تقدمه نظرية حرب المحافظين الجدد.

النتائج المبينة في هذا الكتاب مهمة لسببين: الأول نظري، والثاني يتصل بالسياسات. أولاً، إذا كانت الحجج الضعيفة تحظى بهذه الدرجة العالية من الصدقية في الأوساط الأكاديمية والسياسية في غياب أدلة داعمة، وكانت التفسيرات البديلة تُقابَل برفض فوري برغم وجود أدلة قوية تؤكدها، فهذا يعني أن الدروس التي سنستخلصها من واحدة من أهم الحروب على مدى عقود عدة ستكون ناقصة، بل ربما خاطئة بشكل خطير. فقيمة أي إسهام معرفي يجب أن تتناسب بشكل مباشر مع حجم الإجماع الذي تتحداه. فكلما كانت الرواية الشائعة حول الدور الحاسم الذي لعبه المحافظون الجدد أكثر رواجاً، زادت الحاجة إلى تحدي هذه الرواية، وزادت قيمة النتائج إذا ثبت خطأ نظرية حرب المحافظين الجدد في

التفسير الذي تقدمه للحرب. المهمة الأساسية لهذا الكتاب هي تفكيك الرواية التقليدية من خلال تفنيد جميع جوانب أسسها المنطقية والتجريبية والنظرية، كل واحد منها وحده.

ثانياً، إذا بقيت نظرية حرب المحافظين الجدد التفسير الأكثر قبولاً لحرب العراق عام 2003 على الرغم من أوجه قصورها الخطيرة الواردة في هذا الكتاب، فهذا يعني أننا سنتجاهل الإجراءات التصحيحية المحققة (والإصلاحات المؤسسية) التي يحتمل أن تمنع تكرار هذه الأخطاء في المستقبل. وإذا مضينا في اعتقادنا أن الحرب كانت خطة المحافظين الجدد، فالمرجح أننا لن نتنبه إلى الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحسين أوجه القصور في إجراءات جمع المعلومات الاستخبارية التي أدت إلى الإجماع على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وإذا كنا نظن أن بضعة أخطاء استخبارية فقط (أنابيب الألمنيوم، اليورانيوم من إفريقيا، وعلاقة صدَّام حسين بالقاعدة أو هجمات 11 أيلول/ سبتمبر،... إلخ) كانت هي المسؤولة عن تحول الرأي العام وآراء السياسيين بشأن الحرب، فربما نتجاهل مئات الصفحات من التقارير الاستخبارية الخاطئة لنركز حصراً على أخطاء لم يكن لها دور في التأييد الذي حظي به بوش في ذهابه للحرب. وأخيراً، إذا بقينا مقتنعين بأن الرئيس اختار استراتيجية أرادها المحافظون الجدد، أو أنه لم يكن للديمقراطيين علاقة بهذه الأزمة أو بالإجماع على نزع أسلحة الدمار الشامل، فإن فهمنا لهذا الجزء من التاريخ الأمريكي سيبقى ناقصاً وخاطئاً بشكل خطير. فالفهم الواضح لكيفية انتقالنا من أفغانستان إلى العراق أمر أساسي للدراسة النظرية ولوضع السياسات، وهذه الضرورة أكثر إلحاحاً على وجه التحديد عندما يكون الإجماع حول هذه الرواية خاطئاً جداً.

وباختصار، فإن التحليل الافتراضي الدقيق للقرارات الرئيسية في السياستين الداخلية والخارجية التي أدت إلى حرب العراق عام 2003 يدعم بقوة الرأي القائل بأن الرئيس آل جور (ومعظم الديمقراطيين) كانوا سيُضطرون إلى اتباع المسار ذاته. وأشير مجدداً إلى أنني لا أقول إن سلوك جور كان سيطابق تماماً سلوك بوش، ولكن الاختلافات

بينهما لا تؤدي إلى تغيير المسار، وهي تمثل في كثير من الأحيان تفاصيل ثانوية، وليس لها أثر جوهري (ذو صلة من الناحية النظرية) في السياسات الخارجية المعنية.

سنركز في الفصلين الأول والثاني على القيم والتصورات (ومنها التصورات الخاطئة) والمعتقدات التي يؤمن بها كبار الديمقراطيين طوال هذه الفترة، ومنهم آل جور وجميع أعضاء فريقه للأمن القومي، وقد عبَّروا عنها بوضوح. وسنناقش في الفصل الثالث السياق السياسي لمناقشات السياسات الرئيسية التي سبقت الحرب. يلي ذلك استعراض للضغوط الاجتماعية الأمريكية والرأي العام الأمريكي بشأن العراق بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر (الفصل الرابع)، والتوافق السياسي في الكونجرس بشأن تهديدات أسلحة الدمار الشامل العراقية (الفصل الخامس)، والإخفاقات الاستخبارية الكثيرة والقيود البيروقراطية ذات الصلة بذلك (الفصل السادس)، والسياسة الدولية والدبلوماسية في الأمم المتحدة (الفصل السابع)، والحسابات والتصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين بشأن تصميم واشنطن ونياتها الاستراتيجية (الفصل الثامن). هذه العوامل المستمدة من مستويات تحليل متعددة، والمترسخة بقوة في العلاقات الدولية ونظرية السياسة الخارجية سيتم دمجها لتقدم تفسيراً أكثر قبولاً لقرار بوش وبلير غزو العراق في آذار/ مارس 2003 بناء على الزخم المتصاعد والمسار الحتمي (الفصل التاسع). أما الفصل العاشر فيقدم مجموعة أخيرة من الملاحظات والاستنتاجات والأفكار النهائية.


@Ahmedyassin90

# الفصل الأول

# التحليل الافتراضي المقارن وحرب العراق عام 2003

## قيمة التحليل التاريخي الافتراضي

يُنظَر إلى التحليل التاريخي الافتراضي في مختلف التخصصات بوصفه أداة فعالة لتقويم الروايات الرائجة للأحداث التاريخية الكبرى، أو لاختبار النظريات المختلفة التي يضعها الباحثون للإجابة عن التساؤلات حول العلاقة السببية، ولكنه لا يكون فعالاً إلا إذا أُجري بالشكل الصحيح.[1] ويصف ليبو (Lebow 2006: 4) السيناريوهات الافتراضية بأنها:

> جمل شرطية في الماضي، أو، بشكل أبسط، عبارات تتناول الأحداث الماضية، وتبدأ بكلمتي "ماذا لو". وهي تغير بعض التفاصيل في الماضي (مثل غياب شخص أو عدم وقوع حدث، أو تغيير قرار حاسم أو نتيجته، أو إضافة حدث أو تطور لم يقع في الأصل، أو تقديم حدث وقع فعلاً أو تأخيره) تمهيداً لمناقشة "ما كان سيحدث"... فهي تُدخل على الأحداث الحقيقية تغييرات صغيرة ومقبولة لا تتعارض مع فهمنا لما كان ممكناً من النواحي التكنولوجية والثقافية والزمنية وغيرها.[2]

هذا الأسلوب استخدمه كبار الباحثين لمقارنة التفسيرات المختلفة لحروب العالم، ونهاية الحرب الباردة، وتصاعد الأزمات الدولية المعاصرة، والكثير من التحولات الرئيسية الأخرى في العالم.[3] ويذكّرنا ليبو (Lebow 2000: 555) بأن «التجارب الجيدة في التفكير الافتراضي تختلف قليلاً عن الأشكال "الواقعية" لإعادة صياغة التاريخ، وهي عنصر أساسي في البحث العلمي؛ حيث تساعدنا في تحديد الأسئلة البحثية التي نعتبرها

مهمة، وفي العثور على إجابات لها. وهي ضـرورية لتقويم الفوائد الـسياسية والاقتـصادية والأخلاقية للنتائج الحقيقية. وهذه التقويمات تـساعد بـدورها في دفـع عجلـة البحـث في المستقبل».[4] وعلى عكس الافتراضات الرائجة، ليس هناك فرق كبير (أو مهم نظريـاً) بـين التفكير الواقعي والتفكير الافتراضي؛ فهما بُعدان يجب أخذهما في الحسبان في أي تفسير من أجل الوصول إلى نظرية ذات صدقية.[5] وعندما نعزل ما نعتقد أنـه أحـد الأسـباب المهمـة لفعلٍ أو حدثٍ مـا، فـإن صـحة هـذا الادعـاء تقتـضـي النظـر في بعـض الـسيناريوهات الافتراضية لإيجاد دليل يثبت أن ذلك الحدث ما كان ليحدث لولا هـذه الـشـروط. وكـما يشـرح ليبو (Lebow 2000: 556) فإن:

> أي تمييز واضح بين الوقائع الحقيقيـة والـسيناريوهات الافتراضـية يعتمـد عـلى مـزاعم وجوديـة مـشكوك فيهـا. وكثـير مـن البـاحثين الـذين يرفـضون الحجـج القائمـة عـلى السيناريوهات الافتراضية يرفضونها لأنها لا تستند إلى حقـائق... وحتـى عنـدما تكـون الأدلة ضعيفة أو معدومة، يبقى الاختلاف بين التاريخ الافتراضـــي والتـاريخ الحقيقـي اختلافاً هامشياً. ونادراً ما تشكل الوثائق أدلة حسية تسمح للباحثين بإثبات الـدوافع أو الأسباب بشكل لا يدع مجالاً للشك. كما أن الأطـراف الفـاعلين لا يتركـون أدلـة حـول دوافعهم إلا في حالات قليلة، ونادراً ما يعتمد المؤرخون على هذه الأدلة. فهم في الغالب يستنتجون الدوافع مما يعرفونه عن شخصيات الأطراف الفاعلين وأهدافهم وسـلوكهم في الماضـي والقيود التي يخضعون لها.[6]

اختبار السيناريوهات الافتراضية هو عملنا الأساسـي في علم الاجتماع؛ حيث نقـوم بتبديل أحد العناصـر المتغيرة، ونلاحظ التأثير النسبي لذلك في نتائج بحثنا عن الأسـباب الضـرورية أو الكافية. وهكذا فإن كل إسهام في أدبيات الحرب في العراق يقوم على مزاعم "واقعية" و"افتراضية". فمثلاً، كل كتاب يدعم نظريـة حـرب بـوش والمحـافظين الجـدد (جميعها تقريباً) يتطلب قبولنا لفرضية سـلام جـور بوصـفها "حقيقـة"؛ حيـث لا يمكـن الفصل بين وجهي هذه المقولة (كما هي حال أي تفسير لأسباب حدث ما)، لأنه لا يمكننا قبول صحة أحدهما (حرب المحافظين الجدد) دون أن نقبل في الوقت ذاتـه صـحة الآخـر (سلام جور).

> فالتحليل الافتراضي ليس مجرد خيار آخر للمقارنة بين التفسيرات المختلفة للتاريخ، بل هو نهج أساسي في أي بحث تاريخي جادّ يركز على اختبار النظريات العلمية الاجتماعية المتنافسة.[7] والواقع أن دراسة الآثار المنطقية والتاريخية لاستبدال المتغيرات السببية المفترضة، أو تقديم الشروط المساعدة أو تأخيرها، هي منهج أساسي في العلوم الاجتماعية؛ لذلك ليس هناك فرق جوهري بين التحليل الواقعي والتحليل الافتراضي. وكما يقول تيتلوك وآخرون (Tetlock et al. 2000: 18)، «لا يصبح التاريخ خالياً من الافتراضات إلا إذا كان دارسوه مستعدين لتجنب جميع التفسيرات السببية والاقتصار على الروايات التي تقدم وصفاً دقيقاً لما حدث».[8]

سيسارع بعض المشككين إلى رفض استخدام التحليل الافتراضي في تفنيد نظرية "حرب بوش والمحافظين الجدد" السائدة، أو أي نظرية أخرى. ولكن ليس هناك فرق نظري كبير (أو مهم) بين التفكير الواقعي والتفكير الافتراضي، فهما بُعدان يجب أخذهما في الحسبان في أي تفسير، من أجل الوصول إلى نظرية ذات صدقية. وعندما نعزل ما نعتقد أنه أحد الأسباب المهمة لفعلٍ أو حدثٍ ما، فإن صحة ذلك الادعاء تقتضي النظر في بعض السيناريوهات الافتراضية لإيجاد دليل يثبت أن ذلك الحدث ما كان ليحدث لولا تلك الشروط.

المعقولية هي أحد الشروط الأساسية لتقديم سيناريوهات افتراضية مفيدة، متسقة منطقياً ودقيقة تاريخياً. وكلما كان التغيير في التاريخ أكثر تحديداً وقبولاً (شرط الحد الأدنى من إعادة كتابة التاريخ)، أصبح السيناريو الافتراضي أكثر واقعية وفائدة في الكشف عن الأسباب المهمة المرتبطة بالأحداث الماضية. وإلى جانب هذه الشروط، يتطلب التحليل الافتراضي تنبهاً دقيقاً إلى تفاصيل الحالة، وفهماً للتأثيرات المركبة (المضاعفة) التي يمكن أن تخلفها هذه التغييرات الواقعية الصغيرة في الأحداث اللاحقة. قد يكون التغيير الطفيف والمقبول تماماً في السيناريو الافتراضي الذي تتناوله هذه الدراسة، من بين الأحداث الأخرى التي يمكن تصورها، زيادة طفيفة في عدد الأصوات المؤيدة لآل جور خلال عملية إعادة فرز الأصوات في ولاية فلوريدا بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية عام

2000، أو إصدار المحكمة العليا في الولايات المتحدة قراراً مغايراً بشأن الأساليب المستخدمة في ولاية فلوريدا لإعادة فرز الأصوات الانتخابية، أو نجاح آل جور في الاحتفاظ بأصوات الدوائر الانتخابية من خلال الفوز في ولايته تينيسي، أو اتخاذ رالف نادر قراراً بعدم الترشح للانتخابات عام 2000.[9] فأي من هذه التغييرات الطفيفة يمثل شرطاً أولياً كافياً وحده لانتصار آل جور في انتخابات عام 2000، ولذا فإن معقولية هذا التغيير التاريخي عالية جداً. الهدف من هذه النقطة هو استكشاف آثار هذا التغيير الطفيف في التاريخ في القرارات الرئيسية المتعلقة بأزمة العراق. وستُستَخدم الوقائع المعروفة، والمبيَّنة بقدر كبير من التفصيل في الفصول القادمة، لتقويم نقاط القوة النسبية لسيناريوهين افتراضيين متنافسين؛ هما: حرب جور، وسلام جور.

يوضح تحليل ليبرفلد (Lieberfeld 2005: 12) لسيناريو رئاسة آل جور المزاعم الافتراضية الضعيفة عادةً المتأصلة في نظرية حرب المحافظين الجدد؛ حيث تُبرز حججه الافتراضات الخاطئة التي يقوم عليها التفسير التقليدي، وتكشف عن غياب أي تطبيق جدي لمنهج التحليل الافتراضي عند استخدام التاريخ للدفاع عن فرضية سلام جور:

> الخطوة الأولى في تقويم أثر شخصية القائد هي السؤال عما إذا كان قائد آخر سيتصرف بطريقة مشابهة لو واجه ظروفاً مماثلة: هل كان الديمقراطي آل جور... سيقرر غزو العراق لو أنه انتُخِب في عام 2000؟... **إذا كنا نشك في ذلك... فهذا يعني أن أسباب القرار تعود بشكل رئيسي إلى شخصية بوش أو إلى التوجهات الأيديولوجية للرئيس ومستشاريه الأساسيين**. (التشديد من المؤلف).[10]

ولكن من واجب كل باحث، حتى أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد مثل ليبرفلد، عدم الاكتفاء بـ "الشك" في أن جور كان سيتبع المسار نفسه. فالخطأ الجلي في تحليل ليبرفلد هو أن "الشكوك" ليست "حقائق"، ولا تثبت أي شيء. وعند استخلاص استنتاجات مهمة حول أهمية القيادة أو الشخصية، يجب فحص جميع الحقائق التاريخية ذات الصلة وتغليبها على الشكوك. في الواقع، لا يجوز أن يشكل الارتباط السطحي ببضعة أمور

مشكوك فيها دليلاً كافياً لدعم أي نظرية. ومع ذلك، نادراً ما يُضطر أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد إلى تقديم ما يثبت ادعاءاتٍ مثل ادعاءات ليبرفلد، وذلك بسبب رواج تفسيرهم. فنرى "فرضية" ضعيفة (مغايرة للواقع) تُقدَّم على أنها "حقيقة" لا تحتاج إلى إثبات أو إلى مزيد من التفصيل. ولكن أنصار هذه النظرية يجب أن يتحملوا عب إثبات فرضية سلام جور بوسيلة غير مجرد التشكيك في أن آل جور كان سيقرر خوض الحرب.

يجب على طرفي هذا النقاش التعامل مع جميع الحقائق التاريخية من أجل تقديم أقوى البراهين التي تثبت فرضية كل منهما وتفند عكسها.[11] وفي سياق عملية جمع الأدلة، يمكن أن يقدم التحليل الافتراضي تفسيرات أكثر إقناعاً وتستند إلى أسس نظرية وتاريخية للقرارات الرئيسية التي اتخذها كل من بوش وبلير بين عامي 2002 و2003، والتي وضعت بلديهما على طريق الحرب. سيبيِّن القسم الآتي كيف يجب أن يُصمَّم هذا البرنامج البحثي، ولماذا سيسهم في صياغة نظرية أفضل لتفسير الحرب على العراق.

## التحليل الافتراضي المقارن

تتضمن كل نظرية سببية مزاعم تاريخية وافتراضية. أما المزاعم الافتراضية فإن كل نظرية تفرز على الأقل سيناريوهين افتراضيين متعاكسين ينفي كل منهما الآخر. فمثلاً، وفقاً لنظرية حرب المحافظين الجدد، تقول وجهة النظر التقليدية: إن إدارة آل جور ما كانت لتذهب إلى الحرب، بينما تقول الفرضية المقابلة لها إن آل جور كان سيتبع مسار بوش نفسه. السؤال المركزي في هذا التحليل هو أي من الفرضيتين ستجد لها دعماً أقوى في الوقائع والأدلة المستمدة من الاستعراض الدقيق (والكامل) للأحداث التاريخية؟ يجب مناقشة الأدلة المؤيدة والمفندة للفرضيتين معاً؛ لأن نقاط قوة إحداهما لها علاقة مباشرة بالكشف عن نقاط ضعف الأخرى، والعكس بالعكس. فلا يجوز دراسة كل منهما وحدها، ومع ذلك، لا يتطرق أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد إلى هذه الأسئلة الافتراضية المهمة.

كما يخبرنا بِلز (Pelz 2001: 92): عندما يسعى المؤرخون للكشف عن "الحقيقـة" في أي شـرح أو تفسير لحدث تاريخي مهم، فإنهم يتبعون واحدة من طريقتين وضعيتين، فإما أن يجمعوا كل الأدلة ذات الـصلة التـي تـدعم التفـسير الـذي يجـري اختبـاره، أو يبيِّنـوا بوضوح الحقائق التي مـن شـأنها التفنيـد أو التقـويض أو التكـذيب لـذلك التفـسير دون الكشف عن أي أدلـة.[12] ويـشير فـيرون (Fearon 1991: 171) إلى النقطـة ذاتهـا؛ حيـث يقول: في أي فرضية سببية تقول: س (المحافظون الجدد) هو سبب ع (الحرب)[13]

> يجب على المحللين الاختيار بين استراتيجيتين لا ثالث لهما من أجل التقويم "التجريبـي" لهذه الفرضية. فإما أن يتصوروا غياب س ويتساءلوا إن كان من الممكـن أن يحـدث ع في ذلك السيناريو الافتراضـي، أو أن يبحثوا عن حالات حقيقية أخرى تشبه الحالة المعنيـة شبهاً كبيراً، باستثناء غياب س (أو اختلاف قيمته) في بعض من تلك الحالات.

التحليل الافتراضـي المقارن الذي نقدمه هنا يطبق الطريقتين عـلى الفرضـيتين في وقـت واحد.[14] ولا يوصـي لويس (Lewis 1973a) وفيرون (Fearon 1991) في عملهـما الأولي في هذا المجال بإجراء مقارنة آنية للسيناريوهات الافتراضية المتنافسة، ولكننـي أرى أن هـذا هـو بالضبط ما يجب القيام به من أجل تقويم نقاط القوة النسبية لكل من تلك السيناريوهات.

إذا كانت فرضية حرب جور أقوى من فرضية سلام جور، من حيث إمكانيـة قبولهـا وأساسها النظري وقدرتها على الإقناع المنطقي وتناسـقها مـع الأحـداث التاريخيـة، فهـذه النتائج تشكل أسساً قوية لدحض نظرية حرب المحافظين الجـدد؛ لأن الـضغوط الكثـيرة التي كانت ستدفع جور إلى اتخاذ قرارات مشابهة هي نفسها تفسـر حسابات بوش وفريقـه في ذلك الوقت. وكلما تعززت الأدلة التي تدعم سير جور نحو الحـرب، ضـعفت الأدلـة التي تثبت علاقة المحافظين الجدد بالحرب.

بعد أخذ النقاط السابقة بالحسبان، فلننظر إلى الـسيناريوهين الافتراضـيين المـرتبطين بنظرية حرب المحافظين الجدد، من حيث الأدلة التي يجب أن نتوقع (ولا نتوقـع) إيجادهـا (انظر الشكل 1-1).

## الشكل (1-1)

## نظرية حرب المحافظين الجدد

| المتغير التابع | | المتغير السببي (أجندة المحافظين الجدد/ الأحاديين) | |
|---|---|---|---|
| | | غائب (إدارة جور) | موجود (إدارة بوش) |
| الزخم المتصاعد نحو الحرب في العراق | غائب | "أ"<br>سلام جور<br>(يُتوقع العثور على أكبر قدر من الأدلة هنا)<br>(تؤكد نظرية حرب المحافظين الجدد) | "ب"<br>سلام بوش<br>(لا يُتوقع العثور على أي أدلة هنا)<br>(شاذة - عدم خوض المحافظين الجدد حرباً للتصدي للتهديد الحقيقي الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل لدى كوريا الشمالية أو إيران) |
| | موجود | "ج"<br>حرب جور<br>(لا يُتوقع العثور على أي أدلة هنا)<br>(تفند نظرية حرب المحافظين الجدد) | "د"<br>حرب بوش<br>(يُتوقع العثور على أدلة هنا)<br>(تؤكد نظرية حرب المحافظين الجدد) |

(تسمية المتغير التابع "الزخم المتصاعد نحو الحرب في العراق" من المحافظين الجدد هو أدق بكثير من تسميته "حرب العراق"، لأنها تتجنب الخطأ الشائع الذي يفترض أن قراراً واحداً فقط (أي القرار النهائي بالذهاب إلى الحرب) هو النتيجة الوحيدة ذات الصلة الذي يجب شرحه، ولكن هذا غير صحيح. فالطريقة الوحيدة لفهم بداية الحرب على العراق فهماً صحيحاً هي شرح كل القرارات الرئيسية التي أوجدت الزخم المتصاعد والمسار الحتمي الذي قاد التحالف الأمريكي - البريطاني إلى الحرب. فالحرب كانت نتيجة لهذا الزخم، ويجب فهمها على هذا النحو).

اعتمد أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد حصراً على أدلة تُدرَج في الخانة "د"؛ أي إنهم يميلون إلى التركيز على بوش وكبار أعضاء فريقه للأمن القومي، أو الإشارة إلى كتّاب آخرين فعلوا الشيء ذاته. فمثلاً يزخر موقع أمازون Amazon.com بعشرات المذكرات التي كتبها مسؤولون سابقون في إدارة بوش، وهي المليئة بحقائق وتفاصيل وحكايات عن تجاربهم الشخصية خلال هذه الفترة. ومع أن هذه الإسهامات تساعدنا في رسم صورة أوضح بكثير لما حدث بين عامي 2002 و2003، فإن عائداتها تتناقص بمرور الوقت، لأنها لا تقدم تفسيراً أفضل لبدء العمليات العسكرية. وبشكل أساسي فإن ما كُتب عن حرب

العراق يبقى محصوراً في الخانة "د" ويميل إلى تجاهل جميع الأدلة المفنّدة التي تندرج في الخانة "ج". والسبب، بطبيعة الحال، هو أن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد لا يتوقعون العثور على الكثير من الأدلة التي تتناسب مع الخانة "ج" (حرب جور)، إن وجدت. المدهش هو أن أي مراجعة للأحداث التاريخية تثبت أن العكس هو الصحيح. فهناك أدلة افتراضية أكثر (وأقوى) بكثير تدعم الفرضية في الخانة "ج"، بينما لا توجد أدلة تدعم الفرضية في الخانة "أ".[15]

لتوضيح العلاقة بين الأدلة التاريخية والفرضيات المبينة في الشكل (1-1)، لننظر إلى تأييد بوش، في أوائل عام 2002، للسياسات التي أوصى بها كل من كولن باول وتوني بلير وآل جور وريتشارد هولبروك (الذي يعتقد الكثيرون أن جور كان سيختاره لشغل منصب وزير الخارجية). فجميع هؤلاء القادة السياسيين البارزين شجعوا الرئيس بقوة على رفض تفضيل المحافظين الجدد التعامل مع العراق من خلال ضربات استباقية أحادية (من دون تفويض من الكونجرس أو موافقة الأمم المتحدة)؛ حيث قال الكثير من المحافظين الجدد البارزين: إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى هذه الموافقة بسبب وجود الكثير من القرارات الأممية التي صدرت خلال السنوات العشر السابقة. والعودة إلى الأمم المتحدة في هذه المرحلة تعني انتظار جولة أخرى من عمليات التفتيش التي لا تنتهي، وهذا لا يتفق مع المصالح القومية للولايات المتحدة. ولكن باول وبلير وهولبروك وجور، وغيرهم الكثير من الديمقراطيين البارزين في مجلس الشيوخ والكثير من المستشارين الجمهوريين السابقين للرئيس جورج بوش الأب (مثل جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت) شجعوا الرئيس على اتباع نهج أكثر اعتدالاً. كما أنهم أوصوا بقوة في الكثير من الاجتماعات الرفيعة المستوى والخطابات ومقالات الرأي بالحصول على تأييد الكونجرس واستصدار قرار جديد من الأمم المتحدة. وبرغم التوصيات القوية أيضاً التي قدمها ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول ولفويتز وريتشارد بيرل وروبرت كاجان ووليام كريستول (من مشروع القرن الأمريكي الجديد New American Century)

لتجاوز الأمم المتحدة وجولة أخرى من عمليات التفتيش، فقد رفض الرئيس حجج المحافظين الجدد والأحاديين.

وباختصار، فإن الأدلة التاريخية بشأن هذا القرار المهم، وخلافاً للتفسير التقليدي القائم على نظرية حرب المحافظين الجدد، تندرج في الخانة "ج". ويمكن العثور على واحد من أوضح المؤشرات على أن آل جور أيد تماماً قرار الرئيس بوش بالذهاب إلى الكونجرس والعودة إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار قوي متعدد الأطراف في مقابلة أُجريت معه يوم 19 نوفمبر 2002 قال فيها:[16]

> أعتقد أن الفضل يعود إلى الرئيس في الحصول على قرار بالإجماع من مجلس الأمن. وأعتقد أنه هو ووزير الخارجية كولن باول قاما بعمل ممتاز في تهيئة الظروف والتفاوض على قرار بالإجماع. فقد بدّلا سياستهما لتحقيق ذلك الغرض وغيّرا الكثير من الأمور، وهذه السياسة الجديدة تبدو أقرب بكثير إلى ما كنت أتحدث عنه في سان فرانسيسكو منها إلى سياستهما التي شرعا بتطبيقها في وقت سابق. وهذا لا يفاجئني لأنني أعتقد أن حقائق السياسة الدولية تدفع في هذا الاتجاه.
>
> ... أعتقد أنه حدث تقدم في الشهرين الماضيين. أعتقد أن الرئيس غيّر مساره بشكل واضح، وقرر تكثيف العمل في الأمم المتحدة إلى درجة أن بعض اليمينيين في حزبه بدأوا ينتقدونه.
>
> سؤال من تشارلي روز: كأنك تقول إنه سواء كان الرئيس يصغي إلى كولن باول أو برنت سكوكروفت أو لك أو لآخرين... فيبدو أنه انتقل إلى موقف أكثر اعتدالاً إزاء ما يتعلق بالعراق، بحسب رؤيتك.
>
> نعم، هكذا تبدو لي الأمور. وأُفضِّل أن أقول أكثر واقعية، بدلاً من أكثر اعتدالاً. فمن غير الممكن أن نمد لساننا للعالم كله ونقول: إننا سنمضي في فعل كل ما نريد بغض النظر عن العواقب. قد يكون من السهل قول ذلك، ولكنه سيثير الكثير من المعارضة للولايات المتحدة عبر العالم، ويسبب لنا بعض المتاعب في المستقبل... أعتقد أن تكثيف الجهود في الأمم المتحدة، كما فعل هو، كان تصرفاً حكيماً.

هذا الاقتباس من مقابلة آل جور مع تشارلي روز (ومقابلة هولبروك مع روز الواردة في الملحق 3-1)، التي سُجِّلت بعد فترة وجيزة من قرار بوش العودة إلى الأمم المتحدة للتفاوض على قرار أممي قوي بإعادة المفتشين، يمثل أكثر من مجرد تعبير آخر لآل جور عن تأييده النهج المتعدد الأطراف. فهو اقتباس مباشر من جور يثني فيه على الرئيس بوش لرفضه النهج الأحادي الذي اقترحه المحافظون الجدد للتعامل مع الأزمة لصالح البديل (أي النهج الحازم المتعدد الأطراف) الذي تحدث عنه جور وأوصى به صراحة في خطابيه في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث في كاليفورنيا في عام 2002. هذا الاقتباس يؤكد جزئياً التفسير التاريخي الذي يدافع عنه هذا الكتاب، وهو تفسير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن الزعم الافتراضي بأن جور وهولبروك كانا سيتبعان مساراً مشابهاً جداً.

كان النقاش الحقيقي يدور في ذلك الوقت بين من يؤيدون توجيه ضربة استباقية أحادية ومن يدعون إلى اتباع استراتيجية متعددة الأطراف لنزع السلاح تدعمها الأمم المتحدة. وقد حظي النهج الثاني بدعم من الحزبين على نطاق واسع، وهذا ما يفسر لماذا اعتمد بوش هذه السياسة في نهاية المطاف ولماذا كان جور سيعتمدها أيضاً. وفي الواقع، فقد ظهر تفضيل جور القوي لهذا النهج واضحاً في خطابيه في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث في كاليفورنيا.[17] وفي ذلك الوقت، أصدر جور أيضاً تصريحات أيّد فيها بقوة تغيير النظام في العراق:[18]

> لقد أوضحت علناً أنني أؤيد تغيير النظام هناك وإزاحته من السلطة. والآن بعدما تخلت الإدارة الحالية عن هذا الهدف، رسمياً على الأقل،... فأنا متأكد من أن [بوش وبلير] مازالا يرغبان في إزاحته من السلطة، ولكن هذا لم يعد هدفهما بشكل رسمي. لقد قلت مراراً، كما تعلمون: إنني أعتقد أنه تجب إطاحته. وقلت: إن من يريد مطاردة جيسي جيمس* عليه أولاً جمع ما يكفي من الرجال. وأعتقد أنهم قطعوا شوطاً جيداً في جمع الرجال.

---

* Jesse James مجرم أمريكي مشهور من القرن التاسع عشر. (المترجم)

من حيث الأساس، كان جور يحث على وضع سياسة أقوى متعددة الأطراف (وهذا يتفق مع ترويجه "النهج الحازم المتعدد الأطراف" و"المبادرة الاستباقية") لضمان إطاحة نظام صدَّام حسين. وبناءً على ذلك، فإن ادعاء بعض الزعماء، ومنهم رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان، أن أي إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة ما كانت لتسعى لتغيير النظام هو ادعاء خاطئ.

هذه حقائق بالغة الأهمية، غالباً ما يغفلها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين يدعوننا باستمرار إلى الاعتراف بدور المسؤولين في إدارة بوش في إيجاد السياق السياسي اللازم لتسويق الحرب. هذه الادعاءات والأفكار الشائعة نجدها في الكثير من الروايات الرائجة (وربما جميعها)، ومنها رواية كوفمان (Kaufmann 2004) وكيليت كريمر (Kellett Cramer 2007)، وسنتناول فيما يأتي نظريتهما الخاصة عن "فشل سوق الأفكار".

بدايةً، تستند نظرية حرب المحافظين الجدد إلى افتراض خاطئ يقول بوجود "سياق" مسيطر واحد، بينما كان في الحقيقة ثمة سياقان. والسياق الذي حاول المحافظون الجدد والقوميون والأحاديون وأنصار السيطرة الواقعية فرضه؛ أي التهديد الوشيك الذي يشكله نظام صدَّام حسين، والمعلومات الاستخبارية المشوهة، وكعكة اليورانيوم الصفراء، وأنابيب الألمنيوم، والحاجة إلى ضربة استباقية أحادية ضد العراق، ورفض وجود حاجة إلى العودة إلى الكونجرس للحصول على تفويض منه، أو إلى الأمم المتحدة للحصول على الشرعية، وكفاية القرارات السابقة الصادرة من الأمم المتحدة لتسويغ التدخل، ورفض الحجج التي تدعم إعادة مفتشي الأمم المتحدة، والاعتماد على دعم الشركاء في التحالف، كل ذلك لم يكن هو السياق الذي ساد في نهاية المطاف أو الذي أسهم في تكوين التصورات ووضع الاستراتيجيات. كما أنه لم يكن هو السياق (أو مجموعة الافتراضات حول أسلحة الدمار الشامل) الذي وجَّه القرارات في المراحل الحاسمة بين عامي 2002

و2003. بعبارة أخرى، فإن وجهة النظر (والخرافات) التي روَّجها المحافظون الجدد والأحاديون لم تكن هي السياق الذي أدى إلى نظام التفتيش الذي حظي بتصديق أطراف عدة، ونفذته الأمم المتحدة، ودعمه ودافع عنه كل من بوش وباول وبلير، وأيده الكثير من كبار الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس وخارجه. فوجهة النظر القائمة على التهديد الوشيك والمعلومات الاستخبارية المشوهة، وهي التي تبناها تشيني ورامسفيلد وولفويتز وبيرل وفيث وكاجان وكريستول ومشروع القرن الأمريكي الجديد، رفضها معظم المشاركين في صنع القرار. وإذا كانت الأفكار والسياسات التي كانت سائدة في ذلك الوقت حظيت بتأييد واسع، فهذا يعني منطقياً نجاح سوق الأفكار. هذه الحقائق تغيب عن الروايات التقليدية.

فلنكن واضحين في هذه النقطة: لا نزعم هنا أن جور كان سيصبح واحداً من المحافظين الجدد أو من أنصار الاستباقية الأحادية أو السيطرة الواقعية، ولكن من المؤكد أنه كان سيبقى ملتزماً بمبادئ الليبرالية الدولية التي وردت في حملته الانتخابية عام 2000، وفي خطابيه في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث في كاليفورنيا عام 2002 (انظر الملحق 3–1).[19] وهذه هي المبادئ التي اعتمدها بوش، وليست المبادئ التي روج لها المُنظِّرون الأيديولوجيون والأحاديون في الإدارة.

هذه الحقائق التاريخية المهمة (وغيرها الكثير مما سيتناوله هذا الكتاب) أسهمت جميعها في إيجاد السياقات والنقاشات السياسية الداخلية التي سادت في ذلك الوقت. لذلك، من المهم عند تفسير السياق أن نفهم الجهة التي أوجدت كل سياق، والأسباب التي دفعتها إلى ذلك، والحجج والبراهين التي اعتمدت عليها؛ ومن ثم، وفي ضوء السياق السائد، تأثير هذه النقاشات في القرارات والسياسات التي وقع الاختيار عليها. فالادعاء بأن السياق كان مهماً لا يقدم شيئاً لاستكشاف تفاصيل الحدث التاريخي من أجل فهم آثار السياق في مسار السياسة المختارة. وواضح أن وجهة نظر المحافظين الجدد والأحاديين لم

تكن ضرورية للدفاع عن القرارات والاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدها بوش وبلير (وأثنى عليها آل جور وريتشارد هولبروك). ومرة أخرى، تغيب هذه التفاصيل (وغالباً ما يجري تجاهلها عن قصد) في الروايات الرائجة التي مافتئت تدعم التفسير التقليدي.

هذه الحقائق تمثل أيضاً تحدياً خطيراً للحجج التي ساقها كوفمان (Kaufmann 2004) وكيليت كريمر (Kellett Cramer 2007) وكريبس ولوباز (Krebs and Lobasz 2007) والكثيرون غيرهم من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين يصرون على أن الحرب على العراق هي خير مثال على "فشل سوق الأفكار". هذا الرأي يقوم على خطأ أساسي في قراءة السياق أو السياقات ذات الصلة، ورواية ناقصة للوقائع التاريخية المحيطة. فسوق الأفكار "نجحت"؛ لأن التفضيلات والقرارات السياسية التي اتُّخذت في ذلك الحين قامت على توافق واسع في الآراء حول طبيعة التهديد (الذي لم يكن وشيكاً، ولذا لم يكن يتطلب ضربة استباقية أحادية) وردود الفعل المناسبة (تفويض الكونجرس، وعمليات التفتيش التي حظيت بتصديق متعدد الأطراف). والسياسة التي يزعم كوفمان (Kaufmann 2004) وآخرون أنها كانت السبب الرئيسي لما آلت إليه الأمور (الضربة الاستباقية الأحادية والمعلومات الاستخبارية المشوهة) هُمِّشت إلى حد كبير من جانب الذين نجحوا في دفع النهج البديل الذي أقره بوش في نهاية المطاف. فمن غير المنطقي أن نتجاهل في أي مناقشة لسوق الأفكار الإجماع الذي دفع القرارات بالتسلسل الذي رأيناه في عامي 2002 و2003. ولا يكفي أن نخلص إلى أن سوق الأفكار فشلت لمجرد أن النتيجة النهائية، وهي الغزو، تُعتبر خطأً كبيراً. ففي بعض الأحيان، كما في هذه الحالة، قد يؤدي توافق الآراء حول ضرورة التوصل إلى حل متعدد الأطراف لمشكلة عالقة في السياسة الخارجية إلى قرارات تقود البلاد إلى الحرب. ومعظم النقاد من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد (ومعظمهم يؤيدون بقوة التدخل المتعدد الأطراف) يرفضون تصديق أن هذا يمكن أن يحدث.

إذا كـان كـوفمان (Kaufmann 2004) وكـريبس ولوبـاز (Krebs and Lobasz 2007) وكيليـت كريمـر (Kellett Cramer 2007) أو أي مؤيـد آخـر لفكـرة "تـضخيم التهديد" خلـصوا جميعـاً إلى نتيجـة خاطئـة مفادهـا أن سـوق الأفكـار فـشلت، وكانـت الأحداث التاريخية تظهر فعلياً نجاح هذه الـسوق، فـإن أي تفـسير لـسبب فـشل الـسوق يصبح بلا معنى؛ ولذلك فإن النقطة الأساسية في هذا النقاش هي إثبات ما إذا كانت سوق الأفكار قد نجحت أو فشلت، بدلاً من افتراض فشلها لمجرد أن هذا التفسير أكثـر اتـساقاً مع الرواية التاريخية الرائجـة التـي تقـوم عـلى نظريـة حـرب المحـافظين الجـدد. وخلافـاً للروايات الرائجة، تشير الدلائل إلى أن المسار الذي اعتمده بوش وبلير حظي بتأييد واسع لدى الرأي العام الأمريكي (راجع اسـتطلاعات الـرأي المـذكورة في الفـصل الـسادس)، والكونجرس، وتقريباً جميع المستشارين السياسيين الكبـار مـن يمـين الطيـف الـسياسـي ويساره (انظر الملاحق)، والكثير من قـادة العـالم الآخـرين؛ فـسوق الأفكـار نجحـت في تهميش تفضيلات السياسة الأحادية للمحافظين الجـدد، ومهـدت لـمسار عقـلاني متعـدد الأطراف يحظى بقبول واسع نتج من نقاش سياســي مفتـوح في الولايـات المتحـدة، بـين الأحاديين ومؤيدي التدخل المتعدد الأطراف. والمـسار الثـاني بـدا أكثـر منطقيـة لأغلبيـة الناس؛ لأن المسؤولين قبلوا التهديد في صورته المقبولة عموماً وغـير المـشوهة. فـإذا كـان التهديد في صورته المقبولة عموماً وغير المشوهة مقلقاً بما يكفي لتسويغ السياسة المعتمـدة، فهذا يعني أن تضخيم التهديد ليس شــرطاً ضــرورياً يفـسـر وقـوع الحـرب. وخلاصـة القول: لقد أخطأ كوفمان وغيره بشأن العلاقة بين "التهديـدات المختلقـة" التـي يبرزونهـا مراراً وبين النتيجة (الحرب) التي ينتقدونها، لأنهم أغفلوا الكثير مـن الأحـداث التاريخيـة ذات الصلة.

كانت القـرارات التـي اتُّخـذت في عـامي 2002 و2003 تـستند إلى اقتنـاع راسـخ بـأن عمليات التفتـيش يجـب أن تكـون مدعومـة بتهديـدات صـارمة لـضمان فعاليتهـا. فـاعتماد دبلوماسية قسـرية قوية لفرض عمليات تفتيش صارمة كان يوفر أفضل فرصة للتعامـل مـع

الأزمة سلمياً، وفي هذا مفارقة واضحة. بيد أن الفشل كان القدر المحتوم لهذه الاستراتيجية المفضلة، لأسباب سنبينها لاحقاً. ومع ذلك أدت الاستراتيجية ذاتها إلى سلسلة من الأحداث والتصورات التي قادت إلى الغزو. وتتضمن مجموعة النظريات الواردة في هذا الكتاب لشرح هذا الفشل ما يأتي: الطبيعة الدورية للإخفاقات والتصحيحات الاستخبارية (وهي مختلفة عن المعلومات الاستخبارية المشوهة)، ومنطق التصعيد في الدبلوماسية القسرية، والتصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين، والسياسة الداخلية، والرأي العام، والزخم المتصاعد/ المسار الحتمي. وجميع هذه التفاصيل المهمة والوقائع التاريخية والنظريات ذات الصلة تغيب عن الروايات التي يروِّجها أنصار التفسير التقليدي.

الأدلة التي سنجمعها في الفصول التالية مُغْفَلَة دائماً في كتابات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد؛ لأن معظم هذه المعلومات تشكل تحدياً مباشراً لصحة الروايات التقليدية. وكما ناقشنا سابقاً (وسنناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني)، فقد "رفض" بوش وبلير تفضيلات المحافظين الجدد لصالح استراتيجية بديلة وافق عليها الآخرون كلهم تقريباً. وبالمثل، تكشف الحقائق الواردة في الفصل الخامس بوضوح أن المعلومات الاستخبارية المشوهة وخرافات التهديد الوشيك التي روَّجها المحافظون الجدد لم يكن لها علاقة بالتأييد الساحق الذي حصل عليه بوش من كل من الديمقراطيين والجمهوريين وأجاز له استخدام القوة العسكرية. هذه الحقائق تغيب عن روايات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد برغم أهميتها في تفنيد الرواية الأكثر شيوعاً للحرب. وتساعد متطلبات التحليل الافتراضي المقارن في الكشف عنها.

الجميع منخرطون في التفكير الافتراضي بشكل أو بآخر، وما يميز هذا المشروع هو المنهجية وصرامة الجهود الرامية إلى الربط بين النظرية والأدلة الواقعية وبين التفكير الافتراضي. والشرط الافتراضي الوحيد في هذا الكتاب يتسم بحد أدنى من إعادة كتابة التاريخ؛ حيث يفترض زيادة طفيفة في عدد الأصوات المؤيدة لآل جور خلال عملية

إعادة فرز الأصوات في ولاية فلوريدا في الانتخابات الرئاسية عام 2000، وهذا هو المتغير الوحيد الذي تم تغييره فعلاً. ولكن الفصول التالية تركز بشكل حصري تقريباً على الوقائع التاريخية الثابتة لتقدم تفسيراً أفضل لحرب العراق عام 2003 تؤيده مجموعة كبيرة من نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية التي تتجاوز التفسير السطحي القائم على "القيادة" الذي تقدمه نظرية حرب المحافظين الجدد.

## فوائد مقارنة السيناريوهات الافتراضية المتنافسة

هناك ميزات عدة مهمة في التحليل الافتراضي المقارن من شأنها تسهيل حسم الجدل حول أسباب الحرب على العراق. أولاً، هذا النهج يتطلب العمل على السيناريوهين الافتراضيين في وقت واحد من أجل الكشف عن جميع الأدلة التي تندرج في الخانة "أ" (تأكيد نظرية حرب المحافظين الجدد)، وفي الخانة "ج" (تفنيد هذه النظرية). فإذا كان أنصار هذه النظرية مستعدين تماماً لقبول فرضية سلام جور الموجودة ضمنياً في نظريتهم المفضلة عن الحرب، فلا يمكنهم منطقياً الرفض (أو التجاهل) للأدلة الكثيرة التي تدعم فرضية حرب جور. بعبارة أخرى، لا يمكن تقويم نوعية السيناريو الافتراضي بمعزل عما سواه، بل يجب تقويم نقاط قوته وضعفه بالمقارنة مع السيناريو الافتراضي المقابل له؛ لأن نقاط القوة في أحدهما تكشف تلقائياً عن نقاط الضعف في الآخر.

ثانياً، يجبر التحليل الافتراضي المقارن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد على مواجهة النتائج المنطقية لنظريتهم؛ فعند النظر من زاوية التحليل الافتراضي المقارن مثلاً، لا يستطيع أنصار فرضية سلام جور قبول فرضيتهم المفضلة لمجرد أنها تتوافق منطقياً مع نظرية حرب المحافظين الجدد. فنقاط القوة الحقيقية في فرضية سلام جور (ونظرية حرب المحافظين الجدد) لا يمكن التعرف إليها إلا عند مقارنة هذه الرواية التاريخية مع الرواية المقابلة لها التي تدعم فرضية حرب جور. فحقيقة أن جور لم يكن من المحافظين الجدد

ليست دليلاً يؤكد نظرية حرب المحافظين الجدد، بل هي مجرد نسخة أخرى من التفسير الضعيف نفسه للتاريخ. ولاختبار هذه النظرية، يجب إثبات أن المحافظين الجدد لعبوا دوراً حقيقياً في صياغة الاستراتيجية التي اعتمدها بوش وبلير (بدلاً من الاكتفاء بتقديم أدلة إضافية تندرج في الخانة "د"). وكما سنرى في الفصول القادمة، لم يكن لأيديولوجية المحافظين الجدد أي صلة تقريباً بالاستراتيجية التي اعتُمِدت للتعامل مع العراق.

ثالثاً، يمثل التحليل الافتراضي المقارن تصحيحاً طبيعياً للمناهج القياسية التي ينطلق فيها الباحث من افتراضات راسخة (غالباً ما تكون ذات دوافع سياسية) حول جورج بوش وفريقه، ونظرية مفضلة يود تأكيدها، ومجموعة من الملاحظات المنتقاة بعناية لتتناسب مع نموذج أو قالب نظري موضوع مسبقاً؛ مثل أن حرب العراق عام 2003 ترسخ الواقعية لأن قرار الحرب كان قراراً أحادياً يهدف إلى حماية المصالح الأمنية الأمريكية دون أي اعتبار للمعارضة الداخلية أو التوافق المتعدد الأطراف. ودعم الواقعية يعتمد كلياً على ما إذا كان الوصف سابقاً للتصرفات الأمريكية يتفق مع السجل التاريخي. وفي هذه الحالة، فإن الوصف لا يتناسب مع الحقائق المحيطة بالأزمة، ولكن هذه الاستنتاجات السطحية شائعة في الكتابات. ومنهج التحليل الافتراضي المقارن الذي نقدمه في هذه الدراسة يفكك تفاصيل الحالة التاريخية أولاً؛ مثل: القيادة، والمجتمع، والرأي العام، والسياسة الداخلية، وأجهزة الاستخبارات، وقيادة صدَّام حسين، وإرث العلاقات مع النظام العراقي، والسياسة الدولية، ليس لغاية "التحقق" من نظرية معينة، بل لتقويم نقاط القوة النسبية لسيناريوهين افتراضيين متنافسين، ثم يتم تقويم هذين السيناريوهين باستخدام معايير مشتركة لتقويم نقاط القوة المنطقية والتجريبية والنظرية فيهما. وتؤخذ جميع النظريات ذات الصلة (من جميع مستويات التحليل) بالاعتبار في جميع المراحل، من أجل تقديم التفسير الأكثر شمولاً لمعظم التصرفات والخيارات والقرارات خلال الفترة المعنية؛ أي إن هدف التحليل الافتراضي المقارن، بعبارة أخرى، هو تجنب التفضيل أو الاستبعاد لأي نظرية معينة أو نموذج معين أو أي مستوى من مستويات التحليل.

رابعاً، إذا جمعنا بين منهج التحليل الافتراضي المقارن ومنهج تتبُّع المسار بالاستناد إلى الأسس النظرية، فهذا يسهل أساليب تحليل الوقائع الفردية والظواهر العامة. وكما يشير بينيت وجورج (Bennett and George 2001: 144–5) فإن:

تتبُّع المسار هو محاولة لتتبع التسلسل الزمني والسببي للأحداث التي تربط بين المتغيرات المستقلة والنتائج الملحوظة في حالة معينة... ويمكن هذا المنهج أن يساعد في التعرف إلى سلسلة من العلاقات السببية المحددة التي قد تفسر ظاهرة معينة. كما أنه يسمح بالتعرف، بطريق الاستقراء، إلى الآليات المسببة العامة التي قد تكون مؤثرة في حالات أخرى، واختبار أثر إحدى هذه الآليات في حالة معينة... وبينما يوجد بعض السمات الأساسية المشتركة بين تتبُّع المسار والشرح التاريخي، فثمة اختلاف في أنواع واستخدامات منهج تتبع المسار التي يركز عليها المؤرخون وعلماء السياسة؛ لأن أكثر ما يهم المؤرخين هو تفسير حالات فردية معينة، بينما يسعى علماء السياسة لوضع نظريات عامة تفسر مجموعات كاملة من الحالات أو الظواهر واختبار مدى صحتها.[20]

ويمضي المؤلفان ليقولا: إن «علماء السياسة يستخدمون منهج تتبُّع المسار؛ لا لشرح حالات محددة فحسب، بل أيضاً لاختبار النظريات وصقلها، ووضع نظريات جديدة، وتقديم معلومات عامة عن ظاهرة معينة. هذا المنهج، الذي يحول السرد التاريخي إلى تفسير سببي تحليلي صيغ في قوالب نظرية واضحة، يختلف كثيراً عن التفسير التاريخي».[21] ولكن كثيراً ما يصعُب التمييز بين التفسير/ النظرية وبين الوصف/ السرد التاريخي.[22] فالتحليل الافتراضي المقارن يقطع شوطاً طويلاً في المواءمة بين التفاصيل التاريخية والتفسير النظري، وهو أقرب ما يكون إلى ما يصفه تيتلوك وبلكين (Tetlock and Belkin 1996: 6) بأنه «سيناريو افتراضي تقترن فيه الوقائع الفردية بالظواهر العامة» ويجمع ما بين «اهتمام المؤرخ بما كان ممكناً في حالات معينة واهتمام الباحث النظري في تحديد الأنماط القياسية المشتركة في جميع الحالات، ليقدم بذلك رواية تاريخية قائمة على أساس نظري».[23] ويحقق التحليل الافتراضي المقارن هذين الأمرين من خلال تقديم سرد تاريخي مفصل لحدث مهم، ولكنه يفعل

ذلك من خلال تتبع المسار للكشف عن الضغوط المتعددة (الآليات المسببة) عبر مستويات مختلفة من التحليل تكشف عن الأنماط الشائعة المرتبطة بأبرز النظريات التي تفسر الحرب؛ مثل: الفشل الاستخباري، والتفكير الجمعي، ونظرية التصورات الخاطئة، وعلم النفس السياسي، والدبلوماسية القسرية، والمسار الحتمي، والزخم المتصاعد، وعملية صنع القرار في مواجهة الأزمات. والهدف من ذلك هو الجمع بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، بين الوقائع والقوانين التي تحكمها.

وبشكل أكثر تحديداً فإن استخدام التحليل الافتراضي المقارن وتتبُّع المسار معاً يسمح بالجمع بين ما يرى المؤرخون أنه أمر أساسي لإجراء تحليل قوي للوقائع الفردية؛ أي التفاصيل التاريخية، وبين الالتزام الواضح بالتحليل النظري التجريبي المنهجي، لتقديم نظرية/ تفسير أفضل لحرب عام 2003. هذا المنهج يفرض على المحلل أن يكون دقيقاً جداً بشأن الادعاءات الواردة في روايته للتاريخ، والافتراضات التي توجه تحليله، والأدلة التي يقدمها لدعم تلك الادعاءات، والمتغيرات التي يختارها لتسليط الضوء على الاستنتاجات التي يستخلصها من تحليله. فالتحليل الافتراضي المقارن يرغم الباحثين على أن يكونوا واضحين جداً في تفسير العلاقة بين وقائع الحالة التاريخية والقرارات التي أدت إلى الحرب. وقد تجنب أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد اتباع مناهج مثل التحليل الافتراضي المقارن، وهي التي تتطلب درجة كبيرة من الانتباه للتفاصيل التاريخية. يمثل كل فصل من الفصول السبعة القادمة جزءاً مهماً من مجموعة الأدلة التي تفنِّد التفسير التقليدي.

## الرد على منتقدي التفكير الافتراضي

قبل الانتقال إلى جوهر الموضوع، قد يكون من المفيد الرد على الانتقادات الشائعة للتحليل الافتراضي، التي يصدر الكثير منها من مشككين لا يفهمون هذا المنهج، أو يرفضون الاعتراف بقيمة الإسهامات التي يمكن أن يقدمها لحسم الجدل حول العلاقة السببية، أو يغفلون حقيقة أن منهجهم يقوم على التفكير الافتراضي.

الخطأ الأكثر شيوعاً الذي يقع فيه النقاد عند التشكيك في التحليل الافتراضي هو التلميح إلى أن هذه الأساليب "غير ضرورية للباحث الجاد".[24] فثمة انتقاد يُنسَب إلى إدوارد هاليت كار، ويلقى قبولاً واسعاً بسبب سمعة الرجل كمؤرخ يحظى باحترام كبير، مفاده أن «المرء يستطيع دائماً أن يلعب بالاحتمالات التاريخية. ولكن ليس لهذه الاحتمالات أي علاقة... بالتاريخ».[25] كما يصف كار التحليل الافتراضي بأنه «تُرَّهات ليس لها علاقة بالتاريخ». ولكن كما يبين تيتلوك وآخرون (Tetlock et al. 2000: 18)، فهذا الرأي الشائع ينطوي على مشكلات خطيرة: «عندما نزعم أن العامل س لعب دوراً حاسماً في التسبب بالنتيجة ع، فإننا نضع في الوقت ذاته فرضية مقابلة مفادها أن النتيجة ع ما كانت لتحدث في غياب العامل س».[26] وهذه نقطة يغفلها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين يرفضون جدوى الأساليب الافتراضية في اختبار نظريتهم الرائجة، بينما يبقون مقتنعين تماماً بفرضية سلام جور التي لا يمكن فصلها عن نظريتهم. فحجتهم بكاملها تقوم على استنتاج محدد سلفاً بأن جور ما كان ليتخذ أياً من القرارات التي أوجدت الزخم المتصاعد والمسار الحتمي إلى الحرب. والمشككون الذين يكررون انتقاد كار لا يفهمون غالباً العلاقة بين التفكير الواقعي والتفكير الافتراضي، فلا يمكن للمرء أن يدافع عن استنتاجات مستمدة من أحد النهجين دون الإشارة إلى الاستنتاجات المستمدة من الآخر.

ثانياً، ثمة أمر لا يعترف به كار والآخرون في نقدهم، وهو أن المؤرخين الذين يتجنبون التحليل الافتراضي قد يقعون أيضاً في مطب تقديم التُرَّهات تحت مسمى الأبحاث التاريخية التقليدية. والواقع أن التحليل الافتراضي لحرب العراق عام 2003 يكشف بوضوح عن فشل شائع جداً من جانب "المؤرخين" المعاصرين في تجميع كل الحقائق والأدلة التاريخية ذات الصلة. فالرواية التقليدية تُؤوِّل أو تتجاهل قدراً كبيراً من المعلومات الأساسية اللازمة لتقديم آراء مستنيرة بشأن ما حدث فعلاً خلال الفترة 2002–2003، والطرف الذي كان وراء ترويج كل مجموعة من السياسات، وسبب

نجاحه أو فشله، وكيف أثرت هذه المعارك حول السياسات والاستراتيجيات في النتيجة. والكثير من الكتب والمقالات التي تدَّعي تقديم سرد مفصل للأحداث التاريخية، أو تفسير قوي للحرب، استبعدت في الحقيقة جزءاً كبيراً من السجلات التاريخية التي كشف عنها التحليل الافتراضي، ونظرية حرب المحافظين الجدد هي تحديداً التي قدمت رواية ناقصة بشكل خطير لما حدث خلال هذه الفترة. ليست المشكلة في التحليل الافتراضي، بل هي في التحليل الواقعي والتاريخي الضعيف، وكل ما يفعله التحليل الافتراضي المقارن هو أنه يرغم الباحثين على تطبيق أساليب التحليل الواقعي والافتراضي من أجل تقديم أفضل رواية تاريخية ممكنة. ومن دون التفكير الافتراضي، ستبقى الروايات التاريخية الرئيسية للحرب مشوبة بعيوب خطيرة وغير مكتملة. والحل هو التقيد بقواعد صارمة في تحليل التاريخ الواقعي والتاريخ الافتراضي وتتبُّع المسار، من خلال التزام قوي بأعلى معايير البحث التجريبي والتحليل النظري، بهدف تحسين فهمنا لواحدة من أهم الحروب خلال عقود طويلة.

ثالثاً، خلافاً لما سيقوله الكثير من النقاد، فإن هدفنا هنا ليس مجرد تقديم قصة افتراضية مثيرة للاهتمام عن رئاسة آل جور أو الانخراط في لعبة مسلية، بل هدفنا هو تحدي نظرية حرب المحافظين الجدد من خلال الكشف عن عيوب نظرية ومنطقية وتجريبية خطيرة فيها، وتفنيد الرواية التقليدية، مع تقديم تفسير أفضل بكثير لقرار بوش وبلير خوض الحرب في عام 2003. ويُستخدَم التحليل الافتراضي لاختبار النظريات التي تعتمد على الوقائع في تفسير حرب العراق، وذلك لأن هذه الوقائع تُغفَل غالباً في الروايات التقليدية. وكما يتضح من أي استعراض سريع للروايات الرئيسية التي تفسر الحرب، فهي لا تنظر إلى الحقائق التي تدحض نظرية حرب المحافظين الجدد ما لم يجبرها التحليل الافتراضي المقارن على ذلك.

## الاستنتاجات والأهداف في الفصول اللاحقة

بعد استعراضنا التحليل السابق، تبرز أسئلة عدة بوصفها محورية في هذا البحث. فما الحقائق التاريخية المحددة التي يجب أن نجدها لكي نؤيد هذه الفرضية أو تلك؟ وأي سلوك أو إجراءات أو معتقدات أو تصورات أو خطابات أو تفضيلات سياسة معلنة يجب أن نرى؟ وكيف سنفسر هذه الأدلة أو نصنفها في ضوء التقسيم المنطقي الوارد في الشكل (1-1)؟ في محاولة لتقديم معالجة أكثر موضوعية للأدلة المؤيدة لفرضية حرب جور، ستركز الأقسام الباقية في هذا الكتاب على العوامل السبعة الآتية:

الفصل الثاني: قيم آل جور وتفضيلاته السياسية وتصوراته الخاطئة.

الفصل الثالث: قيم مستشاري آل جور وتفضيلاتهم السياسية وتصوراتهم الخاطئة.

الفصل الرابع: السياسة الداخلية والكونجرس والدعم السياسي.

الفصل الخامس: الإجراءات المؤسسية وإخفاقات الاستخبارات الأمريكية وحساباتها الخاطئة.

الفصل السادس: المجتمع ووسائل الإعلام والرأي العام.

الفصل السابع: السياسة الدولية والإجماع العالمي على نزع أسلحة الدمار الشامل وتوازن القوى في الأمم المتحدة.

الفصل الثامن: فشل استخبارات صدّام حسين وحساباتها الخاطئة.

هذه العوامل، المستمدة من مستويات تحليل متعددة، والمتجذرة في أدبيات العلاقات الدولية، تتضافر لتقدم نظرية أفضل لتفسير الغزو عام 2003. وسيرد ملخص هذه النظرية القائمة على أساس المسار الحتمي والزخم المتصاعد في الفصل التاسع.

سيُستخدَم أحد أشكال منهج تتبُّع المسار بالاستناد إلى الأسس النظرية لتغطية تفاصيل مهمة من الحقائق التاريخية التي غالباً ما تغفلها الروايات السائدة (Falleti 2009; George and Bennett 2005; George and McKeown 1985).[27] وهذه الطريقة تساعد في ربط الأدلة التاريخية المحيطة بكل قرار بالنظريات ذات الصلة المذكورة في الكتاب. فتتبُّع المسار يسهل وضع «روايات واضحة من الناحية النظرية تقتفي بدقة تسلسل الأحداث التي تتكون منها الوقائع، وتقارن بينها، وتكشف عن تطور التحركات الاجتماعية مع مرور الزمن بطريقة تراعي الترتيب الذي وقعت به الأحداث» (Aminzade 1993: 18).[28] ووضع هذه الأحداث بالترتيب الصحيح أمر أساسي لجودة السرد التاريخي؛ ومن ثم الأدلة التجريبية اللازمة لدعم المزاعم الافتراضية الواردة في الكتاب أو (تفنيدها). ويضيف جورج وماكِّيون (George and McKeown 1985: 35) أن تتبع المسار «يكشف عن دوافع الجهات الفاعلة، وعملية اتخاذ القرار التي تنطلق من هذه الدوافع للوصول إلى قرارات، والسلوك الفعلي الذي يحدث بعد ذلك، وأثر الترتيبات المؤسسية المختلفة في الانتباه والمعالجة والسلوك، وأثر المتغيرات المهمة الأخرى في الانتباه والمعالجة والسلوك». وباختصار، فإن تتبُّع المسار يكشف جميع المعلومات ذات الصلة التي اعتمد عليها كل صانع قرار أو مشارك في كل مرحلة زمنية لوضع التصورات والأولويات والتوقعات والأفضليات، وفي نهاية المطاف، السياق والخيارات. وغرضي هو أن أتتبع بعناية المسار بكامله، من خلال الغوص في أدق التفاصيل والجوانب المعقدة، وفهم السياق الكامل والتسلسل الزمني للأحداث والخيارات التي تشكلت في لحظات زمنية حاسمة.


@Ahmedyassin90

## الفصل الثاني

# القيادة والسياق السياسي وحرب العراق

تحتاج نظرية حرب المحافظين الجدد، في جزء منها، إلى دليل واضح على أن إدارة بوش اتبعت مجموعة سياسات مختلفة عن السياسات التي أوصت بها شخصيات بارزة من الديمقراطيين أو الجمهوريين من غير المحافظين الجدد في ذلك الوقت، وهي أدلة تندرج في إحدى الخانتين "أ" أو "د" في الشكل (1-1). أما إذا كانت السياسات التي أوصى بها بقوة كبار الديمقراطيين (ومنهم آل جور) مطابقة للسياسات التي اعتمدها بوش وباول وبلير (الخانة "ج") فسيشكل هذا تحدياً جدِّياً لهذه النظرية. وتشير الأدلة إلى أن أبرز الديمقراطيين والجمهوريين في ذلك الوقت، ومنهم آل جور وجوزيف ليبرمان وريتشارد هولبروك وبرنت سكوكروفت وجيمس بيكر، أيدوا بقوةٍ السياسات والاستراتيجيات التي اختارها بوش وباول وبلير في نهاية المطاف. وما يزعزع هذه النظرية بقدر أكبر هو حقيقة أن هذه السياسات أوصى بها أغلبية القادة السياسيين في ذلك الوقت، واعتمدها الرئيس، لأنها تحديداً تقدم بديلاً أكثر جاذبية من الاستراتيجية الاستباقية الأحادية التي أوصى بها كبار المحافظين الجدد. وحقيقة أن المحافظين الجدد خسروا نقاشات رئيسية في مراحل حاسمة من عملية صنع السياسة تدحض جزءاً أساسياً من الروايات التاريخية السائدة، ولكن أنصار هذه النظرية لا يتطرقون أبداً إلى هذه النقطة.

## خطآن شائعان يقع فيهما أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد

عندما يُضطر أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد إلى التفكير في احتمال اتخاذ إدارة ديمقراطية معظم القرارات التي اتُّخذت بين عامي 2002 و2003، فإن رد فعلهم النموذجي هو استبعاد فرضية حرب جور، محتجين في ذلك بالسياق السياسي. فهم

يقولون: إن فرضية حرب جــورج تتجـاهل تماماً المــدى الـذي وصــل إلـيه المُنظِّرون الأيديولـوجيون في إدارة بـوش في تعـزيز الـسياق الـسياسـي للحـرب، وهؤلاء (لا الديمقراطيون) هم المسؤولون عن تجميع "الأدلـة" المتعلقـة بأسـلحة الـدمار الشامل العراقية والتلاعب بها ونشـرها لزيـادة التأييـد للغـزو الـذي كـان نتيجـة حتميـة لتفضيلاتهم. فالاعتقاد بأن بضعة مسؤولين في فريق بوش اختلقـوا الروايـة الـسائدة عـن التهديدات من أجل الدفاع عن "حـرب اختاروهـا" هـم، نـراه في كثير مـن التفـسيرات الرائجة (وربما جميعها)، وغالباً ما تُقدَّم هذه النظرية التي نوقشت في الفصل الأول في إطار "فـشل سـوق الأفكـار" (Kellett Cramer 2007; Kaufmann 2004; Krebs and Lobasz 2007)، وتظهر بأشكال مختلفة في أحاديث أنصار نظرية حرب المحافظين الجـدد عن "تضخيم التهديد" و"تشويه المعلومات الاستخبارية" و"القسـر البلاغي" و"غيـاب التهديد الوشيك" (انظر الفصل الخامس للاطلاع على تقويم مفصل لهذه الضغوط).

وبحسب هذه التفسيرات الرائجة، فإن السياق السياسـي الذي فبركته إدارة بوش ما كان ليوجد في غياب تلك الإدارة التي كانت مسؤولة عن إيجاده. ومع ذلك، فإن الباحثين المدافعين عن هذا الموقف يقعون عادة في خطأين كبيرين عند تقديم رواياتهم التاريخية للحـرب. الخطـأ الأول هو افتراض وجود وجهة نظر مسيطرة واحدة جرى تقديمها للـرأي العـام الأمريكـي (والكونجرس)، تقوم على خرافات "التهديدات الوشيكة" التـي كانـت هـي المـسؤولة عـن تشكيل التصورات وتفضيلات السياسة. الخطأ الثاني هو أن الرواية التقليدية تفترض عادة أن القرار النهائي بغزو العراق هو القرار الوحيد الذي له علاقة بفهم ما حدث. هذان الافتراضان الرئيسيان يُغفلان باستمرار حقائق مهمة محيطة بالموضوع أو (يتجاهلانها).

## وجهة نظر واحدة أو وجهتان بشأن التهديد العراقي وردود الفعل المناسبة؟

لتصحيح الخطأ الأول، يجب أن يفهم القارئ بشكل واضح وغـير مـشوه وجهتـي النظر اللتين برزتا في ذلك الوقت، وأن يعرف أيهـما كانـت تمثـل الآراء المـؤثرة الأوسـع

انتشاراً والموجهة نحو حل مشكلة العراق؟ وكيف أثَّرت نتائج هذه المعارك السياسية في القرارات المحددة التي اتُّخذت في كل مرحلة من مراحل الأزمة؟ كما ذكرنا بإيجاز في الفصل الأول، فإن وجهة النظر التي روجها المحافظون الجدد والأحاديون في الإدارة لم تكن هي التي شكَّلت في نهاية المطاف الخيارات المحددة خلال هذه الفترة. وسياق التهديد الوشيك الذي استغله تشيني ورامسفيلد وولفويتز وبيرل وكاجان وكريستول ومشروع القرن الأمريكي الجديد وغيرهم، قوبل بالرفض من كبار المسؤولين الديمقراطيين والجمهوريين في ذلك الوقت. وبدلاً من ذلك اعتمد بوش في نهاية الأمر تفسيراً أكثر منطقية للتهديد العراقي، قاد إلى نظام التفتيش الذي حظي بدعم متعدد الأطراف ورعاية أممية. وفي الواقع، عندما أُعلنت استراتيجية الإدارة الأمريكية لنزع السلاح العراقي تحت مظلة الأمم المتحدة بحضور رامسفيلد خلال مؤتمر صحافي في البنتاجون، كان واضحاً من رده أنه لم يُفاجأ فقط بقرار بوش دعم بلير، بل كان يشعر بالقلق لأن إدارته قررت اتباع هذا المسار:

> لم أكن أعلم أن الولايات المتحدة تضغط لاستصدار قرار (أممي) بخصوص عمليات التفتيش. ولا أظن هذا من الصواب. أعتقد أن خطاب الرئيس يعبر عن موقف حكومة الولايات المتحدة. هناك بلدان أخرى مختلفة تقترح قرارات متنوعة، بعضها يتضمن عمليات تفتيش. ما من شك في ذلك، وبالتأكيد يجري حالياً مناقشتها مع ممثلي الولايات المتحدة. ولكن، على حد علمي، لم تقترح الولايات المتحدة أي قرار يتحدث عن التفتيش... التفتيش يكون عندما يكون البلد المعني متعاوناً. فالهدف هو نزع السلاح، وليس التفتيش. وعمليات التفتيش تكون مجدية عندما يكون البلد المعني متعاوناً ويريد أن يثبت للعالم أنه نزع سلاحه فعلاً. في هذه الحالة يكون التفتيش مجدياً لأننا نذهب ونفتش ونتحقق مما فعله ذلك البلد لنزع سلاحه. ولكي نؤيد التفتيش في حالة العراق، ينبغي أن نصل إلى حكم واعٍ بأنه متعاون. وهذا يعني مراجعة مسيرة الأحداث خلال العقد الماضي والوصول إلى هذا الاستنتاج. ويبدو لي أن هذا أمر صعب بالنسبة إلى أي شخص عاقل.[1]

كان نائب الرئيس، ديك تشيني، وهو من أبرز المُنظِّرين الأيديولوجيين في الإدارة الذين يُحمِّلهم أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد المسؤولية عن الحرب، منزعجاً جداً عندما خسر النقاش بشأن الاستراتيجية. وبحسب تينيت (Tenet 2007: 318–19):

أثار الاجتماع صباح السبت 7 أيلول/ سبتمبر (2002) جدلاً كبيراً حول الحكمة من محاولة إحياء عمليات التفتيش تحت إشراف الأمم المتحدة. وقف كولن باول بحزم إلى جانب المضي في طريق الأمم المتحدة، بينما قال نائب الرئيس بقوة مماثلة إن ذلك لن يؤدي إلا إلى إغراقنا في بيروقراطية متشابكة، ولن نحقق منه شيئاً سوى إضاعة وقت ثمين. وترك الرئيس الاثنين يتعاركان طويلاً. بالنسبة إليَّ، بدا الرئيس أقل ميلاً إلى خوض الحرب، من الكثير من كبار معاونيه.[2]

ويؤكد ألستر كامبل (مدير الاتصالات والاستراتيجية في مكتب توني بلير) ردة فعل ديك تشيني؛[3] حيث يشير في حديثه عن اجتماعات كامب ديفيد في سبتمبر 2002 (مع كبار المسؤولين في فريقي الأمن القومي الأمريكي والبريطاني) إلى أن بلير كان يرى في نفسه الشخص القادر على جعل بوش يوافق على نهج الأمم المتحدة، «وشعر أن مهمته هي إقناع تشيني بسلوك تلك الطريق» (Campbell and Stott 2007: 634–5). ويصف كامبل كيف "ثار غضب" تشيني عندما أصبح واضحاً أن بوش سيعود إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار جديد وإعادة المفتشين. ويمضي قائلاً: إن تشيني «كان متجهماً طوال الوقت، وبعد العشاء، عندما سار بلير وبوش وحدهما إلى المروحية. أوضح بوش [لبلير] أن تشيني يرى رأياً مغايراً»، طبعاً بسبب تفضيله القوي للنهج الاستباقي الأحادي. اعتبر بلير وكامبل (وباول) اعتماد بوش سياستهما نصراً كبيراً. كانا يدركان أن باول لعب دوراً مهماً في تحقيق هذا النجاح، ولكن لم يكن هناك شك في أن عمل باول وبلير معاً كفريق هو الذي أحبط النهج الميال إلى الأحادية، وهو الذي أوصى به تشيني والآخرون. وعلى طاولة العشاء في تلك الليلة، بعدما اتُّخذ القرار النهائي، قال بوش مازحاً مع كامبل: «بإمكانك على ما أظن أن تحكي كيف اندفع توني وسحب الأحاديين المخبولين من حافة الهاوية».

هذه التفاصيل التاريخية المهمة نادراً ما تظهر في أي من الروايات الرائجة القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد، برغم أهميتها في فهم النقاشات التي كانت سائدة في ذلك الوقت. فقد رفض آل جور (وجميع الآخرين تقريباً) توصيات المحافظين الجدد وفضّل عليها دفع البلاد في مسار مغاير متعدد الأطراف. وخلال ذلك، هُمِّشت وجهة النظر الأحادية للمحافظين مع تفسيرها المشوه للمعلومات الاستخبارية (انظر الفصل الخامس). ولم تكن أي من تلك المعلومات المشوهة ضرورية للدفاع عن القرارات والتكتيكات والسياسات التي اعتمدها بوش وبلير.

واضحٌ أن تفضيل جور النهج الحازم المتعدد الأطراف والمبادرة الاستباقية ما كان ليؤدي وحده إلى قرار مهاجمة العراق. ولكن اتِّباع هذا النهج كان سيحُول دون وضع مسألة العراق جانباً بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وسيؤدي منطقياً إلى سلسلة من القرارات (بدءاً بقرار إعادة المفتشين) التي ستقود فريق جور في طريق مشابهة نحو الحرب. هذه القرارات الرئيسية (إلى جانب جميع العوامل الأخرى المرتبطة بالدبلوماسية القسرية، والتصورات الخاطئة لدى صدّام حسين، والأخطاء الاستخبارية، وكل ذلك سنناقشه في الفصول المتبقية) أدت مجتمعة إلى اتخاذ القرار النهائي.

هذه النسخة من التفسير التاريخي نجد لها تأكيداً في مقابلة آل جور مع تشارلي روز (التي تحدثنا عنها بإسهاب في الفصل الأول)؛ حيث يؤيد جور بكل وضوح الاستراتيجية التي اعتمدها بوش وبلير، لأنها تحديداً رفضت توصيات المحافظين الجدد. هذه الحقائق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدعم التفسير التاريخي القائم على فرضية حرب جور، ولها علاقة مباشرة بدحض نظرية حرب المحافظين الجدد (الخانة "أ") لأن مواقف جور وبوش كانت متطابقة تماماً خلال تلك المرحلة المهمة جداً في تسلسل الأحداث التي أدت إلى الحرب. وحقيقة أن روز وجور قالا مازحيْن: إن بوش ربما استمع فعلاً إلى خطابَي جور تمثل تأكيداً مباشراً لهذه الفرضية. كما كتب مايكل أوهانلون مقالة بعنوان: «كيف خسر المتشددون؟»، أثنى فيها على قرار إدارة بوش بالعودة إلى الأمم المتحدة:[4]

> حقق كولن باول نصراً إزاء ما قد يكون أهم نقاش حول الأمن القومي خلال مدة رئاسة بوش... وهناك الآن احتمال حقيقي بأن يصل الرئيس ووزير الخارجية إلى نتيجة سلمية في العراق تعيد كتابة الكتب عن الدبلوماسية القسرية، وتعيد صياغة الروايات السابقة عن صاحب القول الفصل في هذه الإدارة.

تقدم مقالة أوهانلون في صحيفة **واشنطن بوست** واحداً من أمثلة كثيرة للشعور العام بعد قرار العودة إلى الأمم المتحدة والتفاوض على قرار أممي بالإجماع لإعادة المفتشين. وأشاد كثيرون غيره بالقرار في حينه لأسباب واضحة: لأنه أحدث توازناً بين المتشددين الذين كانوا يضغطون لتوجيه ضربة استباقية أحادية دون الحصول على موافقة من الكونجرس أو الأمم المتحدة، وبين منتقديهم الذين كانوا يرون أن استصدار قرار آخر من الأمم المتحدة أمر ضروري لتأسيس الشرعية. وطبعاً لم يكن أحد وقتها يفهم بشكل كامل ما يعنيه هذا "النجاح" الدبلوماسي؟ أو كيف ستؤدي القرارات اللاحقة التي كانت تهدف ظاهرياً إلى تعزيز التهديدات القسرية المطلوبة إلى تمهيد الطريق نحو الحرب؟

لا يوجد دليل واحد في هذا الكتاب (ومن ذلك اقتباسات جور التي يدافع فيها عن نهج بوش) يكفي وحده لتأكيد فرضية حرب جور، وما قاله جور في مقابلته مع روز لا يقودنا إلى الحرب مباشرة. وكل تصريح وخطاب في الملحقين (2-1) و(2-2)، وجميع الأدلة الأخرى التي نناقشها في هذا الفصل وفي الكتاب بكامله، يجب النظر إليها في مجملها عند تقويم السيناريوهات الافتراضية المتنافسة والطعن في الرواية السائدة. ولكن المقابلة مع روز تقطع شوطاً طويلاً في تحدي الرأي القائل بأن المحافظين الجدد سيطروا على الأجندة بكاملها، أو أن إدارة ديمقراطية يقودها جور كانت ستتصرف بشكل مختلف.

### سياق اتخاذ القرارات: قرار واحد وقرارات متعددة أدت إلى الحرب!

الخطأ الرئيسي الثاني في الروايات التقليدية عن الحرب هو افتراض أن القرار النهائي بغزو العراق هو القرار الوحيد الذي له علاقة بفهم ما حدث. فهذه الرواية التاريخية

المبسطة تُغفل تقريباً كل ما هو أساسي لفهم ما حدث، وكيف اتُّخِذت القرارات مع مرور الوقت؟ ومَنْ أيَّد هذه القرارات؟ وكيف كانت هذه القرارات مترابطة؟ وكيف كان للاختيارات في كل مرحلة تأثير مباشر في المخاطر والتكاليف المتصورة للخيارات المتاحة مستقبلاً؟ وكيف قادت هذه الاختيارات مجتمعة إلى الغزو؟ والواقع أن السياق يتطور مع مرور الوقت ويتغير مع اتخاذ كل قرار والدفاع عنه علناً. هذه المجموعة من الاختيارات هي التي أوجدت الطريق إلى الحرب.

ظهرت الطريق إلى الحرب على مراحل عدة، ومن المعتقد أنها بدأت مع طرد المفتشين في عام 1998. وكان القرار النهائي بالغزو نتيجة لسلسلة من القرارات التي اتخذتها جهات فاعلة متعددة في الولايات المتحدة وبريطانيا بين عامي 2002 و2003. وقد حظي كل قرار منها بدعم واسع من الأحزاب الرئيسية في الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني. ولننظر في بعض أمثلة القرارات الرئيسية: (1) التعامل مع حالة عدم وجود مفتشين بالعمل من خلال الأمم المتحدة في حقبة ما بعد 11 سبتمبر لاستصدار قرار متعدد الأطراف يشكل رداً على فشل نظامَي الاحتواء والعقوبات (قدم المحافظون الجدد والأحاديون توصية عارضوا فيها بقوة هذا الخيار، وفضلوا بدلاً من ذلك تجاوز الأمم المتحدة، والاعتماد حصراً على القرارات السابقة الصادرة منها)؛ (2) الحصول على تفويض من الكونجرس (عارض المحافظون الجدد والأحاديون الذهاب إلى الكونجرس)؛ (3) نشر قوات في المنطقة مدعومة بتفويض من الكونجرس لتعزيز جدية التهديد القسري اللازم لاستصدار قرار قوي من الأمم المتحدة؛ (4) التوجه إلى الأمم المتحدة بعد نشر القوات في المنطقة، للحصول على قرار بالإجماع لاستئناف عمليات التفتيش القسرية؛ (5) التفاوض على قرار قوي بتفويض واضح ومتطلبات صارمة، يطالب بامتثال تامٍّ وكامل وغير مقيد؛ (6) رفض تقرير العراق بوصفه دليلاً غير كافٍ على نزع السلاح (وجه بليكس الانتقادات نفسها لهذا التقرير)؛ (7) تفسير تقارير بليكس اللاحقة بوصفها دليلاً غير كافٍ على الامتثال التامّ والكامل؛ (8) العودة إلى الأمم المتحدة

للتفاوض على قرارٍ ثانٍ (بعكس التوصيات القوية من الأحاديين والمحافظين الجدد) يتضمن جدولاً زمنياً واضحاً وتهديداً صريحاً بعمل عسكري (بما يتفق مع الاقتراحين البريطاني والكندي)؛ (9) رفض مطالب فرنسا باستبعاد الإشارة إلى الجدول الزمني والتهديد العسكري الصريح، وهذا كان سيؤدي فعلياً إلى إبطال مفعول القوة القسرية المرتبطة بنشر مئات الآلاف من الجنود في مسرح العمليات؛ (10) التراجع عن الالتزام بتغيير النظام من خلال المطالبة برحيل صدَّام وأبنائه والقيادة العليا (بعكس توصيات الأحاديين والمحافظين الجدد الذين كانوا يفضلون التزاماً أقوى بكثير بتغيير النظام)؛ (11) الرد على رفض صدَّام حسين العرض الأخير المقدم إليه بشن غزو يحظى بدعم كامل من بريطانيا ومعظم القوى الأوروبية الأخرى والكثير من الشركاء في التحالف وعدد من الحلفاء في المنطقة، ومنهم منتقدو الحرب (Harvey 2004). وفي ضوء هذه القرارات، من الواضح أن المسألة لا تتعلق بقرار واحد بغزو العراق. وقد خسر المحافظون الجدد معظم القرارات الحاسمة التي أدى كل منها إلى تغيير السياق المستقبلي، فزاد من قيمة بعض الخيارات وجاذبيتها، وأضعف بعد اختياره قيمة الخيارات الأخرى وجاذبيتها. والقرارات لها عواقب، وقد كان لكل واحد من القرارات المذكورة عواقب أدت إلى إيجاد الزخم المتصاعد نحو المرحلة الأخيرة، وهي الحرب، كما سنبين في الجزء المتبقي من الكتاب.

تكشف هذه القرارات المتعددة أيضاً عن الكثير من الحالات الشاذة المهمة التي تشكل تحدياً مباشراً للتفسير التقليدي، وذلك لأن المحافظين الجدد والأحاديين عارضوا الاستراتيجية المتعددة الأطراف بكاملها، وكذلك الكثير من القرارات المحددة التي اتُّخذت خلال تلك الفترة. فهاتان المجموعتان لم تكونا في موقع توجيه الأحداث، وكان دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي للاستراتيجية بكاملها وللقرارات ذات الصلة أوسع بكثير مما أقرت به الروايات السائدة.

إن النظر إلى الحالة التاريخية من منظور كونها سلسلة من القرارات هو أمر مفيد لأسباب عدة. هذا النهج يساعد بداية على توضيح كيف تبلورت الاستراتيجية العامة.

فالقرارات السابقة تؤثر في الاستعداد لقبول الخيارات اللاحقة أو (رفضها)، وتكشف عن صعوبات إعادة النظر في ميزات الخيارات المتروكة. كما يساعد هذا النهج في توضيح كيفية تطبيق استراتيجية الدبلوماسية القسرية والتهديدات والإشارات المتتالية (ذات التكلفة المتزايدة) التي أُصدرت مع مرور الوقت، ويفرض على الباحث الكشف عن النقاشات والنتائج ذات الصلة في سياقها الصحيح، وتحديد كيف كانت هذه النتائج مسؤولة في نهاية المطاف عن القرارات التي دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا على الطريق إلى الحرب.

هناك طبعاً سبب بسيط وراء إغفال أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد هذه التفاصيل المتتالية والقرارات المتعددة، وهو أن تجنب هذا التعقيد والدقة يساعد في دعم التفسير التقليدي. فكلما زاد عدد الأطراف الفاعلين والقرارات المعقدة (المترابطة) في السلسلة، صَعُب على أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد دعم الرأي القائل بأن شخصاً واحداً (أو مجموعة صغيرة من المُنظِّرين الأيديولوجيين) استطاعوا السيطرة على العملية برمتها وتوجيهها نحو هدف واحد. كما أنه من الأسهل عليهم انتقاد القرار النهائي بخوض الحرب بدلاً من تقويم مجموعة أكبر بكثير من القرارات التمهيدية العقلانية التي حظيت بدعم واسع من الحزبين في ذلك الوقت. ومع ذلك فإن جميع القرارات الرئيسية التي اتُّخذت بين عامي 2002 و2003 تكشف عن حالات شاذة مهمة تقوض بشكل مباشر أركان التفسير التقليدي؛ لأن المحافظين الجدد والأحاديين كانوا معارضين للاستراتيجية العامة المتعددة الأطراف التي اعتمدها بوش وبلير، إضافة إلى الخيارات التكتيكية المحددة في كل مرحلة. وكثير من الذين صوتوا في الكونجرس ضد التفويض باستخدام القوة (مثل كارل ليفن) فعلوا ذلك ليس لأنهم كانوا غير مقتنعين بالتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل لأنهم كانوا يريدون من الرئيس التوجه إلى الأمم المتحدة أولاً للحصول على دعم دولي، وهو ما فعله بوش وباول وبلير في نهاية المطاف من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441.

يقدم بعض أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد نسخة مخففة من فرضية سلام جور يتخذ فيها جور القرارات نفسها باستثناء القرار الأخير بشن الحرب. ولكن هذا المنطق ينطوي على مشكلتين. أولاً، حتى لو صحت هذه الفرضية، فستبقى تشكل تحدياً كبيراً لفرضية "فشل سوق الأفكار" التي يدافع عنها كوفمان. فهذه النسخة البديلة من النظرية تقول ضمناً إن السوق كانت تعمل بشكل جيد تماماً حتى المرحلة الأخيرة، وهذا يتعارض مع ما يقوله المدافعون عن فرضية "فشل السوق". ثانياً، إن الفكرة القائلة بأن فريق جور كان سيتخذ القرارات ذاتها، ثم في اللحظة الأخيرة يفضل الإبقاء على الوضع الراهن غير مقنعة على الإطلاق، وذلك لأسباب سنناقشها في هذا الفصل والفصول اللاحقة. فالمخاطر والتكاليف السياسية ستكون عالية جداً في سياق أول حملة انتخابات رئاسية بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ولماذا كان فريق جور سيتصرف بهذا الشكل المنطقي والمتناسق إزاء ما يتعلق بجميع القرارات السابقة، ثم يتصرف بشكل مختلف تماماً في النهاية؟ وماذا لدينا من أدلة من تصريحات جور أو هولبروك أو خطاباتها تدعم هذه الفرضية؟ الأهم من ذلك كله، ما نقاط التشابه بين هذا السيناريو الافتراضي بمجمله والسيناريو الافتراضي الذي يقدمه هذا الكتاب؟

كانت القرارات النهائية في كل مرحلة من مراحل الأزمة، ومنها المرحلة الأخيرة، تُتَّخذ بناءً على اقتناع قوي يشترك فيه الكثيرون بأن عمليات التفتيش الفعالة يجب أن يؤازرها تهديد عسكري قسري ونشر قوات في المنطقة. ولكن هذه الاستراتيجية المفضلة انتهت إلى الفشل؛ لأن اعتماد دبلوماسية قسرية لفرض عمليات تفتيش صارمة كان يوفر أفضل فرصة للتعامل مع الأزمة سلمياً. إلا أن هذه الطريق قادت إلى سلسلة من الأحداث والتصورات التي تصاعدت إلى نقطة أصبح فيها الغزو أقل خطورة من الوضع الراهن في مارس 2003. سيركز القسم الآتي من هذا الفصل على استكشاف الصفات القيادية لدى جور وغيره من كبار الديمقراطيين، التي تدعم فرضية حرب جور وتدحض فرضية سلام جور.

## ميول جور نحو يمين الوسط وماضيه المتشدد في السياسة الخارجية

بكل المقاييس، ومنها معايير الجمهوريين المحافظين، كان آل جور واحداً من الصقور في السياسة الخارجية. عارَض باستمرار الجهود الرامية إلى خفض الإنفاق الدفاعي، ودَعَمَ قرارات ريجان بقصف ليبيا، وغزو جرينادا، ومساعدة الكونترا في الثمانينيات، وتمويل برامج القاذفتين B-1 وB-2 والصاروخ MX. كما أنه أيد بقوة، إلى جانب عضو مجلس الشيوخ جو ليبرمان (الذي ترشح لمنصب نائب الرئيس في انتخابات عام 2000)، حرب الخليج عام 1991، معارضاً في ذلك أغلبية كبيرة من الديمقراطيين الآخرين في مجلس الشيوخ في ذلك الحين. وعندما كان نائباً للرئيس، دعم خطة الدفاع الوطني الصاروخي والعمليات العسكرية في البوسنة (سياسة رفع الحظر على توريد السلاح وتوجيه ضربات جوية 1993-1995) وكوسوفو (1998). وفي الحملة الانتخابية عام 2000، أوصى جور بزيادة الموازنة الدفاعية بمقدار 100 مليار دولار على مدى عشر سنوات، بينما اقترح بوش زيادة قدرها 45 مليار دولار. وربما يكون الأمر الأكثر صلة بالسيناريوهات الافتراضية المعنية هو حقيقة أن جور كان يتبنى باستمرار أكثر المواقف صرامة في إدارة الرئيس بيل كلينتون عند التعامل مع صدَّام حسين. فقرار الرئيس كلينتون إنهاء حملة القصف ضد العراق في عام 1998 (عملية ثعلب الصحراء) لم يقم على موافقة بالإجماع بين مستشاريه؛ حيث عارضت وزيرة الخارجية أولبرايت ووزير الدفاع كوهين ونائب الرئيس آل جور وقف الغارات في ذلك الوقت، برغم عدم تصديق مجلس الأمن الدولي، تلك الحملة.[5] كما أيد جور بقوة الضربات الانتقامية الأمريكية ضد السودان وأفغانستان، رداً على الهجوم الإرهابي على المدمرة كول، دون الحصول أولاً على دعم متعدد الأطراف من مجلس الأمن الدولي.

هناك إجماع واضح على أنه كان لجور تأثير كبير في السياسة الخارجية في إدارة الرئيس بيل كلينتون؛ حيث كان المستشار الأول لكلينتون في شؤون السياسة الخارجية

(Cockburn and St. Clair 2000; Kengor 1997; Turque 2000).[6] وفي الواقع، جاء اختيار آل جور لمنصب نائب الرئيس في عام 1992 من أجل معالجة نقاط ضعف كلينتون في هذا الصدد، وضمان التوازن في الإدارة من خلال التوجه نحو يمين الوسط في السياسة الخارجية. وبحسب كوكبرن وسانت كلير (Cockburn and St. Clair 2000: 218)، «كان جور يتمتع بنفوذ غير مسبوق في صياغة السياسة الخارجية، وليس إزاء ما يتعلق بالعراق فحسب». ويشرح روي نيل، الذي كان يشغل منصب رئيس موظفي جور، لماذا اتبع كلينتون مشورة جور في التعامل مع العراق، قائلاً: «كان عارفاً بكل التفاصيل، ويتمتع بالصدقية بسبب خلفيته وخبرته، علاوة على أنه أيد بوش الأب في حرب الخليج. كان كلينتون مرتاحاً تماماً لترك جور يتعامل مع هذا الموضوع وحده».[7] هذه نقاط مهمة لها علاقة مباشرة بالسيناريو الافتراضي، فهي تشير إلى أن المبادرات الرئيسية في السياسة الخارجية في عهد الرئيس كلينتون، وخصوصاً في العراق، قريبة على الأرجح مما يجب أن نتوقعه من الرئيس آل جور. ويصف بيل ريتشاردسون، السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، نفوذ جور في العبارة الآتية: «كان جور يتدخل في النهاية، فيلخص النقاط الرئيسية، ويسحب الرئيس إلى صفه».[8]

يقدم هارتونج (Hartung 2000) بعض الأدلة الإضافية على تفضيلات جور (وليبرمان) في السياسة الخارجية التي تميل دائماً نحو يمين الوسط، والتي ظهرت خطوطها العامة خلال حملة عام 2000:[9]

> عندما كان آل جور نائباً للرئيس، حرص على النأي بنفسه عن الخطوات المتواضعة التي اتخذتها إدارة كلينتون نحو تخفيف القيود الاقتصادية والسفر بين الولايات المتحدة وكوبا. وفي مقابلة أُجريت معه بتاريخ 4 تشرين الأول/ أكتوبر، سألته صحيفة **نيويورك تايمز**: «هل ستضغط لرفع العقوبات؟» فأجاب: «لا، لا، أنا متشدد في التعامل مع كاسترو».
>
> وتُبرز منظمة العمل من أجل السلام Peace Action، وهي أكبر مجموعة أهلية في الولايات المتحدة تعمل من أجل السلام، ست قضايا في آخر دليل للناخب في

> الانتخابات الرئاسية؛ حيث يتطابق موقفا جور وبوش في خمس من هذه القضايا، وهي: «زيادة الإنفاق الدفاعي» (نعم)، «إنفاق 60 مليار دولار أو أكثر على النظام الدفاعي المضاد للصواريخ "حرب النجوم"» (نعم)، «تقديم المساعدات للجيش الكولومبي المتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان» (نعم)، «إنهاء الحظر المفروض على إرسال المواد الغذائية والأدوية إلى العراق» (لا)، «إدراج بنود للمحافظة على حقوق العمال وحماية البيئة في جميع الاتفاقات التجارية» (لا).
>
> كان جور من أوائل المؤيدين الثابتين لاستخدام القوة في الخليج العربي. ففي عام 1991، كان هو وليبرمان بين عشرة ديمقراطيين فقط في مجلس الشيوخ صوتوا لصالح قرار يسمح بشن حرب جوية ضد العراق. كما دعا ليبرمان إلى استخدام القوات البرية الأمريكية لإزاحة صدَّام حسين من السلطة، برغم أن هذه الخطوة كانت ستشكل انتهاكاً لقرار الأمم المتحدة الذي سمح للولايات المتحدة بالتدخل في الصراع.
>
> ولئلا نظن أن وجهات نظر جور تبدلت مع تقدمه في السن وزيادة خبرته، فإن موقع حملته الانتخابية على شبكة الإنترنت يتضمن قسماً بعنوان «جور دَعَمَ استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لحماية المصالح والقيم الأمريكية»، يفاخر فيه بأنه «دعم بقوة توجيه ضربات جوية عقابية ضد الصرب»، و«أيَّد توجيه ضربات جوية واستمرار مراقبة منطقة الحظر الجوي من أجل احتواء صدَّام حسين»، و«أيد توجيه ضربة عسكرية ضد أسامة بن لادن انتقاماً للهجمات الإرهابية على السفارتين الأمريكيتين في شرق إفريقيا». [تضمنت هذه العملية الانتقامية قصف مبنى في السودان تبين لاحقاً أنه مصنع أدوية، دون وجود ما يثبت أن له علاقة بأسامة بن لادن].

ويشير تورك إلى أن جور هو الذي دفع كلينتون إلى شن هجمات بصواريخ كروز ضد أهداف عراقية في أعقاب الأنباء عن محاولة اغتيال الرئيس جورج بوش الأب خلال زيارته للكويت في عام 1993. كما كان جور من أقوى المؤيدين لاستمرار الغارات الجوية في عام 1998 لإجبار رادوفان كاراديتش وسلوبودان ميلوسوفيتش على العودة إلى طاولة المفاوضات للتوقيع على خطة فانس أوين للسلام. ويقتبس تورك في كتابه (Turque 2000: 274) عن مؤرخ الرئاسة ريتشارد نيوستات قوله إن لديه «انطباعاً واضحاً بأن

[جور] كان سيبادر إلى استخدام القوة بشكل أسرع». في التسعينيات، كان جور وعدد من الجمهوريين يؤيدون باستمرار سياسة مثيرة للجدل تقوم على رفع حظر السلاح المفروض على مسلمي البوسنة (الذي تمكن صرب البوسنة من تجاوزه بدعم من الزعيم الصربي ميلوسوفيتش)، وضرب أهداف صربية في البوسنة والهرسك. وتعبر تعليقات قالها جور في المكتب البيضاوي خلال اجتماع للأمن القومي في يوليو 1995 عن الغضب الذي ينطلق منه في موقفه (الذي يشترك معه فيه مستشار الأمن القومي أنتوني ليك والسفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة مادلين أولبرايت) الضاغط لاتخاذ الولايات المتحدة موقفاً أقوى. وقد كتب بوب وودوارد مستذكراً عبارات جور:

> سألتني ابنتي البالغة من العمر 21 سنة عن تلك الصورة. ماذا يفترض أن أقول لها؟ لماذا يحدث هذا ونحن لا نفعل شيئاً؟ ابنتي مصدومة لأن العالم يسمح بحدوث هذا. وأنا مصدوم أيضاً... سيبقى العالم يدفع ثمن هذا الوضع خلال العقود القادمة. هذا يعتمد على أي نوع من الناس نحن. الإذعان هو الخيار الأسوأ... علينا فعل شيء عملي له تأثير في المستوى العسكري. الإذعان ليس خياراً.[10]

الصورة التي يشير إليها جور هنا هي صورة نشرتها صحيفة **واشنطن بوست** لامرأة مسلمة مدلاة من شجرة بعد انتحارها، كما أوردت التقارير. وقد أيد جور اقتراح أنتوني ليك تطبيق الدبلوماسية القسرية مدعومة بحملة قصف ضخمة يقوم بها حلف شمال الأطلسي، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى التوقيع على اتفاقية دايتون للسلام. وكما يستنتج تورك (Turque 2000: 342) «**كان كلينتون ميالاً إلى الاستيعاب والاسترضاء، بينما كان جور أكثر وضوحاً في المسائل الأخلاقية وميالاً إلى رؤية العالم بوصفه ساحة حرب بين الخير والشر**». (التشديد من المؤلف). ومرة أخرى كان هذا الموقف السياسي أقرب إلى الجمهوريين الذين كانوا يؤكدون أن من واجب الولايات المتحدة تحقيق الاستقرار في المناطق الخطيرة من خلال الإصلاح ونشر الديمقراطية.

دافع جور بشدة عن الرئيس كلينتون في عام 1998 ضد مزاعم بأن عملية ثعلب الصحراء (حملة القصف لمعاقبة العراق على عدم امتثاله لقرارات الأمم المتحدة وعمليات التفتيش) لم تكن الغاية منها سوى صرف أنظار الرأي العام الأمريكي عن التصويت الوشيك في مجلس النواب على توجيه توبيخ للرئيس في قضية مونيكا لوينسكي:

> كل من يعتقد للحظة واحدة أن بيل كوهين، وهو عضو سابق في المؤتمر الحزبي الجمهوري في مجلس الشيوخ، أو هيو شيلتون، وهو جنرال "بأربع نجوم" من القوات الخاصة ذات القبعات الخضر في الجيش، يمكن أن يجلس في الاجتماعات ويشارك في مخطط ذي دوافع سياسية هو مجنون بكل تأكيد. فلا يمكن لشخص عاقل أن ينظر إلى الوقائع ويخلص إلى هذه النتيجة.[11]

تبين لاحقاً أن "الوقائع" التي كان جور يشير إليها حول أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدَّام لم تكن دقيقة، كما سيحدث لاحقاً في عام 2003. ومع ذلك فإن الحجة المنطقية نفسها التي قدمها جور للدفاع عن كلينتون في عام 1998 يمكن استخدامها بسهولة في الدفاع عن بوش وبلير في عام 2003؛ حيث نالا أيضاً دعم جنرالات "بأربع نجوم"، والكثير من كبار القادة الديمقراطيين والجمهوريين من غير المحافظين الجدد الذين أيدوا استخدام القوة ضد العراق.

في مقابلة رتب لها نائب الرئيس مع لاري كينج من شبكة CNN عام 1998 للدفاع عن قرار الإدارة إطلاق عملية ثعلب الصحراء، أوضح جور ما يأتي:

> حاولنا إنجاح نظام التفتيش، ولكنّ صدَّاماً لم يتعاون، بل إنه وضع العراقيل في وجه المفتشين؛ لذلك سنتجه إلى الخيار الآخر المتاح لنا، وهو استخدام قواتنا العسكرية لتقليص قدرته على الحصول على أسلحة الدمار الشامل وتهديد جيرانه. وسنجري تقويماً بعد الانتهاء من هذا العمل العسكري. وإذا قرر صدَّام حسين في أي وقت في المستقبل محاولة الاستمرار في تهديد جيرانه والحصول على أسلحة الدمار الشامل، فقد يتعين علينا فعل ذلك مرة أخرى... إننا نحظى بدعم قوي من جميع أنحاء العالم. فالبريطانيون

> سيشاركون معنا. ولدينا دعم قوي في المنطقة. ونحن راضون تماماً عن مستوى الدعم لهذا الغرض. أعتقد أن العالم كله سئم من صدَّام حسين.[12]

وبطبيعة الحال، كان جور مؤيداً قوياً للضربات الجوية في العراق (وكوسوفو) في عام 1998 برغم أن أياً من هاتين العمليتين لم تكن مدعومة بقرار من مجلس الأمن الدولي يقترب بأي شكل من الأشكال من القرار الذي استطاع بوش وبلير التفاوض عليه في عام 2002 (قرار مجلس الأمن رقم 1441). كما أن كلينتون وجور لم يحصلا على تفويض من الكونجرس لاستخدام القوة. وفي الواقع، لم يوافق الكونجرس على قانون تحرير العراق الصادر عام 1998 إلا بعد النص فيه صراحة على استبعاد استخدام القوة العسكرية الأمريكية. ومع ذلك، ظل كلينتون وجور يستندان إلى قانون تحرير العراق في دفاعهما عن حملة القصف. والحجج التي استخدماها تبدو مطابقة تقريباً للحجج التي قدمها بوش وباول وبلير خلال الفترة 2002-2003:

> إذا سمحنا لشخص مثل صدَّام حسين بالحصول على الأسلحة النووية، والصواريخ البالستية، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة البيولوجية، فكم من الأرواح ستزهق باستخدام هذه الأسلحة؟ لقد أظهر أنه مستعد لاستخدام هذه الأسلحة؛ حيث استخدم الغازات السامة ضد شعبه، واستخدم الغازات السامة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه. هذا الرجل مستعد لقتل أعداد كبيرة من الناس دون أن يشعر بتأنيب الضمير. ومن هذا المنطلق فإن العمليات العسكرية ضد العراق هي وسيلة لإنقاذ الأرواح وحفظ الاستقرار والسلام في منطقة مهمة للسلم والأمن في العالم كله.[13]

يبدو أن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد مولعون بتسليط الضوء على هذا التوجه في الخطابات التي ألقاها مسؤولون في إدارة بوش ويعتبرونها دليلاً قاطعاً على وجود نزعة نحو الغزو، ولكنهم لا يعترفون بحقيقة أن الجميع تقريباً في واشنطن، من كلا الحزبين، كانت لديهم وجهات النظر ذاتها، ومنهم آل جور.

يقول سانجر (Sanger 2000): إنه كان من الواضح تماماً خلال انتخابات عام 2000 أن فريق آل جور كان يعمل بجد على تقديم نائب الرئيس بوصفه واحداً من عتاة الليبراليين الدوليين وأنصار النهج الحازم المتعدد الأطراف، بعكس مواقف بوش الأكثر ميلاً إلى الانعزالية والواقعية.[14] كانت هذه هي الفوارق التي تتحدث عنها جميع وسائل الإعلام الرئيسية في ذلك الوقت، وكان من الواضح أن فريقي جور وبوش حاولا استغلال هذه الفوارق في كل مناسبة. وفي واقع الأمر، كان جور يفاخر بهذا، ويحاول الاستفادة من إنجازاته في البوسنة وكوسوفو والعراق إلى أقصى حد. هذه ليست شخصية قائد سيشعر بالقلق إزاء استخدام القوة العسكرية القسرية. ونشير هنا إلى ما قاله آل جور نفسه:[15]

> برغم انتصارنا السريع والجهود التي نبذلها منذ ذلك الحين، **فليس لدي أدنى شك في أن صدَّام حسين مازال يسعى لتكديس أسلحة الدمار الشامل**. وأنتم تعلمون جيداً، كما أعلم أنا، أن صدَّام حسين مادام في السلطة فلن ينعم شعب إسرائيل أو شعوب الشرق الأوسط بسلام شامل. وقد أوضحنا أن سياستنا تهدف إلى إزاحة صدَّام حسين من السلطة. (التشديد من المؤلف).

> استخدمنا القوة عند الضرورة، وقد تكرر هذا مرات عدة. ولن نتهاون في جهودنا لتخليص العراق من حكم صدَّام حسين. وإذا خطر بباله أن يتحدانا، فأنصحه بألا يفعل ذلك. **لقد صوتُّ مع استخدام القوة عندما كنت عضواً في مجلس الشيوخ، وأيدتها عندما كنت نائباً للرئيس. ولن أتراجع عن تصميمي إذا أصبحت رئيساً. لن أتراجع عنه أبداً.** (التشديد من المؤلف).

من الصعب جداً تأويل تصريحات كهذه، بل من الصعب تخيل أن جور سيكون بعد صدمة 11 أيلول/ سبتمبر أقل ميلاً إلى اتباع السياسة التي بيَّن خطوطها العريضة. ولماذا يعارض شخص لديه هذه الآراء خيار إعادة المفتشين إلى العراق لنزع سلاح صدَّام حسين بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ، وهو خيار أيده صراحة في عام 2002؟

يتحدث تورك (Turque 2000: 293)، كاتب سيرة آل جور، عن الجهود التي بـذلها ديك موريس (العقل السياسـي في إدارة الرئيس كلينتون، والذي يـصف نفسه بمختـرع "استراتيجية التثليث")[16] لاستخدام جـور مـدخلاً يـستطيع مـن خلالـه إقنـاع كلينتـون والمستشارين الآخرين بالتحرك نحو الوسط أو يمين الوسط من الطيف الـسياسـي. هـذه الاستراتيجية تعتبر أن مفتاح النجاح السياسـي هو تبني المواقف التـي تحظـى بـشعبية، لا المواقف ذات المنطلقات الأيديولوجية. وقد وافق كلينتون على هذه الاستراتيجية، بـل إنـه استخدمها بشكل فعال (بحسب مذكرات موريس) للفوز في الانتخابـات. هـذا التقـويم الذي يقدمه تورك يتسق مع الانطباعات العامة عن تراث جور في السياسة الخارجية. فمن المستبعد جداً أن يميل جور بعـد وصـوله إلى الـسلطة إلى الابتعـاد عـن تفـضيلات يمـين الوسط في السياسة الخارجية، وخاصة إذا كانت هذه المواقف تحظى بدعم سياسـي واسـع في أوساط الرأي العام والحزبين الجمهـوري والـديمقراطي. ورفْـضُ تفـضيل المحـافظين الجدد توجيه ضـربة استباقية أحادية في عام 2003 لصالح العودة إلى الأمم المتحدة لإجراء عمليات تفتيش قسـرية هو مزيج مثالي من الـسياسات التـي تتطـابق مـع تـراث جـور في السياسة الخارجية. كما أن هذه التفضيلات تتطابق مع النهج الذي بيَّنـه آل جـور في حملتـه الانتخابية عـام 2000، وفي خطابيـه عـن العـراق في مجلـس العلاقـات الخارجيـة ونـادي الكومنولث في كاليفورنيا عام 2002.

## تأييد جور النهج الأحادي ("إذا لزم الأمر") وموافقته على تسمية "محور الشـر"

خصص بوب وودوارد جزءاً مـن الفـصل الثـامن في كتابـه **خطـة الهجـوم: الروايـة الدقيقـة لقـرار غـزو العـراق** *Plan of Attack: The Definitive Account of the Decision to Invade Iraq* (Woodward 2004) لتعقب أصل عبارة "محور الشـر" التي استخدمها جورج بوش الابن في خطاب الاتحاد في كانون الثـاني/ ينـاير 2002.[17] ويـورد

وودوارد بعض التفاصيل المثيرة حول سبب تغيير النسخة الأصلية من العبارة التي وردت في المسودة الأصلية لكاتب الخطاب ديفيد فروم، وهي "محور الكراهية". وقد رأى وودوارد أن هذا الجزء من القصة مهم بما يكفي لتخصيص صفحات عدة له، ربما لأنه، مثل كثيرين آخرين (ومنهم أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد) كان يرى في عبارة "محور الشر" خير تعبير عن مبدأ بوش وسياسة واشنطن تجاه العراق. ولكن هذه العبارة لم يكن يُنظر إليها في ذلك الوقت على أنها فكرة جديدة أو حجر الزاوية في مبادرة ثورية في السياسة الخارجية أو الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. ومع ذلك يرى الكثير من النقاد أن هاتين الكلمتين كانتا بمنزلة إعلان حرب من جانب بوش.

هذه المسائل تتصل مباشرة بالأدلة الافتراضية التي تندرج في الخانة "أ" مقابل الأدلة التي تندرج في الخانة "ج" (الشكل 1-1). فقد وافق جور على عبارة "محور الشر" في خطاب ألقاه في مجلس العلاقات الخارجية عام 2002، وعبر أيضاً عن تأييده لتطبيق استراتيجيات أحادية عندما تفشل الجهود المتعددة الأطراف:

> الإدارة التي عملت فيها كانت تنظر إلى التحديات التي نواجهها في العالم وتسعى لمواجهتها **بالتعاون مع الآخرين إن أمكن، أو وحدنا إذا لزم الأمر.**[18]

> بعد خطاب حالة الاتحاد، جرى الكثير من النقاش عما إذا كان العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكل حقاً "محور الشر". بالنسبة إليَّ، أنا أؤيد وضع الدبلوماسية جانباً والكلام بصراحة من حين إلى آخر. فمن الشجاعة تسمية الشر باسمه. ولا يجوز أن نستخف أبداً بأثر كلمات جريئة تصدر من رئيس الولايات المتحدة.[19]

هذه المواقف ليست حكراً على آل جور، بل شاركه فيها عدد من أبرز قادة الحزب الديمقراطي، ومنهم جون كيري، المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة عام 2004؛ حيث جاء في برنامجه السياسي في ذلك العام: «تحت قيادة جون كيري، لن ننتظر الضوء الأخضر من الخارج عندما يكون أمننا معرضاً للخطر».[20] ولننظر الآن إلى جو ليبرمان،

شريك جور في حملة عام 2000، والذي كان أحد أسباب ترشيحه كنائب للرئيس مواقفه المتشددة في السياسة الخارجية والدفاع، ولاسيما في موضوع العراق. يلاحظ إيال بِرس (Press 2001) أنه «بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم يعبر أحد من أعضاء مجلس الشيوخ عن آراء أكثر تشدداً بشأن نطاق الحرب من جوزيف ليبرمان، الرجل الذي كان يمكن أن يكون نائباً للرئيس آل جور».[21] ويمضي برِس قائلاً:

قال ليبرمان في الكثير من الخطابات والمقالات الصحفية: إن صدَّام حسين يُكِنُّ «كراهية خاصة تجاه أمريكا»، وهذا يستدعي اتخاذ تدابير مشددة لإطاحة الدكتاتور العراقي، وهي وجهة نظر تتماشى مع آراء بول ولفويتز، نائب وزير الدفاع في إدارة بوش. هذه التصريحات دفعت الخبير الاستراتيجي المحافظ وليام كريستول، المعروف بتشدده (وانتمائه إلى المحافظين الجدد) ليقول لصحيفة **لوس أنجلوس تايمز** إن وجهات نظر ليبرمان هي «أقرب إلينا من بعض الشخصيات في إدارة الرئيس جورج بوش».

ويذكرنا كاجان (Kagan 2006) أن ليبرمان:

كان الراعي الرئيسي في مجلس الشيوخ لقرارٍ اعتُمِد في نهاية المطاف بتأييد 98 صوتاً [قانون تحرير العراق] يسمح بتزويد عراقيين بالمال لغرض إطاحة صدَّام حسين. وهذا ما جعله جذاباً للديمقراطيين في عام 2000؛ إذ جعله رفيقاً مناسباً للصقر الآخر، آل جور؛ لأن آل جور أيضاً كان قد حصل على الترشيح بسبب تشدده النسبي في السياسة الخارجية، وضمنها السياسات المتعلقة بالعراق.[22]

وهكذا فإن أي تقويم معقول ومتوازن للفارق الأيديولوجي بين جور وليبرمان وبين بوش وتشيني في حملة عام 2000 سيخلص إلى أن الثنائي الديمقراطي كان أكثر تشدداً بشأن الحاجة إلى نهج حازم متعدد الأطراف، وأكثر استعداداً لاستخدام القوة العسكرية لأسباب إنسانية وللمحافظة على الأمن القومي. وفي المقابل، كان برنامج بوش في السياسة الخارجية يقوم على رؤية بديلة عبرت عنها كوندوليزا رايس أبلغ تعبير في مقالة نشرتها مجلة **فورين أفيرز** تحت عنوان: «تعزيز المصلحة القومية». وكان ذلك أول تفسير للمبدأ

الذي دافع عنه بوش في حملته الانتخابية، وأوضح شـرح له.[23] وقد وجـه كـل مـن بـوش ورايس انتقادات شديدة لسياسة كلينتـون وجـور التـي وضـعت "المـصالح الإنـسانية أو مصالح المجتمع الدولي" محل "المصلحة الوطنية". كان هذا نقـداً وجهـه بـوش مـراراً لما اعتبره سياسات كلينتون الخاطئـة في البوسـنة وكوسـوفو، وكـان يتبعـه بتوصـية بـسحب القوات الأمريكية من البوسنة، وهي استراتيجية شجبها بسـرعة في ذلك الوقت كـل مـن آل جور ومادلين أولبرايـت بوصـفها خاطئـة.[24] وقـد دافـع المتحـدث باسـم بـوش عـن السياسات المفضلة لحاكم تكساس خلال الحملة بقوله:

> إن دور الجيش الأمريكي ليس فعل كـل شيء لجميـع النـاس، وبـوش لا يـدعم أي التـزام مفتوح بإبقاء قواتنا لحفظ السلام في البلقان... يبـدو أن لـدى جـور رؤيـة لإبقـاء القـوات الأمريكية في البلقان لأجل غير مسمى. وقد أثبت اليوم أنـه إذا انتُخـب، فـستبقى القـوات العسكرية الأمريكية منتـشـرة في أمـاكن عـدة في العـالم، وهـذا يـضـر بمعنويـات الجنـود، ويخفض نسب التطوع، ويضعف قدرة قواتنا على أداء مهمتها الأساسية.[25]

إذا كان بوش وتشيني اضطُرا بعد صـدمة 11 أيلـول/ سـبتمبر إلى الـتخلي عـن هـذه التوجهات الانعزالية لصالح أجندة أكثر حزماً في السياسة الخارجية، فـأي حجـة منطقيـة يمكن أن يستخدمها أنصار نظريـة حـرب المحـافظين الجـدد لتفـسير قـولهم إن آل جـور وريتشارد هولبروك وجو ليبرمان كانوا سيتبعون مساراً مختلفاً؟ إذا دققنا في مضمون دفـاع جور عن السياسة الخارجية الأمريكية أو الأفكار الأساسية الواردة فيـه، وخاصـة عنـدما كان نائباً للرئيس (انظر الملحـق 2-1)، فـسنرى أنـه كـان يـدافع باسـتمرار عـن المبـادئ الأساسية لما أصبح في وقت لاحق برنامجه في السياسة الخارجية عام 2000: "النهج الحـازم المتعدد الأطراف" و"الليبرالية الدولية" و"الأمن التعاوني" و"المبادرة الاستباقية". ألـيس من المنطقي أن يكون أكثر ميلاً في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر إلى اختيار مسار يتفق مع السياسات التي دافع عنها بقوة طـوال الأعـوام الثمانيـة الـسابقة، أو الـسياسات التـي أوصـى بها في خطابيه عن العراق عام 2002؟

وبالمثل، ليس هناك أي سبب يدفع جور إلى تغيير رأيه حول التهديد العراقي بعد غياب المفتشين أربع سنوات. فالمخاوف المترسخة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية تعززت عندما غادر المفتشون في عام 1998، وتضخمت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ولم يطعن أحد بشكل جدي في التقديرات (غير المشوهة) المقبولة عموماً. وقد أكد واحد من أفضل الكتب عن دور الإدراك في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية (Janis 1972; Janis and Mann 1977; Jervis 1976; Lebow 1984) أن التصورات والمعتقدات تتغير ببطء شديد (إن حدث هذا التغيير أصلاً)، ولا يحدث هذا إلا بعد توافر قدر كبير من المعلومات الجديدة.[26] ولكن مع غياب المفتشين على الأرض، لم يكن هناك أي معلومات جديدة موثوق بها عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، والمفتشون الذين غادروا في عام 1998 كانوا يعتقدون أن صدّاماً احتفظ بأسلحة محظورة.[27] وفي ضوء تقرير لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الذي أكد أن واشنطن "فشلت في تخيل" وجود تهديدات أمنية خطيرة، تبدو مقولة أن آل جور كان سيقلل من شأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية في هذه البيئة غير قابلة للتصديق؛ لأن جور، كما يلاحظ ديفيد سانجر، «صوَّر نفسه مراراً وتكراراً كرجل يؤمن بالتدخل الأمريكي القوي في الخارج، بعكس فلسفة الحزب الديمقراطي معظم الوقت منذ نهاية الحرب في فيتنام».[28]

وبالنسبة أخيراً، إلى ما يكرره أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد من أن جور كان يفضل النهج المتعدد الأطراف، فإن هذه المقولات الشائعة بعيدة تماماً عن الواقعية، ونادراً ما تخضع للتحليل التاريخي (الظرفي) اللازم للدفاع عنها. فالأدلة تُظهِر بوضوح أن جور كان يرى في النهج المتعدد الأطراف نهجاً مساعداً، وليس نهجاً أساسياً كما يفضله الأوروبيون، نظراً إلى ضعفهم العسكري النسبي. ومن المؤكد أن جور ومن كانوا سيصبحون أعضاء فريقه للأمن القومي كانوا يؤيدون النهج المتعدد الأطراف عندما يقف الحلفاء إلى جانب الولايات المتحدة، ولكنهم كانوا دائماً على استعداد تامٍّ لتجاوز هذه القيود عندما ينشأ تعارض بين قيم القوى

الكبرى ومصالحها (انظر الفصل السابع). وقد تجاوز الرئيس كلينتون ونائب الرئيس آل جور مجلس الأمن الدولي عندما شنَّا عملية ثعلب الصحراء في عام 1998، وتجاهلا الدعوة إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة عندما هاجما المواقع الصربية في البوسنة عام 1995، ورفضا الدعوات إلى الحصول على موافقة الأمم المتحدة قبل قصف كوسوفو عام 1998. أما بالنسبة إلى ما إذا كان آل جور سيميل بقدر أكثر إلى انتظار انضمام بلدان أخرى إلى التحالف ضد العراق أو لا، فيجب أن نتذكر أن فرنسا وألمانيا وبلجيكا كانت "الاستثناءات" الوحيدة في أوروبا. ومعظم الدول الرئيسية في أوروبا القديمة والجديدة دعمت استراتيجية بوش وبلير. وأي زعيم أمريكي في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر ينوي إعادة الترشح للرئاسة في عام 2004 كان سيدرك المخاطر السياسية الهائلة للدفاع عن الوضع القائم؛ أي استمرار عمليات التفتيش دون وجود قرار واضح، مع تغطية التكاليف المتزايدة لمائتي ألف جندي أمريكي أو أكثر في مسرح العمليات. ومنح فرنسا حق الاعتراض على السياسة الأمنية الأمريكية (أو البريطانية) لن يكون خياراً جذاباً لأي زعيم سياسي ذكي.

## أدلة إضافية تندرج في الخانة "ج" وتؤيد فرضية حرب جور

إزاء ما يتعلق بالكشف عن أدلة افتراضية إضافية من ماضي جور، فلننظر في المجموعة الكبيرة من التصريحات الصادرة من جور والمبينة في الملحق (2-1). والأدلة التي جمعناها هنا لا تمثل سوى جزء صغير من مئات من التصريحات المماثلة الصادرة من جور (وكبار المستشارين الديمقراطيين الذين من المؤكد أنه كان سيستشيرهم بصفتهم أعضاء في فريقه للأمن القومي: انظر الفصل الثالث والملحق 3-1)، وجميعها متاحة للجميع وأسهمت جزئياً في تعزيز الإجماع نفسه الذي دافع عنه بوش وباول وبلير بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية.[29] وفي الواقع، لا يوجد أي تصريح صدر من آل جور طوال حياته السياسية يمكن القول إنه يقدم صورة لزعيم يميل إلى اتباع مسار مختلف تماماً (سلام جور) عن المسار الذي أوصى به جور نفسه في عام 2002.[30]

بعد خمسة أشهر من نهاية الحرب على العراق، وبعد فشل مجموعة مسح العراق في العثور على مخزونات أسلحة الدمار الشامل، قدم آل جور الاعتراف الآتي:

> إنني مقتنع بأن أحد الأسباب وراء عدم وجود نقاش عامٍّ أفضل قبل بدء حرب العراق هو أن الكثير من الانطباعات التي كانت لدى الغالبية العظمى في البلاد في ذلك الوقت كانت خاطئة تماماً. وإذا تركنا جانباً في الوقت الراهن السؤال عن كيفية وصول هذه الانطباعات الخاطئة إلى أذهان الرأي العامّ، فقد يكون من المفيد إلقاء نظرة فاحصة على الانطباعات التي نعرف الآن أنها خاطئة، وتصفية الأجواء، لكي نستطيع أن نرى بشكل أفضل الأرض التي نقف عليها الآن والتغييرات التي قد تلزم.[31]

وهكذا فإن جور، مثل كثير من زملائه الديمقراطيين في سنوات ما بعد الحرب على العراق، يفضل بوضوح أن "نترك جانباً" أي سؤال عن كيفية وصول هذه الانطباعات الخاطئة عن أسلحة الدمار الشامل إلى أذهان عامة الناس، ربما لأنه لعب دوراً كبيراً في تعزيز ذلك الإجماع عندما كان السلطة. وفي ضوء المجموعات الكبيرة من التصريحات الواردة في الملحق (2-1)، لا يوجد في ماضي جور ما يشير، ولو بشكل ضعيف، إلى أنه كان لديه تحفظات جدية حول استخدام القوة العسكرية للتصدي لتهديد صدَّام حسين. كما أن جور لا يبدو من نوع الزعماء الذين سيستسلمون، بعد حصولهم على دعم قوي من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، لرفض فرنسا تأييد العمل العسكري ضد العراق في حالة عدم امتثال صدَّام حسين لقرار مجلس الأمن رقم 1441. وليست هذه شخصية قائد صاحب تراث في السياسة الخارجية سيميل إلى قيادة البلد في مسار مختلف تماماً في موضوع العراق.

## العراق مقابل الأولويات الأخرى في السياسة الخارجية

تشير الأدلة بوضوح إلى أن آل جور لم يكن يؤيد النهج الاستباقي الأحادي، وما كان ليتبع هذه السياسة كخيار جدِّي في حال عدم وجود تهديد وشيك. ولكن هذه التفضيلات

تتفق تماماً مع السيناريو الافتراضي الذي أضعه في هذا الفصل وفي الفصول اللاحقة. فلولا وجود بوش، ما كان لوجهات نظر المحافظين الجدد والأحاديين أي علاقة بصياغة السياق المحيط بالعراق في إدارة يترأسها آل جور.

نعلم أن آل جور رفض البنود الأكثر تطرفاً في الأدلة الاستخبارية المشوهة التي قدمها تشيني والبنتاجون، ورفض مقولة التهديد الوشيك والحجج المرتبطة بها التي تدفع نحو توجيه ضربة استباقية أحادية، ودَفع (إلى جانب كثيرين آخرين) نحو تبني سياسة توصي بالعودة إلى الكونجرس والأمم المتحدة للحصول على قرار قويٍّ يلزم بتنفيذ عمليات تفتيش قسرية. وبعبارة أخرى فإن التهديد العراقي "الوشيك"، لم يكن ضرورياً لدفع السياسة التي أيدها جور واعتمدها بوش وبلير للتعامل مع المأزق العراقي. والواقع أن عدم وجود تهديد وشيك كان محور التسويغ الذي قدمه جور في عام 2002 للدفاع عن سياسته البديلة؛ أي متابعة التركيز على تنظيم القاعدة (بعد إنهاء العمليات القتالية الرئيسية في أفغانستان) والتعامل مع أزمة العراق "في الوقت ذاته" من خلال عمليات التفتيش الأممية.

يقول نقاد نظرية حرب المحافظين الجدد: إن إدارة يترأسها جور كانت ستضع مسألة العراق جانباً وتعمل على احتوائه وإدارته من خلال جهود أخرى متعددة الأطراف، بينما تركز الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم القاعدة، أو مسألة انتشار السلاح النووي في إيران أو كوريا الشمالية أو دول الاتحاد السوفيتي سابقاً. ولكن هذا الموقف ينطوي على مشكلات كثيرة. أولاً، ليست هذه هي السياسات التي عبر عنها جور بوضوح في خطابيه في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث في كاليفورنيا عام 2002، أو خلال حملته الانتخابية عام 2000. وما من شيء في التصريحات الواردة في الملحق (2-1) يرفع إيران أو كوريا الشمالية (أو حتى ظاهرة الاحترار العالمي) إلى درجة أعلى في سلم أولويات السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة. وأي شخص يدعي أن فريقاً يقوده جور

وهولبروك وليبرمان كان سينظر بجدية في إجراء هذا التغيير الكبير في الأولويات بعـد 11 أيلول/ سبتمبر، عليه أن يقدم دليلاً واضحاً جداً على ذلك، أو على الأقل يعيد تفسير كـل التصـريحات الواردة في الملحقين (2-1) و(2-2) والملحق (3-1) بصورة مقنعة.

ثانياً، حتى لو قبلنا الرأي القائل بأن جور ربما كان سـيركز بـشكل أكـبر عـلى التـدخل المتعدد الأطراف في أفغانستان من خلال نشـر قوات إضافية تتراوح بـين 50,000 و80,000 جندي في المنطقة، فإن التأثير الكلي لهذا الأمـر في سياسـة واشـنطن تجـاه العـراق لا يـستحق الذكر. فلو كانت عملية أفغانستان أكبر وأنجح، كأن تكون نجحت مثلاً في قتـل عـدد أكـبر من مقاتلي طالبان أو أسـر أسامة بن لادن، لأدى هذا إلى تقوية، احتمال الانتقال إلى التحـدي اللاحق في السياسة الخارجيـة، ولـيس إضـعافه، وهـو إعـادة المفتـشين إلى العـراق لمعالجـة المخاوف المتزايدة من أسلحة الدمار الشامل بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر؛ فأحـد أسـباب النجاح الكبير للعملية في أفغانستان هو التأييد السياسـي والدعم العسكري من تحالف كبـير من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسـي. وجور كان سيحظى بالدعم ذاته. ومن ناحية أخرى، لو كانت العملية في أفغانستان تشبه ما حدث في ظـل إدارة بـوش (نـصـر عـسكري سـريع نسبياً)، لكانت هناك مـرة أخـرى ضـغوط متزايـدة مـن الجمهـوريين والكثـير مـن الديمقراطيين البارزين للتعامل مع التهديد الخارجي "الآخر" الـذي نـال حيـزاً كبـيراً مـن اهتمام إدارتي الرئيس كلينتـون ونائبـه جـور؛ أي أسـلحة الـدمار الـشامل العراقيـة وغيـاب المفتشين. لذلك فإن السؤال الأهم هو ما إذا كان فريق جور سيتخذ القرارات الكبيرة نفـسها بعد تحقيق انتصار سـريع نسبياً في أفغانستان. النقطة الأساسية هنا هـي أن موضـوع العـراق كان سيبقى مهماً بما يكفي لبدء عملية إعادة المفتشين، والطريقة الوحيدة لإعـادة المفتـشين إلى العراق مع وجود تفويض قوي هي اتباع الاستراتيجية الأساسية نفسها.

ثالثاً، يُعزى سبب تصدر العراق قائمة أولويات السياسة الخارجية إلى إرث القرارات الأممية السابقة التي بلغ عددها 17 قراراً، وغياب المفتشين منـذ عـام 1998، وفـشل نظـام

الاحتواء والعقوبات؛ فمن حيث الأساس، كان العراق هو المرشح المثالي لتطبيق النهج الحازم المتعدد الأطراف؛ حيث إن تطبيق الاستراتيجية ذاتها ضد إيران أو كوريا الشمالية أو ظاهرة الاحترار العالمي كان أصعب بكثير. وعلاوة على ذلك، فقد تنبأ هولبروك (الذي يرجَّح أن جور كان سيعينه وزيراً للخارجية) في خطاب مسجل له (قبل أن يغادر منصبه سفيراً لدى الأمم المتحدة) أن على الرئيس المقبل التركيز على العراق:

> ماتزال تصرفات صدَّام حسين غير مقبولة، وهي في رأيي تشكل خطراً على المنطقة، بل على العالم كله، ليس لأنه قادر على امتلاك أسلحة الدمار الشامل فحسب، ولكن بسبب طبيعة نظامه. ليس هو الوحيد في العالم الذي لديه استعداد للتعامل مع شعبه بقسوة، ولكن إذا أضفنا إلى هذا استعداده لتصدير مشكلاته، فإنه يصبح خطراً واضحاً وحاضراً في جميع الأوقات.[32]

خلص هولبروك إلى أن على الإدارة المقبلة «التعامل مع هذه المشكلة، التي ورثناها عن أسلافنا [الحزب الجمهوري] وسيرثونها الآن منا» (Aita 2001). كما اعترف توني بلير بأنه «لو لم يقلق بوش بشأن هذه الأمور بعد 11 أيلول/ سبتمبر لكنت قلقت بشأنها أنا، وقد أثرت الموضوع معه قبل 11 أيلول/ سبتمبر»؛[33] بمعنى أن جور وليبرمان وهولبروك كانوا سيُضطرون بعد 11 أيلول/ سبتمبر إلى اتباع نهج يتماشى مع النهج الذي وضع جور خطوطه العريضة في حملته عام 2000، وأوصى به في عام 2002. وإذا كان تجاهل العراق ليس خياراً مطروحاً، فإن العودة إلى عمليات التفتيش ستكون الخيار الأمثل بالنسبة إلى الليبراليين الدوليين للتعامل مع تحدٍّ مستمر في السياسة الخارجية، تفاقم بسبب غياب عمليات التفتيش، وهم يواجهونه الآن في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وهكذا فإن الزعم الافتراضي بأن إدارة جور كانت ستتجاهل العراق أو تقلل من شأنه لا يتفق مع السجل التاريخي.

رابعاً، نعلم أن العراق كان شأناً أساسياً في السياسة الخارجية طوال مدة إدارتي الرئيس كلينتون ونائبه جور، وكان مهماً بما يكفي لبدء حملة رئيسية من القصف

الاستراتيجي في عام 1998. هذه المسألة كانت ستبقى شأناً مهماً في السياسة الخارجية في عام 2002، وخصوصاً بعد 11 أيلول/ سبتمبر؛ لأن وجود المفتشين كان أساسياً لإعادة تنشيط سياسة الاحتواء، ولمراقبة الجانب المتعلق بمنع التسلح من العقوبات وبرنامج النفط مقابل الغذاء. ولم يقدم جور أي إشارة في خطاباته في أثناء الحملة الانتخابية (أو التي ألقاها في عام 2002) على أنه يميل إلى تحويل التركيز بعيداً عن العراق، كما أن فريقه ما كان ليميل في ذلك الاتجاه نظراً إلى الانتقادات الحادة من وسائل الإعلام والكونجرس والرأي العام الأمريكي ضد سياسات كلينتون ونائبه جور، وهي التي أدت إلى مغادرة مفتشي الأمم المتحدة عام 1998. هذا لا يعني أن اللوم الذي من المؤكد أنه كان سيوجه إلى جور بسبب غياب المفتشين كان سيكفي لتوجيه البلاد نحو الحرب. ولكن هذه الضغوط (بالإضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى التي ستتناولها في هذا الكتاب) كانت ستضع جور في موقف صعب جداً، وخصوصاً في ضوء تصريحاته القوية في الماضي بشأن العراق وتهديد أسلحة الدمار الشامل. وحتى لو كان جور ميالاً إلى تجاهل التهديد العراقي أو التقليل من شأنه (علماً أن الأدلة سابقاً لا تدعم هذا السيناريو الافتراضي)، فإن الانتقادات كان ستوجه إلى فريقه بسبب تحويل تركيزه بعيداً عن مسؤوليته عن غياب مفتشي الأمم المتحدة، وهذا موقف صعب جداً في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر.

خامساً، من المفيد أن يتذكر القارئ واحداً من أهم الدروس التي انبثقت من جلسات استماع لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وهو أن تلك الهجمات نتجت من عجز عن التخيل. فعندما يُطلب من أقوى دولة في العالم وضع سياسة عامة لجعل "التخيل" ممارسة روتينية وبيروقراطية ومؤسسية، وعندما تصدر هذه التوصية الإلزامية إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات والمؤسسات من واحدة من أهم اللجان المكوَّنة من أعضاء في الحزبين الجمهوري والديمقراطي في التاريخ الأمريكي (وهي لجنة حظيت بتأييد واسع في أوساط الرأي العام الأمريكي المذعور بفعل صدمة 11 أيلول/ سبتمبر)،

يصبح من المنطقي والمعقول أن نتوقع أن فريق جـور كـان سـيرى في هـذا، أسـوأ توقيـت للتقليل من شأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهو تهديد كان جـور مـسؤولاً إلى حد بعيد عن إبرازه في كل خطاب من خطاباته عن هـذا الموضـوع انظـر الملحـق (2-1). فالتقليل من شأن التهديد العراقي ومن وصفه بأنه أقل أهمية من قضايا السياسة الخارجيـة الأخرى كان سيقنع معظم الناس أن جور لا يـدرك حجـم هـذا التهديـد. وهـذه ليـست الرسالة التي كان جور وهولبروك وليبرمان وفيرث وجميع مستشاري جـور مـن الـصقور سيحرصون على إيصالها مع اقتراب البلاد من أول انتخابات رئاسية في حقبـة مـا بعـد 11 أيلـول/ سـبتمبر، وجميـع هـذه العوامـل كانـت سـتجعل الحـصول عـلى تفـويض مـن الكونجرس، واستصدار قـرار بالإجماع مـن الأمـم المتحـدة، وعـودة المفتـشين الأمميـين مدعومين بنظام تفتيش قسـري عناصـر جذابة في أجندة السياسة الخارجيـة. وكـان جـور سيستفيد على الأرجح، كما استفاد بـوش، مـن التفـاف الـشعب الأمريكـي حولـه عقـب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وهذا كان من شأنه أن يساعد فريقه على دفع أجندته قُدُماً.

الخطأ الأكثر شيوعاً في أدبيات حرب العراق هو الافتراض العام بأن السبب الوحيـد الذي جعل البلاد تتجه نحو الحرب هو وجود المحـافظين الجـدد أو الأحـاديين أو أنـصار السيطرة الواقعية، أو كلهم مجتمعين، في موقع السلطة. ولكن ما من داعٍ إلى أن يضع جـور العراق على رأس قائمة أولوياته لكي يرى أهمية عودة المفتشين أو الحـصول عـلى تفـويض من الكونجرس لتعزيز موقعه في التفاوض على قرار جديد بالإجماع في الأمم المتحدة. كما لم يكن من الضـروري أن يعتقد جور أن العراق يشكل تهديداً وشـيكاً لكـي يـدرك جاذبيـة هذه الاستراتيجيات الأساسية ذاتها (انظر الفصل الخامس).

## تقويم الطرائق البديلة للتعامل مع المأزق العراقي

عندما يدافع أنصار نظرية حـرب المحـافظين الجـدد عـن فرضـية سـلام جـور، مـن الـضـروري أن يطـالعوا الوقـائع التاريخيـة ذات الـصلة، وخـصوصاً الأدلـة التـي تفنـد

فرضيتهم؛ فالتحليل الافتراضي الجيد يجب أن يستند دائماً إلى الوقائع التاريخية. وينبغي أن يجري المحللون تقويماً متوازناً للسياسات البديلة المتاحة في حينها لصانعي القرار. وفي هذه الحالة، فإن معظم السياسات البديلة للتعامل مع العراق كان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها سياسات فاشلة. أُولى هذه السياسات هي سياسة الاحتواء. وهي تحتاج إلى عمليات تفتيش، وهذه توقفت منذ عام 1998.

من ناحية أخرى، لم يكن التركيز على استراتيجية الضربات الجوية نفسها التي اعتُمدت عام 1998 خياراً واقعياً لجورج بوش الابن (أو آل جور)؛ لأن قصف مواقع يشتبه في احتوائها على أسلحة دمار شامل لن يوفر أي معلومات مفيدة في غياب مفتشين (أو أي عملاء استخباراتيين آخرين على الأرض) قادرين على تقديم تقارير موثوق بها عن الأضرار التي تعرضت لها تلك المواقع نتيجة القصف. وقد أعلن كل من وزير الدفاع وليام كوهين، ورئيس هيئة الأركان المشتركة هيو شيلتون، مراراً في ذلك الوقت أن الغرض من عملية ثعلب الصحراء هو تقليص قدرة النظام على التطوير والإنتاج لأسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وشكلت عملية القصف عام 1998 اعترافاً واضحاً من جانب الإدارة بأن سياسة الاحتواء قد فشلت وأن هناك حاجة إلى رد عسكري أشد. ولكن تقارير ما بعد الضربة في كانون الأول/ ديسمبر 1998 لم تكن مشجعة، لأنه لم توجد في الواقع وسيلة للتأكد من القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية دون وجود مفتشين. وكان القيام بعملية مماثلة في عام 2003 سينتهي بالفشل للأسباب ذاتها؛ حيث سيقوم صدّام حسين بكل بساطة بأخذ الصحفيين لتوثيق آثار القصف في المواقع المستهدفة، ولن يظهر في أي منها مخزونات من أسلحة الدمار الشامل. وهذا سيؤكد من جديد عدم جدوى الهجمات الأمريكية - البريطانية، مع ما تخلفه تلك الهجمات من ألم ومعاناة للسكان المدنيين. وسيتحول الرأي العام في المنطقة ضد المسؤولين الأمريكيين لأنهم يفاقمون أوضاع العراقيين دون وجود أي علامات على حدوث تقدم في مجال نزع السلاح.

كما أن نظام العقوبات فشل هو الآخر، كما ورد في تقرير دولفر (Duelfer 2004):

> كان تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في أواخر عام 1996 نقطة تحول رئيسية للنظام العراقي؛ حيث أنقذ هذا البرنامج اقتصاد بغداد من الانهيار الكامل بسبب العقوبات. وسرعان ما عمل النظام على إفساد برنامج النفط مقابل الغذاء للحصول على النقد الأجنبي بهدف تقويض العقوبات وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج وإمكانات التطوير المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وبحلول عامي 2000-2001 كان صدَّام قد نجح في تخفيف الكثير من آثار العقوبات وتقويض الدعم الدولي لها. وكان العراق قاب قوسين أو أدنى من وضع نهاية فعلية لنظام العقوبات، سواء على صعيد صادرات النفط أو الحظر التجاري، مع نهاية عام 1999.[34]

كان هناك استغلال لبرنامج النفط مقابل الغذاء ونظام العقوبات من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة (انظر تقرير بول فولكر المقدم إلى لجنة التحقيق المستقلة). كما عمد صدَّام حسين إلى التوزيع الانتقائي لعقود النفط على فرنسا وروسيا والصين.[35] وحتى الذين اتُّهِموا بالفساد أقروا باتساع نطاق المشكلة؛ حيث عبّر بينون سيفان (Sevan 2005)، وهو مندوب بارز في الأمم المتحدة كان مسؤولاً عن العقود النفطية للأمم المتحدة، عن اعتقاده بأن الجميع تقريباً كانوا متورطين، جزئياً على الأقل، في الفساد واستغلال البرنامج:[36]

> لم يقم مكتب برنامج العراق ولم أقم أنا شخصياً في أي وقت من الأوقات بحجب معلومات مهمة عن أعضاء مجلس الأمن والأمين العام ونائبه. وقد أبلغ مكتب برنامج العراق لجنة القرار 661 ليس عن الرسوم الإضافية، بل أبلغها أيضاً عن 70 عقداً على الأقل كانت الأسعار فيها مدعاة إلى الشبهة فحسب؛ (ومن ثم احتمال دفع عمولات)، ولكن اللجنة كانت تحجم في كل مرة عن فعل شيء حيال ذلك. كما أبلغت حكومة الولايات المتحدة التي تقوم بدور الشرطي الذي يمنع خرق العقوبات في منطقة الخليج، عن تهريب بحري يحدث على نطاق واسع، ولكن دون جدوى.

وردت تفاصيل عن حجم المشكلات في برنامج النفط مقابل الغذاء في الكثير من الافتتاحيات طوال هذه الفترة.[37] وتم الكشف عن كم هائل من الأدلة الظرفية ضد

سيفان، ومنها كشوفات حساب مصرفية تثبت إيداع مبالغ مالية كبيرة في حساب في نيويورك بين عامي 1998 و2003، إلى جانب أدلة أخرى على الفساد والاحتيال والرشاوى وغسل الأموال. وبالطبع فإن الاتفاق على فرض عقوبات أكثر صرامة كان خياراً ممكناً، ولكن المشكلة لم تكن في الاتفاق على فرض العقوبات، بل في جعل أعضاء مجلس الأمن الدولي يطبقون العقوبات الحالية.

علاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تخسران حملة العلاقات العامة المحيطة بنظام العقوبات، بينما كان صدَّام حسين يجني المليارات من الأرباح. كان الجميع تقريباً يعتقدون حينها أن النظام يستثمر جزءاً كبيراً من هذه الأموال في إعادة التشكيل (والإخفاء) لبرامجه لأسلحة الدمار الشامل، وهو افتراض معقول يقوم على الشعور بالذنب في ضوء سلوكه خلال العقد الماضي. وأُذكِّر القارئ أيضاً بإعلان أسامة بن لادن في إحدى رسائله المسجلة على شريط فيديو بأن «مليون طفل بريء يموتون الآن... في العراق».[38] في ذلك الوقت، كان التقويم الأوسع انتشاراً (والمبالغ فيه بشكل كبير) لآثار العقوبات يصدر من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبحسب اليونيسف، فإن 200 طفل كانوا يموتون كل يوم نتيجة لنظام العقوبات الصارمة؛ أي إن 5,000 طفل عراقي دون سن الخامسة كانوا يموتون كل شهر وفقاً لهذه التقارير. وكانت جميع الصحف الأمريكية تقريباً تكرر هذه الأرقام بشكل دائم. وكما اعترف جيمس شتاينبرج (نائب مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون بين عامي 1996 و2000) في تقويمه للمشكلات الخطيرة التي تواجه إدارته في تنفيذ سياسات العقوبات والاحتواء:[39]

> فلقد تطورت وسائل الإعلام إلى درجة بات معها من غير الممكن النجاح في تطبيق السياسة الخارجية، ما لم توجد استراتيجية تواصلٍ جيدة... في حالة العراق، كنا نواجه مشكلة كبيرة لأننا لم نتمكن من إقناع المجتمع الدولي بمسوغات السياسة التي كنا نتبعها. كان الحلفاء يقولون: «لا نستطيع دعم هذه السياسة لأن شعوب العالم العربي تعارضها».

وبرغم أننا أقنعناهم بأن سياستنا صحيحة، فقد فشلنا لأننا لم نكن فعالين في إقناع الناس بأن صدَّام حسين هو الذي كان يسبب معاناة شعبه. لم تكن لدينا استراتيجية تواصل فعالة لأننا لم نكوِّن دعماً قوياً بما يكفي في الكونجرس.

الجزء الآخر في سياسة الاحتواء كان منطقة حظر الطيران، التي فشلت أيضاً. فقد كان نشر الطائرات مكلفاً، وكانت الطلعات الجوية تتعرض لإطلاق نار بشكل دائم، وكان الوضع ينطوي على مخاطر كبيرة لأي رئيس يفكر في الرد على هذا النوع من العدوان في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. كما أعلنت بريطانيا أنها ستتوقف عن المشاركة في هذه الطلعات؛ وهذا ما يعني أن منطقة حظر الطيران كانت تتحول تدريجياً إلى مبادرة أحادية سيراها آل جور أقل جاذبية من خيار عودة المفتشين بدعم متعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، بلغت تكلفة منطقتي حظر الطيران نحو مليار دولار سنوياً. وبعد عملية أفغانستان والتكاليف المتزايدة للمحافظة على الأمن بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أصبح من الصعب الاستمرار في فرض منطقتي حظر الطيران. وكما شرح ريكس (Ricks 2007: 43) فإن فرض منطقتي حظر الطيران جعل «طائرات الإمداد الجوي وطائرات الإنذار المبكر وطائرات التزويد بالوقود مشغولة جداً. وفي أواخر عام 2001، راحت أجزاء من الجيش الأمريكي تشعر بأنها منهكة بسبب تطبيق سياسة الاحتواء».[40] وبحلول عام 2003، بلغ مجموع عدد الطلعات الجوية لفرض منطقة حظر الطيران حول 34,000 طلعة؛ بمعنى أن عدد الطلعات في ثلاث سنوات سيساوي عدد الطلعات في حرب الخليج عام 1991. وكان المؤشر الأكثر وضوحاً على عدم نجاح سياسة الاحتواء هو السعي لتمرير قانون تحرير العراق الذي أُصدِر في عام 1998، وهي السياسة التي غيرت الاعتماد على سياسة الاحتواء فقط من خلال جعل تغيير النظام في العراق سياسة رسمية للولايات المتحدة.

يقدم كينيث بولاك (Pollack 2002) واحداً من أوضح الانتقادات وأشدها لسياسة الاحتواء بقوله:[41]

> لقد توقفت عمليات التفتيش الجدية لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية منذ فترة طويلة. وراح عدد الأمم التي تحترم القيود الأممية يتراجع؛ حيث تعب الكثير منها من التعارك المستمر مع صدَّام حسين لإجباره على الامتثال. وأصبحت الدعاية العراقية السخيفة حول مسؤولية العقوبات الاقتصادية عن وفاة أكثر من مليون شخص منذ عام 1991 تُصدَّق دون تمحيص في جميع أنحاء العالم. وأرسلت أكثر من عشر دول طائرات تجارية إلى العراق بهدف خرق الحظر المفروض على السفر الجوي من العراق وإليه، وصارت هذه الدول تدَّعي الآن عدم وجود حظر أصلاً بعدما كانت تلتزم به قبل بضع سنوات فقط. وتدفق النفط العراقي المهرب عبر الأردن وسوريا وتركيا ودول الخليج العربي بمعدل يزيد على ضِعف ما كان عليه في عام 1998. وازدادت قدرة العراق على الحصول على مواد محظورة؛ مثل قطع الغيار لدباباته وطائراته ومعدات لنظامه اللوجستي المشلول. والمذهل أكثر من ذلك كله هو أننا اكتشفنا شركات صينية تعمل على بناء شبكة اتصالات وطنية من الألياف البصرية لنظام صدَّام حسين، وقد دُمِرت العُقَد الرئيسية لهذه الشبكة عبر ضربات جوية أمريكية في يناير 2001. وإذا كان الالتزام بالعقوبات تراجع إلى مستوى بات فيه الصينيون مستعدين لبيع العراق هذه التكنولوجيا المتطورة، فكم من الوقت سيمضي قبل أن يجد بلداً مستعداً لبيعه دبابات، أو صواريخ، أو مواد انشطارية؟

إن التجربة الفاشلة للإدارة الحالية في محاولة إقناع المجتمع الدولي بتطبيق "العقوبات الذكية" تبين مدى سوء الموقف؛ حيث عارضت فرنسا وروسيا والصين ودول أخرى هذه الخطة بسبب خشية بغداد، وهي محقة في ذلك، من أنه في حالة قبول هذه الخطة فقد تطول مدة فرض بعض بنود الرقابة العسكرية والمالية الدولية.

أما دول مجلس التعاون الخليجي (مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة)، فالشعوب فيها كلها تعارض فرض العقوبات. وجميع دول العالم باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وإيران باتت الآن معرَّضة بشكل كبير لضغوط اقتصادية عراقية. لذلك من المستبعد مساعدة أي منها في وقف تدفق النفط والأموال والتهريب بصرف النظر عما تقوله علناً.

> إن العودة إلى نظام احتواء صارم ومستدام تتطلب مجموعة جديدة من الترتيبات... ولكن لا يمكن تصور إبرام صفقة كهذه في مجلس الأمن الدولي اليوم؛ لأن الكثير من الدول الأعضاء فيه تتنافس على إرضاء العراق. وبرغم أن الولايات المتحدة تستطيع من الناحية النظرية فرض إصلاحات من هذا النوع من جانب واحد، فإن أي محاولة للقيام بذلك ستواجه معارضة دولية شديدة تصيب الدبلوماسية الأمريكية بالشلل قبل أن تتمكن من التأثير في صدَّام حسين. وهكذا فإن إصلاح نظام الاحتواء بما يكفي لجعله قابلاً للاستمرار هو بكل بساطة أمر غير ممكن.

ومن الأدلة الإضافية التي تثبت أن سياسة الاحتواء كان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها فاشلة، تصريحات وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 أمام الجمهور والصحافيين في فندق شيكاجو هيلتون أند تاورز،[42] في سياق ردها على أسئلة حول الآثار المدمرة للعقوبات في المدنيين والأطفال في العراق:[43]

> لقد كان صدَّام حسين يحصل على أسلحة الدمار الشامل. وقد قمنا بمساعدة حلفائنا بشن حرب أعدنا من خلالها صدَّام حسين إلى قفصه. وصوتت الأمم المتحدة على مجموعة من القرارات التي طالبت صدَّام حسين باحترام التزاماته، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل... ولم يُفرض حظر على الغذاء والدواء. **كل ما في الأمر أن صدَّام حسين اختار عدم إنفاق ماله على شراء الغذاء والدواء، بل إنفاقه بدلاً من ذلك على تطوير أسلحة الدمار الشامل وبناء القصور لرفاقه.** (التشديد من المؤلف).

من الواضح أن أولبرايت كانت ترى أن إدارة كلينتون فشلت في احتواء صدَّام حسين؛ لأن العقوبات لم تمنعه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

نظراً إلى الفشل السابق لسياسات الاحتواء والضربات الجوية ومناطق حظر الطيران والعقوبات، فإن الدفاع عن الوضع الراهن في عام 2002 أصبح اقتراحاً مكلفاً على نحو متزايد في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. كان جور ومستشاروه والقيادة الديمقراطية في الكونجرس سيأخذون هذه المشكلات الخطيرة في الاعتبار، ويخلصون إلى أن التفاوض على

قرار أممي بالإجماع لإعادة المفتشين، وهو ما لم يتمكن فريق كلينتون من تحقيقه، هو أمر مقبول جداً. فإعادة مفتشـي الأمم المتحدة بتفويض أقوى يمثل خياراً جيداً لجور نظـراً إلى تفـضيله النهج الحازم المتعدد الأطراف، الذي أصبح الآن فكرة أكثر واقعية في ضوء النيـات الدوليـة الحسنة في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وبعبـارة أخـرى فـإن عـودة المفتـشين كانـت أفضل حل من جميع النواحي لإعادة تفعيل جزء مهمٍّ من سياسة الاحتواء التي طبقتهـا إدارة الرئيس كلينتون ونائبه جور. وبطبيعة الحال كانت المشكلة هي أن جميع القـرارات العقلانيـة الأخرى المرتبطة بإنجاح هذه السياسة قرَّبت البلاد بقدر أكبر نحو الحرب.

باختصار، هناك أكثر من طريق يمكن أن تصل الإدارة الأمريكية من خلالها إلى نتيجة مفادها أن أفضل نهج للتعامل مع العراق هو إعادة مفتشـي الأمم المتحدة:

1. إمـا أن تـصل إلى هـذه النتيجـة مـن خـلال رفـض الـنهج الاسـتباقي الأحـادي أو المعلومات الاستخبارية المشوهة (وهو ما فعله بوش وباول وبلير).

2. وإما أن تصل إلى النتيجة ذاتها من خـلال رفـض الوضـع الـراهن (فـشل سياسـات الاحتواء والعقوبات)، وتفضيل بذل المزيد من الجهد بعـد 11 أيلـول/ سـبتمبر مـن خلال العودة إلى الأمم المتحدة لإعادة المفتشين إلى العراق.

الطريق الثانية تنسجم مع المسار الافتراضـي الذي كان جور سيختاره، وخاصة إن لم يكن محاطاً بمحافظين جدد وأحاديين يدفعون نحو الخيار الآخر. وهذه التفضيلات تتفـق تماماً مع اعتقاد جور بأن على الولايات المتحدة الاستمرار في التركيز عـلى تنظـيم القاعـدة (كأولوية) ومعالجة مسألة العراق "في الوقت ذاته".

من الواضح أن نقاد فرضية حرب جور محقون في قولهم إن أي إدارة غير إدارة بـوش كانت ستتاح لها خيارات أخرى، ولكن هذه الخيارات ليست مفتوحة. فـبعض الخيـارات تبرز لأنهـا أكثـر منطقيـة في سـياق التوافـق العـام في ذلـك الوقـت وإرث مواقـف جـور

(وإجراءاته السابقة) بشأن العراق. ولكن إثر اتخاذ قرارات محددة نجد أنه تتبعها قرارات أخرى وفق تسلسل منطقي. ولأسباب سنشرحها في ما تبقى من الكتاب، فإن الثقل والتأثير التراكمي لهذه الخيارات يتضافران ليدفعا البلاد نحو الحرب.

سيقول نقاد آخرون: إن الأدلة من خطابات جور غير كافية لتأكيد فرضية حرب جور. ولكننا نكرر فنقول إن القصد من كل ما نورده هنا ليس التلميح إلى كفاية أي من هذه العناصر. فالأدلة من ماضي جور، ومنها المجموعة الكبيرة جداً من خطاباته حول العراق، يجب النظر إليها جنباً إلى جنب مع جميع الأدلة الأخرى عند الحكم على مواطن القوة النسبية في السيناريوهين الافتراضيين المتنافسين: حرب جور، وسلام جور. وإذا أصر أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد على الرأي القائل بأن الخطابات لا تؤكد شيئاً، فسيكون عليهم حينها تفسير سبب استمرارهم في الاعتماد على خطابات عدد قليل من أعضاء إدارة بوش لدعم روايتهم للأحداث. وحتى لو اتفقنا على استبعاد الخطابات، فسيبقى على أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد شرح كيف يُرجَّح أن تؤدي المتغيرات الأخرى (المحلية، السياسية، البيروقراطية، المؤسسية، التنظيمية، الدولية) إلى دفع آل جور في مسار مختلف. فهذه العوامل الأخرى تقدم دعماً أكبر لفرضية حرب جور، كما سنبين في الفصول اللاحقة.

## موقف جور بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية

كما تبين الأدلة في الملحق (2-1)، كان رأي جور يتفق مع الإجماع العام (وليس الإجماع المشوَّه للمحافظين الجدد) بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويميل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد إلى وصف وجهات نظر جور بشأن أسلحة الدمار الشامل بأنها مدروسة بقدر أكثر. ولكن هذه الصورة المخففة لموقف جور لا تتسق على الإطلاق مع الحقائق. وأي مراجعة سريعة لخطابات جور وتصريحاته بشأن العراق، أو خطاباته في الكونجرس الداعمة لقانون تحرير العراق (1998)، أو الخطابات الكثيرة حول

العراق التي ألقاها كلينتون وكوهين وبيرجر وكيري وأولبرايت طوال مدة الإدارة السابقة انظر الملحقين (3-1) و(3-2)، أو أي من خطابات كبار الديمقراطيين في الكونجرس تأييداً لقرار التفويض باستخدام القوة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، تثبت بوضوح حقيقة أن معظم الديمقراطيين، ومنهم آل جور، كانوا مقتنعين بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل تهديداً خطيراً للولايات المتحدة وحلفائها.

## تقويم التأثير السببي للخلافات "ذات الصلة"

عند إجراء التحليل الافتراضي، لا ينبغي أن يكتفي الباحثون أبداً بشكوكهم القوية في أن الأمور كان يمكن أن تكون مختلفة، بل يجب أن يلحوا على هذه النقطة بطرح أسئلة مهمة حول ماهية هذه الاختلافات، وتقديم أسباب منطقية لظهورها، وشرح كيف كانت ستؤثر في القرارات والسياسات والنتائج؛ فمن المعقول مثلاً، بالتأكيد (بل على الأرجح) أن جور وهولبروك كانا سيديران المفاوضات بشكل أفضل بكثير دون إذكاء الانقسامات الأيديولوجية مع الدول الأوروبية والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي استغلها رامسفيلد وتشيني بسهولة كبيرة. وفي غياب المحافظين الجدد والأحاديين عن الإدارة، ربما كان جور سيحظى بدعم أكبر لتقوية القرار الأول أو حتى إصدار قرار ثانٍ. ولكن هذه المقولة الافتراضية ستقودنا أيضاً إلى الحرب، بعد صدور قرارٍ ثانٍ، ووضع جدول زمني لعمليات التفتيش (التي ستستمر حتى الكشف عن أدلة على خرق مادي)، والتهديد باستخدام القوة ضد زعيم لم يكن بمستطاعه، كما تبين لاحقاً، تقديم الأدلة التي يطلبها الجميع على نزع السلاح (انظر الفصل الثامن).

ويستطيع باحثو التاريخ الافتراضي أيضاً القول إن شخصية جور الميالة إلى تجنب المخاطر (على فرض إثبات هذه الميول لدى آل جور وفريقه) كانت ستجعله يفضل تجنب الحرب بسبب المخاطر المرتبطة بسقوط ضحايا من المدنيين، أو غياب الدعم في المنطقة، أو احتمال اندلاع حرب أهلية. من ناحية أخرى، فإن تجنب المخاطر قد يقودنا إلى توقع أن

جور كان سيفضل الحرب، لأنه ربما كان سيرى (مثلما رأى بوش الابن) أن عدم القيام بأي شيء أو الإذعان للتعنت الفرنسي أمران محفوفان بالمخاطر في ضوء المخاوف من انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وقد يقتنع السياسي الساعي لتجنب المخاطر بالتحرك على أساس التكاليف السياسية المرتفعة لإظهار الضعف مع اقترابه من انتخابات عام 2004، وهي أول انتخابات رئاسية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. كما يمكن منطقياً ربط تجنب المخاطر بقرار يتخذه جور لإعداد قوة غازية أكبر بكثير من أجل زيادة فرص النصر في الحرب التقليدية، وفي معركة السلام، والاستقرار بعدها في مرحلة إعادة الإعمار. وطبعاً فإن نشر قوة أكبر بكثير يزيد أيضاً من تكاليف المحافظة على قوة أكبر في مسرح العمليات في حالة استمرار عمليات التفتيش إلى ما لا نهاية. بعبارة أخرى فإن تجنب المخاطر سيجعل جور مستعداً لرفض طلب فرنسا استبعاد الجدول الزمني والخيار العسكري من على الطاولة في اللحظة الأخيرة. وخلاصة القول هي أن تجنب المخاطر، مثل أي سمة شخصية أخرى، لا ترجح أي نتيجة أو تستبعدها، كما أنها لا تحدد تلقائياً القرارات التي سيتخذها القادة. والأحكام النهائية حول دور الشخصية يجب أن تخضع لتحليل دقيق يربط الخيارات بتقويم واضح للتكاليف والفوائد والمنفعة.

## الخطابات والتصريحات ذات الصلة بالسيناريو الافتراضي

تشكل المقتطفات الواردة في الملحق (2-1) والملحق (3-1) جزءاً مهماً من الأدلة المؤيدة لفرضية حرب جور. ومن بين الإسهامات الأخرى، تدعم هذه المقتطفات بوضوح الرأي القائل بأن آل جور وهولبروك كانا سيدفعان أجندة ليبرالية دولية، ويفضلان اتباع نهج متعدد الأطراف لمعالجة المأزق العراقي بعد 11 أيلول/ سبتمبر. ولكنهما ما كانا سيخضعان لضغوط الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للاعتماد على قرارٍ ثانٍ بالإجماع قبل معاقبة العراق على عدم امتثاله لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441.

ليس المقصود من المقتطفات الواردة في الملاحق أن تشكل أدلة كافية تحيط بكامل الحجج التي أُقدمها دفاعاً عن فرضية حرب جور. لذلك، لا يمكن للنقاد الطعن في السيناريو الافتراضي بمجرد أخذ بضعة اقتباسات من الملاحق ثم رفضها لكونها ليست أدلة كافية. فأنا لا أزعم أن هذه المقتطفات تشكل دليلاً يأخذ فريق جور إلى الحرب مباشرة، وهذا تصوير كاريكاتوري للسيناريو الافتراضي الذي أقدمه، ولا يعطي صورة عادلة عن النهج المقارن المستخدم في الكتاب. فحججي تتكون من عدد أكبر من الطبقات، وتشمل آليات سببية عدة عبر مستويات تحليل متعددة. وما الأدلة من الخطابات إلا جانب واحد من قصة أكبر.

علاوة على ذلك، لا تشكل هذه المقتطفات أدلة قوية (ولكنها جزئية) تدعم فرضية حرب جور فحسب، بل هي تدحض أيضاً وبقوة وجهة النظر البديلة القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد والقائلة بأن السياسات المفضلة لدى جور، والتي عبر عنها في هذه الخطابات، كانت مختلفة تماماً عن السياسات التي اعتمدها بوش وبلير (سلام جور). فهذه السياسات لم تكن مختلفة. ويفرض التحليل الافتراضي المقارن على أنصار السيناريوهين الافتراضيين مواجهة الآثار المترتبة على الأدلة التاريخية. بعبارة أخرى، لا يستطيع أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الطعن في الأدلة ببساطة من حيث كونها تدعم فرضية حرب جور، بل يجب عليهم أيضاً التطرق إلى مسألة دحضها لفرضية سلام جور البديلة التي يدافعون عنها. والخطابات الواردة في الملحق (2-1) تثير بكل تأكيد تساؤلات حول الافتراضات التي تقوم عليها فرضية سلام جور من قبيل أن نائب الرئيس السابق كان داعية سلام، أو ميالاً إلى تجنب استخدام القوة العسكرية، أو تساوره شكوك في شأن الإجماع العام حول المعلومات الاستخبارية المتعلقة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي، أو أكثر ميلاً إلى إخضاع السياسة الأمنية الأمريكية لتوافق متعدد الأطراف في الأمم المتحدة.

لطالما كان المؤرخون وعلماء الاجتماع يقبلون الخطابات السياسية بوصفها أدلة حاسمة تكشف عن السمات الشخصية للقادة وقيمهم ومعتقداتهم وأولوياتهم والسياسات التي يفضلونها. وخطابات جور مهمة في هذه الحالة لأنها تخبرنا الكثير عن وجهات نظره بشأن العراق. ولكن من الخطأ إعطاء الثقل التفسيري نفسه لأي اقتباس مأخوذ من أحد خطابات جور؛ لأن الحكم الصحيح بشأن مدى صلة أي من تصريحاته بالموضوع المعني عامل مهم في التحليل الافتراضي الجيد؛ فأين ألقى الخطاب؟ ومتى؟ وكم عدد خطاباته التي عبر فيها عن مشاعر واحدة أو متشابهة؟ وما علاقة محتوى الخطاب المختار بتأكيد المزاعم الافتراضية أو نفيها؟ وما الصلة بين التسلسل التاريخي (التوقيت) والسياق السياسي للخطاب وبين كل من السيناريوهين الافتراضيين؟

بالنسبة إلى السياق السياسي، فإن بعض تصريحات آل جور (أو مستشاريه وكبار الديمقراطيين) يرجَّح أن تقدم أكثر من غيرها معلومات حول التفضيلات السياسية، لأنها صدرت في زمان ومكان يقتربان كثيراً من الشرط المسبق المحوري في السيناريو الافتراضي. على سبيل المثال، يمكن القول إن خطابات آل جور أو تصريحاته أو تعليقاته الأكثر صلة بالسيناريو الافتراضي هي التي ألقاها في كانون الأول/ ديسمبر 1998 عندما كان نائباً للرئيس وعضواً بارزاً في فريق كلينتون للأمن القومي، وتطرق فيها إلى أزمة عسكرية مماثلة تقريباً، وتحدث عن استخدام القوة العسكرية لإرغام صدَّام حسين على الإذعان لعمليات التفتيش الأممية. هذه المواقف تقدم أدلة واضحة على السياسة الخارجية لجور، وآرائه بشأن جدوى استخدام القوة العسكرية القسرية، وتصوراته عن صدَّام حسين، ومخاوفه بشأن أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك. هذه المعلومات تتصل مباشرة بكيفية تعامل الرئيس جور في السيناريو الافتراضي مع أزمة العراق في عامي 2002 و2003.

وبالمثل، فإن تسلسل بعض التصريحات المحددة وتوقيتها أمر مهم. فالتصريحات التي صدرت، مثلاً، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 2000 مفيدة بقدر ما تعطي

فكرة عن تفضيلات جور في السياسة الخارجية حينما بلغت التكاليف والمنافع السياسية أعلى معدلاتها. والخطابات التي ألقاها آل جور عندما كان خارج السلطة ولكنه مازال ينظر في إمكانية أن يصبح أحد أبرز المرشحين الديمقراطيين لانتخابات عام 2004 ذات صلة أيضاً. هناك مثلاً خطابان رئيسيان ومقابلة مهمة بشأن العراق خلال الفترة 2002-2003 (الخطابان في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث في سان فرانسيسكو والمقابلة مع تشارلي روز من شبكة PBS التلفزيونية الأمريكية) على صلة مباشرة بالسيناريو الافتراضي؛ لأن جور استخدم هذه الفرص لتقديم توصيات محددة بشأن العراق في سياق إيجاد بديل للمسار الذي يتبناه المحافظون الجدد، وعلى رأسهم تشيني ورامسفيلد وولفويتز. هذان الخطابان الرئيسيان جاءا قبل سنة من الحرب، عندما كانت إدارة بوش قد بدأت في دراسة الطرائق المختلفة للتعامل مع مشكلة العراق. وقد أوضح جور العناصر الرئيسية لمسار بديل متعدد الأطراف يقوم على استصدار قرار من الأمم المتحدة بدلاً من توجيه ضربة استباقية أحادية.

وربما تكون أقل الخطابات صلة بالموضوع هي التي ألقاها جور وهو خارج موقع السلطة، وبعد فترة طويلة من الحرب (وبعد عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل)، ودون أن يكون لديه مخططات للعودة إلى السلطة. فهذه التصريحات لا تحمل عملياً أي مخاطر سياسية على الإطلاق، وهي متحررة من وطأة الضغوط الاجتماعية والسياسية والعسكرية والدولية التي يتعرض لها القادة وهم في موقع السلطة. وقد أقر آل جور في مقابلة مع مجلة *GQ* الأمريكية عام 2006 بأن هناك اختلافاً بين أن يكون المرء في موقع الحكم أو خارجه؛ حيث أجاب على سؤال حول كونه لا يشغل أي منصب سياسي قائلاً: «هناك أغنية قديمة كتبها كريس كريستوفرسون واشتهرت عندما غنتها جانيس جوبلين اسمها «Me and Bobby McGee». في هذه الأغنية عبارة بليغة تقول: **الحرية ليست إلا وصفاً آخر للشخص الذي ليس عنده ما يخسره. وهذه العبارة تعبر بشكل أو بآخر عن وضعي الآن**». (التشديد من المؤلف).[44] وتابع جور في المقابلة ذاتها مدعياً أنه لو كان رئيساً

في عام 2000 لكان أولى التحذيرات بشأن الإرهاب اهتماماً. وقد اعترف أنه «من السهل جداً أن يقول المرء: "كنتُ سأولي التحذيرات اهتماماً"»، ولكنه لم يدع مجالاً للشك في أنه يعتقد أن الرئيس لم يفعل ما يكفي عندما حذرته وكالة الاستخبارات المركزية في صيف 2001 من أن أسامة بن لادن مصمم على مهاجمة الولايات المتحدة.

> في الواقع، أعتقد أنني كنت سأفعل أكثر مما فعل، بل أنا متأكد من ذلك... لقد واجهنا حالات عدة دقت فيها وكالة الاستخبارات المركزية ناقوس الخطر. عندما حدث ذلك عقدنا اجتماعات طارئة حضرها الجميع، وتأكدنا من جاهزية جميع الأنظمة، وعملت جميع الوكالات بطاقتها القصوى، وجعلناهم يجلبون لنا المزيد من المعلومات، ودققنا في جميع التفاصيل في المستويات الثاني والثالث والرابع.[45]

ولكن سِجِلَّ جور عندما كان في السلطة طوال العقد السابق - في واقع الأمر، سجل إدارة كلينتون - لا يدعم هذا الموقف. فقد رفض مستشار الأمن القومي ساندي بيرجر، في أربع مناسبات منفصلة، تحذيرات من ريتشارد كلارك حول تنظيم القاعدة واقتراحات لاستهداف مواقع يحتمل أن يوجد فيها أسامة بن لادن. وحتى مع وجود معلومات استخبارية مفصلة عن تدريبات القاعدة في أفغانستان، لم يكن هناك الكثير مما يمكن عمله قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وعندما قامت الإدارة بإجراء، في السودان مثلاً، وُجِّهت إليها انتقادات شديدة لفشلها في حل المشكلة. وبعد خطأ قصف السودان، كان بيرجر متردداً جداً في فعل أي شيء يتضمن مخاطرة بسقوط ضحايا من المدنيين. فادِّعاء جور في عام 2006 بأنه كان سيعقد "اجتماعات طارئة" أكثر من التي عقدها فريق بوش لا يشير إلى نوع التخطيط العملياتي الذي كان فريق جور سيُضطر إلى اللجوء إليه لحل مشكلة القاعدة.

وتشمل الخطابات الأخرى ذات الصلة بذلك، خطابات كبار زعماء الحزب الديمقراطي في الكونجرس الذين كان جور سيسعى لاستشارتهم أو الحصول على

دعمهم. ويمكن القول إن الأهم بينها كان تصريحات كبار الديمقراطيين في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ التي يسوغ قرارهم، تفويض الرئيس استخدام جميع الوسائل اللازمة لإرغام صدَّام حسين على الامتثال. فمن بين الأدلة التي تندرج في الخانة "ج"، هناك العشرات من الخطابات الرئيسية لديمقراطيين كبار حول انطباعاتهم عن المعلومات الاستخبارية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية التي تبين أنها خاطئة تماماً. وهذا يبين أن المحافظين الجدد لم يكونوا وحدهم الذين قدموا هذه الحجج. فالإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل كان مترسخاً قبل فترة طويلة من تسلم إدارة بوش السلطة.

كما أن عدد التصريحات التي تشترك في وجهة نظر معينة بشأن قضية أساسية مهم بحد ذاته عند تقويم تصورات القائد وافتراضاته وتفضيلاته في السياسة الخارجية. ومن الواضح أن جور أمضى جزءاً كبيراً من حياته السياسية وهو يلقي خطابات حول العراق، كرر فيها المخاوف نفسها حول تهديد أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدَّام حسين، واستخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وقيمة تغيير النظام وإحلال الديمقراطية، وأهمية الحفاظ على تهديد قسري وجدِّيّ لإدارة الأزمة.

وكما يقول إيال برِس (Press 2001):[46]

> فهناك اتفاق واسع على أن هذه الضغوط كانت ستزداد في حالة وجود رئيس ديمقراطي في سدة الحكم، وخاصة بالنسبة إلى العراق، بينما لا يستطيع أحد الجزم بأن الضغط من اليمين كان سيدفع جور إلى نشر قوة عسكرية أكبر وعلى جبهات أكثر مما فعل بوش. وبحسب جاري سيك، المسؤول السابق في إدارة كارتر ومؤرخ السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط في جامعة كولومبيا «بوجود رئيس ديمقراطي، أظن أن الجمهوريين كانوا سيدعون إلى الحرب ويقولون إن إدارة كلينتون الجبانة هي التي تركت لنا مشكلة العراق. وطبعاً فإن ما يدعو إلى السخرية هو أن جورج بوش الأب هو الذي لم ينجز المهمة في حرب الخليج».

خلاصة القول هي أن الخطابات ذات الصلة بالسيناريو الافتراضي توفر قدراً كبيراً من المعلومات. فهي تخبرنا المزيد عن أولويات هؤلاء الأشخاص (الذين لا فرق بينهم بخلاف ذلك) عندما يواجهون تحديات مماثلة ويضطرون إلى تحمل عواقب سياسية. فالتصريحات التي تعطي إشارات مكلفة لا يمكن التراجع عنها بسهولة؛ ومن ثم فهي أكثر خطورة. هذه التصريحات ينبغي أن يكون لها ثقل أكبر في السيناريو الافتراضي، لأنها أقرب إلى التفضيلات الحقيقية التي نتوقع أن نراها في السيناريو الافتراضي.

لا بد من الاعتراف بأن مجموعة الخطابات أو التصريحات السياسية الواردة في الملحق (2-1) ليست كافية وحدها لتوفير أدلة قاطعة على الأولويات التي كان آل جور وفريقه سيتبعها خلال الفترة 2002-2003. ولكن الغياب شبه الكامل للخطابات التي نتوقعها من قائد يميل إلى اتباع مسار مختلف؛ أي مسار سلام جور، هو أمر وثيق الصلة بالأدلة التي تدعم فرضية حرب جور. ومن واجب أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد تحديد الخطابات التي تقدم أدلة تندرج في الخانة "أ" في الشكل (1-1). المشكلة هي أنه لا يوجد في سجل خطابات جور خطاب واحد يستحق أن يُصنَّف دليلاً يندرج في الخانة "أ". فليس هناك خطاب نرى فيه جور يرفض الإجماع العام بشأن أسلحة الدمار الشامل، أو يوصي بتجاهل العراق، أو يؤيد استراتيجية مختلفة عن النهج الأممي المتعدد الأطراف الذي اعتمده بوش وبلير، أو يشكك في الحاجة إلى عودة المفتشين بتفويض قوي، أو يتحدى وجهة النظر القائلة بنشر قوات في المنطقة من أجل إرغام صدَّام حسين على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وحتى الذين رفضوا حجج تشيني القائمة على التهديد الوشيك ظلوا يعتبرون أن عودة المفتشين في مهمة قسرية قوية (مدعومة بتهديد عسكري) هو واحد من أفضل الحلول المعقولة لمأزق نزع السلاح. فتطبيق معايير كفاية الأدلة نفسها على نظرية حرب المحافظين الجدد يكشف خطأها.

## خطابا جور في نادي الكومنولث ومجلس العلاقات الخارجية (2002)

هناك خطابان على وجه الخصوص يمكن القول إنهما أكثر أهمية من معظم الخطابات الأخرى عند الدفاع عن السيناريوهات الافتراضية المتنافسة بشأن منهج جور في التعامل مع مسألة العراق، لأنه ألقاهما خلال الفترة الحاسمة 2002-2003. أحدهما في مجلس العلاقات الخارجية في شباط/ فبراير 2002، والآخر في نادي الكومنولث في سان فرانسيسكو في سبتمبر من العام ذاته. والخطابان مفيدان في توضيح موقف جور بشأن العراق، وأسلحة الدمار الشامل، وتطبيق الدبلوماسية العسكرية القسرية. ولكن خطاب نادي الكومنولث أكثر فائدة لأن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد والقائلين بفرضية سلام جور يستخدمونه كثيراً في دفاعهم من مزاعمهم الافتراضية؛ ولهذا السبب يستحق خطاب نادي الكومنولث اهتماماً خاصاً، لأنه تحديداً يُستخدم لدعم الجانبين في هذا النقاش.

### نادي الكومنولث، سان فرانسيسكو، سبتمبر 2002

أُلقي الخطاب الأول في مجلس العلاقات الخارجية بعد ستة أشهر من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وقبل سنة كاملة من الحرب على العراق، أما الخطاب الثاني فألقي في نادي الكومنولث قبل ستة أشهر من الغزو في مارس 2003 وبعد حوالي سنة من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وطوال هذه المدة، كان كبار المسؤولين في الإدارة وصناع القرار وقادة الرأي العام يوضحون مواقفهم بشأن الطريقة التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في التعامل مع المأزق العراقي وغياب المفتشين منذ عام 1998 واستراتيجية الاحتواء الفاشلة. في الجانب الأول من هذا النقاش اصطف كبار المحافظين الجدد والقوميون والأحاديون الذين كانوا يدفعون بقوة لتوجيه ضربة استباقية أحادية بناء على الخرق الكبير من جانب العراق للقرارات السابقة الصادرة من الأمم المتحدة، واستمراره في العمل على برامج أسلحة الدمار الشامل، وعلاقاته بالإرهاب. ومن الذين أيدوا هذا الرأي نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وغيرهما من كبار

المسؤولين في البنتاجون ومجلس الأمن القومي، وأبرز مفكري المحافظين الجدد؛ مثل: ريتشارد بيرل، ووليام كريستول، وروبرت كاجان. أما الجانب الآخر من النقاش فكان يوصي باعتماد نهج متعدد الأطراف يدعمه تفويض من الكونجرس، وقرار جديد من الأمم المتحدة، وجولة أخرى من عمليات التفتيش الصارمة المدعومة بتهديد عسكري. ومن الذين تبنوا هذه الاستراتيجية المتعددة الأطراف، مسؤولون كبار في الإدارة (كولن باول وجورج تينيت)، ومستشارون جمهوريون سابقون للرئيس جورج بوش الأب (جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت ولورنس إيجلبرجر)، وتقريباً جميع الديمقراطيين في الكونجرس (والكثير من الجمهوريين)، ومستشارون سابقون كثيرون للرئيس بيل كلينتون، وحلفاء رئيسيون (توني بلير وجون هاوارد وسيلفيو برلسكوني)، وطبعاً آل جور وريتشارد هولبروك. وهذا هو السياق السياسي الذي له علاقة بتفسير مضمون خطاب جور في نادي الكومنولث عام 2002. وقد ألقي هذا الخطاب قبل أن يختار بوش وباول وبلير استراتيجية استصدار قرار من الأمم المتحدة للتعامل مع العراق، وقبل نشر القوات في المنطقة، وقبل أن يعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 1441، الذي اعتبر أن العراق في حالة خرق جوهري لالتزاماته وطالبه بالامتثال الكامل وغير المقيد لمطالب نزع السلاح.

بالإضافة إلى إغفال سياق خطاب جور في نادي الكومنولث، فقد عمد الباحثون من كلا جانبي النقاش بشأن حرب العراق إلى اختيار مقاطع محددة من الخطاب للدفاع عن واحد من تفسيرين متناقضين لموقف جور؛ فيستخدم كارل روف مثلاً، مقتطفات من خطاب نادي الكومنولث ليبين دعم جور للحرب، وليدافع بشكل أساسي عن زعمه بأن الديمقراطيين كانت لديهم وجهات النظر ذاتها بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية؛ ومن ثم كانوا سيفعلون الشيء ذاته (حرب جور).[47] وقد كتب جو كلاين من مجلة **تايم** عرضاً لكتاب روف اتهم فيه رئيس هيئة الأركان السابق بالتفسير الخاطئ لمشاعر جور المعادية للحرب في الخطاب ذاته:[48]

> يقدم روف في كتابه قائمة بأسماء السياسيين الديمقراطيين الذين يدينهم بالتصرف مثل السياسيين؛ حيث أطلقوا تصريحات عدائية قبل الحرب، ثم انتقدوا بوش بسبب تسرعه في شن الحرب عندما لم يُعثر على أسلحة دمار شامل. وروف محق في ذلك. ولكنه يمضي أبعد مما ينبغي بقوله: «ولكن ربما يكون أكثر من يثير الشفقة بين هؤلاء المنافقين هو الشخص الذي تجرع أكبر قدر من المرارة بين السياسيين الأمريكيين؛ أعني نائب الرئيس السابق آل جور»، ثم يقتبس المقطع الآتي من خطاب جور عام 2002: «نحن نعلم أن [صدَّام حسين] قام بتخزين إمدادات الأسلحة البيولوجية والكيميائية في مواقع سرية في جميع أنحاء البلاد». ينبغي أن نصفق لمساعدي روف الذين استطاعوا نبش هذه العبارة... لولا أن جور قالها ضمن **خطاب حماسي مناهض للحرب**. والواقع أن جور كان يقدم رأياً صائباً مفاده أنه ليس هناك ما يسوغ الحرب حتى لو كان صدَّام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل. ولكن إخراج عبارات من هذا النوع خارج سياقها هو الأسلوب المتبع في مهاجمة الخصوم في الحملات السياسية. (التشديد من المؤلف).

الحقيقة هي أن جو كلاين فعل الشيء ذاته؛ حيث دافع عن فرضية سلام جور من خلال التركيز على مجموعته المفضلة من الاقتباسات التي أخذها من خطاب نادي الكومنولث ذاته وأخرجها من سياقها ليقول إن الخطاب كان مناهضاً للحرب. فهذا الخطاب لم يكن خطاباً مناهضاً للحرب ألقاه جور عشية الحرب، بل كان خطاباً ألقاه جور قبل ستة أشهر من الحرب ليقدم بشكل أساسي إسهامه في نقاش سياسي داخلي في غاية الأهمية بين المحافظين الجدد والأحاديين وبين أنصار النهج الحازم المتعدد الأطراف (أو الليبراليين الدوليين). كان هذا الخطاب هو أقوى جهد بذله جور في الدعوة إلى العودة إلى الأمم المتحدة من أجل إعادة المفتشين إلى العراق، حينما كان الجانب الآخر يعتبر هذا الأمر مضيعة كبيرة للوقت. كان كولن باول وتوني بلير يشتركان في وجهة النظر ذاتها مع جور، وهذا الجانب من النقاش هو الذي نجح في إقناع بوش؛ أي إن الجانب الذي أيده جور هو الذي انتصر، ولكن القرارات الكثيرة التي أعقبت هذا النصر (والتي كانت تهدف إلى ضمان نجاح عمليات التفتيش) كانت مسؤولة إلى حد كبير عن الزخم المتصاعد والمسار الحتمي الذي قاد الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الحرب.

المشكلة في الاقتباسات الانتقائية هي أن كل خطاب سياسي رئيسي يتضمن عادة حججاً تقر بنقاط معينة لصالح الطرفين. فبعض أجزاء خطاب جور في نادي الكومنولث تبدو كأنها تؤيد اتخاذ موقف متشدد لإجبار النظام العراقي على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الحالية، بل تقر في أحد المواضع بالإمكانية (والشرعية) للعمل من جانب واحد بناءً على القرارات الحالية. ولكن أجزاء أخرى من الخطاب ذاته تبدو كأنها اتهام واضح للسياسة الاستباقية الأحادية التي تتبعها إدارة الرئيس جورج بوش؛ حيث ينتقد جور الحكومة لرفضها إشراك الحلفاء، وتقويض قدرة واشنطن على التعامل بنجاح مع القضية الأهم، وهي الحرب على الإرهاب.

لتوضيح هذه النقطة حول الدلالات المتعاكسة، لننظر في المقطعين الآتيين من خطاب جور في نادي الكومنولث:

(أ) أعتقد أننا قادرون تماماً على الحفاظ على هذا المسار في حربنا ضد أسامة بن لادن وشبكته الإرهابية، مع القيام في الوقت ذاته بالخطوات الضرورية لحشد تحالف دولي ينضم إلينا في التعامل مع صدَّام حسين في الوقت المناسب. ويجب أن يدرك جميع الأمريكيين أن العراق يشكل بالفعل تهديداً خطيراً للاستقرار في منطقة الخليج العربي، وعلينا الشروع في إنشاء تحالف دولي يمنعه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. لقد ثبتت استحالة الردع الكامل للعراق في سعيه للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعلينا أن نفترض أن هذا سيستمر مادام صدَّام حسين في السلطة. وحتى نكون واضحين، فإنه لا يوجد قانون دولي يمنع الولايات المتحدة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحنا الحيوية عندما يكون من الواضح تماماً أن علينا الاختيار بين القانون وبين بقائنا. والواقع أن القانون الدولي ذاته يعترف بأن هذه الخيارات تبقى ضمن حدود الدول. ولكنني أعتقد أن هذا لا ينطبق على حالة العراق. فإذا قررنا المضي قدماً، فمن الممكن تسويغ عملنا في إطار القانون الدولي بدلاً من أن نضطر إلى الخروج خارج إطار القانون الدولي. في الواقع، برغم أن استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة قد يكون مفيداً في الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي، أعتقد أنه

من الواضح تماماً أن قرارات الأمم المتحدة الحالية التي صدرت قبل 11 عاماً كافية تماماً من الناحية القانونية مادام صدَّام حسين في حالة خرق واضح للاتفاقيات التي أبرمت في نهاية حرب الخليج... نحن نعلم أنه قام بتخزين إمدادات الأسلحة البيولوجية والكيميائية في مواقع سرية في جميع أنحاء البلاد... **يجب تفويض الرئيس لاتخاذ الإجراء اللازم للتعامل مع صدَّام حسين بوصفه في حالة خرق جوهري لبنود الهدنة؛ ومن ثم يشكل تهديداً مستمراً لأمن المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن سعيه المستمر للحصول على أسلحة الدمار الشامل قد يمثل تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة. ولكن يجب على الكونجرس أيضاً أن يحث الرئيس على بذل كل جهد ممكن للحصول على قرار جديد من مجلس الأمن يطلب من العراق الامتثال بشكل سريع وغير مشروط خلال فترة زمنية محددة.** وإذا لم يطلب المجلس ذلك بهذه اللغة الصارمة، فإن الخيارات الأخرى تبقى متاحة. وفي جميع الأحوال، ينبغي حث الرئيس على أخذ الوقت الكافي لجمع أكبر تأييد دولي ممكن لنهجه في العمل. وتحسباً لاحتمال مضي الرئيس في طريق توجيه ضربة أحادية، يجب أن يعرف الكونجرس الآن طريقة تفكير الإدارة بشأن ما سيعقب الهجوم الأمريكي لغرض تغيير النظام. أعتقد أن قرار الكونجرس يجب أن ينص بشكل واضح على تقديم صلاحيات اتخاذ هذه الإجراءات بوصفها مستمدة من قرارات مجلس الأمن الدولي الحالية ومن القانون الدولي، ولا تحتاج إلى اعتماد مبدأ جديد يقوم على الحق في توجيه ضربة استباقية، وهو الذي تجب مناقشته لاحقاً نظراً إلى خطورته الكبيرة... ويمكن القول إن أي تأخير يصب في مصلحة صدَّام حسين، ويجب اعتبار أن عدم امتثاله للقرارات الدولية مسألة مستمرة منذ عقد من الزمان؛ ومن ثم لا تجوز العودة إلى نقطة البدء من جديد. (التشديد من المؤلف).

(ب) أشعر بقلق عميق من أن النهج الذي سنبدأه الآن في التعامل مع العراق قد يلحق ضرراً بالغاً بقدرتنا على الانتصار في الحرب على الإرهاب، ويضعف قدرتنا على قيادة العالم في هذا القرن الجديد... بدايةً، أعتقد أن علينا تركيز جهودنا أولاً وقبل كل شيء، على الذين هاجمونا في الحادي عشر من سبتمبر، والذين استطاعوا الإفلات من العقاب حتى الآن. فأغلبية الذين رعوا جريمة قتل أكثر من 3,000 مواطن أمريكي بدم بارد

وخططوا لها ونفذوها مازالوا طليقين، ولم تُعرف أماكنهم أو يُقبَض عليهم، فضلاً عن معاقبتهم والتخلص من تهديدهم. أرى أننا لا يجوز أن نسمح لأنفسنا بالانشغال عن هذه المهمة العاجلة لمجرد أننا اكتشفنا أنها أكثر صعوبة وتستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعاً؛ فالأمم العظيمة تثابر حتى تنتصر، ولا تنتقل إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة التي قبلها... الرئيس يقول إن للولايات المتحدة حقاً جديداً وحصرياً بتوجيه ضربة استباقية إلى أي جهة يرى أنها تمثل تهديداً محتملاً في المستقبل... فمن يريد مطاردة جيسي جيمس عليه أولاً جمع ما يكفي من الرجال، وخاصة عندما يكون المرء يتبادل إطلاق النار مع شخص يلاحقه... والآن، من أهم النقاط المحورية التي أود الحديث عنها اليوم أن علينا النظر إلى العلاقة بين حربنا على الإرهاب وهذه الحرب المقترحة ضد العراق. هدفنا هو تغيير النظام في العراق، وهذا الهدف قائم منذ سنوات عدة. ولدينا أيضاً هدف واضح آخر هو الانتصار في الحرب على الإرهاب. في حالة العراق، من الصعب أن نشن هذه الحرب وحدنا، ولكن من الممكن نظرياً تحقيق أهدافنا في العراق من خلال ضربة أحادية. وبالمقابل فإن الحرب على الإرهاب تتطلب بكل وضوح نهجاً متعدد الأطراف. ومن المستحيل الانتصار في هذه الحرب ما لم نضمن تعاوناً مستمراً من الكثير من الدول. وهذا يقودني إلى واحدة من النقاط المحورية التي أريد أن أبينها، وهي أن قدرتنا على ضمان هذا النوع من التعاون المتعدد الأطراف في الحرب على الإرهاب قد تتضرر بشدة بسبب طريقة قيامنا بضربة أحادية ضد العراق... لقد رأينا الآن ظهور مبدأ جديد اسمه «الاستباق» ويقوم على فكرة أنه في عصرنا هذا الذي تنتشر فيه أسلحة الدمار الشامل وظهر فيه تهديد هجمات إرهابية معقدة، لا يمكن للولايات المتحدة انتظار دليل يثبت بما لا يدع مجالاً للشك وجود تهديد بعمل مميت، بل يجب عليها القيام في أي لحظة بإجراءٍ يحول دون وقوع ذلك العمل. مشكلة مبدأ الاستباق هذا هي أن الولايات المتحدة لا تحتاج إليه أصلاً للقيام بأي عمل للدفاع عن نفسها، سواء ضد الإرهاب بشكل عام أو ضد العراق تحديداً... ولكن مادمنا قلقين بشأن الدعم الدولي، سواء من ناحية قيمته السياسية أو المادية أو ضرورته لتحقيق النصر في الحرب على الإرهاب، فقد يكون لتسريع العملية تكلفة عالية. وحتى الذين يوافقون الآن أن صدَّام حسين يجب أن يرحل، نراهم منقسمين فيما بينهم بشأن الحكمة من إظهار الولايات المتحدة على أنها تريد الحرب ولا تستطيع الصبر.

وهكذا فإن الاختيار الانتقائي للاقتباسات يمكن أن يظهر موقفين متعارضين تماماً: أحدهما يدعم استراتيجية عسكرية قسرية أحادية للتعامل مع تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية بدعم من شرعية القرارات الحالية الصادرة عن الأمم المتحدة، والآخر يرفض بوضوح فكرة توجيه ضربة استباقية أحادية (والأدلة على وجود تهديد وشيك)، ويفضل بدلاً من ذلك التركيز على الحرب على الإرهاب والتعامل مع العراق من خلال دبلوماسية متعددة الأطراف ونظام جديد لعمليات التفتيش تحت إشراف الأمم المتحدة. ولكن الموقفين المتناقضين اللذين تظهرهما الاقتباسات الانتقائية يمكن التوفيق بينهما بسهولة من خلال قراءة الخطاب بكامله وفهمه في سياق المعركة السياسية الحامية الدائرة في ذلك الوقت. فقد قال جور نفسه: «إنني أتكلم اليوم في محاولة لتوجيه البلاد نحو مسار معين أعتقد صادقاً أنه سيكون أفضل لبلدنا من السياسة [الاستباقية الأحادية] التي يسعى الرئيس بوش لتطبيقها». ومضى قائلاً: إن قدرة المسؤولين الأمريكيين على تقديم حجج قانونية تسوغ النهج الأحادي في ضوء عدم امتثال صدَّام حسين للقرارات القائمة أمر غير مهم من الناحية الفعلية، لأنه من الحكمة في جميع الأحوال أن تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها للتفاوض على قرار قسري جديد يجبر صدَّام حسين على الامتثال لقرارات نزع السلاح. المقطعان سابقاً يتفقان تماماً مع موقف جور في ذلك الوقت، وهو أن صدَّام حسين يمثل تهديداً خطيراً (ولكنه ليس وشيكاً) ينبغي التعامل معه بالطريقة الصحيحة، من خلال الدبلوماسية القسرية، وعمليات تفتيش صارمة مدعومة بتهديد حقيقي من جانب الحلفاء، وتفويض من الكونجرس، وقرار جديد من الأمم المتحدة.[49] وقد أوضح جور موقفه هذا بقوله:

> يجب على الكونجرس أيضاً أن يحث الرئيس على بذل كل جهد ممكن للحصول على قرار جديد من مجلس الأمن يطلب من العراق الامتثال بشكل سريع وغير مشروط خلال فترة زمنية محددة. وإذا لم يطلب المجلس ذلك بهذه اللغة الصارمة، فإن الخيارات الأخرى تبقى متاحة. وفي جميع الأحوال، ينبغي حث الرئيس على أخذ الوقت الكافي لجمع أكبر تأييد دولي ممكن لنهجه في العمل... أعتقد أننا قادرون تماماً على الحفاظ على

> هذا المسار في حربنا ضد أسامة بن لادن وشبكته الإرهابية، مع القيام في **الوقت ذاته** بالخطوات الضرورية لحشد تحالف دولي ينضم إلينا في التعامل مع صدَّام حسين في الوقت المناسب. (التشديد من المؤلف).

باختصار، وخلافاً لتفسير كلاين، لم يكن هذا خطاباً مناهضاً للحرب، بل كان أكبر جهد يبذله جور للدعوة إلى عدم شن حرب استباقية أحادية بشكل فوري في سبتمبر 2002 دون تفويض من الكونجرس ودون وجود قرار آخر من الأمم المتحدة. لقد قدم هذا الخطاب التوصيات نفسها التي كان يدفع نحوها كل من توني بلير وكولن باول وجيمس بيكر وبرنت سكوكروفت ووالد الرئيس بوش نفسه. وكما يشرح سكوكروفت، فإن أفضل طريقة للتعامل مع صدَّام حسين هي «جعل الأمم المتحدة تصر على نظام للتفتيش المفاجئ في أي وقت وفي أي مكان. الإدارة تقول إن صدَّاماً لن يوافق على ذلك أبداً. ولكن إن لم يوافق على ذلك فهذا يعطينا سبباً للحرب لا نمتلكه الآن».[50] وكما هي حال جميع الحجج التي قدمها منتقدو السياسة المبكرة لإدارة الرئيس جورج بوش تجاه العراق، لم يكن خطاب جور في نادي الكومنولث خطاباً انتقد فيه الحكومة بسبب القرارات التي اتخذتها بعد سبتمبر 2002 (التي كانت منسجمة مع توصيات جور وسكوكروفت) والتي كانت مسؤولة في نهاية المطاف عن الزخم المتصاعد والمسار الحتمي الذي أدى إلى الغزو في مارس 2003 (حرب جور). والأدلة تدعم الرأي القائل بأن السلسلة نفسها من القرارات العقلانية كانت ستؤدي إلى ضغوط مماثلة لاتخاذ القرار التالي في سلسلة التحركات التي قادت البلاد إلى شفير الحرب (انظر الفصل التاسع للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً للمسار الحتمي والحرب).

## الاستنتاجات

أحد أسباب رسوخ التفسير التقليدي، وغياب الكثير من التفاصيل التاريخية المذكورة في هذا الفصل وفي الفصول اللاحقة عن روايات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، هو

عدم استعداد معظم الأطراف الفاعلين في ذلك الوقت (سواء أكانوا ديمقراطيين أم كـانوا جمهوريين) للاعتراف بمسؤوليتهم عن القرارات التي أفضت في نهاية المطاف إلى الحـرب. ولماذا يفعلون ذلك؟ فمن الأسهل كثيراً (ومن الدهاء السياسي) إلقاء اللـوم بكاملـه عـلى بضعة أشخاص من المحافظين الجدد والأحاديين أصـحاب النفـوذ. ولكـن الحقيقـة أكثـر تعقيداً وتشويقاً. وهكذا فإن فرضـية حـرب جـور لا تـضمن أخطـاءً منطقيـة أو إغفـالاً للحقائق، كما يقول أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، بل إن الرواية التقليدية هي التـي تتضمن أخطاءً منطقية وإغفالاً للحقائق.

وإذا كان جور يؤمن بجدوى الدبلوماسية القـسرية والتهديـد باسـتخدام القـوة العسكرية، وأهميـة نـشـر الديمقراطيـة والقـيم الليبراليـة لتعزيـز الأمـن الأمريكـي، والاستثنائية الأمريكية، و"النهج الحازم المتعـدد الأطـراف"، و"المبـادرة الاسـتباقية" واتخاذ إجراءات وقائية للتعامل مع التهديدات قبل بروزها، وغير ذلك، فجميـع هـذه الأدلة يجب أن تقودنا إلى نتائج افتراضية مهمة حول ما كان جور سيفعله للتعامـل مـع المأزق العراقي بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فمن المؤكد أن جور ما كان ليندفع فوراً نحو الحرب، ولكن هذا لم يكن أيضاً حـال بـوش أو بلـير، بـرغم الجهـود التـي بـذلها المحافظون الجدد للتعامل مع مشكلة العراق في وقت مبكر وبشكل أحادي؛ فآل جـور ما كان ليعتبر توجيه ضـربة استباقية أحادية ضد العـراق خيـاراً راجحـاً مـن الناحيـة السياسية أو العسكرية، ولكن بوش وبلير رفضا أيـضاً هـذا الخيـار. والـضغوط التـي تعرض لها بوش من جانب تشيني كانت أقل تأثيراً في هذه الحالـة مـن الـضغوط التـي تعرض لها من جانب بلير وباول.

سنتناول في الفصل القادم تفضيلات الأشخاص الذين يرجَّح أنهم كانوا سيصبحون مستشاري الرئيس في الإدارة الديمقراطية.

## الملحق (2-1)

## الخطابات الرئيسية والتصريحات الانتخابية والسياسة الخارجية بشأن العراق

### آل جور – من 1991 إلى 2003

### عضو مجلس الشيوخ آل جور

### عملية عاصفة الصحراء عام 1991

- (18 نيسان/ إبريل 1991) في موضوع إزاحة الزمرة الحاكمة التي يتزعمها صدّام حسين: «إذا لم نفعل ذلك، فإننا نخاطر بعدم عودة الأكراد إلى ديارهم، وبقائهم في هذه المخيمات فترة طويلة... هذا خطر قائم الآن ما لم نجد طريقة لإزاحة صدّام حسين وزمرته الحاكمة من السلطة».[51]

- (18 نيسان/ إبريل 1991) «سيدتي رئيسة المجلس، في رأيي، وأريد أن أقول هذا بوضوح، لا ينبغي توجيه اللوم إلى الرئيس بوش [الأب] على بقاء صدّام حسين حتى الآن. فقد كان هناك طوال فترة الحرب إجماع واضح على أن الولايات المتحدة لا يجوز أن تضع غزو العراق بين أهدافها، بل على العكس من ذلك، قبِل الجميع أن هدفنا هو إخراج القوات العراقية من الكويت، وكان من المفهوم أيضاً أنه عندما يتحقق هذا الهدف، يجب وقف القتال. ولهذا السبب أيضاً، بعد أن أصبح واضحاً أن القوات العراقية تتجه نحو الخروج من الكويت، تصاعدت الضغوط بسرعة هنا وفي الخارج لإعلان وقف إطلاق النار. فإذا كان من الخطأ الاعتقاد بأن صدّام حسين سيكون ضحية سياسية للحرب، بسبب الكارثة التي حلت بالعراق، وأن حكمه سينتهي بعد وقت قصير من هزيمة جيشه، فقد كان ذلك اعتقاداً خاطئاً تبناه الجميع في بلدنا».[52]

## نائب الرئيس آل جور

## عملية ثعلب الصحراء ضد العراق في عام 1998

- (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998) لاري كينج: «أشار الرئيس إلى أن الجميع وافقوا على هذا القرار: مجلس الأمن، وهيئة الأركان المشتركة، وأنت نفسك. بما أنه أشار إليك، هل كان من الصعب عليك الموافقة على قصف شعب بالقنابل؟» جور: «لا، لم يكن صعباً، لأننا إذا سمحنا لشخص مثل صدَّام حسين بالحصول على الأسلحة النووية، والصواريخ البالستية، والأسلحة الكيميائية، والأسلحة البيولوجية، فكم من الأرواح ستزهق باستخدام هذه الأسلحة؟ لقد أظهر أنه مستعد لاستخدام هذه الأسلحة؛ حيث استخدم الغازات السامة ضد شعبه. واستخدم الغازات السامة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه. هذا الرجل مستعد لقتل أعداد كبيرة من الناس دون أن يشعر بتأنيب الضمير. لذلك، هذه وسيلة لإنقاذ الأرواح وحفظ الاستقرار والسلام في منطقة مهمة للسلم والأمن في العالم كله».[53]

- (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998)، واصفاً صدَّام حسين بأنه قاتل جماعي: «في تشرين الثاني/ نوفمبر (1998)، عندما كنا على وشك القيام بعمل عسكري، لوح صدَّام حسين فجأة بالراية البيضاء وقال: "أنا أستسلم، سأفعل كل ما تريدون". فتركنا قواتنا في المنطقة. ولكننا لا نستطيع تركها هناك إلى أجل غير مسمى. تركنا قواتنا في المنطقة وقلنا له: "اسمع، سنعطيك فرصة أخرى. وإذا ظهر ما يشير إلى أنك لن تتعاون، فسنقوم بعمل عسكري، ولن تكون هناك أي مساعٍ دبلوماسية"... تذكر يا بيتر أن هذا الرجل استخدم الغاز السام ضد شعبه وضد جيرانه مراراً. وهو يحاول الحصول على صواريخ بالستية وأسلحة نووية وأسلحة كيميائية وبيولوجية. وقد يرتكب جرائم قتل جماعي من أكبر ما عرفته البشرية. لن نسمح بحدوث ذلك. وسننتصر في هذه المواجهة».[54]

## الحملة الانتخابية عام 2000

- (5 كانون الثاني/ يناير 2000) «لقد كنت واحداً من عدد قليل من أعضاء المؤتمر الحزبي الديمقراطي في مجلس الشيوخ عندما غزا صدَّام حسين الكويت. كان هناك من يقول إن العقوبات ستكون كافية لدفعه إلى الخروج من الكويت والتخلص من هذا التهديد الكبير لمنطقة الشرق الأوسط برمتها. أنا صوَّتُّ لصالح التفويض باستخدام القوة. شعرت أنني خالفت الجميع في ذلك الوقت، وكان قراراً صعباً. ولكنني كنت سعيداً لأنني فعلت ذلك. وعندما أنظر إلى الوراء الآن أرى بوضوح أنني اتخذت القرار الصحيح».[55]

- (30 نيسان/ إبريل 2000) «صدَّام حسين أمضى في السلطة فترة أطول بكثير مما كنا نود»، «ولكن بعض ما يجري التحضير له الآن، في ما يخص العراق، في الإدارة [إدارة كلينتون]، لا يمكننا الحديث عنه علناً».[56]

- (30 نيسان/ إبريل 2000) قامت حملة آل جور في عام 2000 على أساس برنامج لوضع «أجندة أمنية جديدة»، على اعتبار أن «التهديدات التي كانت في إحدى المراحل تهديدات محلية قد يكون لها عواقب إقليمية وعالمية». وينبغي على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً فاعلاً في «تنشيط المؤسسات الدولية والإقليمية» لتكون قادرة على «مواجهة التهديدات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة». كما أيد جور الجهود المبذولة لمقاومة «الانعزالية الجديدة».[57]

- (30 نيسان/ إبريل 2000) «علينا انتهاج سياسة **"المبادرة الاستباقية" التي تقوم على معالجة المشكلات في مرحلة مبكرة** من تطورها قبل أن تتحول إلى أزمات، والتعامل معها في أقرب ما يكون إلى مصدرها، وامتلاك القوات والموارد اللازمة للتعامل مع تلك التهديدات في أسرع وقت ممكن بعد ظهورها». (التشديد من المؤلف).[58]

- (23 أيار/ مايو 2000) يشير جور إلى خطة للاجتماع مع قوى المعارضة العراقية في يونيو «لمناقشة الترتيبات اللازمة لإطاحة صدَّام حسين. سأشجعهم على مزيد من الاتحاد في جهودهم ضد صدَّام حسين. لقد أوضحنا أن سياستنا تهدف إلى إطاحة صدَّام حسين... وإذا أصبحتُ رئيساً، فلن أتراجع أبداً عن عزمي هذا».[59]

- (1 آب/ أغسطس 2000) جور يعلن عن «أجندة جديدة للعقد الجديد»، وهي خطته «لحشد إجماع عام يدعم القيادة الأمريكية للعالم»، قائلاً: إن «قادتنا يجب أن يعبروا عن **نهج دولي تقدمي** يستند إلى الحقائق الجديدة في عصر المعلومات، وهي العولمة، والديمقراطية، والتفوق الأمريكي، وظهور مجموعة جديدة من التهديدات تتراوح بين النزاعات الإقليمية والعرقية وانتشار الصواريخ والأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية. هذا النهج يعترف بالحاجة إلى التجديد، مع الاستمرار في الاعتماد على **التحالفات المتعددة الأطراف التي تخدم القيم والمصالح الأمريكية**. ووجود دفاع قوي متفوق تكنولوجياً هو أساس القيادة الأمريكية للعالم... وعلى الولايات المتحدة تسريع "الثورة في الشؤون العسكرية" التي تستخدم تفوقنا التكنولوجي لإظهار القوة في حالات الطوارئ المختلفة التي تتضمن تهديدات أمنية غير واضحة وسريعة التغير، ومنها الإرهاب وحرب المعلومات». (التشديد من المؤلف).[60]

- (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2000) «فليكن من الواضح أن جيشنا هو أقوى الجيوش وأفضلها تدريباً وعتاداً وقيادةً في العالم كله وفي تاريخ العالم. ولا ينبغي أن يشك أحد في ذلك، ولاسيما من خصومنا الفعليين أو المحتملين. سأفعل كل ما هو ضروري لتبقى قواتنا الأقوى في العالم. والواقع أنني خصَّصتُ في الميزانية العشرية التي اقترحتُها أكثر من ضعف المبلغ الذي خصصه المرشح جورج بوش حاكم ولاية تكساس في ميزانيته المقترحة».[61]

- (4 تشرين الأول/ أكتوبر 2000) تعليق من صحفي: «لقد جعل بوش من بناء الدولة نقطة اختلاف بينك وبينه [في مناظرة 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2000]». رد جور: «أعتقد أن هذه العبارة تقودنا إلى مصدر قلق مشروع حول المدى الذي ينبغي أن نصل إليه والمدة التي سنستغرقها. ولكن هذه ليست مهمة جديدة. فخطة مارشال كانت تهدف إلى بناء الدولة. والجيل الذي انتصر في الحرب العالمية الثانية، بعد أن شهد الكارثة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، قرر بحكمة أن بناء الدولة هو بديل أفضل من حرب عالمية ثالثة. وقد حقق ذلك نجاحاً مذهلاً».[62]

- (11 تشرين الأول/ أكتوبر 2000) «إن أعظم نقاط قوتنا الوطنية تنبع مما نمثله في العالم، وإنه لشرف عظيم لآبائنا المؤسسين أن تنظر شعوب الأرض إلى هذه الدولة بعد مرور 224 سنة على تأسيسها بوصفها نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه بلدانها في المستقبل. وحتى الذين يلوحون بقبضاتهم ضدنا، ما إن يحدث لديهم تغيير يسمح للناس التحدث بحرية، تراهم يريدون وضع خطة تساعدهم على أن يصبحوا مثلنا في الحرية والأسواق الحرة والحرية السياسية... فأهم نقاط القوة الأمريكية في العالم هي كونها قدوة تحتذى. وهذا يعني مثلاً، دعم حقوق الإنسان؛ يعني معالجة مشكلات الظلم وعدم المساواة بين الأعراق والمجموعات الإثنية هنا في الداخل؛ لأن الناس في جميع بلدان العالم الأخرى التي تحدث فيها هذه المشكلات الرهيبة عندما يشعرون بالأمل فهذا لأنهم غالباً ما يرون فينا ما يمكن أن تكون عليه بلدانهم».[63]

- (11 تشرين الأول/ أكتوبر 2000) في موضوع بناء الدولة: «الولايات المتحدة هي الآن القائد الطبيعي للعالم، شئنا أو أبينا. وجميع البلدان الأخرى تتطلع إلينا. ولكن مجرد كوننا لا نستطيع التدخل في كل مكان، ولا ينبغي لنا ذلك، لا يعني أن علينا رفض التدخل في أي مكان. ولكنّ هناك اختلافاً [مع بوش] هنا. **ففكرة بناء الدولة**

**هذه أشبه بعبارة تحقيرية. ولكن دعونا نفكر في الصراع الكبير الذي شهده القرن الماضي؛ أي الحرب العالمية الثانية. بناء على الدروس المستفادة من الحرب العالمية الأولى، قمنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بوضع خطة مارشال،** وشاركنا مشاركة فاعلة في بناء منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من المؤسسات. ومازال لدينا الكثير من القوات في أوروبا. فما الذي كنا نفعله في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات والستينيات؟ لقد كنا نعمل على بناء الدولة». (التشديد من المؤلف).[64]

- (11 تشرين الأول/ أكتوبر 2000) «علينا الاستمرار في مراقبة صدَّام حسين لأنه يستغل هذا الوضع [في إسرائيل] ليطلق التهديدات مرة أخرى، ويجب أن يفهم أنه لا يتعامل فقط مع إسرائيل، بل يتعامل معنا... لقد أبقينا على العقوبات. أريد المضي أبعد من ذلك. أريد تقديم دعم قوي للمجموعات التي تحاول إطاحة صدَّام حسين. بعض الناس يقول إن هذه المجموعات لا تستطيع فعل ذلك. ولكن هذا ما قالوه عن معارضي ميلوسوفيتش في صربيا».[65]

**نائب الرئيس السابق آل جور**

**12 شباط/ فبراير 2002**

- (خطاب مجلس العلاقات الخارجية) دفاعاً عن وصف "محور الشر" الذي استخدمه بوش: «أنا أؤيد أيضاً أهداف الرئيس المعلنة في المراحل اللاحقة من الحرب على الإرهاب كما حددها في خطاب حالة الاتحاد. أريد أن أتحدث الليلة عن الأسئلة الاستراتيجية الأساسية التي تجب الإجابة عليها. ما الخطوات الآتية في الحرب على الإرهاب؟ وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من الخطوات الآتية مباشرةً، فما خطة العمل على المدى الطويل؟ وأخيراً، ماذا ينبغي أن نفعل للتعامل مع الأسباب الجذرية لهذا التهديد؟ بعد خطاب حالة الاتحاد، جرى الكثير من النقاش عما إذا كان العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكل حقاً "محور الشر". بالنسبة إليَّ، أؤيد وضع الدبلوماسية جانباً

والكلام بصراحة من حين إلى آخر. فمن الشجاعة تسمية الشر باسمه. ولا يجوز أن نستخف أبداً بأثر كلمات جريئة تصدر من رئيس الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، كان تبني جيمي كارتر مسألة حقوق الإنسان بوصفها جزءاً لا يجتزأ من السياسة الخارجية الأمريكية خطوة أولى حاسمة نحو التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية. كما كان الهجوم العنيف الذي شنه رونالد ريجان على "إمبراطورية الشر" لحظة محورية لتذكير الجميع بأن الصراع بين الشرق والغرب هو أكثر من مجرد صراع على السلطة».[66]

- (خطاب مجلس العلاقات الخارجية عام 2002) «حتى لو أعطينا الأولوية لتدمير الشبكات الإرهابية، وحتى لو نجحنا، فمازال هناك حكومات تستطيع أن تلحق بنا ضرراً كبيراً. وأمامنا حالة واضحة تشكل فيها إحدى هذه الحكومات تهديداً خطيراً فريداً من نوعه، وهي العراق. بالنسبة إليَّ، يجب أن ننظر في تصفية حساباتنا بشكل نهائي مع تلك الحكومة. وبحسب طريقتي في التفكير فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق بالمبدأ بحد ذاته، بل بالتأكد من تسوية هذه المسألة وفقاً لشروطنا هذه المرة. ولكن التسوية وفقاً لشروطنا تعني أكثر من مجرد تغيير النظام في العراق. فهي تعني التفكير في تأثير ما سنفعله هناك في مصالحنا الحيوية الأخرى، ومنها بقاء رئيس باكستان في منصبه، وتجنب تصعيد كبير في العنف في الشرق الأوسط، وضمان الأمن والمصالح للمملكة العربية السعودية وتركيا ودول الخليج، ووضع خطة قابلة للتطبيق تمنع تفكك العراق وانزلاقه نحو الفوضى، والمحافظة على الدعم الشديد الأهمية ضمن التحالف الحالي».[67]

- (خطاب مجلس العلاقات الخارجية عام 2002) على إدارة بوش «أن تكون مستعدة لفعل كل ما بوسعها ضد صدَّام حسين في العراق». في عام 1991، تجاوزتُ الخطوط الحزبية ودعمت استخدام القوة ضد صدَّام حسين، ولكن سُمِح له بالبقاء بعد هزيمته نتيجة حسابات ندمنا عليها كلنا ندماً عميقاً طوال العقد اللاحق. ومازال هذا حالنا. لذلك، إذا لجأنا إلى القوة هذه المرة، وجب أن ننجز المهمة على النحو الأمثل. يجب أن تكون عملية يُحضر لها بعناية بناءً على أفكار واقعية. فالفشل غير

مقبول، وهذا ما يعني أن علينا الاستعداد لفعل كل ما بوسعنا. أما التمنيات القائمة على أفضل السيناريوهات أو النقل الحَرفي المبالغ فيه للتجارب الأخيرة إلى ظروف مختلفة فستقودنا إلى كارثة.[68]

- (خطاب مجلس العلاقات الخارجية 2002) «وبعد الانتهاء من كل شيء، آمل أنه عندما يعيد شعبنا البيت الأبيض إلى الحزب الديمقراطي مرة أخرى، ستكون قيادتنا كبيرة بما يكفي لتشكر الإدارة الحالية على حكمة ما قامت به وصوابه، ولتبني عليه دون تردد. ولتحقيق هذه الغاية، علينا الآن توسيع فكرتنا عما هو مطلوب للوصول إلى الأهداف التي نتفق عليها جميعاً. فعلى الولايات المتحدة إيجاد عالم أكثر عدلاً وأكثر أملاً، وليس مجرد عالم يدر علينا أرباحاً أكبر. آمل أن يتمكن الرئيس الحالي من فعل ما يجعل من الصعب على منافسيه انتقاد سجله في السياسة الخارجية. قد يكون هذا أمراً سيئاً للمعارضة التقليدية. ولكنه جيد للشعب، والشعب يستحق ذلك. وأنا أتعهد بأن أدعمه في كل ما سيفعله لهذه الغاية».[69]

## 13 شباط/ فبراير 2002

- خرجت صحيفة **نيويورك تايمز** بعنوان عن خطاب جور في مجلس العلاقات الخارجية قائلة: «جور يدعم بوش ويدعو إلى "تصفية نهائية للحسابات" مع العراق».[70]

(19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) – مقابلة مع تشارلي روز

**(انظر المناقشة المفصلة في الفصل الثاني)**

- (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) من المهم معرفة توقيت هذه المقابلة وسياقها. جاءت هذه المقابلة مع تشارلي روز من شبكة PBS التلفزيونية الأمريكية بعد خطاب جور في نادي الكومنولث في سبتمبر، وتفويض الكونجرس في أكتوبر وخطاب بوش في الأمم المتحدة، وبعد سبعة أسابيع من المفاوضات للوصول إلى تصويت بالإجماع في الأمم المتحدة لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 القاضي بعودة المفتشين.[71]

## الملحق (2-2)

## الخطابات الرئيسية والتصريحات والسياسة الخارجية بشأن العراق

نظراً إلى الدور البارز الذي لعبه جور في صياغة السياسة الخارجية لإدارة كلينتون، فمن المنطقي أن نفترض أن جور قدَّم وجهات نظره بشأن محتوى خطابات كلينتون في عام 1998، أو أنه كان يوافق بشكل عام على انطباعات الإدارة بشأن الوقائع والأدلة المتعلقة بمخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل التي ورد ذكرها في تلك الخطابات. ولا توجد أي أدلة، سواء قبل أن يترك جور منصبه أو بعد تركه، تشير إلى أنه شكّك في أي من تلك الأدلة. وجميع خطاباته وتصريحاته بشأن العراق منذ عام 1998 كانت تؤيد هذه الانطباعات، وكانت آخر التصريحات الرسمية الصادرة عن الإدارة التي كانت تحكم البلاد قبل مغادرة مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وتركهم السؤال حول وضع أسلحة الدمار الشامل العراقية دون إجابة طوال أربع سنوات.

### الرئيس كلينتون 1998

- (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998) مقتطفات من خطاب كلينتون أمام هيئة الأركان المشتركة والبنتاجون:[72]

> علينا أن ندافع عن مستقبلنا ضد هذه الوحوش الضارية في القرن الحادي والعشرين. فهي تتغذى على التدفق الحر للمعلومات والتكنولوجيا، بل إنها تستغل في الواقع زيادة حرية حركة الناس والمعلومات والأفكار.
>
> وستكون أشد فتكاً إذا سمحنا لها بتكديس ترسانات من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ اللازمة لحملها إلى أهدافها. بكل بساطة، لا يجوز أن نسمح بذلك.

ليس هناك مثال أوضح على هذا التهديد من عراق صدَّام حسين. فنظامه يهدد سلامة شعبه واستقرار منطقته وأمننا جميعاً.

... لقد أصدر العراق مراراً وتكراراً إعلانات كاذبة حول الأسلحة التي أبقاها في حوزته بعد حرب الخليج. وعندما كانت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة تجد أدلة تثبت كذب تلك الإعلانات، كان العراق يعدل تقاريره.

على سبيل المثال، قام العراق بتعديل إعلاناته النووية أربع مرات في غضون 14 شهراً فقط، وقدم ستة إعلانات مختلفة عن الأسلحة البيولوجية رفضتها جميعاً اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

في عام 1995، انشق حسين كامل، صهر صدَّام حسين والمسؤول عن البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل، وهرب إلى الأردن. وقد كشف حينها أن العراق مايزال يخفي الأسلحة والصواريخ وقدرته على صنع المزيد منها.

عندها فقط اعترف العراق بتطوير عدد من الأسلحة بكميات ومخزونات كبيرة. قبل ذلك، كان ينفي بشدة قيامه بتطوير الأسلحة، ولكن إثر هرب صهر صدَّام حسين إلى الأردن وقول الحقيقة، اعترف العراق. ولكن بماذا اعترف؟

اعترف من بين أمور أخرى بامتلاكه القدرة على شن حرب بيولوجية، ومن ذلك امتلاك 5,000 جالون من البوتولينيوم الذي يسبب التسمم الغذائي، و2,000 جالون من الجمرة الخبيثة، و25 من الرؤوس الحربية لصواريخ سكود مملوءة بأسلحة بيولوجية، و157 قنبلة جوية.

... على الرغم من خداع العراق، قامت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بعمل رائع. فقد اكتشف مفتشوها، وهم عيون العالم المتحضر وآذانه، ودمروا من أسلحة الدمار الشامل أكثر مما دُمِّر خلال حرب الخليج.

وهذا يتضمن ما يقرب من 40,000 سلاح كيميائي، وأكثر من 100,000 جالون من عوامل الأسلحة الكيميائية، و48 صاروخاً جاهزاً للاستخدام، و30 من الرؤوس الحربية

المجهزة خصيصاً للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومنشأة ضخمة للأسلحة البيولوجية في منطقة الحَكَم مجهزة لإنتاج الجمرة الخبيثة وعوامل مميتة أخرى.

**على مدى الأشهر القليلة الماضية، ومع اقتراب المفتشين من القضاء على ما تبقى من القدرات النووية العراقية،** قام صدّام بمناورة أخرى لإحباط جهودهم. (التشديد من المؤلف - يشير كلينتون إلى القدرة النووية في عام 1998).

من خلال فرض شروط منهكة على المفتشين وإعلان عدم السماح بتفتيش بعض المواقع الرئيسية التي لم يتم تفتيشها بعد، من بينها قصر في بغداد تزيد مساحته عن 2,600 فدان. وللمقارنة فإن مساحة مجمع البيت الأبيض تبلغ 18 فداناً فقط. وعندما نسمع هذا الحديث عن أن المواقع الرئاسية هي رموز سيادية، والأسئلة عما يستدعي الدخول إلى موقع سكني، يساورنا شعور بالشك إزاء هذا الأمر.

أحد هذه المواقع الرئاسية يساوي في مساحته مساحة مدينة واشنطن؛ أي حوالي... كم قلت لي مساحته؟ 40,000 فدان. فنحن لا نتحدث عن بضع غرف فيها متعلقات شخصية حساسة.

من الواضح هنا، استناداً إلى تاريخ هذه العملية منذ عام 1991، أن هذه محاولة لحماية ما تبقى من قدرته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ المصممة لحملها، ومخزون المواد اللازمة لإنتاجها.

يعتقد مفتشو اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أنه مازال لدى العراق مخزون من الذخائر الكيميائية والبيولوجية، وقوة صغيرة من صواريخ سكود، والقدرة على الاستئناف السريع لبرنامج الإنتاج وصنع المزيد والمزيد من الأسلحة.

... يجب أن يوافق العراق بسرعة على السماح للمفتشين بالدخول إلى هذه المواقع في جميع أنحاء البلاد بشكل كامل وبمطلق الحرية ودون أي قيد. **فلا يجوز السماح بتخفيف نظام التفتيش الذي وضعته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أو إضعافه.** (التشديد من المؤلف).

هذه الشروط لا تزيد ولا تنقص في شيء عن جوهر ما وافق عليه في نهاية حرب الخليج. وقد كررها مجلس الأمن مرات عدة منذ ذلك الحين. فإذا قبلها، فلن تكون هناك ضرورة إلى اللجوء إلى القوة. وإذا رفضها أو واصل التهرب من التزاماته من خلال المزيد من أساليب المماطلة والخداع، فسيتحمل وحده مسؤولية العواقب.

أطلب منكم جميعاً أن تتذكروا سجل هذا الشخص، ما وعد بفعله خلال 15 يوماً من نهاية حرب الخليج، وما رفض فعله مراراً، وما اكتشفناه في عام 1995، وما قام به المفتشون برغم جميع الصعاب. ليس لنا مصلحة في الموافقة على أي قرار في هذا الشأن لا يتضمن السماح لمفتشين يتمتعون بالنزاهة والمصداقية بالدخول إلى المواقع المتبقية بكل حرية ودون أي قيود. ينبغي أن يكون هذا معيارنا. هذا ما فعلته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وهذا هو سبب عملي بكل قوة لاستصدار هذا القرار. ولهذا يجب أن تصر الولايات المتحدة على موقفها.

والآن، دعونا نتخيل المستقبل. ماذا لو لم يمتثل، ولم نستطع عمل شيء، أو اتبعنا نهجاً ثالثاً غامضاً يمنحه المزيد من الفرص لتطوير برنامج أسلحة الدمار الشامل والاستمرار في الضغط من أجل رفع العقوبات والمضي في تجاهل الالتزامات الرسمية التي قدمها؟

سيستنتج أن المجتمع الدولي فقد عزيمته. ثم سيستنتج أن بوسعه المضي قدماً وفعل المزيد لإعادة تكديس ترسانة من أسلحة الدمار الشامل.

ويوماً ما، بطريقة ما، سيستخدم تلك الترسانة، وأنا متأكد من ذلك. وأعتقد أن كل واحد منكم سبق له العمل فعلياً على هذا الموضوع لأي مدة زمنية يشاطرني هذا الرأي.

والآن، لقد أمضينا أسابيع عدة في تحضير قواتنا في الخليج، وحشد تحالف من الدول التي لها الموقف نفسه. فما كان بوسعنا نشر القوات دون دعم المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. كما وافق أصدقاء وحلفاء آخرون على تقديم القوات أو القواعد أو الدعم اللوجستي، ومنهم بريطانيا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال والدانمارك وهولندا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك والأرجنتين وأيسلندا وأستراليا ونيوزيلندا وأصدقاؤنا وجيراننا في كندا.

**والقائمة في ازدياد، لا لأن الجميع يريدون العمل العسكري، بل لأن هناك أناساً في هذا العالم يعتقدون أن قرارات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لها قيمة**، ولأنهم يفهمون ما حققته اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ولأنهم يتذكرون الماضي، ولأنهم يتخيلون ما سيكون عليه المستقبل بناءً على ما نفعله الآن. (التشديد من المؤلف).

... والآن، اسمحوا لي أن أقول لكم جميعاً إن أصعب قرار يواجه أي رئيس هو إرسال قواتنا إلى مكان قد تتعرض فيه للأذى. والقوة ليست الخيار الأمثل لحل أي مشكلة. ولكنها تكون أحياناً الحل الوحيد.

... ولكن بإمكان صدَّام حسين إنهاء هذه الأزمة غداً عن طريق السماح لمفتشي الأسلحة باستكمال مهمتهم. فقد التزم رسمياً أمام المجتمع الدولي بفعل ذلك والتخلي عن أسلحة للدمار الشامل منذ وقت طويل. ونحن مصممون على جعله يفي بالتزاماته بطريقة أو بأخرى.

عراق صدَّام حسين يذكرنا بما تعلمناه في القرن العشرين، ويحذرنا مما يجب أن نعرفه عن القرن الحادي والعشرين. في هذا القرن، تعلمنا من خلال تجربة قاسية أن الرد الوحيد على العدوان والسلوك غير القانوني هو الحزم والتصميم، والعمل العسكري عند اللزوم.

**في القرن المقبل، قد يواجه المجتمع الدولي بشكل متزايد تهديدات مثل التهديد الذي يشكله العراق؛ حيث نراه الآن دولة مارقة لديها أسلحة دمار شامل ومستعدة لأن تستخدمها أو تزود بها الإرهابيين أو تجار المخدرات أو المجرمين المنظمين الذين يجوبون العالم دون أن يلحظهم أحد.**

إذا لم نَرُدّ اليوم، فسنرى صدَّام حسين والذين يسيرون على خطاه يتجرأون غداً بعد أن يعرفوا أن بإمكانهم الإفلات من العقاب، حتى بوجود رسالة واضحة من مجلس الأمن الدولي وأدلة واضحة على برنامج لأسلحة الدمار الشامل.

ولكن إذا عملنا يداً واحدة، فستتمكن من حماية مصالحنا وتوجيه رسالة واضحة إلى كل طاغية وإرهابي بأن المجتمع الدولي لديه الحكمة والإرادة والوسيلة اللازمة لحماية السلام

والأمن في الحقبة الجديدة. هذا هو المستقبل الذي أطلب أن تتخيلوه. وهذا هو المستقبل الذي أطلب من حلفائنا أن يتخيلوه.

- (3 آذار/ مارس 1999) «تقرير الرئيس كلينتون إلى الكونجرس عام 1999 بعد عملية ثعلب الصحراء: بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن العراق أنه سيوقف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وردَّ مجلس الأمن الدولي على هذا القرار بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر عندما اعتمد بالإجماع القرار رقم 1205 الذي أدان قرار العراق واعتبره "انتهاكاً صارخاً" للقرار رقم 687 القاضي بوقف إطلاق النار في حرب الخليج وللقرارات الأخرى ذات الصلة. كما طالب القرار 1205 العراق بأن يلغي فوراً قراره الصادر في 31 تشرين الأول/ أكتوبر وقراره الصادر في 5 آب/ أغسطس. جاء هذا بعد اعتماد القرار 1154 بتاريخ 3 آذار/ مارس 1998، الذي حذر العراق من "عواقب أشد" ستنجم عن عدم تعاونه في تنفيذ القرار 687».[73]

- (3 آذار/ مارس 1999) «لقد شكلت تصرفات العراق خرقاً جوهرياً لقرار وقف إطلاق النار في حرب الخليج (قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687)، ومذكرة التفاهم الموقعة بين كوفي عنان وطارق عزيز بتاريخ 23 شباط/ فبراير 1998، والتزام العراق تجاه مجلس الأمن بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر. لم يكن بالإمكان السكوت عن التهديد الذي مثله العراق للمنطقة من خلال رفضه التعاون غير المشروط مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة؛ ومن ثم عدم قدرة اللجنة الخاصة على الاضطلاع بالمسؤوليات التي كلفها بها مجلس الأمن الدولي. هذه الظروف دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى استخدام القوة العسكرية لإضعاف قدرة العراق على تهديد جيرانه من خلال تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى. وقد تضمنت عملية ثعلب الصحراء مهاجمة المواقع الرئيسية لأسلحة الدمار الشامل ومباني المؤسسات المسؤولة عن إخفائها، بالإضافة إلى منشآت مهمة لإصلاح

الصواريخ وصواريخ أرض جو. وأدت هذه العملية إلى تقليص قدرة صدَّام حسين على تهديد جيرانه عسكرياً».[74] وتقدم المقتطفات الآتية من التقرير أدلة إضافية على أسلحة الدمار الشامل:

**الأسلحة الكيميائية**

بعد تعهد العراق في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 بالتعاون غير المشروط مع مفتشي الأسلحة، بدأت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة تختبر التعهد العراقي. وفي رسالة بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، واصل العراق إنكار أنه استخدم غاز الأعصاب سلاحاً أو قام بإنتاج غاز الأعصاب المستقر، برغم أن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة صرحت علناً أنها تثق في تقرير مختبر إجوود أرسنال Edgewood Arsenal Laboratory الذي قال: إنه تم العثور على مكونات غاز الأعصاب المستقر في أجزاء من رؤوس صواريخ سكود العراقية. يدعي العراق أن وجود غاز الأعصاب كان نتيجة عبث متعمَّد بالعينات التي تم فحصها في الولايات المتحدة.

... في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، لم يلتزم العراقيون بمهلةٍ لتقديم وثائق مختلفة طلبها رئيس اللجنة ريتشارد بتلر بخصوص البرنامج العراقي للأسلحة الكيميائية. وكان بين الوثائق المطلوبة ملف وثائق القوى الجوية العراقية الذي وجده مفتشو اللجنة سابقاً ويبين بالتفصيل الأسلحة الكيميائية التي تم استهلاكها خلال الحرب بين إيران والعراق. وقد فهمنا أن اللجنة الخاصة تعتقد أن الملف يشير إلى أن الإعلانات العراقية الرسمية المقدمة إليها ضخمت إلى حد كبير كميات الأسلحة الكيميائية المستهلكة، وهذا ما يعني وجود 6,000 سلاح كيميائي مفقود على الأقل.

وفي تقرير قدمته اللجنة الخاصة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 1999، حددت اللجنة القضايا ذات الأولوية في موضوع نزع الأسلحة الكيميائية، وهي غاز الأعصاب، وقذائف غاز الخردل عيار 155 مم، وملف وثائق القوى الجوية العراقية الخاص بالأسلحة الكيميائية؛ وقنابل R-400 المملوءة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية (يلزم إجراء عمليات تفتيش ميدانية)، ومعدات لإنتاج الأسلحة

الكيميائية (يلزم التحقق الميداني في 18 من أصل 20 حاوية شحن تعرف اللجنة الخاصة أنها نُقلت معاً).

وبالنسبة إلى الرصد، أعطى التقرير الأولوية للقدرة على التحقق من الامتثال العراقي في المنشآت المذكورة، والكشف عن بناء منشآت جديدة ذات استخدام مزدوج.

**الأسلحة البيولوجية**

فشل العراق في تقديم تفسير مقبول لاختبارات اللجنة الخاصة التي وجدت الجمرة الخبيثة في أجزاء من سبعة رؤوس صواريخ سكود. وقد ادعى العراق منذ عام 1995 أنه وضع الجمرة الخبيثة في خمسة رؤوس حربية فقط، وكان قبلها ينكر استخدام الجمرة الخبيثة سلاحاً على الإطلاق. ومازالت تفسيرات العراق غير مقنعة حتى اليوم، برغم أنه يعترف الآن بوضع كل من الجمرة الخبيثة وسم البوتولينيوم في عدد من الرؤوس الحربية.

ومازال البرنامج العراقي للأسلحة البيولوجية، وضمنها الرؤوس الحربية البيولوجية لصواريخ سكود، وقنابل R-400 البيولوجية، وخزانات الطائرات الخارجية المحضرة لملئها بالسلاح البيولوجي، وأجهزة الرذاذ لنشر السلاح البيولوجي، وإنتاج عوامل الحرب البيولوجية (الجمرة الخبيثة، سم البوتولينيوم، الأفلاتوكسين، سناج القمح)، ومُستنبَتات عوامل السلاح البيولوجي، مازال أشبه بثقب أسود، بحسب وصف رئيس اللجنة ريتشارد بتلر. وقد فشل العراق على الدوام في تقديم رواية مقنعة عن جهوده لإنتاج الأسلحة البيولوجية.

خلال الفترة من 17 تشرين الثاني/ نوفمبر - 2 كانون الأول/ ديسمبر 1998، اكتُشفت حجرة أمان لاختبارات الحييات الدقيقة Biosafety Cabinet من الدرجة الثانية لم يُعلن عنها، وبعض مرشحات الألواح المرصوصة المجوفة filter presses، وهذه المواد يجب على العراق الإعلان عنها وإخضاعها للرصد البيولوجي.

في يومي 18 و20 تشرين الثاني/ نوفمبر، طلب رئيس اللجنة بتلر مرة أخرى من نائب رئيس الوزراء العراقي معلومات عن برامج الأسلحة البيولوجية العراقية. ولكن العراق لم يقدم أياً من المعلومات المطلوبة.

في تقرير اللجنة الخاصة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 1999، ذكرت اللجنة إعلانات العراق الناقصة بشأن «النطاق الكامل لبرنامج الأسلحة البيولوجية» بوصفها قضية ذات أولوية في موضوع نزع الأسلحة البيولوجية. والإعلانات مهمة لأن «العراق يمتلك قدرة صناعية وقاعدة معرفية تسمح له بإنتاج الأسلحة البيولوجية بسرعة وبكميات كبيرة». كما شدد التقرير على أهمية رصد المواد والمعدات والمنشآت والأبحاث والمشتريات ذات الاستخدام المزدوج في قائمة تضم 250 موقعاً. وفعالية الرصد «ترتبط بتعاون العراق وشفافيته، وعدد المواقع تحت المراقبة، وعدد المفتشين».

## الأسلحة النووية

بعدما ألغى العراق بشكل غير مشروط إعلانه عدم التعاون يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تختبر تعهد العراق بالتعاون الكامل. وفي يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر أصدر المدير العام للوكالة محمد البرادعي تقريراً عن التعاون العراقي قال فيه: «لقد قدم الطرف العراقي المستوى اللازم من التعاون لإنجاز الأعمال المذكورة سابقاً [الرصد المستمر] بكفاءة وفعالية». كما قالت الوكالة في تقريرها نصف السنوي إلى مجلس الأمن المقدم في 7 تشرين الأول/ أكتوبر إنها كونت «فكرة متماسكة من الناحية الفنية» عن البرنامج النووي العراقي. كما قالت الوكالة حينها إنه يمكن الإجابة على أسئلتها المتبقية عن البرنامج النووي العراقي من خلال جهود الرصد والتحقق بشكل مستمر. وكررت الوكالة الموقف ذاته في تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ 8 شباط/ فبراير.

ومع ذلك، لم يقدم العراق حتى الآن معلومات رداً على البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 14 أيار/ مايو. أشار هذا البيان إلى أنه مازال لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسئلة ومخاوف بشأن المساعدات الخارجية، والتخلي عن البرنامج، ومدى التقدم الذي حققه العراق في تصميم الأسلحة. كما أن العراق لم يصدر قانون عقوبات يحظر النشاطات المتصلة بالسلاح النووي خلافاً للقرار 687.

في تقرير قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 8 شباط/ فبراير 1999، لخص البرادعي التقويمات السابقة للوكالة بشأن وفاء العراق بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح النووي والرصد. وقد كرر التقرير أن «العراق لم يفِ بالتزامه اعتماد التدابير وسن قوانين العقوبات لتنفيذ التزاماته بموجب القرارين 687 و707 وغيرهما من قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخطة الوكالة الخاصة بالرصد والتحقق المستمرين، وفقاً لنص الفقرة 34 من تلك الخطة». وتقول الوكالة إن النقاط الثلاث التي مازالت تثير أسئلة حول نزع السلاح النووي العراقي (وهي عدم وجود وثائق فنية، وعدم وجود معلومات عن المساعدات الخارجية المقدمة لبرنامج السلاح النووي العراقي السري، وعدم وجود معلومات عن تخلي العراق عن برنامجه النووي) لن تحول دون التطبيق الكامل لخطتها الخاصة بالرصد والتحقق المستمرين.

... الخلاصة: مازال العراق يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ومازلت مصمماً على إرغام العراق على الوفاء الكامل بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. والولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يعود فيه العراق إلى الأسرة الدولية عضواً مسؤولاً وملتزماً بالقانون. أُقدر دعم الكونجرس لجهودنا، وسأطلعكم بشكل مستمر على كل ما يستجد في هذه القضية المهمة.

- (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) مخاطباً مؤتمر حزب العمال البريطاني الحاكم في بلاكبول: «أعتقد أن علينا مواصلة هذا الأمر حتى نتخلص من جميع تلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية... وإذا استمرت عمليات التفتيش، فربما نتمكن من تفادي صراع... وإلى أن يعلن المفتشون فشلهم، فلسنا مضطرين إلى عبور جسور نفضل عدم عبورها... مازال صدَّام حسين يحاول التملص والمراوغة كما هي عادته. ويجب أن نكشف كذبه... وبطبيعة الحال، يجب علينا الوقوف ضد أسلحة الدمار الشامل، ولكن علينا، إن استطعنا، فعل ذلك في سياق بناء المؤسسات الدولية التي يفترض أن نعتمد عليها في نهاية المطاف لضمان السلم والاستقرار في العالم وحقوق الإنسان لجميع الشعوب».

## تصـريح الرئيس بيل كلينتون بعد التوقيع على قانون تحرير العراق

## 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998

أوقع اليوم على مشـروع القانون رقم 4655 المقدم من مجلس النواب ليصبح «قـانون تحرير العراق لـسنة 1998». هـذا القـانون يوضـح أن الكـونجرس يـرى أن مـن واجـب الولايات المتحدة دعم عناصـر المعارضة العراقية التـي تطمـح إلى بنـاء مـستقبل للعـراق يختلف عن الواقع المر للقمع الداخلي والعدوان الخـارجي اللـذين يمارسـهما نظـام الحكـم الحالي في بغداد الآن.

دعوني أوضح لكم أهداف الولايات المتحدة:

تريد الولايات المتحدة أن يعود العراق إلى الأسـرة الدولية بوصفه دولة محبة للحريـة وملتزمة بالقانون. فهذا يخدم مصلحتنا ومصلحة حلفائنا في المنطقة.

إن الولايات المتحدة تفضل عراقاً يمنح مواطنيه الحرية. وأنـا أرفـض رفـضاً قاطعـاً الحجج التي تزعم أن هذا أمر صعب المنال نظـراً إلى تـاريخ العـراق أو تركيبتـه الإثنيـة أو الطائفية. فالعراقيون يسعون نحو الحرية ويستحقونها مثل غيرهم.

تتطلع الولايات المتحدة إلى نظام ديمقراطي يسمح لنا بالدخول في حـوار يـؤدي إلى إعادة دمج العراق في المجتمع الدولي بشكل طبيعي.

لقد سعت إدارتي - وستسعى - لتحقيق هذه الأهداف مـن خـلال التطبيـق الفعـال لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وهناك أدلة كثيرة على أن هـذه التغيـيرات لن تحدث في ظل القيادة الحالية في العراق.

وفي هذه الأثناء، ستواصل الولايات المتحدة بذل الجهـود مـن خـلال مجلـس الأمـن الدولي لضبط سلوك النظام الحالي، ونحن نتطلع إلى قيادة جديدة في العـراق تحظـى بـدعم

الشعب العراقي. ستدعم الولايات المتحدة جماعات المعارضة من جميع قطاعات المجتمع العراقي، على أمل أن يؤدي ذلك إلى إقامة حكومة مدعومة شعبياً.

في يوم 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1998، وقَّعتُ على قانون المخصصات التكميلية الشاملة والموحدة والطارئة لعام 1999 الذي وفر ثمانية ملايين دولار لمساعدة المعارضة الديمقراطية العراقية. ويهدف هذا العون إلى مساعدة المعارضة الديمقراطية على التوحد والعمل معاً بشكل أكثر فعالية، والتعبير عن تطلعات الشعب العراقي نحو إقامة نظام سياسي تعددي يقوم على المشاركة، ويشمل جميع المجموعات الإثنية والدينية في العراق. ووفقاً لقانون المخصصات التكميلية الطارئة للسنة المالية 1998 (القانون العام 174-105)، قدمت وزارة الخارجية تقريراً إلى الكونجرس بشأن خطط إنشاء برنامج لدعم المعارضة الديمقراطية. كما بدأت إدارتي، وفقاً للقانون المذكور، بتنفيذ برنامج لجمع المعلومات بشأن ادعاءات ارتكاب قادة العراق الحاليين جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وذلك خطوة أولى نحو تقديم المسؤولين مباشرة عن هذه الأعمال إلى العدالة.

ينص قانون تحرير العراق لسنة 1998 صلاحيات تقديرية إضافية تستطيع إدارتي بموجبها العمل على تعزيز الأهداف التي بيَّنتُها. وهناك طبعاً عناصر أخرى مهمة في سياسة الولايات المتحدة، من بينها المحافظة على دعم مجلس الأمن الدولي للجهود الرامية إلى القضاء على برامج الأسلحة والصواريخ العراقية المحظورة، والإبقاء على العقوبات الاقتصادية التي ماتزال تحرم النظام من الوسائل اللازمة لإعادة بناء تلك البرامج التي تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. كما أن دعم الولايات المتحدة للمعارضة العراقية سيطبَّق بشكل يتوافق مع تلك الأهداف السياسية، وبما يتناسب مع ما تستطيع المعارضة توظيفه بشكل فعال في مراحل تطورها المختلفة. وبهذه الملاحظات، أوقع مشروع القانون رقم 4655 المقدم من مجلس النواب ليصبح قانوناً.

## الفصل الثالث

# مستشارو الأمن القومي في الإدارة الديمقراطية

بدهي أن يكون لمستشاري الرئيس تأثير مباشر في تحديد الأولويات وترتيبها في مسائل السياسة الخارجية، وكيفية تصوير هذه المسائل، والمعلومات التي تقدَّم للرئيس لمساعدته على الاختيار بين البدائل المتاحة للتعامل مع الأزمات.[1] ويتراوح حجم هذا التأثير من مستشار إلى آخر، ولكن لغاية المقارنة بين الفرضيات المختلفة من حيث النوعية، من المهم أن نسأل: من الأشخاص الذين كان جور سيختارهم ليكونوا أعضاء في فريقه للأمن القومي؟ وكيف ستكون آراؤهم ومعتقداتهم وتوصياتهم ووجهات نظرهم، بناء على تصريحاتهم وخطاباتهم ذات الصلة بالعراق أو بالسياسة الخارجية للرئيس جورج بوش؟

تبين المقتطفات الواردة في الملحقين (3-1) و(3-2) بوضوح، وجهات نظر كبار مستشاري جور، وتؤكد دعمهم التوجه الليبرالي الدولي نفسه والسياسات الحازمة المتعددة الأطراف ذاتها التي دافع عنها نائب الرئيس السابق طوال حياته السياسية. وليس هناك تفسير منطقي يبين لماذا كان عضوا مجلس الشيوخ هيلاري كلينتون وجون كيري، اللذان أجازا استخدام القوة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 لدعم النهج الأممي المتعدد الأطراف في تنفيذ عمليات التفتيش، سيرفضان السياسة ذاتها لو طرحها رئيس ديمقراطي.

من أهم الأدلة المؤيدة لفرضية حرب جور تصريحات ريتشارد هولبروك، الذي يرجَّح أن آل جور كان سيختاره لشغل منصب وزير الخارجية. فمواقفه تعبر بوضوح عن رفض قوي لفكرة التوافق المتعدد الأطراف على النمط الأوروبي (أو الإجماع) في مجلس الأمن الدولي عند صياغة سياسة الأمن القومي الأمريكي، وخصوصاً في مواجهة خصم لم يمتثل لمطالب مدعومة بتهديد عسكري قسري. وحقيقة أن هولبروك يعتقد أن الولايات

المتحدة ليست بحاجة إلى الحصول على موافقة الأمم المتحد، هي نقطة مهمة بالنسبة إلى الحجج الافتراضية حول المشورة التي كان جور سيحصل عليها من وزير خارجيته بشأن تطبيق الدبلوماسية القسرية. والرابط المنطقي بين هذه المقتطفات وبين السيناريو الافتراضي الذي يدافع عنه هذا الكتاب ينبغي أن يكون واضحاً، إن لم يكن بدهياً.

تتضمن قائمة المقتطفات في الملحقين (3-1) و(3-2) أقوالاً لأشخاص من المؤكد أنهم كانوا سيصبحون أعضاء في فريق الأمن القومي في إدارة جور. فإذا كان كبار الديمقراطيين تبنَّوا في ذلك الوقت مواقف متسقة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وأهمية وجود نظام تفتيش ذي صدقية، فهذه أدلة مهمة في تحدي الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية حرب المحافظين الجدد، وهي أن الأمور كانت ستختلف كثيراً في ظل إدارة ديمقراطية. ومرة أخرى، فنحن لا نقدم هذه المقتطفات زاعمين أنها تشكل دليلاً كافياً لتأكيد أن جور كان سيغزو العراق، بل يجب النظر إليها، مثلها في ذلك مثل المقتطفات من تصريحات جور وخطاباته، إلى جانب جميع الأدلة الأخرى التي نقدمها في كل فصل.

في ضوء التصريحات الكثيرة الواردة في الملحقين المذكورين والمتعلقة بهذا الفصل، يبرز السؤال: أي من السيناريوهين الافتراضيين المتنافسين تدعمه وجهات النظر التي عبر عنها هؤلاء المستشارون؟ وإذا كانت وجهات نظرهم لا تختلف عن السياسات التي اعتمدها جورج بوش، فهذه أدلة ستساعد على دحض الزعم القائل بأن المحافظين الجدد لعبوا دوراً في هذا الأمر.

ووفقاً لمعظم التوقعات فإن الأشخاص الذين كان يرجَّح أن يتولوا مناصب رئيسية في فريق الأمن القومي في إدارة جور عام 2000، هم ريتشارد هولبروك (وزير الخارجية) وليون فيرث وساندي بيرجر وجورج ميتشل وويسلي كلارك.[2] يتحدث إيان أوروبينا (Urbina 2000) عن مجموعة استشارية تتكون من 25 شخصاً، بينهم الكثير ممن كان

نائب الرئيس يطلب مشورتهم في شؤون السياسة الخارجية في كثير من الأحيان. وفي أحد التكهنات الساخرة حول فريق جور، اقترح إيال برِس (Press 2001) ما يأتي:[3]

> من المرجح أن جور كان سيختار ليون فيرث، الذي ظل فترة طويلة مساعداً له، مستشاراً للأمن القومي، والسفير السابق لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك وزيراً للخارجية، وشخصية من الوسط مثل عضو مجلس الشيوخ السابق عن ولاية جورجيا، سام نان، وزيراً للدفاع. وتشمل قائمة المرشحين الآخرين لمنصب وزير الدفاع جيمس وولسي، المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية، وبول ولفويتز، الذي كان يحظى بإعجاب مارتن بيريتز صديق جور المقرب.

وهذان الأخيران (وولسي وولفويتز) كانا من أبرز المحافظين الجدد المسؤولين عن الضغط على الرئيس جورج بوش الابن لاعتماد نهج استباقي أحادي في التعامل مع العراق. والواقع أن جور هو الذي اختار جيمس وولسي ليكون مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في إدارة كلينتون. كما يقدم ألبرت هانت (Hunt 2001) توقعات مماثلة حول فريق جور المكلف بشؤون السياسة الخارجية:[4]

> وسيكون ديك هولبروك وزيراً للخارجية، سام نان وزيراً للدفاع، ليون فيرث مستشاراً للأمن القومي، وجورج ميتشل مبعوثاً متنقلاً لحل المشكلات. هذا الفريق يعادل فريق بوش في خبرته وتصميمه، بل سيكون أكثر جرأة.

كانت أغلبية الآراء ترجح أن يتضمن فريق جور للأمن القومي الكثير من الأسماء الآتية: ليون فيرث (مستشار جور المخضرم ومرشحه الأول لمنصب مستشار الأمن القومي)،[5] وجوزيف ليبرمان (الذي كان مرشحاً لمنصب نائب الرئيس)، ومادلين أولبرايت، وريتشارد هولبروك (وهذا الأخير كان المرشح الأوفر حظاً لمنصب وزير الخارجية)، وساندي بيرجر، وكارل ليفن، وجون كيري، وجو بايدن (وجميعهم مستشارون ديمقراطيون كبار لشؤون السياسة الخارجية)، وبيل ريتشاردسون (السفير

الأمريكي لدى الأمم المتحدة في عهد بيل كلينتون)، وسام نان، وويسلي كلارك (وكلاهما مرشح لحقيبة الدفاع)، وكذلك ريتشارد جاردنر[6] وروبرت هنتر (اللذان غالباً ما كان جور يستشيرهما في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية في أثناء الحملة الانتخابية عام 2000)،[7] وأنتوني ليك، وأشتون كارتر،[8] ووليام كوهين، والأساتذة الأكاديميين: بروس جنتلسون،[9] وجراهام أليسون، وجوزيف ناي الابن، وجوان إيدلمان سبيرو.

ومن الإضافات المرجحة الأخرى إلى فريق جور لشؤون الأمن القومي: مارك جينسبرج، وميلدون إيدايسيس ليفاين، وجيمس ساسر، ولورا داندريا تايسون، وكارتر إسكيو، وتوني كويهلو، ولكن طول القائمة أقل أهمية من حقيقة أن آراء جميع هؤلاء المرشحين بشأن العراق لم تكن تختلف اختلافاً كبيراً عن آراء المستشارين الذين سترد تعليقاتهم في الملحق (3-1). فقد كان توافق الآراء بشأن العراق واضحاً جداً، وجميعهم عبَّروا مراراً عن تأييد قويٍّ لقرارات بوش وباول وبلير في اتباع النهج الأممي المتعدد الأطراف لنزع سلاح العراق. كما أن ليز آسبين ووليام بيري، وقد سبق لكليهما شغل منصب وزير الدفاع (وأيد جور اختيارهما لهذا المنصب بقوة عندما كان نائباً للرئيس)، أيدا قرار الغزو في عام 2003.

تنبع قوة فرضية حرب جور (الخانة "ج") من حقيقة أن جميع هؤلاء المستشارين المحتملين (والكثير ممن كانوا سيحيطون بالفريق) كانوا يشتركون في مجموعة من القيم والمعتقدات والتصورات حول العراق تعكس القيم والمعتقدات والتصورات السائدة لدى معظم الديمقراطيين والجمهوريين في ذلك الوقت. فلا يهم من كان في وكالة الأمن القومي أو وكالة الاستخبارات المركزية أو وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو هيئة الأركان المشتركة؛ لأن وجهات نظرهم بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت متطابقة تقريباً. وجميعهم، باستثناء بول ولفويتز وجيمس وولسي، رفضوا النهج الذي أوصى به الأحاديون والمحافظون الجدد في إدارة بوش وفضلوا عليه الاستراتيجية التي

تحدث عنها جور في حملته الانتخابية عام 2000 وفي خطابيه في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث عام 2002 (اللذين تطرقنا إليهما في نهاية الفصل الثاني). والواقع أن ليون فيرث وريتشارد هولبروك كانا على الأرجح مسؤولين بشكل مباشر عن مضمون هذين الخطابين.

## ليون فيرث - المرشح الرئيسي لمنصب مستشار الأمن القومي

تسلط السير الذاتية لآل جور الضوء على علاقة عمل وثيقة ربطته مع ليون فيرث (Cockburn and St. Clair 2000; Kengor 1997; Turque 2000).[10] فقد كان فيرث المستشار الأول لجور طوال مدة ولايته نائباً للرئيس، وهذا أمر تؤكده جميع التقارير الإعلامية تقريباً التي تحدثت عن مستشاري جور أو كاتبي خطاباته أو فريق حملته الانتخابية في سباق الرئاسة لعام 2000. ويصف سيولينوي (Sciolinoi 2000) تلك العلاقة بطريقة تلخص فكرة تتكرر كثيراً في حديث وسائل الإعلام عن جور ومنشأ مواقفه في السياسة الخارجية:

> كان ليون سيجموند فيرث، وهو أكثر مساعدي جور ملازمة له، بمنزلة المستشار الأول لجور في مسائل الأمن القومي طوال عقدين من الزمن. والرجلان يعرفان بعضهما بعضاً جيداً إلى درجة أنهما أصبحا يتفاهمان بنظرة أو تكشيرة.[11]

وبحسب تورك (Turque 2000: 239) فقد شجع ليون فيرث بقوة آل جور عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ على دعم حرب الخليج المثيرة للجدل عام 1991 وتفويض جورج بوش الأب لاستخدام »جميع الوسائل الضرورية« لإخراج صدَّام حسين من الكويت. في ذلك الوقت، كان جور واحداً من بضعة ديمقراطيين فقط دعموا القرار، إلى جانب جو ليبرمان الذي ترشح مع جور لمنصب نائب الرئيس في انتخابات عام 2000. ووفقاً لأنتوني ليك (مستشار الأمن القومي في إدارة كلينتون الأولى، والمرشح لمنصب مدير

وكالة الاستخبارات المركزية في إدارة كلينتون الثانية)، كان فيرث يقدم عادة ما يصفه ليك بأنه «وجهة النظر المعاكسة» بهدف «استفزاز الأعضاء الآخرين».[12] وكان رأيه عادة هو الأكثر تشدداً في لجنة المديرين. ولم يسبق أن كان لمستشار نائب الرئيس نفوذ كهذا، ولكن لم يسبق أيضاً أن كان نائب الرئيس يسيطر على السياسة الخارجية بهذا الشكل.

أحد المواقف الديمقراطية الثابتة التي عبر عنها فيرث وجور مراراً في خطاباتهما بشأن العراق، هو لوم بوش الأب لأنه لم يتابع الحرب حتى تغيير النظام في عام 1991، وهو ما أدى إلى نشوء التهديد الذي أصبحت واشنطن مضطرة إلى التعامل معه في الفترة 2002–2003. فخلال الحملة الانتخابية عام 2000، ألقى فيرث (الذي كان حينها مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس آل جور) وروبرت زوليك (مستشار السياسة الخارجية لحاكم تكساس جورج بوش الابن) كلمتين في ندوة سوريف Soref Symposium السنوية التي ينظمها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. قال فيرث في كلمته:[13]

> أما صدَّام حسين، فأعتقد أننا وصلنا إلى النتيجة ذاتها، وهي أن بقاءه في سدة الحكم مصدر للخطر. ولكنه، إذا أردنا أن نكون منصفين، تركة ورثناها من إدارة بوش السابقة التي كان بمقدورها الإجهاز عليه في نهاية حرب الخليج، ولكنها اختارت ألا تفعل ذلك.

فحتى قبل صدمة 11 أيلول/ سبتمبر، وقبل أن يمتنع صدَّام حسين عن الامتثال التام والكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 الذي استخدم لهجمة صارمة وهدد بـ "عواقب وخيمة"، قال فيرث:

> في نهاية المطاف، سيرتكب صدَّام حسين خطأً ما. سيرتكب خطأً يوقعه في أيدينا. ومن الحنكة أن نكون مستعدين للرد على ذلك الخطأ عند حدوثه؛ لأن ذلك الخطأ سيعطينا حقاً مشروعاً للتعامل معه.

كان أحد "الأخطاء" الكثيرة التي وقع فيها صدَّام حسين هو عدم قدرته على تلبية المطالب الصارمة التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 (أو عدم رغبته في ذلك) (انظر الفصل الثامن). ظلت وجهة نظر فيرث بشأن العراق على حالها طوال مدة الأزمة 2002-2003، وكان موقفه متسقاً تماماً مع موقف جور. وقد عبَّر عن هذا الموقف مراراً في مناظرات مع أبرز المحافظين الجدد:

> الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة لا تقتصر على الهجوم أو التجاهل، بل يمكننا وضع خطة مؤقتة للعراق. علينا تجديد المطالبة بمفتشين دوليين والعودة إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات "ذكية". ويجب أن يكون موقفنا هو أنه إذا لم يسمح صدَّام حسين بتفتيش المنشآت المشتبه بأنها تُستخدَم لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، فإن الولايات المتحدة ستدمر تلك المواقع. وعلاوة على ذلك، علينا تطوير قدرات المؤتمر الوطني العراقي، ومساعدة الأكراد، مع إيضاح أننا لا ندعم قيام دولة كردية، واستخدام العمليات السرية بكامل إمكاناتها... وقد نُضطر إلى استخدام القوة إذا ظهرت أدلة مقنعة على أن صدَّام حسين لعب دوراً أساسياً في استخدام الجمرة الخبيثة سلاحاً ضدنا، أو إذا قام بأي حركة جديدة تهدد جيرانه. وإذا لم يحدث أي من هذه التطورات، وجب أن تركز الولايات المتحدة على تدمير أكبر تهديد لنا، وهو قدرة المنظمات الإرهابية على تنظيم نفسها وشن هجوم عبر شبكة موزعة جغرافياً؛ أي عولمة الإرهاب.[14]

أي إن عودة عمليات التفتيش كانت على رأس الأولويات في رأي فيرث، لأنه من دونها لن تكون هناك وسيلة للتحقق من نجاح العناصر الأخرى في الاستراتيجية، أو تنشيط الاحتواء، أو التأكد من فعالية العقوبات "الذكية". وفي خطابات أخرى عدة طوال الفترة 2002-2003 (نقتبس منها لاحقاً)، أيد فيرث بقوة عمليات التفتيش واستصدار قرار واضح بلغة صارمة جداً لإرغام العراق على الامتثال.

في أيار/ مايو 2002؛ أي قبل خمسة أشهر من خطاب جور في نادي الكومنولث في كاليفورنيا، دافع فيرث عن السياسات نفسها في مناقشة طاولة مستديرة مع جيمس

وولسي، وهو واحد من المحافظين الجدد، في مجلس القيادة الديمقراطي.[15] يقدم لنا هذا النقاش فكرة عن وجهات نظر فيرث، والنصائح التي كان يقدمها لجور في ذلك الوقت، والأهمية التي كان يوليها لصياغة بديل "ديمقراطي" يتميز عن الاستراتيجية الاستباقية الأحادية التي كانت تروجها عناصر محددة في إدارة بوش. هذا النقاش (ونقاش آخر مع ريتشارد بيرل، المنتمي إلى المحافظين الجدد، نقتبس منه لاحقاً) يكشف عن أفكار مماثلة تقريباً لتلك الواردة في خطابي جور في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث عام 2002، ويعزز الفرضية القائلة بأن الليبرالية الدولية والنهج الحازم المتعدد الأطراف والمبادرة الاستباقية كانت من المبادئ الأساسية لكبار الأعضاء في فريق جور للأمن القومي. فقد أيد فيرث وجهات النظر المقبولة عموماً بشأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، ودعم المبادرات الرامية إلى إعطاء الأولوية لنزع سلاح العراق، واعترف بالحاجة إلى الحصول على تفويض من الكونجرس، وقال بفوائد التوجه إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار آخر على أقل تقدير، وربما اعتماد نظام عقوبات أقوى بكثير. وبرغم شكوك فيرث وهولبروك في فرص النجاح في استصدار قرار آخر من الأمم المتحدة، فقد كانا يريان أن مجرد السعي في ذلك الاتجاه أمر مهم لاكتساب قدر من الشرعية (إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة) لدعم قرار الغزو عند الضرورة. كان فيرث يعتقد، مثلما كان يعتقد جور، أن استراتيجية الأمم المتحدة ستسهم في تحقيق ثلاثة أمور: تأكيد جدية النيات الأمريكية وصدقيتها في التعامل مع مأزق نزع السلاح بطريقة أو بأخرى، وإظهار العزم على إرغام صدَّام حسين على قبول جولة جديدة من عمليات التفتيش الصارمة، فإما إثبات عدم امتثاله (ومن ثم تسويغ الخيار العسكري)، أو تحقيق الامتثال التام والشامل ونزع السلاح. والنتيجتان تخدمان المصالح الأمريكية.

> قال فيرث: «علينا التخلص من صدَّام حسين في وقت نكون قد حَضرنا له، وفي ظروف نكون قد أعددناها».[16] وأوصى بالعودة إلى الأمم المتحدة

«وفرض قواعد صارمة للتفتيش على الأسلحة». هـذا يتعـارض تماماً مـع الآراء التـي عـبر عنهـا وولـسـي وبـيرل وزوليـك، وجميعهم مـن كبـار المحافظين الجدد المرتبطين بمشـروع القرن الأمريكي الجديد؛ حيث رفض هؤلاء الدعوة إلى العودة إلى الأمم المتحـدة للتفـاوض إلى مـا لا نهايـة مـن أجل ما يرونه قراراً آخر عديم الفائـدة لبـدء جولـة أخـرى مـن عمليـات التفتيش غير الفعالة التي لا تنتهي. وكما توضـح نونـان (Noonan 2002) في تلخيصها للنقاش:

> بإمكان المرء استقراء السياسة الخارجية التي كانت ستتبعها إدارة جور من حديث فيرث، الذي ربما كان سيصبح مستشاراً في مجلس الأمن القومي للرئيس آل جور. فالمرء يـشعـر أن السياسة كانت ستقوم على الحديث والأمل والانتظار والقلق. هناك الكثير من الأمور التي يجب أن نقلق بشأنها، فهذا ليس سيئاً، ولكنه ليس جيداً أيضاً. على الجانـب الآخـر، يُشعـرنا حديث بيرل بنفاد الصبر، بأن علينا أن نتحرك، وأن نتحرك الآن!

كان فيرث يقدم هذه التوصيات ويدعو إلى التحلي بالصبر قبل سنة كاملة من الحرب، وقبل أن يعتمد بوش وباول وبلير النهج ذاته. وفي مناظرة شهيرة أخرى مع ريتشارد بـيرل (Fuerth and Perle 2002)، قال فيرث:[17]

> أود أن أقول بدايةً وببساطة: إن الاندفاع بقوة إلى الأمام ليس سياسة أو استراتيجية، وهو أمر لا يمكن فعله بمجرد الخروج من أفغانستان والانتقال إلى مهاجمة العراق.

الحاجة إلى التركيز على القاعدة وأفغانستان هي نقطة سيبرزها جور لاحقاً في خطابـه في نادي الكومنولث. ولكن فيرث يمضـي لتوضيح وجهة نظره (كما فعل جور):

> هذا لا يعني أن نكتفي بتمني ألا يفتعل صدَّام حسين المشكلات. فهناك الكثير مـن الأمـور التي يمكننا فعلها في هذه الأثناء لإبقائـه منـشغلاً بالـدفاع عـن نفـسه ضـد الأشـياء التـي سنحركها ضده. ومع مرور الوقت، ربما يصبح المؤتمر الوطني العراقي قوة فعالة. جميع مـن

> تعامل معه في هذه المرحلة يعرف أنه ليس قوة فعالة الآن... **علينا العمل على ذلك. ومع مرور الوقت، يمكن الولايات المتحدة أن تبدأ الحديث عن الحاجة إلى العودة إلى قواعد تفتيش صارمة جداً، وبذلك تحضر الناس نفسياً لحركة قد نتخذها في نهاية الأمر عندما يحين الوقت للمطالبة بفرض تلك القواعد، أو للمطالبة بحق اتخاذ تدابير للدفاع عن أنفسنا بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الحالية.** (التشديد من المؤلف).[18]

يوضح رد فعل بيرل بكل جلاء طبيعة المعركة السياسية الداخلية بين المحافظين الجدد وبين كل من باول وبلير وآل جور وهولبروك وفيرث وقيادة الحزب الديمقراطي ومعظم الجمهوريين:

> من حق ليون أن يقول: إن المؤتمر الوطني العراقي، وهو جماعة تشكل مظلة لمعارضي صدّام حسين، ليس جاهزاً. فإدارته لم تفعل شيئاً لتجهيزه طوال ثماني سنوات. وخلال السنة الأولى من إدارة الرئيس جورج بوش، لم يتم فعل شيء لجعله جاهزاً. ولدي شعور بأنه لن يُفعل شيء لجعله جاهزاً إلى أن نقرر أن إزاحة صدَّام حسين ضرورة لا مهرب منها. وعندها سنبدأ بفعل ما يلزم لجعله جاهزاً.[19]

قال بيرل إن خيار مساعدة المؤتمر الوطني العراقي قد يبدو جيداً على الورق، ولكنه غير قابل للتطبيق عملياً؛ لأن الإدارة السابقة لم تفعل شيئاً لدفع هذه السياسة. وقد وافق فيرث على ذلك قائلاً:

> رتَّبتُ اجتماعاً للمؤتمر الوطني العراقي مع نائب رئيس الولايات المتحدة، وظل هذا الترتيب قائماً لمدة يومين. وبعد أن وصلتُ إلى لندن أرسلوا إليَّ برقية قالوا فيها إنهم انقسموا. المؤتمر الوطني العراقي يتكون من أشخاص يحملون أرواحهم على أكفهم منذ أن أعلنوا على الملأ أنهم يعارضون صدَّام حسين، **ولكنهم لم يثبتوا حتى الآن أنهم قادرون على أن يكونوا رأس الحربة في أي عملية على الأرض. ربما يمكن تدريبهم. ولكن هذا لن يحدث خلال أسبوعين، ولا خلال شهرين. والولايات المتحدة لن تراهن بسياستها الخارجية والإقليمية ومكانتها على المؤتمر الوطني العراقي وقدرته على التنسيق التام مع القوة الجوية الأمريكية.** (التشديد من المؤلف).[20]

ومثلما كانت حال بيرل، لم يكن فيرث مقتنعاً بأن دعم المؤتمر الوطني العراقي هو الخيار الأفضل، ولهذا فقد أوصى بالسعي لتنفيذ عمليات تفتيش متعددة الأطراف تستند إلى قرارات الأمم المتحدة.[21] ولكن لننظر إلى الحجج التي ساقها ريتشارد بيرل ضد عمليات التفتيش، وهو موقف يشاطره فيه جميع المحافظين الجدد تقريباً في واشنطن وخارجها:

> آمل ألا يعتبر أحد، ملاحظتي غير عادلة أو تنطوي على مغالطات إذا قلت: إن المفتشين طُردوا في عهد الإدارة التي ينتمي إليها ليون. في الواقع، أعتقد أن أحد أسباب القوة المتزايدة لصدَّام حسين في المنطقة هو حقيقة أنه تحدى الولايات المتحدة والتحالف الغربي ونجا من العقاب. **لا أظن أن عمليات التفتيش ستحقق شيئاً إزاء ما يتعلق بأمننا. ولا أظن أننا سنجد شيئاً لأن قاعدة البيانات التي كانت موجودة دُمِّرت الآن. فنحن أشبه بمن يبحث عن إبرة في كومة قش، وصدَّام حسين يسيطر على كومة القش. إنه يتحكم في قواعد اللعبة؛ فقد أسفرت المفاوضات بشأن استئناف عمليات التفتيش عن نظام تفتيش أقل صرامة من النظام السابق. وهانز بليكس ليس ريتشارد بتلر. لذلك أعتقد أن فرص تحقيق متطلباتنا الأمنية من خلال إرسال مفتشين شبه معدومة. وسيكون الإصرار على عودة المفتشين خطأً كبيراً، لأنه إذا كان صدَّام حسين من الدهاء بحيث يوافق على ذلك، فستزداد صعوبة تحركنا بطرائق أخرى.** (التشديد من المؤلف).[22]

كان موقف نائب الرئيس ديك تشيني مماثلاً لموقف وولسي وبيرل وزوليك وغيرهم من المسؤولين عن صياغة الرسالة الشهيرة عام 1997 بالنيابة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد (روبرت كاجان ووليام كريستول)؛ حيث عارض إجراء جولة جديدة من المناقشات في الكونجرس بشأن العراق أو العودة إلى الأمم المتحدة أو عودة المفتشين.[23] يتابع فيرث النقاش موضحاً الفرق بين النهج المتعدد الأطراف (حشد التحالف) الذي يوصي به هو وكثيرون غيره، وبين النهج البديل الأحادي الذي كان تشيني وبيرل يحاولان جاهدَيْن إقناع بوش باعتماده:

> هناك طرائق لقبول ما تستطيعه البلدان الأخرى، وإضافة ذلك إلى ما نستطيعه نحن، حتى لو كان إسهامنا هو الأكبر في هذا المزيج، فإن البديل من ذلك هو تأكيد أنه ليس لإسهامهم أي قيمة، ولا نريد منهم شيئاً، وسوف نمضي وحدنا، وربما نكون أفضل حالاً من دونهم لأنهم يعيقون حركتنا. هذا هو موقفكم، ولكن بشيء بسيط من المبالغة، وهو يجعل حكومات العالم الأخرى تقول: إذا كان هذا هو موقفكم فاذهبوا وحدكم لأننا لن نتبعكم. السؤال هو: هل تعتقد حقاً أننا نستطيع، باستخدام القوة العسكرية وحدها، أن نتغلب على المدى الطويل على بقية دول العالم المعادية أو غير المبالية؟[24]

ونجد تأكيداً آخر لتفضيل فيرث المسار المتعدد الأطراف في رده على السؤال الآتي من أحد المراسلين: «أنا ديفيد جرين من صحيفة **بوسطن جلوب**. سؤالي لأحدكما أو لكليكما، هل تريان أن علينا المضي قدماً في تنفيذ اقتراح الرئيس بوش إعادة المفتشين إلى العراق؟ وإذا كنتما توافقان على ذلك، فما السبيل للتنفيذ؟». كان رد فيرث واضحاً لا لبس فيه:

> أرى بالتأكيد أن الرئيس بوش فعل الصواب عندما طالب بعودة المفتشين إلى العراق. وأعتقد أيضاً أن علينا تصعيد مطالبنا في هذا الاتجاه؛ لأن بقية دول العالم تدرك أنه في غياب عمليات التفتيش سيكون صدَّام حسين حراً في فعل ما يريد بالسرعة التي يستطيعها. وأرى أن على الولايات المتحدة فعل شيء لتغيير هذا الوضع؛ أي إيضاح أننا لن نتسامح أبداً مع أي تدخل في عمل فرق المفتشين. وإذا مُنعوا من الدخول إلى أحد المواقع، فسنمحو ذلك الموقع من الوجود. هذا من دواعي سرورنا. لا أعرف ما إذا كان صدَّام حسين سيوافق على السماح للمفتشين بالعودة إلى البلاد لتنفيذ عمليات تفتيش صارمة جداً. **وينبغي أن يكون رفضه جزءاً من حملة مستمرة ضده لتحضير العالم للإجراء الذي ستتخذه.** (التشديد من المؤلف).[25]

كان فيرث يوصي بتوجيه تهديدات عسكرية قسرية واضحة جداً لإرغام صدَّام حسين على الامتثال، وكان يقول إن من حق الولايات المتحدة التحرك إذا رفض صدَّام عودة المفتشين أو لم يمتثل لقرارات مجلس الأمن. هذه الاستراتيجية وافق عليها الجميع تقريباً في ذلك الوقت، باستثناء المحافظين الجدد. ولكنها كانت استراتيجية عقلانية أدت إلى

معضلة خطيرة (تكاد تكون غير قابلة للحل). فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 طالب بنظام تفتيش صارم بهامش حركة صغير جداً وصفه فيرث بقوله: «لن نتسامح أبداً مع أي تدخل في عمل فرق المفتشين». ولكن استراتيجية التهديد الجدي والحازم التي كانت توفر أفضل الفرص للنجاح في نزع سلاح صدَّام حسين بطريقة سلمية، كانت هي ذاتها الاستراتيجية التي دفعت البلاد نحو الحرب بأقرب من أي وقت مضى. المفارقة هي أن عدم وجود أسلحة الدمار الشامل هو الذي حال دون امتثال صدَّام حسين لمتطلبات نزع السلاح الصارمة التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم 1441. كان صدَّام إما غير قادر على تلبية هذه المطالب أو غير راغب فيها، وذلك لأسباب نفصلها في الفصل الثامن. وفي الجانب الآخر لم يكن أعضاء التحالف الأمريكي – البريطاني مستعدين لخسارة صدقيتهم بالسكوت عن عدم امتثال صدَّام حسين. والواقع أن فيرث كان يرى أن الرئيس بوش كان سيحظى بدعم معظم الديمقراطيين حتى لو وافق على توصية المحافظين الجدد بالعمل بشكل فوري ومن جانب واحد بناء على قرارات الأمم المتحدة الحالية.

> إذا قرر هذا الرئيس العمل وفق توصية [بيرل]، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأنه سينال دعم معظم الديمقراطيين. فعندما اختار الرئيس السابق الرد بقسوة على العراق، وُجِّهت إليه اتهامات وسط تلك الحملة بأنه فعل ذلك لتغطية مشكلات أخرى. أتمنى بأثر رجعي لو توفر لنا حينها الدعم نفسه الذي أعتقد أنه سيكون متاحاً في المستقبل لو تغيرت الظروف.[26]

ورداً على سؤال حول "الأولوية النسبية" إلى العراق مقابل ملاحقة تنظيم القاعدة، كان رد فيرث مماثلاً لما قاله جور في خطابه في نادي الكومنولث من أنه يمكننا القيام بالأمرين "في الوقت ذاته". يوضح فيرث ذلك بقوله:

> أعتقد أن الأمر مماثل فعلياً للسير ومضغ العلكة في الوقت نفسه. السر يكمن في قدرة المرء على تعديل وتيرة ما يفعله وتحديد سرعة تقدمه، ومحاولة تنفيذ ذلك. فهذا ليس نهجاً ثنائياً يستنتج فيه المرء أن عليه فعل أحد الأمرين بشكل فوري بصرف النظر عن عواقبه بالنسبة إلى الأمر الآخر.[27]

ويمضي فيرث في المناقشة شارحاً لماذا يرى أن التركيز حصرياً على القاعدة لن يؤدي على الأرجح إلى حل تلك المشكلة، لأنه (مثل جور) لم يكن يرى أن من الحكمة الانتظار حتى الوصول إلى حل نهائي لمسألة القاعدة قبل الانتقال إلى مسألة العراق؛ حيث لم يكن أحد حينها يعتقد فعلاً بإمكانية إيجاد حل للتهديد الإرهابي بذلك المعنى. ومرة أخرى كان فيرث وجور مقتنعَيْن بإمكان معالجة المشكلتين إذا تم التعامل معهما بالطريقة الصحيحة، والطريقة الصحيحة تكون من خلال عمليات التفتيش الأممية والنهج الحازم المتعدد الأطراف:

> علينا التعامل مع مجموعة الإرهابيين الذين يشكلون أكبر تهديد لنا في الوقت الحاضر، مع الاستعداد للتعامل مع صدَّام حسين في الوقت المناسب وفي الظروف التي نكون قد أعددناها. أعتقد أن الموضوع يتلخص في نهاية الأمر بقائمة من الأمور التي يجب فعلها وفترات زمنية معقولة لإتمام ذلك... أنا لا أدعو هنا إلى عدم فعل شيء، بل أدعو إلى التسلح والاستعداد بعناية، والعمل في هذه الأثناء بسرعة وحزم للتعامل مع التهديد الإرهابي الواضح الذي ألحق بنا أضراراً كبيرة حتى الآن، ومازال قادراً على الإضرار بنا مرة أخرى.[28]

تبلورت السياسة التي أوصى بها فيرث (وجور)، واعتمدها بوش وبلير، على مدى الأشهر الاثني عشر التالية، وهي فترة طويلة من العمل الدبلوماسي والاستعداد تزيد كثيراً على ما كان يوصي به بيرل وغيره من المحافظين الجدد في ذلك الوقت. وقد سلط وايزبيرج (Weisberg 2002) في تغطيته لمناظرة فيرث وبيرل الضوء على ما تبين أنه نقطة الخلاف الرئيسية بين المحافظين الجدد وجميع الأطراف الآخرين تقريباً في معسكر النهج المتعدد الأطراف؛[29] حيث يبين الفارق الرئيسي بين طرفي المناظرة بقوله:

> يبدو الكثير من المشككين في موضوع العراق هذه الأيام؛ مثل ليون فيرث، الذي كان سيأخذ مكان كوندوليزا رايس في إدارة آل جور، أقرب إلى الصقور التي لم ينبت ريشها بعد منهم إلى الحمائم الحقيقية. ففي مناظرة جرت مؤخراً بين فيرث والصقر الحقيقي

> ريتشارد بيرل، لم يقل فيرث إننا لا يجوز أن نشن حرباً على العراق، بل قال إنـه ينبغـي ألا نهاجم العراق الآن... وإذا كان مسوغ الحرب هو قدرة العراق على إنتاج أسلحة الـدمار الشامل، فمن الضـروري من الناحية السياسية أن نبدأ بطلب استئناف عمليات التفتيش الأممية التي أوقفها صدَّام حسين من جانب واحد عام 1998. ويـرى كثـير مـن مراقبـي الشأن العراقي أن صدَّام حسين، وهو المعروف بمكره ودهائـه، سـيوافق عـلى اسـتئناف عمليات التفتيش، لأنه لا يريد أن يموت، وكذلك لأنه يعرف أنه يـستطيع إخفـاء جـزء من سمومه كما فعل في الماضـي. ولكن وفقاً للقواعد الـصارمة التـي يقترحهـا روبـرت رايت فإن اللجوء إلى لعبة القط والفأر مع المفتشين سيؤدي إلى هجوم أمريكي.

كان فيرث يؤيد الرأي القائل بأن الرئيس بوش ليس بحاجة إلى قرار آخر مثـل قـرار مجلس الأمن رقم 1441 للموافقة رسمياً على استئناف العمليـات الحربيـة؛ لأن القـرارات الـسابقة الـصادرة مـن الكـونجرس أو مـن الأمـم المتحـدة كانـت كافيـة لتـوفير الـسند "القانوني". ولكن فيرث وجور وكثيرين غيرهما أوصوا بالعودة إلى الأمم المتحدة من أجل ترسيخ السند "السياسي" للحرب في جميع الأحوال. هذا التمييـز بـين الـسند "القـانوني" والسند "السياسي" يوضح بجلاء الخط الرئيسـي الفاصل بـين المحـافظين الجـدد ودعـاة النهج المتعدد الأطراف. وقد تبين أن المعسكر الثاني كان أكثر جاذبية لعـدد أكـبر مـن دول التحالف وقادته.[30] وثمة نقاش أخير بين ليون فيرث وجيمس وولسـي، أسهم في تعميـق الفجوة بين الأحاديين ودعاة النهج المتعدد الأطراف.[31] يبدأ فيرث النقاش بـ «ذِكـر بـضع نقاط ليست موضع خلاف»:

> يشكل صدَّام حسين تهديداً مستمراً للولايات المتحدة، وقد آن الأوان لتـصفية الحـساب معه بشكل نهائي. وبرغم ضـرورة استبداله، فهذا لا يكفي، بل يجـب استئـصال النظـام السياسـي الذي أنشأه بشكل كامل. يجب أن يكون هدفنا اسـتعادة الحكـم الـديمقراطي في العراق، وعلينا أن نرفض فكرة أن الشعب العراقي لا يستطيع العيش إلا في ظل حكم استبدادي. وأخيراً فإن المحافظة على وحدة العراق أمـر شـديد الأهميـة لمـستقبل الأمـن والاستقرار في المنطقة.

من المفارقات أن فيرث كـان يـضع شـــروطاً مهمـة لتغيـير النظـام تُنـسب عـادة إلى المحافظين الجدد من قبل منتقديهم، وهي مجموعة من الخطط ذات الـدوافع الأيديولوجيـة لاجتثاثٍ كامل للنظام السياسـي في العراق، بنيَّة استعادة الحكم الـديمقراطي، مـن أجـل تعزيز الأمن الأمريكي. ويمضـي فيرث متحدثاً عن قائمة توصيات رئيسية كانت بمنزلـة حجر الزاوية في السياسة التي كان يؤيدها في ذلك الوقت آل جور، ومعظم الـديمقراطيين الآخرين، والجمهوريون من غير المحافظين الجدد:

1. تخفيف الكلام على اللجوء المبكر إلى القوة، ولكن دون استبعاد هذا الخيار من على الطاولة.

2. محاولة حشـر صدَّام حسين في الزاوية بـشأن أسـلحة الـدمار الـشامل وعمليـات التفتيش الدولية.

3. استخدام العمليات السـرية لتقويض صورة صدَّام حـسين المـسيطر عـلى العـراق سيطرة كاملة.

4. مواصلة البحث عن أي حلفاء عـراقيين محتملـين ومـساعدتهم، ولكـن دون الرهـان عليهم بكل شيء. نجح باول في الحصول على دعم المملكة العربية السعودية والأردن ومصـر، وحصل بعد أشهر عدة على تأييد فرنسا وروسيا والصين لقرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي أعلن أن العراق في حالـة خـرق جـوهري وهـدد باسـتخدام القـوة العسكرية. وكان حجم الدعم الـذي تلقتـه مـن واشـنطن مـن حلفائهـا في الـشـرق الأوسط وأوروبا (ومنهم مَن كانوا يدَّعون أنهم ضد الحرب) كبيراً جداً.[32]

5. الاستعداد لتدمير أكبر قدر ممكن من البنية التحتيـة الـصناعية العـسكرية مـن خـلال غارة قوية، وإن كانت محدودة، على أن يـتم التنفيـذ عنـد وقـوع أي اسـتفزاز مؤكـد. لنتذكر أن هذه كانت توصية فيرث قبل صدور قرار جديد من مجلـس الأمـن الـدولي

(1441) يهدد بعواقب وخيمة. وهذا يعني أساساً أن المستشار المقرب لآل جور كان يوصي باستخدام القوة العسكرية دون موافقة الأمم المتحدة، لأنه لم يكن أحد في ذلك الوقت يتوقع أن يصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يهدد بـ "عواقب وخيمة".

6. الضغط من أجل إصدار اتهام دولي ضد صدَّام حسين بوصفه مجرم حرب... فالاتهام القانوني سيكون مقنعاً بشكل خاص مع حلفائنا الأوروبيين. ربما يكون اتهام صدَّام حسين بأنه مجرم حرب أوضح مؤشر على أن فيرث كان يؤيد مبدأ تغيير النظام تأييداً تاماً.

7. أن نعرف الآن ما سنكون مستعدين لفعله داخل العراق بعد رحيل صدَّام حسين، لأننا لا يمكن أن نقبل التخبط الذي نراه من الإدارة في سياستها في أفغانستان ما بعد طالبان؛ فعراق ما بعد صدَّام يحتاج إلى التزام كبير من جانب الولايات المتحدة. وإذا لم تكن الإدارة مستعدة لذلك، فإنه يجب أن تتراجع.

هذه هي الأفكار نفسها التي وردت في خطاب آل جور في نادي الكومنولث: على واشنطن تخصيص موارد كافية لهذه العملية لضمان نجاح جهود إعادة الإعمار بعد سقوط النظام. وينهي فيرث أفكاره بتحذير إلى الديمقراطيين الذين قد يفكرون في رفض هذه التكتيكات أو الاستراتيجية برمتها:

> وأخيراً، كلمة للديمقراطيين. **إن اللحظة الحاسمة في العراق، سواء جاءت عاجلاً أو آجلاً، تتطلب دعماً واسعاً. هناك أسباب مختلفة جعلت الحزب الديمقراطي (باستثناء بعض الأعضاء البارزين) لا يقدم هذا النوع من الدعم عندما كانت الولايات المتحدة تفكر في كيفية التعامل مع احتلال صدَّام للكويت قبل 12 سنة. لذلك، هناك ثلاثة أمور يجب أن تكون واضحة الآن للديمقراطيين: لا يمكن أن يكون هناك تعايش بين صدَّام حسين والمصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة، ولن نستطيع التخلص منه إلا في ظل ظروف أزمة خطيرة، ويتطلب تحقيق هذا الأمر قيادة حقيقية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.** (التشديد من المؤلف).

من المهم ملاحظة أن توصيات فيرث جاءت في أيار/ مايو 2002؛ أي قبل أقل من سنة من الغزو الذي وقع في آذار/ مارس 2003. ولم تظهر في أقوال فيرث أي مخاوف من تطبيق هذا النوع من الدبلوماسية القسرية؛ حيث كان يعتقد حينها، مثل جور، أن هذا النهج ينطوي على مخاطر، ولكنه أفضل بديل متاح. خلال الأشهر الثمانية اللاحقة، عمل الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول على حشد الدعم المحلي بعناية للحصول على تفويض الكونجرس، وبعد ذلك بسبعة أسابيع استخدما ذلك التفويض للتفاوض بنجاح على استصدار قرار بالإجماع من الأمم المتحدة، كان قلة من المتابعين يرون فرصة لصدوره. كان هذا تطبيقاً حرفياً لتوصيات فيرث (وآل جور) بشأن التعامل مع العراق، ولكنه أدى إلى نتائج لم يكن هو نفسه يتوقعها.

يجب النظر إلى موقف فيرث وجور حينها في سياق النقاشات السياسية الدائرة بين المسؤولين في واشنطن؛ فقد قارن فيرث مراراً بين حله وخيار الضربة الاستباقية الأحادية، رافضاً ما كان يعتبره هو وكثيرون غيره سياسة خطيرة، وسابقة أكثر خطورة. هذه المواقف ظهرت في مرحلة مبكرة جداً، قبل تفويض الكونجرس، وقبل الانقلاب الدبلوماسي الذي نفذه باول خلال سبعة أسابيع ونجح من خلاله في إقناع فرنسا وروسيا بالموافقة على قرار أممي قوي جداً يمنح صدَّام حسين فرصة أخيرة واحدة للامتثال. فتسلسل هذه الإسهامات في النقاش ومضمونها أمر شديد الأهمية في إثبات فرضية حرب جور.[33] لم يكن فيرث يدعو إلى الاعتماد الحصري على توافق الآراء أو الإجماع المنضبط (وفق النمط الأوروبي)، بل كان يدعو إلى النهج المتعدد الأطراف المفيد، أو «النهج المتعدد الأطراف وفق النمط الأمريكي» (Kagan 2002).[34]

## ريتشارد هولبروك - المرشح الرئيسي لمنصب وزير الخارجية

في عام 2000 كان معظم المراقبين يعتبرون ريتشارد هولبروك الخيار الواضح لآل جور لمنصب وزير الخارجية. وقد تنبأ هولبروك في خطابه في نهاية مدة عمله سفيراً لدى

الأمم المتحدة في عهد كلينتون بأن تبرز قضية العراق بوصفها مشكلة رئيسية «ورثناها عن أسلافنا، وسيرِثونها الآن عنا».[35] كان هولبروك يشير إلى ضرورة التصدي لتهديد أسلحة الدمار الشامل والتحدي الذي ستواجهه الإدارة المقبلة في دفع سياسة تغيير النظام، وهي السياسة التي أيدها هولبروك تأييداً كاملاً:

> لقد دعت هذه الإدارة [إدارة بوش] إلى تغيير النظام (وهي محقة في ذلك). ولكن المؤسف أن قلة من الدول الأخرى في العالم، وخاصة في المنطقة، تعلن على الملأ تأييدها هذا الهدف. وربما تسعى دول أخرى لتقييد أي قرار [جديد من مجلس الأمن] بشأن قضية أسلحة الدمار الشامل. ولكن هذه المشكلة أقل شأناً مما تبدو عليه أول وهلة. وإذا بدأ العمل العسكري ضد بغداد، فستتضح سريعاً استحالة القضاء على أسلحة الدمار الشامل من دون تغيير النظام... ومهما حدث فلا يمكن وقف العمليات ضد صدَّام حسين بعد بدئها إلى أن تحقق هدفها وتنتصر الولايات المتحدة بقوتها الساحقة. سيحظى الرئيس بالدعم الأمريكي للقرارات الصعبة التي سيضطر قريباً إلى اتخاذها، ولكن موقفه سيتعزز بشكل كبير إذا تذكر أهمية استخدام جميع الوسائل غير العسكرية المتاحة له لحشد الدعم الدولي بدءاً من مجلس الأمن الدولي.[36]

عندما قرر بوش في نهاية الأمر الأخذ بتحذيرات باول وبلير (والآن هولبروك)، ورفض النهج الاستباقي الأحادي عن طريق التوجه إلى الكونجرس للحصول على تفويض منه، ثم الذهاب إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار لإعادة المفتشين، أشاد هولبروك ببوش لأنه فعل الصواب.[37] وخشية استخدام مقتطفات انتقائية من مقابلة مهمة مع تشارلي روز، نورد هنا جزءاً لا بأس به من تصريحات هولبروك المسجلة:

> عندما أصبحت الرؤية مشوشة وغير واضحة، قام الرئيس بتصحيح الوضع كله من خلال خطاب مسبوك بعناية ألقاه بشكل جميل قبل أسبوع في الأمم المتحدة ولم يَحِدْ فيه عن مواقفه قيد أنملة. وخلال أسبوع تراجع صدَّام حسين، تراجع بكل ما في الكلمة من معنى... خلال أسبوع واحد. تسير الولايات المتحدة الآن على الطريق الصحيحة، أياً كان الهدف؛ لأن هذه البادرة صدرت من صدَّام حسين. ولكنني أتفق بالتأكيد مع وزير

الخارجية كولن باول بأن هذا لا يكفي، ويجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن يثبِّت الوضع الحالي. أعتقد أن صدَّام حسين هو أخطر شخص في موقع القيادة في العالم اليوم، وإزاحته أمر مشروع، دون أن يكون لذلك علاقة بهجمات 11 سبتمبر، تماماً مثلما كانت إزاحة ميلوسوفيتش هدفاً مشروعاً، وقد تحدثنا أنا وأنت عن ميلوسوفيتش أكثر مما تحدثنا عن العراق... القيام بعملية عسكرية واسعة على أساس أنها ستنجح هو مقامرة دائماً. دعوني أوضح موقفي. أعتقد أننا سننجح عسكرياً، فحجم قوات صدَّام الآن هو ثلث حجمها قبل 12 سنة، وقواتنا أقوى، وهي مسلحة بصواريخ وذخائر أقوى وأدق، ومعدلات الهروب مرتفعة في الجانب العراقي، والقوات الأمريكية والبريطانية تضرب كل يوم أنظمة مضادة للطائرات في منطقة حظر الطيران... لا أريد القول إنها مهمة سهلة جداً لأن هذا يقلل من شأن ما يقوم به جنودنا الذين يخاطرون بحياتهم، ولكنني أعتقد أن الميزان يميل بقوة إلى صالحنا في أي صراع عسكري. ولكننا لا نستطيع القيام بذلك وحدنا، ونحن بحاجة إلى الأتراك، وبحاجة إلى البريطانيين، وبحاجة إلى دعم دولة أو دولتين عربيتين على الأقل في المنطقة، وهناك مرحلة ما بعد إسقاط النظام.[38]

... أعتقد أن المسألة الأساسية ليست إن كنا بحاجة إلى قرار واحد أو قرارين، بل هي أن تستمر الولايات المتحدة في ضغطها، فنحن على المسار الصحيح، والعراق يتراجع، ولا يجوز أن نتوقف. اليوم قال المصريون والفرنسيون والروس إننا حصلنا على ما نريد ولسنا بحاجة إلى قرار جديد. ولكن وزير الخارجية كولن باول قال في المقطع الصوتي الذي سمعناه: «إن هذا خطأ، ونحن بحاجة إلى قرار جديد أكثر من أي وقت مضى». وأنا أتفق معه تماماً.

الرئيس بوش في خطابه الأسبوع الماضي، وأنا لست هنا لأتكلم باسم الإدارة، فأنا لست جزءاً منها، ولكنني قرأت الخطاب بعناية كبيرة، الرئيس بوش في خطابه... أنا لا أنتقده، شعرت أنه كان خطاباً جيداً، علماً بأنني دعوت من خلال هذا البرنامج وبرامج أخرى إلى اعتماد سياسة الذهاب إلى الأمم المتحدة، ليس بالضرورة للحصول على موافقتها، ولكن لاتباع التسلسل الصحيح. لذلك أنا سعيد لأنهم فعلوا ذلك. ولكن الرئيس بوش قال إن (صدَّام حسين) خرق 16 قراراً. فالأمر لا يتعلق فقط بأسلحة الدمار الشامل، بل بالكثير من الأشياء الأخرى، وقد ذكر الكثير من الخروقات مثل العقوبات والحظر النفطي والخداع، كما أشار إلى بعض قضايا حقوق الإنسان، فنحن نتحدث إذاً عن أمور مختلفة كثيرة.

هذه ليست إلا بعض المقاطع من المقتطفات الكثيرة التي يمكن للمرء أن ينتقيها من المقابلة لإثبات أن بوش اعتمد استراتيجيةً كان فيرث وهولبروك وجور يوصون بها بشدة. ويتضمن الملحقان (3-1) و(3-2) مزيداً من التصريحات المشابهة الصادرة من ديمقراطيين بارزين، وجميعها يعزز فرضية حرب جور. إن هذه الأدلة يجب أن تبدد الخرافات الرائجة التي تقول إن المحافظين الجدد كانوا مسؤولين إلى حد كبير عن وضع سياسة التعامل مع العراق، أو أن بضعة مُنظِّرين أيديولوجيين في الإدارة كانوا أقوياء بما يكفي لخداع الجميع وجعلهم يؤيدون شن حرب استباقية أحادية. فالحقيقة أن معظم الأدلة يؤكد العكس تماماً.

لم يكتفِ هولبروك بدعم السياسة التي اعتمدها الرئيس، بل إنه اعترف بعد نهاية الحرب بأنه كانت لديه تحفظات جدية على قرار بوش وبلير السعي لاستصدار قرار ثانٍ قبل الغزو. وبحسب قوله فإن الوقت والجهد المستثمرين في محاولة التفاوض على قرارٍ ثانٍ

> كانا خطأً كبيراً من ناحية تقديم الحجج الأمريكية إلى العالم. فبدلاً من قضاء الأسابيع والأشهر الأخيرة ونحن نوضح للعالم الأسباب التي تجعل من صدَّام حسين مجرماً خارجاً على القانون الدولي وينتهك القرارات الدولية، كان يجب أن نمضي مباشرة نحو الحرب... أنا أؤيد استخدام القوة القصوى منذ البداية. لقد شهدتُ حروباً لم ينجح فيها التصعيد التدريجي، ووصلتُ إلى نتيجة مفادها أنه عندما يبدأ القتال مع العدو فيجب أن نقاتل... يجب أن يكون هدفنا تعزيز الأمم المتحدة، ولكن دون تقديم ذلك على مصالحنا القومية الخاصة.[39]

هناك نقاط مهمة عدة ينبغي أن تكون واضحة من تصريحات هولبروك. النقطة الأولى هي أن معارضته قراراً ثانياً لا تعني تلقائياً استبعاد احتمال أنه ربما كان سيشير على جور بالتفاوض على قرارٍ ثانٍ في جميع الأحوال (بما يتفق مع الالتزام الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 1441 بخصوص "النظر" في هذا الخيار)، ولكن احتمال تغير موقف المسؤولين الفرنسيين بشأن التهديد باستخدام القوة أو وضع جدول زمني لعمليات التفتيش يبقى أمراً مستبعداً؛ ومن ثم ستظهر المعضلات نفسها. وفي ضوء ما نعرفه عن وجهات نظر هولبروك (وفيرث

وليبرمان) حول العراق والسياسة الخارجية الأمريكية، فإن الاحتمال الأضعف (سلام ور) كان سيحدث لو أنهم أشاروا على جور بمواصلة الالتزام بالإجماع المتعدد الأطراف؛ ما يعني فعلياً جعل الأمن الأمريكي رهناً بالموقف الفرنسي. ولكن لماذا كان جور سيقبل الرؤية الفرنسية بوصفها النهج الأفضل، برغم التكاليف السياسية العالية لفقدان الصدقية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، بدلاً من تطبيق المشورة التي من شبه المؤكد أن كبار مستشاريه كانوا سيقدمونها له؟ والآن، لو استطاع فريق جور وهولبروك بحنكته الدبلوماسية وابتعاده عن لغة التهديد إقناع فرنسا بالتوقيع على قرارٍ ثانٍ يتضمن تهديداً واضحاً باستخدام القوة العسكرية، لكنا انتهينا بالغزو، لأنه لم يكن بمقدور صدَّام حسين الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 1441 (انظر الفصل الثامن)، ولأن المزيد من عمليات التفتيش كانت ستكشف بكل بساطة عن أدلة إضافية (وأكثر ضرراً) على وقوع خرق جوهري.

إن ما يظهر بوضوح من أي تقويم متوازن لتصريحات هولبروك، هو أنه (مثل فيرث وجور) أيد بقوة استراتيجية بوش، ليس لأن نجاحها كان مضموناً، بل لأنه لم يكن هناك بديل أفضل لدى أي طرف (حتى المحافظين الجدد والأحاديين). وكما أوضح هولبروك مراراً في تعامله مع ميلوسوفيتش وصدَّام حسين في التسعينيات، عندما يوجه المرء تهديداً واضحاً ويلوح بـ "عواقب وخيمة"، يصبح التراجع صعباً جداً. ومن شأن هذا، تقويض صورة واشنطن وتصميمها في هذه الحالة وفي حالات أخرى، وإثارة قلق كبير لدى حلفائها في الشرق الأوسط الذين كانوا يأملون أن تعالج الولايات المتحدة المأزق العراقي بشكل نهائي (انظر الفصل السابع).

## المستشارون الأكاديميون

### جراهام أليسون والتهديد النووي

وفقاً لسيرة آل جور التي كتبها بيل تورك (Turque 2000: 56)،[40] فقد كانت كتابات جراهام أليسون "مصدر إلهام" لنائب الرئيس، وكثيراً ما كان يستشيره بشأن المسائل المهمة

في السياسة الخارجية. كتب أليسون، الذي كان مساعداً لوزير الدفاع في إدارة كلينتون، كثيراً عن تهديد أسلحة الدمار الشامل وانتشار السلاح النووي، ونشر كتاباً كبيراً عن هذا الموضوع عام 2004. [41] وعندما كان أليسون عميد كلية جون كينيدي في جامعة هارفارد، اعترف في مقابلات أجريت معه بأن جور كان «مهتماً جداً بالمسائل النووية». وبوجود أليسون مستشاراً أساسياً لشؤون السياسة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، سيكون جور أقل ميلاً إلى تجاهل انتشار السلاح النووي أو التقليل من شأنه في السياق العراقي.

## بروس جنتلسون والنهج المتعدد الأطراف القائم على الحب الحازم

يقترح جنتلسون في مقالته «النهج المتعدد الأطراف القائم على الحب الحازم» نهجاً لا يختلف في جوهره عن فكرة النهج الحازم المتعدد الأطراف إلا اختلافاً طفيفاً لا يكاد يذكر. [42] والمقالة، التي نشرت بعد الحرب ولكنها كُتِبت على الأرجح في أثناء أزمة 2002–2003، تقول: إن إشراك الأمم المتحدة يتطلب عادة تهديداً ضمنياً (أو صريحاً) من الولايات المتحدة بأن واشنطن ستعمل مع الآخرين إن أمكن، ووحدها إذا لزم الأمر، لحماية أمنها ومصالحها القومية. هذا القسر الاستراتيجي غالباً ما يكون مطلوباً لإطلاق العملية المتعددة الأطراف، والمؤكد أن بوش وبلير، اعتمدا هذه الاستراتيجية في حالة العراق (Harvey 2004)، إلا أن السياسة التي يقترحها جنتلسون لها جذور ممتدة في نظرية العلاقات الدولية وأدبيات الدبلوماسية القسرية، وهي سياسة تقوم على تجارب البوسنة (1995) والعراق (1998) وكوسوفو (1998). ومع ذلك فإن «النهج المتعدد الأطراف القائم على الحب الحازم» لا يمثل الطرف الآخر من الطيف السياسي الذي كان من شأنه دفع الولايات المتحدة وبريطانيا بعيداً عن الطريق التي سار عليها بوش وبلير خلال الفترة 2002–2003، بل يدفع في جوهره نحو المسار نفسه. فما من شيء في نسخة جنتلسون من النهج الحازم المتعدد الأطراف كان سيدفع نحو اتخاذ سلسلة القرارات المتعددة الأطراف نفسها خلال الفترة 2002–2003 باستثناء القرار النهائي بالغزو بعد أن طلب الفرنسيون

حذف التهديد العسكري، وهو الذي يفترض أنه حجر الزاوية في النهج الذي يقترحه جنتلسون. وبرغم الجهود التي يبذلها جنتلسون للتفريق بشكل واضح بين سياسته المقترحة والسياسة الاستباقية الأحادية البديلة التي كان المحافظون الجدد يؤيدونها، فقد فشل في إظهار أي فارق مهم بين النهج الذي نصح به والنهج الذي اعتمده فعلياً بوش وبلير. فقد اتبعا في نهاية الأمر توصيات جنتلسون.

## المستشاران السياسيان أشتون كارتر ووليام بيري

هناك مستشاران آخران من المرجح أن جور كان سيستشيرهما بشأن السياسة تجاه العراق هما أشتون كارتر ومستشار الأمن القومي السابق وليام بيري، اللذان اشتركا في تأليف كتاب بعنوان **الدفاع الوقائي** *Preventive Defense*. كان الغرض من الكتاب هو وضع الخطوط العريضة الأساسية لـ «الاستراتيجية الأمنية للقرن الحادي والعشرين».[43] ومرة أخرى فإن الاستراتيجية التي يوصيان بها لا تختلف كثيراً عن **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** التي اعتمدها جورج بوش عام 2001. توصي **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** للعام 2001 بمنع التهديدات قبل ظهورها، ولكن هذه الفكرة كانت حاضرة بالدرجة نفسها من الوضوح في **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** التي اعتمدها كلينتون عام 1999. وحدهم المتخصصون في تحليل الكلمات والعبارات يستطيعون تحديد الاختلافات الطفيفة بين السياسات، أما الأفكار والأهداف والنيات الرئيسية فقد ظلت متسقة مع تغير الإدارات.

## الاستنتاجات

مرة أخرى، وكما في حالة الملحق (2-1)، فإن جميع الاقتباسات الواردة في ملحقي هذا الفصل تتسق مع الأدلة المؤيدة لفرضية حرب جور (الخانة "ج" في الشكل 1-1).[44] ولا يجد المرء في هذه الخطابات أو المقالات الافتتاحية أو المقالات الأكاديمية (أو أي

عمل آخر من تأليف هؤلاء المسؤولين) إلا القليل مما يرسخ صورة إدارة ملتزمة باتباع مسار مختلف تماماً عن المسار الذي اختاره بوش وبلير. كما لا يوجد في هذه التصريحات أدلة تدعم فرضية سلام جور (الخانة "أ"). والأهم من ذلك هو أنه حتى لو وسَّعنا قائمة المستشارين المحتملين لتشمل ديمقراطيين آخرين عبروا عن آراء مخالفة تماماً بشأن الحاجة إلى معالجة مسألة العراق؛ (مثل دينيس كوسينيتش وإدوارد كينيدي)، فليس هناك سبب يجعلنا نتوقع أن مواقفهم سيكون لها ثقل أكبر من آراء المستشارين الذين كان من الواضح أن جور يخطط لتعيينهم. ومن المستبعد أن يكون لأي شخص في هذه القائمة (أو أي قائمة موسعة) تأثير في موقف جور أقوى من تأثير ليون فيرث أو ريتشارد هولبروك أو جو ليبرمان. كان لجميع الديمقراطيين البارزين الآخرين تقريباً في ذلك الوقت وجهات النظر ذاتها بشأن الاستراتيجية المثالية للتعامل مع صدَّام حسين. وفي الحقيقة، لا يوجد أي دليل على أن أي عضو محتمل في فريق الأمن القومي للرئيس آل جور عبَّر عن تحفظات جدية بشأن التهديد الذي يشكله صدَّام حسين، وضرورة إعادة المفتشين الى العراق (بعد 11 أيلول/ سبتمبر)، والحاجة إلى تفويض من الكونجرس لاستخدام القوة، والحكمة من نشر القوات في المنطقة لإثبات الجدية، والحاجة إلى قرار قوي من الأمم المتحدة يلوِّح بإنذار أخير لصدَّام إذا لم يمتثل. ولم أجد أي تصريحات من أي مستشار محتمل لآل جور قال بضرورة استصدار قرارٍ ثانٍ بعد قرار مجلس الأمن رقم 1441 لتسويغ التدخل، أو أوصى بالإذعان لمطالب فرنسا إزالة الجدول الزمني والخيارات العسكرية من على الطاولة؛ من أجل توسيع نطاق عمليات التفتيش لأجل غير مسمى. كما لم يشكك أحد من مستشاري جور الفعليين أو المحتملين في الروايات السائدة (وهي مختلفة عن روايات تشيني المشوهة) حول أسلحة الدمار الشامل العراقية وصلات العراق بالإرهاب (وهي مختلفة عن صلاته بتنظيم القاعدة أو 11 أيلول/ سبتمبر). فكل ما كتبوه قبل الحرب كان يظهر باستمرار دعمهم للاستراتيجية الأممية المتعددة الأطراف التي اختارها بوش وبلير وباول؛ حيث وجدوها أكثر جاذبية

من البديل الأخطر الذي أوصـى بـه المحـافظون الجـدد في إدارة بـوش. وكـان لكبـار مستـشاري جـور، دون أي اسـتثناء، وجهـات النظـر المتـشددة نفـسها بـشأن إطـلاق التهديدات القسـرية، ونشـر القوات العسكرية لإثبات الجدية والتصميم، وهذه مواقف تستند من دون شك إلى خبراتهم في حملتي البوسنة وكوسوفو في العقد السابق.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه محاولة تأكيد أي فرضية، وخاصـة إذا كانـت تلمِّـح إلى أن بوش وبلير حصلا على دعم واسع من كبار الديمقراطيين للسياسات التـي تبنياهـا، هي أن الكثير من هؤلاء الديمقراطيين أنفسهم يدَّعون اليوم أن كل ما كانوا يحاولون فعلـه هو منح الرئيس القوة التفاوضية التي كان يحتاج إليها للتعامل مع الأمم المتحـدة وصـدَّام حسين. ولكن شعورهم أن من واجبهم فعل ذلك يمثل بحـد ذاتـه نقطـة أساسـية تـدعم التحليل الافتراضـي. فبمجرد اتخـاذ قـرار دعـم الاسـتراتيجية المتعـددة الأطـراف التـي اعتمدها بوش وبلير، تصبح جميع القرارات المتعلقة بالتنفيذ النـاجح لتلـك الاسـتراتيجية مقبولة، ولهذا السبب حظيت تلك القرارات بتأييد واسع النطاق (مثل منح التفويض مـن الكونجرس، ونشـر القوات، وعمليات التفتيش الصارمة).

وبالطبع فإن كثيراً ممن دعموا الرئيس ربما لم يكونوا يـدركون الآثـار المترتبـة عـلى أفعالهم أو النتائج المضاعفة المحتملـة لإطـلاق تهديـدات قـسـرية لا يـصدقها صـدَّام حسين. وربما يشعـرون بالندم لأنهـم أيـدوا سياسـة أدت إلى الحـرب. ولكـنهم فعلـوا ذلك، وكانوا سيفعلون الشيء ذاته، للأسباب نفسها، لدعم استراتيجية جـور المتعـددة الأطراف. فقد أيد كل من فيرث وأولبرايت وبيرجر وهـولبروك الـنهج نفـسه عنـدما كانوا في السلطة، ولم تكن لديهم أي تحفظات حول استخدام الولايـات المتحـدة القـوة العسكرية لتحقيق أهداف مماثلة، وقدموا بالتأكيد الحجـج ذاتهـا. فلـيس هنـاك سـبب مقنع يجعلهم يغيرون آراءهم حول فائدة القوة العسكرية الأمريكية في عام 2003، بعد عامين من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

# الملحق (3-1)

# الخطابات والتصريحات السياسية بشأن العراق

## مستشارو آل جور لشؤون السياسة الخارجية

## من 1991 إلى 2003

ملاحظة: من أهم المقتطفات الواردة لاحقاً مقتطفات من خطابات ألقاها كبار أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين لتسويغ تأييدهم للقرار المشترك الصادر من مجلسي النواب والشيوخ الذي فوض الرئيس باستخدام القوة لنزع سلاح العراق. ونظراً إلى ضيق المساحة، فإن المقتطفات المختارة، التي تقدم معلومات مهمة للتحليل الافتراضي المقارن، لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من مجموعة الخطابات الكاملة التي أُلقِيت خلال الفترة 8-10 تشرين الأول/ أكتوبر. هذه الخطابات تبين وجود تأييد قوي جداً لهذا القرار، وتنقل صورة واضحة للتوافق الواسع في الآراء حول التهديد الذي يشكله صدَّام حسين وبرامجه لأسلحة الدمار الشامل؛ ولذلك فإننا نشجع القارئ على الرجوع إلى مجموعة الخطابات من أجل الوصول إلى فهم كامل للإجماع القوي بشأن المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل.

**جو ليبرمان (المرشح لمنصب نائب الرئيس عام 2000)**

- (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) «لدينا أدلة على اجتماعات عُقدت بين مسؤولين عراقيين وقادة تنظيم القاعدة، وشهادة تفيد بأن ضباطاً عراقيين ساعدوا في تدريب عناصر من القاعدة على استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونعلم أيضاً أن العراق آوى في الماضي - ويؤوي الآن - قادة من تنظيم القاعدة. وبعد توصلنا إلى

هذا الاستنتاج حول الخطر الواضح والقائم الذي يمثله صدَّام حسين على الولايات المتحدة، أريد منح الرئيس تفويضاً محدوداً ولكنه قوي للتحرك ضد صدَّام حسين».[45]

**ليون فيرث (كبير مستشاري الأمن القومي لآل جور)**

- (2000) «أعتقد أننا وصلنا إلى النتيجة ذاتها بشأن صدَّام حسين، وهي أن بقاءه في سدة الحكم مصدر للخطر. لكن صدَّاماً، إذا أردنا أن نكون منصفين، هو تركة ورثناها من إدارة بوش السابقة التي كان بمقدورها الإجهاز عليه في نهاية حرب الخليج ولكنها اختارت ألا تفعل ذلك. فبعدما حل السلام وانتقلت الولايات المتحدة إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة، كان هناك الكثير من القيود التي تكبل حريتها في العمل. ويجب على المرء فهم هذه القيود من حيث مواقف الأعضاء الآخرين في التحالف ومواقف البلدان في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية التي تعتمد واشنطن على تعاونها. هذه الأمور وضعت بعض القيود على قدرة الولايات المتحدة على استخدام القوة».[46]

- (2000): «إن الولايات المتحدة تتطلع إلى الوقت الذي يتحرر فيه شعب العراق من صدَّام حسين، وتتحسن فيه علاقات بغداد مع واشنطن. وقد واصلت الولايات المتحدة المحافظة على المنطقة التي تنطلق فيها طلعاتها الجوية وتهاجم فيها العراق عندما يهاجم الولايات المتحدة. تواجه واشنطن صعوبات في التعامل مع بعض أفضل أصدقائها للإبقاء على العقوبات، كما بدأت إدارة الرئيس بيل كلينتون العمل بشكل وثيق مع المعارضة العراقية. وقد أرسل نائب الرئيس آل جور مؤخراً رسالة إلى المعارضة قال فيها إنه يتطلع إلى الاجتماع معهم، وإن موظفيه يعملون الآن على الترتيب لهذا الاجتماع».[47]

- (2000) «ستتمكن من تسوية مشكلة صدَّام حسين من خلال الإصرار والمثابرة مع مرور الوقت. فهو متحصن جيداً، ومنصبه وقوته يوفران له الحماية. واستخدام القوة العسكرية وحدها لإخراجه من السلطة يستلزم شن هجوم شديد الشراسة على العراق كله. وعلى الولايات المتحدة انتظار الوقت المناسب والعمل على تهيئة ظروف

يقوم فيها صدَّام حسين في نهاية المطاف بعمل يؤدي إلى سقوطه. فالسلام ليس بأمان مادام في السلطة».[48]

- (4 كانون الثاني/ يناير 2002) «إن الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة لا تقتصر على الهجوم أو التجاهل، بل يمكننا وضع خطة مؤقتة للعراق. علينا تجديد المطالبة بمفتشين دوليين والعودة إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات "ذكية". ويجب أن يكون موقفنا هو أنه إذا لم يسمح صدَّام حسين بتفتيش المنشآت المشتبه بأنها تُستخدم لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، فإن الولايات المتحدة ستدمر تلك المواقع».[49]

- (20 آذار/ مارس 2003) «لقد كان من حق الولايات المتحدة استئناف العمليات العسكرية ضد العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الحالية؛ لأن صدَّام حسين كان في حالة خرق واضح لالتزاماته».[50]

**ريتشارد هولبروك (المرشح الأوفر حظاً لمنصب وزير الخارجية)**

- (تشرين الثاني/ نوفمبر 1999) «فلنكن واضحين بشأن الأمم المتحدة. لم تكن الأمم المتحدة يوماً، ولن تكون أبداً، حكومة عالمية. ولن تتخذ أبداً قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولن تقود قواتنا في القتال. ولن تحل محل المؤسسات أو الأفراد في بلدنا الذين يتخذون هذه القرارات تنفيذاً لالتزاماتهم الدستورية تجاه الشعب. فالرئيس ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع وجميع أعضاء فريق الأمن القومي، إلى جانب مجلسي النواب والشيوخ، هم الذين يتخذون القرارات في بلدنا. وهم وحدهم، لا الأمم المتحدة، من يقررون سياستنا القومية».[51]

- (11 كانون الثاني/ يناير 2001) «ماتزال تصرفات صدَّام حسين غير مقبولة، وهي في رأيي تشكل خطراً على المنطقة، بل على العالم كله، ليس لأنه قادر على امتلاك أسلحة الدمار الشامل فحسب، ولكن بسبب طبيعة نظامه أيضاً».[52]

- (11 كانون الثاني/ يناير 2001) «(صدَّام حسين) ليس الوحيد في العالم الذي لديه استعداد للتعامل مع شعبه بقسوة، ولكن إذا أضفنا إلى هذا، استعداده لتصدير مشكلاته فإنه يصبح خطراً واضحاً وحاضراً في جميع الأوقات».[53]

- (11 كانون الثاني/ يناير 2001) سيجب على إدارة بوش «التعامل مع هذه المشكلة، التي ورثناها من أسلافنا ويرِثونها الآن منا».[54]

- (17 أيلول/ سبتمبر 2002) «عندما أصبحت الرؤية مشوشة وغير واضحة، قام الرئيس بتصحيح الوضع كله من خلال خطاب مسبوك بعناية ألقاه بشكل جميل قبل أسبوع في الأمم المتحدة، ولم يحد فيه عن مواقفه قيد أنملة. وخلال أسبوع تراجع صدَّام حسين، تراجع بكل ما في الكلمة من معنى... خلال أسبوع واحد. تسير الولايات المتحدة الآن على الطريق الصحيحة، أياً كان الهدف؛ لأن هذه البادرة صدرت من صدَّام حسين. ولكنني أتفق بالتأكيد مع وزير الخارجية كولن باول بأن هذا لا يكفي، ويجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن يثبِّت الوضع الحالي. أعتقد أن صدَّام حسين هو أخطر شخص في موقع القيادة في العالم اليوم، وإزاحته أمر مشروع، دون أن يكون لهذا علاقة بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، تماماً مثلما كانت إزاحة ميلوسوفيتش هدفاً مشروعاً، وقد تحدثنا أنا وأنت عن ميلوسوفيتش أكثر مما تحدثنا عن العراق».[55]

**مقتطفات إضافية من مقابلة ريتشارد هولبروك مع تشارلي روز**

- (17 أيلول/ سبتمبر 2002): «نحن مقبلون على مرحلة صعبة في مجلس الأمن. فلنشرح للمشاهدين كيف تسير الأمور. علينا التذكير بستة عشر قراراً صادراً من مجلس الأمن، وتعداد هذه القرارات، ثم إثبات أن العراق خرقها كلها. يقرر مجلس الأمن أن العراق في حالة خرق لتلك القرارات، ثم تصدر الأمم المتحدة قراراً تطالب فيه العراق بالسماح

بدخول مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش؛ أي هانز بليكس. وقد بدأ بليكس مناقشاته مع العراقيين هذا المساء، ثم تأتي مسألة بالغة الأهمية، وهي هل يتضمن هذا القرار في نهايته عبارة تقول: إن لم يمتثل العراق لهذا القرار والقرارات السابقة، فإن مجلس الأمن يجيز استخدام كل الوسائل اللازمة لتطبيقه. هذا هو الجانب الذي يعمل عليه كولن باول الآن هنا في نيويورك، وهو يحقق تقدماً».[56]

«أعتقد أن المسألة الأساسية ليست إن كنا بحاجة إلى قرار واحد أو قرارين، بل هي أن تستمر الولايات المتحدة في ضغطها، فنحن على المسار الصحيح، والعراق يتراجع، ولا يجوز أن نتوقف. اليوم قال المصريون والفرنسيون والروس إننا حصلنا على ما نريد، ولسنا بحاجة إلى قرار جديد. ولكن وزير الخارجية كولن باول قال في المقطع الصوتي الذي سمعناه: «إن هذا خطأ، ونحن بحاجة إلى قرار جديد أكثر من أي وقت مضى»، «وأنا أتفق معه تماماً».

«إذا كان الاعتماد كلياً على التفتيش، وأقصد بذلك التفتيش الدقيق في أي زمان وأي مكان ودون إشعار مسبق، سيكون كافياً في المرحلة التالية، فإن لنا رأياً مغايراً، وهذا أمر تركته الإدارة غامضاً عن عمد، وأرى أنها محقة في تركه غامضاً في الوقت الحالي. لنتذكر أن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني قال قبل ثلاثة أسابيع: إن عمليات التفتيش عديمة الفائدة، وستمنح العراق فرصة أخرى للتحايل، بينما مايزال وزير الخارجية باول يؤكد التفتيش. ليست لدي مشكلة مع هذا الغموض المبدع في الوقت الحالي؛ لأن كولن باول يقوم بعمله هنا في نيويورك، وديك تشيني يرسل رسالة أقوى. ولكن، عاجلاً أو آجلاً، سيكون على الإدارة توضيح إن كانت ستقبل بأقل من تغيير النظام».

«الرئيس بوش في خطابه الأسبوع الماضي، وأنا لست هنا لأتكلم باسم الإدارة، فأنا لست جزءاً منها، ولكنني قرأت الخطاب بعناية كبيرة، الرئيس بوش في خطابه... أنا لا أنتقده، شعرت أنه كان خطاباً جيداً، علماً أنني دعوت من خلال هذا البرنامج وبرامج أخرى إلى اعتماد سياسة الذهاب إلى الأمم المتحدة، ليس بالضرورة للحصول على موافقتها ولكن لاتباع التسلسل الصحيح. لذلك أنا سعيد لأنهم فعلوا ذلك. ولكن

الرئيس بوش قال إن (صدَّام حسين) خرق 16 قراراً. فالأمر لا يتعلق فقط بأسلحة الدمار الشامل، بل بالكثير من الأشياء الأخرى، وقد ذكر الكثير من الخروقات مثل العقوبات والحظر النفطي والخداع، كما أشار إلى بعض قضايا حقوق الإنسان، فنحن نتحدث إذاً عن أمور مختلفة كثيرة».

«كنت في مناظرة مع لاري إيجلبرجر ليلة الخطاب، وقال لاري، الذي وجه في السابق انتقادات شديدة للإدارة، إنه يتفق مع الرئيس بوش بنسبة 90٪. كنت أنا الديمقراطي الذي يدافع عن الرئيس، وكان لاري ينتقده. تساءلت في نفسي وأنا أستمع إليه: أنا سعيد يا لاري لأنك غيرت موقفك. ولكن ما الذي جعلك تغير موقفك مع أن الرئيس لم يغير موقفه، وكل ما فعله هو أنه عبر عنه بصورة واضحة وبليغة ومترابطة؟».

«فيما يخص موقف لاري، كنت أقول إن الرئيس كان ينتزع تأييد أشخاص مثل لاري، الذي تراجع عن موقفه دون أن يغير الرئيس موقفه. هذه مهارة سياسية عالية وهو يستحق الثناء عليها. طبعاً أنا لست هنا للتحدث نيابة عنه، ولكن يمكننا جميعاً الاعتراف بأنها حركة دبلوماسية ماهرة، وقد قام كولن باول بعمل ممتاز من خلال متابعة الأمر هنا في نيويورك».

«لقد صحح الرئيس بوش هاتين المشكلتين في الأيام العشرة الماضية، وأصبح بإمكاننا الآن تجاوز تلك المرحلة والتركيز على الهدف، وهو تغيير النظام من ناحية، أو التفتيش من الناحية الأخرى، كما نَقَلتَ عن كيسنجر».

«بصرف النظر عما حدث قبل 12 سنة، سيكون هناك تصويت آخر. الديمقراطيون يحاولون الآن إيجاد - وقد فهمت أنهم يعقدون الآن اجتماعات مكثفة؛ حيث تحدثت مع الكثير منهم على الهاتف - أفضل السبل لدعم الرئيس مع إرضاء ضميرهم. من الصعب جداً إجراء تصويت كهذا، تصويت برفع الأيدي على موضوع كهذا، في الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية، لكن يبدو أنهم سيُضطرون إلى ذلك. الكثيرون من أصدقائي الديمقراطيين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ والمؤتمر الحزبي الديمقراطي يودون تأجيل هذا الموضوع إلى ما بعد الانتخابات، ولكن البيت الأبيض لا يريد ذلك، وهذا يضعهم في مأزق».

«لن يكرر الديمقراطيون خطأ عام 1991، وسيؤيدون القرار». وقد كانت هيلاري كلينتون واضحة جداً في هذا الشأن في برنامج "ميت ذا برس" Meet the Press. لنتذكر أن الرئيس كلينتون اعتمد في عام 1998 قراراً اقترحه عضوا مجلس الشيوخ داشل ولوت يدعو إلى تغيير النظام. وقد عرض تيم روسيرت القرار على الشاشة فعَرَفَته فوراً قائلة: «طبعاً أؤيد هذا، زوجي هو الذي صاغ هذه الكلمات».

«لا شيء مؤكد. القيام بعملية عسكرية واسعة على أساس أنها ستنجح هو مقامرة دائماً. دعوني أوضح موقفي. أعتقد أننا سننجح عسكرياً، فحجم قوات صدَّام الآن هو ثلث حجمها قبل 12 سنة، وقواتنا أقوى، وهي مسلحة بصواريخ وذخائر أقوى وأدق، ومعدلات الهروب مرتفعة في الجانب العراقي، والقوات الأمريكية والبريطانية تضرب كل يوم أنظمة مضادة للطائرات في منطقة حظر الطيران... لا أريد القول إنها مهمة سهلة جداً لأن هذا يقلل من شأن ما يقوم به جنودنا الذين يخاطرون بحياتهم، ولكنني أعتقد أن الميزان يميل بقوة لصالحنا في أي صراع عسكري. ولكننا لا نستطيع القيام بذلك وحدنا، ونحن بحاجة إلى الأتراك، وبحاجة إلى البريطانيين، وبحاجة إلى دعم دولة أو دولتين عربيتين على الأقل في المنطقة، وهناك مرحلة ما بعد إسقاط النظام».

«لقد أَجبَر [الرئيسُ] صدَّامَ حسين على التراجع دبلوماسياً الآن، والخناق يضيق من حوله. هذا إنجاز ضخم خلال أسبوع واحد من العمل الدبلوماسي بعد الفوضى خلال فصل الصيف، ويجب تشجيعه. وبصراحة يجب أن يدعمه جميع الأمريكيين، سواء أكانوا ديمقراطيين أم كانوا جمهوريين، خلال المرحلة التي تجري الآن على بعد 15 مبنى من المكان الذي نجلس فيه».

## عضو مجلس الشيوخ سام نان (مرشح محتمل لمنصب وزير الدفاع)[57]

- (5 نيسان/ إبريل 2004) صوَّت سام نان ضد عملية عاصفة الصحراء في عام 1991. وأجريت هذه المقابلة معه بعد الحرب بوقت طويل، ما يعني وجود بعض الشكوك في أن وجهات نظره بشأن العراق تأثرت بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل وتدهور الوضع في العراق. ولكنه عندما سُئِل عن التفويض باستخدام القوة، أجاب قائلاً:

> كُنت سأؤيد اقتراح بايدن - لوجار، ولكنهما تراجعا عنه قبل التصويت الفعلي عليه، وكان سيطلب من الرئيس اتخاذ خطوات أكثر بكثير من التي اتخذها لإشراك حلفائنا.

كان الغرض من الاقتراح مماثلاً للغرض من تعديل ليفن، وهو جعل بوش يذهب إلى الأمم المتحدة أولاً لاستصدار قرار قوي ثم العودة إلى الكونجرس. فقد كانت هناك خشية من أن يستخدم بوش هذا التفويض لاعتماد النهج الاستباقي الأحادي وتسويغه في هذه الحالة وفي حالات أخرى. ولكن القرار استُخدِم للحصول على قرار بالإجماع من الأمم المتحدة يهدد بعواقب وخيمة. قال نان في هذا الشأن:

> حدثت أخطاء عدة في حالة العراق. أحد الأمور الجيدة هو أن بوش فعل في رأيي ما كان ينبغي أن يفعله كلينتون في عام 1998؛ أي استخدام القدر الكافي من القوة العسكرية، أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، لإعادة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق.

وهكذا فإن نان كان سيؤيد التهديد باستخدام القوة ونشر القوات لإرغام صدَّام حسين على الامتثال، ولكنه كان سيقع أيضاً في مطبٍّ طلب أمور لا يستطيع صدَّام حسين تقديمها. كان من الممكن إعطاء المفتشين المزيد من الوقت، ولكن النتائج ذاتها كانت ستؤدي إلى انطباعات الفشل ذاتها. من الصعب أن نرى كيف يمكن لوزير الدفاع، بعد نشر قواته في المنطقة، أن يتمسك بوجهة النظر القائلة بإعطاء المفتشين مزيداً من الوقت في مواجهة جور وليبرمان وهولبروك وفيرث. وحتى لو نجح، فسيكون من المستحيل الوصول إلى النتائج الواضحة التي كان يأمل الوصول إليها.

### سام نان معلقاً على وصف "محور الشر"[58]

- (31 كانون الثاني/ يناير 2002) سؤال من مارجريت وارنر من شبكة PBS التلفزيونية الأمريكية: السيد عضو مجلس الشيوخ، هل توافق على ما فعله...؟ ما رأيك فيما فعله، إزاء مساواته بين الدول التي ترعى الإرهاب والدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؟

نان: أعتقد أن هذه هي بالضبط الرسالة الصحيحة. وأنا أتفق مع هذه الفكرة التي عبر عنها بوش. وكنت سأتفق معه بقدر أكثر لو أنه ترك التسمية عامة لتشمل جميع الدول التي تنطبق عليها بدلاً من تحديد بلدان بعينها.

### سام نان بعد التفويض باستخدام القوة[59]

- (22 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) «إن عناوين الصحف تذكرنا كل يوم بضعفنا داخلياً أمام هجمات القناصة وبالخطر الخارجي المتمثل في حالتي العراق وكوريا الشمالية... فالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، والمواد والمعرفة الفنية اللازمة لتصنيعها أصبحت متاحة بشكل أكبر للدول المارقة وللإرهابيين. بعض الناس يصف هذا بأنه "ديمقراطية" أسلحة الدمار الشامل. نحن عادة نعتبر الديمقراطية أمراً جيداً. ولكن الديمقراطية في مجال الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية تعني إعطاء عدد أكبر من الناس القدرة على إيجادها وتصنيعها واستخدامها للتدمير. أمامنا اليوم مثالان هما العراق وكوريا الشمالية، وكل منهما يشكل تحديات فريدة وخطيرة. هناك طبعاً الكثير من الاختلافات بينهما، وأرى أن إدارة الرئيس جورج بوش محقة بأخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند التعامل معهما، ولكن القاسم المشترك بينهما هو خطر تطوير الأسلحة النووية وصولاً إلى استخدامها. وإذا أضفنا إلى توافر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بصورة متزايدة، الغضب والكراهية اللازمين لاستخدام تلك الأسلحة، فسيصبح لدينا احتمال أكبر بكثير لحدوث أعمال إرهابية ذات آثار كارثية تبدو هجمات 11 أيلول/ سبتمبر بجانبها طلقة تحذيرية».

هذا الاقتباس يبرز بجلاء الروابط الضمنية بين أسلحة الدمار الشامل في العراق والإرهاب (وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر).

## ويسلي كلارك (مرشح محتمل لمنصب وزير الدفاع)

- (26 أيلول/ سبتمبر 2002) «لا شك أن صدَّام حسين يشكل تهديداً... نعم، لديه أسلحة كيميائية وبيولوجية. وهو يمتلكها منذ فترة طويلة. ولكن الولايات المتحدة الآن في وضع دفاعي يختلف كثيراً عن وضعنا قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001».[60]

- (26 أيلول/ سبتمبر 2002) «إنه، بحسب علمنا، يسعى بجدٍّ لامتلاك قدرات نووية، مع أنه لا يمتلك حتى الآن رؤوساً حربية نووية. وإذا استطاع امتلاك أسلحة نووية فأعتقد أن أصدقاءنا في المنطقة سيواجهون أخطاراً متزايدة بشكل كبير، والأمر ذاته ينطبق علينا. وقد يستخدم صدَّام حسين هذه الأسلحة للردع عندما يشن هجمات ضد إسرائيل أو غيرها من جيرانه».[61]

- (26 أيلول/ سبتمبر 2002) «لقد كان صدَّام حسين يسعى لامتلاك أسلحة نووية، ونحن نتعايش مع هذا الخطر منذ أكثر من 20 عاماً. وهو لا يمتلك هذه الأسلحة الآن بحسب اعتقادنا، ولكنه قد يمتلكها في غضون سنة أو سنتين إذا انهارت الرقابة على اليورانيوم العالي التخصيب وغيره من المواد القابلة للانشطار. أظن أن أفضل فرصة له كانت طلب تلك المواد من صديقه سلوبودان ميلوسوفيتش في أثناء الحملة على كوسوفو؛ حيث كان هناك تواطؤ كبير بين الصرب والعراقيين. وإذا كان قد طلبها فمن الواضح أنه لم يحصل عليها لأن الصرب سلموها لنا».[62]

- (26 أيلول/ سبتمبر 2002) «إذا كان لا يستطيع الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب، فقد يحتاج إلى خمس سنوات أو أكثر لتخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي أو الانتشار الغازي، ولكن الوضع غير مستقر. ومهما قيل عن عدم فعالية مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وهناك خلاف في الرأي في هذا الشأن، فقد ساعدوا في إعاقة برامجه لتطوير تلك الأسلحة. وقد غاب المفتشون منذ أربع سنوات،

ونظام العقوبات الذي وُضِع لمنعه من الحصول على المواد والموارد اللازمة لصنع الأسلحة يضعف باستمرار. ولهذا فإن الوضع غير مستقر».[63]

- (26 أيلول/ سبتمبر 2002) «إن مشكلة العراق ليست مشكلة يمكن تأجيلها إلى أجل غير مسمى. وبالطبع فإن جهود صدَّام حسين الحالية تمثل بحد ذاتها انتهاكاً للقانون الدولي ممثلاً في قرارات الأمم المتحدة. وقد أكد رئيسنا على الضرورة الملحة للقضاء على هذه الأسلحة وبرامج التسلح. أؤيد بقوة الجهود التي يبذلها لتشجيع الأمم المتحدة على العمل على هذه المشكلة. وقد أظهر الرئيس للأمم المتحدة بكل وضوح أنه مصمم على التحرك إذا كانت الولايات المتحدة - عذراً، إذا كانت الأمم المتحدة - لا تستطيع ذلك، وهذا التصميم يعزز بقوة الجهود الدبلوماسية المستمرة».[64]

## الملحق (3-2)

## تصريحات مستشاري جور المحتملين الآخرين وخطاباتهم

**مادلين أولبرايت**

- (16 آذار/ مارس 1997) «لنتذكر أن العراق اعترف بإنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية قبل حرب الخليج كانت تكفي لقتل جميع الرجال والنساء والأطفال على سطح الأرض... لنتذكر أن العراق لم يقدم حتى الآن أدلة تثبت أنه دمر جميع هذه الأسلحة... لنتذكر أن العراق اعترف بوضع الكثير من هذه المواد في رؤوس صواريخ حربية قبل الحرب... لنتذكر أن العراق لديه أكثر من 7500 عالمٍ وفنيٍّ نووي، بالإضافة إلى وثائق تقنية تتعلق بإنتاج الأسلحة النووية... لنتذكر أن العراق ضُبِط وهو يحاول تهريب معدات توجيه صواريخ... ولنتذكر أنه، بحسب السفير إيكيوس، لم تستطع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة تحديد أماكن جميع الصواريخ التي اشتراها العراق على مر السنين. والواقع أن إيكيوس يعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً أن

العراق يحتفظ بصواريخ سكود جاهزة للإطلاق، وربما تكون مزودة بأسلحة كيميائية أو بيولوجية... عندما كنت أستاذة في الجامعة، كنت أُعلّم طلابي أن علينا النظر في جميع الاحتمالات. بصفتي وزيرة للخارجية، من واجبي التعامل مع الوقائع والاحتمالات. ولدينا أدلة قاطعة على أن نيات صدَّام حسين لن تكون سلمية».[65]

- (1998) «العراق بعيد جداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ما يحدث هناك يهمنا كثيراً. فمخاطر استخدام قادة إحدى الدول المارقة أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ضدنا أو ضد حلفائنا هو أكبر خطر أمني نواجهه».[66]

- (1998) «خلال السنوات الست والنصف الماضية، استطاع مفتشو الأمم المتحدة ومراقبوها، مدعومين بالعقوبات وبالتهديد باستخدام القوة، إبقاء العراق في قفص استراتيجي والحد من قدرات النظام، ولكنهم لم يضعوا حداً لجهود صدَّام حسين الرامية إلى تحدي إرادة العالم. لصدَّام حسين هدف مزدوج، وهو رفع عقوبات الأمم المتحدة مع الحفاظ على برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل وتعزيزها. لا يمكننا، ولا يجوز لنا، ولن نسمح له بالنجاح. في الأشهر الأخيرة، حاول أن يملي شروط عمليات التفتيش الدولية وظروفها، ومنع المفتشين من الدخول إلى مواقع مهمة مشتبهٍ بها. ووضْعُ العراقيل بهذا الشكل الصارخ يشكل تهديداً كبيراً للأمن والسلم الدوليين».[67]

- (1998) «بعد حرب الخليج، طلب مجلس الأمن الدولي من العراق الإعلان عن أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المخصصة لحملها التي يمتلكها، وتدميرها، وألا يصنعها مرة أخرى. وكانت مهمة اللجنة الخاصة التحقق من صحة الإعلانات وتدمير الأسلحة، وتنفيذ عمليات تفتيش للتأكد من الحقيقة، والمراقبة لمنع إعادة تصنيع تلك الأسلحة. ولتنفيذ تلك المهمة، يجب السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول دون قيد إلى المواقع والأشخاص والوثائق التي قد تكون لها صلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل. ولكن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد بتلر أوضح بجلاء أن تدخل العراق يجعل من المستحيل على اللجنة تنفيذ مهمتها».[68]

- (1998) «كما أكد الرئيس كلينتون الليلة الماضية، لا يجوز أن نسمح للعراق بالاستمرار في تحدي قرارات مجلس الأمن الدولي أو القيام بتصرفات فيها ازدراء للمجتمع الدولي. ولا يجوز أن نسمح لصدَّام حسين مرة أخرى بالتلويح بأسلحة الدمار الشامل واستخدامها لتخويف الدول المجاورة للعراق وتهديد العالم. خلال الأيام القليلة القادمة، سأشرح الموقف الأمريكي لقادة الدول التي أزورها، **وسأوضح أن الخيارات الدبلوماسية تتناقص في مواجهة الخطر الداهم والواضح الذي يشكله خروج العراق على القانون الدولي**». (التشديد من المؤلف).[69]

- (1998) «لقد أيد الحزبان الجمهوري والديمقراطي توجيه رسالة واضحة وجلية. وأظن أننا أوضحنا تماماً، وكذلك روسيا والدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، ضرورة السماح بالدخول إلى المواقع دون قيد أو شرط حتى نطمئن - وأنا هنا أتكلم بلسان المجتمع الدولي - إلى أن اللجنة الخاصة ستتمكن من تنفيذ مهمتها».[70]

- (1998) «أعتقد أن المسألة المهمة لنا هي أننا مصممون جميعاً على الدخول إلى المواقع دون قيد أو شرط».[71]

- (1998) «أعتقد أن علينا توجيه رسالة إلى صدَّام، بطريقة أو بأخرى، مفادها أننا لن نسمح له بتحدي إرادة المجتمع الدولي وتهديد كل الدول المحيطة به. وأظن أن الرسالة بدأت تترسخ. أعتقد أن علينا تحليل الكيفية التي توجه بها الدول الأخرى هذه الرسالة وما تقوله فيها. ولكن هناك إجماعاً واضحاً في المجتمع الدولي على فكرة أن عليه الانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي، وعليه السماح بدخول المفتشين إلى جميع المواقع دون قيد أو شرط».[72]

- (1998) «أولاً وقبل كل شيء، نحن لا نسعى لقرار [جديد]. لقد أوضحنا تماماً أن لدينا صلاحية لاستخدام القوة العسكرية، ونحن لا نسعى لاستصدار قرار».[73]

- (1998) «أعتقد أن [رئيس اللجنة الخاصة] بتلر قام بعمل رائع طوال هذه الشهور؛ حيث تكلم نيابة عن المجتمع الدولي وحاول القيام بعمله. وأعتقد أن تصريحاته كانت واضحة جداً، وأعتقد أنه كان يتحدث عن مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، موضحاً أهمية السماح للمفتشين بالدخول إلى المواقع دون قيد أو شرط. لذلك فإني أرى أنه قام - ويقوم - بعمل رائع. ونحن نؤيد عمله بالطبع، ونتفق معه في أنه لا يستطيع تنفيذ مهمته في ظل الظروف الحالية، وأن ذلك أمر غير مقبول».[74]

- (1998) «لقد قلنا إننا نفضل - كما كنا دائماً - النهج المتعدد الأطراف والتنسيق مع الآخرين. ولكنني لست ذاهبة إلى أي مكان للحصول على دعم، أنا ذاهبة لشرح موقفنا. وبرغم تفضيلنا دائماً النهج المتعدد الأطراف وحصولنا على أكبر دعم ممكن، فنحن على استعداد للعمل بشكل أحادي».[75]

- (في مؤتمر صحفي في شباط/ فبراير 1998 بشأن عملية ثعلب الصحراء) «ولكن هناك أدلة قوية على أن العراق مازال يخفي أسلحة ومواداً محظورة. ومازال هناك فارق كبير بين عدد الأسلحة التي نعرف أن العراق أنتجها وعدد الأسلحة التي يمكننا التأكد أنه دمرها. هناك طريقة واحدة فقط لمعرفة الحقيقة، وهي السماح لمفتشي اللجنة الخاصة بالوصول إلى الوثائق والأشخاص والمنشآت في العراق بكل حرية ودون قيد أو شرط. هذا هو ما نطالب به، وقد ردد مجلس الأمن الدولي والعالم كله هذا الطلب مراراً وتكراراً».[76]

- (8 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) الاستعداد لتحدي غياب الإجماع المتعدد الأطراف بشأن كوسوفو: «أحد مفاتيح العمل الدبلوماسي الجيد هو معرفة الحدود القصوى لهذا العمل، ونحن نقترب بسرعة من هذه النقطة الآن. طلبت من السفير هولبروك العودة إلى بلجراد لنقل رسالة بسيطة وواضحة جداً إلى الرئيس ميلوسوفيتش، وهي

أن عليه الامتثال للمطالب السياسية والإنسانية والعسكرية للمجتمع الدولي بشكل مستمر ويمكن التحقق منه، وإلا فسيواجه أوخم العواقب. أعتقد أنه آن الأوان لانتقال التحالف [حلف شمال الأطلسي] إلى المرحلة اللاحقة من عملية صنع القرار، وهي اتخاذ قرار صعب ولكنه ضروري بالتفويض باستخدام القوة العسكرية في حالة عدم امتثال ميلوسوفيتش».[77]

**ملاحظة: كان كل من أولبرايت وهولبروك وكوهين وكلينتون على استعداد لتجاهل غياب الإجماع على تأييد العمل العسكري؛ بناءً على معلومات استخبارية لم تظهر بشكل واضح وجود تهديد وشيك، وتبين بعد الحرب أن ذلك كان ينطوي على الكثير من المبالغات.**

- (1999) «لقد اختار صدَّام حسين إنفاق ماله على تطوير أسلحة الدمار الشامل وبناء القصور لرفاقه... لم يُفرض حظر على الغذاء والدواء. كل ما في الأمر أن صدَّام حسين اختار عدم إنفاق ماله على شراء الغذاء والدواء، بل إنفاقه بدلاً من ذلك على تطوير أسلحة الدمار الشامل وبناء قصور لرفاقه».[78]

**مادلين أولبرايت في مقابلة مع تشارلي روز**

- (2002) «علينا مسؤولية العمل في الخارج باعتبارنا القوة العظمى الوحيدة، ولكن من الواضح أن هذا سببُ رد فعل عكسي، وهذه مشكلة حقيقية».[79] **ومضت أولبرايت في المقابلة موصية بمواصلة عمليات التفتيش.**

- (2002) «لم أعد أعتقد أننا نتبع سياسة خارجية أحادية، ولكنني أشعر بالقلق من كونها ذات بعد واحد، وأننا نظهر بمظهر غير المكترث بنوع المشكلات التي تعانيها البلدان الأخرى».[80] **كانت تشير هنا إلى الانطباع العام بأن الولايات المتحدة لا تبدي**

**استعداداً واضحاً لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمشكلات المتصلة بها في البلدان النامية (الفقر والأيدز والأمراض المعدية والجريمة والفساد).**

- (2002) «أحيِّي ما قامت به الإدارة من حيث التوجه إلى الأمم المتحدة... ومحاولة الحصول على الدعم. وإذا استمر هذا الوضع، كأن يقول المفتشون مثلاً إنهم لم يعثروا على شيء، فإنه يجب على الولايات المتحدة حينها تقديم ما لديها من أدلة تجعلها تعتقد أن المفتشين على خطأ أو أن صدَّام حسين يكذب، وسنقول: إننا بحاجة إلى دعم الدول الأخرى بناءً على حقائق معينة».[81]

- (2002) «أعتقد أن هناك بعض الشعور بالسرور والاحترام لأن الرئيس توجه إلى الجمعية العامة وألقى ما أرى أنه كان خطاباً جيداً جداً. فكونهم ذهبوا إلى مجلس الأمن... أعتقد أن الأمر يستحق انتظار ما سيقوله المفتشون؛ لأن هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الدعم الدولي للولايات المتحدة إذا اتبعنا هذه العملية الدبلوماسية».

- (2002) «أظن أنه [صدَّام حسين] قادر على استئناف برامج التسلح وإعادة بنائها، ولا أصدقه على الإطلاق. ولكنني أرى أن من المهم من جوانب عدة، إبقاءه في هذا القفص الاستراتيجي، واختيار الوقت المناسب بطريقة لا تشغلنا عن المهمات الأخرى، وتوفر لنا الدعم الدولي لأننا نحتاج إليه».

**ملاحظة: طبعاً لن يظل إبقاؤه في هذا القفص الاستراتيجي خياراً متاحاً عندما ترفض فرنسا استخدام القوة العسكرية. وستفشل سياسات الاحتواء ونزع السلاح وتغيير النظام كلها لو تخلت الولايات المتحدة عن هذه النقطة.**

- (2002) «أود أن أوضح أنني لا أحتمل صدَّام حسين، وأعتقد أنه كذَّاب، وأعتقد أن طارق عزيز كذَّاب، وأعتقد أن قصف منطقة الحظر الجوي ينجح إلى حد كبير، وأعتقد أن علينا أن نفهم بشكل أفضل نتائج أي عمل عسكري في العراق».

## ساندي بيرجر (مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون)

- (18 شباط/ فبراير 2002) «نريد حل هذا الموضوع سلمياً، ولكنَّ هناك أموراً تستحق القتال من أجلها، من بينها محاربة العدوان، ومحاربة الذين يهددون جيرانهم، والنضال في سبيل جعل العالم أكثر أمناً وأماناً لأطفالنا جميعاً. يجب أن يكون هناك حل سلمي يضمن حق مفتشي الأمم المتحدة في التوجه إلى أي مكان في هذا البلد يرون أن عليهم الذهاب إليه للتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. وأحد البدائل التي اقترحها بعض الناس الآن، هو تجاهل الموضوع كلياً؛ أي غض الطرف عن الجهود التي يبذلها والسماح له بإيجاد ملاذ آمن لأسلحة الدمار الشامل. ولكن تخيلوا العواقب التي ستحدث إذا لم يمتثل صدّام حسين ولم نقم نحن بأي عمل. ستزداد جرأته ويظن أن المجتمع الدولي عاجز عن فعل شيء. **وسيعيد بناء ترسانته من أسلحة الدمار الشامل. ويوماً ما، بطريقة ما، أنا متأكد أنه سيستخدم تلك الترسانة مرة أخرى، مثلما فعل عشر مرات منذ عام 1983**. لذلك فإن أفضل حل هو إعادة المفتشين. إذا عادوا وسُمح لهم بالوصول إلى جميع أنحاء البلاد، فسنصل بسرعة إلى الوقت الذي نستطيع فيه القول إنه لم يعد لدى هذا البلد أي سلاح دمار شامل. والآن، إذا منعهم من دخول البلاد أو من الوصول إلى أماكن معينة، فهذه إشارة واضحة إلى الأماكن التي لا يريدهم أن يذهبوا إليها، وعندها نحاول أن نحقق بالقوة العسكرية ما لم نتمكن من تحقيقه على الأرض؛ أي نحاول أن نقلص بشكل كبير تهديد أسلحة الدمار الشامل التي لديه من خلال عمل عسكري؛ وهكذا، نحد من قدرته على تهديد جيرانه. بعبارة أخرى، سنحاول أن نحقق، ولكن بوسائل عسكرية، ما مُنع المفتشون من تحقيقه على الأرض. لقد كانت عمليات التفتيش فعالة. ومن الأفضل أن يعود المفتشون. وإذا لم يتمكنوا من العودة، فسيكون علينا محاولة تحقيق الهدف ذاته بطريقة مختلفة».[82]

## ريتشارد جاردنر

- (2002) معلقاً على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1441 بالإجماع: «هذا أمر مهم جداً. إنه يوم تاريخي. هذا نجاح كبير للولايات المتحدة، وللرئيس، ولوزير الخارجية كولن باول، ولسفيرنا لدى الأمم المتحدة جون نيجروبونتي، وللأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي دعم بقوة وباستمرار اعتماد قرار بالإجماع، ولرئيس مفتشي الأمم المتحدة هانز بليكس الذي ألقى خطاباً أمام المجلس، وكان واضحاً جداً في قوله إنه يريد قراراً قوياً يدعمه تهديد باستخدام القوة. تمثل القيمة الكبيرة لهذا القرار بأنه سيجنب الولايات المتحدة الحاجة إلى شن الحرب الآن وحدها أو الإغراء بذلك، ودون أي شرعية دولية أو دعم دولي. بهذه الطريقة سنعطي فرصة لعمليات التفتيش. إنه يتيح فرصة لنزع سلاح صدَّام حسين بطريقة سلمية. ولكن إذا فشل هذا الخيار، فمازالت الولايات المتحدة حرة في التصرف. وإذا قامت بأي عمل، بعد حدوث خرق جوهري من جانب صدَّام حسين لنظام التفتيش، فسيتوافر لها دعم دولي أكبر بكثير من ذي قبل».[83] وفي جزء لاحق من المقابلة، يقول جاردنر:

> لقد اعتمد الفرنسيون، والأعضاء الآخرون في مجلس الأمن، هذا القرار الذي يقول إن العراق في حالة خرق جوهري، وإن أي رفض آخر لتنفيذ هذا القرار الجديد الذي صدر بالإجماع سيكون خرقاً جوهرياً جديداً، وستكون له عواقب وخيمة. وإذا عاد هانز بليكس وقدم رواية مقنعة عن عدم تعاون العراقيين، فكيف يمكن لمجلس الأمن أن يرفض العمل العسكري؟

> إذا تقرر عدم القيام بعمل عسكري، واستخدمت روسيا مثلاً حق النقض، ولكن جميع الأعضاء الآخرين وافقوا، فعندئذٍ ستتحرك الولايات المتحدة، وهذه المرة دون قرار جديد من الأمم المتحدة، ولكن بقدر كبير من الشرعية. في رأيي، لدينا الآن صلاحية القيام بعمل عسكري بموجب القرارين 678 و687. ولكننا قررنا الانتظار، وهذا قرار صحيح؛ لأن موقفنا لو تحركنا بعد حدوث خرق واضح سيكون أقوى بكثير مما سيكون

عليه لو أن مجلس الأمن لم يتحرك بعد تقديم هذه الأدلة إليه. ولكنني أعتقد أن مجلس الأمن سيتحرك، وهذا يوجه رسالة قوية إلى صدَّام حسين الذي لا بد أن نتيجة التصويت ستشكل صدمة ومفاجأة له.

قال لي هانز بليكس: إنه يعتزم التوجه إلى بغداد مع فريق متقدم بعد 10 أيام من اعتماد القرار. وفي غضون 30 يوماً، يجب على صدَّام أن يعلن عن كل شيء لديه؛ أي جميع ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن المنشآت ذات الاستخدام المزدوج التي ربما ينتجون فيها عناصر كيميائية أو بيولوجية، بزعم أنها لأغراض غير صنع السلاح.

ستبدأ عمليات التفتيش خلال 45 يوماً، وبعد ذلك بـ 60 يوماً؛ أي في 21 شباط/ فبراير، على رئيس لجنة المفتشين تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن سير عمليات التفتيش. ويجب تقديم التقرير قبل ذلك التاريخ إذا واجهت اللجنة عراقيل.

من الواضح أن هانز بليكس اقتبس من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قوله: «إن عدم العثور على أدلة ليس دليلاً على عدم وجود مخالفات». فعدم عثور المفتشين على أسلحة لا يعني عدم وجودها. وقال بليكس: إن عبء الإثبات يقع على صدَّام لإثبات أنه لا يملك أي أسلحة.

أتوقع أنه بالتوازي مع السير في طريق التفتيش، ستواصل الولايات المتحدة حشودها العسكرية في الدول المحيطة بالعراق.

وستكون هناك ضغوط هائلة على صدَّام حسين من قبل المجتمع الدولي والدول المجاورة له من خلال التهديد باستخدام القوة والمفتشين. وستكون مخاطر شن الحرب مباشرة دون أي عقوبات دولية، ودون القيام بمحاولة أو أكثر لحل المشكلة سلمياً من خلال عمليات التفتيش، أكبر بكثير مما نفعله الآن.

إنني ألوم الفرنسيين والروس [على الوقت الطويل الذي استغرقته المفاوضات]. فسياساتهم في العراق توجد المتاعب منذ سنوات طويلة. لديهم مصالح اقتصادية مهمة؛ حيث يدين العراق للروس بحوالي 7 أو 8 مليارات دولار. وقد وقَّعوا هم والفرنسيون عقوداً لبيع أشياء إلى العراق. كما أنهم ينتظرون حصول شركاتهم النفطية على عقود

هناك. إنهم يُغلِّبون دائماً مصالحهم على المدى القصير على مصالحهم على المدى الطويل المتمثلة بنزع السلاح.

لدى بوتين وشيراك الكثير من الأسباب للتعاون معنا. وكان من شأن استخدام حق النقض أن يقضي على هذه العلاقة. وربما نكون قد قدمنا لهم من وراء الكواليس بعض الضمانات بخصوص المحافظة على بعض مصالحهم الاقتصادية. لا أستطيع معرفة ذلك، ولكنني أخمن فقط. كما أن الفرنسيين والروس كانوا مضطرين إلى إظهار أنهم لن ينصاعوا للضغوط الأمريكية. وأنا واثق بأن شيراك نجح في ذلك؛ حيث نرى مقالات في صحيفة **لوموند** تتحدث عن النجاح الكبير الذي حققته فرنسا. لقد قالت الولايات المتحدة بكل وضوح إنها لن تضغط على الزناد. سننتظر حتى ذهاب المفتشين، وإذا كان هناك خرق فستجري مناقشة الأمر في مجلس الأمن الدولي. ولكن كما قال كولن باول، وهو محق في ذلك، لن نكون مكبلي اليدين إذا فشل المجلس في اتخاذ أي إجراء... صحيح أننا أعطينا الفرنسيين تطمينات بأن الولايات المتحدة ستتبع النهج المتعدد الأطراف لبعض الوقت، ولن تتصرف بشكل أحادي. ولكننا قلنا أيضاً: إنه إذا فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته، فلن نتخلى عن حقنا في التصرف. واستغرق الأمر بعض الوقت للتوصل إلى هذا الاتفاق.[84]

- (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) «من حقنا استخدام القوة لأنه من الواضح أن هناك خرقاً جوهرياً» من جانب العراق لقرارات مجلس الأمن السابقة. «ولن تسمح أي إدارة للفرنسيين بأن يسلبونا حقاً واضحاً لنا».[85]

**روبرت هنتر**

- (2002–أ) «هناك اليوم ثقة مماثلة بتحقيق نصري عسكري على العراق. ولكنها تقوم هذه المرة على أساس قوي؛ فقد هزمت الولايات المتحدة العراق قبل 11 عاماً، ومنذ ذلك الحين زادت القوة العسكرية الأمريكية بشكل كبير، بينما تراجعت القوة العسكرية العراقية بكل تأكيد. وكما في حالة فيتنام عام 1964، لم نبين حتى الآن بشكل كافٍ "الغاية" من مهاجمة العراق، على الأقل بالنسبة إلى الشعب الأمريكي أو

أصدقائنا وحلفائنا في الخارج. صحيح أن صدَّام حسين وغدٌ يستحق العقاب، وسيكون العراق والمنطقة والعالم برمته أفضل حالاً من دونه. ولكن إطاحته لا تضمن أن العراق، تحت قيادة جديدة، لن يستمر في سعيه للحصول على أسلحة نووية، وهذا هو التهديد الأهم. ربما يكون الذين يؤيدون غزو العراق محقين في أنه لن يكون للردع أي قيمة، فحتى عمليات التفتيش الصارمة المفروضة على العراق تحت التهديد باستخدام القوة ربما ستفشل في تطهيره من أسلحة الدمار الشامل. ولكن ينبغي استكشاف هذه الخيارات مادامت خيارات متاحة وليست تخمينات مؤرخين... لم يعد بالإمكان التعامل مع منطقتي الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بوصفهما كتلتين منفصلتين من التهديدات والتحديات المعزولة عما حولها. والنصر على المدى الطويل لا يقوم فقط على هزيمة العراق أو محو ما تبقى من تنظيم القاعدة، بل يقوم أيضاً على "بناء الدولة"، ومنع النزاع حول كشمير، وتحقيق القَدَر الأمريكي للولايات المتحدة في قيادة إسرائيل والفلسطينيين نحو السلام، ووضع سياسات ترمي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتصدي لها في حال انتشارها، وإخراج إيران من عزلتها، وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكثير من المجتمعات على مدى سنوات طويلة. جميع هذه الأمور مهمة ونحن نفكر في شن حرب على العراق».[86]

- (2002-ب) توقعات/ تقويمات إيجابية للمجهود الحربي: «برغم أن الأمم المتحدة تعكف على وضع نظام تفتيش جديد في العراق، فمازالت الاحتمالات ترجح الحرب لنزع سلاح هذا البلد وتغيير النظام في بغداد. وسيحدد هذا دور الولايات المتحدة في العالم بشكل أعمق حتى من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فهجمات 11 أيلول/ سبتمبر أدت إلى حرب أمريكية على الإرهاب العالمي، وإلى بذل جهود كبيرة لتشديد الأمن الداخلي. ولكنها لم تحدث تغييراً جوهرياً في طبيعة العلاقات الدولية. وبالمقابل فإن هزيمة العراق، التي تستطيع القوات الأمريكية تحقيقها حتى لو عملت وحدها،

ستدفع الولايات المتحدة نحو تحمل التزامات في الخارج تستمر سنوات، إن لم يكن عقوداً، ومن شأن هذه العملية إحداث تحول في السياسة العالمية. إذا قرر الرئيس بوش خوض الحرب، فسيحظى بدعم الكونجرس ومعظم الحلفاء الأوروبيين، إن لم يكن جميعهم. ستحاول روسيا والصين الحصول على ثمن موافقتيهما، ولكنهما ستوافقان. وربما يحالفنا الحظ في معظم الأمور المجهولة في "ضباب الحرب"... فالنصر في العراق ربما لا يؤدي إلى إطاحة الجنرال برويز مشرف في باكستان التي تمتلك أسلحة نووية، أو الحكومات الصديقة في الأردن أو المغرب. وربما لا تنجر إسرائيل إلى الصراع لتلهب "الشارع" العربي، وربما لا تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة للضربات التي سيوجهها لها صدَّام حسين في نزعه الأخير، ومن ذلك ضربات الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية التي من المؤكد أنه سيحاول استخدامها. ستواجه الولايات المتحدة أيضاً خيارات ستميز دورها في المنطقة لجيل واحد على الأقل. فقد تحاول من جديد تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أخذاً بالرأي القائل إن هذا سيصبح أسهل بعد إزاحة صدَّام حسين من الطريق. علاوة على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تقرر بعد النصر كيفية استخدام قوتها ووضعها الجديدين في الخليج العربي. يقول بعض الناس: إن حاجة واشنطن إلى احتواء إيران ستكون أقل، وبإمكانها دعم الرئيس محمد خاتمي في مواجهة من تبقى من متشددي الثورة الإيرانية. ويرى آخرون أن على الولايات المتحدة أن تجعل من إيران كوبا جديدة أو توجه لها ضربة عسكرية، بدءاً من مفاعل إيران النووي، في أثناء وجود القوات المقاتلة الأمريكية على مقربة منها. وبما أن العراق هو ثاني أكبر مستودع للنفط في العالم، فإن احتلاله قد يكسر قدرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على ضبط أسعار النفط العالمية. ولكن سيُتوقع من الولايات المتحدة إن تنشئ بنية جديدة للطاقة من شأنها أن توفر فوائد على نطاق واسع، وهذه فرصة وعبء في الوقت ذاته. وبشكل عام، سيتعين على الولايات المتحدة أن تقرر إن كان العراق هو القاعدة أو الاستثناء. هل تصرفت بدافع الضرورة ضد التهديد المتزايد للأسلحة

النووية في يد قاتل مضطرب عقلياً، أو أنها تعتزم أن تصبح الحَكَم الذي يحكم على سلوك الدول الأخرى، وتدعم أحكامها بالقوة العسكرية؟ هل ستبدأ الولايات المتحدة العمل وحدها كقاعدة عامة، أو ستستخدم تصميمها المتجدد لإعادة تنشيط التحالفات وتعزيز التعاون الدولي من أجل الإصلاح الديمقراطي والتغيير السلمي وسيادة القانون؟».[87]

- (2002–ج) «بينما ينتظر العالم ليرى إن كان صدَّام حسين سيمتثل لمطالب الأمم المتحدة، لا شك في أن الرئيس بوش سينجح في تطهير العراق من أسلحة الدمار الشامل ومن وسائل صنعها، وسيتحقق ذلك إما من خلال عمليات تفتيش ناجحة أو من خلال الحرب. ولكن مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الأزمة غير واضح على الإطلاق، والأمر ذاته ينطبق على العناصر الرئيسية في السياسة العالمية لسنوات قادمة. **خلال الأشهر القليلة الماضية، حشد الرئيس بوش ما يكفي من الرأي العام في الداخل والخارج لدعم استخدام القوة العسكرية من أجل منع نشوء تهديد رئيسي للأمن؛ وهكذا، أضفيت - في هذه الحالة على الأقل - الشرعية على مبدأ الاستباق الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة مؤخراً، وسيتم نزع سلاح العراق بشكل يرضي العالم كله تقريباً**. ولكن عمل بوش على إقامة تحالف سياسي دولي واسع يصدق ضمنياً - إن لم يكن رسمياً - شن حرب إذا لزم الأمر لنزع سلاح العراق يضع مسؤوليات كبيرة على كاهل الولايات المتحدة. وهي مسؤولة الآن ليس عن اختيار الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا الهدف فحسب، ولكن عن التعامل بحزم مع الآثار التي ستترتب على ذلك أيضاً. هذا المشروع السياسي العسكري الأهم منذ نهاية الحرب الباردة قرر مصير الولايات المتحدة بصفتها قوة دائمة في الشرق الأوسط. كما أنه يؤكد الحاجة إلى القيادة الأمريكية على نطاق أوسع وبشكل يتجاوز القوة العسكرية بوصفها أداة للتأثير». (التشديد من المؤلف).[88]

- (2003) «لقد ترسخت لدى الرأي العام الأمريكي فكرة الدور المهم للأمم المتحدة في توفير الشرعية لأعمال الجيش الأمريكي، وخاصة شن حرب اختيارية. والأهم من ذلك، هو القلق المتزايد من أن الولايات المتحدة تخسر قدراً كبيراً من مكانتها بقولها إنها تستطيع شن حرب استباقية دون الحاجة إلى قرار من الأمم المتحدة».[89]

**جوزيف ناي**

- (21 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) «دعمٌ إضافي للسياسة التي اعتمدها وأقرها باول وبلير وبوش بالذهاب إلى الكونجرس والأمم المتحدة لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم 1441: كثيراً ما يُصوَّر الجدل حول ما إن كان على الولايات المتحدة شن حرب على العراق على أنه جدل بين الصقور الذين يلحُّون على الإسراع في استخدام القوة وبين الحمائم الذين يعارضون ذلك. ولكن هناك موقفاً ثالثاً أكثر منطقية، ولنطلق على أصحابه اسم البوم.* البوم يريدون استخدام القوة لدعم قرارات مجلس الأمن الدولي التي خرقها صدَّام حسين، ولكنهم يقومون بالخطوات اللازمة لتشكيل تحالف واسع متعدد الأطراف. والآن بعد أن أجاز الكونجرس الأمريكي استخدام القوة، علينا الاختيار بين الصقور والبوم. البوم يقولون إن أفضل وسيلة للحد من المخاطر هي الحصول على الشرعية من خلال الموافقة والمساعدة المتعددة الأطراف، سواء عند شن الحرب أو في المرحلة التي تليها. ولهذا فإن العمل المتعدد الأطراف لا يعني ببساطة السماح للآخرين بتقرير مصالح الولايات المتحدة، بل هو أفضل وسيلة لضمان تلك المصالح».[90]

---

* يرمز طائر البوم إلى الحكمة في الثقافة الأمريكية. (المترجم)

**جيمس روبن (المتحدث باسم وزارة الخارجية في إدارة كلينتون)**

- (11 تموز/ يوليو 2002) «بعد مرور عشر سنوات على حرب الخليج، مازال صدّام حسين في السلطة، ومازال يكدس أسلحة الدمار الشامل. وهناك من يلمّح الآن إلى أنه يعمل مع تنظيم القاعدة، وهذا ما يعني أن الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة في سبتمبر الماضي ربما حصلوا الآن على أسلحة كيميائية وبيولوجية».[91]

## الفصل الرابع

# السياسة المحلية والكونجرس

يستكشف هذا الفصل الدوافع السياسية القوية للمسؤولين في واشنطن، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، التي كانت وراء تبلور المواقف السياسية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وذلك بهدف تسليط الضوء على الدور المهم الذي لعبه قادة الحزب الديمقراطي في تكوين التصورات العامة عن التهديد العراقي. وعلاوة على ذلك، فإن التوافق الواسع في الآراء بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي الذي اتسمت به المناقشات خلال هذه الفترة سيكشف عن قوة التصورات السائدة حول صدَّام حسين والعراق وأسلحة الدمار الشامل؛ ومن ثم الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع هذه القضايا المهمة في السياسة الخارجية.

تعتبر الخطابات التي ألقاها الأعضاء الديمقراطيون البارزون في مجلس الشيوخ في أكتوبر 2002 لتسويغ تأييدهم القوي لإصدار قرار يخول الرئيس استخدام "جميع الوسائل الضرورية" لإرغام صدّام حسين على الامتثال من أكثر الخطابات السياسية صلة بموضوعنا هنا.[1] فهؤلاء الأعضاء كانوا سيشغلون مناصب في السلطة لو أن جور انتُخب رئيساً عام 2000، وكانوا سيواجهون ضغوطاً داخلية مماثلة بعد 11 أيلول/ سبتمبر لكتابة خطابات مماثلة بشأن العراق. والواقع أن هذه الخطابات تبدو، كما أشرنا سابقاً، شبيهة بالخطابات التي ألقاها معظم هؤلاء الأعضاء أنفسهم عام 1998 عند التصويت بنتيجة 0-98 لصالح إقرار قانون تحرير العراق. لقد كانت هناك فعلياً وجهة نظر واحدة مسيطرة بشأن التهديد العراقي في ذلك الوقت، ولم يكن للمحافظين الجدد علاقة بتَشكُّلها.

يكشف التأييد القوي جداً للاستراتيجية المتعددة الأطراف التي اعتمدها الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير - من كل من الليبراليين والمحافظين في الكونجرس والبرلمان البريطاني على التوالي - عن الكثير إزاء ما يتعلق بنوع الدعم الذي يُرجَّح أن جور كان سيحظى به لاعتماد الاستراتيجية الحازمة المتعددة الأطراف نفسها القائمة على عودة مفتشي الأمم المتحدة. طبعاً لا نقول إن جميع الجمهوريين كانوا سيدعمون طلب جور الحصول على تفويض لاستخدام القوة في محاولة لتعزيز القوة التفاوضية في الأمم المتحدة، ولكن من المرجح أن الدعم الجمهوري لجور كان سيزيد على الدعم الديمقراطي لبوش، علماً أن الدعم الديمقراطي لبوش كان كبيراً. علاوة على ذلك، ليس هناك سبب منطقي يبين لماذا كان هؤلاء الديمقراطيون أنفسهم سيتخذون موقفاً مغايراً لو أن جور اتبع المسار الدبلوماسي ذاته. فالجميع تقريباً في ذلك الوقت كانوا يدركون مقدار الحاجة إلى توجيه تهديد جدي من أجل: (1) جعل أعضاء مجلس الأمن الدولي ينظرون بجدية في إصدار قرار جديد بالإجماع، (2) إرغام صدَّام حسين على السماح بعودة المفتشين ومنحهم حرية الوصول إلى مواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه فيها. وقد أيد الكثير من الأعضاء الديمقراطيين أنفسهم استراتيجية قسرية مماثلة ضد سلوبودان ميلوسوفيتش في حملتي البوسنة عام 1995 وكوسوفو عام 1998. وفي الجزء المتبقي من هذا الفصل سننظر عن كثب إلى المظاهر المختلفة للدعم الذي حظيت به استراتيجية بوش وبلير. وكما سنرى، فإن تصريحات الديمقراطيين والجمهوريين وخطاباتهم وتصرفاتهم تنم عن تناغم تام بينهم في تعزيز التصورات السائدة حول هذا الخيار والخيارات السياسية الأخرى.

## الدعم الديمقراطي لمنح التفويض

هناك نقاط مهمة عدة يمكن استخلاصها من سجل التصريحات المتعلقة بالعراق (انظر الملحق 1-3). أولاً، كان هناك تأييد واسع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي

للرأي القائل بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل تهديداً خطيراً، وأن صدَّام حسين طور أسلحة محظورة ونشرها واستخدمها وأخفاها عن المفتشين، وهي تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية. صحيح أن بعض الناس شكك في حجم التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة، ولكن الجميع كانوا متفقين على وجود هذا التهديد. وهذه أوضح نقطة يمكن استخلاصها من سجل التصريحات.

ثانياً، كان هناك إجماع على الحاجة إلى عودة المفتشين إلى العراق، والذهاب إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار قوي آخر، والإعلان عن الالتزام بالمضي قدماً إذا لم يمتثل صدَّام حسين. فالتوجه ضد تفضيل المحافظين الجدد للنهج الأحادي لم يكن معركة باول وبلير وحدهما، بل كان رفض النهج الأحادي واضحاً في مجلسي الشيوخ والنواب من خلال قرار مشترك صدر في 18 تموز/ يوليو 2002 بيَّن عدم وجود موافقة على تجاوز الكونجرس مثلما حدث عندما اعتمد كلينتون توجيه ضربات جوية في عام 1998 خلال عملية ثعلب الصحراء. وقد ضغط الكونجرس في البيت الأبيض لمناقشة الموضوع بشكل كامل والتصويت عليه؛ لأن الكثير من الديمقراطيين والجمهوريين كانوا قلقين من الإشارات القادمة من تشيني وغيره من تلك التي تهدد بتجاوز تفويض الكونجرس والأمم المتحدة.

> عضو مجلس الشيوخ آرلن سبيكتر: السيد الرئيس، لقد طلبتُ إذناً، كما هو مبين، لمناقشة القرار قيد النظر. أُثني بدايةً على الرئيس لقدومه إلى الكونجرس. كان الموقف الأصلي الذي عبر عنه البيت الأبيض هو أن تفويض الكونجرس ليس ضرورياً. والرئيس، بصفته القائد العام للجيش، لديه السلطة بموجب الدستور للتصرف في حالات الطوارئ. ولكن إذا كان هناك متسع من الوقت للتباحث والتداول والنقاش، فيجب في رأيي أن يبت الكونجرس في هذا الأمر. وقد اقترحنا أنا وعضو مجلس الشيوخ توم هاركن في يوم 18 تموز/ يوليو من هذه السنة قراراً يدعو الرئيس إلى الرجوع إلى الكونجرس قبل استخدام القوة العسكرية.[2]

وقد اقتُرِح قرار مماثل في مجلس النواب يدعو الكونجرس إلى «دراسة قرار يجيز استخدام القوات المسلحة الأمريكية القوة ضد العراق والتصويت عليه قبل نشر هذه القوة ضد العراق». واعتُمد القرار في 18 تموز/ يوليو 2002 (القرار المشترك رقم 41)؛ أي في مرحلة مبكرة جداً من العملية لجعل الرئيس يرفض دعوة المحافظين الجدد المتشددين إلى تجاوز الكونجرس والاعتماد على القرارات السابقة الصادرة من الكونجرس والأمم المتحدة.

يبين خطاب كيري بخصوص التفويض الذي ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 منطق الدبلوماسية القسرية التي يقوم عليها دعم الديمقراطيين:[3]

> عندما أصوِّت لمنح رئيس الولايات المتحدة صلاحية استخدام القوة، إذا لزم الأمر، لنزع سلاح صدَّام حسين، فهذا لأنني أعتقد أن الترسانة الفتاكة من أسلحة الدمار الشامل التي لديه تشكل تهديداً، وتهديداً خطيراً، لأمننا وأمن حلفائنا في منطقة الخليج العربي. سأصوت بنعم.
>
> كما أوضح الرئيس في وقت سابق من هذا الأسبوع، «الموافقة على هذا القرار لا تعني أن العمل العسكري بات وشيكاً أو لا مفر منه»، بل تعني أن «الولايات المتحدة تتكلم بصوت واحد».
>
> ولأكون واضحاً، فإنني أمنح صوتي للرئيس لسبب واحد، وسبب واحد فقط، وهو **نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق إذا لم نتمكن من تحقيق هذا الهدف من خلال عمليات تفتيش جديدة وصارمة بالاشتراك مع حلفائنا**. (التشديد من المؤلف).
>
> عندما أمنح الرئيس هذه الصلاحية، فإنني أتوقع منه الوفاء بالالتزامات التي قدمها للشعب الأمريكي في الأيام الأخيرة؛ أي **العمل مع مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار جديد يحدد متطلبات تفتيش فورية وصارمة، والعمل مع حلفائنا إذا اضطررنا إلى نزع سلاح صدَّام حسين بالقوة**. وإذا لم يلتزم بذلك فسأكون أول الرافضين. (التشديد من المؤلف).

> عندما أصوت لمنح الرئيس هذه الصلاحية، فأنا لا أعطيه تفويضاً مطلقاً للتعامل بقسوة مع كل بلد يشكل، أو قد يشكل، نوعاً من التهديد المحتمل للولايات المتحدة. من حق كل دولة التصرف بشكل استباقي إذا كانت تواجه تهديداً وشيكاً وخطيراً، وذلك بهدف الدفاع عن نفسها وفقاً للمعايير القانونية. وهذا لا ينطبق حتى الآن على التهديد الذي نواجهه اليوم في حالة العراق. وأؤكد كلمتَيْ «حتى الآن». نعم، التهديد خطير بسبب الترسانة الفتاكة التي يمتلكها صدَّام حسين، وبسبب وجود احتمال كبير لأن يستخدمها في يوم من الأيام إذا لم تُنزع منه. ولكنه ليس تهديداً وشيكاً، ولم يقل أحد من وكالة الاستخبارات المركزية أو أي تقرير استخباراتي إنه تهديد وشيك. ولم يُشر أي من تقاريرنا الاستخبارية إلى أنه على وشك شن هجوم.

كان كيري، مثل الكثيرين غيره من الذين صوتوا لصالح التفويض، يحاول إقامة حجة قوية ضد البديل الذي يفضله الأحاديون والمحافظون الجدد، المتمثل بتجاوز الأمم المتحدة والاعتماد على القرارات الحالية. بعبارة أخرى، كان يُنظر إلى التفويض على أنه أفضل وسيلة للسيطرة على تشيني والمحافظين الجدد، وتحدي مقولة التهديد الوشيك التي ربما توفر للأحاديين سبباً للحرب. النقطة التي تهمنا من كلام كيري هي أنه لا حاجة إلى وجود تهديد وشيك من أجل إقرار الاستراتيجية المتعددة الأطراف التي كان يوصي بها كيري (ومعه باول وبلير وجور). ويمضي خطاب كيري معبراً عن الحاجة إلى تقييد صلاحية الرئيس في غزو العراق بشكل أحادي مرة أخرى، والسيطرة على مؤيدي الضربة الاستباقية الأحادية، والتعامل مع العراق من خلال الأمم المتحدة.

> تقوم حجة شن الحرب على العراق على تنفيذ مطلب المجتمع الدولي بنزع سلاحه، وليس على مبدأ الضربة الاستباقية. ولا يشكل منح الصلاحية بموجب هذا القرار إقراراً بأن الكونجرس يقبل المبدأ الاستراتيجي الجديد الذي اعتمده الرئيس والمتمثل بالضربة الاستباقية أو يوافق عليه، بل على العكس تماماً، فهذا القرار يقيد بشكل واضح الصلاحية الممنوحة للرئيس لاستخدام القوة ويحصرها بالعراق، والعراق فقط، ولغرض محدد هو الدفاع عن الولايات المتحدة ضد التهديد الذي يشكله العراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

هذه الحجج ذاتها قدمها آل جور في اثنين من خطاباته الرئيسية عام 2002 (انظر الفصل الثاني). وبعبارة أخرى، فقد اختار الرئيس مساراً مطابقاً للنهج الذي أوصى به كيري (وجور). وقد رأى الديمقراطيون في منح التفويض تأييداً لعمليات التفتيش المتعددة الأطراف والعمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة. ولكن كيري كان يدرك أيضاً أن السبيل الوحيدة لنجاح النهج المتعدد الأطراف هو إثبات صدقية التهديد الأمريكي وتصميم الولايات المتحدة على العمل وحدها إذا لزم الأمر.

> على الإدارة مواصلة جهودها لحشد الدعم في الأمم المتحدة من أجل إقرار نظام جديد للتفتيش على الأسلحة دون قيد أو شرط. إذا كنا نستطيع القضاء على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال عمليات تفتيش في أي مكان وزمان وبأي طريقة، ومن ذلك القصور، علماً بأن لديَّ شكوكاً كبيرة في قدرتنا على تحقيق ذلك، بالنظر إلى الممارسات السابقة لنظام صدَّام حسين، فإننا ملزمون بمحاولة ذلك أولاً قبل أن نخاطر بحياة جنود أمريكيين في أي جهود أخرى.

وعندما سُئِل كيري في أيار/ مايو 2003 عما إذا كان هذا القرار صائباً أجاب قائلاً:

> كنت أفضِّل منح الدبلوماسية فرصة أكبر، ولكنني أعتقد أنه كان قراراً صائباً لنزع سلاح صدَّام حسين، وقد أيدتُ الرئيس عندما اتخذ هذا القرار، وأنا أؤيد حقيقة أننا نزعنا سلاحه.[4]

أدى منح التفويض من الكونجرس إلى دعم قوي لاستخدام الرئيس القوة، تجلَّى في عشرات الرسائل من القيادة الديمقراطية في مجلسي النواب والشيوخ التي أكدت التزامها بالرد على تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية. فهؤلاء القادة لم يجبرهم الرئيس على التوصل إلى هذه الاستنتاجات، بل كانت استنتاجاتهم عاملاً أساسياً في تبلور توصيات السياسة التي أقنعوا الرئيس باعتمادها، وهذا ما أثار استياء المحافظين الجدد إلى حد بعيد، كما يبين كاجان (Kagan 2006):[5]

> في خريف عام 2002، صوّتَ تسعة وعشرون عضواً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ لصالح منح تفويض لغزو العراق. ولا تتسع المساحة هنا لذكر أسماء خبراء السياسة الخارجية والمسؤولين السابقين الديمقراطيين، ومنهم بعض كبار المسؤولين في إدارة كلينتون، الذين أيدوا الحرب سراً وعلانية، حتى إن بعضهم وقّع خطابات تدعو إلى إطاحة صدّام حسين. كما أنه لا حاجة إلى بيان أسماء الكثير من الليبراليين والمحافظين وكتّاب الأعمدة في هذه الصحيفة وغيرها في جميع أنحاء البلاد الذين أيدوا الحرب، أو الكثير من الصحفيين البارزين الذين كتبوا تقارير ساعدت في إقناع الكثيرين بأن الحرب كانت ضرورية.

كان الإجماع الواسع في صفوف الحزبين حول كيفية التعامل مع مشكلة العراق أوضح بكثير مما يظهر عادة في الروايات السائدة لأنصار نظرية حرب المحافظين الجدد. ومن المؤسف أن جميع من شاركوا في الأزمة خلال الفترة 2002-2003 أصبح من مصلحتهم الآن النأي بأنفسهم عن تلك المرحلة، ومحاولة إنكار الدور الذي لعبوه في اتخاذ القرارات التي أدت إلى الحرب.

علاوة على ذلك، لم يكن إجماع الحزبين جديداً في مناقشات عام 2003. فقد قدم وزير دفاع كلينتون وسفيره في الأمم المتحدة ومستشاره للأمن القومي ووزيرة خارجيته والمتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض في عهده، بل حتى الرئيس كلينتون نفسه، المزاعم ذاتها حول صدّام حسين (**قبل** مغادرة المفتشين) بعد سبع سنوات من عمليات التفتيش بين عامي 1991 و1998.

### ساندي بيرجر - مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون (1998)

قال ساندي بيرجر في عام 1998:

> إذا قرر صدّام حسين في لحظة ما السماح للجنة الخاصة للأمم المتحدة بالعودة إلى العراق والتعاون معها بشكل كامل، فسيكون هذا موضع ترحيب. أعتقد أن هذا أمر مستبعد

> جداً. ولكن حقيقة الأمر هي أن اللجنة الخاصة كانت غير فعالة لبعض الوقت... وقد تعلمنا من الحالات السابقة أنه كلما طالت الفترة بين قول محطة CNN إننا فكرنا في اتخاذ إجراء وبين اتخاذنا ذلك الإجراء فعلياً، سنح لصدّام حسين وقت أطول لتشتيت قواته، **وسنح له وقت أطول لنقل الأشياء التي لا نُريدها أن تُنقل. لذلك فإن عنصر المفاجأة هنا، المفاجأة التكتيكية، مهم جداً**... وما تقوله الولايات المتحدة مهم في العالم. وصدقية كلمتنا، وحقيقة أننا سنفعل ما نهدد به، هما أمران مهمان. (التشديد من المؤلف).[6]

فجميع الأعضاء البارزين في إدارة كلينتون، ومنهم آل جور، خلصوا إلى أن صدّام حسين كان يتحدى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ويمنع المفتشين من القيام بعملهم. ولكن عمق هذا الإجماع لا يظهر أبداً في كتابات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد.

## الدعم الجمهوري للنهج الحازم المتعدد الأطراف

لم يكن الديمقراطيون في الكونجرس وحدهم الذين رفضوا خيار الضربة الاستباقية الأحادية وفضلوا عليه النهج المتعدد الأطراف الذي اعتمده بوش وبلير. فقد تحدث جمهوريون كبار، ومنهم عضوان أساسيان في فريق الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب هما جيمس بيكر وبرنت سكوكروفت، كثيراً في الصحافة عن الاستراتيجية التي يجب أن يتبعها بوش وبلير خلال الفترة الحاسمة 2002–2003. وكان تفضيلهم القوي للنهج المتعدد الأطراف في التعامل مع المشكلة يقوم على المبادئ الأساسية نفسها التي استند إليها آل جور؛ أي إن العراق يشكل تهديداً كبيراً، ولكنه ليس وشيكاً، وإن المعلومات الاستخبارية المشوهة التي كان يروجها تشيني وكبار المحافظين الجدد ليست موثوقاً بها بما يكفي لتسويغ توجيه ضربة أحادية.[7] هذه المواقف أُعلن عنها قبل شهور من قرار بوش العودة إلى الكونجرس للحصول على تفويض، والعودة إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار آخر. لذلك يجب فهم إسهامات الجمهوريين في هذا السياق.

لم يكن بيكر وسكوكروفت يصدران انتقادات عنيفة مناهضة للحرب، بل كانا يقدمان توصيات قوية لمسار بديل كانا يريان أن على إدارة بوش أن تتبعه. وكانت نصيحتهما الأساسية هي رفض تفضيل المحافظين الجدد توجيه ضربة استباقية أحادية لأن من شأن هذا تهميش الحلفاء الرئيسيين وتقويض قدرة واشنطن على مواصلة الحرب الأوسع على الإرهاب.

## جيمس بيكر - وزير الخارجية الأسبق (في إدارة الرئيس جورج بوش الأب)

يقول بيكر:

> بينما لا يوجد الكثير من الأدلة على علاقة العراق بتنظيم القاعدة أو بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، فلا شك أن حكومته الحالية بقيادة صدَّام حسين هي نظام خارج على القانون خَرَقَ قرارات مجلس الأمن الدولي، ويعمل على برنامج لتطوير أسلحة الدمار الشامل، ويشكل تهديداً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وغيره من بقاع الأرض بسبب خطر انتشار هذه الأسلحة.[8]

وكما في حالة توصيات جور، فإن وجهة نظر بيكر لا تشترط وجود تهديد وشيك من صدَّام حسين، وتعطي الأولوية لأفغانستان وللحرب ضد تنظيم القاعدة. وبناءً على هذا التفسير للمشكلة، يتابع بيكر ليوصي من حيث الجوهر بالاستراتيجية نفسها التي أيدها آل جور:

> على الدول المحبة للسلام مسؤولية أخلاقية لمحاربة تطوير أسلحة الدمار الشامل ونشرها من قبل أوغاد مثل صدَّام حسين. هذا واجب علينا تجاه أطفالنا وأحفادنا، وقيادة هذه المعركة هي واحدة من الأولويات المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويجب أن تبقى كذلك. لذلك فإن تغيير النظام في العراق هو سياسة الإدارة الحالية، مثلما كان سياسة الإدارة السابقة. ومن هنا فإن **القضية التي على صانعي السياسات إيجاد حل لها ليست استخدام القوة العسكرية أو عدم استخدامها لتحقيق ذلك، بل كيفية استخدامها**. (التشديد من المؤلف).[9]

كما يرفض بيكر فكرة أن الاستراتيجيات السابقة (الاحتـواء، والعقوبـات، والعمـل السـري، ودعم المؤتمر الـوطني العراقـي، ومنـاطق حظـر الطـيران،... إلـخ) نجحـت في معالجة هذه المشكلة أو قدمت أملاً بمعالجتها في المستقبل:

> لقد جربنا العمل السـري من قبل وفشل في كل مرة. وجماعات المعارضة العراقية ليست قوية بما يكفي لإنجاز هذه المهمة. فهذا لـن يحـدث مـن خـلال ثـورة داخليـة، سـواء في صفوف الجيش أو السكان المدنيين. نحتاج إلى حظ كبير جداً لإطاحة القيادة العليـا مـن خلال إدخال قوة صغيرة إلى العراق لتنفيذ ضـربة سـريعة. وهذا النهج الأخـير ينطـوي على مخاطر سياسية كبيرة للإدارة، كما اكتشف الـرئيس جيمـي كـارتر في نيسان/ إبريـل 1980... الطريقة الواقعية الوحيـدة لتحقيـق تغيـير النظـام في العـراق هـي مـن خـلال استخدام القوة العسكرية، ومن ذلك نشـر قوات برية كافية لاحتلال البلد (ومنه بغداد) وإزالة القيادة الحالية وتنصيب حكومة تخلفها. وكل من يظن أننا نستطيع تغيير النظام في العراق بأي شيء أقل من هذا هو بكل بساطة غير واقعي.

كان بيكر يقـر بالحاجـة إلى المحافظـة عـلى سياسـة تغيـير النظـام مـن خـلال القـوة العسكرية؛ إذ لم يكن هناك بديل. ولكن السؤال الأهم بالنسبة إليه كان عـن كيفيـة تحقيـق هذه النتيجة بأقصـى قدر من المنـافع وبأقـل قـدر مـن المخـاطرة بفقـدان الـدعم الـدولي والشـرعية الدولية، وكلاهما مهم للمصالح الأمنية الأمريكية ولمواصلة الحـرب الأوسـع على الإرهاب. ويمضـي بيكر قائلاً:

> إذا لم نفعل هذا الأمر بالطريقة الصحيحة، ستترتب عليه تكاليف تضـر بمصالح أخـرى في السياسة الخارجية الأمريكية، ومنها علاقاتنا عملياً مع جميع البلدان العربيـة الأخـرى (وحتى الكثير من حلفائنا التقليديين في أوروبا وأماكن أخـرى)، وربـما حتـى الأولويـة الأولى في سياستنا الخارجية؛ أي الحرب على الإرهاب.[10]

فبيكر يرى أن المصالح المعرضة للخطر هنا تتجاوز العراق، وهي الحجـة ذاتهـا التـي قدمها الجميع تقريباً؛ أي أن النهج المتعدد الأطراف وإصدار قرار جديد أقوى مـن الأمـم المتحدة أمران ضـروريان للأمن الأمريكي:

كيف إذن يجب أن نمضي قدماً لتغيير النظام في العراق؟ **برغم أن نجاح الولايات المتحدة أمر مؤكد، علينا بذل قصارى جهدنا لكي لا نهاجم وحدنا، وعلى الرئيس أن يرفض نصيحة الذين يشيرون عليه بذلك.** ولو انتهى بنا المطاف إلى الهجوم وحدنا أو مع دولة أو دولتين أخريين فقط، لكانت التكاليف أكبر بكثير من جميع النواحي، وكذلك المخاطر السياسية المحلية والدولية. فعلى الرئيس بذل قصارى جهده لمنع مستشاريه ومساعديهم من التحدث علناً عن خلافاتهم، ومحاولة الوصول إلى توافق في الرأي بين الجميع.

**ويجب على الولايات المتحدة الدعوة إلى أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بسيطاً وواضحاً يطلب من العراق الخضوع لعمليات تفتيش صارمة في أي مكان وأي زمان، دون استثناء، ويفوض باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذه. صحيحٌ أن الأمم المتحدة تمتلك من الناحية الفنية السلطة القانونية الكافية للتعامل مع العراق، ولكن عدم الرد على طرد صدَّام حسين المفتشين أدى إلى إضعاف تلك السلطة. واستصدار تفويض جديد أمر ضروري سياسياً وعملياً، وسيساعد في حشد الدعم الدولي.** (التشديد من المؤلف).

سيقول بعض الناس [يشير بيكر هنا إلى حجج تشيني ورامسفيلد وولفويتز وبيرل وفيث وكاجان وكريستول وولسي وغيرهم من المحافظين الجدد]، كما حدث في عام 1990، **إن طلب تفويض من الأمم المتحدة وعدم الحصول عليه سيضعف موقفنا.** أنا لا أوافق على هذا. فالمضي في هذه الطريق يعني أننا نفعل الصواب من الناحية السياسية والموضوعية. سنكون في موقع أخلاقي أقوى وسنجعل البلدان التي تصوت بالرفض تتحمل المسؤولية عن دعم نظام خارج على القانون وعن انتشار أسلحة الدمار الشامل. فالتاريخ لن يرحم الذين يفضلون المحافظة على تجارتهم بدلاً من فعل الصواب. وحتى لو لم تُفلح جهود الإدارة في مجلس الأمن، ستبقى لنا حرية الموازنة بين تكاليف مهاجمة العراق ومنافعها بشكل فردي بناءً على استهزاء العراق بقرارات المجتمع الدولي، وربما المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تضمن حق أي دولة في الدفاع عن نفسها. (التشديد من المؤلف).

يتحدى بيكر بشكل مباشر وجهة النظر التي يدافع عنها مؤيدو النهج الأحادي في إدارة بوش. وهو يعبر عن موقف واضح: فمجرد محاولة واشنطن الذهاب إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار جديد سيكون تعبيراً كافياً عن التزام الإدارة الأمريكية بالمبادئ المهمة للتعددية، وسيسمح لها لاحقاً بالمضي قدماً بناء على موافقة الكونجرس والقرارات الحالية الصادرة من الأمم المتحدة.

> سيقول آخرون: إن هذا النهج سيوفر مخرجاً لصدَّام حسين لأنه قد يوافق ثم يستخدم تكتيكات "الغش والتراجع" التي استخدمها خلال عمليات التفتيش السابقة. لذلك لا يجوز أن نتراجع عن تصميمنا. **بمجرد أن يلجأ إلى هذه الأساليب، علينا أن نستخدم أي وسيلة ضرورية لتغيير النظام. ويجب أن يعرف المجتمع الدولي خلال المناقشات في مجلس الأمن أن هذه ستكون سياستنا.** (التشديد من المؤلف).

لا توجد أي اختلافات بين النهج الذي كان بيكر يوصي به هنا وبين النهج الذي اعتمده بوش وبلير. الاختلاف المهم الوحيد كان عدم التفات الإدارة إلى تحذيرات بيكر بشأن إعادة الإعمار بعد الحرب.[11]

## برنت سكوكروفت - مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس جورج بوش الأب

رفض برنت سكوكروفت؛ مثل كل من جيمس بيكر وآل جور، مزاعم التهديد الوشيك، وأوصى بالنهج الأممي المتعدد الأطراف نفسه للتعامل مع الأزمة، مدعوماً بتهديد عسكري قسري:[12]

> لا يختلف اثنان على أن صدَّام حسين يشكل تهديداً. فهو يرهب شعبه ويتعامل معه بوحشية. وشن حرباً على دولتين من جيرانه. كما أنه يخصص جهوداً جبارة لإعادة بناء قواته العسكرية وتزويدها بأسلحة الدمار الشامل. وسنكون جميعاً أفضل حالاً بعد رحيله. بعد قول كل هذا، علينا التفكير في كيفية التعامل مع هذه المسألة بعناية فائقة. **علينا تحليل العلاقة بين العراق وأولوياتنا الملحة الأخرى، ولاسيما الحرب على الإرهاب،**

> **فضلاً عن أفضل الاستراتيجيات والتكتيكات الممكنة لو قررنا التحرك لتغيير النظام في بغداد.** (التشديد من المؤلف).

يربط سكوكروفت، مثل كثيرين آخرين، من حيث الأساس بين مصالح الولايات المتحدة في العراق وضرورة التعامل مع الحرب الأوسع على الإرهاب. وهو يرفض الصلات بين صدَّام حسين والقاعدة، ويحذر من اختلاق مثل هذه الروابط؛ لأن المبالغات تقوض الموقف الأمريكي ضد العراق:

> هناك قدر قليل من الأدلة التي تربط بين صدَّام حسين والمنظمات الإرهابية، وهناك قدر أقل من الأدلة التي تربط بينه وبين هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وفي الواقع ليس هناك الكثير من القواسم المشتركة بين أهداف صدَّام حسين وأهداف الإرهابيين الذين يهددوننا، وليس لديه حافز كبير له لإيجاد قاسم مشترك معهم، ومن المستبعد أن يخاطر باستثماره في أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن بلاده، عن طريق تسليم هذه الأسلحة إلى الإرهابيين الذين يريدون استخدامها لأغراض خاصة بهم وإلصاق التهمة ببغداد. فمجرد التهديد باستخدام هذه الأسلحة لغرض الابتزاز، فضلاً عن استخدامها الفعلي، سيعرضه هو ونظامه كله لرد مدمر من جانب الولايات المتحدة. صحيح أن صدَّام حسين شر مستطير، ولكنه قبل كل شيء مولع بالسلطة.[13]

كان سكوكروفت يفترض أن صدَّاماً يتصرف بشكل عقلاني ولن يخاطر بشن هجوم من هذا النوع، ولكن هذه الافتراضات ذاتها عن عقلانية صدَّام حسين كانت مسؤولة بشكل مباشر عن تعزيز الشكوك حول برامجه لأسلحة الدمار الشامل، فكيف يمكن لقائد عقلاني الترويج لأسطورة احتفاظه بأسلحة دمار شامل إذا كانت هذه الشكوك ستؤدي بشكل شبه مؤكد إلى غزو مدمر؟ الجواب هو أن صدَّام حسين لم يتوقع قط الغزو الذي حدث، وكان يعتقد حقاً أن أسطورة أسلحة الدمار الشامل توفر له الحماية ضد أي هجوم من أعدائه الإقليميين، ومنهم إيران (انظر الفصل الثامن للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه التصورات الخاطئة).

في جميع الأحوال، علينا الضغط على مجلس الأمن الدولي من أجل الإصرار على نظام تفتيش فعال في العراق في أي زمان وأي مكان، دون الحاجة إلى إذن أو إعطاء إشعار مسبق. وفي هذا الشأن، عبّر مسؤولون كبار في الإدارة عن رأيهم في أن صدَّام حسين لن يوافق أبداً على نظام تفتيش كهذا. ولكن إذا وافق فإن عمليات التفتيش ستبقيه قلقاً وتحت مراقبة شديدة، حتى لو لم يتم الكشف عن جميع قدرات أسلحة الدمار الشامل التي لديه. وإذا رفض، فسيوفر رفضه سبباً مقنعاً للحرب، يقول الكثيرون إننا لا نملكه الآن. وقد يكون للعثور على أدلة دامغة على أن صدَّام حسين اكتسب القدرة على إنتاج الأسلحة النووية تأثير مماثل.[14]

كان سكوكروفت، مثل جور وبيكر وهولبروك وبلير وغيرهم، يدعو إلى استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة يفرض نظام تفتيش صارم دون قيد أو شرط، وكان هو الآخر يطالب بامتثال كامل مع التهديد باستخدام القوة في حالة عدم الامتثال.

## التوافق بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأن العراق

يقوم النظام السياسي في واشنطن على إبراز الاختلافات بين موقفي الحزبين بشأن المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة، واستغلال المناقشات والانقسامات والاختلافات لتحقيق مكاسب سياسية. ومن النادر أن تتوافق الآراء بشأن سياسة خارجية رئيسية كما حدث بين عامي 2003 و2003 في واشنطن ولدى الرأي العام (انظر الفصل الخامس). ومما يؤكد هذا التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي ما قاله بيرجر (Berger 2004) في مقالة كتبها في مجلة **فورين أفيرز**:[15]

تتمحور نقاشات السياسة الخارجية في الانتخابات الرئاسية لهذا العام حول الوسائل بقدر ما تتمحور حول الغايات. فمعظم الديمقراطيين متفقون مع الرئيس بوش على أن الحرب على الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل يجب أن يحتلا مكان الصدارة في الأولويات العالمية، وأن الحرب في أفغانستان كانت ضرورية وعادلة، وأن عراق صدَّام حسين كان يشكل تهديداً يستدعي التعامل معه بطريقة أو بأخرى... أما "صِدام

> الحضارات" الحقيقي فيحدث داخل واشنطن. وإذا نظرنا إلى الخلافات العلنية بين وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، فسوف نرى أن الصِدام يحدث حتى داخل إدارة بوش نفسها... فهي معركة طرفها الأول الليبراليون الدوليون في كلا الحزبين الذين يعتقدون أن قوتنا تكون عادة أكبر عندما نعمل بالتعاون مع حلفائنا دفاعاً عن قيمنا ومصالحنا المشتركة، وطرفها الثاني من يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تبادر بالهجوم وحدها أو لا تهاجم أبداً.

ولنقارن هذا الآن مع مبادئ السياسة الخارجية "الجمهورية" كما يوجزها تشاك هاجل، العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ:[16]

> ترتبط المصالح الأمنية الأمريكية على المدى الطويل بائتلافات وتحالفات ومؤسسات دولية. ويجب أن تنظر السياسة الخارجية الجمهورية إلى هذه التحالفات والمؤسسات الدولية بوصفها امتداداً لنفوذنا وليست قيوداً تكبل قوتنا. فليس بإمكان بلد واحد، حتى الولايات المتحدة بكل قوتها العسكرية والاقتصادية، أن ينجح وحده في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والانتصار في الحرب على الإرهاب، على سبيل المثال، يتطلب شبكة واسعة من العلاقات... لذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تساعد في تعزيز المؤسسات والتحالفات العالمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. هناك حدود لإمكانات الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل جميع المؤسسات. وهي بحاجة إلى إصلاح. فكثيراً ما تستسلم، وخاصة الجمعية العامة، لأسوأ أشكال المواقف السياسية والتصرفات غير المسؤولة. ولكن الأمم المتحدة أصبحت اليوم أهم من أي وقت مضى. فالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجوع والمرض والفقر هي تحديات عالمية تتطلب استجابات ومبادرات متعددة الأطراف.

لا يكفي هنا وصف هذه الآراء، بل يجب تقديم أدلة على أن كبار الديمقراطيين والجمهوريين كانوا يشتركون في هذه الآراء والتصورات. فالضغوط التي ظهرت خلال هذه الفترة من التاريخ الأمريكي وأدت إلى توافق في الآراء حول الحكمة من اتباع النهج الحازم المتعدد الأطراف كانت ستؤدي إلى النتيجة ذاتها لو كان مكان بوش رئيس آخر دعا

إلى اتباع السياسة ذاتها. والمجموعة الوحيدة التي رفضت العناصر الأساسية في هذا الإجماع كانت مجموعة المحافظين الجدد والأحاديين في إدارة بوش الذين رفضوا النهج الأممي المتعدد الأطراف.

## تعديل ليفن

صحيح أنه كان هناك جدل في الكونجرس، ولكنه لم يكن بين دعاة الحرب ودعاة السلام (أو بين الصقور والحمائم)، بل كان بين مؤيدي منح الرئيس التفويض لاستخدام القوة مع استصدار قرار آخر من الأمم المتحدة أو من دون ذلك.

ومعظم المُشرعين الذين عارضوا التفويض (مثل كارل ليفن) فعلوا ذلك لا لأنهم كانوا يعارضون احتمالات استخدام القوة العسكرية أو مزاعم امتلاك صدَّام حسين لأسلحة الدمار الشامل، بل لأنهم كانوا يأملون في الحصول أولاً على تأييد أممي متعدد الأطراف.[17] وقد أوصى تعديل ليفن بمنح تفويض لنشر قوات مسلحة أمريكية.

> بموجب قرار جديد من مجلس الأمن الدولي بهدف التدمير أو الإزالة أو التفكيك لما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل ومواد صالحة لصنع سلاح نووي وصواريخ بالستية بعيدة المدى ومنشآت ذات صلة، ولأغراض أخرى... ويمكن الإشارة إلى هذا القرار المشترك باسم «قانون التفويض باستخدام القوة المتعددة الأطراف لسنة 2002».[18]

كان ليفن يريد بكل بساطة التأكد من حصول واشنطن على دعم الأمم المتحدة قبل التفويض باستخدام القوة. وكان بإمكان الرئيس إما العودة إلى الكونجرس إذا لم يلتزم صدَّام حسين بما ينص عليه القرار الجديد، أو العودة إلى الكونجرس للحصول على تفويض في حالة فشل الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها المعلنة لنزع سلاح العراق كما ورد في الكثير من القرارات السابقة. ولكن من المهم أن ندرك أن هذا التعديل لم يرفض الإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل، ولم يعارض بقوة شن الحرب من حيث المبدأ، وكل ما في

الأمر أنه أجرى تعديلاً طفيفاً على التسلسل والتوقيت للاستراتيجية القسرية التي اتفق الجميع على أنها ضرورية لتحقيق النجاح. ولكن معارضي منح التفويض؛ مثل كارل ليفن وروبرت بيرد، كانوا يشعرون بقلق مسوغ من تصريحات تشيني وكبار المحافظين الجدد البارزين الذين كانوا يدفعون نحو توجيه ضربة استباقية أحادية. وقد عبر بيرد عن هذا بقوله: «هذا قرار خليج تونكين مرة أخرى. دعونا نتوقف ونبحث ونُصْغِ. دعونا لا نعطِ هذا الرئيس أو أي رئيس سلطة غير محدودة. تذكروا الدستور». ولا ضرورة إلى أن نقول إن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الشيوخ الواحد والعشرين الذين صوتوا ضد التفويض تنفسوا الصعداء عندما أعلن بوش عن عزمه التفاوض على قرار آخر، وشعروا بسعادة أكبر عندما نجح باول وبلير في التفاوض على قرار أممي بالإجماع يهدد بـ "عواقب وخيمة". وهكذا تم إيجاد حل للمخاوف الرئيسية التي عبر عنها ليفن وديمقراطيون آخرون، ونُفِّذت توصيتهم باتباع "نهج متعدد الأطراف".

والواقع أن ليفن نفسه أيد بوضوح في ذلك الوقت الرواية السائدة عن التهديد العراقي. ويظهر هذا جلياً في البنود الأخرى من تعديل ليفن التي تؤكد توافق الآراء بشأن أسلحة الدمار الشامل:

> (2-4) مازال العراق يعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، في خرق لالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 (1991) والقرارات اللاحقة، وقد استخدم نظام صدَّام حسين أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه وضد الدول الأخرى.
>
> (2-5) إن تطوير أسلحة الدمار الشامل من قبل العراق يشكل تهديداً للولايات المتحدة ولأصدقائها وحلفائها في الشرق الأوسط، وللسلم والأمن الدوليين.

كان الهدف الأساسي من التعديل هو تهدئة المخاوف من أن يستخدم بوش وتشيني ذلك التفويض لتجاوز الأمم المتحدة والتوجه نحو غزو استباقي أحادي، وهو ما لم يحدث. ويمضي التعديل قائلاً: إن الكونجرس:

(3-2) يحث مجلس الأمن الدولي على أن يعتمد على وجه السرعة قراراً:

(أ) يطالب العراق بالسماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالدخول فوراً ودون قيد أو شرط؛ بحيث يتم التدمير أو الإزالة أو التفكيك لما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل ومواد صالحة لصنع سلاح نووي وصواريخ بالستية يزيد مداها على 150 كيلومتراً ومنشآت ذات صلة.

(ب) يجيز استخدام القوة العسكرية الضرورية والمناسبة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لفرض تنفيذ ذلك القرار في حالة رفض حكومة العراق الامتثال.

(3-3) يؤكد أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يمنح الولايات المتحدة حق استخدام القوة العسكرية في أي وقت دفاعاً عن النفس.

هذا هو بالضبط ما حققه الرئيس بوش ووزير خارجيته ورئيس الوزراء البريطاني من خلال النجاح في التفاوض على قرار مجلس الأمن رقم 1441، وهو القرار الذي كان معارضو التفويض في مجلس الشيوخ يطالبون به. إن فهم هذه التفاصيل أمر بالغ الأهمية لمعرفة طبيعة ونطاق التوافق السياسي الداخلي الذي كان موجهاً للسياسة العامة بين عامي 2002 و2003. صحيح أن تعديل ليفن رُفِض بنتيجة 24-75، ولكن الذين رفضوه لم يكونوا من الأحاديين، بل كانوا من أنصار النهج المتعدد الأطراف الذين تبنوا موقفاً عقلانياً مفاده أنه لا يمكن ربط القرارات المهمة للأمن الأمريكي بحق النقض لإحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي. ومن المنطقي بشكل أكبر استخدام تفويض الكونجرس أولاً لتعزيز الموقف التفاوضي لواشنطن عند التفاوض على قرار جديد في الأمم المتحدة يقضي بالعودة إلى عمليات التفتيش القسرية. وقد لفت توم داشل الانتباه إلى هذه الحجة عندما شدد على الأهمية الكبيرة للتحدث «بصوت واحد في هذه اللحظة الحرجة».[19] والجميع تقريباً أيدوا نهج الرئيس عندما ظهر بوضوح أنه استخدم التفويض للعودة إلى الأمم المتحدة. وخسر المحافظون الجدد هذه المعركة.

إزاء ما يتعلق باستكشاف سيناريوهات افتراضية مثيرة للاهتمام، لننظر في هذا السيناريو: لو تم إقرار تعديل ليفن، لكان بوش ذهب إلى الأمم المتحدة أولاً، من دون نشر قوات في المنطقة ودون أي موقف تفاوضي قوي للتفاوض على قرار جديد أقوى في الأمم المتحدة. ولو فشلت المفاوضات لكان اضطر الكونجرس إلى منح تفويض في مواجهة رفض مجلس الأمن الدولي إرغام صدَّام حسين على نزع سلاحه. وكما نص التعديل:

> يجب على الرئيس قبل ممارسة السلطة الممنوحة في الفقرة الفرعية (أ) إبلاغ رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ بأن الولايات المتحدة قد استخدمت الوسائل الدبلوماسية المناسبة والوسائل السلمية الأخرى لإرغام العراق على الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي المذكور في الفقرة 3-2 وأن تلك الجهود لم تنجح ومن المستبعد أن تنجح في تحقيق ذلك الامتثال.

كان بإمكان الرئيس أن يظهر التزاماً بالتفاوض على قرار جديد، وفشل المفاوضات كان سيؤكد لمعظم أعضاء الكونجرس أن الأمم المتحدة عاجزة عن إيجاد حل للمأزق عبر النهج المتعدد الأطراف. ومن المفارقات أنه لو تم إقرار تعديل ليفن، لكان ليفن سيصبح مسؤولاً عن وضع استراتيجية من شأنها أن تؤدي بكل تأكيد إلى ميل أكبر نحو الأحادية في التعامل مع أزمة العراق. وحتى لو كان بوش - (أو جور) - قَبِل تعديل ليفن ونجح في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 نفسه قبل الحصول على تفويض الكونجرس، فإن الأدلة على الامتثال ما كانت أبداً لتكفي للخروج من مأزق عمليات التفتيش (انظر الفصل الثامن)، وهذا يعني أن النتيجة ما كانت لتختلف كثيراً.

## مقارنة عملية ثعلب الصحراء (1998) بعملية حرية العراق (2002)

تكشف المقارنة بين الخطابات المؤيدة لقانون تحرير العراق لعام 1998 وعملية ثعلب الصحراء في عهد الرئيس كلينتون والخطابات المؤيدة لمنح التفويض في تشرين

الأول/ أكتوبر 2002 (وعملية حرية العراق) عن الكثير من الحقائق ذات الصلة بالدراسة المقارنة للسيناريوهات الافتراضية،[20] أولها أن المضمون العام للخطابات متطابق تقريباً، فكلتا المجموعتين من الخطابات تشير إلى تهديدات أسلحة الدمار الشامل ذاتها. ويكفي أن يقارن المرء بين محتوى خطابات كبار الديمقراطيين، ومنهم جون كيري وجو ليبرمان وتوم داشل (انظر الملحق 3-1) في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وبين محتوى قانون تحرير العراق الذي توصل إلى الإجماع الآتي:

> قانون تحرير العراق الصادر عام 1998: يعبر عن رأي الكونجرس أنه بمجرد إزاحة نظام صدَّام حسين من السلطة في العراق، يجب على الولايات المتحدة دعم **التحول الديمقراطي** في العراق من خلال تقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي ومساعدة الأحزاب والحركات العراقية ذات **الأهداف الديمقراطية في التحول إلى الديمقراطية**، ومن ذلك دعوة الجهات الدائنة الخارجية للعراق إلى اجتماع من أجل صياغة استجابة متعددة الأطراف للتعامل مع الدَّيْن العراقي المستحَق على نظام صدَّام حسين.[21]

والواقع أن الرئيس كلينتون هو الذي أطلق واحدة من أقوى الدعوات إلى تغيير نظام صدَّام حسين قبل إقرار قانون تحرير العراق وقبل عملية ثعلب الصحراء.[22]

الفرق الرئيسي هو أن العمليات العسكرية في عام 1998 لم تكن مدعومة بتفويض من الكونجرس أو بقرار جديد من الأمم المتحدة يعلن أن العراق في حالة خرق جوهري ويهدد بـ "عواقب وخيمة". كما أن عملية عام 1998 حدثت في نهاية ثماني سنوات من عمليات التفتيش التي قامت بها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، بينما أُطلقت عملية حرية العراق بعد غياب المفتشين مدة أربع سنوات.

والآن، إذا كان كلينتون وجور وهولبروك وأولبرايت وكيري وفيرث (وكثيرون غيرهم) يعتقدون اعتقاداً راسخاً في عام 1998 أن من حق الولايات المتحدة، (بل هي ملزمة في الواقع) مهاجمة العراق دون موافقة الكونجرس أو الأمم المتحدة، فكيف نفترض

أن هؤلاء القادة أنفسهم كانوا سيعارضون مهاجمة العراق في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، بدعم من الكونجرس وبوجود قرار أممي جديد صادر بالإجماع؟ الطريقة الوحيدة لجعل بعض السيناريوهات الافتراضية البديلة القائمة على فرضية سلام جور تبدو منطقية هي تقديم مجموعة من الفرضيات (أو الافتراضات) المساعدة التي تفسر لماذا كان جور سيرفض هذه الضغوط ويركز على البدائل الأخرى ويشجع الوصول إلى حل مختلف لم يكشف عنه في حملته الانتخابية عام 2000 أو في خطابيه بشأن العراق في عام 2002؟ فبعد دراسة جميع التفاصيل، تبدو هذه الفرضية ضعيفة جداً.

لم يكن للقوتين المسيطرتين اللتين دفعتا البلاد نحو مسار الحرب علاقة بالأفراد أو بالأيديولوجيات، بل كانت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وحقيقة القوة الأمريكية هما المسؤولتان عن ذلك إلى حد كبير.[23] فهجمات 11 أيلول/ سبتمبر أوجدت مجموعة من الظروف التي غيرت وجهات نظر معظم الناس خلال الفترة 2002–2003؛ إذ أوجدت طيفاً سياسياً أضيق بكثير، باستثناء المحافظين الجدد والأحاديين المتشددين في الإدارة الذين تبنوا مواقف مغايرة للتوجهات الرئيسية بشأن كيفية التعامل مع العراق. وقد كان جوردون (Gordon 2006) مصيباً عندما خلص إلى أن مزيجاً من "الضعف" و"القوة" هو الذي حدد الأولويات في سياسة التعامل مع العراق. وعندما تحول العمل بعد الحرب إلى التركيز على نشر الديمقراطية، افترض مراقبون من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد خطأً أن هذا الهدف الخبيث كان جزءاً من خطة المحافظين الجدد منذ البداية، ونسوا محتوى الخطابات في ذلك الوقت. والذين أيدوا منح التفويض لم يسوغوا ذلك بالقول إنهم كانوا يريدون نشر الديمقراطية؛ لأن أولوياتهم كان تركز بقدر أكثر على نزع السلاح. فالتحول نحو نشر الديمقراطية كان نتيجة للسياسة الخارجية والإخفاقات الاستخبارية التي أدت إلى الحسابات الخاطئة (أي الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل التي توقع الجميع أن صدَّام حسين كان يخفيها)، ولم يكن نتيجة مبدأ استراتيجي أو استراتيجية كبرى للمحافظين الجدد. لا جدال في أنه كان هناك إجماع واضح على خطورة تهديد

أسلحة الدمار الشامل، وهذا الإجماع (الذي رفض الكثير من المعلومات الاستخبارية المشوهة التي قدمها البنتاجون عن أسلحة الدمار الشامل العراقية) كان كافياً في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر لإرغام قادة الحزبين على تأييد منح التفويض. وحتى الجنرال المتقاعد نورمان شوارزكوف، قائد القوات البرية الأمريكية في عملية عاصفة الصحراء في عام 1991، قال في 18 آب/ أغسطس 2002: «إذا غزونا العراق وأصبح النظام على وشك السقوط، فأنا قلق جداً جداً من أن العراقيين سيستخدمون فعلياً أسلحة الدمار الشامل».[24] فالخلافات حول تهديد أسلحة الدمار الشامل لم ترقَ قط إلى مستوى يجعل منها تحفظات جدية تطعن بقوة في وجهة النظر السائدة أو تقدم سياسة بديلة مقبولة. وما من شيء في خطابات فريق جور أو تصريحاته يكشف عن تفضيل مسار بديل. ولم يعارض أحد من الزعماء الديمقراطيين البارزين في ذلك الوقت الخطوات الرئيسية في السياسة الخارجية الهادفة إلى إعادة المفتشين إلى العراق.

## تأييد الديمقراطيين لسياسات أمنية "جمهورية" أخرى مثيرة للجدل

غالباً ما يُغفل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد درجة تأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي للسياسات التي اعتمدها بوش. كما يغيب عن الروايات السائدة عن إدارة بوش إجماع الحزبين الجمهوري والديمقراطي في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر على السياسات الأمنية بشكل عام، وهو إجماع لم يبدأ مع الأزمة العراقية ولم ينتهِ معها. ولننظر مثلاً في الدعم القوي من الديمقراطيين لقانون الوطنية أو استخدام « أساليب الاستجواب المحسنة» مع السجناء في جوانتانامو.[25]

### قانون الوطنية The Patriot Act

لم تكن حرب العراق المبادرة الوحيدة التي ربطها أغلبية الديمقراطيين بإدارة بوش بعد أن تناسوا تأييدهم لمشروعات القوانين في مجلسي النواب والشيوخ. فقد أقر مجلس

النواب قانون الوطنية بتأييد 357 صوتاً ومعارضة 66 صوتاً (أي بنسبة 83٪).[26] وأيد التدابير الواردة في مشروع القانون 145 عضواً من الديمقراطيين (بينما عارضها 62 عضواً). أما مجلس الشيوخ فأقر قانون الوطنية بأغلبية 98-1 صوتاً؛ أي بالإجماع تقريباً، وبنسبة 48-1 بين الديمقراطيين.

## أساليب الاستجواب المحسنة

تم إطْلاع الديمقراطيين في جميع لجان السياسة الخارجية ولجان الاستخبارات على أساليب الاستجواب المحسنة التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن لديهم الآن مصلحة قوية في النأي بأنفسهم عن حقيقة دعمهم تلك الأساليب برغم وجود أدلة على عكس ذلك. فبرغم تأكيد رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تعلمها قط عن أسلوب الإيهام بالغرق، مثلاً، فقد منعت إجراء تحقيق في الكونجرس لتقرير ما كانت تعرفه وما كانت لا تعرفه. ويعتبر النشاط الإعلامي المكثف لنانسي بيلوسي في عام 2009 خير مثال على كيفية التلاشي التدريجي لتفاصيل التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي مع مرور الوقت عندما يصبح الجمهور ووسائل الإعلام أقل حماسة للتشريع الأصلي. وقد علق بورتر جوس، المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية، على تأكيدات بيلوسي بأنه لم يتم إعلامها قط عن أساليب الاستجواب المحسنة قائلاً:

> يبدو أن فقدان الذاكرة أصبح وباءً يصيب زملائي السابقين في الكونجرس بشكل مثير للقلق... لقد أصابني الذهول اليوم وأنا أقرأ أن أعضاء الكونجرس يزعمون أنهم لم يفهموا أن الأساليب التي تم إطْلاعهم عليها ستستخدم فعلاً، أو أن أساليب محددة مثل "الإيهام بالغرق" لم تُذكر قط. سيكون من الصعب على معظم الأمريكيين من ذوي الحس السليم أن يتصوروا كيف يمكن لعضو في الكونجرس أن ينسى ما قيل له عن استجواب خالد الشيخ محمد، العقل المدبر لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ولكن الأمر في هذه الحالة ربما لا يكون فقدان ذاكرة، بل سعياً وراء المكاسب السياسية. سأقولها بكل

> وضوح. أذكر أنه... تم إبلاغ رئيسي لجنتي الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ وأكبر أعضاء حزب الأقلية فيهما، المعروفين باسم عصابة الأربعة، أن وكالة الاستخبارات المركزية تحتجز إرهابيين ذوي قيمة كبيرة وتستجوبهم. فهمنا ما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تفعله، واتفق الحزبان الجمهوري والديمقراطي على دعمها، وقدمنا لها التمويل اللازم لممارسة نشاطها... وقد سأل الحزبان الوكالة إن كانت بحاجة إلى مزيد من الدعم من الكونجرس لتقوم بمهمتها ضد القاعدة. ولا أذكر اعتراضاً واحداً من زملائي.[27]

كما دافع ليون بانيتا (المستشار الأول السابق للرئيس كلينتون) الذي عينه أوباما مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية عن رواية الوكالة حول "حقيقة" إطْلاع بيلوسي على أسلوب الإيهام بالغرق.[28] فحقيقة أن أساليب الاستجواب هذه حظيت بدعم من الحزبين في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر هي أمر غير مستغرب، والأمر ذاته ينطبق على الدعم الذي حظيت به سياسة بوش في العراق. وبطبيعة الحال فإن تضافر جهود كبار الديمقراطيين الهادفة إلى تنقيح الرواية التاريخية في محاولة للنأي بأنفسهم عن هذه السياسات ليس بالأمر المستغرب أيضاً.

## الاستنتاجات

## عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

من الواضح أنه لو كان هناك بديل "ديمقراطي" مختلف كلياً عن الخيار الذي اعتمده بوش وبلير، أو الخيار الذي أوصى به جور وهولبروك وفيرث وغيرهم في ذلك الوقت، فمن المؤكد أن قادة الديمقراطيين لم يعلنوه على الملأ. وفي ضوء هذا التوافق الواسع في الآراء بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فما من سبب يجعلنا نتوقع أن فريق جور كان سيقترح نهجاً يحظى بهذا القدر من الدعم وله الفرصة ذاتها في النجاح. فقد كانت الدبلوماسية القسرية القائمة على النهج الحازم المتعدد الأطراف، هي السياسة التي أيدها

جور طوال حياته السياسية. وكان هذا النهج يقدم أفضل فرصة لتعزيز سياسة الاحتواء التي اعتمدتها إدارة كلينتون ونائبه جور بأقل قدر من المخاطر السياسية.

لقد دأب أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، (وربما عن عمد) على إساءة تفسير جوهر المناقشات السياسية الداخلية طوال هذه الفترة. كما تجاهلوا - (أو أساؤوا بشكل كامل فهم) - محتوى الخطابات في الكونجرس المؤيدة لمنح التفويض. وقادتهم هذه الأخطاء إلى رواية الأحداث التاريخية بشكل خاطئ، ويفسر هذا أيضاً رواج نظريتهم. ولكن الحقائق المحيطة بهذه المناقشات السياسية يجب أن تتحدث عن نفسها؛ فالأدلة تثبت بوضوح حقيقة الخيارات التي كان بوش وبلير يبحثانها في ذلك الوقت، وهي الوقائع والظروف ذاتها التي كان فريق جور سيواجهها لو كان في السلطة.

أما التفويض في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، فقد صوت مجلس النواب لصالح القرار بعدد أصوات تأييد 296 مقابل رفض 133، وفي اليوم اللاحق أيده مجلس الشيوخ بعدد أصوات تأييد 77 مقابل رفض 23.[29] وهناك أسباب مهمة عدة تفسر لماذا كان الدعم القوي من الحزبين لقرار الحرب على العراق حتمياً، بغض النظر عما إذا كان بوش أو جور هو الذي يدافع عنه في البيت الأبيض.

أولاً، كان الجميع تقريباً في واشنطن يدرك أهمية إعطاء الرئيس القوة التفاوضية التي يحتاج إليها لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي بتأييد قرار مجلس الأمن رقم 1441؛ فالتهديد بمعالجة مسألة خطيرة "وحدنا إذا لزم الأمر" (Gore 2002a) غالباً ما يكون شرطاً مسبقاً لإطلاق الدبلوماسية المتعددة الأطراف (Harvey 2004). وفي ذلك الوقت كان يُنظر إلى التهديد القوي والجديِّ المدعوم بتفويض من الكونجرس والأمم المتحدة على أنه أفضل أمل لإدارة أزمة نزع السلاح بشكل سلمي وبمشاركة أطراف عدة. والواقع أن دعم التفويض قد بدا أمراً صائباً جداً إلى درجة أن جون كيري وهيلاري كلينتون استمرا في الدفاع عن تصويتهما طوال حملتيهما الانتخابيتين في عامي 2004 و2008 على التوالي،

وسوغا قراريهما بالاستناد إلى منطق الدبلوماسية القسرية.[30] سُئل جون كيري خلال حملته الانتخابية عام 2004:

> المذيع: أنت تقول إنك صوَّتَّ لصالح تفويض الرئيس بوش بالتهديد باستخدام القوة في العراق. في الحقيقة، كما أشار عضو مجلس الشيوخ ليندسي جراهام، أنت صوتَّ لصالح تفويض الرئيس بوش باستخدام القوة بحسب ما يراه مناسباً. بالنسبة إلى بعض الناس، قد يبدو الأمر كما لو أنك تحاول النأي بنفسك عن تصويت بات الآن لا يحظى بشعبية لدى الكثيرين في الحزب الديمقراطي. هل هذا تفسير صحيح؟

> جون كيري: قطعاً لا. لا أحد يستطيع إنكار حقيقة التصويت. لقد صوتُّ لصالح التفويض، وكان هذا قراراً صائباً؛ والسبب الذي جعلني أذكر التهديد، هو أنه كان علينا جعل التهديد يبدو جدِّياً. لو لم يكن هناك تهديد جدِّيٌّ، لما كان صدَّام حسين سيسمح بدخول المفتشين. فلو لم نصوت لصالح التفويض، لما استطعنا إعادة المفتشين. ولو لم نصوت بذلك الشكل، لما سنحت لنا فرصة الذهاب إلى الأمم المتحدة.

وقد أوضح عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي جاي روكفلر (Rockefeller 2002):

> أن أي تقدم نحرزه في مسألة نزع سلاح صدَّام حسين لم يأتِ من فراغ. فأعضاء الأمم المتحدة لم يقرروا فجأة مناقشة قرار جديد يرغم العراق على نزع سلاحه. وصدَّام حسين لم يقرر فجأة توجيه دعوة جديدة إلى مفتشي الأمم المتحدة وإزالة الحواجز التي أعاقت عملهم في الماضي. التقدم يحدث لأن الرئيس قال للجمعية العامة للأمم المتحدة إنه إذا لم تكن الأمم المتحدة مستعدة لإرغام صدَّام حسين على تنفيذ قرارها بشأن نزع السلاح العراقي، فستضطر الولايات المتحدة إلى التحرك.[31]

> إن أفضل فرصة للولايات المتحدة في هذه المرحلة لدفع الأمم المتحدة والعراق باتجاه حل سلمي لهذه الأزمة، هي من خلال إيضاح أن الولايات المتحدة مستعدة للتحرك وحدها، إذا لزم الأمر، أمةً واحدة ومتحدة. أحياناً تتطلع بقية دول العالم إلى الولايات المتحدة؛ لا بسبب تنوع المناقشات لدينا وغناها فحسب، بل بسبب الثبات والتصميم اللذين يجب

أن تظهرهما الدولة القائدة للعالم في سعيها لحل المشكلات المستعصية، وخاصة الخطيرة منها. هذا هو السياق الذي أنطلقُ منه في تعاملي مع هذا التصويت.[32]

قالت الولايات المتحدة وبريطانيا: إن نشرهما لاحقاً ما يقرب من 200,000 جندي في الكويت وقطر أكد جدية التهديد الأمريكي - البريطاني، وأظهر التصميم على المضي قدماً في تنفيذ عمل عسكري في حالة عدم امتثال النظام العراقي. وقد أثنى هانز بليكس وجاك شيراك على هذا النهج، واعترفا صراحة بأن نشر القوات كان العامل الأساسي وراء النجاحات التي حققتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (للتوسع في هذا الشأن انظر مناقشة الدبلوماسية القسرية في الفصل التاسع).[33] ولكن بعد اعتماد هذا القرار؛ أدت هذه الاستراتيجية المعقولة تماماً (والمستندة إلى دعم محلي ودولي متعدد الأطراف) إلى وضع الولايات المتحدة وبريطانيا على مسار يؤدي إلى الحرب ويصعب تغييره.

ثانياً، لو أن الرئيس جور طلب من الكونجرس في عام 2002 اعتماد قرار مماثل (وهو أمر مرجَّح نظراً إلى تفضيل جور الواضح للنهج القسري المتعدد الأطراف)، فليس هناك سبب منطقي يُفسر لماذا كان سيُقابَل بالرفض. والواقع أن دعم الديمقراطيين كان سيشتد على الأرجح في غياب تعبير الأعضاء المعارضين في مجلس الشيوخ مثل ليفن وبيرد، عن مخاوفهم من استخدام المحافظين الجدد للتفويض لتسويغ حرب استباقية أحادية. فما كان جور ليثير أياً من هذه المخاوف؛ بسبب التزامه بالليبرالية الدولية. إن الخطابات التي أُلقِيت في مجلسي النواب والشيوخ في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 لتأييد استخدام القوة لا تختلف إلى حد كبير عن الخطابات التي أُلقِيت في عام 1998 تأييداً لقانون تحرير العراق، وكلتا المجموعتين من الخطابات أشارت إلى مخاوف متطابقة بشأن توسيع العراق برامجه لأسلحة الدمار الشامل. وقد استند كل من القانون الصادر عام 1998 والتفويض الصادر عام 2003 إلى التهديد الواضح الذي تشكله

أسلحة الدمار الشامل العراقية على الأمن الأمريكي (كان الجميع مخطئين أيضاً في عام 1998)، والربط بين الأمن الأمريكي وانتشار الحرية والديمقراطية، والدبلوماسية الوقائية للتعامل مع التهديد المتصاعد قبل خروجه على السيطرة. وبعبارة أخرى، كانت مواقف الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس متوافقة بشأن الملف العراقي طوال فترة إدارتي كلينتون وبوش؛ ولذلك، فإن إدارة ديمقراطية يترأسها آل جور كانت ستحظى بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يساوي - (إن لم يكن يزيد) - الدعم الذي حظيت به إدارة بوش الجمهورية.

ثالثاً، كشف الفشل في توقع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، الذي اعتبره الكثيرون وقتها أكبر خطأ استخباراتي خلال عقود طويلة، عن التكلفة السياسية العالية جداً للتقليل من أهمية التهديدات؛ حيث تعرض كل من وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن القومي والبنتاجون لانتقادات؛ بسبب تمرير معلومات خاطئة والإغفال (أو تجاهل) الكثير من الإشارات، وهذا ما حال دون القيام بالربط ما بين الأدلة. هذه الدروس، التي أكدها في وقت لاحق التقرير الشهير للجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، شجعت الحكومة وأوساط الاستخبارات والكونجرس على الخطأ في البحث النشيط عن التهديدات الأمنية القادمة، و"تخيلها" (المبالغة في تقديرها) ومن ذلك التهديدات التي يشكلها العراق. ولو أن الديمقراطيين في الكونجرس رفضوا في عام 2002 منح التفويض لاستخدام "جميع الوسائل الضرورية" لإرغام صدَّام على الامتثال لكان هذا عزز التصورات الشائعة عن ضعف الديمقراطيين في قضية مركزية في الانتخابات، وهي الأمن والدفاع. وفي ضوء الأدلة الساحقة من الخطابات والتصريحات الصادرة من جور وفريقه، وهي التي أوردناها في الفصلين السابقين، فما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أي إدارة ديمقراطية كانت ستفشل في فهم الوقائع الجديدة في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر والضغوط السياسية المرتبطة بها.

أخيراً، كانت المبالغة في رد الفعل على تهديد أسلحة الدمار الشامل تنطوي على مخاطر أقل (على المدى القصير) من رد فعلٍ دون المستوى المتوقع على تهديد كان الجميع يقر بوجوده. هذا لا يعني أن أغلبية الأعضاء في الكونجرس كانوا مقتنعين بتفسير البنتاجون المشوه للمعلومات الاستخبارية، ولكن مخاوفهم التي عبروا عنها في جميع خطاباتهم تقريباً التي أُلقيت في أكتوبر كانت أكثر من كافية لدعم النهج المتعدد الأطراف الذي اعتمده الرئيس. فالمخاطر السياسية لعدم التحرك كانت أكبر بكثير من مخاطر اتباع الاستراتيجية التي أدت في نهاية المطاف إلى شن الحرب. وفي المرحلة الأخيرة، في آذار/ مارس 2003، كانت مخاطر بقاء الوضع الراهن (استمرار عمليات التفتيش إلى ما لا نهاية على الرغم من التهديد باستخدام القوة العسكرية) أكبر من مخاطر الحرب، مادام الرأي العام يعتقد أن الحرب شُنَّت للحفاظ على أمنه. وحقيقة أن جورج بوش فاز في الانتخابات الرئاسية عام 2004 (بنسبة أكبر من النسبة التي فاز بها في عام 2000 وبمقاعد إضافية في مجلس النواب)، برغم خطئه بشأن مخزونات أسلحة الدمار الشامل العراقية تؤكد هذه النقطة. فمن حيث الأساس كوفئ الجمهوريون لأن خطأهم كان لصالح الأمن الأمريكي برغم أن الجميع حصل على معلومات استخبارية خاطئة جداً. من الواضح أن التأييد لبوش تراجع مع مرور الوقت، ولكن أي إدارة ديمقراطية كانت ستستغل (أو تستفيد) الضغوط المحلية ذاتها خلال الفترة 2002–2003 لتعطي السلامة العامة الأولوية. ولا يؤيد سِجلُّ جور في العراق الرأي القائل بأنه (هو أو أي من مستشاريه) كان يمكن أن يكون أكثر استعداداً لقبول التكاليف السياسية العالية؛ للتقليل من شأن التهديد العراقي أو عدم فعل شيء إزاءه في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أو التهاون في إرغام صدَّام حسين على الامتثال بعد صدور القرار 1441، أو عدم فعل شيء بعد رفض فرنسا أي خيارات عسكرية لنزع سلاح العراق وتفضيلها استمرار عمليات التفتيش إلى ما لا نهاية. وإزاء ما يتعلق باستمرار عمليات التفتيش لأجل غير مسمى، فقد كانت الحكومة الأمريكية (وليس فرنسا أو ألمانيا أو روسيا أو الصين)، هي التي ستتحمل عبء دفع نفقات الانتشار

المستمر لـ 200,000 جندي في مسرح العمليات. ومرة أخرى كان هذا الوضع سيقود إلى موقف مستحيل على رئيس يقترب من حملة الانتخابات الرئاسية عام 2004.

وأما تفضيلات جور، فقد سبق له تأييد الحرب في عام 1991 برغم المخاطر السياسية الهائلة المرتبطة بمعارضته الكثير من زملائه، فضلاً عن الآثار المحتملة لذلك في فرصه المستقبلية داخل الحزب. ومنذ ذلك الحين، ألقى جور ومستشاروه خطابات عن السياسة الخارجية والعراق أشاروا فيها دائماً إلى ذلك التصويت (وحقيقة أنه كان واحداً من قلة من الديمقراطيين اتخذوا ما يعتبره القرار الصحيح في ذلك الوقت)، فهو يعتبر ذلك التصويت وسام شرف له. ولننظر الآن في السياق السياسي الذي كان جور سيواجهه في عام 2003: دعم أكبر من الديمقراطيين، وقرار شديد اللهجة من الكونجرس يمنح الرئيس صلاحية استخدام القوة، وتفويض قوي من الأمم المتحدة (يتجاوز التفويض الذي منحته الأمم المتحدة في عام 1991 وفي الكثير من قراراتها اللاحقة)، واقتناع راسخ بأن الولايات المتحدة لديها الصلاحية القانونية للتحرك إذا لم تصدق الأمم المتحدة على قرار جديد. وهكذا فإن فرضية سلام جور، التي مفادها أن جور كان سيتجاهل جميع هذه الأمور ويفضل الوضع الراهن أو استمرار عمليات التفتيش إلى ما لا نهاية، ليس لها ما يدعمها في الأدلة القائمة.

قد يقول قائل من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد: إنني أخلط بين فكرة أن الديمقراطيين لم يستطيعوا عرقلة خطط الحرب التي وضعتها الإدارة وبين فكرة أنهم لو كانوا في موقع المسؤولية لكانوا اختاروا الحرب على حساب تمزيق معسكرهم. ولكنني لا أقول إن جور كان سيدفع خيار الحرب برغم المخاطرة بتمزيق حزبه، بل أقول إن الاستراتيجية الأممية التي تشكل عماد النهج الحازم المتعدد الأطراف كانت ستحظى بموافقة معظم الديمقراطيين بوصفها نهجاً ليبرالياً دولياً يقود إلى الشراكة البناءة والأمن التعاوني. وهذه كانت أفضل فرصة لنزع سلاح العراق. ولكن القرارات المؤقتة نفسها اللازمة لتطبيق هذه السياسة كانت ستقرب البلاد من الحرب بدل أن تبعدها عنها.

## الفصل الخامس

# إخفاقات الاستخبارات الأمريكية وحساباتها الخاطئة

### التلاعب بالتهديد وتضخيمه وتشويه الحقائق

تماشياً مع الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها فرضية سلام جور، ظل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد يرددون على الدوام مقولة كون التقديرات الاستخبارية المبالغ فيها وتضخيم التهديد مسؤولة بشكل مباشر عن حشد التأييد لحرب العراق. ومن المرجح أن إدارة جور ما كانت ستشارك في هذا النوع من الخطاب التهديدي، بل كانت ستتبنى الانطباعات المقبولة عموماً (غير المشوهة) حول تهديد أسلحة الدمار الشامل عند صياغة الردود والحلول في سياستها. والأهم من ذلك هو أن إدارة جور كانت ستبقي المحافظين الجدد خارج السلطة؛ ومن ثم كانوا سيُحرمون من الاطلاع على المعلومات الاستخبارية أو السيطرة على الكشف الانتقائي عنها، وهو ما كان ضرورياً للتلاعب الذي أدى إلى الحصول على تفويض من الكونجرس. هذا الفصل يفند هذه الرواية التاريخية السائدة.

تؤكد نظرية حرب المحافظين الجدد بكل وضوح أن مسؤولين في البيت الأبيض والبنتاجون تلاعبوا عمداً بالمعلومات الاستخبارية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية بقصد الحصول على الدعم المحلي (الكونجرس) والدعم الدولي (الأمم المتحدة) المطلوبين لتسويغ الغزو. ومن بين جميع التقديرات الاستخبارية السابقة للحرب التي تُتهم إدارة بوش بتضخيمها، يركز أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد عادة على النقاط الثلاث الآتية: (1) الروابط العملياتية بين صدَّام حسين وتنظيم القاعدة التي أدت إلى هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، (2) محاولة صدَّام حسين حيازة أنابيب الألمنيوم التي تُستخدم في برامج التخصيب بالطرد المركزي، (3) محاولة شراء كعكة اليورانيوم الصفراء من إفريقيا. وقد

تبيَّن بعد الحرب أن التقديرات الاستخبارية بشأن هذه النقاط الثلاث كانت عارية عن الصحة وشابتها عيوب كبيرة، ولكن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد يعتقدون أن مسؤولي الإدارة كانوا على علم بهذه الأخطاء واختاروا تجاهلها. وهم يقولون: إن زعماء الكونجرس اعتمدوا عن غير قصد على هذه التقديرات الخاطئة للدفاع عن تأييدهم لمنح التفويض في تشرين الأول/ أكتوبر 2002. وبما أن ذلك التفويض كان خطوة حاسمة في اتجاه الحرب، فإن المسؤولية عن الحرب يمكن أن تُعزى إلى تلك المبالغات والمعلومات المشوهة والأشخاص المسؤولين عن اختلاقها.

تحظى هذه الرواية التاريخية بقبول واسع لدى أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد لأسباب واضحة. فكلما كانت الأخطاء الاستخبارية أقل وأشد وضوحاً، كان من الأسهل تحديد المسؤولية وإلقاء اللوم. والتركيز على هذه الأخطاء الاستخبارية الثلاثة، مع إغفال أخطاء كثيرة أخرى تراكمت على مدى عشر سنوات من جمع البيانات ووضع التقديرات الاستخبارية، يقوي نظرية حرب المحافظين الجدد من خلال تعزيز النظرية السطحية عن "القيادة" في تفسير تشويه المعلومات الاستخبارية والحرب. ومن خلال التركيز على جزء صغير تسهل إدارته (والسيطرة عليه) من سجل الإخفاقات الاستخبارية، فإن كل ما نحتاج إليه كبرهان، هو وجود نماذج لشخصيات بارزة من المحافظين الجدد يشوهون هذه التقديرات.

ولكن إذا لم يكن لهذه التقديرات الاستخبارية الثلاثة صلة بالمواقف التي تبناها معظم أطراف صناعة القرار ودافعوا عنها في ذلك الوقت، فما انعكاسات ذلك على نظرية حرب المحافظين الجدد؟ وماذا لو لم يكن لتلك التقديرات والمعلومات علاقة بالمسوغات التي قدمها الجمهوريون والديمقراطيون الذين دعموا قرارات الرئيس في كل مرحلة؟ إذا كانت العوائق المؤسسية والبنيوية التي تؤثر في جمع المعلومات الاستخبارية أكبر بكثير وتصعب السيطرة عليها، أو إذا كانت الأخطاء الاستخبارية متفشية في الإدارتين الديمقراطية والجمهورية معاً؛ (نتيجة لفشل عمليات التفتيش، والخداع والغموض

الاستراتيجي من جانب صدَّام حسين على مدى سنوات طويلة، وغياب المفتشين منذ عام 1998)، أو إذا كانت هناك عوامل أخرى اجتماعية وسياسية ومؤسسية ودبلوماسية واستراتيجية تفسر تأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي لسياسات إدارتي كلينتون وبوش في التعامل مع العراق، فهذا يعني أنه لم يكن للقرارات المتخذة علاقة بالصفات القيادية المميزة للرئيس أو بالمعتقدات الأيديولوجية (المحافظية الجديدة) لبضعة أفراد في إدارة بوش. باختصار، إذا كانت الأخطاء الاستخبارية تُعزى إلى أسباب منهجية وبنيوية راسخة في ممارسات الإدارات الأمريكية، فإن هذه النتائج ستشكل تحدياً جدياً لجزء محوري في رواية أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد.

والآن، إزاء ما يتعلق بتقويم المزاعم الرائجة لأنصار نظرية حرب المحافظين الجدد القائلة بوجود علاقة سببية مباشرة بين تفويض الكونجرس والمعلومات الاستخبارية المشوهة حول أنابيب الألمنيوم واليورانيوم وتنظيم القاعدة، فإن الأسئلة المنهجية الأساسية هي: ما الحقائق التاريخية المحددة التي علينا رصدها لكي نؤكد هذه المزاعم الأساسية أو ننفيها؟ وكيف يمكن أن نفسر هذه الأدلة في ضوء الحجج المنطقية الواردة في النظريات التي تعزو الحرب إلى "القيادة"؛ أي إلى (التلاعب بالمعلومات الاستخبارية) مقابل النظريات التي تعزوها إلى "أسباب بنيوية" (إخفاقات استخبارية)؟ وبشكل أكثر تحديداً، كم عدد المسؤولين (من الديمقراطيين والجمهوريين والمحافظين الجدد ومفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأعضاء حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا،... إلخ) الذين قبلوا التقديرات الاستخبارية؟ وما نسبة المعلومات التي قبلوها من مئات التقديرات الاستخبارية التي تم جمعها على مدى عقدٍ من عمليات التفتيش الأمريكية - البريطانية - الأممية؟ وبأي درجة من الثقة؟ وهل كانت هذه الانطباعات العامة والشكوك والمخاوف كافية لتأييد استراتيجية إدارة بوش المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة في كل مرحلة؟ والأهم من ذلك، ما مدى أهمية قصص أنابيب الألمنيوم واليورانيوم والروابط مع تنظيم القاعدة عند مقارنتها بالأشياء الأخرى التي كان يُشتبَه بأن نظام صدَّام حسين يخفيها؟

إحدى الطرائق المباشرة للإجابة على هذه التساؤلات هي أن نرصد (من خلال تتبع المسار وتحليل المضمون مثلاً) أي إشارة إلى هذه النقاط الثلاث في نقاشات الكونجرس بشأن قرار التفويض باستخدام القوة العسكرية (من سجلات الكونجرس، 8-10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).[1] فخطابات الدفاع عن التصويت لصالح نشر قوات عسكرية تكون محفوفة بالمخاطر، وتمثل لحظات حاسمة في الحياة السياسية لعضو الكونجرس، وغالباً ما تؤدي إلى الترسيخ (أو التدمير) لإرثه السياسي. ويمكن القول إن مضمون هذه الخطابات يمثل أفضل الحجج التي يستطيع هؤلاء المسؤولون استخلاصها من جميع الأدلة والمعلومات الاستخبارية المتاحة للدفاع عن واحد من أهم المواقف التي يتخذونها في حياتهم السياسية. ومن المنطقي أن نتوقع من هؤلاء المسؤولين تسليط الضوء في خطاباتهم على أهم المعلومات والبيانات والتقارير الاستخبارية التي يرون أنها أساسية لدعم موقفهم. وأي مؤشر إلى أن هذه الخطابات أغفلت - أو تجاهلت - تماماً موضوع اليورانيوم أو أنابيب الألمنيوم أو الروابط العملياتية بين العراق وتنظيم القاعدة وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر سيثير شكوكاً كبيرة حول هذا الجزء الأساسي من رواية أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، ويبين أن هذه النقاط لم تكن ضرورية لتسويق الحرب.

ألقى اثنان وخمسون عضواً في مجلس الشيوخ ما مجموعه ستة وسبعون خطاباً للدفاع عن تصويتهم. تسعة أعضاء منهم فقط أشاروا إلى أنابيب اليورانيوم أو الألمنيوم، بينهم ستة من الديمقراطيين، وثلاثة عارضوا منح التفويض (وهم روبرت بيرد من فيرجينيا الغربية، وبوب جراهام من فلوريدا، وتيد كينيدي من ماساتشوسِتس)، وثلاثة أيدوا الرئيس (جو ليبرمان من كونتيكت، وجو بايدن من ديلاوير، وبايرون دورجان من داكوتا الشمالية). أما الأعضاء الثلاثة الباقون الذين أشاروا إلى هذه النقاط فكانوا جمهوريين (سوزان كولينز من مين، وكاي بيلي هاتشيسون من كنتاكي، وأولمبيا سنو من مين). وإذا استبعدنا الديمقراطيين الثلاثة الذين عارضوا منح التفويض (لأنهم رفضوا هذه التقديرات الاستخبارية بناء على التفسيرات البديلة الواردة في النص الكامل لتقديرات الاستخبارات الوطنية وملاحقه)، يبقى ستة فقط من أصل تسعة وأربعين

عضواً في مجلس الشيوخ أشاروا إلى هذه النقاط. وهذا لا يشكل دليلاً علمياً دامغاً على أن هذه المعلومات المشوهة كانت ضرورية للحصول على تفويض من الكونجرس أو لـ "تسويق" الحرب بنجاح. والواقع أن أغلبية كبيرة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين كانوا يعتبرون هذه النقاط الثلاث غير ذات صلة بحججهم؛ لأن تلك الحجج، دون هذه المعلومات المشوهة، كانت أكثر من كافية لتسويغ تصويتهم.

وعلاوة على ذلك، فقد عبَّر طرفا النقاش في خطابات تشرين الأول/ أكتوبر عن رأيهما بشأن أهمية التقديرات الاستخبارية الثلاثة؛ حيث أصدر أعضاء مجلس الشيوخ بيرد وليهي وكينيدي، على سبيل المثال، بيانات قوية جداً ضد قصة أنابيب الألمنيوم والعلاقة بتنظيم القاعدة. هذه الآراء المعارضة لم تغِب عن نقاشات الكونجرس، بل عبَّر عنها بوضوح الأعضاء الذين عارضوا منح التفويض في غياب قرار جديد من الأمم المتحدة. كما نشب خلاف بين وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الطاقة الأمريكية حول أهمية أنابيب الألمنيوم؛ حيث ورد في تقرير تقديرات الاستخبارات الوطنية لعام 2002 أن «جميع خبراء الاستخبارات متفقون... على أن هذه الأنابيب يمكن أن تُستخدم في برنامج تخصيب اليورانيوم بأجهزة الطرد المركزي»، ولكن وزارة الطاقة لم تصدق هذا الكلام في هذه الحالة تحديداً لأنه لم يكن هناك أدلة مؤيدة من أجزاء أخرى من البرنامج النووي العراقي. لذلك خلصت وزارة الطاقة إلى أن الأنابيب ربما ستستخدم في الصواريخ التقليدية. المسألة المهمة هنا هي أن الخلاف بين وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الطاقة كان واضحاً في الخطابات بشأن منح التفويض، ولكن حجج منتقدي التفويض أخفقت في إقناع معظم الأعضاء الديمقراطيين لتغيير تصويتهم لسبب بسيط، وهو أن هذه المعلومات الاستخبارية المشوهة كانت هامشية بالمقارنة مع الصورة الكبرى لأسلحة الدمار الشامل والتهديد الذي تشكله في أيدي نظام صدَّام حسين.

أما عن الإشارات إلى تنظيم القاعدة، فإن خمسة عشر عضواً من أصل تسعة وعشرين عضواً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ صوتوا لصالح التفويض أشاروا إلى تنظيم

القاعدة في خطاباتهم، ولكن لم يصدق أي منهم المعلومات المشوهة بشأن الروابط العملياتية بين نظام صدَّام حسين والتخطيط لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر وتنفيذها؛ حيث ألقى جو بايدن وهيلاري كلينتون خطابين قللا فيهما فعلياً من أهمية الروابط العملياتية بين تنظيم القاعدة والعراق، ولكنهما دافعا، مثل جميع الأعضاء الآخرين تقريباً، عن الرأي القائل بأن علاقة صدَّام حسين بالإرهاب في الشرق الأوسط كانت خطيرة بدرجة تكفي (إلى جانب الأشياء الأخرى في سجله) لتسويغ التفويض باستخدام القوة ضده. ومن المفارقات أن جو ليبرمان (الذي اختاره آل جور لخوض الانتخابات معه مرشَّحاً لمنصب نائب الرئيس) كان واحداً من قلة من الديمقراطيين أثاروا احتمال وجود علاقات قوية بين مسؤولي النظام العراقي وتنظيم القاعدة، ولكن حتى هو لم يقل بوجود رابط بين صدَّام حسين وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ولم تتضمن خطابات أي من الديمقراطيين الاثنين والعشرين الباقين الذين صوتوا لصالح قرار التفويض باستخدام القوة أي إشارة إلى تنظيم القاعدة أو إلى الروابط بين صدَّام حسين وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ولم يكن تأييدهم القرار يستند إلى هذه المعلومات المشوهة؛ والسبب الذي يدفعني إلى تسليط الضوء على غياب الإشارات من جانب الديمقراطيين إلى هذه النقاط هو الدفاع عن مقولة كون الديمقراطيين سيؤيدون مطالبة آل جور بالحصول على التفويض دون الاعتماد على معلومات مشوهة.

في الواقع، هناك خطابات كثيرة اعترفت بوجود جدل ساخن بين وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية وبين البنتاجون بشأن الروابط بين العراق وتنظيم القاعدة. فعلى سبيل المثال، نبَّه كل من جورج تينيت وكولن باول وتوني بلير الرئيس جورج بوش إلى عدم القبول (أو الاعتماد) لمزاعم البنتاجون المشوهة التي يقدمها مكتب دوجلاس فيث (معاون وزير الدفاع لشؤون السياسات).[2] ووافق باول وبلير على التقديرات الاستخبارية الأكثر قبولاً (التي لها ما يؤيدها بشكل عام) بشأن بعض الاتصالات من المستوى الثاني بين مسؤولين عراقيين وتنظيم القاعدة حول ميثاق

عدم اعتداء. ولكنهما شجعا الرئيس بوش على التركيز على العلاقات المؤكدة في معظمها بين نظام صدَّام حسين وجماعات إرهابية أخرى معروفة جيداً. وقالا إن استخدام مزاعم مزيفة حول تنظيم القاعدة يمكن أن يضر بجوانب أخرى من القضية ضد صدَّام حسين من خلال إثارة تساؤلات حول مصداقية الإدارة الأمريكية في تقديرات وتقارير أخرى. بعبارة أخرى، لم تكن هناك حاجة إلى إثبات أن محمد عطا التقى مسؤولين استخباراتيين عراقيين في براغ (أكدت وكالة الاستخبارات المركزية أن عطا كان في فيرجينيا في ذلك التاريخ) لأن علاقات النظام العراقي مع منظمات إرهابية أخرى، إلى جانب جميع الأشياء الأخرى في سجله، كانت كافية لتسويغ النهج الذي أوصى به بوش وباول وبلير.

توافق ثلة من الباحثين من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين أيدوا مقولة المعلومات الاستخبارية المشوهة، وأحدهم كيليت كريمر (Kellett Cramer 2007: 524)، على أن أعضاء الكونجرس لم يكونوا بالضرورة مقتنعين بالتهديدات المضخمة، ولكنهم صوتوا لصالح القرار لأنهم كانوا خائفين من مخالفة مبدأ "الوطنية العسكرية"؛ حيث «طغى مبدأ الوطنية على الحكم العقلاني للسياسيين حول قيمة الأدلة». ولكن هذا التفسير الذي يقدمه كيليت كريمر حول الدافع الرئيس لمعظم أعضاء الكونجرس فيه الكثير من المبالغة. فقد صوت هؤلاء الأعضاء لصالح قرار منح التفويض من أجل إعطاء الرئيس القوة التفاوضية التي يحتاج إليها في سعيه لاستصدار قرار قوي متعدد الأطراف من الأمم المتحدة، وقد بدا هذا منطقياً جداً حينذاك. كانوا يظنون أن نجاح الاستراتيجية القسرية يتطلب إظهار التصميم من خلال نشر القوات الأمريكية مدعومة بتفويض من الكونجرس يسمح للولايات المتحدة بالتحرك منفردة إذا أخفق المجتمع الدولي في معالجة المشكلة. وكان معظم أعضاء الكونجرس يعتقدون حينذاك أن هذه الاستراتيجية توفر أفضل فرصة لحل الأزمة دون أن تضطر الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية فعلاً. هذا التفسير لدوافع أعضاء الكونجرس الذين يفترض أنهم يتحلون بدرجة معقولة من الذكاء يبدو أفضل وأقوى بكثير من الرأي البديل القائل بأن أعضاء الكونجرس وافقوا على الحرب بسبب

الضغوط الشعبية الناتجة من قيام المحافظين الجدد بتضخيم التهديدات، برغم أنهم قادرون على الحكم على الأمور بشكل أفضل. ومرة أخرى نقول إن التهديدات المشوهة لم تكن ضرورية لجعل التصويت لصالح منح التفويض يبدو خياراً صائباً.

هذه نتائج مهمة، لأنها تكشف عن أخطاء خطيرة في روايات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد للحدث التاريخي، وتبين أن المعلومات الاستخبارية المختلقة لم تلعب دوراً رئيسياً في إقناع الديمقراطيين في الكونجرس بتأييد قرار منح التفويض أو دعم استراتيجية الرئيس في العراق. فالوقائع تدحض الافتراض السائد بأن "التهديد الوشيك" القائم على أساس تقديرات استخبارية مشوهة كان ضرورياً للحصول على دعم الكونجرس، وهو افتراض خاطئ. كما لم يُشر أي من أعضاء مجلس الشيوخ في خطاباتهم إلى وجود روابط مباشرة بين صدَّام حسين وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، باستثناء تعليقات الذين استهجنوا هذه المزاعم واعتبروها سخيفة، وهو موقف مماثل لموقف كبار المسؤولين في حكومة توني بلير، وبالطبع آل جور. أما الأدلة الإضافية التي تفند ضرورة تضخيم التهديد، لنتذكر حقيقة أن هذه المعلومات المشوهة لم تلعب أي دور في تصويت مجلس الشيوخ بنسبة 98–0 لصالح قانون تحرير العراق عام 1998 وحملة القصف التي أعقبته. والواقع أن الخطابات التي أُلقيت في مجلس الشيوخ لتأييد قانون تحرير العراق تبدو مشابهة جداً للخطابات التي ألقيت في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002. وهكذا، لم يكن للمعلومات الاستخبارية المشوهة حول هذه البنود الثلاثة أي أثر على الإطلاق.

بناءً على ما سبق، يواجه أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد مأزقاً صعباً. فإذا كان من المناسب اقتباس حديث ديك تشيني عن أنابيب الألمنيوم لتفسير تأييده توجيه ضربة استباقية أحادية، وجب بالمقابل الاعتراف بغياب هذه المعلومات المشوهة عن الخطابات التي دافعت عن التفويض عند تفسير مسار الأحداث. ربما تكون هذه المبالغات مناسبة للدفاع عن الاستراتيجية المفضلة لدى تشيني، ولكن الأدلة تظهر بوضوح أنها لم تكن ضرورية لدعم السياسة التي تبناها بوش وبلير وباول، والتي دافع عنها آل جور

وهولبروك وكثيرون سواهما. ولو كان جور هو الرئيس، فما كان فريقه للأمن القومي سيقتنع بالمعلومات المشوهة حول أسلحة الدمار الشامل التي استغلها ديك تشيني وبول ولفويتز أو يتأثر بالضغوط الناتجة منها. وما كان الكونجرس ليعتمد عليها لدعم قرار منح التفويض. ولكن العناصر الأساسية في مجموعة القرارات التي أوجدت المسار الحتمي المفضي إلى الحرب كان ستبقى على حالها.

## تفسيرات بنيوية/مؤسسية لإخفاقات الاستخبارات مغايرة لتفسير القيادة

إن النهج الأكثر ملاءمة لربط أخطاء الاستخبارات بالقرارات المتعلقة بالعراق يجب أن يركز على العوائق البنيوية والمؤسسية التي تعترض جمع المعلومات الاستخبارية، وهي التي كانت أشد خطورة بكثير، وواسعة الانتشار، وتصعب السيطرة عليها. فالتقديرات الاستخبارية الثلاثة المذكورة آنفاً لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من مئات التقديرات حول أجزاء مختلفة من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد وُثِّقت هذه المجموعة الكبيرة من التقديرات في آلاف الصفحات من الوثائق الأمريكية والبريطانية والأوروبية والأممية، ولم تظهر فجأة في آذار/مارس 2003. وجميع هذه التقديرات تقريباً تَبيَّن بعد الحرب أنها مليئة بالأخطاء لأسباب تكاد تكون متطابقة، ومنها غياب الاستخبارات البشرية على الأرض في العراق، ومغادرة المفتشين الدوليين عام 1998، وقرارات صدَّام حسين ممارسة الغموض الاستراتيجي والردع بواسطة الخداع لتعزيز أمنه الإقليمي (انظر الفصل الثامن). والاعتراف بضخامة الأخطاء الاستخبارية وفداحتها في ذلك الوقت شرط أساسي لفهم ما حدث.

من الواضح أنه كان هناك جدل كبير في أوساط الاستخبارات حول نقاط محددة. ومن أمثلة ذلك أن وزارة الطاقة الأمريكية رفضت مزاعم وكالة الاستخبارات المركزية بشأن أنابيب الألمنيوم. كما رفضت كل من وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية

تقويم البنتاجون حول الروابط العملياتية بين العراق وتنظيم القاعدة. ومن الصحيح أيضاً أنه لم تُقدم دائماً تفسيرات متوازنة ودقيقة للمعلومات الاستخبارية، وذلك من أجل حشد الدعم للسياسة التي اعتبرتها الإدارة ضرورية. ولكن الخلاف لم يكن يوماً بين الرأي القائل بامتلاك صدَّام حسين أسلحة الدمار الشامل، الذي كانت الإدارة تروج له، وبين رأي بديل مفاده عدم امتلاك صدَّام حسين لتلك الأسلحة، بل تركز الجدل حول الأهمية النسبية إلى بعض المسائل؛ مثل الروابط العملياتية مع تنظيم القاعدة أو قضية أنابيب الألمنيوم، في سياق إجماع عام على أن صدَّام حسين كان يمتلك أو يطور مستوى معيناً من أسلحة الدمار الشامل. ولم يحاول أحد في الحكومة (أو المجتمع الدولي) أن يقول إن نظام صدّام كان بريئاً من هذه التهمة، وذلك لسبب بسيط، وهو أنه لم تكن هناك طريقة للوصول إلى ذلك الاستنتاج في غياب مفتشي الأمم المتحدة، أو في غياب تقرير تفتيش صادر عن الأمم المتحدة يدافع عن ذلك الاستنتاج. ولم تقترب اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من إعداد تقرير كهذا، بل على العكس من ذلك، تضمن تقرير 6 آذار/ مارس 2003، الذي أعده كبير مفتشي الأسلحة هانز بليكس في المراحل الأخيرة من الأزمة، 175 صفحة من «المسائل العالقة بخصوص نزع الأسلحة» وكلها مرتبطة ببرامج الأسلحة المحظورة في العراق. ولكن من الضروري أن ندرك أن التقديرات الواردة في تقرير بليكس (والتي من الواضح أن المحافظين الجدد لم يتلاعبوا بها) كانت أيضاً مليئة بالأخطاء.[3] وكما سنبين بتفصيل أكبر في الفصل التاسع، لم تكن أمام بليكس طريقة لإثبات الحقيقة؛ لأن الدليل الذي كان يحتاج إليه (والدليل الذي طالب به قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441) لم يعد موجوداً. فالوثائق التي طلبها المفتشون كدليل على امتثال النظام العراقي تم تدميرها منذ وقت طويل، ومن المفارقات أن التهديد المتواصل بفرض عقوبات دفع صدَّام حسين إلى إتلاف جميع الأدلة على برامج أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الدليل على أنه قام بتدمير الأسلحة المحظورة.

الأدلة المستمدة من الخطابات والتصريحات الواردة في الملحقين (2-1) و(3-1) تُظهر أن التصور السائد والإجماع الواسع حينذاك، بناءً على تقويم معقول لنتائج جولات

التفتيش والتقارير الاستخبارية على مدى عقد من الزمن، هو أن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها. كان هناك خلاف حول مستوى التهديد وما إذا كان جدياً أو وشيكاً أو خطيراً، ولكن كان هناك إجماع عام واضح على وجوب فعل شيء، على الرغم من الخلافات بشأن تقديرات استخبارية محددة. وكثير ممن رفضوا واحداً أو أكثر من التقديرات الثلاثة التي أشرنا إليها سابقاً أيدوا التكتيكات الأساسية في الاستراتيجية العامة التي اتبعها الرئيس. ومعظم المسؤولين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي كانوا يصدقون جزءاً من المعلومات الاستخبارية يكفي لتأييد قرار الرئيس إعادة المفتشين إلى العراق، وقد عزز ذلك القرار عند صدوره الزخم المتصاعد الذي أفضى إلى الحرب (انظر الفصل التاسع). هذه القرارات المهمة هيأت الساحة (والأوضاع) لاتخاذ قرارات لاحقة بشأن كيفية تفسير نجاح عمليات التفتيش وفشلها، وتمديد عمليات التفتيش لأسابيع أو شهور، وما ينبغي فعله في حال ظهور أدلة جديدة على عدم امتثال العراق.

ولكي نوضح مدى صعوبة رفض كل ما جاء في سجل التقارير الاستخبارية الذي تم جمعه في عام 2003، يكفي أن نلقي نظرة إلى المعلومتين الآتيتين اللتين كان يمكن أن يستخدمهما أي مسؤول لإثارة مخاوف جدية لدى الناس بشأن العراق، واللتين كان من الصعب على أي سياسي أن يتجاهلهما أو يقلل من شأنهما أو يرفضهما في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر؛ ففي مقابلة تلفزيونية مع محطة CNN بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، قال الدكتور خضر حمزة (وهو عالم نووي عراقي سابق عمل في العراق طوال 20 عاماً):

> يمتلك صدَّام حسين مجموعة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، منها أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية. وبحسب تقارير الاستخبارات الألمانية، نتوقع له أن يمتلك ثلاثة أسلحة نووية بحلول عام 2005؛ أي إن الفرصة السانحة حالياً لمنعه من امتلاك تلك الأسلحة ستنتهي في عام 2005، ونتوقع منه حينذاك أن يصبح أكثر عدوانية تجاه جيرانه،

> وأن يشجع الإرهاب ويستخدم الأسلحة البيولوجية. إنه يستخدم هذه الأسلحة الآن من خلال وسطاء كتنظيم القاعدة، ولكننا نتوقع أن يستخدمها بعدوانية أشد بعد امتلاك السلاح النووي.[4]

وفي عام 2002، أصدر نشطاء القاعدة التعليمات الآتية عبر أحد مواقعهم على الإنترنت:

> نحن لم نصل معهم إلى الإنصاف. وإلا فلنا الحق في قتل أربعة ملايين أمريكي، منهم مليونا طفل، وتشريد ضعف هذا العدد، والجرح والإعاقة لمئات الألوف، بل من حقنا أن نحاربهم بالأسلحة الكيماوية والجرثومية لتصيبهم الأمراض الفتاكة والغريبة والعجيبة التي أصابت المسلمين بسبب أسلحتهم الكيماوية والجرثومية.[5]

بعد الحرب، استطاعت مجموعة مسح العراق التفتيش بحرية في جميع أنحاء العراق، وثبت أن هذه المزاعم كانت تنطوي على الكثير من المبالغات، ولكن لم تتوافر قبلها طريقة سهلة يستطيع من خلالها مناهضو الحرب الدفاع عن موقفهم بصدقية وبصورة منطقية. هذان الاقتباسان ليسا إلا اثنين من آلاف التصريحات المشابهة التي تراكمت خلال العقد السابق واستخدمها المسؤولون في واشنطن لتكوين آرائهم بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية والدفاع عن تلك الآراء أمام الجمهور. ففي غياب المفتشين، وفي الظروف التي أعقبت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم تكن هناك طريقة لإثبات خطأ تلك التصريحات، ولم يكن هناك حافز سياسي لفعل ذلك. كانت المصالح السياسية كافة تقتضي قبول أن التهديد جدِّيٌّ إلى درجة تستدعي معالجته، والذين قللوا من شأن هذا التهديد كانوا يتعرضون لانتقادات متكررة بسبب طريقة تفكيرهم التي تعود إلى حقبة ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر. ومن أمثلة ذلك ما قاله بوش:

> بعض الناس يقول إن علينا عدم القيام بأي عمل إلى أن يصبح التهديد وشيكاً. فمنذ متى كان الإرهابيون والطغاة يفصحون عن نياتهم؟ وهل نتوقع أن يكونوا مهذبين معنا ليرسلوا إلينا إشعاراً مسبقاً قبل توجيه ضربتهم؟ إذا تركنا هذا التهديد حتى يصبح

تهديداً قوياً ويبرز فجأة، فسيكون قد فات الأوان، ولن تنفعنا أي أعمال أو كلمات أو اتهامات متبادلة. لا يمكننا وضع استراتيجية تقوم على الثقة برجاحة عقل صدّام حسين وانضباطه، فهذا الخيار غير وارد.[6]

من المؤكد أن هناك شكوكاً أثيرت حول بعض الأدلة، وأن بعض الأشخاص بذلوا جهوداً جادة لإثارة هذه الشكوك في العلن كلما أتيح لهم ذلك، ولكن مناهضي الحرب كانوا ببساطة عاجزين عن مقارعة الموقف السائد. وقد شرح زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق في حكم الرئيس جيمي كارتر، المشكلة التي تعترض محاولة حشد صوت قوي للمشككين، عندما قال مستذكراً اجتماعاً عُقِد في البيت الأبيض يوم الاثنين 3 شباط/ فبراير 2003 حضره وزراء الدفاع والخارجية السابقون (روبرت ماكنامارا، ومادلين أولبرايت، ووليام ويبستر [وكالة الاستخبارات المركزية]، وهنري كيسنجر):

لم يتطرقوا إلى أي من الأدلة، بل أوضحوا بشكل جلي أننا لا نناقش زعماً أو فرضية، بل هي معلومات حقيقية... بصراحة، الشكوك لدى المرء تتقلص عندما يسمع ثلاثة أشخاص يثق بهم ويكنُّ لهم الاحترام ويعرفهم منذ سنوات طويلة يقولون إنهم على يقين... وعندما يقولون إنهم على يقين فهذا يعني... أن هناك معطيات ومعلومات محددة تقود إلى الاستنتاج بأن هذا الأمر حقيقة. وليس مجرد كلام فضفاض... شعرت في تلك اللحظة بشيء ربما لا يمكنني القول إنه اطمئنان. شعرت برغبة في أن أقول لنفسي: «إذا كان هؤلاء على يقين، فلا بد أن الأمر صحيح».[7]

ومرة أخرى، عندما يتعلق الأمر بروايات متباينة (تهديد وشيك، أو تهديد خطير، أو لا يوجد تهديد)، فإن الروايات الأكثر قبولاً في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر هي التي تبالغ في تقدير حجم التهديدات؛ لأن تلك التفسيرات تصبح أكثر قابلية للتصديق في ضوء السلوك العراقي السابق. كما أنه من الأسلم من الناحية السياسية الموافقة على صحة تلك التهديدات أو استغلالها في سياق أعمال لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فالكثير من الذين كانوا حاضرين عند عرض تقرير البيت الأبيض بشأن العراق كانوا من

المنتقدين بشراسة لميل إدارة بوش نحو توجيه ضربة أحادية، ولكنهم أيدوا المسار المتعدد الأطراف بناء على المعلومات الاستخبارية التي اطلعوا عليها عندما كانوا في موقع السلط؛ أي بناء على المعلومات الاستخبارية التي وجدوا أنها تتسم بالصدقية، بدا المنهج الذي تتبناه الحكومة لمعالجة المشكلة مناسباً. ربما كان هناك تفاوت في درجة الاتفاق على جوانب كثيرة من مسألة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكن الجميع تقريباً (باستثناء المحافظين الجدد والأحاديين) وافقوا على النهج المتعدد الأطراف بوصفه أسلوباً حكيماً لحل مأزق نزع أسلحة العراق. وكان التأييد للاستراتيجية المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة قوياً حتى بين أشد مناهضي الحرب. ولننظر في المشاعر التي عبر عنها سكوت ريتر، أحد مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، في مقابلة أجرتها معه قناة CNN في عام 2002:[8]

ريتر: تعاملنا مع عمليات التفتيش عن الأسلحة بالطريقة نفسها التي يتعامل بها المحقق الجنائي مع مسرح الجريمة؛ حيث كنا نأخذ أدلة وعينات لفحصها. وكنا نكشف دائماً كل كذبة يقولها العراقيون. فلم ينجحوا في إخفاء شيء.

**المذيع**: ولكن عندما تقول إنكم كنتم تكشفون دائماً كل كذبة يقولها العراقيون، فهذا يعني أن العراق لم يتعاون بشكل كامل قط.

ريتر: لم أقل قط إن العراق تعاون بشكل كامل، وعندما أُعِد تقويماً حول مستوى نزع أسلحة العراق، فليس لهذا علاقة بما أعلن عنه العراق. أنا لا أثق بهم، ولا أصدق أي شيء يقولونه. تقويمي يستند إلى العمل الجاد الذي يقوم به مفتشو الأسلحة الذين تحققوا من نزع أسلحة العراق من خلال مصادرهم الخاصة المستقلة.

**المذيع**: إذن فأنت لا تظن أن لدى العراق أي أسلحة الدمار الشامل في الوقت الراهن، أو أنك غير متأكد؟

ريتر: أقول بناء على تجربتي: إن الإثبات صعب في هذه الحالة، وإذا كان أحد يريد إثبات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، فعليه دعم كلامه بحقائق.

**المذيع**: في رأيك، هل للنقاش الدائر حالياً حول عودة مفتشي الأسلحة علاقة مباشرة بالقرار الذي ستتخذه واشنطن بشأن الهجوم على العراق؟

ريتر: أعتقد أن واشنطن تستخدم فكرة عمليات التفتيش لإبراز محاسن خيار الحرب؛ فالولايات المتحدة لا تريد عودة المفتشين. **أفضل وسيلة لوقف الحرب هي إعادة المفتشين. وأعتقد أن هذه، يجب أن تكون سياسة الأمم المتحدة**. (التشديد من المؤلف).

يقدم تعليق ريتر أدلة إضافية على أن قبول التقديرات الاستخبارية المشوهة الثلاثة التي سبق ذكرها لم يكن ضرورياً لدعم السياسة التي اعتمدها بوش، علماً أن ريتر قال هذا الكلام في خضم نقاشات حامية في الولايات المتحدة للمفاضلة بين الخيارين. كان موقف ريتر مماثلاً لموقف باول وبلير وسكوكروفت وبيكر وجور؛ إذ رأى في عدم وجود مفتشين أفضل أمل للأحاديين والمحافظين الجدد لشن الحرب؛ وكان يعتقد أنه إذا عاد المفتشون فسيجبرون صدَّام حسين على توفير المعلومات اللازمة للتأكد من حالة أسلحة الدمار الشامل المتبقية في البلاد والتي تبلغ نسبتها 5٪-10٪. وقد بالغ ريتر، مثل الآخرين، في تقدير التهديد من خلال الاعتماد على افتراضات خاطئة بشأن الأسلحة التي يرجَّح أنها بقيت بعد مغادرة المفتشين في عام 1998. [9]

طبعاً ربما يكون موقف ريتر خلال الفترة 2002-2003 مغايراً لموقفه في عام 1998، ولكنه ذاته واجه صعوبات في الدفاع عن التغيير في تقديراته في مواجهة الصحفيين:[10]

**المذيع**: قلت في عام 1998: إننا «لم نقترب من نزع سلاح صدّام حسين». والآن تقول: إنه لا يملك أسلحة دمار شامل. ما سبب هذا التغيير؟

ريتر: لم أقل قط: إن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل! أبداً! قلت: إن أحداً لم يدعم أي مزاعم بأن العراق أعاد بناء قدرات أسلحة الدمار الشامل بشيء يداني الحقائق الموضوعية؛ فقول إن صدَّاماً فعل ذلك ينطوي على تجاهل تام لحقيقة أنه إذا ضُبِط متلبساً فستكون هذه نهايته، وهو يعرف ذلك. لقد كان الردع كافياً في غياب المفتشين، ولكن هذا الوضع لن ينجح على المدى الطويل. **الحل الذي سينجح على المدى الطويل هو إعادة المفتشين**. (التشديد من المؤلف).

يؤكد ريتر من حيث الأساس طبيعة المعضلة (نحن لا نعرف) والمخاطر والتهديدات المرتبطة بها. وهو يوصي بإعادة المفتشين بوصفها تـوفر أفـضل أمـل لنـزع سـلاح العـراق وتجنب الحرب. ولكنه، مثل الجميع، لم يتنبـه إلى معـضلة الدبلوماسـية القـسـرية المرتبطـة بمطالبة صدَّام حسين بتقديم دليل على نـزع الـسلاح لا يـستطيع تقديمـه أو لا يرغـب في ذلك؛ فالدليل على نزع السلاح الذي طالب به قرار مجلس الأمن رقم 1441 تم تدميره مع أسلحة الدمار الشامل. كما أن ريتر قلل من شأن الدور الكبير الذي لعبتـه أخطـاء صـدَّام حسين وتصوراته وحساباته الخاطئة (انظر الفصل الثـامن) في اسـتمرار شـكوك الجميـع، ومنهم هانز بليكس (كما أشار في تقريره المقدم إلى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 2003):

> خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير، كان بوسع العراق بذل المزيـد مـن الجهـود للعثور على أي من البنود المحظورة الباقية أو تقديم أدلة موثوق بها تبين عدم وجود هذه البنود. كانت النتائج إزاء ما يتعلق بنزع السلاح محدودة للغاية حتى الآن. فعملية تـدمير الصواريخ، وهي عملية مهمة، لم تبدأ بعد. كان بوسـع العـراق الاستفادة الكاملـة مـن الإعلان الذي قُدِّم في 7 كانون الأول/ ديسمبر. ومن الصعب أن نفهم سبب تأخر عـدد من التدابير التي يتم اتخاذها حالياً، وعدم بدئها في وقت سابق. لو أن هذه التدابير اتُّخِذت في وقت سابق، لكانت أثمرت الآن. هناك عدد من الخطوات التي كان يمكن أن تـؤدي إلى تدمير مخزونات أو بنود محظورة أو تقديم أدلة ذات صلة تـشكل حـلاً لمسائل ظلـت فترة طويلة دون حل إزاء ما يتعلق بنزع السلاح، ولكن العراق لم يتخـذ هـذه الخطـوات إلا بدءاً من منتصف شهر كانون الثاني/ يناير.[11]

ليس لهذه الشكوك المستمرة والقائمة الطويلة مـن المـسائل المعلقـة في موضـوع نـزع السلاح التـي ورد ذكرهـا في تقريـر بلـيكس علاقـة بالمعلومـات المـشوهة التـي روج لهـا المحافظون الجدد أو الأحاديون. المشكلة هي أنه كان من المستحيل تقريباً على أي شـخص (حتى بليكس) إثبات أي شيء دون وثائق وأدلة. وكانت هذه هي المشكلة الأساسية التـي أقر بها بليكس في جميع تقاريره إلى الأمم المتحدة، والمعـضلة التـي واجهـت عمليـة صـنع القرار في كل مراحل هذه الأزمة؛ وهكذا، فقـد كانـت هنـاك بـضعة أصـوات معارضـة،

بصـرف النظر عن مدى التزام أصحابها بوجهات نظرهم، في مواجهة إجماع ساحق على أن صدَّام حسين واصل إخفاء الأسلحة المحظورة التي يجب الكشف عنها.

## غياب الإخفاقات الاستخبارية ذات الدوافع السياسية!

هناك اتهام شائع يطلقه أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد مفاده أن معظم المعلومـات الاستخبارية عن برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق تم تضخيمها عمـداً (وعـن سـابق معرفة) لأسباب سياسية، إلا أن هذا الاتهام لم تؤكده أي مـن اللجـان الرئيـسية المكونـة مـن الحزبين التي تشكلت في الولايات المتحدة وبريطانيا لمراجعة الأدلـة المتـوافرة. وقـد اعـترف بذلك رئيس مجموعة مسح العراق، ديفيـد كـاي؛ حيـث قـال في تقريـره المؤقـت المقـدم إلى الكونجرس في كانون الثاني/ يناير 2004: «اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إننا جميعاً تقريباً كنا على خطأ، وهذا يشملني بكل تأكيد. لقد تبين أننا جميعاً كنا مخطئـين... وهـذا أكثـر مـا يـدعو إلى القلق».[12] أما إزاء ما يتعلق بالحديث عن المعلومـات الاسـتخبارية ذات الـدوافع الـسياسية، فخلص كاي إلى القول: «أعتقد بقوة أنه تفسير خـاطئ»، موضـحاً أن «عـدداً لا يحـصى مـن المحللين» ارتكبوا هذه الأخطـاء، ولم يُـشر أي مـن الأشـخاص الـذين قـابلهم أنهـم كـانوا يتعرضون لضغوط لاختلاق معلومات استخبارية. ويضيف كاي: «ليت الأمر كـان نتيجـة ضغوط في غير مكانها؛ لأننا نعرف كيف نصححه. ولكن حقيقة أنـه لم تكـن هنـاك ضـغوط تبين أننا نواجه مشكلة أساسية أكبر بكثير في فهم مكمن الخطأ». وقد ظهرت النتائج ذاتهـا في التقرير النهائي للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ المكونة من أعضاء من الحزبين:[13]

> الاستنتاج 83: لم تجد اللجنة أي دليل على أن مسؤولين في الإدارة الأمريكيـة حـاولوا إكـراه المحللين أو الضغط عليهم لتغيير آرائهم إزاء ما يتعلق بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل.
>
> الاستنتاج 84: لم تجد اللجنة أي دليل على أن الزيارات التـي قـام بهـا نائـب الـرئيس إلى وكالة الاستخبارات المركزية كانت محاولات للضغط على المحللين، أو بدا أنها تهدف إلى الضغط على المحللين من جانب الذين شاركوا في تحضير التقـارير عـن بـرامج أسـلحة الدمار الشامل العراقية، أو شكلت ضغطاً على المحللين لتغيير تقويماتهم.

كما خلصت لجنة روب-سيلبرمان في المملكة المتحدة إلى ما يأتي:[14]

> وقعت أخطاء فادحة. ولكن هذه الأخطاء نجمت من تدني المستوى المهني وسوء الإدارة. لم تجد اللجنة أي دليل على ممارسة أي ضغط سياسي للتأثير في تقديرات برامج أسلحة العراق التي وضعتها الأوساط الاستخبارية قبل الحرب. وكما نبين بالتفصيل في متن تقريرنا، فقد أكد جميع المحللين أنه لم يكن هناك أي ضغط سياسي دفعهم إلى تحريف أو تغيير في أي من أحكامهم التحليلية. نرى أن قلة المعلومات الاستخبارية وضعف التحليل المهني، وليس الضغوط السياسية، هما اللذان أديا إلى التقديرات الاستخبارية غير الدقيقة قبل الحرب.

جميع هذه التقارير تكشف عن مشكلات بنيوية ترتبط بالمؤسسات والمنظمات المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخبارية. فالاستنتاجات لا تؤيد الرأي القائل: إن القادة شوهوا عمداً المعلومات الاستخبارية بهدف دعم أجندتهم السياسية أو الأيديولوجية. وقد تبنت إدارتا كلينتون وبوش المزاعم العامة نفسها بشأن أسلحة الدمار الشامل. ولا يوجد أي دليل على أن آل جور أو أياً من أعضاء فريقه للأمن القومي كانت له وجهات نظر مختلفة بناءً على تقديرات استخبارية مختلفة. والمشكلة ذاتها كانت ستقع لو أن بوش أو جور قبلا التفسير الأكثر اعتدالاً للمعلومات المتاحة، أو قبلا وجهات النظر التي طرحها أكثر محللي الاستخبارات تشككاً مثل:

- تقويم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبرنامج النووي العراقي.
- تقويم سكوت ريتر للتهديدات البيولوجية.
- استنتاجات وزارة الطاقة الأمريكية بشأن أنابيب الألومنيوم.
- وجهات نظر السفير جو ويلسون حول الكعكات الصفراء (اليورانيوم) المشتراة من إفريقيا.
- تقويم وكالة الاستخبارات المركزية/ وزارة الخارجية الأمريكية/ المملكة المتحدة بشأن الروابط بين العراق وتنظيم القاعدة.

وحتى لو قُبِلت هذه التقديرات المتحفظة، فسيبقى أمام الرئيس مئات العناصر الأخرى من عشرات التقارير الرئيسية الأخرى التي تضمنت تفاصيل عن أسلحة النظام العراقي التي لم يقدم بيانات بشأنها.

## ست عشرة كلمة لم تؤدِ إلى الحرب!

بالإضافة إلى البنود الثلاثة التي يشير إليها عادة أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد في تفسيرهم المبسط للإخفاقات الاستخبارية في عهد إدارة بوش، أبرز الكثير من النقاد أيضاً الآثار الخطيرة لخطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 2003 وتضمن الكلمات الست عشرة الآتية:[15]

> لقد علمت الحكومة البريطانية أن صدَّام حسين حاول مؤخراً شراء كميات كبيرة من اليورانيوم من إفريقيا.

يواصل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الاستشهاد بهذه الكلمات الست عشرة كما لو أنها كانت مسؤولة وحدها عن إقناع الرأي العام والكونجرس بتأييد الحرب. وهم يقولون إن هذه الجملة كانت قوية جداً إلى درجة أنها كانت كافية وحدها لإقناع أعضاء الكونجرس بأن العراق كان على وشك إعادة بناء برنامجه للأسلحة النووية. وغالباً ما يَغفَل هؤلاء النقاد عن المفارقة الكامنة في اعتمادهم بدرجة كبيرة على أهمية هذه الكلمات الست عشرة؛ حيث يبدو أنهم يقعون في الخطأ نفسه الذي ينسبونه إلى المحافظين الجدد، وهو استخدام المبالغات والمعلومات المشوهة للدفاع عن روايتهم للحدث التاريخي.

إذا تركنا جانباً حقيقة أن إحدى هذه الكلمات الست عشرة، وهي "حاول"، لا تعني "حصل على"، فهناك مشكلات عدة واضحة في هذه المقولة الشائعة. أولاً، جاء خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش في كانون الثاني/ يناير 2003 بعد أربعة أشهر تقريباً من تفويض الكونجرس (تشرين الأول/ أكتوبر 2002) ونشر القوات الأمريكية

والبريطانية في المنطقة. وكما تُبيِّن بوضوح الأدلة التي سبق ذكرها في هذا الفصل، لم يُشر معظم الذين صوتوا لصالح منح التفويض إلى اليورانيوم الإفريقي وأنابيب الألمنيوم، فالتقديرات البريطانية لم يكن لها تأثير واضح في هذا الدعم. ثانياً، كان معظم أعضاء الكونجرس أذكياء بما يكفي لفهم أن امتلاك هذه المواد ليس إلا مرحلة مبكرة جداً من عملية تطوير السلاح النووي، فضلاً عن نشر صواريخ بالستية برؤوس نووية ذات مدى يكفي لتهديد الولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين وإطلاقها في نهاية المطاف. فمسألة السلاح النووي، حتى مع التقدير البريطاني، كانت دائماً الحلقة الأضعف في التقويمات الكلية للمخاطر والتهديدات.

ثالثاً، لم يكن خبر "محاولة" صدَّام حسين شراء اليورانيوم من إفريقيا خبراً صاعقاً إلى درجة تكفي لإحداث تغيير فوري في الآراء والمواقف، بل كان مجرد بند إضافي في قائمة طويلة من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدَّام حسين، والتي ربما كانت مقلقة لبعض الناس، ولكنها لم تكن مقلقة لآخرين. وحتى لو كان الملف النووي هو القضية الأهم لبعض أعضاء الكونجرس، فإن عتبة الخطر النووي تبقى مختلفة من شخص إلى آخر. فربما كانت الأدلة التي تثبت أن صدَّام حسين مازال مهتماً بإعادة بناء برنامجه النووي في مرحلة ما في المستقبل كافية لجعل بعض أعضاء الكونجرس يشعرون بالتهديد. وبالنسبة إلى آخرين، فإن تجاوز العتبة يتطلب أدلة على أن صدَّام حسين يواصل إخفاء أجزاء أولية من برنامجه النووي الذي تم تفكيكه إلى حد بعيد، وهذا أمر أكدته مجموعة مسح العراق بعد الحرب. وبعض الناس يفضل دعم منح التفويض بالاستناد حصراً إلى أدلة تثبت أنه حصل فعلاً على المواد والتكنولوجيا أو ربما أكثر من ذلك، مثل قيامه بنشر صواريخ بالستية مزودة برؤوس نووية. وعندما نأخذ هذه الأمور كلها بعين الاعتبار، يصبح التركيز على "قوة" هذه الكلمات الست عشرة أمراً سخيفاً.

رابعاً، لماذا يولي النقاد ست عشرة كلمة عن محاولة لشراء يورانيوم قد يستخدم في برامج الطرد المركزي هذه الأهمية الكبيرة؟ ولماذا التركيز على تأثير هذه التقديرات المقبولة

في التصورات أو تحديد الأفضليات أكثر من باقي كلمات الخطاب البالغ عددها 5,322 كلمة؟ ففي الواقع، لم تكن هذه الكلمات الست عشرة ضرورية لجعل المرء يشعر بالقلق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدَّام حسين أو نياته النووية. ولننظر في الأمثلة الآتية من التصريحات الصادرة من أطراف مؤثرين آخرين، وقد ظهر معظمها قبل خطاب بوش في عام 2003:

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، بحسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991)، كشفاً دقيقاً ووافياً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية التي يزيد مداها على 150 كيلومتراً وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلاً عن البرامج النووية الأخرى، ومنها **أي برامج يدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية**. (قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، التشديد من المؤلف).

وجدنا في عملية التفتيش الأخيرة في منزل أحد العلماء صندوقاً يحوي 3,000 صفحة من الوثائق، **معظمها تتعلق بتخصيب اليورانيوم بالليزر**، وهذا يدعم مخاوف قائمة منذ فترة طويلة من أن الوثائق ربما وُزِّعت في منازل بعض الأشخاص... لا يمكننا إلا أن نظن أن هذه ليست حالة منعزلة، وأن وضع الوثائق في هذه الأماكن هو أمر متعمد لتصعيب اكتشافها، ولمحاولة إخفاء الوثائق بوضعها في المنازل. (Blix 2003c، التشديد من المؤلف).

غادر آخر مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 1998. نحن واثقون بأن صدَّام حسين يحتفظ ببعض مخزونات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأنه شرع في العمل على برنامج مكثف لبناء قدراته الحربية الكيميائية والبيولوجية. كما تشير تقارير استخبارية إلى أنه يسعى لامتلاك أسلحة نووية، ولكنه لم يكتسب حتى الآن قدرات نووية. (روبرت بيرد، تشرين الأول/ أكتوبر 2002).[16]

[صدَّام حسين]، بحسب علمنا، يسعى بجد لامتلاك قدرات نووية، مع أنه لا يمتلك حتى الآن رؤوساً حربية نووية. وإذا استطاع امتلاك أسلحة نووية فأعتقد أن أصدقاءنا في المنطقة سيواجهون أخطاراً متزايدة بشكل كبير، والأمر ذاته ينطبق علينا. وقد

يستخدم صدَّام حسين هذه الأسلحة للردع عندما يشن هجمات ضد إسرائيل أو غيرها من جيرانه... لقد كان صدَّام حسين يسعى لامتلاك أسلحة نووية ونحن نتعايش مع هذا الخطر منذ أكثر من 20 عاماً. وهو لا يمتلك هذه الأسلحة الآن بحسب اعتقادنا، ولكنه قد يمتلكها في غضون سنة أو سنتين إذا انهارت الرقابة على اليورانيوم العالي التخصيب وغيره من المواد القابلة للانشطار. أظن أن أفضل فرصة له كانت طلب تلك المواد من صديقه سلوبودان ميلوسوفيتش في أثناء الحملة على كوسوفو؛ حيث كان هناك تواطؤ كبير بين الصرب والعراقيين. وإذا كان قد طلبها فمن الواضح أنه لم يحصل عليها لأن الصرب سلموها لنا... إذا كان لا يستطيع الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب، فقد يحتاج إلى خمس سنوات أو أكثر لتخصيب اليورانيوم عن طريق الطرد المركزي أو الانتشار الغازي، ولكن الوضع غير مستقر. ومهما قيل عن عدم فعالية مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وهناك خلاف في الرأي في هذا الشأن، فقد ساعدوا في إعاقة برامجه لتطوير تلك الأسلحة. وقد غاب المفتشون منذ أربع سنوات، ونظام العقوبات الذي وُضِع لمنعه من الحصول على المواد والموارد اللازمة لصنع الأسلحة يضعف باستمرار. ولهذا فإن الوضع غير مستقر. (شهادة الجنرال ويسلي كلارك في جلسة استماع للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي بشأن السياسة الأمريكية تجاه العراق، 26 أيلول/ سبتمبر 2002).[17]

نحن نعلم أنه يفعل كل ما بوسعه لتطوير أسلحة نووية، ونعلم أنه يقترب كل يوم من تحقيق هذا الهدف. (جون إدواردز موضحاً مسوغات تصويته لصالح منح التفويض باستخدام القوة ضد العراق في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).[18]

هناك أدلة لا لبس فيها على أن صدَّام حسين يعمل بقوة على تطوير أسلحة نووية، ومن المرجح أن يحصل عليها في غضون السنوات الخمس المقبلة... يجب أيضاً أن نتذكر أننا قلنا دائماً من شأن التقدم الذي أحرزه صدَّام حسين في تطوير أسلحة الدمار الشامل. (جاي روكفِلر موضحاً مسوغات تصويته لصالح منح التفويض باستخدام القوة ضد العراق في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).[19]

تشير التقارير إلى أن البرامج البيولوجية والكيميائية والنووية مازالت تسير بوتيرة عالية، وقد تعود إلى وضعها الذي كانت عليه قبل حرب الخليج. (بوب جراهام، 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001).[20]

هذا الرجل استخدم الغاز السام ضد شعبه وضد جيرانه مراراً. وهو يحاول الحصول على صواريخ بالستية وأسلحة نووية وأسلحة كيميائية وبيولوجية. وقد يرتكب جرائم قتل جماعي من أكبر ما عرفته البشرية. لن نسمح بحدوث ذلك. وسننتصر في هذه المواجهة. (نائب الرئيس آل جور – من مقابلة أجريت معه في برنامج «تقرير خاص» الذي تبثه قناة ABC News بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1998).[21]

لنتذكر أن العراق لديه أكثر من 7500 عالمٍ وفني نووي، بالإضافة إلى وثائق تقنية تتعلق بإنتاج الأسلحة النووية... لنتذكر أن العراق ضُبِط وهو يحاول تهريب معدات توجيه صواريخ. (مادلين أولبرايت، 16 آذار/ مارس 1997).[22]

كما أشار كلينتون في رسالته إلى الكونجرس عام 1998 التي دافع فيها عن عملية ثعلب الصحراء إلى طموحات صدَّام حسين النووية ثماني مرات على الأقل، وخصص قسماً كاملاً من الرسالة لوصف تفاصيل المعلومات الاستخبارية عن برنامج صدَّام لتطوير الأسلحة النووية.[23] وهناك عشرات الإشارات الأخرى إلى المواد والبرامج النووية في الملحقين (3–1) و(3–2). فمقولة إن ست عشرة كلمة قالها بوش في خطاب حالة الاتحاد عام 2003 لعبت دوراً حاسماً في نتيجة التصويت، تتجاهل ببساطة آلاف الكلمات في عشرات التقارير الأخرى خلال العقد السابق. وأي شخص يشعر بالقلق من برامج صدَّام حسين النووية يمكن أن يتجاهل الكلمات الست عشرة التي قالها بوش (أو حتى خطاب بوش بكامله) ويركز على أي مما يأتي:

(1) 85,000 كلمة في تقرير بليكس المكون من 175 صفحة، والذي بَيَّن جميع «المسائل العالقة بخصوص نزع الأسلحة» ونُشِر يوم 6 آذار/ مارس 2003؛ أي قبل بضعة أسابيع من الحرب.[24]

(2) 1,408 كلمات في ملخص تقرير بليكس المذكور سابقاً الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية.[25]

(3) 4,926 كلمة في خطاب توني بلير أمام البرلمان البريطاني بتاريخ 18 آذار/ مارس 2003 قبل التصويت بشأن العراق.[26]

(4) 5,600 كلمة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الذي أعده هانز بليكس في شباط/ فبراير 2003.[27]

(5) 8,743 كلمة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الذي أعده هانز بليكس في كانون الثاني/ يناير 2003.[28]

(6) 2,083 كلمة في التفويض باستخدام القوة العسكرية الذي مُنح يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002.[29]

(7) 800 كلمة في المقدمة التي كتبها توني بلير للتقويم الحكومي البريطاني بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية في عام 2002.[30]

(8) 15,660 كلمة في التقويم الحكومي البريطاني بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية عام 2002.[31]

(9) 2,684 كلمة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002) منها الإشارة إلى الحاجة إلى أن تقدم حكومة العراق «بياناً كاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية، ومن ذلك أي برامج تدعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها».[32] وفيما يأتي نقدم ملخصاً من 129 كلمة للتقرير الذي قدمه هانز بليكس إلى مجلس الأمن الدولي بشأن إعلان العراق:

خلال الفترة 1991-1998، قدم العراق إعلانات كثيرة زعم أنها نهائية وكاملة ووافية. يؤسفني القول إن معظم المعلومات الواردة في تلك الإعلانات ثبت أنها غير دقيقة أو غير كاملة أو ليس لها أدلة تدعمها أو أنها تتناقض مع الأدلة المتاحة. وفي مثل هذه الحالات لا يمكننا الثقة بأنه قد تم التخلص من البرامج أو البنود المحظورة. هذا هو الوضع الذي كان في نهاية عام 1998... ويُضاف إلى علامات الاستفهام هذه قرابة أربع سنوات غابت فيها عمليات التفتيش. القرار 1441 [2002] أعطى العراق فرصة لتقديم إعلان جديد مع إرفاق أدلة تسمح لسلطات التفتيش بالتحقق مما جاء فيه... الانطباع العام هو أن الإعلان العراقي، وتحديداً الجزء المتعلق ببرامج الأسلحة المحظورة، لا يقدم الكثير من المعلومات المهمة الجديدة، كما أن العراق لم يقدم الكثير من الوثائق المؤيدة الجديدة أو الأدلة الأخرى.[33]

(10) 3,312 كلمة في تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المقدم إلى الأمم المتحدة في عام 1998 قبل مغادرة مفتشي الأسلحة.[34]

(11) 3,993 كلمة في التقويم البريطاني لسياسة الاحتواء وخيارات التعامل مع العراق الصادر عام 2002.[35]

(12) 5,817 كلمة في تقديرات الاستخبارات الوطنية لعام 2002.[36]

(13) 2,060 كلمة في خطاب الرئيس كلينتون أمام هيئة الأركان المشتركة في يوم 16 كانون الأول/ ديسمبر 1998 دفاعاً عن عملية ثعلب الصحراء.[37]

(14) وغيرها الكثير.[38]

يتميز تقرير هانز بليكس المكون من 175 صفحة وهو الذي تناول بالتفصيل المسائل العالقة بخصوص نزع الأسلحة بأهمية خاصة؛ فلا يمكن لأي شخص يريد الكتابة عن

الأخطاء الاستخبارية التي أدت إلى حرب العراق أن يفعل ذلك دون الاطلاع على هذا التقرير؛ حيث بدا مقنعاً (ومقلقاً) بما يكفي ليشير إليه كولن باول في خطابه أمام الأمم المتحدة بوصفه مرجعاً أساسياً يجب أن يقرأه كل مهتم بفهم طبيعة التهديد. ومن أهم المزاعم الواردة في تقرير بليكس العبارة الآتية المكونة من 21 كلمة: لا تستبعد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش «احتمال امتلاك العراق مرافق إنتاج متنقلة أو معدات إنتاج في مواقع سرية أخرى».[39] فمن الواضح أن كولن باول لم يكن المسؤول الوحيد الذي أثار ما تبين أنه مخاوف مبالغ فيها بشأن المختبرات العراقية المتنقلة.

إن المبالغة في تقدير الآثار المدمرة لكلمات بوش الست عشرة ليست المبالغة الوحيدة التي يحب أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد تكرارها لدعم نظريتهم. ولننظر في الأمثلة الآتية للمزاعم الأخرى المبالغ فيها بشأن سبب الحرب.

وفقاً لباورز (Powers 2007)، «لولا كيرفبول* ولولا أنابيب الألمنيوم، لما بقي لدى كولن باول شيء يقوله أمام الأمم المتحدة».[40] لا شيء؟ لم يضيع باورز أي وقت في قراءة أي من الوثائق والتقارير المشار إليها في القائمة سابقاً، وهو يتجاهل تماماً مضمون الوثائق التي أعدتها الأمم المتحدة والاستخبارات الوطنية على مدى عقد من الزمن. فأنصار نظرية حرب المحافظين الجدد يقللون دائماً من شأن الأخطاء الاستخبارية الهائلة (أو يتجاهلونها)؛ من أجل إيجاد انطباع بأن بضع مبالغات (مثل الكلمات الست عشرة) كانت كافية لدفع البلاد نحو الحرب.

ووفقاً للسفير جو ويلسون (Wilson 2004)، «لم يُناقش موضوع اليورانيوم. إنها لمأساة أن نتذكر أننا ذهبنا إلى الحرب بسبب حديث لم يُناقش فيه موضوع اليورانيوم لأن المسؤول من النيجر كان محنكاً بما يكفي ليفكر أنه ربما من الأفضل مناقشة موضوع

* كيرفبول (Curveball) هو الاسم الحركي لرافد أحمد علوان الجنابي الذي لفق وثائق عن امتلاك صدّام حسين أسلحة دمار شامل. (المترجم)

اليورانيوم في موعد لاحق».[41] فويلسون يعتقد أنه كان محور الحدث، وأن هذه المعلومة الاستخبارية المستمدة من حديث واحد أجراه مع مسؤول من النيجر حول موضوع اليورانيوم اختيرت من بين آلاف التقديرات الأخرى التي تم جمعها في عشرات التقارير الاستخبارية على مدى أكثر من عقد من الزمن لتكون جزءاً أساسياً من مسوغات الحكومة للحرب.

كتب جيمس رايزن كتاباً (Risen 2006: 110) يوصف بأنه «الكتاب الناري في كشف إساءة استخدام السلطة من قبل إدارة بوش».[42] في الفصل الخامس المعنون «المشككون والمتعصبون»، يروي رايزن محادثة بين ضابط كبير في وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس قسم مكافحة انتشار الأسلحة النووية في إدارة العمليات، وهي «وحدة داخل وكالة الاستخبارات المركزية كان من المفترض أنها مسؤولة عن تجنيد الجواسيس وجمع المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل في العراق والبلدان الأخرى». وبحسب رايزن «اعترف رئيس القسم خلال المحادثة بأن الوكالة لم تكن تمتلك الكثير من المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. هناك الكثير من الأشخاص الذين قالوا **إننا لا نمتلك ما يكفي من المعلومات الاستخبارية**». (Risen 2006، التشديد من المؤلف). ولكن رايزن ينسى المشكلة الأساسية، وهي أنه بعد غياب المفتشين في العراق لمدة أربع سنوات وعجز بليكس عن إثبات أن صدَّام حسين دمر الأسلحة التي كانت لديه، فإن الوكالة «لم تكن تمتلك ما يكفي من المعلومات الاستخبارية» لإثبات الحقيقة، سواء كانت حقيقة امتلاكه لتلك الأسلحة أو عدم امتلاكه لها. وكان صدَّام حسين غير قادر على (أو غير راغب في) تلبية المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 أو أي قرار آخر أصدرته الأمم المتحدة بالإجماع منذ عام 1991 (انظر الفصل الثامن). فالنقاد من أمثال رايزن ينظرون إلى هذه الاعترافات بوصفها دليلاً على عدم وجود معلومات استخبارية عن أسلحة الدمار الشامل، ولكنها تؤكد أيضاً عدم وجود أي دليل على أن صدَّام حسين دمر الأسلحة؛ حيث كان بليكس مقتنعاً أن بإمكان صدَّام حسين تقديم هذه الأدلة لو أراد ذلك؛ وتفسر هذه الشكوك العالقة وغياب الوضوح، السياسات التي كانت

تدفع الولايات المتحدة وبريطانيا نحو الحرب في كل مرحلة. والمشكلة، كما يبين رايزن (Risen 2006: 89)، هي أنه «في السنة التي سبقت حرب عام 2003، كان لدى وكالة الاستخبارات المركزية موظف واحد يعمل على هذه القضية ويتجسس من داخل بغداد». من الواضح أن كتاب رايزن لا يتضمن اقتباسات من أي ضابط استخبارات يقترب في كلامه من اعتبار أن قضية أسلحة الدمار الشامل خاطئة بكاملها، كما تبين لاحقاً، وكل ما استطاعوا قوله هو أنهم «لا يمتلكون ما يكفي من المعلومات الاستخبارية».

ينقل رايزن (Risen 2006: 107) عن عالم نووي عراقي سابق اسمه سعد توفيق زعمه أنه قال لمسؤولين أمريكيين إن صدَّام حسين لا يمتلك أسلحة، ويقتبس منه قوله: «لم يُصغوا إلي. قلت لهم إنه لا توجد أسلحة». ولكن جميع المسؤولين العراقيين تقريباً كانوا يقولون الشيء ذاته في ذلك الوقت. وليس من الواضح لماذا يعتقد رايزن أن هذا المصدر أكثر أهمية من غيره في إثبات هذه النقطة. المشكلة التي يبدو أن رايزن وتوفيق لم يفهماها هي أنه على الرغم من عدم وجود أسلحة الدمار الشامل، فإن النظام العراقي لم يقدم (أو لم يستطع أن يقدم) الأدلة التي طلبها مسؤولو الأمم المتحدة. وفي غياب أدلة قاطعة على تدمير الأسلحة الواردة في تقارير بليكس، كان التفسير الوحيد المقبول هو أن صدَّام حسين اختار لسبب أو لآخر الاحتفاظ بالأسلحة المحظورة. كان هذا مأزقاً عصياً على الحل، وخصوصاً عندما رفض صدَّام في البداية مطالب الأمم المتحدة السماح بحرية وصول المفتشين إلى المواقع واتصالهم بالعلماء السابقين دون قيد. لم يصدق أحد حينها الحقيقة، وهي أنه لم يكن لديه شيء؛ لأن الأخطاء الاستخبارية كانت كبيرة جداً ومتجذرة وحتمية لأسباب كثيرة.

## الطبيعة الدورية للإخفاقات الاستخبارية

تحدث الأخطاء الاستخبارية الرئيسية عادة؛ نتيجة مزيج من الضغوط البيروقراطية والمؤسسية الهادفة إلى إصلاح الخطأ الأخير ( Barger 2004; Betts 1978, 2002 and 2004; Cooper and Brown 2005; Diamond 2008; Jervis 1986 and 1987; Kissinger 2004).[43] وكما اعترف جورج تينيت المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات

المركزية، فإن «معالجة إخفاق استخباراتي مزعوم تمهد الطريق إلى حدوث إخفاق آخر»؛[44] فالفشل في تصور تهديدات إرهابية جديدة أكثر جدية بعد انتهاء الحرب الباردة، أو بشكل أكثر تحديداً الفشل في الربط بين تنظيم القاعدة ومدارس تعليم الطيران في فلوريدا، مهد الطريق إلى وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. هذه الدروس التي أكدها التقرير الشهير للجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، شجعت الحكومة وأوساط الاستخبارات والكونجرس على الخطأ في "تخيل" (المبالغة في تقدير حجم) التهديدات الأمنية القادمة، ومنها التهديدات التي يشكلها العراق. وتقدم البحوث التي تناولت ظاهرة تجنب الخسارة ونظرية الاحتمالات معلومات مفيدة عن هذه المشكلات (Kahneman and Tversky 1979 and 1992; Kahneman *et al.* 1982; Tetlock and Mellers 2002).[45] فنحن نميل إلى تضخيم الاحتمالات المرتبطة بالتهديدات (والمخاطر) التي نعتبرها غير مألوفة وخارجة على السيطرة (مثل الإرهاب)، ونقلل عادة من شأن المخاطر والاحتمالات المرتبطة بالتهديدات المألوفة التي نعتقد أننا قادرون على السيطرة عليها؛ (مثل القيادة بدون حزام الأمان وشرب الكحول والمقامرة). وغالباً ما يخطئ البشر في تقدير المخاطر والاحتمالات بشكل صحيح.

وحتى أكثر التفسيرات تحفظاً (وتبسيطاً) للمعلومات الاستخبارية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية؛ كانت ستؤدي إلى النتائج ذاتها، وهي أن صدَّام حسين لم يقدم ما يثبت وضع جزء كبير من برنامجه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكان هناك توافق بالإجماع على هذه النقطة. وكان السؤال الرئيسي في معضلة أسلحة الدمار الشامل هو: لماذا يبذل صدَّام حسين الكثير من الوقت والجهد في تحدي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ثم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، إذا لم يكن لديه شيء يخفيه؟

المبالغة في تقدير التهديد، هي رد فعل منطقي على التقليل من شأن التهديد السابق، وتوصيات لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لمعالجة "العجز عن التخيل"، جعلت تخيل الأخطاء ممارسة مؤسسية، ودفعت الحكومة نحو المبالغة في تقدير التهديدات

بدلاً من التقليل من شأنها. وقد فهم الحزبان الجمهوري والديمقراطي لعبة كسب النقاط السياسية من خلال الالتزام بحماية الأمن العام في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وهذا يفسر أيضاً تحول الديمقراطيين نحو اليمين في المسائل الأمنية، كما يتضح من التصريحات الواردة في الملاحق (2-1) و(3-1) و(3-2).

## مجابهة تقديرات الاستخبارات الوطنية

تضمن تقدير الاستخبارات الوطنية National Intelligence Estimate بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق في عام 2001، التحذيرات الآتية: «واصل [العراق] على الأرجح جهود البحث والتطوير في تقنيات تصنيع الأسلحة النووية، وذلك في مستوى نظري منخفض على أقل تقدير»، و«ربما تحاول بغداد الحصول على مواد قد تساعد في إعادة بناء برنامجها للأسلحة النووية»، و«نحن قلقون من أن العراق؛ ربما عاود إنتاج عوامل الحرب البيولوجية».[46] والكثير من هذه الكلمات التي تشير إلى الاحتمال، حذفت في تقدير الاستخبارات الوطنية المحدَّث لعام 2002: العراق «يمتلك عوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية»، وهو «يعيد بناء برنامجه النووي»، و«جميع الجوانب الرئيسية (البحث والتطوير والإنتاج والتسليح) في البرنامج العراقي للأسلحة البيولوجية الهجومية يجري العمل عليها بنشاط، وأصبحت معظم العناصر أكبر وأكثر تقدماً مما كانت عليه قبل حرب الخليج».[47] ويدافع كبار المسؤولين في الاستخبارات عن التقدير المحدَّث في عام 2002 بقولهم:

> خلافاً للتصورات الخاطئة الشائعة، يعبر تقرير تقدير الاستخبارات الوطنية عن آراء الوكالات التي أرادت التعبير عن وجهات نظر بديلة. ولم توضع الآراء المخالفة في الحواشي، بل تظهر غالباً في مربعات ذات خلفيات ملونة خاصة لتمييزها. وهي تشكل لأول مرة 16 صفحة من أصل 90 صفحة، هي حجم تقرير تقدير الاستخبارات الوطنية.[48]

يقر مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت (Tenet 2007: 330) الآن أن «الفقرات المميزة بخلفيات ملونة حُذفت» من ملخص النتائج الرئيسية المكون من خمس صفحات، ويتابع قائلاً: إن قلة من صناع القرار قرأوا فعلياً كامل التقرير المكون من 90 صفحة. معظم الديمقراطيين والجمهوريين الذين صوتوا لصالح منح التفويض باستخدام القوة، اتخذوا قرارهم قبل فترة طويلة من نشر الصفحات الخمس المرفقة بتقدير الاستخبارات الوطنية المحدَّث، والخطابات التي ألقوها في السنوات السابقة تؤكد هذه النقطة المهمة. ويمضي تينيت مشيراً إلى أن «الأحكام [التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية] في تقدير الاستخبارات الوطنية بشأن البرنامج العراقي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، تتفق مع الأحكام التي سبق أن قدمناها لإدارة كلينتون».[49] كما يضيف قائلاً:

> إن غياب الأدلة، والتفكير الخطِّي، والجهود الكبيرة التي بذلها العراق لإخفاء المشتريات غير المشروعة من المكونات المحظورة، كل ذلك دفعنا إلى الاعتقاد أن هذا النظام المخادع قادر على مفاجأتنا ولن يتوانى عن ذلك. لم تكن المسألة مسألة تهديد وشيك معروف، بل لم نكن نريد أن نخاطر بوقوع مفاجأة... كنا من نواحٍ عدة أسرى لماضينا.[50]

كان الإجماع الواضح، مع التحذيرات الواردة في ملخص تقدير الاستخبارات الوطنية أو من دونها، أكثر من كافٍ لإثارة مخاوف أمنية خطيرة في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. فالقضية لم تكن تعتمد اعتماداً كلياً على تقدير الاستخبارات الوطنية الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية، بل كانت تعتمد أيضاً على تقديرات استخبارات البنتاجون، والمجلس القومي للاستخبارات الخارجية بقيادة مدير الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، ومكتب الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية، ووكالة الأمن القومي، ووزارة الطاقة، والوكالة الوطنية للصور والخرائط، وكل تقرير بريطاني وأممي صدر عن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خلال العقد السابق.

إن أي شخص يبحث عن أسباب تسوغ القلق بشأن العراق، يمكنه أن يتجاهل بسهولة خطابات بوش أو تشيني أو رامسفيلد، ويركز بدلاً من ذلك على خطابات بيل

كلينتــون وهــيلاري كلينتــون وآل جــور وجــون كــيري، ويمكنــه أن يتجاهــل تقــدير الاستخبارات الوطنية لعام 2002 ويقرأ التقارير الاستخباراتية التـي نـشرت عـلى مـدى السنوات العشـر السابقة، كما يمكنه ببساطة أن يقرأ تقارير هـانز بلـيكس، رئـيس مفتـشي الأسلحة في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أو سـكوت ريـتر، المفـتش في اللجنة الخاصة للأمـم المتحـدة (وأحـد أقـوى مناهـضي الحـرب). انظـر الملحـق (7-1) للاطلاع على الاقتباسات ذات الصلة بذلك.

إذا أخذنا كل هذا في الحسبان فسوف ندرك أن اتخـاذ الـرئيس بـوش (أو جـور) قـراراً بتمديد عمليات التفتيش أسابيع عدة (أو حتى أشهراً) إضافية لم يكن ليؤدي إلى حل المشكلة المتصورة. ولنتذكر أن مجموعة مسح العراق استغرقت سنتين لإعداد تقريرها النهائي، بـرغم أنها استطاعت الوصول إلى كل أنحاء البلاد دون قيد. طبعاً لم تعثر مجموعة مسح العراق على أدلة على مخزونات أسلحة الدمار الشامل، ولكنها وجدت معلومـات ومـواد خبأهـا النظـام عمداً كانت ستشكل "خرقاً جوهرياً" لو عثرت عليها لجنة الأمم المتحدة للرصـد والتحقـق والتفتيش. وكان هذا أسوأ وضع تتضافر فيه الحقائق والافتراضـات: توافـق في الآراء بـشأن أسلحة الدمار الشامل، وشكوك مستمرة تعززت على مدى سنوات من عدم الامتثال، وأدلة إضافية على خرق جوهري، وقرار قوي من مجلس الأمن الدولي (1441) يهـدد بــ "عواقـب وخيمة". ونعيد القول: إن المشكلة هي أن المجتمع الدولي كان يطالب صدَّام حسين بتقـديم أدلة لم يكن يستطيع تقديمها أو يريد ذلك.

سيعترف معظم العارفين مـن أنـصار نظريـة حـرب المحـافظين الجـدد، بـأن تقـدير الاستخبارات الوطنية لعام 2002، كان يعكس الشكوك في الأوساط الاسـتخبارية حـول تفسير الأدلة عن برامج أسلحة الدمار الـشامل العراقيـة وموثوقيتهـا. وهــم يقولـون: إن المشكلة هي أن الأجزاء ذات الصلة من تقدير الاستخبارات الوطنية التي نُشرت وأتيحت للرأي العام لم تُشر إلى تلك الشكوك. ولكننا نعرف أيضاً أن زعماء الكـونجرس، وخاصـة الأعضاء في اللجان الرئيـسية لـشؤون الاسـتخبارات والخارجيـة، اطلعـوا عـلى التقريـر

الكامل. ووردت إشارات واضحة إلى الكثير من هذه التحذيرات والاحتمالات في خطابات أعضاء الكونجرس المتعلقة بالتصويت على منح التفويض، ونوقشت الشكوك حول قضية أسلحة الدمار الشامل بشكل جيد. ولكن على الرغم من هذه التحذيرات، فقد كانت قضية أسلحة الدمار الشامل مقلقة بما يكفي لحشد دعم قوي لمنح التفويض.

لننظر في تصريحات عضو مجلس الشيوخ جاي روكفِلر، نائب رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ وصوت الحزب الديمقراطي في قضايا الاستخبارات. أصدر روكفلر التصريح الآتي؛ دفاعاً عن تصويته الداعم لمنح التفويض في تشرين الأول/ أكتوبر:

> لقد أدت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر إلى تغيير الولايات المتحدة؛ إذ جعلتنا ندرك أن علينا التعامل بشكل مختلف مع التهديد الحقيقي للإرهاب، سواء أكان مصدره جماعات مغمورة في جبال أفغانستان أو في 70 بلداً آخر عبر العالم، ومنها بلدنا.
>
> كان هناك بعض الجدل حول ما إذا كان العراق يشكل تهديداً «وشيكاً» أو لا. وأعتقد أن العراق يشكل تهديداً وشيكاً، ولكنني أعتقد أيضاً أن هذا الموضوع فقد أهميته في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر.
>
> فطبيعة الأسلحة التي لديه، وتوجيهها ضد السكان المدنيين، وقدراته الموثقة ونياته الواضحة قد تكون الإنذار الوحيد الذي يصلنا. والإصرار على الحصول على مزيد من الأدلة قد يعرِّض بعض مواطنينا الأمريكيين للخطر. فهل نحن مستعدون لمخاطرة كهذه؟ لا أظن ذلك.

وطبعاً غيَّر روكفِلر موقفه بعد الحرب؛ مثل كثير من الديمقراطيين (والجمهوريين) في ذلك الوقت:

> ليس [للعراق] أي علاقة بأسامة بن لادن، أو تنظيم القاعدة، أو بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، كما ذكر [الرئيس] ثلاث مرات أو أربعاً، واستنتج ثلاث مرات أو أربعاً... من المدهش كيف يستطيع رئيس أن يقف أمام مئات الملايين من الأمريكيين

> ويقول ذلك ويشير إلى هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، مستغلاً بذلك المشاعر الوطنية لدى الأمريكيين واستعدادهم لتحمل الصعاب في سبيل الدفاع عن بلادهم. قد يعتقد بعض الناس، خلافاً للحقيقة، أن هذه مهارة في إدارة العلاقات العامة، ولكن ليس بهذه الطريقة يشن القائد العام الحرب. وهذه مسؤوليته في هذه الحالة.[51]

وبرغم تغير موقف روكفِلر في عام 2005، فإن خطابه عام 2002 عبَّر بوضوح عن مخاوف بشأن الرابط العام بين هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وعولمة الإرهاب ودعم صدَّام حسين للمنظمات الإرهابية، والرابط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وكانت هذه كلها أفكاراً شائعة تشكل جزءاً أساسياً في كثير من الخطابات التي أُلقيت لدعم منح التفويض. وليس من المستغرب أن يميل السياسيون إلى النأي بأنفسهم عن هذه التصريحات، ولكن لا يجوز أن يكون لهذه التحولات أي تأثير في الأدلة اللازمة لتقويم السيناريوهات الافتراضية المختلفة.

ومن المرجَّح أيضاً أن يزعم أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أن الشكوك الواردة في تقرير وكالة الاستخبارات المركزية عام 2001، غابت عن تقدير الاستخبارات الوطنية لعام 2002؛ بسبب الضغط الشديد على وكالة الاستخبارات المركزية من مسؤولين في البيت الأبيض (وخاصة تشيني) قاموا بزيارات متكررة إلى مقر الوكالة؛ بهدف دفع المحللين إلى تقديم نتائج تدعم الحرب. سيقولون: إن هذا الضغط غير العادي وغير اللائق لم يكن ليحدث في ظل إدارة آل جور، فتقدير الاستخبارات الوطنية الصادر في ظل إدارة آل جور كان من المرجح أن يعكس بصورة أفضل الرأي المهني لمحللي الاستخبارات، وليس الضرورات السياسية لتسويغ الحرب. ولكن هذه الملاحظات تتفق منطقياً مع السيناريو الافتراضي الذي يدافع عنه هذا الكتاب. فالسياسة المتعددة الأطراف المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ودعم الكونجرس التي أوصى بها جور في عام 2002 تقوم على رفضه لمزاعم التهديد الوشيك. وكما رأينا في الفصلين الثاني والثالث، من الواضح أن مستوى التهديد لم يكن ضرورياً للسياسات التي أقرها الكونجرس والمسار الذي اختاره بوش وبلير وباول في نهاية المطاف. فالتقارير الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل

العراقية الصادرة في عهد الرئيس كلينتون (دون أن يشوهها المحافظون الجدد والأحاديون)، كانت أكثر من كافية لتسويغ تصويت مجلس الشيوخ بنسبة 98-0 لصالح قانون تحرير العراق، فضلاً عن حملة قصف العراق عام 1998. والتقديرات الاستخبارية التي كان جور سيقبلها، بناءً على الرأي المهني لمسؤولين في الاستخبارات لم يتعرضوا لضغوط (وقد ثبت بعد الحرب عدم صحة ما شاع عن ممارسة هذه الضغوط)، كانت ستكفي لبدء السلسلة الحتمية نفسها من القرارات لإحياء عمليات التفتيش القسرية التي كانت مسؤولة عن دفع البلاد نحو الحرب. ومن المرجح أيضاً أن آل جور كان سيُبقي مدير وكالة الاستخبارات المركزية نفسه، فإذا كان جورج بوش أبقى جورج تينيت، فلماذا لا يبقيه جور وهولبروك وليبرمان؟ لسنا نقول هنا: إن هذه التقديرات كانت كافية وحدها لدفعنا إلى الحرب مباشرة، بل نقول: إن التقديرات المقبولة عموماً كانت ستسوغ أيضاً سلسلة القرارات العقلانية التي زادت، عند النظر إليها مجتمعة، من احتمال وقوع الحرب.

## خلاصة: المعقولية النسبية بوصفها أحد محددات الإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل

بالنسبة إلى المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، لم يكن الجدل بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية يتمحور حول ما إذا كانت المعلومات الاستخبارية أثبتت بكل تأكيد وجود مخزون من أسلحة الدمار الشامل أو عدم وجوده، بل كان يتركز دائماً حول تحديد الرأي الأكثر إقناعاً من الرأيين الآتيين، بناءً على المعلومات الاستخبارية المقبولة عموماً في ذلك الوقت: (1) نظام صدَّام حسين لم يستخدم مليارات الدولارات التي اختلسها من برنامج النفط مقابل الغذاء؛ لمواصلة تطوير برنامجه لأسلحة الدمار الشامل خلال فترة غياب المفتشين البالغة أربع سنوات بين عامي 1998 و2002، ولم يحتفظ بأي من الأسلحة المذكورة في تقارير هانز بليكس المقدمة إلى الأمم المتحدة؛ أو (2) أن صدَّام حسين احتفظ بالأسلحة المحظورة المذكورة في كل قرار وتقرير صادرين من الأمم المتحدة منذ عام 1991 واستمر في غياب مفتشي الأمم المتحدة في إنفاق الملايين على التطوير (والإخفاء) لمجموعة

من برامج أسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها. وقد وافق جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي (ومنهم: فرنسا وروسيا والصين التي كانت في صدارة الدول المنتقدة للحرب)، بالإجماع على الرأي الثاني عند اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1441 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. ولم يحاول أي سياسي أمريكي حينها الدفاع عن الرأي الأول.

عندما يُقدَّم للمسؤولين السياسيين تفسيران للمعلومات الاستخبارية المقبولة، سيختارون دائماً التفسير الأكثر قبولاً، وهذا يفسر توافق الرأي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقد بدا هذا التفسير أكثر منطقية في ضوء السجل الكامل للأحداث منذ عام 1991، كما يبين تينيت:

> لكي نخلص إلى استنتاج مفاده أن صدَّام حسين لم يكن يسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل في عام 2002، كان علينا أن نتجاهل في تحليلنا سنوات وسنوات من المعلومات الاستخبارية التي تشير إلى برامج نشيطة وأدلة مستمرة على المحاولات الحثيثة من جانب العراق لإخفاء نشاطاته... وعند النظر إلى الوراء الآن ندرك أن خطأنا يُعزى في جزء منه إلى أن الحقيقة بدت غير معقولة... **فلم يسبق لنا أن رأينا بلداً لا يمتلك تلك الأسلحة ولكنه يتظاهر بامتلاكها**. (التشديد من المؤلف).[52]

فقبول التفسير الأكثر معقولية أدى إلى الاستراتيجية السياسية الأكثر جاذبية. هذه التفسيرات المعقولة للمعلومات الاستخبارية، وردت أيضاً في جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، ومنها قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي أعلن أن العراق في حالة خرق جوهري، وفي جميع التقارير الاستخبارية الأخرى التي سبق لنا مناقشتها؛ فسياسة التعامل مع العراق كانت تقوم على هذا التفسير العام.

«العجز عن التخيل» للمرة الثانية!

تماماً مثل الخطأ الذي تسبب بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، كانت المشكلة الرئيسية قبل حرب العراق هي "العجز عن التخيل"! فلم يُنظر قط في احتمال أن يكون صدَّام حسين

يمارس الخداع فعلياً (أو أنه كما اتضح لاحقاً كان يوحي عمداً بأن لديه برنامجاً لأسلحة الدمار الشامل من أجل ردع إيران - انظر الفصل الثامن)، لأنه، بكل بساطة، كان من المستبعد جداً أن يكون صدَّام حسين متهوراً إلى هذا الحد. ومن المفارقة أن قرار الولايات المتحدة وبريطانيا عدم الاستهانة بالخصم (بافتراض أنه لا يمكن أن يكون بهذا الغباء)، يمثل عادةً الاستراتيجية الحذرة: "لا تستخف أبداً بعدوك". ولكن تبين في هذه الحالة أن الافتراضات الحذرة حول "عقلانية" صدَّام حسين، كانت خطأً جسيماً.

هذه التقويمات الخاطئة لم تُختلَق لتعزيز أجندة المحافظين الجدد، بل كانت متفقة مع آراء آل جور ومستشاريه الرئيسيين والقادة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ حينها من الذين كانوا أعضاء في اللجان الرئيسية لشؤون الاستخبارات والخارجية. وعند النظر إلى الوراء، يبدو الفشل في إعادة تفسير سلوك صدَّام حسين خطأً فادحاً، ولكن ليس هناك دليل على أن أياً من هؤلاء خطر بباله أن المعلومات الاستخبارية كانت خاطئة تماماً. وآل جور كان سيستغل تهديد أسلحة الدمار الشامل للأسباب الأمنية ذاتها في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر؛ حيث كان الدفاع عن التفسير "الواضح" هو الاستراتيجية السياسية الرابحة الوحيدة. ولم يكن هناك تفسير بديل للمعلومات الاستخبارية يدعم فرضية سلام جور، ويؤدي إلى استراتيجية مختلفة تماماً عن الاستراتيجية التي أوصى بها جور وفريقه في عام 2002. كما لم يكن هناك مسار مختلف من شأنه تحقيق المكاسب السياسية نفسها دون تكبد التكاليف السياسية نفسها أو تكاليف أكبر. وقد قام كلينتون وجور بحساب التكاليف وفوائد البدائل المختلفة في عام 1998، ووصلا إلى استنتاجات مماثلة قبل عملية ثعلب الصحراء عندما كانا المسؤولين عن سوء تفسير نيات صدَّام حسين والخطأ في تقدير نطاق تهديد أسلحة الدمار الشامل.

كانت هناك إشارات متسقة فيما بينها تعزز معقولية المعلومات الاستخبارية المقبولة. فالرسالة الأولية من وزير الخارجية ناجي صبري الرافضة للقرار الجديد الصادر من الأمم المتحدة، زادت من الشكوك. كما أن التصريح الآتي الذي أدلى به طارق عزيز يبدو خطأً

عند النظر إليه الآن، لأنه عزز الافتراض الأمريكي - البريطاني بأن عمليات التفتيش كانت غير مقبولة بالنسبة إلى نظام يحتفظ بأسلحة محظورة:

> هذا الاقتراح الأمريكي [لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن] هو أمر غير مقبول... القرارات الحالية الصادرة من مجلس الأمن بشأن عمليات التفتيش ماتزال نافذة، وهي كافية لأداء المفتشين عملهم بشكل مثالي... فقط الولايات المتحدة غير راضية [عن نتيجة مناقشات فيينا] لأنها... تخشى أن المفتشين عندما يأتون إلى العراق سيقولون للعالم في نهاية المطاف: إن العراق لا يمتلك أي أسلحة دمار شامل. (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2002).[53]

لم تكن خطابات المسؤولين العراقيين هي وحدها التي عززت الرواية الأكثر قبولاً حول أسلحة الدمار الشامل، بل ارتبطت هذه الرواية ارتباطاً مباشراً بالخداع المستمر الذي كشفت عنه لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والشكوك التي نشأت على مدى السنوات العشر السابقة، وغياب المفتشين منذ عام 1998. وكانت هذه الشكوك تتعزز في كل مرة يرفض فيها صدَّام حسين الامتثال لأيٍّ من طلبات الأمم المتحدة. ولكن تحديات صدَّام حسين أصبحت تثير قدراً أكبر من القلق في المراحل الأخيرة من الأزمة؛ لأنها كانت تُبرز السؤال عن سبب قيام صدَّام حسين بذلك، إن لم يكن لديه ما يخفيه. ومع اقتراب الحرب، أصبحت استراتيجية صدَّام حسين أقل عقلانية، وأصبح الرأي القائل بأنه يفعل هذا دون أن يكون لديه أي أسلحة، أقل قبولاً. وكلما زاد اقتناع الولايات المتحدة وبريطانيا بأن التهديدات كانت واضحة وذات صدقية، أصبح رفض صدَّام حسين التعاون أكثر إثارة للشبهات. وأصبح من الصعب الدفاع عن الحقيقة، حقيقة عدم امتلاكه أي أسلحة، حتى بالنسبة إلى الذين كانت تساورهم شكوك قوية في شأن تهديد أسلحة الدمار الشامل. **أصبحت حقيقة أسلحة الدمار الشامل أقل أهمية من المعقولية النسبية للتفسيرات المختلفة لسلوك صدَّام حسين.** ومن المفارقات أنه مع زيادة الأخطاء في المعلومات الاستخبارية، كانت الشكوك تزداد بسبب عدم الامتثال الكامل وغير المشروط؛ لأن هذا جعل الحقيقة (عدم امتلاكه أسلحة محظورة) غير معقولة أبداً.

الرأي ذاته أيده توني بلير بشكل كامل في خطابه الأخير أمام البرلمان البريطاني قبل الحصول على التفويض؛ حيث وصف التفسير البديل بأنه «سخيف جداً».[54] وكما يشرح ريتشارد بيتس (Betts 2007: 606): فـ«إن حقيقة كون المرء على خطأ ليست في حد ذاتها دليلاً على الأخطاء التي كان يمكن تجنبها أو التي تشير إلى تقصير». ويتفق راسل (Russell 2004: 147) مع تحليل بيتس بقوله:

> اللغة المستخدمة لوصف التقديرات الاستخبارية على أنها تعكس بشكل موضوعي الأدلة المتاحة أدت في بعض الحالات إلى سوء فهم لدور الاستخبارات في دعم قرار شن الحرب على العراق. فوصف التقديرات التي حددت التهديدات بأنها كانت «صحيحة» أو «خاطئة»، يتجاهل الطبيعة الاحتمالية للتقويمات الاستخبارية والعناصر الذاتية الضرورية لجعلها مفيدة لصناع السياسات. ومن خلال إيضاح هذا في حالة العراق، يمكننا طرح السؤال الأساسي عن كيفية وضع السياسات في مواجهة قدر متزايد من عدم اليقين وأعداء أكثر قدرة على المراوغة من الذين واجهناهم في الماضي. وعندها فقط، يمكن الحديث عن كيفية الاستفادة بشكل أكبر من المعلومات الاستخبارية، طارحين جانباً السؤال الخاطئ عما إذا كانت أجهزة الاستخبارات قد أصابت أو أخطأت في حالة العراق.

وتبقى حقيقة أن بعض التقديرات والاستنتاجات كانت ببساطة أكثر معقولية (تمثل احتمالاً أقوى) من البدائل الأخرى. وكلما كان التفسير أكثر معقولية، حظي بقدر أكبر من الاهتمام والدعم. وقد كان تفسير المعلومات الاستخبارية عن العراق بوصفها دليلاً على وجود تهديد جدِّيٍّ، أقوى دائماً من أي من وجهات النظر التي قدمها المشككون. وكما هو متوقع، فإن الأخطاء الاستخبارية المرتبطة بالعراق يمكن ربطها بمحاولات تصحيح الأخطاء الاستخبارية التي أدت إلى وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، و«العجز عن التخيل» في تقويم تهديد القاعدة أدى إلى مبالغة في تقدير التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية.

## المعقولية والإجماع والمشكلات الشائعة التي تشوب عملية صنع القرار

تُعنى دراسات الإخفاقات الاستخبارية في العراق، (وهي تختلف عن عمل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد على المعلومات الاستخبارية المشوهة)، بمناقشة تأثير عدد من الأمراض النفسية التي تفسر مجتمعة الإجماع الناشئ من الأدلة والتقديرات المعقولة (Betts 2007; Fukuyama 2003; Jervis 2006; Phythian 2006; Pollack 2004; Russell 2004; Tenet 2007).[55] وهذه النتائج تدعمها التقارير الرئيسية الأخرى عن الأخطاء الاستخبارية في العراق.[56] ومن بين أنماط الأخطاء التي تكشف عنها هذه الأعمال، وفيما يأتي عينة من مشكلات عملية صنع القرار التي كان لها دور في حالة العراق: التفكير الجمعي والتأييد بسبب دوافع سياسية، والمبالغة في التعلم من الحالات السابقة، والقياس على حالات غير مناسبة من الماضي لتفسير الظروف الراهنة، وغياب عناصر الاستخبارات البشرية على الأرض لتنقيح التقديرات التي عفا عليها الزمن، وسوء تفسير الاتصالات بين المسؤولين العراقيين بسبب اعتماد سيناريو الحالة الأسوأ، والعجز عن التخيل لفهم المصالح والنيات الأمنية الحقيقية لصدَّام حسين، والمبالغة في تقويم أهمية مصدر واحد، والانغلاق المعرفي وتأكيد الأفكار المسبقة والأخطاء التحفيزية، ومشكلات التحليل المرتبطة بالمعلومات الاستخبارية المستندة إلى افتراضات، وغياب الرأي المعاكس أو وجهة النظر الخارجية، وغير ذلك. يشير جيرفيس (Jervis 2006: 14) في استعراضه لتقارير رئيسية عن الإخفاقات الاستخبارية بعد الحرب إلى ما يأتي:

> من الواضح أن التقارير محقة في الإشارة إلى أن معظم تقديرات أجهزة الاستخبارات اقترنت بيقين مبالغ فيه، فبينما يشير معظم الأدلة إلى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، لم تكن تلك الأدلة كافية لإثبات ذلك بشكل لا يدع مجالاً للشك. وفي الواقع، كان ينبغي على أجهزة الاستخبارات أن تقول: إن الأدلة كانت جيدة بما يكفي لإدانة صدَّام حسين في دعوى مدنية، ولكن ليس في محاكمة جنائية.

لا بد من الإشارة إلى نقطتين. أولاً، كانت جميع التقديرات الاستخبارية المتاحة، حتى التي تضمنت تحذيرات وتحدثت عن احتمالات، أكثر من كافية لدعم سياسة إعادة المفتشين

إلى العراق مع تفويض قوي وتهديد صريح باستخدام القوة العسكرية. ثانياً، لننظر في المعضلة التي واجهت الولايات المتحدة وبريطانيا إزاء ما يتعلق بوجود أدلة كافية لإثبات دعوى مدنية؛ حيث أصبحت الأدلة ضد صدَّام حسين أقوى مع مرور الوقت، وبعد كشف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش عن المزيد من حالات الخداع. أما كان أي شخص يواجه محاكمة مدنية سيبذل قصارى جهده ليقدم للقاضي ولهيئة المحلفين جميع الأدلة المتاحة التي تثبت براءته؟ فلماذا يستمر صدَّام حسين، الذي يواجه محاكمة مدنية، في إثارة الشبهات؟ لا تدع تقارير بليكس مجالاً للشك في أن صدَّام حسين فشل في - (أو رفض) - فعل ذلك. فعندما ينظر المرء إلى الاحتمالات الممكنة سيجد أن التفسيرين المعقولين الوحيدين هما: (1) كان صدَّام حسين يقرأ النيات الأمريكية والبريطانية بشكل خاطئ تماماً، ولم يعتقد أنهما جادتان في موضوع الغزو، أو (2) كان يخفي شيئاً. ومعظم الناس صدقوا التفسير الثاني؛ لأن التفسير الأول القائل بأن صدَّام حسين كان مخطئاً في حساباته، كان أمراً مستبعداً جداً.

يقر جيرفيس بأنه تم تصحيح أخطاء معينة في بعض الحالات، مثل الاعتماد على مخبر واحد (كيرفبول)، أو الاعتقاد الخاطئ بأن أنابيب الألمنيوم كانت ستستخدم في برنامج نووي. ولكن المفتشين لم يستطيعوا مقابلة القيادة العليا، وحتى لو استطاعوا ذلك، كان من المستبعد أن يقدموا المعلومات ذاتها التي استطاعت مجموعة مسح العراق الكشف عنها خلال شهور من الاستجوابات بعد الحرب. يسلط جيرفيس الضوء على المشكلات بقوله:

> لم تقدم أي تفسيرات عامة بديلة لسلوك صدَّام حسين. لم تكن هناك "وجهة نظر خارجية" تنتقد وجهات النظر السائدة، ولم تكن هناك تحليلات بتكليف من أصحاب رأي معاكس، ولم تكن هناك دراسات تقارن بين الاحتمالات المختلفة...، بل لم يقترح أحد وجهة نظر تقترب من الحقيقة التي نعرفها اليوم [باستثناء كوسينيتش]. كان هذا فشلاً ذريعاً، ولكن علينا وضعه في سياقه المناسب؛ حيث لم يقترح أي مراقب من خارج الحكومة، حتى من مناهضي الحرب، بدائل جدية، ولم يقدم أحد، حتى من المحللين في العالم العربي، وصفاً لدوافع صدَّام حسين وسلوكه قريباً مما نعتقد اليوم أنه الوصف الصحيح. فليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنه كان سيُنظَر إلى أي بديل يقدَّم على أنه

> ذو صدقية عالية، والواقع أنه من الصعب أن نزعم أن أي بديل كان سيتناسب مع الأدلة المتاحة أكثر من البديل السائد. (Jervis 2006: 15–16)

هذه نقاط يتجاهلها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد باستمرار في رواياتهم عن حرب العراق. وتبدو المعضلة التي كانت تواجه صانعي القرار في الولايات المتحدة وبريطانيا في ذلك الوقت واضحة اليوم، فالسبيل الوحيدة للحصول على الأدلة اللازمة للبدء في صياغة هذه الفرضية البديلة، كانت جمع المعلومات من الوثائق والمقابلات التي لم تصبح متاحة إلا بعد الحرب. بعبارة أخرى، كانت معقولية الفرضية البديلة شرطاً أساسياً لصياغة البديل الذي تصفه فرضية سلام جور. ومرة أخرى، لم تكن المشكلة مختلفة عن العجز عن التخيل الذي يفسر وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ولكنها لم تكن في هذه الحالة فشلاً في تخيل ضخامة التهديد أو تخيل احتمال قيادة طائرة وجعلها تصطدم بمبانٍ، بل كان في حالة العراق فشلاً في تخيل أن صدَّام حسين قد يكون متهوراً إلى هذه الدرجة، أو أن جميع معلوماتنا الاستخبارية كانت خاطئة. يلخص جيرفيس (Jervis 2006: 42) المشكلة المتعلقة بالمعقولية النسبية بقوله:

> السبب الأساسي للإخفاقات الاستخبارية في حالة العراق، هو أن الافتراضات والاستنتاجات كانت معقولة أكثر بكثير من البدائل الأخرى. وهذا أمر اعترفت به لجنة المفتشين وأشار إليه تقرير بتلر، برغم عدم إفصاحها عن الآثار الكاملة المترتبة على ذلك. فقد سبق لصدَّام حسين أن سعى بنشاط للحصول على أسلحة الدمار الشامل (واستخدم الأسلحة الكيميائية بفعالية)، وكانت لديه حوافز كبيرة لإعادة بناء برامجه، وكان لديه المال والفنيون المهرة وشبكة مشتريات جيدة تحت تصرفه، ولم يكن لديه سبب واضح آخر لممارسة الخداع وعرقلة المفتشين. وحتى لو لم تكن هناك في الواقع، أخطاء في التحليلات المهنية، فالاعتقاد هو أن النتيجة المدعومة بأكبر قدر من الأدلة هي أن صدَّام حسين كان يسعى للحصول على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وربما استطاع امتلاك بعضها. كان ينبغي التعبير عن هذا الحكم بقدر أقل من اليقين، وتأكيد محدودية الأدلة المباشرة، وتوضيح الأسس التي تم بناءً عليها الوصول إلى هذه التقويمات. ولكن برغم أننا قد نميل إلى الاعتقاد بأن إجراء تحليل أفضل، كان من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة مختلفة جوهرياً، فأنا لا أظن ذلك... ولو أن أحداً أصدر قبل الحرب

تقرير دولفر الذي صدر بعدها، فأنا واثق أنه كان سيُقابَل بقدر كبير من الثناء على قدرة مؤلفه على التخيل، ولكنه ما كان سيقنع أحداً. وحتى الآن مازال من الصعب تصديق ما جاء في التقرير. فمثلاً، من كان يتصور أن السبب الذي دفع علماء صدَّام حسين إلى عدم بيان مصير جراثيم الجمرة الخبيثة المفقودة هو خشيتهم من غضبه، إذا علم أنهم دفنوها قرب أحد قصوره؟ وهل كانت مقولة «صدَّام حسين أقنع نفسه في أواخر عام 2002... أن الولايات المتحدة لن تهاجم العراق؛ لأنها حققت أهدافها المتمثلة في إيجاد قوة عسكرية لها في المنطقة»، ستبدو منطقية؟

ويخلص جيرفيس (Jervis 2006: 1, 44–5, 46) إلى الاستنتاجات الآتية:

كان الميل نحو التأييد هو السائد، ولم يَجرِ اختبار فرضيات بديلة، وجرى تجاهل الأدلة المعاكسة. وبرغم وجود فرص كثيرة لتحسين الأداء، فإن احتمالات إجراء إصلاحات مناسبة تبدو ضئيلة... فقد ننتقد التأثر الكبير بالمعقولية ونصفه بأنه انغلاق فكري واعتماد على افتراضات. ولكن هذه عادة ذهنية قوية ومشروعة، وهي ضرورية لفهم عالم يطغى عليه التعقيد والتناقض. كما أنها مسؤولة عن الكثير من الاستنتاجات الصحيحة والخاطئة... وبرغم وقوع الكثير من الأخطاء، فإن معظم الاستنتاجات العامة التي وصلت إليها أجهزة الاستخبارات **كانت معقولة**، وإن ثبت خطؤها لاحقاً. والواقع أن تقرير فلود Flood Report «يقر بوجود شكوك في أن تحسين الأداء كان سيؤدي إلى تغيير في الأحكام الأساسية حول وجود أسلحة الدمار الشامل». (التشديد من المؤلف).

لو أن نهجاً تحليلياً صارماً اتُّبع لتقديم تفسير أكثر توازناً للمعلومات الاستخبارية، لربما كانت العناصر الهامشية (الصلات بتنظيم القاعدة وأنابيب الألمنيوم) ستغيب عن التقديرات الاستخبارية، ولكن هذه التقديرات المنقحة ما كانت لتؤثر كثيراً في اتجاه السياسة. وبرغم مناقشة جيرفيس الممتازة للإخفاقات الاستخبارية، فهو يعتقد أن جور لم يكن ليختار الحرب، وهو استنتاج افتراضي لا يتسق مع تحليله. وبخلاف هذا الزعم الافتراضي البسيط، لا يقدم جيرفيس أي أدلة تبين كيف ولماذا كان فريق جور سيصحح العوائق البنيوية التي عانتها إدارة بوش (وإدارة كلينتون).

## المعقولية النسبية: تفسير الاتصالات بين المسؤولين العراقيين

بعد الحرب، أصدر كيفن وودز وجيمس لاسي وويليامسون موراي تقريراً شاملاً عن طريقة تفكير النظام العراقي بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا قبل الحرب.[57] وسنتناول النتائج التي خلص إليها التقرير بتفصيل أكبر في الفصل الثامن، ولكنها مفيدة هنا للوصول إلى فهم أفضل لكيفية تأثر شكوك الولايات المتحدة وبريطانيا (والأمم المتحدة)، بالتصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين، والعكس بالعكس. أجرى فريق قيادة القوات المشتركة الذي نفذ مشروع وجهات النظر العراقية Iraqi Perspectives Project مقابلات مع أكثر من 100 قائد عسكري وسياسي عراقي، واطلع على مئات الآلاف من الوثائق العراقية التي تم الحصول عليها بعد الغزو. وتكشف النتائج التي خلص إليها الفريق أن افتراضات خاطئة كلياً تستند إلى معلومات استخبارية واهية (وتمنيات)؛ أدت إلى مجموعة من التصورات الخاطئة لدى الجانب العراقي، وهذا بدوره عزز الافتراضات الاستخبارية التي اعتمدتها واشنطن ولندن لقياس الامتثال العراقي. هذه الأخطاء الاستراتيجية التي عزز كل منها الآخر تفسر مثلاً: لماذا أخطأ المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون في تفسير الاتصالات بين المسؤولين العراقيين بشأن الجمرة الخبيثة:

> **ومن سخرية القدر، أن يبدو الآن أن بعض الإجراءات التي جاءت نتيجة لسياسة التعاون الجديدة التي اعتمدها صدَّام حسين أسهمت فعلياً في تعزيز مسوغات الحرب لدى التحالف**؛ فعلى مر السنين، كانت أجهزة الاستخبارات الغربية قد حصلت على الكثير من الاتصالات العراقية الداخلية، من بينها مذكرة تعود إلى عام 1996 أرسلها مدير جهاز المخابرات العراقي إلى جميع مرؤوسيه يطلب منهم فيها «**التأكد من عدم وجود أي معدات أو مواد أو بحوث أو دراسات أو كتب تتعلق بتصنيع أسلحة محظورة (كيميائية، بيولوجية، نووية، صواريخ) في موقعكم**». وعندما ذهب مفتشو الأمم المتحدة إلى هذه المواقع الخاصة بالبحث والتخزين، اكتشفوا أدلة متبقية على برامج ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل. (التشديد من المؤلف).

ولذلك عندما التقطت الولايات المتحدة في عام 2002 رسالة بين اثنين من قادة الحرس الجمهوري العراقي تناقش إزالة عبارة «عوامل الأعصاب» من «التعليمات اللاسلكية»، أو علمت بصدور تعليمات لـ «تفتيش المنطقة المحيطة بمعكسر المقر و[الوحدة] بحثاً عن أي عوامل كيميائية، والتأكد من خلو المنطقة من الحاويات الكيميائية، وكتابة تقرير عن ذلك»، **وضع المحللون الأمريكيون هذه المعلومات في إطار الخداع الذي مارسه النظام العراقي على مدى العقد السابق. فلم تكن لديهم وسيلة لمعرفة أن هذه المعلومات تعكس هذه المرة محاولة النظام للتأكد من أنه في حالة امتثال بقرارات الأمم المتحدة. وهكذا فإن الجهود التي كان القصد منها منع الشبهات أدت إلى زيادة هذه الشبهات**. واستشهد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في خطابه أمام الأمم المتحدة في 5 شباط/ فبراير 2003 بالرسالة التي تناقش إزالة عبارة «عوامل الأعصاب» من التعليمات اللاسلكية كمثال على سوء النيات العراقية. (التشديد من المؤلف).

**خطاب باول في الأمم المتحدة:** قبل بضعة أسابيع، اعترضنا اتصالات بين اثنين من قادة الفيلق الثاني في الحرس الجمهوري العراقي. كان أحدهما يعطي تعليمات إلى الآخر. وعند الإصغاء إلى هذه المكالمة يتضح ما يريد هذا القائد أن يقوله للآخر، فهو يريد أن يتأكد أن الآخر يسمعه بوضوح، إلى درجة أنه يكرر كلامه بشكل يسمح بكتابته وفهمه فهماً كاملاً. فلنستمع... والآن دعونا نراجع بعض البنود المختارة من هذه المحادثة. ضابطان يتحدثان عبر اللاسلكي ويريدان التأكد من عدم إساءة فهم أي شيء: «حذف. حذف. العبارة. العبارة. فهمت». «عوامل الأعصاب. عوامل الأعصاب. أينما وردت». «فهمت». «أينما وردت». «في التعليمات اللاسلكية. في التعليمات». «تصحيح. لا. في التعليمات اللاسلكية». «اللاسلكية. فهمت». لماذا يكرر الأمر على هذا النحو؟ ولماذا هو حريص على التأكد من فهم الأمر؟ ولماذا كان يركز على التعليمات اللاسلكية؟ لأن الضابط الكبير يخشى أن يستطيع أحد التنصت عليهم. وقد استطاع أحد التنصت عليهم. «عوامل الأعصاب. توقف عن الحديث عنها. إنهم يتنصتون علينا. لا تعطهم أي دليل على أننا نمتلك هذه العوامل الرهيبة». ولكننا نعرف أنهم يمتلكونها. وهذه المحادثة تؤكد ذلك.

لم يكن باول الوحيد الذي يعتقد أن هذه الاتصالات "تؤكد ذلك". فلم تكن لدى المتشككين أي أدلة لإثبات العكس. وبعبارة أخرى، لم تكن هناك أدلة دامغة للدفاع عن

حقيقة هذه الاتصالات. وكما كانت الحال في معضلة أسلحة الدمار الشامل، فإن تفسير هذه المحادثة يعتمد في نهاية الأمر على المعقولية النسبية. ولتوضيح هذه النقطة دعونا نتخيل ضابطين في الاستخبارات الأمريكية يقدمان تقريرهما عن معنى هذه الاتصالات إلى كبار الموظفين في البيت الأبيض أو في الكونجرس في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر: أحدهما يقول إن هذه الاتصالات تؤكد السلوك المتسق نفسه مع الخداع الذي مارسه النظام على مدى سنوات، والآخر يوصي بمعيار أعلى لإصدار الأحكام حول هذه المعلومات الاستخبارية ويخلص إلى أن هذه الاتصالات صادقة وتكشف عن التزام واضح من جانب المسؤولين العراقيين بنزع السلاح وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. عندما يوضع هذان التفسيران أمام المسؤولين السياسيين الحريصين على إظهار التزامهم بالمحافظة على أمن الولايات المتحدة في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر واتباع التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق في تلك الأحداث بخصوص العجز عن التخيل وتكاليف التقليل من شأن التهديدات، فأي التفسيرين سيقبله أولئك المسؤولون؟

## الاستنتاجات: عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

يكاد يكون من المؤكد أن فريق مستشاري جور كان سيواجه العوائق البنيوية نفسها التي واجهتها إدارتا كلينتون وبوش، وحالت دون حصولهما على معلومات استخبارية دقيقة عن أسلحة الدمار الشامل. وكانوا سيدرجون في حساباتهم التكاليف السياسية التي ستلحق بصدقية الولايات المتحدة نتيجة إصدار جميع التهديدات السابقة ثم التراجع في اللحظة الأخيرة؛ أي تأثير ذلك في النفوذ الأمريكي في المنطقة (بعد الحصول على دعم ضمني من اللاعبين الإقليميين الآخرين)، وفي النفوذ الأمريكي في أوروبا (بعد الحصول على دعم معظم القوى الأوروبية)، والتكلفة السياسية مع اقتراب موعد أول انتخابات نصفية للكونجرس الأمريكي (2002) وأول انتخابات رئاسية أمريكية (2004) بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فمن المعقول أن نتوقع أن هؤلاء المستشارين كانوا سينظرون إلى التكاليف، من حيث المصالح الأمريكية بشكل عام، وآثار هذه الهزيمة الدبلوماسية في

استراتيجية الاحتواء والعقوبات وعمليات التفتيش. ولعل أهم تلك التكاليف تتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن في نهاية هذه الأزمة عندما طلبت فرنسا من الرئيس مواصلة نشر مئات الآلاف من الجنود في المنطقة، ولكن دون تهديد عسكري صريح، ودون جدول زمني يُحدَّد في قرارٍ ثانٍ. وأخيراً، كان فريق جور سيأخذ بالحسبان أيضاً التكاليف المتعلقة بسمعة الولايات المتحدة وتصميمها، وأثر ذلك في الأزمات المحتملة مع الدول الأخرى الطامحة إلى امتلاك سلاح نووي (إيران وليبيا وكوريا الشمالية). ولنتذكر أن المشكلة الأساسية التي أثرت في قدرة واشنطن على ردع صدَّام حسين وسلوبودان ميلوسوفيتش (وإرغامهما على الانصياع)، كانت افتراضهما أن سعي الإدارة الأمريكية لتجنب الأضرار يضمن فعلياً أنها ستكون مترددة، وستعمل على تجنب الحرب وخسارة جنود أمريكيين. هذا التصور كان سيتعزز لو أن قادة الولايات المتحدة وبريطانيا رضخوا لمطالب فرنسا.

ويلخص بيل كلينتون مسوغات العودة إلى الأمم المتحدة في عام 2002 في دفاع قوي عن موقف الإدارة الأمريكية في قضية أسلحة الدمار الشامل، بالاستناد إلى معلومات استخبارية جُمِعت في عام 1998 في حكم إدارة كلينتون ونائبه جور:

> عندما تركتُ البيت الأبيض، كانت هناك كمية كبيرة مفقودة من المواد البيولوجية والكيميائية؛ أي إننا في نهاية حرب الخليج الأولى كنا نعرف ما لديه. وعرفنا الكمية التي دُمِّرت في جميع عمليات التفتيش، وهي كمية كبيرة. ثم قمنا مع البريطانيين بحملة قصف استمرت أربعة أيام في عام 1998. ربما نكون دمرنا كل ما لديه، وربما نصفه، وربما لم ندمر شيئاً. ولكننا لم نكن نعرف. لذلك رأيت أنه من الحكمة أن يعود الرئيس إلى الأمم المتحدة، وأن تطلب الأمم المتحدة من صدَّام حسين السماح بعودة المفتشين، مع التهديد بأن عقوبة عدم التعاون هذه المرة ستكون تغيير النظام وليس استمرار العقوبات فحسب. (22 تموز/ يوليو 2003)[58]

ليس هناك سبب للاعتقاد بأن فريق جور كان سيُكوِّن انطباعات مختلفة كما يظهر من تصريحاتهم المتكررة حول مسألة أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم ملاحظة أن جور كان سابقاً من أقوى المشككين في حقيقة أسلحة الدمار الشامل؛ حيث طعن في عام 1991 في

تقديرات بوش الأب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكان مقتنعاً بـأن قـضية امـتلاك العراق برنامجاً نووياً متقدماً ليس لها أساس من الصحة.[59] ولكنه كـان مخطئـاً في عـام 1991. والواقع أن أكبر خطأ استخباراتي تم الكشف عنه في السنوات الأولى من إدارة كلينتـون، هـو أن الولايات المتحدة قللت بشكل كبير من شأن البرنامج النووي العراقي والمرحلـة المتقدمـة التي وصل إليها. وكما يشير جوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006: 131): «عـلى مدى سنوات طويلة، كانت وكالات الاستخبارات تتعرض لانتقادات قوية بسبب فشلها في توقع التهديدات، من التجارب النوويـة التـي أجرتهـا الهنـد وباكـستان إلى هجـمات تنظـيم القاعدة على الولايات المتحدة (وهي كثيرة). وكان لديها هناك حافز قوي للتأكـد مـن عـدم وقوعها في الخطأ ذاته مرة أخرى».[60] وكما هو متوقع بعد هذه الأخطاء، بدّل جـور موقفـه في كل خطاب ألقاه عن العراق خلال الفترة المتبقية من حياته السياسية؛ حيث راح يدافع بحزم عن الإجماع العام عـلى أن بـرامج أسـلحة الـدمار الـشامل العراقيـة تـشكل تهديـداً خطـيراً للولايات المتحدة وحلفائها؛ فتكاليف التقليل من شأن المعلومات الاستخبارية عـن أسـلحة الدمار الشامل العراقية في عام 2003 تضاعفت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

وفي عام 2002 أيد جور سياسة الرئيس بـوش لأنهـا تـرفض البـديل الـذي اقترحـه المحـافظون الجـدد. ولـو كـان جـور رئيـساً في ذلـك العـام لكـان رأى في ذلـك الـنهج الاستراتيجية السياسية الوحيدة الناجحة، ولكانت هناك احتمالات كبيرة جداً بـأن يحظـى بتأييد الرأي العام وبدعم سياسي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ليس القـصد هنـا تقديم رواية مؤكدة لما كان جور سيفعله بالـضبط، بـل مقارنـة القـوة النـسبية لفرضـيتين مختلفتين. ولكن الدفاع عن أي نهج بديل يجب أن يستند إلى الوقـائع. والـسجل التـاريخي لإجمـاع المعلومـات الاسـتخبارية خـلال العقـد الـسابق، والآراء التـي عـبر عنهـا جـور ومستشاروه، تدعم بقوة فرضية حرب جـور. ومـا لم نـتمكن مـن إثبـات أن الإخفاقـات الاستخبارية ما كانت لتحدث في حالة جور أو مستشاريه، أو تقديم نظرية تبين لمـاذا كـان جور سيجد حلاً لهذه العيوب البنيوية، أو تفسير لماذا كان جور سيشكك بقـوة في الإجمـاع بشأن أسلحة الدمار الشامل، فسيكون من الصعب تأييد فرضية سلام جور.

ومع ذلك فإن معقولية فرضية حرب جور تعتمد في التحليل النهائي على افتراض حدوث فشل استخباراتي آخر، (أو حتمية حدوث ذلك)، وهو الفشل الذي أدى إلى وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وهذه نقطة مهمة؛ لأن الكثير من الضغوط التي يقال إنها أجبرت بوش على اتباع المسار الذي سار عليه ما كانت ستنشأ لولا الضرورات الأمنية التي نتجت من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فلو لم تقع الهجمات، لما نشأ المسار الحتمي والزخم المتصاعد نحو الحرب. ولكن الذين يثيرون هذه النقطة يقرون بأنه لو وقعت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في ظل رئاسة آل جور، لكان من الممكن تماماً أن يرى فريقه أن الخيار الأفضل هو عودة المفتشين ويتبنى منطق الخطوات الأخرى نفسها التي قادت إلى الحرب. وهذا يعني مرة أخرى أنه لن يكون للأيديولوجية أي علاقة.

وعلى أي حال، يثير مدى تأثير هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في القرارات والاستراتيجية تساؤلات مشروعة تستحق إجراء تحليل افتراضي دقيق آخر. ولا يشمل نطاق هذه العملية تأليف كتاب آخر يدرس طرفي هذا النقاش، ولكن بالنسبة إلى قدرة جور على منع وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، من المفيد أن نأخذ في الاعتبار شكوك ريتشارد كلارك (Clarke 2004). فكلارك الذي عمل في السابق مستشاراً في البيت الأبيض لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب حمّل إدارتي كلينتون وبوش مجتمعتين المسؤولية عن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وذلك في شهادته أمام لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وفي مذكراته.[61] ولا يقدم كلارك في كتابه أي دليل يثبت أن آل جور، بعكس غيره من أعضاء فريق الأمن القومي في إدارة كلينتون، كان يشاطر المؤلف مخاوفه بشأن الثغرات الأمنية الرئيسية. وكما سنوضح بتفصيل أكبر في الفصل السادس، لا يوجد أي دليل من التوصيات الرسمية لآل جور بصفته رئيساً للجنة البيت الأبيض لسلامة الطيران وأمنه في إدارة كلينتون يشير إلى التزام جدِّيٍّ بمعالجة التهديدات الإرهابية من النوع الذي له علاقة بالإخفاقات المرتبطة بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر؛[62] فتقارير جور لم تتضمن توصيات لمنع الركاب من حمل المشارط على متن الطائرة، أو لمنع مدارس تعليم الطيران من تدريب الطلاب على قيادة طائرات الركاب دون تعليمهم كيفية الهبوط بها.

فالوقوع في مطب الإخفاقات الأمنيـة، هـو شرط مـسبق لتحديـد أكثـر الثغـرات الأمنيـة خطراً. وجور لم يُعطِ مكافحة الإرهاب الأولوية، في أي من خطاباته في حملتـه الانتخابيـة، ولم يقدم قط أي إشارة إلى أن إجراء إصلاح جـذري في وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة أو إجراءات جمع المعلومات الاستخبارية، كان من أولويات إدارته.

من الممكن طبعاً أن أي إدارة مستعدة لأخذ تحذيرات وكالة الاسـتخبارات المركزيـة في صيف عام 2001، بشكل أكثر جدية ربما كانت ستنجح في منع الهجمات، ولكن السؤال عندئذٍ، هو عما إذا كانت إدارة جور ستميل إلى فعل ذلك، وما الأدلـة التـي نحتـاج إليهـا لإثبات هذا الزعم أو دحضه؟ وإزاء ما يتعلق بالأدلة ذات الصلة، فمن المهـم أن نـشير إلى الحقائق الآتية على سبيل المثال لا الحـصر: (1) رفـض مستـشار كلينتـون للأمـن القـومي ساندي بيرجر في مناسبات عدة، اتخاذ أي إجراء بناء على معلومات استخبارية مـن وكالـة الاستخبارات المركزية حول مكان وجود أسامة بن لادن؛ بسبب المخاوف من الخـسائر في صفوف المدنيين، (2) أبقى بوش على جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية في إدارة كلينتون؛ ومن ثم كان هناك احـتمال كبـير جـداً في أن آل جـور كـان سـيبقي تينيـت (ويوافق على نهجه في مكافحة الإرهاب في حقبة ما قبـل 11 أيلـول/ سـبتمبر وانطباعاتـه بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية في حقبة مـا بعـد 11 أيلـول/ سـبتمبر)، (3) هـاجم خاطفو الطائرات نيويورك، وهي مدينة تمثل قاعدة دعم كبيرة جداً للديمقراطيين، ويـشير ذلك إلى أن تنظيم القاعدة لم يكن يفرق بـين الـديمقراطيين والجمهـوريين عنـد التخطـيط لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، (4) كان التخطيط لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، يسير قدماً قبل وصول إدارة بوش إلى سدة الحكم، والكثير من المشكلات المؤسسية الرئيسية التي حددتها لجنة التحقيق في تلك الهجمات كانت عوائق بنيوية ستبقى على حالها في ظـل إدارة جـور؛ فالرئيس الديمقراطي للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بوب جراهام (فلوريدا) هـو الذي أقر بوجود أخطاء بنيوية (من الحزبين الجمهوري والديمقراطي) قبل وقوع هجـمات 11 أيلول/ سبتمبر.[63]

> لسوء الحظ، لم تصل المعلومات إلى الأشخاص المناسبين، أو كانت موزعة على أماكن كثيرة جداً، وهكذا لم تكن هناك نقطة واحدة تصب فيها المعلومات وتتولى تحليل ما يجري وترفع التقارير بشأنه... لقد فشلنا في تركيب قطع الأحجية قبل الحدث المروع.

من الممكن جداً (بل هناك احتمال كبير)، أن حرب العراق عام 2003 ما كانت لتقع في ظل إدارة بوش أو إدارة جور، لو تم إحباط هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ولكن من المستبعد أن يعترف أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، بأن فريق آل جور كان سيميل بعد وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، إلى اتخاذ القرارات نفسها التي قادت إلى الحرب.


@Ahmedyassin90

## الفصل السادس

# الضغوط المجتمعية والرأي العام

بيَّنت الفصول الأربعة السابقة عوامل القيادة والعوامل السياسية المحلية والمؤسسية التي رجَّحت بعض الخيارات على خيارات أخرى، وتضافرت لترجِّح كفة القرارات الرئيسية على طريق الحرب. ولكن هناك الكثير من الضغوط المجتمعية والدولية (الفصل السابع) التي يجب أيضاً أخذها في الاعتبار عند تقويم نقاط القوة النسبية لفرضيتي حرب جور وسلام جور. هذه المتغيرات "البنيوية"؛ مثل العوائق المؤسسية التي تناولناها في الفصل السابق، هي بالطبع أقل عرضة لحدوث تغييرات كبيرة مع مرور الوقت، ولذلك فمن المرجَّح أن تشجع الاستمرارية عبر الإدارات المتعاقبة. وكلما اتسع مستوى التحليل، برزت السمة البنيوية للمتغيرات، وازداد احتمال أن تؤدي إلى انسجام في الأولويات والسلوك بين القادة السابقين واللاحقين.

فمثلاً، أظهرت استطلاعات الرأي أن نسبة تأييد الرأي العام لاستراتيجية بوش في العراق بين عامي 2002 و2003 كانت دائماً أعلى من 60٪، وهي أعلى نسبة منذ الذروة التي بلغتها بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر (انظر الشكل 1-6).

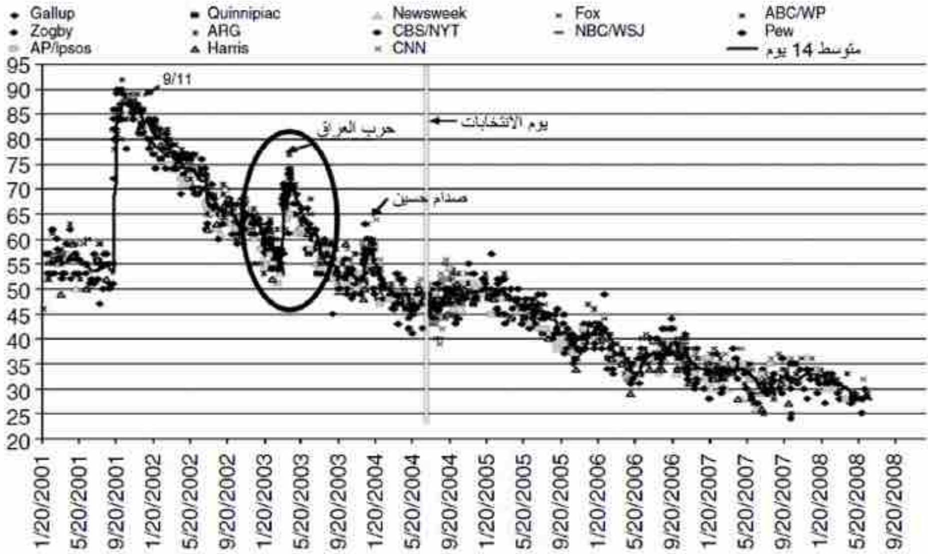
بالتأكيد، لم يكن الرأي العام يدعو إلى الحرب خلال هذه الفترة، ولكن من الواضح أن أغلبية كبيرة من الأمريكيين كانت تؤيد مختلف القرارات والاستراتيجية الشاملة التي اعتمدتها إدارة بوش لإعادة المفتشين إلى العراق؛ حيث تراوح الدعم بين 60٪ و70٪ في جميع وسائل الإعلام الرئيسية من كانون الأول/ ديسمبر 2002 حتى آذار/ مارس 2003 (الشكل 6-1). هذه النسب المرتفعة جداً تشير إلى دعم شعبي قوي من مؤيدي الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فأي رئيس يتبع الاستراتيجية المتعددة الأطراف نفسها المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة كان سيحظى بنسبة تأييد مرتفعة مماثلة، وليس هناك سبب للاعتقاد أن آل جور كان يمكن أن يكون أقل ميلاً إلى الفهم (والاستغلال) للمكاسب السياسية للنهج ذاته المستند إلى قرارات الأمم المتحدة في التعامل مع مشكلة سياسية مستعصية. وهناك

استطــلاعات أخرى عدة أجــريت خــلال الفـترة 2002-2003 (كثـير منهـا أعـده معهـد المشـروع الأمريكي) تظهر النتائج ذاتها.[1] ويعتـبر بحـث كريـستي (Christie 2006) الـذي تناول العلاقة بين التأييد العام لاستراتيجية الرئيس بوش والتغطية الإعلاميـة مفيـداً في هـذا المجال؛[2] حيث يستعرض المؤلف نماذج وضع الأجندة وتنفيذها، ويتتبع التـأثير المتبـادل بـين الرأي العام والسياسة العامة والتغطيـة الإعلاميـة. ويتنـاول بالدراسـة فترتـين، الأولى بـين نيسان/ إبريل وأيار/ مايو 2003 والثانية بين نيسان/ إبريل وأيار/ مايو 2004، وقـد شـهدت الأولى ارتفاع شعبية الرئيس، بينما شهدت الثانية انخفاض شعبيته. وقد خلص المؤلف إلى أن الاستراتيجية التي نفذها بوش وبلير، وضمنها جهود حشد تحالف لنزع سلاح العراق، هـي المسؤولة عن ارتفاع نسبة التأييد من الجمهور ووسائل الإعلام قبل الحرب.

## الشكل (6-1)

## نسب التأييد لبوش خلال فترة حكمه

نسب التأييد لبوش خلال فترة حكمه، آخر تحديث في 20/ 6/ 2008



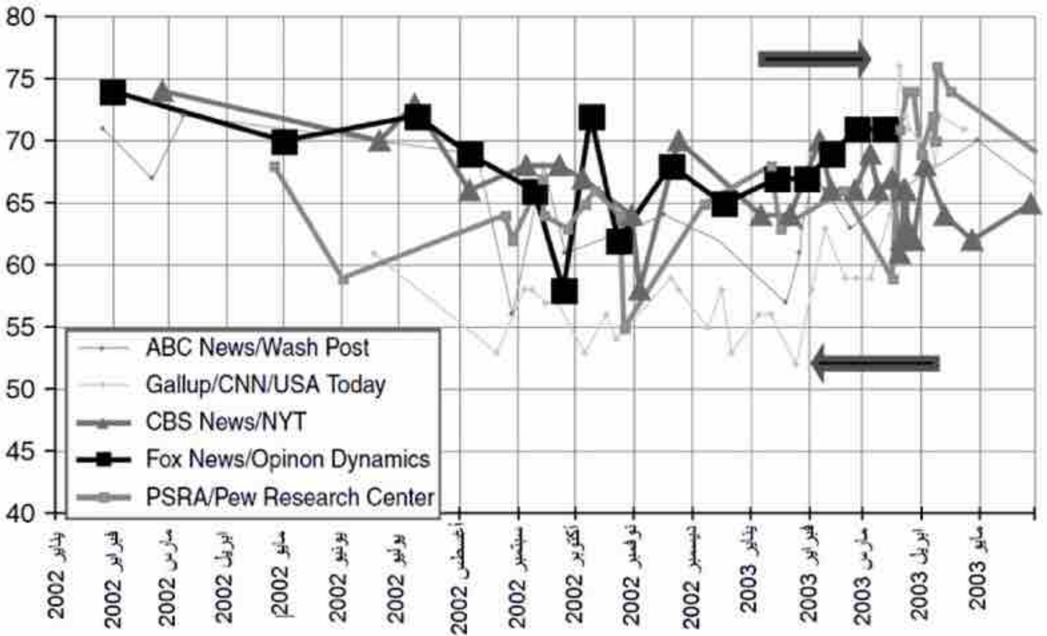

(تمثل البيانات في الشكل 6-1 جميع استطلاعات الرأي بشأن الرضا عن أداء الرئيس خلال سنوات إدارة جورج بوش الابن. وقـد قامت بهذه الاستطلاعات كبرى وسائل الإعلام والمؤسسات المبينة في أعلى الرسم البياني. كما تبين البيانـات مقـدار التغـير كـل 14 يوماً لتوضيح الاتجاهات في نسب التأييد الشعبي. وتعكس الزيادة الكبيرة في نسبة التأييد من شباط/ فبراير إلى آذار/ مـارس 2003 تأييد الرأي العام الأمريكي للنهج الذي اعتمده بوش وبلير). المصادر:

www.washingtonmonthly.com/blogphotos/Blog_Bush_Approval_May_2004.jpg ;
www.hist.umn.edu/~ruggles/Approval.htm

بالإضافة إلى النسب الجيدة للرضا عن أداء بوش، فإن الاستراتيجية التي سار عليها في العراق، وهي الممثلة بالحصول على دعم الكونجرس والأمم المتحدة، جعلته يكسب دعماً كبيراً من الرأي العام الأمريكي في الفترة التي سبقت الحرب، وفي المراحل الأولى بعد الغزو. ففي سلسلة من استطلاعات الرأي جمعها معهد المشروع الأمريكي، نادراً ما تنخفض نسبة التأييد لاستراتيجية بوش المتعددة الأطراف دون 60٪ (انظر الشكل 6-2).[3]

**الشكل (6-2)**

**تأييد الرأي العام الأمريكي لاستراتيجية بوش العسكرية المتعددة الأطراف**




خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الغزو في آذار/ مارس 2003 (من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس 2003) أصبح الجمهور عموماً أكثر دعماً للرئيس ولاحتمال التدخل العسكري في العراق. ولوحظت زيادات طفيفة في التأييد في معظم استطلاعات الرأي التي أجريت خلال هذه الفترة. ففي كانون الثاني/ يناير 2003، كانت نسبة التأييد بحسب شبكة ABC News وصحيفة **واشنطن بوست** 57٪، قبل أن ترتفع إلى 67٪ في شباط/ فبراير وتبقى مرتفعة حتى بدء العمل العسكري؛ حيث بلغت 65٪ في يوم 9

آذار/ مارس 2003. ومع بدء تنفيذ الخطة، وصلت نسبة التأييد إلى أعلى مستوياتها عند 70٪ في نيسان/ إبريل 2003؛ وبالمثل، أظهر استطلاع أجرته مؤسسة جالوب بالتعاون مع شبكة CNN زيادات كبيرة في نسبة التأييد خلال الأشهر الثلاثة الحاسمة التي سبقت التدخل؛ حيث انخفضت هذه النسبة إلى 52٪ في كانون الثاني/ يناير 2003 (انظر السهم السفلي) قبل أن تقفز بشكل كبير في آذار/ مارس 2003 لتسجل 64٪ في 15 آذار/ مارس و76٪ في 20 آذار/ مارس (انظر السهم العلوي) عندما كانت تُنفَّذ خطة الرئيس. وبلغت نسبة التأييد 64٪ في استطلاع شبكة CBS في كانون الثاني/ يناير 2003 قبل أن يرتفع إلى 70٪ في 6 شباط/ فبراير 2003، وبعدها بلغ متوسط نسبة التأييد 64.7٪ خلال شهر آذار/ مارس 2003. كما أظهرت بيانات استطلاع فوكس نيوز زيادة في نسبة التأييد للرئيس خلال الأشهر الثلاثة؛ حيث بلغت هذه النسبة 67٪ في كانون الثاني/ يناير 2003 ثم 71٪ في كل من شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2003. وأخيراً أظهر استطلاع PSRA/ **نيوزويك** أن نسبة التأييد بلغت 63٪ في كانون الثاني/ يناير 2003، ثم انخفضت إلى 56٪ في 16 آذار/ مارس 2003، قبل أن ترتفع إلى 71٪ في 20 آذار/ مارس 2003 وإلى 76٪ في نيسان/ إبريل 2003.

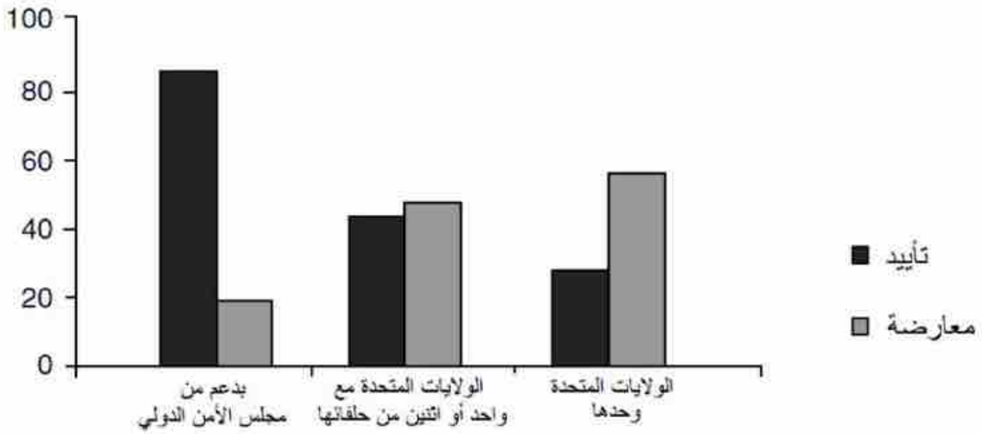
وعلاوة على ذلك، بقي متوسط نسبة التأييد في كل استطلاع فوق 60٪. وسُجِّلت أعلى نسبة (76٪ في استطلاعي جالوب/ CNN وPSRA/ **نيوزويك**) عندما حدث التدخل العسكري (آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 2003). وبعبارة أخرى، وصل التأييد لاستراتيجية الرئيس بوش في العراق إلى أعلى مستوياته عندما كان ينفذ نهجه الحازم المتعدد الأطراف. وهذا يتفق مع استطلاعات الرأي المذكورة آنفاً التي تشير إلى تفضيل الجمهور التوصل إلى حل أمني متعدد الأطراف للتهديد العراقي. ومن خلال تقديم هذا الحل، استطاعت إدارة بوش الاستفادة من التأييد الشعبي القوي. ومن هنا فإن السؤال الرئيسي هو: لماذا كانت إدارة جور ستتجنب استراتيجية تحظى بتأييد شعبي، وخصوصاً عندما تكون تلك الاستراتيجية هي نفسها الاستراتيجية التي كان جور ومستشاروه يدعون إليها على الدوام؟

ويمكن ملاحظة تأييد شعبي مماثل في بيانات معهد المشروع الأمريكي عن الجوانب الأخرى للنهج الحازم المتعدد الأطراف الذي اعتمده بوش وبلير. ففي مجموعة من الاستطلاعات التي أجرتها PSRA/ **نيوزويك** في أواخر عام 2002، اعتبر 86٪ ممن شملهم الاستطلاع أنه من "المهم" ("جداً" أو "نوعاً ما") حصول الرئيس جورج بوش على موافقة الكونجرس قبل التدخل العسكري في العراق؛ وبالمثل، اعتبر 87٪ أنه من المهم أن تحصل الولايات المتحدة على دعم كبار حلفائها الأوروبيين. وأخيراً، أشار 83.25٪ إلى أنه من المهم أن يحصل الرئيس على دعم الأمم المتحدة. ويمكن من نواحٍ كثيرة القول إن كل سؤال يتوافق مع خطوة في النهج الحازم المتعدد الأطراف، وقد قام الرئيس بوش بجميع تلك النقاط في نهاية المطاف. وهذا يعني مرة أخرى أن الرأي العام الأمريكي رفض استراتيجية المحافظين الجدد (تجاوز الكونجرس وتجاوز الأمم المتحدة وأن تشن الولايات المتحدة الحرب وحدها، سواء بدعم المملكة المتحدة والحلفاء الآخرين أو حتى دون ذلك الدعم). وبدلاً من ذلك، أيد الشعب الأمريكي بأغلبية ساحقة النهج المتعدد الأطراف الذي نادى به كولن باول وآل جور وغيرهما من كبار الديمقراطيين والجمهوريين.

يُعد منتدى الرأي العام مكاناً آخر خسر فيه المحافظون الجدد نقاشات رئيسية حول أفضل السبل للتعامل مع التهديد العراقي. فهناك على سبيل المثال أدلة واضحة على أن الجمهور أيد بقوة في ذلك الوقت استراتيجية العودة إلى مجلس الأمن الدولي والحصول على دعمه؛ ففي استطلاع للرأي أجرته PSRA/ **نيوزويك** خلال الفترة 3- 6كانون الثاني/ يناير و16-17 كانون الثاني/ يناير 2003، سُئِل المشاركون في الاستطلاع عما إذا كانوا سيؤيدون قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري في ثلاثة سيناريوهات محتملة: (1) الحصول على دعم من مجلس الأمن الدولي (2) الحصول على دعم واحد أو اثنين من الحلفاء الرئيسيين (3) قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري من جانب واحد. يبين الشكل (6-3) الإجابات.

**الشكل (6-3)**

**تأييد الرأي العام الأمريكي للقيام بعمل عسكري في السيناريوهات المختلفة**




هذه الأرقام (المأخوذة قبل ثلاثة أشهر فقط من الحرب) تشير إلى وجود رفض واضح للنهج الأحادي الذي كان المحافظون الجدد يدعون إليه؛ حيث قال ثلثا الأمريكيين تقريباً (61٪ مقابل 32.5٪) إنهم سيعارضون تدخلاً أمريكياً من جانب واحد. وفي المقابل، أشارت أغلبية ساحقة (82٪ مقابل 13.5٪) إلى أنهم سيؤيدون تدخلاً متعدد الأطراف مدعوماً من مجلس الأمن الدولي. والواقع أن حقيقة أن الرأي العام أيد الاستراتيجية، تشير إلى أن الناس كانوا يرون بشكل عام أن الرئيس يتبنى النهج المفضل لديهم للتعامل مع هذه المشكلة، ولذا عبَّروا عن رضاً كبير عن أداء بوش بشكل عام وفي العراق تحديداً.

طوال عقد التسعينيات، كانت استطلاعات آراء الديمقراطيين تظهر عادة انقساماً بنسبة 50-50 تقريباً حول مسألة مهاجمة العراق أو عدم مهاجمته. وبما أن هذه الاستطلاعات أُجريت قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، فهذا يشير إلى دعم قويٍّ جداً لسياسة مثيرة للجدل. هناك طبعاً فرق بين استطلاعات تسأل عن الغزو بشكل مباشر، واستطلاعات وضعت لاستشفاف الآراء حول مبادرات وتوجهات معينة في السياسة

الخارجية. فالأمريكيون يميلون إلى تفضيل العمل مع الحلفاء على فعل أشياء وحدهم، وهم يفضلون بكل تأكيد العمل من خلال تحالفات يدعمها قرار أممي. وإذا أخذنا هذه الأنماط في الاعتبار، فإن معظم استطلاعات الرأي خلال هذه الفترة تبين بوضوح أنه عندما خسر المحافظون الجدد النقاش المحوري حول الحكمة من العودة إلى الأمم المتحدة، زاد تأييد الرأي العام للاستراتيجية المتعددة الأطراف التي اعتمدها الرئيس وبقي في مستوياته المرتفعة. وعندما خُيِّر الجمهور الأمريكي (والبريطاني) بين الاستراتيجيتين، فضل بوضوح الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإنشاء تحالف للراغبين من أجل فرض نزع السلاح بالقوة إذا اقتضت الضرورة فقط.

سيشير أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد إلى الدور الرئيسي الذي لعبه بوش ومستشاروه في صياغة السياق الذي قُدِّمت فيه التهديدات إلى الجمهور الأمريكي. وقد سبق لنا أن تناولنا مقولة "السياق السياسي" بشكل مفصل في الفصل الثاني، ولكنها تثير تساؤلات أخرى حول ما يدفع المسؤولين السياسيين إلى صياغة السياق، وما الدوافع أو الحوافز التي تجعل القادة السياسيين يختارون هذه الرواية أو تلك؟ وهل صياغة السياق السياسي ظاهرة تحدث أساساً من الأعلى إلى الأسفل؛ بمعنى أن القادة يوجهون تصورات الجمهور لخدمة مصالحهم؟ أو أن القادة يستجيبون لما يرونه تفضيلات قوية لدى أغلبية الجمهور؟ وكيف كان فريق جور سيصوغ السياق الأفغاني أو السياق العراقي في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر؟ ولماذا؟ وهل كان جور سينحو في اتجاه أقل ميلاً مثلاً، إلى تفهم مخاوف الجمهور المتزايدة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب بعد 11 أيلول/ سبتمبر أو اتباع سياسة تعبر للجمهور الأمريكي عن التزام واضح بمعالجة هذه التهديدات؟ وهل كان السياق الذي سيصوغه جور سيختلف بما يكفي لتغيير مسار التاريخ؟ وأخيراً، ما الأدلة التاريخية التي نحتاج إليها لإثبات أن فريق جور كان سيصوغ سياقاً مختلفاً في منافسة خصومه الجمهوريين، الذين يكاد يكون من المؤكد أنهم كانوا سيستغلون مخاوف الجمهور من الإرهاب وبرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي لإبراز مؤهلاتهم الأمنية؟

من المؤكد أن القادة السياسيين هم الذين يصوغون السياق، ولكن أسباب صياغته هي ذاتها في الحلبة السياسية الأمريكية، بغض النظر عن الانتماء السياسي. فمن الواضح أن آل جور وجورج بوش شخصان مختلفان، ولكن أوجه الشبه بينهما كسياسيين أمريكيين يواجهان تحديات هائلة في السياسة الخارجية مهمة عند التفكير في كيفية صياغة السياق.

والآن، لننظر في "السياق" السياسي الذي كان جور سيجد نفسه فيه في عام 2002. فمن المؤكد أنه كان سيُعتَبر هو وغيره من المسؤولين السابقين في إدارة كلينتون (وبعضهم كان سيعين في فريق الأمن القومي في إدارة جور) مسؤولين عن الفشل في 11 أيلول/ سبتمبر وعن التقليل من شأن تهديد القاعدة. ولو أن جور أتبع ذلك الفشل بأي شيء يشير إلى أنه يقلل من شأن التهديد العراقي أيضاً (وهو تهديد ساعد هو نفسه في إثارته) لكان الجميع اعتبر ذلك سلوكاً خطيراً وغير مسؤول. فالتكلفة السياسية لاستراتيجية كهذه ستكون مرتفعة جداً؛ حيث سينتهز الجمهوريون الفرصة ويستغلون فشل السياسة الخارجية لجور في ذروة الحملة الانتخابية النصفية للكونجرس. كما كان جور سيُحمَّل المسؤولية المباشرة عن غياب المفتشين في العراق لمدة أربع سنوات بعد أن غادروه في عام 1998 قبيل عملية ثعلب الصحراء. ففكرة تقديم رواية بديلة تقلل من شأن التهديد العراقي أو تتجاهله لم تكن خياراً ممكناً لجور، وليس هناك دليل على أن أياً من مستشاريه كانوا سيشجعونه على ذلك؛ وهكذا، فإن المقارنة تظهر خطأ نظرية حرب المحافظين الجدد.

كما أن موقف جور كان سيضعف بقدر أكثر لأنه كان رئيس لجنة البيت الأبيض لسلامة الطيران وأمنه في إدارة كلينتون، وهذا كان سيزيد من تعرضه لهجمات الجمهوريين.[4] ومن المؤكد تقريباً أن منتقديه كانوا سيسلطون الضوء على فشل جهوده في هذا الصدد، مستشهدين بمقاطع من تقرير مُعارض كتبته فيكتوريا كوموك، وهي عضو في لجنة سلامة الطيران وأمنه التي كان يترأسها جور، وعضو بارز في مجموعة العمل الأمنية الأساسية في إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية، ورئيسة جمعية عائلات ضحايا تفجير

لوكربي، وأرملة أحد ضحايا ذلك التفجير (جون بينينج كوموك). وقد خلصت إلى الاستنتاجات الآتية في نقدها للتوصيات النهائية التي قدمها جور إلى الرئيس:

> بعد دراسة متأنية وبقلب يملؤه الأسى، أسجل معارضتي للتقرير النهائي الصادر عن لجنة البيت الأبيض لسلامة الطيران وأمنه؛ فالتوصيات تركز بشكل عام على إظهار التزام واضح **بتعزيز صناعة الطيران على حساب مهمة اللجنة في تعزيز السلامة والأمن للطيران**، وهذا أمر محزن. من الواضح أننا كأمة قادرون على تعزيز الأمور الثلاثة مجتمعة، ولكن للأسف لم يكن لدى اللجنة الشجاعة الأخلاقية أو الإرادة لفعل ذلك. (التشديد من المؤلف).
>
> لقد أثبت التاريخ أن صناعة الطيران ينقصها الإخلاص والرغبة في معالجة مسألة السلامة والأمن بالنيابة عن عملائها من خلال الحديث باستمرار عن إحصاءات سلامة مضللة كمسوغ للتقاعس عن العمل. فالإحصاءات الصحيحة تقارن التفاح بالتفاح، ولكن هذه الصناعة تمطرنا مراراً وتكراراً بمقارنات بين التفاح والبرتقال.
>
> ... خلاصة القول، التقرير النهائي لا يدعو إلى أي إجراء، ولا يتضمن أي التزامات بمعالجة مسائل سلامة الطيران وأمنه في المنظومة بكاملها من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والتدريب، مع وضع جداول زمنية وميزانيات قابلة للتطبيق. والمحاولات اللاحقة لمتابعة هذه التوصيات ستؤدي إلى مشكلات بسبب اختلاف التفسير بين الوكالات، وسوء الفهم، والمعارضة الصريحة للتنفيذ من الأفراد و/ أو المنظمات الذين يعارضون توصيات محددة.

من بين جميع اللجان ذات الصلة بالأمن في واشنطن، ربما كانت هذه اللجنة تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن "العجز عن التخيل"، فلم يتضمن تقرير اللجنة إلا إشارتين إلى "قمرة القيادة"، ولم يكن ذلك في سياق الحديث عن حماية قمرة القيادة من خاطفين قد يحملون مشارط أو أسلحة أخرى؛ وكان المثال المعاصر الوحيد عن الإرهاب هو تفجير لوكربي، الذي يعد تفسيراً تقليدياً (وعفا عليه الزمن) لتهديد الإرهابيين. النقطة هنا هي أن جور كان سيتعرض لانتقادات أكبر بسبب تقليله من شأن التهديد وسيكون أكثر تفهماً لأهمية تجنب الخطأ نفسه في تعامله مع تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وما كان فريقه سيتحمل اللوم كاملاً عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ولكن علاقة هذا الفريق بالأخطاء التي أدت إلى الفشل الاستخباري كانت ستفوق علاقة فريق بوش بتلك الأخطاء.

## تفسير ارتفاع نسبة التأييد لبوش

### التفاف الشعب حول القائد

تشير ظاهرة التفاف الشعب حول القائد، التي يرتفع فيها التأييد الشعبي للرئيس في أوقات الأزمات، إلى أن جور كان سيحظى بتأييد شعبي طاغٍ في استهدافه تنظيم القاعدة رداً على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ولكن هذا يبين أيضاً أن جور كان سيحظى بتأييد كبير (فضلاً عن وجود حافز كبير لديه) من أجل حل مشكلة أسلحة الدمار الشامل العراقية العالقة منذ وقت طويل، وكان سيستغل ذلك الالتفاف للحصول على دعم الكونجرس لاتباع نهج متعدد الأطراف في التعامل مع المشكلة. فما من شيء في ظاهرة الالتفاف نفسها يرجح كفة خيار على آخر في السياسة الخارجية، بل هي تعني ببساطة أن الرئيس يحظى بدعم كبير من الشعب والكونجرس للخيارات التي يختارها في أوقات الأزمات. وهذا يعني ضمنياً أن ظاهرة الالتفاف لا تزيل الحوافز القوية لدى جور لاستغلال الوضع لدعم نهج متعدد الأطراف يهدف إلى إعادة المفتشين إلى العراق، والحصول على تفويض من الكونجرس، واستصدار قرار أممي قوي مدعوم بتهديدات قسرية. هذا هو بالضبط ما فعله بوش، وليس هناك من سبب كان من شأنه أن يجعل جور يفوت فرصة اتباع الاستراتيجية ذاتها لتحقيق الزيادة نفسها في معدلات التأييد العام.

### تواطؤ وسائل الإعلام

أحد العناصر الرئيسية الأخرى في رواية أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد للحدث التاريخي يشير إلى إن بضعة صحفيين (مثل جوديث ميلر من صحيفة **نيويورك**

**تايمز)** ووسائل إعلامية (مثل محطة فوكس نيوز) كانوا وحدهم المسؤولين عن الإبقاء على الانطباع الخاطئ عن التهديد العراقي وزيادة التأييد الشعبي لسياسات الرئيس. ولكن الحقيقة هي أنه لم يكن هناك أي وسيلة إعلام رئيسية شككت جدياً في الأدلة الاستخبارية ضد النظام العراقي، ولم تطرح التقارير الأخبارية أي أسئلة جدية، ولم تقدم شيئاً يقترب من أن يكون نقداً رئيسياً للأدلة المقبولة عموماً على أسلحة الدمار الشامل. كانت هناك تقارير قليلة تطعن في بعض العناصر الثانوية من الأدلة الاستخبارية؛ (مثل: الروابط العملياتية بين العراق والقاعدة، وشراء اليورانيوم من إفريقيا، وأنابيب الألمنيوم)، ولكن التفسير الأكثر قبولاً للأدلة التي جرى تجميعها على مدى عقد من الزمن، والذي قَبِله معظم أعضاء الكونجرس، كان هو أيضاً التفسير الذي غطته وسائل الإعلام الرئيسية وقَبِله أغلبية المواطنين الأمريكيين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. هذا التفسير يمثل الرواية نفسها التي قدمتها الصحف الوطنية ومحطات الأخبار جميعاً طوال مدة إدارتي جورج بوش الأب وبيل كلينتون، والتي كانت ستقدمها هذه الصحف والمحطات في إدارة جور.

نظراً إلى ضيق المساحة، لا يمكننا إيراد قائمة مفصلة بالمقالات التي تعزز الرواية التقليدية، مثلما يصعب إدراج جميع خطابات وتصريحات الذين دعموا استراتيجية الرئيس. وللأسف فإن من مصلحة الصحفيين، كما هي حال السياسيين، النأي بأنفسهم عن الحقائق المحيطة بتغطيتهم لقضية أسلحة الدمار الشامل العراقية عن طريق إلقاء اللوم على التغطية "المشوهة" و"المبالغ فيها" التي قدمها قلة من زملائهم، وقد كانت جوديث ميلر واحدة من أبرز المشاجب التي عُلِّقت عليها الأخطاء في هذا الصدد. ولكن مثلما لم يكن جورج بوش الابن وحده المسؤول عن اختلاق أوهام أسلحة الدمار الشامل العراقية، فالشيء ذاته ينطبق على جوديث ميلر. فروبرت كاجان (Kagan 2005) يستشهد بمجموعة كبيرة من الأمثلة الواضحة من وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية المحلية والدولية التي طلعت بعناوين وافتتاحيات وتحقيقات صحفية مفزعة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وذلك في حكم كلينتون، وتحديداً بين عامي 1998 و2000؛ أي

قبل وقت طويل من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر ووصول المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض.[5] والمشكلات البنيوية التي شابت تغطية وسائل الإعلام لموضوع أسلحة الدمار الشامل تماثل المشكلات البنيوية التي عانتها أوساط الاستخبارات، وتحديداً عدم وجود مصادر على الأرض في العراق منذ عام 1998. فالكثير من هذه التقارير اعتمد على معلومات تم الحصول عليها من مصادر في إدارة كلينتون، وبيانات تستند إلى تقارير عدة عن أسلحة الدمار الشامل، جمعتها وكالة الاستخبارات المركزية،[6] وغير ذلك من تقارير الأمم المتحدة بشأن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية التي نشرتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.[7]

يحب أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد وغيرهم من منتقدي إدارة بوش الاستشهاد ببضعة أمثلة لمقالات أثارت تساؤلات مشروعة حول معلومات استخبارية محددة، ولكن هذه المقالات لا ترقى إلى مرتبة التحدي الجدِّي للأدلة المقبولة عموماً التي تدين النظام العراقي في قضية أسلحة الدمار الشامل. فلم يكن هناك بديل مقبول لوجهة النظر السائدة؛ لأن الاحتلال كان ضرورياً لتقديم الأدلة الحاسمة اللازمة لدعم ذلك البديل. وليس هناك سبب يجعلنا نتوقع أن التغطية الإعلامية ستكون مختلفة في ظل إدارة جور؛ لأن جميع أعضاء فريق الأمن القومي في إدارة جور قبلوا بشكل كامل التقديرات الاستخبارية السابقة التي كانوا سيعتمدون عليها في تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات.

لا يمثل الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في الدعم والتعزيز للإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل إلا جانباً واحداً من تواطؤ وسائل الإعلام. فقد أيدت وسائل الإعلام الرئيسية استراتيجية الرئيس بوش تأييداً قوياً عندما أصبح من الواضح أنه يسير على النهج الذي أوصى به باول وبلير ومجموعة كبيرة من أبرز الديمقراطيين والجمهوريين في واشنطن. وبشكل مشابه للتغطية التي حظيت بها إدارة بوش بعد حصولها على تفويض الكونجرس والعودة إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار قوي، نشرت صحيفة نيويورك تايمز في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 افتتاحية بعنوان «رسالة موحدة إلى العراق» وصفت

فيها اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 بالإجماع بأنه «نصر مستحق بجدارة».[8] كما أثنت الافتتاحية على التكتيكات والاستراتيجيات التي اتبعها الرئيس لتوجيه تهديد دبلوماسي قسري جدي، وهي تكتيكات تعتبر ضرورية لأي حل متعدد الأطراف:

> هذا نصر يستحقه الرئيس بوش بجدارة، وهو ثمرة ثمانية أسابيع من دبلوماسية أمريكية صبور، ولكنها في الوقت ذاته حازمة وقسرية. فالرئيس بوش ومساعدوه يعتقدون أنهم من خلال التهديد بتوجيه ضربة أحادية أجبروا العالم على التنبه إلى خطر تُرِكَ في السابق ليتعاظم. وبحسب مسؤولين في الإدارة، عندما قُرع ناقوس الخطر كانوا مستعدين لتقديم مشروع قرار مقبول للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والدول العشر ذات العضوية المؤقتة، ولكنه قوي من حيث النص على عمليات تفتيش دقيقة عن الأسلحة مدعومة بتهديد واضح باستخدام القوة العسكرية... وإذا خالفت بغداد أياً من بنود هذا القرار فعلى واشنطن أن تصر على أن ينفذ مجلس الأمن الدولي قراره. وإذا فشل المجلس في الاتفاق على العواقب الوخيمة التي يهدد بها الآن، والتي يُفهَم منها عموماً أنها تشير إلى تدابير عسكرية، ففي هذه الحالة فقط يجب على واشنطن النظر في التحرك منفردة.

بالإضافة إلى دعم فريق بوش وسياساته، أشادت افتتاحيات أخرى بكولن باول والانقلاب الدبلوماسي الباهر الذي قام به، وأثنت على الفريق لاستخدامه الدبلوماسية القسرية من خلال التهديد بـ«عواقب وخيمة». وقد أجمعت الصحف الرئيسية الأمريكية كافة (**نيويورك تايمز**، و**شيكاغو تريبيون**، و**لوس أنجلوس تايمز**، و**واشنطن بوست**) تقريباً على مدح خطاب باول في الأمم المتحدة والجهود اللاحقة التي بذلها في الأمم المتحدة.

يؤكد بعض أفضل الكتب التي كُتبت عن دور وسائل الإعلام خلال هذه الفترة سيطرة هذه الأنماط العامة. فاستعراض إيني (Enee 2008) لافتتاحيات نشرتها صحيفتا **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** يبين بوضوح تواطؤ وسائل الإعلام المطبوعة في تعزيز مزاعم أسلحة الدمار الشامل من خلال التكرار المستمر لقائمة كبيرة من الحقائق (والتكهنات) بشأن إحياء صدَّام حسين برامج أسلحة الدمار الشامل.[9] كما اكتشف هاوارد

كيرتز، الناقد الإعلامي في صحيفة **واشنطن بوست** أنه «خلال الفترة من آب/ أغسطس 2002 حتى بدء الحرب في آذار/ مارس 2003 نشرت صحيفة **واشنطن بوست** نحو 140 مادة في صفحتها الأولى تدعم موقف الإدارة بشأن الحرب. وبالمقابل لم تنشر الصحيفة في صفحتها الأولى إلا قلة من الأخبار التي تدعم الرأي المعاكس، أو تثير تساؤلات على أقل تقدير».[10] ويشرح والتر بينكوس المشكلة بقوله: «أعتقد أن وسائل الإعلام تحولت تدريجياً إلى مجرد ناقلة للتصريحات التي تصدر من الإدارة والانتقادات التي توجه إليها. وتخلينا إلى حد ما عن استقلاليتنا».[11] ولعل أوسع معالجة لموضوع تواطؤ وسائل الإعلام في نقل المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل وردت في تقرير خاص عن الموضوع، أعده بيل مويرز من شبكة PBS:[12]

> كان من السهل إدراك ما فعلته وسائل الإعلام المحافظة، فقد راحت منذ البداية تصفق للبيت الأبيض واستمرت في حشد الرأي العام وراء الرئيس دون طرح أي أسئلة. وحتى اليوم لم تبحث وسائل الإعلام في الأسباب التي جعلت أبرز الصحفيين يحجمون عن التشكيك والتدقيق. فقد جرت تغطية الطريقة التي تم من خلالها تسويق الحرب للشعب الأمريكي، ولكن مازال هناك أسئلة حاسمة من قبيل: كيف صدقت الصحافة ذلك؟ ولماذا؟ وما الذي يكشفه هذا عن دور الصحفيين في مساعدة الجمهور على التمييز بين الحقائق والدعاية الإعلامية؟

النقطة الأهم التي كشفت عنها الدراسات التي تناولت تواطؤ وسائل الإعلام ليست أن وسائل الإعلام دفعت باتجاه الخط نفسه الذي كانت تنحوه الإدارة، بل هي أن وسائل الإعلام، بغض النظر عن نوعها أو ميولها السياسية، فشلت بشكل جماعي في الكشف عن أي شيء يقترب من حقيقة أسلحة الدمار الشامل العراقية. فادعاء مويرز أن «وسائل الإعلام المحافظة» كانت وحدها المسؤولة عن الترويج لرواية أسلحة الدمار الشامل يمثل قراءة خاطئة للتاريخ؛ لأن جميع وسائل الإعلام تقريباً، باستثناء بعض الأصوات المهمشة، كانت تشترك في وجهات النظر ذاتها. علاوة على ذلك، لم تكن وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية الوحيدة التي تبنت موقف "الإدارة" بشأن أسلحة الدمار الشامل. ومرة

أخرى، إذا استثنينا البنتاجون، كان لدى الجميع الانطباع الخاطئ نفسه عن طبيعة التهديد الذي يشكله صدَّام حسين، ومنهم الأمم المتحدة ورئيس مفتشيها الدوليين هانز بليكس (انظر الفصول من الثاني إلى الخامس). وكما اتضح فيما بعد، كان الجميع على خطأ إزاء ما يتعلق بقضية أسلحة الدمار الشامل، بغض النظر عن الانتماءات الأيديولوجية.

المشكلة الرئيسية في تغطية مويرز لموضوع تواطؤ وسائل الإعلام، برغم صحتها بشكل عام، هي أنها تعاني نقاط الضعف ذاتها التي يعانيها الكثير من أدبيات حرب المحافظين الجدد؛ فبدلاً من التركيز على العدد الكبير جداً من الأخطاء الاستخبارية والعوائق البنيوية والمؤسسية في وسائل الإعلام التي حالت دون تصحيحها، يتركز الاهتمام بشكل مبالغ فيه على دور وسائل الإعلام في الترويج لبضعة أخطاء ومعلومات استخبارية مشوهة؛ مثل موضوع الكعكة الصفراء وأنابيب الألمنيوم والروابط العملياتية بين العراق والقاعدة. وتُعد إشارة مويرز إلى تفسير الصحفي بوب سايمون (في برنامج «60 دقيقة») لأخطاء وسائل الإعلام أبرز مثال على طبيعة المشكلة:

> أعني أننا كنا نعرف، أو نشك، في أشياء ربما لم تكن صحف واشنطن تشك فيها، ومن أمثلة ذلك الصلة بين صدَّام حسين وتنظيم القاعدة. فصدَّام... كان مهووساً بالسيطرة الكلية. ولم يكن قط ليعتمد على جهة لا يمكنه السيطرة عليها مثل القاعدة. لذلك لم أصدق هذا الزعم لحظة واحدة.

هناك مشكلتان على الأقل في النقطة المحورية التي يطرحها هنا كل من مويرز وسايمون. أولاً، لم يكن سايمون الشخص الوحيد في واشنطن الذي رفض كلياً المزاعم حول وجود روابط عملياتية بين العراق والقاعدة، أو بين العراق وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فقد رفض هذه الروابط كل من كولن باول وجورج تينيت وتوني بلير (للكثير من الأسباب المبينة في الفصل الخامس). والقول بأن الجميع في ذلك الوقت قَبِل المزاعم عن وجود هذه الروابط (وتبناها صراحة) يُغفل الكثير من الحقائق التاريخية والمناقشات السياسية الداخلية خلال هذه الفترة. ربما بالغ المحافظون الجدد وأنصار

الأحادية في تصوير هذه الروابط من أجل إيجاد دعم للضربة الأحادية، ولكنها بقيت بشكل عام دون دليل. ثانياً، يفترض كل من سايمون ومويرز خطأً أن هذه المعلومات الاستخبارية المشوهة لعبت دوراً أكبر من آلاف التقديرات الأخرى المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في توجيه البلاد نحو الحرب. ولكن إذا تذكرنا أنه لم يكن لهذه المعلومات علاقة بالدعم الذي حظي به بوش وبلير في نهجهما للتعامل مع الأزمة، كما ورد في الفصل الخامس، فهذا يعني أن تركيز مويرز وسايمون على تواطؤ وسائل الإعلام في الترويج لهذه المعلومات غير مهم أيضاً في فهم أسباب الحرب؛ فالسبب الحقيقي لتواطؤ وسائل الإعلام، الذي يفسر أيضاً معظم الأخطاء الاستخبارية، ذو طبيعة بنيوية وليس له علاقة بدور القيادة أو أيديولوجية المحافظين الجدد. وكما هي حال الآخرين من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، وقع مويرز في فخ الاختيار الانتقائي للمعلومات الاستخبارية المشوهة في محاولته إظهار أخطاء الإعلام، متجاهلاً عن غير قصد المجموعة الأكبر من المعلومات (والأخطاء) التي سوغت مجتمعة القرارات التي قادت إلى الحرب. وخلافاً للنتيجة التي خلص إليها مويرز، حتى لو تحدت وسائل الإعلام الإدارة بشأن هذه التقديرات الاستخبارية، فسيكون لذلك تأثير محدود إزاء ما يتعلق بالحرب. فهذه المعلومات المشوهة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالصلات بين العراق والقاعدة، لم تكن سبب الدعم لبوش ومنحه التفويض، ولم تكن وراء أي جوانب أخرى من الاستراتيجية المعتمدة لإجبار صدَّام حسين على نزع سلاحه.

ثالثاً، إن افتراضات مويرز حول الأهمية النسبية لهذه التقديرات الاستخبارية أثرت سلباً في تأويله للحل. فكلما قَلَّ عدد الأخطاء الاستخبارية التي يمكن تصحيحها، أصبح من الأسهل على وسائل الإعلام تغيير مسار التاريخ، وزاد - من ثم - اللوم المُلقى على الإعلام بسبب فشله في وقف الحرب. ولكن إذا كانت الأخطاء الاستخبارية أكثر بكثير ويصعب تصحيحها، فإنع يجب أن يتحول اللوم على مسار الأحداث إلى هذه العوامل الأخرى، وهي نقطة يكره منتقدو إدارة بوش الاعتراف بها.

لقد نتج الفشل الجماعي لوسائل الإعلام الأمريكية (والبريطانية) من المشكلة الأساسية نفسها التي واجهت الأوساط الاستخبارية، وهي ترجيح التفسير الأكثر قبولاً لسلوك صدَّام حسين على التفسير البديل الذي بدا عبثياً وغير قابل للفهم؛ ففي غياب مفتشين على الأرض يستطيعون تقديم رواية استخبارية بديلة، وفي غياب صحفيي تحقيقات على الأرض يوفرون قدرات بديلة لجمع المعلومات الاستخبارية وتحدي وجهات النظر السائدة، كان تضخيم "المخاوف" المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل أسهل من تحدي السجلات التاريخية. ولم يظهر السبب الحقيقي وراء سلوك النظام إلا من خلال مئات من نصوص المقابلات مع صدَّام حسين ومستشاريه؛ فمعرفة السبب الحقيقي لبدء العمليات الحربية في عام 2003 تتطلب فهماً شاملاً لأسباب إساءة صدَّام حسين وكبار أعضاء نظامه فهم الورطة التي كانوا فيها، وكيفية ذلك وخطأهم في تصور التهديدات التي يواجهونها وتقديرهم الخاطئ لفوائد الغموض الاستراتيجي بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل. سنتناول التأثيرات المتبادلة لهذه الأخطاء، وخاصة عندما تقترن بأخطاء الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، بتفصيل أكبر في الفصل الثامن.

## الاستنتاجات: عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

وفقاً لمنهج التحليل الافتراضي فإن العامل الأهم هو تقويم الاختلافات التي كانت ستحدث لو أن آل جور أصبح رئيساً عام 2000. من المؤكد أن تبرز بعض الفوارق بين جور وبوش، ولكن السؤال الافتراضي المهم هو: هل كانت هذه الفوارق ستؤثر في النتيجة؟ فمثلاً، كيف يمكننا أن نخمن التأثير المحتمل لمهارات جور في التواصل في التأييد الشعبي له؟ منطقياً، لو كان جور أكثر نجاحاً من بوش في التواصل (وهذا سيناريو مرجَّح) لكان سينجح بقدر أكثر في شرح السياسة الأمريكية للجمهور، وبذلك يحصل على دعم شعبي أكبر لاستراتيجيته المتعددة الأطراف القائمة على إعادة المفتشين.

فلننظر مثلاً في طبيعة الرأي العام عام 2002. كانت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر قد أثرت كثيراً في نفسية الجمهور، فصار الأمريكيون يفضلون عموماً السياسات المتشددة في

المسائل المتعلقة بالأمن القومي. يتجلى هذا في زيادة التأييد للرئيس بوش في تعامله مع الموضوع العراقي خلال هذه الفترة الزمنية؛ ونظراً إلى الحوافز الأمنية الإضافية في عالم ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، فليس هناك سبب للاعتقاد أن الرئيس جور كان سيغير كثيراً مواقفه الراسخة في السياسة الخارجية، بل كان سيستغل التفاف الشعب حوله لتنفيذ الحل المتعدد الأطراف نفسه للمأزق العراقي. لقد تراجع التأييد الشعبي للحرب في نهاية المطاف بالطبع، وهبط إلى مستوى هو الأدنى بالنسبة إلى أي رئيس حالي، ولكن هذه الآراء تغيرت بعد تصاعد عدد القتلى في صفوف الجيش الأمريكي، وفشل مجموعة مسح العراق في الكشف عن مخزونات أسلحة الدمار الشامل؛ أي أن نسبة التأييد تراجعت بعد الحرب ولسبب وجيه. بيد أن الدعم الشعبي القوي لاستراتيجية الرئيس قبل الحرب هو المهم في تقويم الفرضيتين المتنافستين.

أما تواطؤ وسائل الإعلام، فإن أهم نقطة افتراضية تظهر نتيجة لهذا البحث هي أن تغطية وسائل الإعلام ما كانت لتتغير بشكل ملحوظ لو كان فريق جور في السلطة. وكما أسلفنا، كانت إدارة كلينتون ونائبه جور، مسؤولة إلى حد بعيد عن تعزيز الرأي السائد بخصوص التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهذا الرأي أسهم في نهاية المطاف في صياغة الرواية المفضلة لدى وسائل الإعلام. وبناءً عليه، لا يوجد سبب منطقي يجعل المسؤولين في إدارة جور يطعنون في صحة التقارير الإعلامية التي تسهم في تعزيز الحجج التي يقدمها جور نفسه؛ فالسياسة التي تفضل الحصول على تفويض من الكونجرس، ونشر قوات في المنطقة، واستصدار قرار بالإجماع من الأمم المتحدة، وتطبيق نظام تفتيش جديد وصارم، وكلها سياسات معقولة وعقلانية تماماً، تحتاج إلى أدلة على أن صدَّاماً يشكل تهديداً، وإذا كانت وسائل الإعلام مستعدة لترويج هذه الأدلة، فمرحباً بها.

من الواضح أن أعضاء إدارة بوش لم يفعلوا إلا القليل (إن كانوا فعلوا شيئاً أصلاً) لتفنيد التقارير الإعلامية المبالغ فيها عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، (بل إن بعضهم

كانوا مسؤولين عن استغلال هذه الأساطير). ومع ذلك، لا يوجد مثال موثَّق على قيام مسؤول في إدارة كلينتون بالطعن في صحة تقارير مشابهة في التسعينيات، لأنها كانت تخدم سياسات كلينتون ونائبه جور في موضوع العراق، ولأنها ساعدت إدارة كلينتون على حشد التأييد لسياسة العقوبات والاحتواء ولقصف العراق عام 1998. فإذا كانت إدارتا كلينتون وبوش اعتبرتا هذه الاستراتيجية مفيدة، فليس هناك من سبب يجعل إدارة جور ترفض الاستراتيجية نفسها للدفاع عن سياسة إعادة المفتشين إلى العراق.

أما العوامل المحلية والضغوط المجتمعية، فإن التقويم الشامل والمتوازن للحقائق التاريخية ذات الصلة يدعم بقوة تشابه السياسات بدلاً من وجود فارق كبير بين الواقع (بوش) والواقع الافتراضي (جور)؛ أي إن طبيعة السياق المحلي في الولايات المتحدة في أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003 كانت ستدفع الرئيس جور (وتضطره) إلى اتباع السياسات نفسها التي اتبعها الرئيس بوش، أو سياسات مشابهة لها. وبالمثل، فإن تواطؤ وسائل الإعلام في الترويج للروايات السائدة عن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية كان سيعود بالفائدة على الرئيس جور كما عاد بالفائدة على الرئيس بوش. ومرة أخرى، لا يقوم هذا التأكيد على أساس افتراض أعمى، بل هو نتيجة تم استخلاصها بعناية بناء على الحقائق التاريخية المتاحة عن المتغيرات البنيوية ذات الصلة إلى جانب إرث آل جور وتفضيلاته السياسية المعروفة.


@Ahmedyassin90

## الفصل السابع

# السياسة الدولية والإجماع العالمي على نزع أسلحة الدمار الشامل وتوازن القوى في الأمم المتحدة

تكشف الأدلة في الفصول السابقة عن نقاط ضعف خطيرة في الروايات السائدة عن حرب العراق، وهي القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد. وعند المقارنة بين هذه الروايات وبين الحقائق التي نعرفها، يظهر أن هذه الروايات تميل إلى المبالغة في التبسيط عند حديثها عن دور القيادة الأمريكية، والساحة السياسية الداخلية، وإخفاقات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، والتغطية الإعلامية والرأي العام، إلى درجة أنها تُغفل الكثير من الأمور ذات الصلة. وما من شك أن هذا الإغفال مرده أن الكثير من تفاصيل الحقائق التاريخية تشكل تحدياً مباشراً للرواية السائدة. فالقصة الحقيقية أكثر تعقيداً ولا تقتصر على بضعة مُنظِّرين أيديولوجيين في إدارة بوش؛ لأن هؤلاء ليسوا المسؤولين الوحيدين عن تحويل اتجاه السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية بعد 11 أيلول/ سبتمبر. علاوة على ذلك، لم تكن لدى هؤلاء البراعة الفكرية أو السلطة السياسية أو مهارات التفاوض اللازمة للتلاعب بتفضيلات وإدراكات وأولويات لدى الكثير من الأشخاص الأذكياء في واشنطن، ومنهم أغلبية كبيرة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ممن كان بعضهم أعضاء في لجان الكونجرس للشؤون الخارجية والاستخبارات التي فوضت باستخدام القوة، وأغلبية من الرأي العام الأمريكي (من 60٪ إلى 70٪) الذين أيدوا باستمرار نهج بوش في التعامل مع الأزمة العراقية بين عامي 2002 و2003.

ولكن مشكلات الرواية الأكثر شيوعاً لحرب العراق لا تقتصر على التصوير الساذج للقيادة الأمريكية أو الساحة السياسية الداخلية خلال تلك الفترة، بل تفترض نظرية

حرب المحافظين الجدد أيضاً أن هؤلاء المُنظِّرين الأيديولوجيين استطاعوا، من خلال قوة الإرادة والمهارات السياسية، تغيير تركيز المجتمع الدولي بكامله بما يناسب السياسة التي يفضل المحافظون الجدد اتباعها في العراق. وتضم قائمة زعماء العالم الذين يعتقد أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أنه تم التلاعب بتصوراتهم وأولوياتهم لخدمة أجندة منحرفة كلاً من توني بلير وأغلبية كبيرة من أعضاء البرلمان البريطاني من كلا الحزبين الرئيسيين الذين دعموا جهود الحرب، ورئيس الوزراء الأسترالي جون هاوارد وأغلبية من أعضاء البرلمان الأسترالي، وقادة جميع الحكومات الأوروبية تقريباً باستثناء فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وجميع أعضاء مجلس الأمن الدولي (ومنهم فرنسا وروسيا والصين) الذين وافقوا بالإجماع على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 (الذي يلخص بشكل واضح إجماع الاستخبارات العالمية على وجود "خرق جوهري" من جانب العراق، وفشله في نزع برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والشكوك في "المرافق النووية")، وأغلبية كبيرة من المواطنين العراقيين الذين صوتوا، برغم التهديد بالموت، في الانتخابات الديمقراطية التي كانت محور خطة بوش والمحافظين الجدد لبناء الإمبراطورية الأمريكية.[1] ولا يتسع المكان هنا لإيراد قائمة أكثر تفصيلاً بقادة العالم وكبار المسؤولين العسكريين الذين خدعهم بوش وتشيني وفريقهما من المحافظين الجدد.

لا تنظر أدبيات حرب المحافظين الجدد بشكل جدي أبداً إلى التفسير البديل، وهو أن هؤلاء القادة ربما اضطروا إلى العمل وفقاً لأسباب استراتيجية ترتبط مباشرة بتقويماتهم المستقلة لتهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو مصالح الأمن القومي لبلادهم، أو أنهم تبنوا مساراً منطقياً جداً (ويحظى بقبول عام) يقوم على النهج الأممي المتعدد الأطراف. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى طريقة وصول حكومة بلير إلى قرارها من خلال تقويم دقيق ومتوازن للمعلومات الاستخبارية المتاحة، ثم تقويم عقلاني للمصالح الوطنية، وصولاً إلى التبني القوي لنهج حازم متعدد الأطراف من خلال الدبلوماسية القسرية. وكما سنرى، تضمن الحوار الداخلي في المملكة المتحدة رفضاً صريحاً للكثير من حجج المحافظين الجدد. ويبدو أنه لم يكن للمحافظين الجدد أي نفوذ يذكر على هذا الحليف المهم،

فضلاً عن التلاعب به. ومثلما كانت المعارك السياسية الداخلية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى أكثر تعقيداً بكثير مما يقر به أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، كانت ظروف السياسة الدولية خلال هذه الفترة على الدرجة نفسها من التعقيد والتشابك، وأكثر إثارة للاهتمام.

وعلى سبيل المثال، تُغفل الروايات الشائعة للحرب على الدوام حجم الإجماع الدولي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية الذي دعم التقديرات الاستخبارية في عواصم أخرى، وهو إجماع عبَّر عنه بوضوح مضمون قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. كما يُغفل أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أهمية الأسابيع السبعة التي استغرقتها المفاوضات الدبلوماسية للوصول إلى النسخة النهائية من القرار الجديد. كما أنهم نادراً ما يعترفون بوجود توافق في الآراء بين زعماء العالم (ومنهم بعض أشد منتقدي الحرب؛ مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك وهانز بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش)، ويشيدون بدلاً من ذلك بالنشر الأولي للقوات الأمريكية والبريطانية بوصفه أمراً أساسياً لصدقية التهديدات القسرية التي يعزى الفضل إليها في النجاحات التي حققتها لجنة الرصد والتحقق والتفتيش خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى تجاهل أهمية هذه الحقائق، تتجاهل نظرية حرب المحافظين الجدد أهمية المفاوضات المتعلقة بالاقتراحين اللذين تقدمت بهما المملكة المتحدة وكندا لإطالة عمليات التفتيش. وهذه التفاصيل ليست مهمة لدعم نقاط القوة النسبية للفرضيات المنافسة فحسب، بل تلعب دوراً حاسماً في تقديم روايات دقيقة تاريخياً لسبب فشل المفاوضات حول قرار ثانٍ. سنتناول فيما يأتي كلاً من هذه النقاط بشيء من التفصيل.

## الإجماع العالمي بشأن أسلحة الدمار الشامل

كما أشرنا في الفصل الخامس، كان الإجماع العالمي بشأن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية مرتبطاً من حيث الأساس بالمعقولية النسبية لتفسيرين متناقضين للسلوك العراقي: أي إن صدَّام حسين احتفظ - أو لم يحتفظ - بالأسلحة

المحظورة التي أشار إليها كل قرار وتقرير صدرا من الأمم المتحدة منذ عام 1991، واستمر، في ظل غياب مفتشي الأمم المتحدة منذ عام 1998، في إنفاق مليارات الدولارات على التطوير (والإخفاء) لمجموعة من برامج أسلحة الدمار الشامل تكفي لتهديد الولايات المتحدة وحلفائها.[2]

فقد وافق جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي، (ومنهم فرنسا وروسيا والصين التي كانت من أشد منتقدي الحرب) بالإجماع على الرأي القائل: إن صدَّام حسين احتفظ فعلاً بأسلحة محظورة، وذلك عندما اعتمد هؤلاء الأعضاء قرار مجلس الأمن رقم 1441 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، وكانوا متفقين على أن صدَّام حسين لم ينزع سلاحه وفقاً للقرارات السابقة، وفشل في تقديم وثائق ذات صدقية تثبت نزع ذلك السلاح. ولم يكن هناك أي مسؤول في ذلك الوقت حاول الدفاع عن التفسير الآخر. وإلى جانب حقيقة أن التقارير الاستخبارية البريطانية والألمانية بين عامي 1991 و1998 عززت الشكوك نفسها، أسهم هانز بليكس أيضاً بشكل مباشر في نشوء أسطورة أسلحة الدمار الشامل من خلال إعادة إصدار تقارير "متضاربة" تعرب باستمرار عن مخاوف جدية بشأن الأسلحة المفقودة، ولكنه في نهاية الأمر كان مخطئاً مثل غيره. هذه التصورات الخاطئة كان يشجعها صدَّام حسين في كل مرة يرفض فيها السماح بدخول المفتشين إلى أحد المواقع، أو يطلب استثناءً من التكليف بموجب قرار الأمم المتحدة، أو يرفض السماح للأمم المتحدة بإجراء مقابلات مستقلة مع علمائه العاملين في برامج أسلحة الدمار الشامل. وكانت نتيجة ذلك إجماع دولي واسع في عام 2003 على أن صدَّام حسين كان يحتفظ بأسلحة محظورة. ومرة أخرى كان هذا التفسير المعقول الوحيد لسلوك النظام والمعلومات الاستخبارية التي تم جمعها على مدى عقد من الزمن. قد تبدو هذه الأفكار سخيفة اليوم، ولكنها كانت تعني الكثير خلال الفترة 2002-2003 بعد أربع سنوات من غياب المفتشين وعدم وجود أي دليل موثق على نزع السلاح وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. فالمشكلة تعزى في جزء منها إلى التحيز المعرفي الذي تشكَّل على مدى عشر سنوات من عمليات التفتيش الفاشلة والخداع المنهجي من جانب النظام العراقي، وتُعزى في جزء آخر إلى ضرورة تجنب

الاستخفاف بالتهديدات الأمنية المستقبلية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر.[3] سنجري في الفصل الثامن تقويماً مفصلاً لأخطاء النظام العراقي وحساباته الخاطئة.

تنبغي قراءة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 وجميع القرارات الأممية ذات الصلة بالعراق لتكوين فكرة واضحة عن التصورات والافتراضات التي تشكّل بموجبها الإجماع العالمي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. ومن شأن استعراض سريع لهذه الوثائق إزالة أي شكوك في أن المجتمع الدولي تبنى وجهة النظر الأكثر تشاؤماً. ولهذا السبب بالضبط تضمن القرار 1441 إشارة إلى جميع القرارات السابقة، وطلب مجلس الأمن تنفيذ عمليات تفتيش قسرية، وأشار هانز بليكس في تقريره المقدم في 6 آذار/ مارس 2003 إلى الكثير من البرامج ومواد أسلحة الدمار الشامل.[4] فلا يمكن أن يطلع المرء على هذا كله ثم يخلص إلى أن المحافظين الجدد والأحاديين وحدهم افترضوا احتفاظ صدّام حسين بأسلحة محظورة. ولننظر في ما قالته المتحدثة باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ميليسا فليمينج، يوم 29 أيلول/ سبتمبر 2002: «نحن نعرف بالتأكيد ما حدث [في العراق] المرة الماضية... ولكننا اكتشفنا البرنامج النووي العراقي السري وقمنا بتفكيكه. وإذا استطعنا الوصول إلى المواقع دون قيد، فسننجح مرة أخرى»؛[5] أي إن الجميع كان يفترض أن تطبيق نظام تفتيش صارم سيؤدي إلى الكشف عن أسلحة الدمار الشامل المحظورة.

إن رفض المخاوف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل واعتبارها مجرد أوهام سيطرت على بضعة مسؤولين في إدارة بوش ينطوي على الكثير من المغالطات، والسبيل الوحيدة لفهم ما حدث هي فهم الإجماع الذي كان سائداً على نطاق واسع. ولننظر في ما قاله الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002:

> ما يهمنا الآن هو كيفية التعامل مع التهديد المحتمل الذي يمثله العراق من خلال خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. فقد استخدم نظام بغداد هذه الأسلحة في الماضي. ولدينا اليوم عدد من المؤشرات التي تقودنا إلى الاعتقاد بأن هذا البلد [العراق] واصل برامج التسلح خلال السنوات الأربع الماضية في غياب المفتشين الدوليين. إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً لكوكب الأرض بأسره. ويعتمد أمننا على قدرتنا على

> التعامل بصورة جماعية مع هذا الخطر الكبير. وتقوم سياستنا في هذا الشأن على عدم التساهل مع العراق، فقد دعونا دائماً إلى التنفيذ الصارم لقرارات الأمم المتحدة... والضمان الأساسي لكفاءة عمليات التفتيش الدولية وصدقيتها هو السماح بالوصول الفوري للمفتشين إلى جميع المواقع دون قيد أو شرط. وقد ورد هذا الطلب صراحة في جميع القرارات السابقة.[6]

فالجميع، ومنهم شيراك الذي يُعدُّ واحداً من أشد منتقدي الحرب، كانوا يعتقدون أن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل تهديداً للمجتمع الدولي، وهذا ما جعلهم يؤيدون النهج الأممي المتعدد الأطراف في تنفيذ عمليات التفتيش ونزع السلاح. وفي الواقع، كما يشير ريفكين وكيسي (Rivkin and Casey, 2003)، «كشفت فرنسا عن غير قصد، مدى فعالية برنامج **الغموض الاستراتيجي** الذي يتبعه صدَّام حسين عندما أعلن سفيرها في الولايات المتحدة بعد وقت قصير من بدء الحرب أن بلاده ستدعم التحالف إذا استخدم الزعيم العراقي أي أسلحة دمار شامل». (التشديد من المؤلف).[7] كما كانت الدول الأخرى المناهضة للحرب مقتنعة بمشكلة أسلحة الدمار الشامل. ولننظر مثلاً في تصريح جيرهارد شرويدر يوم 13 شباط/ فبراير 2003:

> **هناك دلائل تشير إلى أن العراق قد يكون قادراً على إنتاج أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل**... على العراق أن يتعاون بشكل كامل وفعال مع مجلس الأمن الدولي ومفتشي الأسلحة. ونحن بحاجة إلى وضوح تام بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتدميرها إن وجدت... ولمجلس الأمن الدولي صلاحية اتخاذ القرار بشأن التقدم الذي يحرزه المفتشون وجميع العواقب... الوسيلة الوحيدة للتخلص من برامج التسلح العراقية المحظورة هي تنفيذ نظام فعال للتفتيش والتحقق. ويجب توسيع هذا النظام وتكثيفه بحسب الحاجة. (التشديد من المؤلف).[8]

يمكن العثور في كل مكان على أدلة واضحة على الإجماع الواسع والمتعدد الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفيما يأتي بعض التصريحات المهمة في هذا الشأن:

جون هاوارد، رئيس وزراء أستراليا، 9 أيلول/ سبتمبر 2002:[9]

بناء على الأدلة المستمدة من المعلومات الاستخبارية المقدمة إلينا، لا شك في أن العراق لا يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية فحسب، بل إنه لم يتخل عن تطلعاته النووية.

توم شيفر، سفير أستراليا لدى الأمم المتحدة، 9 أيلول/ سبتمبر 2002: [10]

لا يمكن لأي رئيس أمريكي أن يقبل احتمال تطوير هذه الأسلحة؛ ومن ثم توزيعها على أشخاص مستعدين لتفجير قنبلة نووية في نيويورك أو سيدني.

أندرس فوج راسموسن، رئيس وزراء الدانمارك (رئيس الاتحاد الأوروبي) 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2002: [11]

يتعين على أوروبا والولايات المتحدة الوقوف في صف واحد... لمنع الأنظمة المستبدة وغير المسؤولة... [من] امتلاك أسلحة الدمار الشامل... والنظام العراقي هو واحد من هذه الأنظمة... وعلى الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها في وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. لا يمكننا الانتظار إلى أن تنتشر الغازات السامة... فوق واحدة من مدننا.

جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني، 25 أيلول/ سبتمبر 2002: [12]

الهدف الذي نسعى له هو نزع سلاح نظام صدَّام حسين؛ وقد تؤدي هذه العملية إلى تغيير النظام، ولكن هدفها الأساسي هو نزع السلاح.

هانز بليكس (رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش) في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، 17 آب/ أغسطس 2002: [13]

أنا لا أفترض على الإطلاق أن العراقيين احتفظوا بأسلحة دمار شامل. وفي الوقت ذاته، سيكون طبعاً من السذاجة أن أخلص إلى أنهم لم يحتفظوا بها. إذا سُمح بدخول المفتشين ووصولهم إلى المواقع دون قيد ودون تأخير، فأظن أن هذا قد يلعب دوراً مهماً، وسنكون حريصين على فعل ذلك والمساعدة في الوصول إلى حل سلمي... عمليات التفتيش لا تضمن مائة بالمائة عدم وجود منشآت سرية تحت الأرض، ولكن الأمم المتحدة لا

تستطيع أيضاً ضمان عدم وجود الجمرة الخبيثة في مكان ما في الولايات المتحدة. لا يمكن إعطاء ضمان من هذا النوع بنسبة مائة في المائة.

هذه الشكوك الواسعة تفسر الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. ومنطقياً، لو كانت فرنسا وروسيا والصين تعتقد أنه ليس لدى صدَّام حسين ما يخفيه أو أن العقوبات وعمليات التفتيش نجحت في نزع سلاح النظام العراقي، لما كان هناك أي معنى لموافقة قادة هذه الدول على مضمون القرار 1441. وإذا كانوا يعتقدون أن نظام صدَّام حسين كان بريئاً، فسيكون إعلان أن العراق في حالة خرق جوهري في عام 2002 وهو ليس كذلك، أو مطالبة صدَّام حسين بالتقيد بالتزامات نزع السلاح بينما لم يكن لديه مخزونات أسلحة ليفككها، أو مطالبته بتقديم دليل يثبت أنه دمر هذه الأسلحة بينما لم يكن لديه أي دليل يقدمه؛ (لأن الأدلة دُمِّرت مع الأسلحة المحظورة بهدف الحيلولة دون عثور المفتشين على أي أدلة على برامج أسلحة الدمار الشامل ومنع واشنطن من الحصول على مزيد من المسوغات لإبقاء العقوبات الأممية) ينطوي على خطأ كارثي في حساباتهم. وبعبارة أخرى، لو كانت فرنسا وروسيا والصين تعرف حقيقة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية لما كانت وافقت على مضمون قرار مجلس الأمن رقم 1441، بسبب عدم وجود طريقة يثبت من خلالها المفتشون نجاح عملية نزع السلاح. ولو كان قادة هذه البلدان يعرفون الحقيقة، لكانوا تجنبوا أي إشارة إلى أنهم يؤيدون وجهة النظر الأمريكية - البريطانية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية أو الحاجة إلى التهديد بـ "عواقب وخيمة" في حالة عدم تقديم صدَّام حسين أدلة على نزع السلاح. فتأييد هؤلاء القادة أضاف حجة جديدة إلى المسوغات الأمريكية - البريطانية للحرب.

ولذلك، فإن التفسير الوحيد المعقول للتوقيع على قرار مجلس الأمن رقم 1441 هو الاقتناع القوي لدى الدول الموقعة بأن العراق كان في حالة خرق جوهري لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح واحتفاظه ببرامج أسلحة الدمار الشامل. وبطبيعة الحال فقد وقعت هذه الدول على القرار لأنها كانت تعتقد أن برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف يوفر أفضل فرصة لإيجاد الأسلحة المحظورة، وتفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل، وتقديم

أدلة كافية على الامتثال بنزع السلاح بهدف تجنب الحرب. كما كانت فرنسا والصين وروسيا تفترض أن صدَّام حسين سيستفيد من هذه الفرصة الأخيرة لتقديم الأدلة المطلوبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441 على أنه دمر فعلياً الكثير من البرامج التي ورد ذكرها في تقرير بليكس. حتى إن رئيس الوزراء الصيني تشو رونج جي قال يوم 25 أيلول/ سبتمبر 2002: «نحن نطلب امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة دون أي شروط مسبقة».[14] فهؤلاء القادة كانوا يرون، بناءً على اعتقادهم أن العراق يحتفظ بأسلحة محظورة، أن أفضل أمل لنزع سلاح صدَّام حسين (نظراً إلى امتناعه عن الامتثال في الماضي) سيكون المشاركة في استراتيجية أممية قسرية من شأنها: (1) منع الولايات المتحدة من شن حرب استباقية من طرف واحد، (2) إرغام صدَّام حسين على نزع سلاحه بشكل سلمي، (3) إطالة الوضع القائم من خلال المحافظة على برنامج الأمم المتحدة للعقوبات/ النفط مقابل الغذاء الذي يدر أرباحاً كبيرة، (4) التفاوض على رفع العقوبات لإزالة الحواجز المتبقية أمام إبرام عقود نفط تدر أرباحاً أكبر مع نظام عراقي منزوع السلاح. كانت هذه هي الاستراتيجية التي اتبعتها فرنسا وروسيا والصين، وكانت تقوم على قناعة راسخة بأن العراق يحتفظ بأسلحة دمار شامل محظورة. وليس هناك تفسير آخر أكثر قبولاً لتصرفات هذه الدول وتفضيلاتها.

هذا الإجماع الواسع بشأن أسلحة الدمار الشامل؛ يفسر أيضاً الدعم الدولي لكل من القرارات الرئيسية على طول المسار المتعدد الأطراف الذي أدى إلى الحرب؛ أي الحصول على تفويض من الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني لاستخدام القوة العسكرية، ونشر القوات في المنطقة لتعزيز صدقية التهديد، واستصدار قرار قوي بالإجماع من الأمم المتحدة يعلن أن العراق في حالة خرق جوهري، وإعادة المفتشين إلى العراق لتنفيذ مهمة صارمة. بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، كانت مخاطر التحاور مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أقل بكثير من مخاطر رفض الدعوة إلى إيجاد حل لمشكلة أسلحة الدمار الشامل، فهذا كان سيقدم للمحافظين الجدد الدليل الذي يحتاجون إليه لإثبات فشل الأمم المتحدة والحاجة إلى توجيه ضربة استباقية أحادية؛ بناءً على قرارات الأمم

المتحدة القائمة. كان المسؤولون الفرنسيون والروس يعتقدون أنهم سيستطيعون من خلال العمل عبر الأمم المتحدة تقييد الإجراءات الأمريكية والبريطانية، ولكنهم في سياق تلك العملية وقعوا أيضاً على نظام تفتيش صارم مهد الطريق إلى الحرب.

من حيث الأساس، وإثر اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1441 بالإجماع، أصبحت عمليات التفتيش معضلة سياسة خارجية غير قابلة للحل بالنسبة إلى أي رئيس أمريكي أو رئيس وزراء بريطاني؛ لأن الدبلوماسيين من طرفي النقاش في الأمم المتحدة كانوا يطبقون معايير مختلفة لقياس "النجاح" و"التقدم". وتتضمن مذكرات ألَستر كامبل (Campbell and Stott 2007: 660) محضر اجتماع مع توني بلير بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2003 يبين بوضوح "المعايير الفكرية" التي أراد بلير استخدامها عند التعامل مع عمليات التفتيش الأممية:[15]

> لم يستطع توني بلير النوم جيداً فنهض، وراح يفكر في الأسئلة ذاتها مرة تلو الأخرى. كان يقول إننا نحتاج إلى معيار فكري واضح، وهو وجوب تركيز القرار 1441 على مسائل التعاون. فإذا لم يتعاون العراقيون، وجب أن يوضح بليكس ذلك بشكل متكرر، ثم نتبنى نحن ذلك ونسعى لاستصدار قرار ثانٍ، وبعدها يمكن أن يبدأ العمل العسكري. وهكذا سمحنا بتغيير الهدف. فبدلاً من أن يكون الهدف هو العثور على أدلة قوية، أصبح الهدف هو إثبات عدم التعاون مع المفتشين.

بالنسبة إلى المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، كان النجاح يعني الامتثال التام والكامل، وفي غياب هذا الامتثال فإن الاستنتاج الوحيد المعقول هو أن صدَّام يخفي أسلحة يريد المجتمع الدولي إيجادها وتدميرها، سواء كان ذلك بمساعدة صدَّام حسين أو دون هذه المساعدة.

أما بالنسبة إلى فرنسا وروسيا والصين، فقد كان النجاح يعني عدم وجود مخزونات الأسلحة. ومن المفارقة أن الفشل في العثور على المخزونات كان ببساطة يعزز الانطباعات في واشنطن ولندن بأن مفتشي الأمم المتحدة غير قادرين على أداء عملهم. ومرة أخرى، لم

يكن التفسير البديل (أي أن صدَّام حسين لم يكن يحتفظ بأي مخزونات وكان يرتكب خطأً كبيراً في حساباته) مقبولاً. وقد برزت هذه المفارقة الخطيرة في تصريحات أدلى بها المتحدث باسم البيت الأبيض، آري فلايشر، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2002:

> إذا أشار صدَّام حسين إلى أن لديه أسلحة دمار شامل وأنه ينتهك قرارات الأمم المتحدة، فسنعرف أن صدَّام حسين خدع العالم مرة أخرى. وإذا قال إنه ليس لديه أي أسلحة من هذا النوع، فسنعرف أن صدَّام حسين يضلل العالم مرة أخرى.[16]

من السخرية أن عثور المفتشين على مخزونات أسلحة دمار شامل كان سيجعل موقف صدَّام حسين أفضل في تلك المرحلة، لأنه كان سيظهر حدوث تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح على أقل تقدير. المشكلة كانت في عدم العثور على شيء؛ لأن هذا كان يُفسَّر بوصفه فشلاً لعمليات التفتيش بدلاً من تفسيره على أنه دليل على غياب أسلحة الدمار الشامل. كان الذي حدث هو أسوأ وضع بالنسبة إلى صدَّام حسين؛ إذ اكتشف المفتشون ببطء أدلة إضافية على خداعه واحتفاظه بأسلحة محظورة، وعزز هذا الشكوك القائمة؛ وبسبب عدم العثور على مخزونات الأسلحة، زادت المخاوف من فشل عمليات التفتيش.

في سياق هذه الخلافات غير القابلة للحل، أدى إعلان فرنسا النهائي بأنها ترفض أي خيارات عسكرية لحل الأزمة العراقية إلى إلحاق ضرر كبير بصدقية التهديد الأمريكي - البريطاني، ووضع مسؤولي البلدين في موقف صعب للغاية. وكما أوضح بلير في مذكراته (Blair 2010: 432): «عندما أتذكر كل الوثائق وتتدفق أمامي ذكريات جميع تلك الاجتماعات والاتصالات والمداولات المؤلمة، أُدرك أنه لم يكن من الممكن ألا تقف بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في تلك اللحظة». وللأسباب المذكورة في الفصول الثاني والثالث والرابع والتاسع، أصبحت تكاليف الحرب ومخاطرها في هذه المرحلة من الأزمة مقبولة أكثر من تكاليف التراخي ومخاطر استمرار الوضع الراهن؛ أي الاحتفاظ بمئات الآلاف من الجنود في مسرح العمليات دون وجود هدف، ودون أن يكون لها أي تأثير دبلوماسي قسري.

## دور تقارير هانز بليكس في تعزيز الإجماع العالمي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية

لعل الكلمات الآتية هي الأكثر دلالة في كتاب هانز بليكس (Blix 2004: 259) عن تجربته في العراق: «نجحت الأمم المتحدة والعالم في نزع سلاح العراق دون أن يدركوا ذلك».[17] لم يكن بليكس يعرف الحقيقة في آذار/ مارس 2003. واستناداً إلى تقريره المكون من 175 صفحة عن الأسلحة المفقودة، لم تكن هناك أي وسيلة تُمكّنه من اكتشاف الحقيقة. وكما نعرف اليوم، لم تكن هناك أسلحة دمار شامل ليُعثَر عليها، ومع ذلك لم يكن بوسع أي مفتش إصدار تقرير يؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. كانت المشكلة منذ البداية، كما يقول في كتابه، هي أنه «لا يمكن افتراض البراءة في حالة العراق» (Blix 2004: 128). ويضيف قائلاً: «لم يكن بإمكان أحد... أن يضمن عدم امتلاك العراق أي أسلحة دمار شامل... وأفترض أن إدراك هذا الأمر هو الذي دفع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا إلى زعم أنهما متيقنتان من وجود تلك الأسلحة» (Blix 2004: 270).

خلص بليكس في تقريره المقدم إلى الأمم المتحدة في 27 كانون الثاني/ يناير إلى ما يأتي: «يبدو أن العراق لم يصل حتى اليوم إلى قبول حقيقي لنزع السلاح، وهو الأمر الذي طُلِب منه والذي يجب عليه أن يفعله لكسب ثقة العالم والعيش بسلام».[18] ويتضمن الملحق (7-1) ملاحظات مُقلقة أخرى من التقرير. هناك أساساً طريقتان لتفسير تقارير هانز بليكس الدورية (والمتضاربة) عن عمليات التفتيش: (1) تأكيد عدم وجود أي دليل على مخزونات أسلحة الدمار الشامل، أو (2) تأكيد عدم وجود دليل واضح على امتثال العراق. كانت هذه دائماً المشكلة الرئيسية في نظام التفتيش؛ فالتقارير لم تنجح في حل مأزق نزع السلاح أو تهدئة الشكوك المستمرة. وقد أسهمت تقارير هانز بليكس بشكل مباشر في المشكلة لأنه، كما تبين لاحقاً، كان على خطأ مثل الآخرين. لم يكن قرار مجلس الأمن رقم 1441 يقبل بأقل من الامتثال التام والكامل، وكان يطالب صدَّام حسين بتقديم جميع

الوثائق اللازمة للتأكد من مكان أسلحة الدمار الشامل (أو يطلب دليلاً واضحاً على تدمير تلك الأسلحة). ولكن الأدلة المطلوبة لم تكن موجودة، وتم إخفاء المعلومات المتاحة عن المفتشين للمحافظة على الغموض الاستراتيجي والردع عن طريق الخداع (انظر الفصل الثامن).

كان بليكس يُذكِّر المسؤولين العراقيين (ومجلس الأمن الدولي) باستمرار أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لا يمكن (ولا يجوز) أن تعتمد النجاح في العثور على أدلة على برامج أسلحة الدمار الشامل المحظور معياراً لقياس الامتثال. كان المعيار الأكثر معقولية وقبولاً الذي استخدمه بليكس مراراً هو العثور على أدلة واضحة على امتثال ذاتي، كما حدث عندما قام المسؤولون في جنوب إفريقيا، أو ليبيا في الآونة الأخيرة، بتفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل. ففي هاتين الدولتين بادر المسؤولون إلى اصطحاب المفتشين إلى الأماكن التي توجد فيها أنظمة ومواد وملفات للأسلحة المحظورة، أو تعهدوا بتقديم أدلة واضحة على تفكيك هذه الأسلحة أو تدميرها. لم يكن هناك امتثال كهذا في حالة العراق، وهو ما أشار إليه بليكس في كل تقرير من تقاريره. كان بليكس يقول: إن عبء الإثبات يقع على صدَّام حسين، الذي عليه تقديم دليل واضح على أن أسلحة الدمار الشامل المذكورة في تقارير بليكس مازالت محفوظة لديه.[19] وهذه نقطة مهمة يجب أخذها في الاعتبار عند تفسير سياق تصريحات بليكس. فنظرة سريعة إلى هذه التصريحات (الملحق 7-1) كانت كافية لإعطاء المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين كل المسوغات التي يحتاجون إليها لاستنتاج أن عمليات التفتيش فشلت في الكشف عن الأسلحة التي كان بليكس يبحث عنها، ولكن التقارير التي قدمها بليكس إلى الأمم المتحدة لم تكن حاسمة بما يكفي. ولم يقترب أحد في واشنطن أو لندن من القول إن الأدلة على الامتثال الجزئي بـ "الشكليات" كانت كافية. وفي أحد التقارير التي قرأها بليكس أمام مجلس الأمن الدولي، قال:[20]

> سيدي الرئيس: أشرت في تقاريري السابقة إلى الكثير من القضايا العالقة التي سبق ذكرها في وثيقتين صادرتين من مجلس الأمن الدولي في أوائل عام 1999 (وهما الوثيقتان

> S/1999/94 وS/1999/356) ولذا فإن العراق يعرفها جيداً. فقد أشرت مثلاً إلى الجمرة الخبيثة، وغاز الأعصاب، والصواريخ البعيدة المدى، وقلت: إن هذه القضايا «تستحق أن يتعامل معها العراق بجدية بدلاً من تنحيتها جانباً... **إن إعلان العراق المقدم في 7 كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي لم يتضمن، برغم ضخامته؛ أي معلومات أو أدلة جديدة تجيب عن الأسئلة القائمة. ولعل هذه أهم مشكلة نواجهها. فبرغم أنني أستطيع أن أفهم أنه ربما لا يكون من السهل على العراق دائماً تقديم الأدلة اللازمة، فإن العثور على هذه الأدلة ليس مهمة المفتشين، بل يجب على العراق معالجة هذه المهمة بشكل مباشر وتجنب التقليل من شأن الأسئلة.** (التشديد من المؤلف).

ومضى بليكس ليقول:

> لقد بدأنا الآن عملية تدمير ما يقرب من 50 لتراً من غاز الخردل أعلن عنها العراق، وهي محفوظة في موقع المثنى تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ودُمِّر حتى الآن ثلث هذه الكمية. كما دُمِّرت كمية من ثنائي جليكول إيثلين الكبريت، وهي مادة تدخل في تركيب غاز الخردل، وجدناها في موقع آخر.

السؤال الذي لا بد أن يطرحه من يشعرون بقلق بالغ إزاء أسلحة الدمار الشامل العراقية هو فيما إذا كانت هذه الكمية هي كامل المخزون أو مجرد كمية قرر النظام أنها تكفي لإرضاء المفتشين، وهي الاستراتيجية التي اتبعها صدَّام حسين طوال عقد التسعينيات. في ظل نظام التفتيش القائم، لم يكن هناك مجال للطعن بشكل مُقنِع في معقولية هذه الشكوك. ووفقاً لتقرير بليكس، كانت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تتكون من أكثر من 250 فرداً من حوالي ستين بلداً، بينهم 100 مفتش، و15 مفتشاً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و50 فرداً من الطواقم الجوية، و65 موظف دعم. إحدى الطرائق التي كان يمكن لصدَّام حسين أن يستخدمها للعب لعبة العلاقات العامة بشكل أكثر فعالية (لو أنه كان يريد فعلاً إثبات عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل) هي المطالبة بمجموعة أكبر من المفتشين وتصوير عمليات التفتيش التي يقومون بها وبثها على الملأ. فما المانع من طلب وجود 500 مفتش أو 1,000 من المفتشين؟ يتضمن الفصل الثامن

مناقشة مفصلة للإجابات على هذه الأسئلة كما كشفت عنها مئات المقابلات مع مسؤولين سابقين في نظام صدّام حسين. ولكن هذه الأسئلة الملحة طرحها بليكس نفسه صراحة في تقريره المقدم إلى الأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2003: [21]

> تخبرنا المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء عن النقل والإخفاء للصواريخ والأسلحة الكيميائية والوحدات المتنقلة لإنتاج الأسلحة البيولوجية. سنتعقب بالتأكيد أي خيوط ذات صدقية تتوافر لنا، ونقدم تقارير عن النتائج التي نخلص إليها، وعن الحالات التي لا يسمح لنا فيها بالوصول إلى أحد المواقع.
>
> وقد أبلغنا عن العثور مؤخراً على عدد قليل من الرؤوس الحربية الفارغة عيار 122 ملم معدة لحمل أسلحة كيميائية. وأعلن العراق أنه عين لجنة تحقيق للبحث عن المزيد. **هذا جيد. لماذا لا يتم توسيع البحث ليشمل مواد أخرى، مع الإعلان عن الأشياء التي يُعثر عليها وتدميرها تحت إشرافنا؟** (التشديد من المؤلف).
>
> عندما كنا نحث نظراءنا العراقيين على تقديم المزيد من الأدلة، **كان الرد في كثير من الأحيان هو عدم وجود المزيد من الوثائق. وقيل لنا إنه تم تقديم جميع الوثائق القائمة ذات الصلة بذلك. وجميع الوثائق المتعلقة ببرنامج الأسلحة البيولوجية جرى تدميرها مع تلك الأسلحة**. (التشديد من المؤلف).
>
> **ولكن العراق يحتفظ بجميع أرشيفات الحكومة ومختلف وزاراتها ومؤسساتها وآلياتها. ولا بد أن تكون لديه وثائق ميزانية وطلبات تمويل وتقارير عن كيفية استخدام تلك الأموال. ينبغي أن تكون لديه أيضاً خطابات اعتماد وسندات شحن وتقارير عن الإنتاج وخسائر المواد**. (التشديد من المؤلف).
>
> ورداً على طلب قدمته اللجنة مؤخراً للحصول على عدد من الوثائق المحددة، اكتفى العراق بتقديم سجل مكون من 193 صفحة، قال: إنه يتضمن جميع واردات شعبة استيراد المواد التقنية والعلمية، وهي الجهة المسؤولة عن استيراد المواد اللازمة لبرنامج الأسلحة البيولوجية، بين عامي 1983 و1990. ربما يساعد هذا في إنهاء بعض المسائل العالقة.

نعلم الآن أن شكوك بليكس (ومبالغاته في تقدير التهديد) كانت خاطئة، مثلما كانت التقديرات الأمريكية والبريطانية. المشكلة هي أن مسؤولي النظام العراقي أتلفوا الكثير من

الوثائق التي تثبت تدمير أسلحة العراق، إلا أن هذه الشكوك المستمرة تظهر في جميع تقارير بليكس، لأنه لم يكن بوسع بليكس أن يقبل التفسير البديل (عدم وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق). وهكذا فإن بليكس وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الجميع؛ إذ لم ينظر قط في احتمال أن يكون صدَّام حسين يتعمد إيجاد هذا الوهم الخطير عن امتلاكه أسلحة دمار شامل لمواجهة ما كان يعتبره تهديدات إقليمية أخطر من جانب إيران وإسرائيل. ولم يخطر ببال بليكس أن صدَّام حسين لم يرَ في التهديد الأمريكي - البريطاني تهديداً ذا صدقية على الرغم من حشد مئات الآلاف من الجنود في المنطقة. لو أن بليكس (أو غيره) خمَّن بشكل صحيح أن صدَّام حسين لم يكن يعتقد أن التحالف الأمريكي - البريطاني سيهاجم العراق لكان من الأسهل التفكير في احتمال كون صدَّام يمارس الغموض الاستراتيجي لأسباب أخرى.

كما كان هانز بليكس في ذلك الوقت يميل إلى الاعتقاد أن أي حكومة ملتزمة بحفظ سجلاتها ستحتفظ أيضاً بالدليل على عمليات نزع السلاح. فعدم وجود هذه السجلات كان يعني بالنسبة إلى بليكس أن نزع السلاح لم يحدث، وكان هذا هو التفسير الأكثر قبولاً لإخفاء هذه السجلات عن المفتشين. لو أن بليكس قَبِلَ التفسير العراقي؛ أي لو أن العراقيين دمروا الوثائق للتخلص من الأدلة التي ظنوا أنها ستضرُّ بهم (والذي تبين أنه أقرب إلى الحقيقة مما كان أي شخص يعتقد في ذلك الوقت)، لما أثار هذه الشكوك في تقرير مهم كهذا، ولما أثارها في كل تقرير من تقاريره المقدمة في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2003.

ومع استمرار بليكس في إثارة هذه الأسئلة، تعززت الشكوك، وترسخت بذلك الانطباعات بأن صدَّام حسين يمارس الخداع. وكلما استغرق صدَّام حسين وقتاً أطول للامتثال، برغم نشر القوات في المنطقة، زادت قناعة المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين بصحة تفسيرهم لتصرفاته. كان من المستحيل على أي شخص أن يفهم حقاً نياته إلى ما بعد الحرب، وبعد مئات من المقابلات مع مسؤولين عراقيين مهمين.

وتبرز هذه المفارقة بشكل أكبر عندما ينظر المرء إلى منطق الدبلوماسية القسرية والمسار الحتمي. فكلما زاد اقتناع الولايات المتحدة وبريطانيا بالصدقية والحزم في تهديداتهما العسكرية، أصبح من الأصعب عليهما تصديق أن صدَّام حسين أخطأ في قراءة إشاراتهما. فلماذا يستمر نظامٌ ليس لديه ما يخفيه في تحدي مطالب بليكس حتى اللحظة الأخيرة؛ أي بعد الحصول على تفويض من الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني، وبعد صدور قرار أممي بالإجماع يهدد بعواقب وخيمة، وبعد نشر مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين والبريطانيين في المنطقة؟

لم يدرك أحد في ذلك الوقت (حتى بليكس نفسه) أن صدَّام حسين كان يسعى لإيجاد وهم أسلحة الدمار الشامل لحماية بلده من هجوم إيراني. ولكن ما الذي يجعلهم يدركون ذلك؟ فلم تعثر أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية على أي دليل يشير إلى هجوم إيراني وشيك، وهكذا لم يكن هناك ما يساعد في فهم مخاوف صدَّام حسين غير المسوغة تجاه جارته. وأي شخص يقدم تفسيراً لسلوك صدَّام حسين مغايراً لكونه جهداً لإخفاء أسلحة محظورة كان سيُتهم بنقص حس المسؤولية لديه في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. فما المسوغ الذي يدفع صدَّام حسين إلى إيجاد أسطورة أسلحة الدمار الشامل في ضوء العواقب المتوقعة، وعلى رأسها وجود احتمال كبير لغزو أمريكي - بريطاني؟

## موقف بريطانيا بشأن أسلحة الدمار الشامل والقاعدة وعمليات التفتيش المتعددة الأطراف

لا تتضمن الروايات القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد أي إشارة تقريباً إلى دور توني بلير في الأزمة، أو حقيقة أن الإجماع نفسه بشأن أسلحة الدمار الشامل كان سائداً في بريطانيا. والسبب الواضح لذلك هو أنه لم يكن في الحكومة البريطانية حينئذٍ أحد يمكن اعتباره من مُنظِّري المحافظين الجدد. فإما أن تكون تفسيرات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد ناقصة، أو أن المحافظين الجدد كانوا أقوياء في الإقناع إلى درجة أنهم

تمكنوا من إقناع بلير بالمخاطرة بحياته المهنية وسمعته للمشاركة في حربهم. ومرة أخرى فإن الاحتمال الثاني يُغفل ببساطة الكثير مما جرى في ذلك الوقت، وينسب خطأً قوة قسرية فائقة إلى مُنظِّرين خسروا فعلياً مناقشات رئيسية طوال الأزمة. وكما أوضح بلير في 6 أيلول/ سبتمبر 2002:[22]

> في نهاية المطاف، بريطانيا دولة ذات سيادة تقرر سياستها بنفسها. وبرغم أنني أدعم الولايات المتحدة، فلن أفعل ذلك إذا كنت أعتقد أنني أفعل أمراً خاطئاً. إذا شعرتُ أن [الولايات المتحدة]... تقوم بعمل عسكري خاطئ، فلن أدعمها. ولكنني لم أشعر بذلك قط، ولا أتوقع أن أشعر به في المستقبل.

كان بلير مقتنعاً، مثل بوش (وجور)، بالتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية:[23]

> لقد آن الأوان لتسوية موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية. فبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم يعد العالم يقبل السماح لطاغية مثل صدام حسين بتطوير أسلحة دمار شامل وتركه دون عقاب برغم تحديه إرادة المجتمع الدولي. ليس أمامنا خيار سوى وقفه عند حده.

ورداً على أسئلة الصحفيين حول سبب التزامه الكبير بموضوع العراق وتركيزه كثيراً على هذه الأزمة تحديداً، قال بلير:

> هذا بسبب صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل. فقد سبق له امتلاكها واستخدامها. وجميع الأدلة تشير إلى أنه يواصل تطويرها، وأنه يتحدى الأمم المتحدة طوال الوقت. أنا ببساطة لا أعتقد أن هذا أمر يمكننا تجاهله.[24]

كان بلير يكرر هذه المخاوف باستمرار طوال فترة توليه منصب رئيس الوزراء. وخلافاً لافتراضات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، لم تكن وجهات نظره تقوم على تفسيرات أيديولوجية فرضها عليه مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أو البريطانية.

أما الأدلة الإضافية التي تثبت قناعات بلير بشأن أسلحة الدمار الشامل، فلم يلمِّح ألَستر كامبل، رئيس موظفي بلير سابقاً، في أي موضع في مذكراته المكونة من 793 صفحة إلى أن أياً من أعضاء فريق الأمن القومي لرئيس الوزراء البريطاني كان يعتقد أن المعلومات الاستخبارية المقبولة عموماً (خلافاً للمعلومات المشوهة من المحافظين الجدد) التي تدين صدام حسين كانت خاطئة.[25] كانت هذه نتائج مؤكدة لا لبس فيها. ولم يكن النقاش يتمحور حول ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل أو لا يمتلكها، ولكن حول كمية الأسلحة التي يحتفظ بها ويجب تفكيكها. كان هذا مسوغاً كافياً لإعادة المفتشين إلى البلاد.

لننظر إلى ما كتبه كامبل (Campbell and Stott 2007: 655) عن يوم الأربعاء 15 كانون الثاني/ يناير 2003: في مناقشة في أثناء التخطيط للحرب، «ألح توني بلير في السؤال عما إذا كان صدام سيستخدم الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية. فقالوا إن تلك الأسلحة مدفونة تحت الأرض، وربما لن يستطيع تفعيلها بسرعة، ولكن هذا هو السبب الذي جعل فرانكس يقترح استخدام القوة الساحقة».[26] ويصف كامبل بعد ذلك بأسبوعين؛ أي في ما كتبه عن يوم 30 كانون الثاني/ يناير، مخاوف بلير من استخدام صدام حسين أسلحة الدمار الشامل في أثناء حديثه عن أسوأ السيناريوهات بعد الغزو: «ثم تحدث عن المشكلات المحتملة، كأن يستخدم صدَّام أسلحة الدمار الشامل، أو يهاجم إسرائيل، أو يدمر آبار النفط، أو حدوث اضطرابات مدنية كبرى».[27] ويتضح مما قاله كامبل سابقاً، ومن الأدلة الأخرى المأخوذة من اجتماعات التخطيط للحرب التي تحدث عنها جوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006) أن المخططين العسكريين البريطانيين لم يكونوا يعتقدون أن صدَّاماً يحتفظ بأسلحة دمار شامل وحسب، بل كانوا يعتقدون أيضاً أنه قادر على استخدامها، ولم ينظروا قط في وجهة النظر البديلة القائلة بعدم امتلاكه أياً من هذه الأسلحة.[28]

## الدور الحاسم لتوني بلير في استراتيجية التفتيش "المتعددة الأطراف"

كان بوش يدرك منذ بداية الأزمة أن توني بلير يشكل جزءاً أساسياً من الاستراتيجية العامة لحل المأزق العراقي، لأنه زعيم أوروبي ذو شعبية كبيرة، وسيزيد من صدقية السياسة المتعددة الأطراف ويدافع بقوة عن هذا النهج. وكان باول بأمسِّ الحاجة إلى بلير بوصفه حليفاً يساعده في تحمل ضغوط المحافظين الجدد الذين كانوا يدفعون نحو غزو استباقي أحادي. ويروي كافلين (Coughlin 2006: 237) كيف ضغط بلير على بوش لرفض النهج الأحادي والعودة إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار جديد.[29] ففي رسالة وجهها بلير إلى بوش في تموز/ يوليو 2002، أوضح رئيس الوزراء أنه لن يكون قادراً على الإسهام في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة إذا لم يكن هناك دعم أممي؛ حيث قال: «إن الأمم المتحدة مفيدة بوصفها وسيلة للتعامل مع هذه المسألة أكثر من كونها وسيلة لتجنبها».[30] وإذا بذلت واشنطن جهداً كبيراً للحصول على دعم الأمم المتحدة، فهذا سيسهل على بلير التصدي للضغوط الداخلية عليه. وكما يوضح أحد كبار مساعدي بلير:

> كنا نعرف أن بوش ملتزم بتغيير النظام، ولكن لم يكن بوسعنا دعم هذا الهدف علناً لأسباب متنوعة. بالنسبة إلينا، كانت هناك طريقتان لتحقيق هذا الهدف، طريقة ذكية وطريقة غبية، وكنا نعتقد أن الطريقة الذكية هي من خلال الأمم المتحدة. ولم يكن من المنطقي حينئذٍ أن نغزو العراق مباشرة.[31]

كان بوش يفهم مأزق بلير، وعدّل سياسته وفقاً لذلك. وفي الواقع، نُقل عن مسؤول كبير في إدارة بوش قوله: «عند اقتراح أي فكرة، إذا قال أحدهم إننا سنفعل هذا لأنه أمر مهم لتوني بلير، كان الجميع يعدلون جلستهم ويدونون الملاحظات. كان اسمه في رأس قائمة حلفائنا. ولم يكن يُدانيه أحد».[32] لذلك، عندما ألقى بوش خطابه أمام الأمم المتحدة ملزماً بلاده بجولة جديدة من المفاوضات في الأمم المتحدة للوصول إلى قرار جديد، اعتبر كل من توني بلير ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو هذا واحداً من أهم إنجازاتها الدبلوماسية.

في هذه المرحلة، كان المسؤولون البريطانيون يعلمون أنهم لا يتعاملون مع إدارة ملتزمة التزاماً مطلقاً بشن حرب أحادية. كما أن الجهود المتعددة الأطراف سهلت كثيراً على بلير حشد قوى أوروبية أخرى لتأييد الاستراتيجية الدبلوماسية القسرية. وقد اتسع الدعم غير الرسمي لهذه الاستراتيجية ليشمل الكثير من الحلفاء في الشرق الأوسط.[33] وكما يشير جوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006: 111):

بالنسبة إلى مصر، كانت الحكومة تعارض الحرب رسمياً. أما على المستوى غير الرسمي، فكانت تخطط للسماح للسفن الحربية الأمريكية بعبور قناة السويس، ووافقت على أن تطلق الولايات المتحدة صواريخ كروز من البحر الأحمر. كان فرانكس يريد أكثر من ذلك، واقترح أن تستخدم الولايات المتحدة قاعدة غرب القاهرة الجوية كقاعدة لطائرات التزويد بالوقود.[34]

الجنرال فرانكس (متحدثاً مع الجنرال موسلي، قائد سلاح الجو): اسمحوا لي بأن أضغط أكثر على المصريين الآن. أريد دفع مبارك نحو إعطائنا ما نريد. أعطوني الحزمة بكاملها حتى أتمكن من التعامل معهم.

كانت رحلة فرانكس إلى الكويت ناجحة؛ حيث فرش له الكويتيون السجاد الأحمر. وأخبروه أن صدَّام حسين أنشأ بحيرات اصطناعية لإخفاء أسلحة الدمار الشامل، وأن الأسلحة كانت مخبأة في سد الحديثة.

تلا ذلك الحصول على دعم كل من ألمانيا (التي كانت من أشد منتقدي الحرب) والأردن والمملكة العربية السعودية والكثير من الدول الأخرى في المنطقة، وقد وردت تفاصيل ذلك الدعم في كتابي هارفي (Harvey 2004) وجوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006: 123):[35]

في مقر القيادة الوسطى الأمريكية في قطر، تلقى ضباط الاستخبارات الأمريكية معلومات سرية مهمة من مصدر غير متوقع. فقد حصل عميلان ألمانيان في بغداد على أحدث خطط صدَّام للدفاع عن العاصمة... ولكن الحكومة الألمانية كانت في السابق تتعاون بشكل محدود مع استعدادات الجيش الأمريكي للحرب. ففي ألمانيا، ساعدت

> القوات الألمانية في حراسة القواعد الأمريكية، وهو ما سمح بنشر عدد أكبر من جنود الفيلق الأمريكي الخامس بقيادة سكوت والاس. ويقدم الجنود الألمان في معسكر دلتا بقيادة ماكيرنان وهم المسؤولون عن تشغيل المعدات المصممة لكشف أي هجوم محتمل بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتنظيف المكان المستهدف، مثالاً آخر... علاوة على ذلك، قدمت ألمانيا للجيش التركي صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، في خطوة تهدف إلى حماية الأتراك من هجوم عراقي بالصواريخ، ولكن بوش كان يأمل أن يجعل ذلك أنقرة أكثر تقبلاً لفكرة فتح جبهة في الشمال. وفي البحر الأحمر وخليج عدن، كانت السفن الألمانية تحرس الممرات البحرية بالنيابة عن القيادة الوسطى الأمريكية التي يقودها الجنرال فرانكس... وفي الواقع كان الألمان يحرسون الممرات المائية التي كانت الولايات المتحدة تستخدمها لحشد قواتها في الخليج العربي.

ويخلص المؤلفان إلى أن «القرار الألماني إطْلاع الأمريكيين على خطة صدَّام السرية لحماية عاصمته لم يكن إجراءً دفاعياً، بل كان عملاً سهل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدَّام حسين» (Gordon and Trainor 2006). وهناك أعمال كثيرة مماثلة قامت بها دول كانت "تعارض" المجهود الحربي ظاهرياً وتشكل جزءاً مهماً من الاستراتيجية المتعددة الأطراف في حرب العراق، ولكن نادراً ما يُعترف بها. ولننظر في ما قاله السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمير سلطان بن بندر في أثناء اجتماعه مع الرئيس بوش في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002:

> والآن سيدي الرئيس، نريد أن نسمع منكم مباشرة ما تنوون فعله في هذا الشأن حتى نتمكن من الضبط والتنسيق واتخاذ القرارات السياسية المناسبة... حدثنا عما تنوي القيام به. إذا كانت لديك نيات جدية، فلن نتردد في تقديم التسهيلات المناسبة التي يستطيع جيشانا مناقشتها وتنفيذها من أجل دعم العمل العسكري الأمريكي... ونحن نتوقع أيضاً أن تلعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في تحديد ملامح النظام الذي سيظهر، ليس في العراق فحسب، بل في المنطقة كلها، بعد سقوط صدَّام حسين.[36]

اعتبر فريق بلير أن رسالة فيلنيوس، التي وقعها ثمانية من الزعماء الأوروبيين «الواقفين إلى جانب الولايات المتحدة» دعماً للنهج الأمريكي في العراق، تمثل «نجاحاً

نادراً في العلاقات العامة».[37] وقد استغل كل من بوش وبلير هذا التأييد المتعدد الأطراف واعتبراه جزءاً من جهودهما الهادفة إلى الضغط على الأمم المتحدة بشكل يتجاوز الشأن العراقي ويوجه رسائل ذات صدقية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر إلى كل من ليبيا وإيران وكوريا الشمالية.

## المقبولية المقارنة والمسوغات البريطانية للحرب

مثلما رأينا في حالة الخطابات التي ألقاها أعضاء الكونجرس الأمريكي في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 تأييداً لمنح التفويض، لم يتضمن الخطاب الأخير الذي ألقاه توني بلير أمام البرلمان البريطاني أي إشارة إلى المزاعم المشوهة التي قدمها المحافظون الجدد إزاء ما يتعلق بأنابيب الألمنيوم وكعكة اليورانيوم الصفراء والروابط بين العراق والقاعدة وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فلم يكن بلير يحتاج إلى هذه المبالغات لإعطاء ما كان يعتبره أقوى مسوغاته للحرب وإلقاء أهم خطاب في حياته السياسية. ويكشف خطاب بلير أمام مجلس العموم البريطاني عشية الحرب، يوم 18 آذار/ مارس 2003، عن مدى ثقة بلير بالتفسير الأكثر قبولاً:[38]

> في الواقع، هناك من يطلب منا أن نصدق أنه بعد سبع سنوات من العرقلة وعدم الامتثال التي انتهت بمغادرة المفتشين في عام 1998، وبعد سبع سنوات استمر فيها صدَّام حسين بإخفاء برنامجه ومواصلة العمل عليه سراً حتى في أثناء وجود المفتشين في العراق، قرَّر طواعية بعد مغادرة المفتشين أن يفعل ما كان يرفض دائماً فعله تحت الإكراه.
>
> عندما غادر المفتشون في عام 1998، تركوا وراءهم كمية مفقودة من الجمرة الخبيثة تبلغ 10,000 لتر، وبرنامجاً واسعاً لغاز الأعصاب، وما يصل إلى 6,500 من الذخائر الكيميائية، وعلى الأقل 80 طناً من غاز الخردل، وربما أكثر من 10 أضعاف تلك الكمية، وكميات لا حصر لها من غاز السارين وسم البوتولينيوم ومجموعة من السموم البيولوجية الأخرى، وبرنامجاً كاملاً لصواريخ سكود.

> في يوم 7 آذار/ مارس، نشر المفتشون وثيقة مهمة تتكون من 173 صفحة، وتبين بالتفصيل جميع الأسئلة التي مازالت قائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وهي تشير إلى 29 نقطة لم يتمكن المفتشون من الحصول على معلومات بشأنها. تقول هذه الوثيقة إزاء ما يتعلق بغاز الأعصاب، على سبيل المثال: «تشير الوثائق التي اطلعت عليها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى أن العراق كان لديه على الأقل خطط واسعة لاستخدام غاز الأعصاب سلاحاً». وإزاء ما يتعلق بغاز الخردل، تقول الوثيقة: «يشكل الخردل جزءاً مهماً... من ترسانة الأسلحة الكيميائية العراقية... 550 قذيفة مملوءة بالخردل وما يصل إلى 450 قنبلة جوية مملوءة بالخردل مفقودة... شكوك إضافية... إزاء ما يتعلق بأكثر من 6,500 قنبلة جوية؛ أي ما يقرب من 1,000 طن من الغاز، ومعظمه غاز الخردل. أما عن الأسلحة البيولوجية، فيقول المفتشون في تقريرهم: «بناء على المُستنبَتات المفقودة، قد يكون إنتاج العراق من الجمرة الخبيثة في حدود من 15,000 إلى 25,000 لتر... واستناداً إلى جميع الأدلة المتاحة، هناك افتراض قوي بأن حوالي 10,000 لتر من الجمرة الخبيثة لم تُدمَّر ومازالت موجودة».
>
> **والآن يُطلب منا أن نصدق فعلاً أن صدّام حسين قرر في السنوات الأخيرة ومن تلقاء نفسه تدمير تلك الأسلحة، مع أن هذا يتناقض مع سجله السابق ومع جميع المعلومات الاستخبارية. وأنا أقول إن هذا الزعم سخيف جداً.** (التشديد من المؤلف).

إزاء ما يخص المقبولية المقارنة للتفسيرات المتنافسة لسلوك صدَّام حسين (من حيث كونه يشكل - أو لا يشكل - تهديداً)، كان من السهل تبني التفسير القائل بالتهديد العراقي، برغم تبين الخطأ فيه لاحقاً. وكان من شبه المستحيل على المشككين محاولة رفض هذا التفسير، وهو شرط ضروري لاختيار مسار بديل يتجنب الحرب. ولم يكن أحد في ذلك الوقت يتبنى هذا التفسير، حتى هانز بليكس، الذي صرح بما يأتي بعد شهر من الحرب (أيار/ مايو 2003):

> لم يتحقق تقدّم يُذكر في حل القضايا العالقة... ولم تساعد عمليات التفتيش أو الإعلانات والوثائق العراقية في تقصير القائمة الطويلة من الأسلحة المحظورة المفقودة ومن ثم مسائل نزع السلاح المعلقة.[39]

كانت الشكوك والافتراضات حول عدم امتثال صدَّام حسين منتشرة على نطاق واسع. وفي الواقع، يبدو أن بليكس كان يتطلع فعلاً إلى الحصول على بعض الإجابات عندما يتحقق الامتثال التام والكامل من خلال الاحتلال.

أيّد البرلمان البريطاني بالأكثرية مشاركة بريطانيا في العمل العسكري في العراق، بموافقة 412 نائباً ومعارضة 149 نائباً. وهذه أرقام لا يستهان بها؛ إذ إنها تُظهر فوز حزب من يسار الوسط على أساس دفاعه عن نهج متعدد الأطراف للتعامل مع المشكلة، وأدى في نهاية المطاف إلى دفع البلاد على طريق الحرب. ما يهمنا هنا هو وصف كامبل (Campbell and Stott 2007: 681) لخطاب توني بلير يوم الثلاثاء 18 آذار/ مارس قبل التصويت في البرلمان البريطاني:[40]

> كان خطاب توني بلير أمام مجلس العموم واحداً من أفضل خطاباته. فقد كان خطاباً جاداً، مليئاً بالحجج الحقيقية، عالج النقاط الصعبة، وشعرنا أنه ذلل الكثير من العقبات. كما أنه وجه فيه انتقاداً لاذعاً للديمقراطيين الليبراليين، ما ساعد في حشد التأييد له.

كان بلير يفهم الآثار التصعيدية للدبلوماسية القسرية. فمن الصعب جداً التراجع عن التصريحات والتهديدات بعد إصدارها، وخاصة عندما تعلن فرنسا عزمها إزالة الخيار العسكري من على الطاولة، وهذا ما يقضي على أي أمل في استصدار قرار ثانٍ من الأمم المتحدة.

يروي كامبل (Campbell and Stott 2007: 671) أنه طرح سؤالاً على بلير عشية الحرب، ويورد هذا السؤال مع رد بلير عليه: «إذا انتهى كل شيء وأصبح (بلير) جزءاً من الماضي، فهل يمكن القول إن هذا الأمر كان يستحق التضحية بكل شيء؟ فأجاب أنه من الجدير دائماً أن يفعل المرء ما يراه صحيحاً. فالعراق مشكلة حقيقية، وصدَّام حسين مشكلة حقيقية، لنا ولأي شخص آخر، وقد تم تجاهلها طويلاً».[41] هذه

العبارة تعكس النظرة إلى التهديد العراقي التي دفعت السياسات الأمريكية والبريطانية قدماً. في الساعة الأخيرة، كان بليكس يقدم تقارير متضاربة، وكانت المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل كافية لإقناع بلير أن هناك ما يسوغ الحرب، على الرغم من التكاليف والمخاطر السياسية. فليس هناك من سبب يجعل موقف بلير مختلفاً عن موقف جور وليبرمان وهولبروك لو وصلوا إلى السلطة. ويمكن القول إن الفارق الأهم هو وجود احتمال أكبر للتوصل إلى اتفاق على العملية الأممية بشكل أسرع دون أن يضطر جور أو بلير إلى القلق بشأن دفع المحافظين الجدد نحو نهج أحادي بديل.

## مذكرات داونينج ستريت[42]

كُتِبت مذكرات داونينج ستريت من مسؤولين كبار في فريقي بلير للأمن القومي والسياسة الخارجية، وهي تعلق عادة على الاستراتيجيات البريطانية للتعامل مع المحافظين الجدد في إدارة بوش، وضرورة إقناع بوش برفض النهج الاستباقي الأحادي من خلال العودة إلى الأمم المتحدة لاستئناف عمليات التفتيش المتعددة الأطراف، وموقف الحكومة بشأن الروابط المبالغ فيها بين العراق وتنظيم القاعدة، ونطاق تهديدات أسلحة الدمار الشامل التي يتعاملون معها، وطبيعتها، والحكمة من إصدار التهديدات العسكرية القسرية لإرغام صدَّام حسين على التقيد بالتزاماته تجاه الأمم المتحدة. وتشمل المذكرات ذات الصلة رسائل من ديفيد مانينج (مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية)، وريتشارد ديرلوف (رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية MI6)، وإليزا مانينجهام بولر (نائب رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية MI5)، وجاك سترو (وزير الخارجية)، وجيف هون (وزير الدفاع). وتتضمن المذكرات بعض أوضح التصريحات لمسؤولين بريطانيين التي توضح فهمهم للأزمة، وتفسيرهم للأدلة المتوافرة ضد صدَّام، وسياساتهم المفضلة بشأن الطريقة المناسبة لنزع سلاح النظام العراقي.

وبقراءة هذه المذكرات يتضح أن وجهات نظر هؤلاء المسؤولين كانت متسقة تماماً مع وجهة نظر باول، ومنسجمة مع السياسة الليبرالية الدولية التي تبناها جور في خطابيه عن العراق عام 2002.

وتبرز المذكرات بوضوح الانقسام في واشنطن بين وزارة الخارجية (كولن باول) والبنتاجون (دونالد رامسفيلد وبول ولفويتز ودوجلاس فيث) ومكتب نائب الرئيس (ديك تشيني). والحقائق التي تكشف عنها مذكرات داونينج ستريت مهمة على نحو خاص في تقويم السيناريوهات الافتراضية المتنافسة، لأنها تسلط الضوء على التفسير البريطاني للانقسامات المحورية في واشنطن بين أنصار النهج الأحادي وأنصار النهج المتعدد الأطراف، فضلاً عن ازدراء بريطانيا للمسؤولين في إدارة بوش الذين كانوا يحاولون إثبات وجود روابط بين العراق والقاعدة وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. كان المسؤولون البريطانيون يقولون إن المبالغة في التركيز على هذه الروابط ستضر بالمشروع الرئيسي، لأنها تضيف مزاعم واهية إلى حجج قوية أصلاً ضد صدّام حسين، تقوم على ارتكابه خرقاً جوهرياً لقرارات الأمم المتحدة، وهو الموقف نفسه الذي كان باول يدافع عنه في مناقشاته مع تشيني. والاطلاع على مضمون هذه المذكرات بتفصيل أكبر هو أمر بالغ الأهمية لفهم الدور الذي لعبته في السياسات التي اعتمدها بوش وبلير. ومن حيث الأساس، تبين المذكرات مجتمعة الخطوط العريضة للتفضيلات السياسية البريطانية، والمنطق الذي اعتمدته لإقناع بوش بجدوى النهج الأممي. فالمسؤولون البريطانيون كانوا يدركون أن هذه مهمة شاقة، ولكنهم اعتبروها ضرورية لحماية العلاقة الثنائية، والتصدي للضغوط من الدول الأوروبية الأخرى والرأي العام البريطاني. وكانوا على اقتناع بأن النهج الأممي سينجح في نزع سلاح العراق عبر الاستخدام المشروع للقوة. سنناقش فيما يأتي أربعاً من أهم المذكرات وأكثرها إثارة للجدل.

## المذكرة الأولى

التاريخ: 14 آذار/ مارس 2002

من: ديفيد مانينج (مستشار رئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية)

إلى: رئيس الوزراء توني بلير

يصف مانينج في هذه المذكرة انطباعاته عن سياسة واشنطن الخاصة بالعراق بناءً على اجتماع عشاء مع كوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي الأمريكي)، واجتماع غداء معها هي وفريقها في مجلس الأمن القومي.

> قضينا وقتاً طويلاً على العشاء نناقش موضوع العراق. من الواضح أن بوش ممتن لدعمك ويدرك أنك تتعرض لانتقادات كثيرة. وقد قُلتُ إنك لن تتزحزح عن دعمك لتغيير النظام، ولكنك مضطر إلى التعامل مع صحافة وبرلمان ورأي عام مختلف تماماً عن أي شيء في الولايات المتحدة، وإنك لن تتراجع أيضاً عن إصرارك على أنه إذا سعينا لتغيير النظام، فلا بد أن نفعل ذلك بعناية كبيرة، وبشكل يحقق النتيجة المطلوبة. فالفشل غير مقبول.

تؤكد المذكرة الأهمية التي كان بوش يوليها للحصول على دعم بلير، وهذا بدوره منح الفريق البريطاني نفوذاً كبيراً (بدعم من باول) عند محاولة تغيير تفضيلات بوش وجذبه نحو الاستراتيجية الأممية. كان بوش يدرك المأزق السياسي الداخلي الذي يواجهه بلير، وفعل الكثير للتخفيف من مشكلاته، ومن ذلك قبول طلبه التفاوض على قرارٍ ثانٍ. يصف مانينج انطباعاته عن توجه الإدارة بعيداً عن الالتزام الصارم بتغيير النظام:

> إن حماسة كوندي لتغيير النظام لم يَخبُ قط. ولكن كانت هناك بعض المؤشرات التي ظهرت بعد حديثنا السابق إلى وعيٍ أكبر للصعوبات العملية والمخاطر السياسية... وبناء على ما قالته، فإن بوش مازال يبحث عن إجابات للأسئلة المحورية، وهي: كيف نقنع الرأي العام الدولي بأن العمل العسكري ضد العراق ضروري ومسوغ؟ وإلى أي مدى يمكننا الاستفادة من المعارضة العراقية في المنفى؟ وكيف ننسق حملة عسكرية تشارك فيها

> الولايات المتحدة وحلفاؤها مع وجود معارضة داخلية (على فرض وجودها)؟ وماذا سيحدث عقب سقوط النظام؟

واضح من هذه المذكرة أن المسؤولين الأمريكيين كانوا قد بدأوا يفهمون الوضع السياسي الداخلي الذي يواجهه بلير:

> يريد بوش التشاور معك. ويريد أن يعرف أيضاً إن كان بإمكانه توقع دعم للتحالف. **قُلتُ لكوندي إننا ندرك أن الإدارة الأمريكية تستطيع التحرك وحدها إذا أرادت ذلك. ولكن إذا كانت تريد مشاركة دول أخرى معها، فعليها أخذ مخاوف شركائها المحتملين بعين الاعتبار، وخاصة إزاء ما يتعلق بالأمم المتحدة. يجب التعامل مع قضية مفتشي الأسلحة بطريقة من شأنها إقناع الرأي العام الأوروبي والعالمي أن الولايات المتحدة تحترم الإطار الدولي وتتفهم إصرار الكثير من البلدان على ضرورة وجود قاعدة قانونية. ورفض صدّام المتكرر السماح بعمليات تفتيش دون قيد أو شرط سيكون حجة قوية.** وهناك أهمية كبيرة لمعالجة قضية إسرائيل/ فلسطين، وإلا فقد نجد أنفسنا نقصف العراق ونخسر الخليج. (التشديد من المؤلف).

وقد فهم فريق بوش الحكمة التي تنطوي عليها استراتيجية الدبلوماسية القسرية المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة التي يفضلها بلير، وقَبِل وجهة النظر البريطانية القائلة بأن ذلك النهج يوفر أفضل فرصة لحل الأزمة سلمياً:

> لا شك أن علينا المحافظة على رؤية واضحة. **ولكن محادثاتي مع كوندي أقنعتني أن بوش يريد أن يسمع وجهات نظرك بشأن العراق قبل اتخاذ أي قرارات. كما أنه يريد دعمك.** فمازال يستشعر غصة بسبب تصريحات القادة الأوروبيين الآخرين بشأن سياسته في العراق. **وهذا يمنحك تأثيراً حقيقياً إزاء ما يتعلق باستراتيجية العلاقات العامة، والأمم المتحدة وعمليات التفتيش عن الأسلحة، والتخطيط الأمريكي لأي حملة عسكرية. وهذا قد يكون أمراً بالغ الأهمية.** أعتقد أن هناك خطراً حقيقياً في أن تستهين الإدارة الأمريكية بالصعوبات. قد يوافقون على أن الفشل أمر غير مقبول، ولكن هذا لا يعني أنهم سيعملون على تجنبه. (التشديد من المؤلف).

كان مانينج محقاً. فقد كان بوش يعطي دعم بلير أولوية؛ ومن ثم قبِل الموقف البريطاني بشأن القرارات الاستراتيجية الرئيسية المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية المتعددة الأطراف.

**المذكرة الثانية**

التاريخ: 22 آذار/ مارس 2002

من: بيتر ريكيتس (المدير السياسي، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث)

إلى: جاك سترو (وزير الخارجية البريطاني)

تتطرق هذه المذكرة بشكل مباشر إلى تفنيد مزاعم المحافظين الجدد التي يروجها تشيني ورامسفيلد وغيرهما من كبار المستشارين من المحافظين الجدد. وهي تسلط الضوء على القواسم المشتركة بين المصالح الأمريكية والبريطانية، وتؤكد فرصة بلير في التأثير في نظرة الرئيس الأمريكي بخصوص المخرج من المأزق العراقي:

> **يمكن رئيس الوزراء من خلال تبني الهدف الكبير نفسه الذي يسعى له بوش أن يساعد في تحديد ذلك الهدف بدقة أكبر واختيار الطريقة المناسبة لتحقيقه.** وفي سياق هذه العملية، يمكنه أن يبرز لبوش الحقائق التي ستكون أقل وضوحاً من واشنطن. كما يمكنه مساعدة بوش في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تنبيهه إلى الأشياء التي ربما تغفل عنها أجهزته. (التشديد من المؤلف).

هذا هو النهج الذي اعتمده بلير وسار عليه بنجاح كبير في الأسابيع اللاحقة. فتم إقناع بوش برؤية "الحقائق" الدولية والدبلوماسية التي تبرز الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف في التعامل مع الأزمة:

> **فيما يخص التهديد بداية، فإن الحقيقة هي أن ما تغير ليس وتيرة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل تسامحنا معها في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وهذا ليس أمراً علينا الدفاع عنه، ولكن أي محاولة لأن نزعم خلاف ذلك ستزيد من الشكوك حول مسوغاتنا.** لقد شعرتُ بالراحة بعد قرارك تأجيل نشر الوثيقة غير السرية؛ فاجتماعي

> يوم أمس أظهر أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل التأكد من صحة الأرقام وانسجامها مع الأرقام الأمريكية. **ولكن حتى أفضل مسح لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية لن يظهر حدوث تقدم كبير في السنوات الأخيرة في برامج الأسلحة النووية أو الصواريخ أو الأسلحة الكيميائية أو الجرثومية. فهذه البرامج مقلقة للغاية، ولكن لم يحدث أي تسريع لوتيرتها على حد علمنا.** (التشديد من المؤلف).

كان المسؤولون البريطانيون يعتقدون بوجود تهديدٍ كافٍ يرتبط بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وكان هذا الأمر أكثر إلحاحاً في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. كما توضح المذكرة وجهة النظر القائلة بأن تهديد أسلحة الدمار الشامل كان "مقلقاً للغاية"، ولكن لم يتم تصعيده. وهذه فكرة متكررة في جميع المذكرات البريطانية التي ساعدت في تشكيل سياسة بلير المفضلة في محادثاته مع بوش. فقد كان التهديد المقبول عموماً (وغير المشوه) كافياً للسير على طريق الأمم المتحدة، وكانت طريق الأمم المتحدة ضرورية للدعم البريطاني:

> إن سعي الولايات المتحدة لإثبات وجود رابط بين العراق والقاعدة هو بصراحة غير مقنع حتى الآن. وللحصول على دعم شعبي وبرلماني للعمليات العسكرية، علينا أن نقنع الجميع أن التهديد خطير/ وشيك إلى درجة تستدعي إرسال قواتنا إلى ساحة الموت، وأنه مختلف من حيث النوع عن التهديد الذي تشكله البلدان الأخرى التي اقتربت أكثر من الحصول على قدرات نووية (ومنها إيران)... ويمكننا التركيز على الاختلاف النوعي، فالعراق هو الدولة الوحيدة التي هاجمت جارة لها، واستخدمت الأسلحة الكيميائية، وأطلقت صواريخ على إسرائيل. يجب أن تشمل الاستراتيجية الشاملة مضاعفة الجهود للتعامل مع الدول الأخرى التي تسعى للحصول على سلاح نووي، ومنها إيران، بطرائق أخرى (والأفكار البريطانية/ الفرنسية بشأن زيادة نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مفيدة هنا). **ولكننا مازلنا نواجه مشكلة في سعينا لإقناع الرأي العام بقبول فكرة التهديد الوشيك الذي يمثله العراق. وهذا أمر يجب أن يناقشه رئيس الوزراء** [البريطاني] **والرئيس** [الأمريكي] **بشكل صريح**. (التشديد من المؤلف).
>
> **وكما في حالة الحرب ضد (أسامة بن لادن)، من الأفضل أن يتجنب بوش إعطاء انطباع أن المسألة شخصية ويركز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ويظهر أنه جاد في**

**مسألة مفتشي الأمم المتحدة بوصفهم الخيار الأول لتحقيق ذلك (فهذا يضمن له الفوز في الحالتين: فإما أن يقلب صدَّام جميع التوقعات ويسمح للمفتشين بالعمل بحُرية، وفي هذه الحالة ستتمكن من عرقلة برامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، أو أن يستمر في منع/ عرقلة عمل المفتشين، وفي هذه الحالة يصبح لدينا مسوغات أقوى لاستخدام وسائل أخرى)**. (التشديد من المؤلف).

تتميز هذه المذكرة بأهمية كبيرة لأنها، مع المذكرات السابقة، تبين بوضوح وجهة نظر المسؤولين البريطانيين بأنه ليس من الضروري إثبات وجود روابط بين العراق وتنظيم القاعدة لتسويغ النهج المفضل لديهم. فقد كان تهديد القاعدة والروابط العملياتية المزعومة بينها وبين النظام العراقي ضعيفة في عيون معظم المسؤولين البريطانيين والأمريكيين بشكل لا يمكن معه أخذها على محمل الجد، وكانت توجد تحديات أكثر مما تذلل عقبات. وكان هذا رأي جورج تينيت وكولن باول في مناقشاتهما مع تشيني.

كانت المذكرة المرسلة إلى مانينج تشير إلى المعلومات الاستخبارية التي تركز عليها وكالة الأمن القومي ونائب الرئيس تشيني والبنتاجون، وكانت الروابط بتنظيم القاعدة تُفسَّر بكثير من المبالغة لتتناسب مع النهج الاستباقي الأحادي. كان لدى تينيت وباول المخاوف البريطانية نفسها، واستطاعا بدعم من بلير إقناع بوش أن السياسة المثلى ليست النهج الأحادي، بل النهج القسري المتعدد الأطراف عبر الأمم المتحدة. فالمذكرة لا تعكس رفضاً كاملاً لفكرة التصدي لتهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل مجرد رفض لهذا الجزء المحدد من سجل المعلومات الاستخبارية التي يتلاعب بها تشيني والبنتاجون والمحافظون الجدد في الإدارة. وكما يشير كامبل (Campbell and Stott 2007: 669) في مذكراته عن يوم الخميس 27 شباط/ فبراير:

فقد رأى توني بلير أن علينا التركيز على حجتين رئيسيتين: المسوغ الأخلاقي، والسبب الذي يجعل التهديد حقيقياً وفورياً، وهو ليس لأن بإمكان صدَّام إطلاق صواريخ على لندن، ولكن لأنه قد يرتبط بالإرهابيين وغيرهم ممن لهم مصلحة في إلحاق الأذى بنا وبمصالحنا. **ولكن علينا التقليل من شأن الروابط بين العراق وتنظيم القاعدة بدلاً من**

> **المبالغة في التركيز عليها**، وهذه نقطة أشرتُ إليها في المؤتمر الهاتفي، فقول الأمريكيين إن هناك صلة مباشرة (بين العراق وتنظيم القاعدة) **يؤدي إلى نتائج عكسية**. ومن الأفضل كثيراً أن نقول إن هذا احتمال وارد ونحن عازمون على ضمان عدم حدوثه. (التشديد من المؤلف).[43]

من حيث الأساس، يقول بلير إن تقديم القليل من المسوغات المقنعة أفضل من تقديم الكثير من المسوغات غير المقنعة. والنقطة الأساسية هنا هي أن بلير كان يرى أن الأدلة المقدمة لإدانة صدَّام حسين يجب أن تشمل بشكل رئيسي صلته بالإرهاب بشكل عام، والأدلة التي تثبت امتلاكه أسلحة دمار شامل، والتي تم تجميعها عبر سنوات من العمل الاستخباري ويمكن للجميع (ومنهم منتقدو الحرب) الموافقة عليها دون الحاجة إلى أي إشارة إلى المعلومات الاستخبارية المشوهة التي يروجها المحافظون الجدد. والاستثناء الوحيد هو التلميح الوارد في أحد التقارير إلى أن صدَّاماً يمتلك القدرة على نشر أسلحة دمار شامل واستخدامها خلال فترة زمنية قصيرة جداً. وقد كانت هذه هي نفسها المسوغات العامة التي كانت لها الغلبة في واشنطن، كما يظهر بوضوح من استعراض الخطابات المؤيدة لمنح التفويض في الكونجرس (انظر الفصل الرابع).

**المذكرة الثالثة**

التاريخ: 25 آذار/ مارس 2002

من: جاك سترو (وزير الخارجية البريطاني)

إلى: توني بلير

كُتبَت هذه المذكرة لبلير تحضيراً لزيارته إلى كروفورد في ولاية تكساس الأمريكية للقاء الرئيس بوش وفريقه للأمن القومي:

> بالنسبة إلى ما إذا كان أي عمل عسكري يتطلب تفويضاً جديداً من مجلس الأمن الدولي (لم تحتج عملية ثعلب الصحراء إلى تفويض دولي)، فمن المرجح أن يعارض الأمريكيون أي فكرة عن تفويض جديد. وفي المقابل فإن معظم الآراء القانونية هنا

> ترى أن هناك حاجة إلى تفويض جديد. **وما من شك أن صدور قرار جديد من مجلس الأمن سيؤدي إلى تحول في المزاج لدى [أعضاء البرلمان عن حزب العمال]** (التشديد من المؤلف). وبينما يُعدُّ (صدور تفويض جديد) أمراً مستبعداً بالنظر إلى الموقف الأمريكي، فإن تقديم مشروع قرار يعارض العمل العسكري وحصوله على تأييد 13 دولة (وربما امتناع بعضها عن التصويت) مع استخدام دولتين حق النقض قد يكون له أثر سيِّئ جداً هنا... فالمسوغ القانوني أمر ضروري، ولكنه ليس شرطاً كافياً للقيام بعمل عسكري. علينا أيضاً أن نجيب على السؤال المحوري: ما الذي سيحققه هذا العمل؟ فهناك غموض كبير يحيط بهذا الجانب؛ **فمعظم التقويمات الأمريكية تفترض أن تغيير النظام هو الوسيلة للقضاء على تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكنها لا تتضمن إجابات مقنعة عن كيفية ضمان ذلك التغيير والتأكد من أن النظام البديل سيكون أفضل**. (التشديد من المؤلف).

برغم أنه لم تكن هناك توقعات كبيرة بصدور قرار جديد والحصول على تفويض جديد، كان الفريق البريطاني يأمل أن يتمكن من إقناع بوش بأهمية التفاوض من أجل الوصول إلى قرار جديد على أقل تقدير. وقد سُرَّ هذا الفريق عندما تمكن باول من الحصول على تأييدٍ بالإجماع لقرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي يعلن أن العراق في حالة خرق جوهري ويهدد بـ"عواقب وخيمة". فقد كان هذا بالضبط ما يأمله بلير وفريقه، أما موضوع تغيير النظام، فقد اقتنع المسؤولون في إدارة بوش في نهاية المطاف بإصدار إنذار نهائي يطلب إزاحة صدَّام حسين وأبنائه وكبار موظفيه؛ أي تفضيل استراتيجية تغيير القيادة على استراتيجية تغيير النظام، وكان هذا نصراً آخر لبريطانيا وهزيمة أخرى لتشيني والمحافظين الجدد.

**المذكرة الرابعة**

التاريخ: 23 تموز/ يوليو 2002

من: ماثيو رايكروفت (السكرتير الخاص لتوني بلير ومستشاره للشؤون الخارجية)

إلى: ديفيد مانينج (مستشار رئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية)

نسخة إلى: فريق الأمن القومي (وزير الدفاع ووزير الخارجية والنائب العام).

تساعد هذه المذكرة في تسليط الضوء على الفجوة بين الأحاديين (الذين كانوا يفضلون تجاوز الأمم المتحدة) وأنصار النهج المتعدد الأطراف الذين كانوا يعتقدون بضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن الدولي لتوفير مسوغ قانوني للحرب. كانت المملكة المتحدة ملتزمة بشدة بالنهج المتعدد الأطراف، ونجح المسؤولون البريطانيون إلى حد كبير في المساعدة في إقناع إدارة بوش بذلك النهج.

> التقرير الذي قدمه س [السير ريتشارد ديرلوف، مدير جهاز الاستخبارات الخارجية MI6] عن المحادثات التي أجراها في واشنطن مؤخراً يُظهر تغيراً ملحوظاً في موقف الإدارة الأمريكية التي ترى الآن أن العمل العسكري أمر لا مفر منه. **فبوش يريد إزاحة صدَّام من خلال العمل العسكري، وتسويغ ذلك بالاعتماد على أدلة تثبت صلته بالإرهاب وامتلاكه أسلحة دمار شامل. ولكن جمع المعلومات الاستخبارية والحقائق اللازمة لدعم تلك السياسة لم يكتمل بعد. ومجلس الأمن القومي لا يطيق صبراً على طريق الأمم المتحدة، وليس متحمساً لنشر مواد عن سجل النظام العراقي.** ولم يَجْرِ نقاش في واشنطن عما سيعقب العمل العسكري. (التشديد من المؤلف).

> قال وزير الخارجية إنه سيبحث هذا الأمر مع كولن باول هذا الأسبوع. من الواضح أن بوش قد اتخذ قراره القيام بعمل عسكري، وإن كان توقيته لم يُحدَّد بعد. ولكن المسوغات ضعيفة. **فصدَّام حسين لا يهدد جيرانه، وقدرات أسلحة الدمار الشامل التي لديه أقل من التي تمتلكها ليبيا أو كوريا الشمالية أو إيران. علينا وضع خطة لتوجيه إنذار نهائي إلى صدَّام للسماح بعودة المفتشين الدوليين. سيساعدنا هذا في إيجاد مسوغ قانوني لاستخدام القوة.** (التشديد من المؤلف).

بناءً على هذه الانطباعات المتفائلة عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية والتهديد الذي تشكله، أوصى المسؤولون برفض التقديرات المشوهة والسياسة الأحادية التي تدعمها هذه التقديرات، والعودة إلى الأمم المتحدة لإصدار إنذار نهائي لإجبار صدَّام على السماح بعودة المفتشين. وينسجم هذا، مرة أخرى، مع النهج الذي أيده بشدة كل من توني بلير وآل جور، واعتمده بوش في نهاية المطاف، أما عن الحجج القانونية الرئيسية التي كان المسؤولون البريطانيون يناقشونها، فتمضي المذكرة لتبين ما يأتي:

> هناك ثلاثة أسس قانونية ممكنة: الدفاع عن النفس، أو التدخل الإنساني، أو تفويض من مجلس الأمن الدولي. والأساسان الأول والثاني لا ينطبقان في هذه الحالة. ومن الصعب الاعتماد على قرار مجلس الأمن رقم 1205 الصادر قبل ثلاث سنوات. ولكن الوضع قد يتغير طبعاً.

> قال رئيس الوزراء: **إن الوضع السياسي والقانوني سيتغير كثيراً إذا رفض صدَّام السماح بدخول مفتشي الأمم المتحدة. ويقوم الربط بين تغيير النظام وأسلحة الدمار الشامل على أن النظام هو الذي ينتج أسلحة الدمار الشامل**. هناك استراتيجيات مختلفة للتعامل مع ليبيا وإيران. وإذا كان السياق السياسي مناسباً، فسيدعم الجميع تغيير النظام. والمسألتان الأساسيتان هنا هما نجاح الخطة العسكرية، وامتلاكنا استراتيجية سياسية تسمح بنجاح الخطة العسكرية. (التشديد من المؤلف).

لم تكن المعركة قط بين أنصار الحرب وأنصار السلام، بل كانت بين الذين يفضلون النهج الاستباقي الأحادي، وبين جميع الآخرين تقريباً، من الذين كانوا يفضلون نهجاً أممياً متعدد الأطراف. وقد خسر المحافظون الجدد هذه المعركة الحاسمة أمام البريطانيين والواقعيين والمعتدلين والليبراليين الدوليين. واعتباراً من هذه النقطة، كانت السياسة التي تم تبنيها، والعواقب التي نجمت من الجهود التي بُذِلت لإنجاحها، نتيجة مباشرة لهذا النهج الأممي المتعدد الأطراف.

## الدبلوماسية الدولية والمفاوضات حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441

إن فهم المغزى الحقيقي لأي قرار أممي يتطلب أكثر من مجرد قراءته. فهناك بعد إضافي لمضمون القرار لا يمكن إدراكه إلا عند النظر إليه في سياق المعارك التي نشبت حول صياغته. وغالباً ما تُهمَل هذه التفصيلات في الروايات السائدة القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد. كان من المتوقع أن تستغرق مرحلة صياغة قرار جديد بشأن العراق

أسبوعين، ولكنها استغرقت فعلياً سبعة أسابيع. وقد طالت المناقشات بشأن الصياغة النهائية لأن الجانبين كانا يسعيان لاتفاق متعدد الأطراف يخدم المصالح الخاصة لكل منهما. ونظراً إلى أن الطرفين استثمرا الكثير من الوقت والجهد في هذه العملية، فقد كانت نتيجة هذه المفاوضات هي أفضل نتيجة يمكن للطرفين الحصول عليها لحماية مصالحهما.

من وجهة نظر فرنسا وروسيا والصين، يمثل قرار مجلس الأمن رقم 1441 أكثر صورة مخففة لأسلحة الدمار الشامل تمكنت من التوصل إليها في محاولتها منع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من إيجاد مسوغات قوية للحرب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها للطعن في مزاعم واشنطن حول انتهاك العراق الصارخ (الخرق الجوهري) لجميع قرارات الأمم المتحدة السابقة، فإن المشروع النهائي للقرار يمثل اتهاماً صريحاً للنظام العراقي، وأدلة واضحة على خطورة تهديد أسلحة الدمار الشامل. وواضح أنه إذا كان هناك شخص في هذه المفاوضات مقتنع بأن مخزونات أسلحة الدمار الشامل العراقية خرافة محض، فقد فشل فشلاً ذريعاً في إقناع الآخرين بقبول وجهة نظره. كانت الغلبة للموقف الأمريكي – البريطاني بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأيدت فرنسا وروسيا والصين هذا التفسير عندما وقَّعت على القرار.

جرت مناقشات كثيرة حول الكلمات التي يجب أن يتضمنها القرار، ولكن أهمها كان يتمحور حول ما إذا كان صدَّام حسين سيكون في حالة خرق جوهري جديد لالتزاماته تجاه الأمم المتحدة إذا قدم إعلاناً كاذباً عن وضع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها و/ أو امتنع عن التعاون والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالدخول فوراً ودون قيد أو شرط إلى جميع المواقع التي يُشتبَه في أنها تحوي أسلحة دمار شامل. كان باول يفضل قراراً أكثر وضوحاً يستخدم كلمة "أو" في تحديد الظروف التي سيكون لها "عواقب وخيمة"، ولكن وزير الخارجية الفرنسي، دومينيك دو فيلبان ألحَّ على استخدام كلمة "و" وسيلة لرفع المعايير التي يتقرر وفقاً لها وقوع خرق جوهري جديد.[44] وقد تنازل باول في هذه النقطة، ولكنه أصر هو وبلير في وقت لاحق على أن صدَّام حسين خرق بوضوح هذين الشرطين.

كانت هناك أسباب مهمة أخرى بالطبع جعلت المفاوضات حول قرار مجلس الأمن رقم 1441 تستغرق سبعة أسابيع، من بينها النقاش المطول حول اشتراط صدور قرار ثانٍ يفوِّض استخدام القوة. وهذه المرة، انتصر كولن باول ووزير الخارجية البريطاني جاك سترو؛ حيث لم تشترط الصياغة النهائية صدور قرارٍ ثانٍ، بل تضمنت مجرد اتفاق على "النظر في" قرار ثانٍ. وقد اعتبر المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون هذا الأمر انقلاباً دبلوماسياً كبيراً، وانتصاراً ركز عليه بلير وسترو في أثناء آخر تحقيق أجرته الحكومة البريطانية في الأحداث التي أدت إلى حرب العراق.[45] ولو كان الأطراف كلهم - كما أشار سترو في شهادته - متفقين على أن قرار مجلس الأمن رقم 1441 هو الخطوة الأولى في عملية تتكون من مرحلتين، «لكانت المفاوضات انتهت في أسبوع واحد. وهذا أمر مؤكد». ويمضي سترو (Straw 2010: 42) في شهادته ليقول:

> كان الناس سيقولون: «حسناً، نحن جميعاً متفقون على أن جميع هذه القرارات كانت ستصدر في جميع الأحوال. نحن متفقون على أن العراق مازال في حالة خرق جوهري، وقد قلنا هذا مراراً ونحن متفقون على أن علينا إعادة المفتشين، كما أننا متفقون على أن أي قرار نهائي بشأن أي أمر آخر يعقب ذلك، أو عواقب وخيمة، أو أي شيء آخر، يجب أن يتخذه مجلس الأمن الدولي». كنا سنتفق بسهولة كبيرة وينتهي الأمر. أيها السير لورانس، لا بد أنه كان هناك سبب جعل هذه المفاوضات، التي بدأت في أواخر أيلول/ سبتمبر، تتواصل بشكل مكثف ليلاً ونهاراً على مدى ستة أسابيع. وهذا السبب هو أننا كنا نعتقد، بسبب الخط الأحمر الذي وضعه الأمريكيون، والخط الأحمر الذي وضعناه نحن أيضاً، أن صدَّام حسين استنفد ما يكفي من الفرص الأخيرة، ولم يعد بإمكاننا أن نمنحه سوى فرصة واحدة.[46]

وقد وافق السير جيريمي جرينستوك (السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة الذي شارك بقوة في المفاوضات الأممية) على هذا التفسير لقرار مجلس الأمن رقم 1441 إزاء ما يتعلق بالحاجة إلى قرار ثانٍ:

> كان الفرنسيون متشبثين بموقفهم طوال المفاوضات على القرار 1441. وبصراحة، فوجئت عندما صوتوا لصالح القرار، لأنه لم يكن يتضمن ما يريدونه، وهو أن تحتفظ

الأمم المتحدة بالسيطرة على العملية برمتها. أفترضُ أنهم رأوا أنه ليس من مصلحتهم معارضة الولايات المتحدة من أجل دولة مثل العراق يعرفون أنها بغيضة.[47]

كان باول وسترو يعتقدان اعتقاداً راسخاً أنهما أقنعا فرنسا وروسيا والصين بقبول مسودتهما للقرار التي لا تربط التهديد العسكري بـ"عواقب وخيمة" بصدور قرارٍ ثانٍ، ولا تشترط جولة أخرى من النقاش لتحديد ما إذا كان يجب استخدام القوة العسكرية «لضمان الأمن والسلام الدوليين». وكما أسلفنا، فقد نجح الفريق الأمريكي – البريطاني في استبعاد عبارة "اتخاذ قرار" (في الفقرة 12) والاستعاضة عنها بعبارة "النظر في":

12. يقرر أن يعقد اجتماعاً فور تسلمه أي تقرير يقدَّم وفقاً للفقرة 4 أو الفقرة 11 سابقاً من أجل **النظر في** الحالة وضرورة الامتثال لكامل قرارات المجلس ذات الصلة؛ بغية ضمان السلام والأمن الدوليين. (التشديد من المؤلف).

جرت مناقشة الانقلاب الدبلوماسي في مواضع أخرى في أثناء التحقيق البريطاني في الأسباب التي أدت إلى حرب العراق:[48]

**السير لورانس فريدمان**: أوضحتَ بجلاء في إفادتك أنك لم تكن تعتقد أن العمل العسكري لاحقاً، في حالة عدم الامتثال، مشروط بصدور قرار ثانٍ، وأكد هذا السير جيريمي جرينستوك. هو أمر "مُحبَّذ"، ولكنه ليس شرطاً ضرورياً. لا نريد اليوم الخوض في نقاشات قانونية حول ذلك. فجوهر ما قاله السير جيريمي هو أنه أوصل الأمريكيين والبريطانيين إلى وضع مشابه للوضع الذي سبق عملية ثعلب الصحراء في كانون الأول/ ديسمبر 1998. أعتقد أن هذا مهم جداً، وهو أنك كنت تدرك، على الأقل إزاء ما يتعلق بالوضع، أنه لم يكن من الضروري صدور قرارٍ ثانٍ.

**وزير الخارجية جاك سترو**: لم يكن لدي، أو لدى جيريمي جرينستوك؛ أي شك في هذا الشأن، وذلك لأسباب وجيهة للغاية، وهي أن الفرنسيين والألمان تحدثوا عن مشروع يشترط صدور قرارٍ ثانٍ، ولكنهم لم يقدموه. أما نحن فقد قدمنا مشروع قرار يهدف، كما بيَّنتُ في هذه المذكرة، وكما يؤكد السير جيريمي جرينستوك في مذكرته؛ لأن يكون كافياً بحد ذاته؛ أي إذا تحققت شروط مهمة جداً من خلال عدم امتثال النظام العراقي، فإنه بحد ذاته يمنح صلاحية كافية لاستخدام العمل العسكري. وما من شك أنه عندما ننظر

> مرة أخرى إلى صياغة القرار الذي أستطيع أن أتلوه وأنا نائم، كما قلت في هذه المذكرة، سنرى أن هناك أسباباً تجعلنا نستخدم تلك اللغة في البند 12، ونشير إلى عواقب وخيمة في البند 13، وهكذا. من المؤكد أننا كنا نريد قراراً ثانياً بعد ذلك.

كان وزير الخارجية الفرنسي دو فيلبان يعتقد أنه نجح في التفاوض على قرار لا يعني الذهاب إلى الحرب بشكل تلقائي، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تعتقدان أنهما استغرقتا سبعة أسابيع للتفاوض على قرار لا يشترط صدور قرارٍ ثانٍ، بل يتضمن مجرد التزام بالنظر في قرار ثانٍ. وهكذا حصلت فرنسا على ما تريد؛ أي عدم شن الحرب بشكل تلقائي وإلزام الولايات المتحدة وبريطانيا بالعودة إلى مجلس الأمن للتفاوض على قرارٍ ثانٍ، من خلال التزامهما بـ "النظر في" الحالة. ولكن عندما قرر المسؤولون الفرنسيون، في سياق الجولة الثانية من المفاوضات، استبعاد أي إشارة إلى جدول زمني صارم أو حل عسكري، وجد المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون أنفسهم في موقف صعب جداً لا يمكن الخروج منه، فاستمرار الوضع القائم (أي عمليات التفتيش التي لا تنتهي دون وجود تهديد عسكري على الرغم من نشر مئات الآلاف من الجنود في مسرح العمليات) أمر غير مقبول. فالأموال الكثيرة التي أُنفقت، والتهديدات الصريحة التي أُصدرت، لا يمكن معها قبول هذه النتيجة.

## الدبلوماسية الدولية والمفاوضات حول قرارٍ ثانٍ

كانت الشكوك الأمريكية والبريطانية تزداد كلما قدم هانز بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، تقريراً متضارباً جديداً. وعلى الرغم من الفرصة الأخيرة التي كانت أمام صدَّام للامتثال، فقد فشل في تلبية مطالب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 بشأن السماح بدخول المفتشين دون قيد أو شرط. وأسهم غياب التعاون الاستباقي (وهو المصطلح الذي كان بليكس يستخدمه لوصف ما يود أن يراه من جانب النظام العراقي) ببساطة في تأكيد الشكوك في أن المسؤولين العراقيين مازالوا يخفون أسلحة دمار شامل محظورة.

بذل بلير وغيره من المسؤولين البريطانيين الكثير من الوقت والجهد لإقناع فريق بوش ببدء التفاوض على قرارٍ ثانٍ على الرغم من التحفظات القوية التي أعرب عنها تشيني والمحافظون الجدد. ومرة أخرى خسر المحافظون الجدد هذا النقاش الرئيسي؛ إذ كان تصميم بوش على إبقاء بريطانيا في الائتلاف أكثر أهمية لديه من دعم المحافظين الجدد، فقرر العودة إلى الأمم المتحدة لإجراء جولة أخرى من المفاوضات. ومع انطلاق المساعي لإصدار قرارٍ ثانٍ، كان هناك فعلياً نهجان: النهج الأول هو الاستراتيجية التي تؤيدها بريطانيا وكندا، وهي الممثلة بتمديد عمليات التفتيش لأجل محدد (من أسبوعين إلى شهر) مع التهديد باستخدام القوة العسكرية، أما النهج الثاني الذي اقترحته فرنسا، فهو تمديد عمليات التفتيش دون وضع مهلة زمنية محددة، ودون التهديد باستخدام القوة العسكرية. والواقع أن المسؤولين الفرنسيين أوضحوا بجلاء أنهم لن يوافقوا على أي قرارٍ ثانٍ يتضمن تهديداً باستخدام القوة العسكرية.

وعندما قدم هانز بليكس تقريره الذي يبين بالتفصيل جميع أسلحة الدمار الشامل التي مازالت مفقودة (6 آذار/ مارس)، اقترحت الحكومة البريطانية منح العراق مهلة نهائية مدتها عشرة أيام تنتهي في 17 آذار/ مارس لتقديم جميع الوثائق المتبقية المتعلقة بموقع برامج أسلحة الدمار الشامل أو أدلة واضحة على تدميرها. وفي 7 آذار/ مارس، رفض المسؤولون الفرنسيون إدراج أي إشارة إلى مهلة زمنية أو تهديد عسكري، وقال دومينيك دو فيلبان: «لن تسمح فرنسا باعتماد قرار يسمح باستخدام القوة بشكل تلقائي».[49] فرد وزير الخارجية البريطاني جاك سترو على التصريح الفرنسي بهذه العبارة الساخرة: «قد يستغرق اختلاق المزيد من الأكاذيب بعض الوقت، ولكن الحقيقة تظهر خلال ثوانٍ».[50] كما انتقد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الموقف الفرنسي قائلاً: « في رأيي أن بعض الناس لا يريدون رؤية الحقائق بوضوح».[51]

على الرغم من التحفظات الفرنسية، وصف وزير الخارجية الكندي بيل جراهام الاقتراح البريطاني بأنه «خطوة إيجابية».[52] وفي محاولة للتوصل إلى حل وسط، اقترح

المسؤولون الكنديون جعل المهلة الجديدة تنتهي في 31 آذار/ مارس، ولكنهم لم يقترحوا في أي مرحلة من هذه المداولات حذف التهديد العسكري. ولكن مشكلة الاقتراحين البريطاني والكندي بتمديد عمليات التفتيش لمدة أسبوعين أو شهر، على التوالي، هي أن مصيرهما كان الفشل.

## عدم جدوى الاقتراحين الكندي والبريطاني بشأن تمديد عمليات التفتيش

عبَّرت الحكومة الكندية بوضوح عن موقفها بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية على لسان سفيرها في الأمم المتحدة، بول هاينبكر، في الكثير من الخطابات في الأمم المتحدة، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، و9 شباط/ فبراير 2003، و11 آذار/ مارس 2003، و26 آذار/ مارس 2003 (انظر الملحق 7-1).[53] وواضح تماماً من مضمون هذه الخطابات أن المسؤولين الكنديين، مثل أي شخص آخر، كانوا يعتقدون بقوة أن صدَّام حسين يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي، وهو في حالة خرق جوهري لقرارات الأمم المتحدة السابقة، وقد فشل في تقديم المعلومات المطلوبة عن حالة الأسلحة المحظورة المذكورة في تقارير بليكس. وهكذا، فإن المسؤولين الكنديين يتحملون جزءاً من المسؤولية عن تعزيز وجهات النظر التقليدية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية. وواضح أيضاً من خطابات هاينبكر أن المسؤولين الكنديين كانوا يؤيدون النهج الأمريكي - البريطاني في التعامل مع الأزمة، وضمنه النشر "المفيد" للقوات في المنطقة لتعزيز صدقية التهديد العسكري. وعندما بدأت المفاوضات حول القرار الثاني، صاغ هاينبكر ما كان يعتقد أنه الحل الوسط المثالي بين الموقفين البريطاني والفرنسي:

> كِلا الطرفين على جانب من الصواب: فاستمرار عمليات التفتيش بشكل مفتوح سيخفف الضغط عن العراقيين لنزع أسلحتهم. وتحديد مهلة قصيرة لعملية التفتيش سيثير شكوكاً في أن الحرب هي الملاذ الأخير. يجب أن نعيد التركيز على نزع السلاح،

> على الجوهر وليس على الإجراءات؛ مثل التخلص من غاز الأعصاب والمواد التي تستخدم في صناعته،... إلخ.
>
> لا ينبغي أن يبقى لدى العراقيين أي شك فيما هو مطلوب منهم بالضبط من حيث الجوهر، وليس من حيث الإجراءات فحسب؛ أي ألا تكون لديهم مساحة كبيرة للمناورة.
>
> ولذلك، فنحن بحاجة إلى تحديد مهلة نهائية للتعاون الجوهري، ولتكن مثلاً مهلة تنتهي في 28 آذار/ مارس، بحيث تكون: (1) قصيرة بشكل يكفي لإبقاء الضغط على العراقيين لنزع أسلحتهم، (2) وفي الوقت ذاته تمنح وقتاً كافياً للحكم على ما إذا كان العراقيون يتعاونون من حيث الجوهر في نزع سلاحهم و/ أو تقديم أدلة مقنعة وذات صدقية على أنهم دمروا الأسلحة، كما يزعمون.

كان هاينبكر يعتقد أن الاقتراح الكندي يلبي المطلب الفرنسي والألماني بتمديد عمليات التفتيش إلى ما بعد 17 آذار/ مارس (وهو الموعد النهائي الوارد في الاقتراح البريطاني)، ومن شأنه أن يُبيِّن ما إذا كان العراق مستعداً لتقديم أدلة "ذات صدقية" على تدمير الأسلحة، أوْ لا.

لكن هناك أسباباً أخرى عدة كان خيار تمديد عمليات التفتيش سينتهي معها إلى الفشل. أولاً، ما كان تمديد عمليات التفتيش ليحل المأزق؛ لأن الوثائق المطلوبة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441 لإثبات تدمير المواد المحظورة لم تكن موجودة لدى صدَّام حسين. ثانياً، كان صدَّام وكبار مستشاريه يعملون وفقاً لمجموعة من الافتراضات الخاطئة حول نيات الولايات المتحدة وبريطانيا، ولم يكونوا يصدقون التهديد بالغزو (انظر الفصل الثامن). فلماذا كان تمديد عمليات التفتيش لشهر إضافي سيقنع صدَّاماً بصدقية التهديد الأمريكي - البريطاني؟ وإزاء ما يتعلق بالإعلان الفرنسي الذي يرفض أي محاولة للإبقاء على الخيار العسكري، لماذا سيكون صدَّام أكثر استعداداً للامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 1441 دون وجود تهديد حقيقي ذي صدقية؟ ثالثاً، لم تكن هناك مخزونات من أسلحة الدمار الشامل يمكن الكشف عنها، على الرغم من وجود شكوك قوية تشير إلى خلاف

ذلك، وهكذا، لم يكن هناك دليل يمكن العثور عليه لإثبات نجاح عمليات التفتيش ونزع السلاح. فتمديد عمليات التفتيش لأسبوعين أو شهر كامل ما كـان ليحـل هـذه القـضايا الأساسية أو يسمح بتقديم تقرير نهائي من بليكس يعلن فيه امتثـال النظـام. وكيـف كـان مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش سينجزون في أسبوعين (أو شهر) ما استغرقت مجموعة مسح العراق سنتين كاملتين لإنجازه، برغم أن مفتـشي مجموعـة مـسح العراق كانت لها السيطرة المطلقة على البلاد بكاملها؟

رابعاً، مهما كانت الأدلة التي ستكـشف عنهـا لجنـة الأمـم المتحـدة للرصـد والتحقـق والتفتيش خلال المهلة الإضافية، فقد كان من شأنها أن تقدم أدلة إضافية عـلى وجـود خـرق جوهري وخداع، دون العثور على أي دليـل واضـح عـلى مخزونـات الـسلاح، وهـذا أسـوأ سيناريو ممكن بالنـسبة إلى معـارضي الغـزو. تـضمن تقريـر ديفيـد كـاي المؤقـت المقـدم إلى الكونجرس القائمة الآتية من الأمثلة للخروقات الجوهرية لقرار مجلس الأمن رقم 1441: [54]

> لقد اكتشفنا العشـرات من النشاطات المتصلة بأسلحة الدمار الـشامل، وكميـات كبـيرة من المعدات التي أخفاها العراق عن الأمم المتحدة خلال عمليات التفتيش التـي بـدأت في أواخر عام 2002. وجاء اكتشاف هذه الجهود المتعمـدة لإخفـاء المعـدات مـن خـلال اعترافات العلماء والمسؤولين العراقيين بشأن المعلومات التي حجبوهـا عمـداً، وكـذلك من خلال الأدلة من المعدات والنشاطات التي اكتشفتها مجموعة مـسح العـراق، وكـان ينبغي إعلام الأمم المتحدة بها. اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض الأمثلة على هذه الجهـود، وبعضها سأتحدث عنه بالتفصيل لاحقاً:
>
> - شبكة سرية مـن المختـبرات والمنـازل الآمنـة تمتلكهـا المخـابرات العراقيـة وتحـوي معدات خاضعة لمراقبة الأمم المتحدة ومناسبة لمواصلة أبحاث الأسلحة الكيميائيـة والبيولوجية.
>
> - مجمع مختبرات داخل سجن، ربما كان يُستخدَم في تجربة الأسـلحة البيولوجيـة عـلى البشر، صدرت أوامر صريحة للمسؤولين العـراقيين المعنيـين بالتحـضير لعمليـات التفتيش الأممية بعدم إبلاغ الأمم المتحدة عنه.

- سلالات مرجعية من الكائنات البيولوجية مُخبأة في منزل أحد العلماء، ويمكن استخدام واحدة منها لإنتاج أسلحة بيولوجية.

- أبحاث جديدة حول عوامل يمكن استخدامها في صناعة أسلحة بيولوجية: الحمى المالطية وحمى القرم - الكونغو النزفية، وأعمال مستمرة على الريسين والأفلاتوكسين لم يُعلَن عنها للأمم المتحدة.

- وثائق ومعدات مخبأة في منازل العلماء يمكن استخدامها لاستئناف تخصيب اليورانيوم بطريق الطرد المركزي والفصل الكهرومغناطيسي للنظائر.

- خط إنتاج طائرات دون طيار لم يُعلَن عنه بشكل كامل في مصنع لم يُعلن عنه، واعتراف بأنهم أجروا اختباراً لإحدى الطائرات دون طيار التي أُعلن عنها حتى مدى 500 كم؛ أي بزيادة 350 كم على الحد المسموح به.

- الاحتفاظ بقدرة سرية على تصنيع وقود دفع لا يُستخدم إلا في صواريخ سكود محظورة، وقد تم الاحتفاظ بهذه القدرة حتى نهاية عام 2001 على الأقل، وقال العلماء العراقيون المتعاونون إنه طُلِب منهم إخفاؤها عن الأمم المتحدة.

- خطط وأعمال تصميم متقدمة لصواريخ جديدة بعيدة المدى يصل مداها إلى 1,000 كم على الأقل، وهذا يتجاوز كثيراً حد 150 كم الذي تفرضه الأمم المتحدة. والصواريخ التي يبلغ مداها 1,000 كم تسمح للعراق بتهديد أهداف في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ومنها أنقرة والقاهرة وأبوظبي.

- محاولات سرية بين أواخر عام 1999 وعام 2002 للحصول من كوريا الشمالية على تكنولوجيا تتعلق بصواريخ بالستية ذات مدى يصل إلى 1,300 كم (ربما صاروخ نو دونج)، وصواريخ كروز مضادة للسفن ذات مدى يصل إلى 300 كم، وغيرها من المعدات العسكرية المحظورة.

بالإضافة إلى اكتشاف هذه الجهود الواسعة لإخفاء المعدات، فإننا نواجه تدميراً منهجياً للوثائق الورقية والإلكترونية في مجموعة واسعة من المكاتب والمختبرات والشركات المشتبه أن لها علاقة بأسلحة الدمار الشامل. ويدل نمط هذه الجهود لمحو الأدلة؛ مثل تدمير الأقراص الصلبة وحرق ملفات معينة وتنظيف المعدات من كل أثر في استخدامها، على أنها أفعال متعمدة وليست عشوائية.

ولننظر في الاستنتاجات التي خلص إليها كاي:

> في رأيي، بناءً على العمل الذي قامت به مجموعة مسح العراق حتى الآن، والذي قدمت في الواقع تقريراً عنه في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، فإن العراق كان في حالة خرق واضح لبنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. فالقرار 1441يشترط أن يُبْلغ العراق عن جميع نشاطاته، وهي فرصة أخيرة للكشف عن حقيقة ما لديه. وقد اكتشفنا من خلال الوثائق والأدلة المادية وشهادات العراقيين مئات الحالات من النشاطات التي كانت محظورة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 687 وكان ينبغي الإبلاغ عنها بموجب القرار 1441، وهناك عراقيون شهدوا بأنهم لم يمتنعوا عن إبلاغ الأمم المتحدة عن هذه النشاطات فحسب، بل تلقوا تعليمات بعدم الإبلاغ عنها وإخفاء المواد.

لو أن عمليات التفتيش مُدِّدت وفقاً للاقتراح الكندي أو الاقتراح البريطاني، لاستمر المفتشون في اكتشاف مخالفات بسيطة تدل على وجود خرق جوهري (مثل المخالفات المذكورة سابقاً). المشكلة هي أن اكتشاف المزيد من الأدلة على وجود خداع وخرق جوهري في هذه المرحلة المتأخرة من الأزمة كان سيثير قلقاً أكبر، لأنه كان سيؤكد أن صدَّام حسين، برغم التهديد بالحرب، لا يريد الامتثال لمطالب واضحة، وكان سيعزز الشكوك بأنه يخفي شيئاً كبيراً، وإلا فلماذا يخاطر بمواجهة الحرب والموت؟ كان المجتمع الدولي واقعاً في مأزق لا يمكن الخروج منه؛ إذ لا يمكن تجنب الحرب إلا إذا قدَّم صدَّام حسين أدلة على نزع السلاح، ولكن هذه الأدلة لم تكن موجودة، والطريقة الوحيدة للعثور على الأدلة المطلوبة التي من شأنها منع الحرب كانت بعد الغزو والاحتلال.

أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر السبب الذي جعل واشنطن ترفض الاقتراح الكندي بقوله: إنه «مجرد تسويف»:[55]

> هدفنا هو تركيز انتباه الناس على الحقائق في هذه المسألة، وتركيز انتباههم على ما وصلنا إليه اليوم، وعلى الوقت الذي مضى منذ عام 1991 عندما وضع المجلس مهلته الأولى البالغة 45 يوماً لنزع سلاح العراق. لقد مضى حتى الآن أكثر من 4,200 يوم. وقال المجلس تسع مرات: إن العراق في حالة خرق جوهري. وقلنا 11 مرة: إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى عواقب خطيرة. السؤال الذي يواجهنا الآن هو: متى سنفعل ما نهدد به؟

ويشير ريفكين وكيسي (Rivkin and Casey 2003) إلى سبب مهم آخر كان سيجعل تمديد عمليات التفتيش ينتهي حتماً إلى الفشل:[56]

> ما كانت اتفاقيات التفتيش لتنجح أبداً، مهما كانت قسرية، لأنها لم تكن تعالج المسألة الأساسية، وهي رغبة صدّام حسين في المحافظة على الغموض بشأن أسلحة الدمار الشامل من أجل الحفاظ على الانطباع العام عن نفوذ العراق وقوته. وإزالة ذلك الغموض كانت ستُجرِّد صدّام حسين من قدرته على الضغط على العالم وتهديده وابتزازه. فضعف تنفيذ بروتوكولات التفتيش بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 أدى إلى زيادة المخاوف لدى الطرفين؛ لأن تاريخ العراق في الخداع واللامبالاة جعل الولايات المتحدة لا تثق بتأكيدات الأمم المتحدة أنه يمتثل للقرارات الدولية. وبالمقابل، فإن رغبة العراق في إبقاء الآخرين في حالة خوف منه ضمنت استمرار الغموض، ومحافظته على الانطباع بأنه مازال مصدراً للتهديد. ولم تنجح محاولات المفتشين في الظهور بمظهر الحياد إلا في زيادة الغموض بشأن استعداد العراق للامتثال والأسلحة التي في حوزته. وتعرضت كلمة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي لانتقادات شديدة، أكدت أن الأدلة التي تمتلكها الولايات المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل كانت غامضة.

لم يكن من الممكن إزالة الغموض الاستراتيجي بعمليات التفتيش؛ لأن استراتيجية النظام كانت تقوم على افتراضات عدة خاطئة جوهرياً (سنناقشها بمزيد من التفصيل في الفصل القادم):

1. التحالف الأمريكي - البريطاني لن يغزو العراق.
2. سيقتصر أي هجوم على شن ضربات جوية، ولن تقترب أي قوات غازية من بغداد.
3. تمثل إيران تهديداً أكبر من الولايات المتحدة وبريطانيا.

4. الجيش العراقي قادر على صد أي قوة غازية (تتجه نحو بغداد) لمدة طويلة بما يكفي لجعل الصراع مكلفاً للغاية.

5. الولايات المتحدة وبريطانيا لا تستطيعان تحمل عدد الضحايا الذين سيسقطون على يد الجيش العراقي.

6. فرنسا وروسيا قويتان بما يكفي لمنع الغزو الأمريكي - البريطاني من خلال رفض الدعوة إلى إصدار قرار ثانٍ مدعوم بتهديد عسكري.

ولم يكن تمديد عمليات التفتيش ليصحح هذه الأفكار الخاطئة. والواقع أن اتخاذ قرار في اللحظة الأخيرة بالموافقة على طلب بريطانيا أو كندا أو فرنسا تمديد عمليات التفتيش كان ببساطة سيعزز شكوك صدَّام بشأن افتقار القادة الغربيين إلى التصميم.

المفارقة هي أن اقتراح هاينبكر، لو وافقت عليه الولايات المتحدة، كان من شأنه أن يضع كندا في موقف صعب جداً تُضطر فيه إلى دعم التدخل؛ لأن عمليات التفتيش كانت ستنتهي إلى الفشل للأسباب المذكورة آنفاً. وكما هي حال الكثير من الأطراف، يحاول هاينبكر اليوم أن ينأى بنفسه (وبالحكومة الكندية) عن أي شيء يشير إلى أنهم كانوا يؤيدون فكرة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكن لا يوجد شيء في الخطابات الرسمية لهاينبكر (أو تصريحات الحكومة الكندية) يشير إلى وجود تحفظات جدية حول هذا التهديد. وفي الحقيقة، لو كان هاينبكر يعتقد بصدق في ذلك الوقت أن صدَّام حسين لا يشكل تهديداً أو ليس لديه أسلحة دمار شامل تدعو إلى القلق أو ينبغي تفكيكها، فهذا يعني أن قرار كندا تقديم اقتراح هاينبكر هو خطأ استراتيجي فادح كان يمكن أن يجر البلاد إلى الحرب في العراق. فعدم امتلاك النظام العراقي أسلحة يمكن الكشف عنها أو دليلاً موثقاً على تدميرها يعني أنه لم تكن هناك أدلة مما كان هاينبكر وغيره يأملون في العثور عليها لإثبات "نجاح" عمليات نزع السلاح. ولو أن واشنطن وافقت على الاقتراح الكندي، لكان من الصعب جداً على المسؤولين الكنديين رفض طلب الولايات المتحدة وبريطانيا مساعدة التحالف في معاقبة صدَّام حسين على عدم امتثاله.

علاوة على ذلك، بالنسبة إلى النقاط التي تظهر من هذه الحقائق إزاء ما يتعلق بالسيناريو الافتراضي، كان من المعروف على نطاق واسع في ذلك الوقت أن رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان أيد علناً ترشيح آل جور، فمن المنطقي أن نتوقع أن جور كان سيحظى بتأييد أكبر من هاينبكر وأوتاوا فيما لو اتبع السياسات نفسها، كما حدث عندما أيدت كندا قيام كلينتون ونائبه جور بشن عملية ضد العراق في عام 1998. ولننظر في تصريح وزير الخارجية الكندي لويد أكسوورثي بشأن تأييد عملية ثعلب الصحراء في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1998:[57]

> لعل التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم هو انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. ولا يختلف اثنان على تأثير هذه الأسلحة. وبرغم ذلك فإن نظام منع الانتشار الذي أنشأناه لمواجهة هذا التهديد أصبح معرضاً للخطر من مصادر عدة. فمازالت بلدان مثل العراق وليبيا والسودان تعمل على تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية. ويشكل النقل غير المشروع للمعرفة أو المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تهديداً حقيقياً لنا جميعاً.

الحقيقة هي أن الجميع في كندا، ومنهم هاينبكر ووزير الخارجية بيل جراهام، كانوا يعتقدون أن صدَّاماً يحتفظ بأسلحة دمار شامل محظورة. والسبب المنطقي الوحيد وراء رغبة المسؤولين الكنديين في تمديد عمليات التفتيش هو شكوكهم القوية في إمكانية العثور على أسلحة الدمار الشامل (أو أدلة على تدميرها). وكان جميع مؤيدي تمديد عمليات التفتيش يفترضون أن منح المفتشين المزيد من الوقت سيُمكِّنهم من كشف البرامج التي كان الجميع يعتقد أن صدَّاماً يخفيها؛ ومن ثم إظهار قدر من نجاح عمليات التفتيش يكفي لمنع الحرب. ولكن المفارقة هي أن احتمال الحرب زاد بسبب عدم وجود أسلحة دمار شامل يمكن للمفتشين العثور عليها تحديداً. فلم يكن هناك من حيث الأساس إمكانية لنجاح الاقتراح الكندي (أو أي اقتراح آخر).

وعندما لم يُعثَر على أسلحة الدمار الشامل بعد الحرب، بدأ هاينبكر، على غرار الكثير من المشاركين في هذه الأحداث، في صياغة روايات تاريخية جديدة عن الأزمة. وفي نيسان/ إبريل 2004، كتب هاينبكر مقالاً في صحيفة **جلوب أند ميل** الكندية، قال فيه:[58]

> كان جوهر اقتراح التسوية يقوم على سلسلة من الاختبارات للتعاون العراقي وتقويم النتائج ضمن مهلة زمنية محددة... وكان قلة من الأطراف مقتنعين بصحة "المعلومات الاستخبارية" التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمجلس الأمن الدولي وللعالم. وليس هناك شك في أنه كان من مصلحة الجميع، وخصوصاً واشنطن، قبول هذا الاقتراح.

إن أقوال هاينبكر هذه تتجاهل المشكلات الكبيرة (المبيَّنة سابقاً) التي كانت تعترض الاقتراح الكندي؛ فـ "الحل" الذي يتحدث عنه هاينبكر ما كان ليؤدي إلى مخرج من مأزق نزع السلاح، أو الكشف عن أسلحة الدمار الشامل التي كان الجميع يشك في احتفاظ صدَّام حسين بها، أو تصحيح التصورات الخاطئة التي تقوم عليها سياسة العراق، ولذا كان سينتهي إلى الفشل، وجر كندا إلى الحرب غالباً. وفي الحقيقة، يجب أن يعتبر هاينبكر نفسه محظوظاً جداً لعدم امتلاكه المهارات الدبلوماسية اللازمة لإقناع الولايات المتحدة وبريطانيا بقبول اقتراحه.

ويمضي السفير السابق في المقال ذاته زاعماً أن:

> حرب العراق تظهر حدود المعلومات الاستخبارية؛ حيث أعطتها الإدارة الأمريكية وغيرها دوراً محورياً في عملية صنع القرار. أما الحكومة الكندية فاستخدمتها؛ بوصفها عنصراً واحداً فقط من بين عناصر كثيرة. هذا جعل إحدى هاتين الحكومتين تشعر بالحرج، بينما لم تشعر الأخرى بأي حرج. وسيكشف الزمن والتحقيقات هل كانت هناك أخطاء كارثية في المعلومات الاستخبارية التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، أو أنه تم التلاعب بها سياسياً، أو حدث الأمران معاً. أما التحليل الكندي فكان أفضل... علينا ألا نتردد في إعلان عدم اتفاقنا مع الإدارات الأمريكية عندما تكون مخطئة، مثلما لا نتردد في إعلان اتفاقنا معها عندما تكون على صواب. ينبغي أن نواجهها بالحقيقة. وقد فعلنا ذلك في موضوع العراق، وأثبتت الأيام صحة موقفنا.

من المدهش أنه في غضون سنة واحدة من إلقاء هاينبكر خطابات رئيسية عدة أمام الأمم المتحدة، دفاعاً عن مواقف معاكسة تماماً (انظر الملحق 7-1)، نراه الآن مستعداً لأن

يتجاهل تماماً تصريحاته السابقة لينأى بنفسه عن الدور الذي لعبه هو والحكومة الكندية في الأحداث التي قادت إلى الحرب. فقد كان مسؤولاً بشكل مباشر، من خلال خطاباته، عن تعزيز الإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل، وكان يعتمد على المعلومات الاستخبارية نفسها التي يرفضها الآن ويعتبرها محرجة وخاطئة وتم التلاعب بها سياسياً. فلم يقترب في أي من خطاباته التي ألقاها خلال هذه الفترة الحاسمة من أي من المواقف التي عبر عنها في مقاله في صحيفة **جلوب**، وهو الآن بعيد عن أي مسؤولية تتعلق بالأمن الكندي. كما أنه لم يُشكك مرة واحدة في صحة المعلومات الاستخبارية المقبولة عموماً، ولم يقل قط إنه لا يوجد أي أساس للتدخل الأمريكي، ولم يُشكك قط في الإشارات إلى البرامج النووية في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 أو النتيجة التي مفادها أن العراق في حالة خرق جوهري لقرارات مجلس الأمن السابقة. وفي الواقع، لم تكن خطابات هاينبكر أمام الأمم المتحدة مختلفة عن خطابات بوش وبلير، أو خطابات المُشرِّعين الأمريكيين والبريطانيين من طرفي الطيف السياسي. كما يعترف هاينبكر أن نشر القوات الأمريكية والبريطانية في المنطقة كان عاملاً "أساسياً" في إرغام العراق على الامتثال؛ وهذا ما يعني أنه كان يقول الحقيقة التي يؤمن بها، ويلقي باللوم على صدَّام حسين (وليس على الولايات المتحدة) بشأن مأزق أسلحة الدمار الشامل.[59] إلا أن النقاد يقولون اليوم: إن نشر القوات كان واحداً من أهم الشروط التي أوجدت المسار الحتمي والزخم المتصاعد نحو الحرب، وكان هاينبكر يؤيد هذا لأنه يوفر أفضل الفرص لإرغام صدَّام على تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل التي كان الجميع، ومنهم هاينبكر نفسه، يعتقدون أنه يمتلكها.

لو كان هاينبكر يؤمن بصدق في الفترة 2002–2003 بما كتبه في عام 2004، لكان من واجبه تجاه الشعب الكندي والأمم المتحدة أن يثير هذه المخاوف صراحة وعلانية في ذلك الوقت. ولكنه في خطاباته لم يفشل في ذلك فحسب، بل حقق العكس تماماً؛ إذ عزز الإجماع بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولا يتضمن تحليل هاينبكر أي إشارة إلى

ما كشفه مفتشو مجموعة مسح العراق عبر مئات المقابلات مع صدَّام حسين وكبار مستشاريه بعد الحرب، وكيف أن أخطاء العراق عززت الشكوك الغربية (وضمنها شكوك هاينبكر نفسه).

## رفض فرنسا وضع جدول زمني مدعوم بتهديد باستخدام القوة العسكرية

لم تكن الولايات المتحدة العضو الوحيد في مجلس الأمن الذي رفض الاقتراح الكندي، فبينما رفضته الولايات المتحدة بسبب عدم وجود ما يشير إلى أن التمديد سيساعد في الخروج من المأزق، رفضته فرنسا لأنه أبقى على التهديد باستخدام القوة العسكرية. فقد أقر شيراك أن التمديد لمدة ثلاثين يوماً «من شأنه السماح للمفتشين بتحديد ما إذا كان قد تم الوصول إلى طريق مسدودة»، ولكن كلاً من شيراك ودوفيلبان بقيا معارضين فكرة تحديد مهلة مدعومة بتهديد باستخدام القوة العسكرية.[60] إلا أن فصل هذا الخيار عن الاستراتيجية العامة سيجعل التكاليف التي تتحملها الولايات المتحدة بسبب نشر عدد كبير من القوات في المنطقة دون أن يكون لها دور في الجهود الدبلوماسية غير مقبولة. والتنازل في هذه المسألة سيكون مكلفاً للغاية بالنسبة إلى أي رئيس أو رئيس وزراء، فهو يعني القبول بفيتو فرنسي على قرار من الكونجرس يفوض باستخدام القوة، وقرار أممي يهدد بـ "عواقب وخيمة" في بيئة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. يقدم كراوثامر وصفاً افتراضياً مقنعاً للظروف التي يرجَّح أنها كانت ستعقب أي قرار يتخذه المسؤولون الأمريكيون يقبلون بموجبه المطالب الفرنسية:

> لم يكن بالإمكان الاستمرار في نشر القوات. وعند سحب هذه القوات، كان نظام العقوبات سيستمر في الانهيار، فيستعيد النظام قوته وشرعيته بقيادة صدَّام حسين (وبقيادة ولديه لاحقاً، وهذا أسوأ)، ويعمل على أسلمة أيديولوجيته البعثية، وإعادة تسليح جيشه، وتجديد برامجه لأسلحة الدمار الشامل، وتوسيع صلاته بالجماعات الإرهابية.[61]

من المفارقة أن قرار فرنسا رفض الخيار العسكري زاد من احتمال وقوع الحرب لأسباب عدة؛ فهو أقنع صدَّام حسين بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لن تهاجما العراق، وهدد في الوقت ذاته بإيجاد وضع راهن يصعب على أي رئيس الدفاع عنه سياسياً، لأنه سيجعل استمرار نشر القوات طوال فصل الصيف مكلفاً جداً، ويلحق ضرراً بصدقية الولايات المتحدة وبريطانيا في هذه الحالة، وفي الحالات المستقبلية مع القوى الأخرى الطامحة إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، ولن يقدم شيئاً لمعالجة الشكوك القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل. فالإعلان الفرنسي جدد ببساطة الشكوك الأمريكية والبريطانية في أن فرنسا غير جادة بشأن التهديد باستخدام القوة العسكرية لضمان نجاح عمليات التفتيش. وكان من شأن هذا أن يؤكد لصدَّام أن القادة الأمريكيين والبريطانيين غير جادين بشأن تغيير النظام.

## الاستنتاجات: عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

كما بيَّنّا في هذا الفصل، كانت السياسات الدولية المرتبطة بحرب العراق أكثر تعقيداً وإثارة للاهتمام مما تعترف به عادة الروايات السائدة القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد. فلم تكن هناك "خدع" شيطانية حبكتها بعناية مجموعة من المحافظين الجدد وانطلت على المجتمع الدولي، بل كانت هناك أخطاء منطقية (وإن كانت أفضت في النهاية إلى نتائج كارثية) متكررة من جانب حكومات مختلف بلدان العالم، ولم يكن لهذه الأخطاء أي علاقة بتفسيرات المحافظين الجدد أو حججهم أو معلوماتهم المشوهة. فالإجماع الدولي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، ومضمون تقارير هانز بليكس، ورفض بريطانيا المعلومات الاستخبارية المشوهة، والمفاوضات في الأمم المتحدة حول قرار أول وقرار ثانٍ لمجلس الأمن الدولي، هذه العوامل كلها تسلط الضوء على طبيعة الرد المتناغم والمتصاعد من جانب المجتمع الدولي على التهديد العراقي. وكما بيَّنّا في الفصول السابقة، فما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن إدارة جور كانت ستطعن في صحة الأدلة على أسلحة الدمار الشامل، أو أنها كانت ستفسر تقارير بليكس واستنتاجاته المثيرة للقلق بشكل مختلف. أما

عن الموقف البريطاني، فإن إدارة جور كانت ستلتزم بالنهج الحازم المتعدد الأطراف الذي كان من الواضح أن بلير وفريقه يفضلونه منذ البداية.

وفقاً للتحليل الافتراضي، من المفيد أن ننظر في قدرة جور على التأثير في الدبلوماسية الدولية، مثل المفاوضات في الأمم المتحدة، وكيف كان هذا الاختلاف سيؤثر في النتيجة النهائية. فمثلاً، هل هناك أي شيء كان من الممكن أن يفعله فريق جور بشكل مختلف لتغيير وجهات نظر المسؤولين الفرنسيين والروس والصينيين خلال المفاوضات حول القرار الأول أو القرار الثاني؟ وفي غياب المحافظين الجدد أو أنصار النهج الاستباقي الأحادي، هل كان المسؤولون الفرنسيون سيشعرون بتهديد أقل من إدارة ديمقراطية؟ وهل كان احتمال انضمام شيراك إلى تحالف الراغبين سيزيد لو كان الفرنسيون يتعاملون مع جور، كما حدث في عام 1998 عندما أيدت فرنسا إدارة كلينتون ونائبه جور في قصف كوسوفو؟ هذه أسئلة مهمة ينبغي النظر فيها عند تقويم الفرضيات المتنافسة حول تأثر إدارة جور بالسياسة الدولية وتأثيرها فيها.

من المهم في هذا السياق أن نلاحظ أن ريتشارد هولبروك (الذي يرجِّح أن جور كان سيختاره لمنصب وزير الخارجية) لم يكن يؤيد استصدار قرارٍ ثانٍ. فقد كان يرى، استناداً إلى "العواقب الوخيمة" التي هدد بها قرار مجلس الأمن رقم 1441، وجميع القرارات السابقة، والتفويض الذي منحه الكونجرس، أن الولايات المتحدة محقة في الغزو، ولم يبقَ أمامها أي خيار بعدما رفضت فرنسا إدراج جدول زمني وتهديد عسكري في القرار الثاني (انظر الملحق 3-1)؛ أي إن هولبروك وليبرمان كانا سيجريان حساب المخاطر والتكاليف نفسه في المرحلة النهائية، وما من دليل على أن جور كان سيتجاهل آراءهما أو يرفض نصيحتهما. فتكاليف الإبقاء على الوضع الراهن؛ أي استمرار عمليات التفتيش إلى ما لا نهاية دون جدول زمني واضح أو تهديد عسكري، كانت مرتفعة جداً بالنسبة إلى أي رئيس، ولكنها ستكون أعلى في حالة رئيس ديمقراطي يستعد لخوض أول انتخابات رئاسية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر.

لم يكن لدى فرنسا أي حافز للتوقيع على قرارٍ ثانٍ؛ لأن الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق كان سيُضيع عليها فوائد اقتصادية كبيرة من الأفضلية الممنوحة لشركات النفط الفرنسية في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي غرق في بحر من الفساد (Harvey 2004). ويمكن القول: إن المسؤولين الفرنسيين كانوا سيميلون بقدر أكبر إلى الثقة في إدارة جور، ولكن من المستبعد أن روسيا أو الصين كانتا ستغيران موقفيهما. وحتى مع وجود احتمال أكبر قليلاً للحصول على دعم فرنسا، فليست هناك أسباب وجيهة تدعو إلى اعتقاد أن وجود تحالف أكبر كان سينجح في إقناع صدَّام حسين بتصحيح افتراضاته الخاطئة حول النيات الغربية، أو في تحسين فهم النظام العراقي تصميم الولايات المتحدة وبريطانيا في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر على إيجاد حل لمشكلة أسلحة الدمار الشامل. فقد كان لدى صدَّام أسبابه الخاصة للإبقاء على غموض استراتيجي إزاء ما يتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل، ولم يكن بوسع المجتمع الدولي فعل شيء لتصحيح تصوراته الخاطئة التي كانت تقوم عليها حساباته الاستراتيجية.

كما كان فريق جور سيواجه الضغط نفسه للدفاع عن التفسير الأمريكي لعدم الامتثال، لأنه يمثل جوهر المطالب الأمريكية والبريطانية والأممية (هانز بليكس). ولم يكن الفشل في العثور على مخزونات السلاح ليُعتبر دليلاً على النجاح. ولو أن جور قبل الطلب الفرنسي باستبعاد الخيار العسكري من على الطاولة، لكان سيواجه احتمال تغطية تكاليف إبقاء مئات الآلاف من القوات في المنطقة (حتى نهاية فصل الصيف) دون أن يكون لها أي دور قسري. ومن المرجح أيضاً أن الديمقراطيين كانوا سينتقدون جور على موقفه الضعيف هذا بعد توجيه الكثير من التهديدات القسرية الصريحة، وحصوله على تفويض من الكونجرس، وصدور قرار أممي بالإجماع يهدد بعواقب وخيمة. وحتى لو كان جور وهولبروك ميالَيْن إلى قبول أحد الاقتراحيْن الكندي أو البريطاني لتمديد عمليات التفتيش لأجل قصير، فما كان هذا ليؤدي إلى إيجاد مخرج من المأزق الذي وصلت إليه عملية نزع السلاح. ولا يوجد أي سبب منطقي أو سبب سياسي يجعلان فريق جور يتجاهل

التأثيرات السياسية الوخيمة لهذا الوضع في صدقية الولايات المتحدة في هـذه القـضية وفي القضايا المشابهة.

كان دعم بريطانيا وأستراليا سيبقى قوياً جداً، ولكن كان بإمكان جور وهولبروك استخدام مهارات دبلوماسية أفضل للحصول على دعم إضافي مـن الـدول الأوروبيـة الأخـرى. ولننظـر إزاء مـا يتعلـق بهـذه التأكيـدات الافتراضـية إلى مـا يقولـه باسـبي (Busby 2003: 60):[62]

> لو أن الدبلوماسية الأمريكية كانت أفضل، لأمكننا أن نتصور أن شرويـدر كـان سـيميل بدرجة أقل إلى استبعاد الدعم الألماني لأي عمل عسكري أممي ضـد العـراق. وفي تلـك الحالة ربما كان الفرنسيون سيشعـرون بالعزلة ويوافقون على التفويض باسـتخدام القـوة العسكرية، وخاصة إذا كان المفتـشون قـد مُنِحـوا المزيـد مـن الوقـت، إلا أن الخيـارات الخطابية والسياسية من الجانبين، مثل التعليقات حول "أوروبا القديمة" والمقارنات بـين بوش وهتلر، حالت دون الوصول إلى حل وسط.

كان احتمال تبادل هـذه الإهانـات سـيقل في حالـة رئاسـة آل جـور، ولكـن تطبيـق الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشكل أفضل في إطار الليبرالية الدولية لا يؤدي بالـضرورة إلى نتيجة سلمية، بل يجب النظر في جميع العوامل الأخرى المتعلقة بأزمة العراق مـن أجـل فهم طبيعة المعضلة والزخم المتصاعد والمسار الحتمي نحو الحرب. علاوة على ذلـك، فقـد أدت الخصائص البنيوية الرئيسية للساحة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة وأوروبـا إلى تعميق خلافات لم يكن بإمكان رئيس ديمقراطـي حلهـا بـسهولة. وكـما يـشير باسـبي (Busby 2003: 1):[63]

> فإن الحجج المادية والثقافية تُغفل شأن الدور الذي تلعبه الاختلافات بين عمليات صـنع القرار "المحلية" أو تقلل منه، في تحديد المصالح والقيم التـي تـؤثر في الحيـاة الـسياسية. فهذه المؤسسات الداخلية تفرض قيوداً على صانعي القـرار الأوروبيـين والأمـريكيين في الهيئات الدولية قد تؤدي إلى تفاقم الخلافات بيننا.

هذه النزعة نحو استرضاء الناخبين المحليين في أوروبا من خلال إظهار معاداة الولايات المتحدة ما كانت لتزول لو كان جور رئيساً. فقد كانت واضحة بالدرجة نفسها في عام 1998 عندما شن كلينتون ونائبه جور هجمات ضد ميلوسوفيتش وصدَّام حسين. وكما يشرح باسبي (Busby 2003: 29): فإن «هناك خصائص بنيوية محددة في النظامين السياسيين الأمريكي والأوروبي تعيق التعاون؛ ومن ثم تعمق الاختلافات في الظروف المادية والقيم على حد سواء». وهذه الاختلافات في القيم تبرز بالدرجة ذاتها بغض النظر عن طبيعة التركيبة السياسية الداخلية في واشنطن تحت قيادة رئيس مختلف.[64]

كان جور وهولبروك قد تعلما الكثير حول تنفيذ التهديدات القسرية نتيجة تعاملهما على مدى عقد كامل مع قادة العراق والبوسنة وكوسوفو. فالتهديدات القوية والقسرية وذات الصدقية تنجح عندما تكون مدعومة بتهديد واضح بالرد العسكري، مع وجود تصميم على تنفيذ ذلك التهديد في حالة عدم الامتثال للمطالب. وبالمقابل فإن التهديدات الضعيفة تشجع على التحدي، وتؤدي إلى السلوك نفسه الذي يُفترض أنها صدرت لمنعه (Harvey 2006). ومن المؤكد أن الدروس المستفادة من الانتصارات العسكرية والدبلوماسية القسرية في البوسنة وكوسوفو كانت ستؤخذ في الحسبان في تقويم جور للمخاطر في المراحل الأخيرة من الأزمة في آذار/ مارس 2003.

كان مستشارو جور الرئيسيون، الذين كان الكثير منهم يعمل في مجلس العلاقات الخارجية، يتفقون معه في تفضيل نهج متعدد الأطراف أكثر حزماً. فقد أقرت ريتشل برونسون، مديرة دراسات الشرق الأوسط في المجلس، أن التهديدات الواضحة وذات الصدقية، ومنها التهديد باتخاذ إجراء أحادي، هي شرط مسبق للإجراءات المتعددة الأطراف.[65] وهي تقول: إن الإدارة يجب «أن تظهر أنها ملتزمة باتخاذ إجراء أحادي». وتوضح وجهة نظرها قائلة:

> أعتقد أنهم يفعلون ذلك بشكل جيد. فجزء مما سيحفز الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن هو الرغبة في الظهور بأنهم يعملون على كبح جماح الولايات المتحدة، أو التأثير في تصرفاتها على الأقل. والطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها دفعهم إلى مسايرتنا هي إظهار التزامنا بالتحرك بشكل أحادي. وفي الوقت ذاته يجب على الإدارة العمل ضمن إطار متعدد الأطراف، وهذا قد يبدو متناقضاً مع ما قلته للتو. ما أقصده هو أن على الإدارة أن تظهر أنها اتبعت قواعد القرار 1441، وتركت المفتشين يذهبون إلى العراق، وانتظرت تقديم تقريرهم إلى مجلس الأمن، وفعلت كل ما وعدت به في القرار، ثم قررت أنه لا بد من الغزو. وهذا سيزيد من احتمال انضمام الآخرين إلينا. وهكذا، يجب عليهم العمل بشكل أحادي ضمن سياق متعدد الأطراف. لا أعتقد أن لأي من هذا علاقة بما يعثر عليه المفتشون، بل بقدرة الولايات المتحدة على إقناع الآخرين أننا بذلنا جهدنا بحسن نية ولكننا في نهاية المطاف لا نعتقد أن العراقيين يمتثلون. وعلينا تقديم أدلة على أن العراق ليس في حالة خرق جوهري فحسب، بل إن هذه الحالة مستمرة، وهو يرتكب الخروقات مراراً وتكراراً. أعتقد أن الإدارة تستطيع فعل ذلك.

تتكرر هذه الملاحظات كثيراً في أدبيات الدبلوماسية القسرية، وهي لا تقتصر على المحافظين الجدد الساعين للسيطرة على العالم. كان جور سيدرك فوائد الحصول على قرار قوي بالإجماع مماثل لقرار مجلس الأمن رقم 1441، وهذا الهدف يتطلب أولاً تأييداً سياسياً داخلياً من الحزبين في الكونجرس لاتخاذ إجراءات من جانب واحد. فالنهج الذي اتبعته إدارة بوش كان يقوم على منطق استراتيجي. وبرغم وجود بعض المخاطر، نجح في تحقيق درجة من التعاون المتعدد الأطراف يمكن الحفاظ عليها، وكانت مستحيلة من دونه.

إن الأدلة التي يقدمها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد لدعم فرضية سلام جور تمزج عادة ما بين النهج المتعدد الأطراف الذي كان ضرورياً لمنع الحرب في عام 2003 (وهو أساساً التزام أمريكي - بريطاني بتوافق الآراء أو الإجماع في مجلس الأمن الدولي؛ أي النسخة الفرنسية من النهج المتعدد الأطراف) وبين النهج المتعدد الأطراف الذي دافع عنه جور وهولبروك بشكل صريح مراراً في كل تصريح وخطاب لهما حول النهج المتعدد

الأطراف والأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية. فقد كان جور وهولبروك يقولان دائماً: إن المصالح الأمريكية لا ترتبط دائماً بالإجماع الدولي. وكان آخر تصريح أدلى به جور في هذا الشأن (انظر الملحق 2-1) في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في عام 2002؛ حيث قال: «إن الإدارة التي عملت فيها كانت تنظر إلى التحديات التي نواجهها في العالم وتسعى لمواجهتها بالتعاون مع الآخرين إن أمكن، أو وحدنا إذا لزم الأمر».[66] فالليبرالية الدولية والنهج الحازم المتعدد الأطراف والمبادرة الاستباقية لا - (ولم) - تلزم الولايات المتحدة باتباع استراتيجية كبرى تقوم على توافق متعدد الأطراف أو إجماع في الأمم المتحدة. ولم يسبق لأي رئيس أمريكي الإعلان عن أي التزام من هذا النوع لأسباب واضحة، فهذا الالتزام سيمنح فرنسا وروسيا والصين حق الاعتراض على السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية. ولو كان جور يوافق على هذه الرؤية الأوسع للنهج المتعدد الأطراف لما كان وافق على حملتي قصف كوسوفو والعراق عام 1998 أو دافع عنهما.

ومن ناحية أخرى، فإن التزام جور بتوسيع حجم التحالف سيكون أقوى؛ إذ ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن فريقه كان سيفشل في الحصول على الأقل على التأييد نفسه من الحلفاء الرئيسيين، والدعم الأوروبي نفسه من الزعماء الذين وقعوا على رسالة فيلنيوس، والتأييد السري نفسه من الحلفاء العرب. ولو أن جور قبل الاقتراح الكندي، لكان سيستفيد على الأرجح من إسهام كندي في المجهود الحربي يفوق المساعدة الكبيرة التي حصلت عليها الولايات المتحدة من البحرية الكندية في عملية أبولو* (Harvey 2004).

* تمت العملية أبولو Operation Apollo ضمن مساندة كندا للولايات المتحدة في "الحملة على الإرهاب" خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2001 – تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وشملت مشاركة ست سفن حربية ونحو 1500 فرد، وكانت كندا من أوائل الدول التي وضعت قوات بحرية لها تحت تصرف القيادة المركزية الأمريكية التي تنتشر ما بين القرن الإفريقي وآسيا الوسطى، تأكيداً لالتزامها تجاه حليفتها. (المحرر، استناداً إلى موقع البحرية الكندية على الرابط: (http://www.navy.forces.gc.ca/cms/4/4-a_eng.asp?id=504

نادراً ما يُستَخدم مصطلح "متعدد الأطراف" لوصف مبادرة معينة في السياسة الخارجية؛ لأن القادة استوفوا – (أو لم يستوفوا) – بعض المعايير الواضحة في القانون الدولي. فهذا الوصف يُستخدم عادة لأسباب سياسية، لأنه يعتمد على الزاوية التي ننظر منها. في عام 1998 وصف الديمقراطيون حملة كوسوفو بأنها عملية متعددة الأطراف، برغم عدم وجود دعم أممي؛ لأن تحالف الراغبين كان كافياً لإيجاد اتفاق "متعدد الأطراف" وتسويغه. أما الجمهوريون فقد انتقدوا حينها حملة كلينتون في كوسوفو لأنهم رأوا أنها تشكل سابقة خطيرة للعمل الأحادي بدافع من ولع الليبراليين الدوليين بالقضايا ذات البعد الإنساني، وليس في ذلك خدمة للمصلحة الوطنية. في عام 1998، دافع الديمقراطيون عن عملية ثعلب الصحراء ضد العراق دون الحصول على موافقة الكونجرس أو قرار أممي، معتمدين على قرارات الأمم المتحدة السابقة التي تطالب العراق بالامتثال، وكان هذا كافياً لتسويغ الهجوم. والكثير من قادة الحزب الديمقراطي أنفسهم الذين دافعوا عن سياسات كلينتون ونائبه جور في العراق يصفون الحرب في العراق عام 2003 بأنها ضربة أحادية من جانب واحد برغم وجود تفويض من الكونجرس، وتحالف أكبر من الراغبين تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا ومعظم الدول الأوروبية، ودعم السعودية والأردن، ووجود قرار أممي يهدد بـ "عواقب وخيمة".

## الملحق (7–1)

## الشكوك الدولية في شأن أسلحة الدمار الشامل

### هانز بليكس (كبير مفتشي الأسلحة الدوليين)

- (27 كانون الثاني/ يناير 2003) «يبدو أن العراق لم يصل حتى اليوم إلى قبول حقيقي لنزع السلاح، وهو الأمر الذي طُلِب منه والذي يجب عليه أن يفعله لكسب ثقة العالم والعيش بسلام».

«غاز الأعصاب هو واحد من أخطر السموم التي صنعها الإنسان».

«أسقط سلاح الجو العراقي 13,000 قنبلة كيميائية بين عامي 1983 و1988، بينما أعلن العراق استهلاك 19,500 قنبلة خلال هذه الفترة؛ أي إن هناك فرقاً مقداره 6,500 قنبلة. وكمية العامل الكيميائي في هذه القنابل تبلغ حوالي 1,000 طن».

«وجدنا في عملية التفتيش الأخيرة في منزل أحد العلماء صندوقاً يحوي 3,000 صفحة من الوثائق، معظمها تتعلق بتخصيب اليورانيوم بالليزر، وهذا يدعم مخاوف قائمة منذ فترة طويلة من أن الوثائق ربما وُزِّعت في منازل بعض الأشخاص... لا يمكننا إلا أن نظن أن هذه ليست حالة منعزلة، وأن وضع الوثائق في هذه الأماكن هو أمر متعمد لجعل اكتشافها أمراً صعباً ولمحاولة إخفاء الوثائق بوضعها في المنازل».

«لقد ذكرتُ مسألة الجمرة الخبيثة أمام المجلس في مناسبات سابقة، وأنا أعود إليها الآن لأنها مسألة مهمة. فقد أعلن العراق أنه أنتج حوالي 8,500 لتر من هذا العامل البيولوجي، وهو يزعم أنه دمرها من جانب واحد في صيف عام 1991. ولكنه قدم القليل من الأدلة على إنتاجها، ولم يقدم أي أدلة مقنعة على تدميرها. هناك مؤشرات قوية إلى أن العراق أنتج كمية من الجمرة الخبيثة أكبر من التي أعلن عنها، وأنه احتفظ ببعضها على الأقل بعد تاريخ التدمير المزعوم، وربما مازالت موجودة. يجب إما العثور عليها وتدميرها تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أو تقديم أدلة مقنعة على أنه تم تدميرها فعلاً في عام 1991».[67]

## هانز بليكس (تقرير كبير مفتشي الأسلحة الدوليين)

- (6 آذار/ مارس 2003) «إحدى المصاعب التي تواجه إنتاج غاز التابون هي توافر المواد الأولية. وربما يكون العراق قد احتفظ بما يصل إلى 191 طناً من سيانيد البوتاسيوم (NaCN)، وما يصل إلى 140 طناً من ثنائي ميثيل أمين هيدروكلوريد (DMA.HCl)».

«هناك ما بين 300 و350 قنبلة -400R و-A400R مفقودة لم تستطع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة العثور عليها».

«في شباط/ فبراير 2003 قدم العراق وثيقة تبين إنتاج بكتريا المِطَثِّيَة الحاطِمة [التي تسبب الغنغرينا الغازية]، ولكن تلك الوثيقة لم تُضف أي تفاصيل جديدة إلى الإعلانات العراقية السابقة، ولم تُقدم أي أدلة تثبت التدمير المزعوم لهذا العامل».

«بناء على تقديرات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لكميات مختلف أنواع المُستنبتات المفقودة، فإنها تقدر الكميات الإضافية من العوامل غير المعلن عنها التي ربما تم إنتاجها على النحو الآتي: 3,000–11,000 لتر من سم البوتولينيوم، و6,000–16,000 لتر من الجمرة الخبيثة، وما يصل إلى 5,600 لتر من المِطَثِّيَة الحاطِمة، وكمية كبيرة من عامل بكتيري غير معروف».

«هناك 550 قذيفة مملوءة بغاز الخردل وما يصل إلى 450 قنبلة جوية مملوءة بغاز الخردل مفقودة منذ عام 1998. هذه القذائف المملوءة بغاز الخردل تحتوي بضعة أطنان من العامل، بينما تحتوي القنابل الجوية حوالي 70 طناً منه».[68]

## بول هاينبكر (السفير الكندي لدى الأمم المتحدة)

(16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002) «من المؤسف أنه نظراً إلى سجل الحكومة العراقية خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، فقد تعلم الرأي العام العالمي أن يشك في التأكيدات التي تقدمها. وبدلاً من تحقيق تقدم، لم نرَ سوى وضع العراقيل والتهرب من الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي. ولهذا فإن كندا تدعم بشكل كامل الجهود الصحيحة الهادفة إلى التوصل إلى قرار جديد لا لبس فيه. وهذا القرار يجب أن يقول بوضوح ما هو مطلوب من الحكومة العراقية: أي السماح لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بالدخول فوراً ودون قيد أو شرط إلى جميع المواقع».[69]

«وبالمثل، **لا يجوز أن يترك القرار مجالاً للشك في أن العراق سيواجه عواقب وخيمة في حال فشله مرة أخرى في الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي**». (التشديد من المؤلف).

«ينبغي أن يعتمد المجلس قراراً جديداً لا لبس فيه يبين شروط الامتثال التي سيعتمدها المجلس نفسه في قياس استجابة العراق».

- (19 شباط/ فبراير 2003): «لا أحد يريد الحرب. ولكن الناس يعرفون جيداً سجل صدَّام حسين الحافل بالانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. وهم يعرفون أنه إذا كان مسلحاً بأسلحة الدمار الشامل، فإنه يشكل تهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. ومنذ انسحاب مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في عام 1998، لم نحصل على أي دليل يشير إلى أن العراق تخلَّص من أسلحة الدمار الشامل. **والواقع أن لدينا أسباباً تجعلنا نخشى عكس ذلك**». (التشديد من المؤلف).

«كما ذكرت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في تقاريرهما، ماتزال هناك أسلحة رئيسية مفقودة، وأسئلة أساسية لم يُجَب عليها، وخاصة إزاء ما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والصواريخ».

«لهذا قرر المجلس بالإجماع في قراره رقم 1441 منح العراق فرصة أخيرة للإجابة على هذه الأسئلة بشكل مقنع، والتعاون مع المفتشين في نزع سلاحه طوعاً وبنشاط وشفافية».

«برغم أننا ربما نرى الآن بداية تعاون من النوع الذي كان ينبغي أن يحدث قبل سنوات، فإن هذا التعاون يأتي في اللحظة الأخيرة، وعلى مضض، ويركز على الإجراءات الشكلية. وكما قال كبير المفتشين هانز بليكس أمام هذا المجلس في يوم 27 كانون الثاني/ يناير، من الواضح أن صدَّام حسين لم يقبل تماماً حتى الآن التزامه بنزع السلاح. **ولم يحدث تعاون بغداد مؤخراً إلا نتيجة ضغوط دولية مكثفة، ومنها الحشد المتعمد والمفيد للقوات العسكرية الأمريكية والبريطانية في المنطقة**». (التشديد من المؤلف).

**«إن مهمة المفتشين تتمثل بالتحقق من أن العراق قد نزع سلاحه، وليس البحث بأنفسهم عن أسلحة الدمار الشامل. ومنح المفتشين المزيد من الوقت، أو حتى تكثيف**

**عملية التفتيش كما اقترح بعض الناس، قد يكون مفيداً، شرط أن يقرر العراق التعاون الكامل بنشاط وشفافية، بدءاً من الآن. والقرار قراره**». (التشديد من المؤلف).

«يجب أن يحصل العالم ببساطة على إجابات على الأسئلة التي مازالت قائمة، وخاصة إزاء ما يتعلق بالتخلص من غاز الأعصاب والجمرة الخبيثة والبوتولينيوم. ولكي نوضح للعراق ما هو متوقع منه، والمهلة الزمنية المتاحة له، فإننا نقترح أن يوجه المجلس المفتشين لأن يضعوا على الفور لائحة بمهمات نزع السلاح الرئيسية المتبقية، وتحديد المهمات التي يعتبر تقديم أدلة على امتثال العراق لها هو الأكثر إلحاحاً».

«ينبغي أن يحدد المجلس أيضاً مهلة قصيرة لامتثال العراق. وهذه العملية ستوفر للمجلس أساساً يسمح له بتقويم الامتثال العراقي».

«والأهم من ذلك هو أنها ستسمح لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بالحكم على ما إذا كان العراق يتعاون من حيث الجوهر، وليس فقط على مستوى الإجراءات الشكلية. الجميع يفهم ما يعنيه نزع السلاح. وكثيراً ما يتم الاستشهاد بحالة جنوب إفريقيا؛ لأن ذلك البلد اتخذ قراراً بنزع أسلحة الدمار الشامل التي لديه، ونفذ ذلك بعزم وتصميم وشفافية».

- (11 آذار/ مارس 2003) «إذا لم يكن لدى العراق ما يخفيه، فليس هناك ما يخشاه من تسهيل عقد اجتماعات وخاصة بين علمائه ومسؤوليه وبين مفتشي الأسلحة خارج العراق. مازلنا لا نملك الإجابات التي نحتاج إليها على أسئلة مهمة عن إنتاج العراق من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الماضي، وقدراته وبرامجه الباقية الآن».

«لم نحصل على أدلة مقنعة بأن العراق لم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل ولا ينوي الحصول عليها مجدداً. ومازلنا نخشى أن الحقيقة تكون عكس ذلك. وترى حكومة كندا أن على هذا المجلس إرسال رسالة عاجلة وواضحة تماماً إلى الحكومة العراقية بشأن ما هو مطلوب منها، والمهلة الزمنية المتاحة لها».

«يجب أن يطلب المجلس من الدكتور بليكس طرح برنامج العمل على وجه السرعة، في غضون أسبوع، ومن ذلك قائمة مهمات نزع السلاح الرئيسية المتبقية التي يجب أن تنفذها الحكومة العراقية. وينبغي أن يحدد الدكتور بليكس الأولويات بين تلك المهمات، ولاسيما أولويات الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وخاصة إزاء ما يتعلق بالكميات الكبيرة من الجمرة الخبيثة، والتخلص من غاز الأعصاب، والأدلة المتعلقة بالقذائف والقنابل والذخائر الأخرى التي تحوي أسلحة كيميائية».

«لذلك فإننا نعتقد أن على المجلس تحديد موعد نهائي بعد ثلاثة أسابيع لكي يثبت العراق بشكل قاطع أنه ينفذ هذه المهمات ويتعاون بنشاط وفعالية إزاء ما يتعلق بالجوهر والنزع الحقيقي للسلاح، وليس فقط على مستوى الإجراءات الشكلية».

«ولإبقاء الضغط على العراق، يجب أن ينظر المجلس في تفويض الدول الأعضاء الآن بأن تستخدم في نهاية المطاف جميع الوسائل اللازمة لإرغام العراق على الامتثال، إلا إذا خلص المجلس، بناءً على تقارير مستمرة من المفتشين، إلى أن الحكومة العراقية تمتثل لما هو مطلوب منها».

## الملحق (7-2)

## المقدمة التي كتبها توني بلير للتقويم الحكومي البريطاني بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية

في الأشهر الأخيرة، رحت أشعر بقلق متزايد من الأدلة القادمة من العراق التي تبين أنه برغم العقوبات، وبرغم الأضرار التي لحقت بقدراته في الماضي، وبرغم قرارات مجلس الأمن الدولي التي تحظر صراحةً امتلاكه أسلحة دمار شامل، وبرغم نفي صدَّام حسين امتلاكه تلك الأسلحة، فقد واصل تطوير تلك الأسلحة، وتطورت معها قدرته على إلحاق ضرر حقيقي بالمنطقة، وزعزعة استقرار العالم.

... لقد اطَّلَعْتُ مع وزراء آخرين على تفاصيل المعلومات الاستخبارية، ونحن مطمئنون إلى صحتها.

... أعتقد أن الأمر الذي تثبته هذه المعلومات الاستخبارية بما لا يدع مجالاً للشك هو أن صدَّام حسين استمر في إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية، وأنه مازال يواصل جهوده لتطوير أسلحة نووية، وأنه قد تمكن من توسيع نطاق برنامجه للصواريخ البالستية. وأعتقد أيضاً، كما ورد في الوثيقة، أن صدَّاماً سيبذل الآن قصارى جهده لإخفاء أسلحته عن مفتشي الأمم المتحدة.

... الصورة التي قدمتها لي لجنة الاستخبارات المشتركة في الأشهر الأخيرة أصبحت مثيرة للقلق بقدر أكبر. من الواضح أن سياسة الاحتواء لم تنجح بما يكفي لمنع صدَّام حسين من تطوير هذه الأسلحة برغم العقوبات. وليس لديَّ شك في أن التهديد خطير وآنيٌّ، وأنه حقق تقدماً في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولا بد من وضع حد له.

... وتكشف الوثيقة أن تخطيطه العسكري يسمح بأن يكون بعض أسلحة الدمار الشامل جاهزاً للاستخدام في غضون 45 دقيقة من صدور أمر بذلك. وأنا واثق تماماً أن صدَّاماً سيفعل كل ما يستطيع، بل إنه قام بذلك فعلاً، لإخفاء هذه الأسلحة، وتجنب التخلي عنها.

... ما أريد قوله هو أن صدَّام حسين يهزأ بقرارات الأمم المتحدة التي تطالبه بوقف برنامجه لأسلحة الدمار الشامل، وهو يواصل العمل على هذا البرنامج منذ مغادرة المفتشين قبل أربع سنوات، وعليه السماح بعودة المفتشين لتنفيذ مهمتهم بشكل صحيح، وإذا رفض ذلك أو حال دون تنفيذ مهمتهم، كما فعل في الماضي، فعلى المجتمع الدولي أن يتحرك. أعتقد، بناءً على المعلومات المتاحة لي، أن الحكومة البريطانية كانت محقة في دعم المطالب بمواجهة هذه المسألة وإيجاد حل لها. علينا التأكد من أنه لن يتمكن من استخدام الأسلحة التي لديه، أو الحصول على الأسلحة التي يريدها.[70]

## الفصل الثامن

# أخطاء صدّام حسين وحساباته وتصوراته الخاطئة

ينبغي أن يكون واضحاً لأي شخص مُطَّلِع على جميع الحقائق ذات الصلة بهذه القضية، أن التقديرات الاستخبارية الأمريكية والبريطانية والأممية (اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش)، بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، شابتها عيوب كثيرة (انظر الفصل الخامس). والشيء ذاته ينطبق على عشرات التقارير الاستخبارية الرئيسية التي أعدتها ألمانيا وفرنسا وروسيا، وتقريباً جميع المراكز والمؤسسات البحثية المعنية بمتابعة انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم. فالجميع بالغ في تقدير التهديد العراقي، ولم يُصدر أحد في ذلك الوقت تصريحات واضحة موثَّقة تقترب من الحقيقة التي ظهرت لاحقاً. ولكن هذه الأخطاء الخطيرة لا تمثل سوى نصف الأخطاء التي كانت مسؤولة بشكل مباشر عن القرارات التي أدت إلى الحرب في عام 2003. فالنظام العراقي ارتكب هو الآخر الكثير من الأخطاء الاستخبارية الفادحة، وهذا ليس بالأمر المستغرب، واتخذ قرارات خاطئة بناءً على أخطاء خطيرة في الحسابات الاستراتيجية. ويقدم تينيت (Tenet 2007) وصفاً دقيقاً لتأثير هذه التصورات الخاطئة التي عزز بعضها بعضاً:

> لم يخطر في بالي أنه كان يخدعنا. فمع ضعف عمليات التفتيش الدولية بمرور الوقت، وتراجع الإرادة السياسية للإبقاء على العقوبات، وامتلاء خزائن صدَّام عبر برنامج النفط مقابل الغذاء، لم يكن لدي شك في ما يخطط له. كنت أعتقد أن لديه أسلحة دمار شامل، وقلتُ ذلك. ومنذ ذلك الحين، بعد رحيل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، أصبح علينا الاعتماد بشكل أكبر على تحليل واستقراء لبيانات تقنية دقيقة... إلا أن صدَّاماً لم يقدم لنا أي سبب وجيه للاعتقاد بأنه غيَّر طبعه... لقد كان حمقاً منه ألا يفهم أن الولايات المتحدة، وخاصة بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لن تخاطر بالتقليل من شأن قدراته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل كما فعلنا في السابق... لم نفهم قبل الحرب أنه كان يمارس الخداع، وهو لم يفهم أننا كنا جادين.[1]

من المستحيل أن نفهم تماماً الأسباب التي أدت إلى حرب العراق دون الاعتراف بدور أخطاء صدَّام حسين وأثرها؛ فمنتقدو عملية صنع القرار في الولايات المتحدة وبريطانيا سيطالبون على الفور برفع مستوى الاستخبارات الغربية، ولكن تجاهل مسؤولي الاستخبارات للإشارات القادمة من العراق بشكل كامل أو افتراضهم أن صدَّام حسين كان يرتكب سلسلة من الأخطاء الفادحة والحماقات الاستراتيجية، وكان سيُعتبر تصرفاً غير مسؤول. من الواضح أن الأوساط الاستخبارية الغربية كان ينبغي أن تنظر جدياً في احتمال أنه لم يكن لدى صدَّام حسين شيء يخفيه، ولكن تلك الحقبة في التاريخ الأمريكي، لأسباب واضحة، لم تكن تسمح لأي مسؤول في واشنطن برفض جميع المعلومات الاستخبارية التي تم جمعها عن أسلحة الدمار الشامل العراقية خلال العقد السابق. هذا التقويم البديل؛ بمعنى أن صدَّاماً كان يتصرف بغباء إلى درجة اختلاق أسطورة امتلاك نظامه أسلحة دمار شامل بسبب خوف غير عقلاني وغير مسوغ إلى حد كبير من هجوم إيراني، لم يكن تفسيراً مقبولاً لسلوكه. فالقاعدة الأولى التي يتبعها القادة عادة في أي أزمة هي عدم الاستهانة بذكاء الخصم ورجاحة عقله. وفي هذا السياق، كان الجميع سيعتبر التقليل من شأن تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية تصرفاً متهوراً وغير مسؤول.

كان الجميع يركز على تجنب الإخفاقات الاستخبارية من النوع الذي أدى إلى حدوث هجمات 11 أيلول/ سبتمبر؛ (أي الاستهانة بالخصم). ولكن الضغط لتوقع التهديد الأمني اللاحق بشكل صحيح؛ أدى إلى العكس تماماً؛ أي المبالغة في تقدير التهديدات، والفشل في تصور احتمال كون صدَّام حسين لا يمتلك في الحقيقة شيئاً يبعث على القلق. والنقاد الذين يدَّعون اليوم أن التفسير المعتدل للتهديد كان واضحاً في ذلك الوقت لا يستطيعون دعم موقفهم هذا إلا من خلال تجاهل الكثير من الحقائق التاريخية؛ فأخطاء السياسة الخارجية والاستخبارات والحسابات الخاطئة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تفسر القرارات التي أدت إلى الحرب، ولكن الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها صدَّام حسين ترتبط بقوة بالافتراضات التي قامت عليها تحركات واشنطن (Betts 2004 and 2007; Fukuyama

2003; Jervis 2006; Maoz 2009; Pillar 2006; Phythian 2006; Pollack 2004; Russell 2004; Tenet 2007). فمن المستحيل أن نفهم تماماً منشأ مجموعة من الأخطاء دون فهم أخطاء الطرف الآخر، أو كيف عززت هذه التصورات الخاطئة الافتراضات والتحركات لدى الجانبين؟

يمكن الاستعانة بالأبحاث في مجالات علم النفس السياسي ونظرية التصورات الخاطئة للمساعدة في تفسير لماذا كان صدام عرضة لارتكاب هذا العدد الكبير من الحسابات الخاطئة؟[2] فهناك عدد كبير من التحيزات المعرفية والمشكلات الشائعة المتعلقة بعملية صنع القرار التي كان لها دور في هذه الحالة، منها على سبيل المثال: التنافر المعرفي، والانغلاق المعرفي، والتحيزات التحفيزية، والقياس التاريخي الخاطئ، وتأكيد الأفكار المسبقة، واستبعاد الاحتمالات البديلة، والتشوه المعرفي، والتفكير الجمعي، والتحيز التأكيدي، وتجنب الخسارة، وإهمال الاحتمالات. ومع ذلك، وبرغم اجتماع آثار هذه المشكلات الخطيرة، فإن روايات أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد تتجاهل تماماً الأبحاث التي تطبِّق النماذج المعرفية ونظرية التصورات الخاطئة على صدَّام حسين.

من المفارقة أن الحكم الدكتاتوري لصدَّام حسين على جنرالاته ومستشاريه الرئيسيين، وجميع الأفراد في المؤسستين العسكرية والسياسية العراقيتين تقريباً، منحت الزعيم العراقي سيطرة مطلقة على تشكيل تصورات الدولة وأولوياتها واستراتيجياتها في السياسة الخارجية. وهذا المستوى العالي من السيطرة المركزية؛ يعني منطقياً أن النظام العراقي كان مرشحاً بشكل أفضل بكثير لتطبيق نماذج القيادة والتحليل على المستوى الفردي عند تفسير التحركات العراقية؛ وهذا يعني ضمنياً أن تفضيلات السياسة العراقية ستكون أكثر تعبيراً عن شخصية زعيمها وأحكامه المسبقة واستعداداته النفسية وأسلوبه في القيادة. وبرغم أن سلطة صنع القرار والتأثير فيه يتوزعان بشكل أكبر بكثير في الأنظمة السياسية الغربية، يبدو أن نظرية حرب المحافظين الجدد تقلب هذا التفسير البدهي من خلال التركيز كثيراً على نماذج القيادة لتفسير سلوك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما تقلل من شأن هذه المتغيرات نفسها عند مناقشة القرارات والأخطاء العراقية. ولكن

كلما زادت فداحة الأخطاء التي ارتكبها صدَّام، ضَعُف الزعم بأن أخطاء بوش كانت وحدها المسؤولة عن الحرب.

يوضح كتاب جيمس رايزن عن حرب العراق (Risen 2006)، المشكلة التي يقع فيها عادة مؤلفو روايات حرب المحافظين الجدد الذين يتجاهلون دور صدَّام حسين ومسؤوليته.[3] فهم يركزون كلياً على "أكاذيب" إدارة بوش، ولا يعترفون أبداً بالدور المهم الذي لعبه النظام العراقي في تعزيز الانطباعات الخاطئة؛ في هذا الكتاب المكون من 232 صفحة، يرد اسم صدَّام حسين 30 مرة، دون أن يلمح الكاتب ولو مرة واحدة إلى وجود علاقة بين أخطاء صدَّام حسين والإجماع الدولي بشأن برامجه لأسلحة الدمار الشامل، أو الحسابات الاستراتيجية الخاطئة التي أثرت في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة وبريطانيا. والسبب الوحيد الذي يدفع المرء إلى استبعاد الدور الذي لعبه صدَّام حسين (أو سجل تصريحات الديمقراطيين بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية)، هو وجود اقتناع قوي جداً بأن سجل المعلومات الاستخبارية بشأن أسلحة الدمار الشامل اختلقه بكامله المحافظون الجدد. فلماذا نركز على الدور الذي لعبه صدَّام حسين، (أو الديمقراطيون) في الأزمة، إذا كان المحافظون الجدد يخططون لغزو العراق منذ سنوات طويلة بصرف النظر عن الحقيقة؟ أي إن كل شيء آخر كان مجرد نتاج ثانوي لهذا المخطط الشيطاني.

ولتوضيح هذه النقطة، لننظر في تأكيد رايزن (Risen 2006: 130) أنه «وفقاً لمصادر في وكالة الاستخبارات المركزية، فإن معظم الأعضاء الكبار في النظام العراقي السابق الذين قبضت عليهم القوات الأمريكية بعد الغزو لم يقدموا الكثير من المعلومات المفيدة». وهذا مغاير للحقيقة؛ لأن معظم كبار مستشاري صدَّام حسين قدموا معلومات مهمة كانت أساسية لفهم أخطاء العراق. وقد جمع ديفيد كاي وتشارلز دولفر (وكثيرون غيرهما)، في أثناء مشاركتهما في مجموعة مسح العراق ومشروع وجهات النظر العراقية، آلاف الصفحات من نصوص المقابلات التي

تكشف عن الكثير من الأخطاء، إلا أن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين يلقون باللوم حصراً على إدارة بوش يتجاهلون هذه الوثائق كلياً. سنتناول في القسم الآتي النتائج المهمة التي خلص إليها كل من كاي ودولفر.

## مشكلات عملية صنع القرار - الحسابات الخاطئة لصدَّام حسين

بناءً على عدد كبير من المقابلات التي أُجريت مع مئات من المسؤولين العراقيين، تُقدِّم التقارير النهائية لمجموعة مسح العراق ومشروع وجهات النظر العراقية معلومات مهمة عن الافتراضات التي كان النظام العراقي ينطلق منها خلال الفترة 2002-2003 (انظر رجاءً الملحق 8-1 الذي يتضمن مقتطفات تُبيِّن نطاق عمل مجموعة مسح العراق).[4] ففهم الأسباب التي دفعت صدَّام حسين ومستشاريه إلى فعل ما فعلوه، وكيفية تأثير أفعالهم بشكل مباشر في افتراضات المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين والإجراءات التي قاموا بها، أمر مهم جداً لفهم الدوافع الكامنة وراء القرارات التي اتخذت طوال هذه الفترة. فإذا كان صدَّام لجأ إلى الغموض الاستراتيجي للإبقاء على وهم أسلحة الدمار الشامل من أجل ردع إيران التي كان يرى أنها تشكل تهديداً أكبر، أو إذا كان يتوقع من فرنسا وروسيا أن تمنعا التحالف الأمريكي - البريطاني من شن الحرب دون استصدار قرار أممي ثانٍ، أو إذا كان يفترض أن واشنطن ستعتمد على الضربات الجوية وحدها؛ لتجنب الخسائر التي ستنجم من الغزو البري، فهذا يعني أنه ربما لم يكن بوسع الأمم المتحدة أو إدارتي بوش/ بلير فعل الكثير في المراحل الأخيرة (بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441)؛ لتحسين كفاءة عملية صنع القرار لدى صدَّام حسين. ونصوص المقابلات التي أُجريت مع كبار المسؤولين العراقيين - (ومنهم صدَّام حسين وطارق عزيز) - ستساعد في حل هذه القضايا المهمة (Duelfer 2004; Gordon and Trainor 2006; Kay 2004; Rivkin and Casey 2003; Woods *et al.* 2006a).

## الغموض الاستراتيجي والردع بالخداع

أشارت تقارير مجموعة مسح العراق ومشروع وجهات النظر العراقية مراراً، إلى أن صدَّام حسين كان يعتقد أن أسلحة الدمار الشامل أساسية لبقاء النظام.[5] ومع نجاح المفتشين في الكشف عن المزيد من هذه البرامج وتفكيكها، أصبح وهم أسلحة الدمار الشامل يلعب دوراً محورياً في حسابات صدَّام. وقد طرح جورج بيرو، كبير محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي، السؤال الآتي على الرئيس العراقي في أثناء التحقيق معه بعد إلقاء القبض عليه: «لماذا تقول ما يوحي بأن لدى العراق مخزوناً من أسلحة الدمار الشامل بينما كنت، على حد قولك، تحاول إقناع مجلس الأمن الدولي بأن العراق امتثل للقرارات الدولية؟» ويكشف رد صدَّام، عن مسوغات لجوئه إلى **الغموض الاستراتيجي**:

> السيد جورج. أنتم في الولايات المتحدة لا ترون العالم الذي يواجه العراق. فمن واجبي الدفاع عن الأمة العربية ضد الفرس والإسرائيليين. الفرس يهاجموننا باستمرار. وهم ينشرون الصواريخ ويقومون بعمليات تسلل ضدنا. وإذا ظنوا أننا ضعفاء فسيهاجموننا. ومن المعروف أن الإسرائيليين والفرس يمتلكون قنابل نووية وكيميائية وبيولوجية. وقد ألقيت هذا الخطاب لتحذير الفرس.[6]

وكما يوضح تشارلز دولفر (Duelfer 2004: 24–5) في التقرير النهائي لمجموعة مسح العراق، كان صدَّام يرى أن هناك فائدة محددة من المحافظة على غموض متعمد بشأن أسلحة الدمار الشامل:

> كان النظام السابق ينظر بشكل مختلف إلى الأشكال الأربعة من أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ). وكان الاختلاف في طريقة النظر إلى كل منها يقوم على مجموعة معقدة من العوامل؛ تشمل: الأهمية العسكرية التاريخية، ومستوى الهيبة التي تمنحها للعراق، وإمكانية استخدامها للردع أو كأداة قسرية، والعوامل الفنية مثل التكلفة وصعوبة الإنتاج. ولهذا كان هناك تفاوت في مستوى الاهتمام بكل منها، والجهود المبذولة للتحضير لها، والعمل على تنفيذها، والسعي لإطلاقها من جديد.

وبحسب طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي سابقاً، كان صدَّام يرى أن استخدام العراق الأسلحة الكيميائية منع إيران، التي يزيد عدد سكانها بكثير على عدد سكان العراق وتستطيع تحمل عدد أكبر من الضحايا، من التغلب تماماً على القوات العراقية؛ حيث استخدم العراق الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) لصد الجيش الإيراني، وذلك نتيجة لعدم وجود توازن عددي بين قواته التقليدية والقوات التقليدية الإيرانية. وأدرك أتباع صدَّام أن الاستخدام التكتيكي لأسلحة الدمار الشامل أسهم في هزيمة إيران... كما استخدم النظام السابق الأسلحة الكيميائية أداة للسيطرة على الاضطرابات الداخلية، بالإضافة إلى دورها في الحرب.[7]

واستناداً إلى أدلة إضافية، تم جمعها من مقابلات مع مسؤولين في النظام السابق، ومنهم طارق عزيز وصدام حسين، يقدم ريفكين وكيسي (Rivkin and Casey 2003) الأفكار ذاتها في تلخيصهما لنتائج مشروع وجهات النظر العراقية:[8]

بعد هزيمته الأولى في حرب الخليج، تعمد صدّام إيجاد هالة من الغموض بشأن الطبيعة الحقيقية لبرامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. وكان العراق يعمد مراراً إلى الغش والتراجع ثم التنازل والتضليل. وكان لذلك تكلفة كبيرة؛ حيث فضَّل العقوبات على الخضوع للتفتيش. ولضمان بقاء هذه المنطقة المضطربة على الدوام في حالة تأهب، كان صدَّام يهدد دائماً بإغراق أعدائه في "بحر من النار". ولم يكن أحد يعرف ما كان يحاول فعله في الحقيقة. وهذا هو بالضبط ما كان يريده.[9]

كان هذا السلوك من جانب النظام العراقي عقلانياً تماماً؛ فالمحافظة على الغموض بشأن أسلحة الدمار الشامل تكتيك مستمد بشكل مباشر من سيناريوهات الردع النووي التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة والقائمة على نظرية المباريات. هذه الأدبيات التي صاغها ببراعة محللون في شؤون الدفاع من أمثال توماس شيلينج، أستاذ الاقتصاد سابقاً في جامعة هارفارد، وهيرمان كاهان من مؤسسة راند، تشدد على الأهمية الاستراتيجية لـ "الإشارات"؛ أي السلوكيات التي يختار المقاتلون المحتملون إظهارها لتوضيح نياتهم الحقيقية أو تمويهها. هذا **"الغموض الاستراتيجي"** كان مفيداً لصدَّام حسين على مدى سنوات طويلة؛ إذ أسهم غموضه بشأن أسلحة الدمار الشامل في تعزيز فرصه في البقاء. (التشديد من المؤلف).[10]

> في الواقع، كان الغموض بشأن أسلحة الدمار الشامل في صلب استراتيجية العراق. لماذا؟ لأنه إذا اتضح بشكل لا لبس فيه أن العراق يعمل على برامج رئيسية في مجال الأسلحة النووية أو البيولوجية، فلربما تعمد الولايات المتحدة وإسرائيل وحتى أوروبا إلى التدخل عسكرياً. وبالمقابل، لو اتضح أن العراق لا يمتلك الأسلحة غير التقليدية الضرورية لزرع الخوف في قلوب أعدائه، فلربما كان الأكراد والإيرانيون والسعوديون سيستخفون بالطموحات الإمبراطورية لصدَّام. وهكذا أسهم الغموض في إبقاء القوات الغربية في قواعدها، مع إبقاء جيرانه وشعبه في حالة خوف منه؛ فمجرد إشاعة صغيرة عن امتلاكه الجمرة الخبيثة أو غاز الأعصاب كفيلة بفعل الكثير.[11]

كما يتحدث ريكس (Ricks 2007: 15)، عن آثار الموقف الغامض لصدَّام بشأن أسلحة الدمار الشامل قائلاً: «تخلَّص صدَّام من مخزوناته من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولكنه رفض السماح للمفتشين الدوليين بالتثبت من ذلك، ربما من أجل تخويف جيرانه ومواطنيه».[12] إلا أن ريكس وغيره من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد يعترفون بهذه الأخطاء دون ربطها حقاً بالتصورات التي تشكلت في واشنطن ولندن، أو بالقرارات التي أدت إلى الحرب. هذه المعضلة تكشف عن ضخامة التحديات التي كان يواجهها هانز بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، في تقرير مدى امتثال العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1441. ويمضي ريفكين وكيسي (Rivkin and Casey 2003)؛ ليخلصا إلى النتائج الآتية بناءً على نصوص المقابلات:

> ظل صدَّام حتى نهاية نظامه الوحشي يتصرف كما لو أن الحفاظ على الغموض بشأن أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على سلطته هما الشيء ذاته. فلو كان لديه فعلاً برامج نشيطة لأسلحة الدمار الشامل لكان بإمكانه أن يدعو بهدوء خبراء تقنيين من فرنسا وروسيا وألمانيا إلى مساعدته في التخلص منها. كان الجميع سيعلم بهذا. كما كان بإمكانه بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر توجيه دعوة استباقية إلى مفتشي الأمم المتحدة للعودة إلى العراق تمهيداً لرفع العقوبات. هل كان بإمكانه فعل ذلك دون أن يبدو ضعيفاً؟ نعم. كان يمكنه بسهولة المحافظة على هيبته في الداخل بقتل بضعة آلاف من الأكراد أو قطع آذان من يشتبه في معارضتهم له. أما بالنسبة إلى مسائل توازن القوى الإقليمية، فكان يمكن معالجتها من خلال تنفيذ عملية اغتيال سياسي وحشي في الكويت مثلاً.[13]

وقد ارتكب صدّام خطأً جديداً عندما منع علماءه المختصين في الأسلحة من مغادرة البلاد. ويشير جوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006) في روايتهما عن الغزو إلى أن «الهدف هو التعاون مع المفتشين، مع المحافظة على الغموض بشأن المصير النهائي لأسلحة الدمار الشامل العراقية. هذه هي "استراتيجية الردع بالشك" التي تحدَّث عنها الفريق رعد مجيد الحمداني، قائد الفيلق الثاني في قوات الحرس الجمهوري العراقي».[14] وأسهم قرار فرض رقابة على العلماء في منع اكتشاف المفتشين بعض الحقائق الواضحة حول برنامج أسلحة الدمار الشامل، وهي حقائق كان من شأنها إثارة شكوك جدِّية حول مدى التهديد. وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في تقاريرها الرئيسية الثلاثة إلى غياب هذه المعلومات وعدم رغبة النظام في توفيرها (أو عدم قدرته على ذلك).

كما أدى الغموض الاستراتيجي إلى قرارات أخرى ثبت في نهاية المطاف أنها كانت أخطاء فادحة؛ فبدلاً من الاحتفاظ على سبيل المثال، ببعض الأدلة على الأقل على أن النظام دمر فعلاً أسلحة الدمار الشامل المحظورة المذكورة في تقارير التفتيش الدولية، أوعز صدَّام لموظفيه بتدمير الأسلحة وإتلاف جميع المعلومات المتعلقة بتدميرها؛ حيث افترض خطأً أن أي دليل على أسلحة الدمار الشامل تعثر عليه الفرق الأممية سيعطي الولايات المتحدة وبريطانيا مسوغاً للإبقاء على نظام العقوبات، والأسوأ من ذلك أنه ربما يؤكد للأعداء المحتملين (إيران وإسرائيل) محدودية قدراته الآن بشكل لا لبس فيه (انظر القسم القادم). وهذا جعل من المستحيل تقريباً على مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التوصل إلى نتيجة تطمئن إليها بأنه تم الوفاء بأهم الشروط الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1441. هذا الخطأ سيكون له آثار مستمرة طوال الأزمة؛ لأن الجميع، ومنهم بليكس، كان يفترض أن الأسلحة كانت مخبأة.

بطبيعة الحال، كان أهم عامل ضد استخدام صدَّام للغموض الاستراتيجي والردع عن طريق الخداع هو هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فهذه الهجمات، إلى جانب فشل النظام في الامتثال للمطالب الواردة في قرارات أممية سابقة عدة، جعلت الغموض غير مقبول لدى

صناع القرار في الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك للأسباب الواردة في الفصول من الثاني إلى السابع. وهذا لا يعني أن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وفرت حافزاً كافياً لبدء غزو استباقي، ولكن الشكوك المستمرة التي أبقاها صدَّام عمداً تفسر لماذا لم يكن هناك مفر من العودة إلى الأمم المتحدة لإعادة تنشيط نظام تفتيش ميت، وخاصة في ضوء نقاط الضعف التي شابت جميع الخيارات المتاحة. وينبغي أن يكون واضحاً، حتى لمنتقدي إدارة بوش من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، أن الإجراءات التي قام بها صدَّام وفرت على الأقل المسوغات اللازمة للمطالبة بقوة بإعادة المفتشين إلى العراق، والحصول على تفويض من الكونجرس لاستخدام القوة، والتفاوض على قرار أممي قوي وصارم، وهذه كلها ظروف أسهمت في إيجاد الزخم المتصاعد نحو الحرب. ففي نهاية المطاف، لم يكن من الممكن الاستمرار في الغموض الاستراتيجي، كما يبين ريفكين وكيسي (Rivkin and Casey 2003):

> لا يوجد أي مؤشر على أن منتقدي سياسة "تغيير النظام" بوصفها الوسيلة الأكثر فعالية للتعامل مع التهديد الذي يشكله صدَّام كانوا سيتمتعون بالقوة البيروقراطية والسياسية اللازمة للمحافظة لسنوات، وربما لعقود، على سياسة فرض وصاية دولية على العراق (وغيره من الأنظمة المارقة الطامحة إلى الحصول على أسلحة دمار شامل) ينفذها مفتشو الأسلحة. ففكرة أن الديمقراطيات الغربية تستطيع الإبقاء على هذه السياسة لأجل غير مسمى هي بطبيعتها فكرة غير قابلة للتصديق... لأنه لم يكن بالإمكان وقف جميع النشاطات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل حتى من خلال استراتيجية تفتيش طويلة الأجل. وكما قالت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي قبل بضعة أشهر، فإن الخبرة المتراكمة من "نزع السلاح النووي" لدول مثل جنوب إفريقيا وأوكرانيا تبين أن أحد الشروط الأساسية لنزع السلاح النووي هو أن يكون النظام في الدولة المعنية مستعداً للسماح لممثلي المجتمع الدولي بالدخول دون قيد إلى منشآته ومواقع أسلحته، وتنفيذ مجموعة كبيرة من تدابير بناء الثقة. أما النظام المارق الذي يلعب مع مفتشي السلاح لعبة الإخفاء فلا يمكن نزع سلاحه بأي درجة من الثقة. وهذه حقيقة لم تغب عن مفتشي الأسلحة الأمميين؛ حيث لم يزعم هانز بليكس، أو أي ممن سبقوه في رئاسة اللجنة الدولية، على الإطلاق أنهم واثقون من قدرتهم على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بشكل كامل.[15]

بولاك (Pollack 2004) واحد من قلة من المشككين الذين يرفضون زعم مشروع وجهات النظر العراقية بأن صدَّاماً كان يتظاهر بامتلاك أسلحة الدمار الشامل لردع إيران وإسرائيل، أو لتعزيز هيبته في المنطقة؛ حيث يقول:[16]

> هذا التفسير لا يبدو واقعياً. صحيح أن صدَّاماً كان يحظى بقدر كبير من الإعجاب من العرب في كثير من البلدان من خلاله التظاهر بامتلاكه هذه الأسلحة، وأنه يتطلع للسيطرة على العالم العربي. ولكن هذه النظرية تفترض أنه كان مستعداً لتحمل عقوبات شديدة نتيجة لاعتقاد الأمم المتحدة أنه مازال يمتلك أسلحة دمار شامل دون أن يجني فوائد ملموسة من امتلاكها فعلاً. ولو كانت الهيبة أهم عنده من رفع العقوبات، لكان احتفاظه بجميع قدرات أسلحة الدمار الشامل أمراً أكثر منطقية وأكثر انسجاماً مع شخصيته.[17]

ولكنّ هناك على الأقل مشكلتين واضحتين فيما يقوله بولاك. أولاً، لم يكن لدى صدَّام خيار الاحتفاظ بقدرات أسلحة الدمار الشامل؛ لأن عمليات التفتيش والعقوبات أجبرته على نزع معظم برامجه، كما أكدت مجموعة مسح العراق. وهذا يعني ضمناً أن الخيار الحقيقي الوحيد أمامه هو المحافظة على الأوهام المحيطة بهذه القدرات، كما اعترف صدَّام في وقت لاحق. فنحن نعلم الآن أنه لم يكن لديه أي أسلحة، ونعلم أيضاً أنه لم يمتثل لقرار مجلس الأمن رقم 1441 (كما أكد هانز بليكس)؛ وهذا يعني بوضوح أن الغموض كان استراتيجيته المفضلة. ثانياً، لم يكن صدَّام حسين يظن أن تصرفاته ستؤدي إلى فرض عقوبات شديدة عليه. فقد كان مقتنعاً أن الولايات المتحدة ستقتصر في هجومها على الضربات الجوية لتجنب وقوع ضحايا (وخاصة في غياب قرارٍ أممي ثانٍ)، كما أكد طارق عزيز في تفسيره لسلوك الرئيس العراقي. ثالثاً، كان صدَّام يستفيد من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي شابه الفساد (كما كشفت لجنة فولكر) عن طريق التوزيع الاستراتيجي لعقود النفط وغيرها على الشركات الفرنسية والروسية والصينية (كما سمح قرار مجلس الأمن رقم 986). كما كان يكسب معركة العلاقات العامة. فمن منظوره، كانت استراتيجية الغموض تحقق النتيجة المطلوبة، وهذه نقطة مهمة يعترف بها بولاك نفسه:

> كان صدَّام يُظهر دائماً أنه يخشى على موقفه في الداخل أكثر مما يخشى على وضعه في الخارج. فقد ارتكب الكثير من الحماقات في السياسة الخارجية، مثل غزو الكويت ثم قرار محاربة قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، كوسيلة لمعالجة مشكلات داخلية كان يخشى أن تشكل تهديداً لقبضته على السلطة. وربما كان للعوامل ذاتها دور هنا، فبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، أصبحت أسلحة الدمار الشامل عنصراً مهماً من عناصر قوة صدَّام داخل العراق؛ حيث استخدمها ضد الأكراد في أواخر الثمانينيات، وأرسل إشارات بأنه قد يستخدمها ضد الأكراد والشيعة خلال الثورات التي اندلعت بعد حرب الخليج. **ربما خشي أنه إذا أدرك خصومه في الداخل أنه لم يعد لديه القدرة على استخدام هذه الأسلحة، فسيحاولون التحرك ضده. وبالمثل، كانت مكانة صدَّام لدى النخبة السنية التي تشكل قاعدة سلطته ترتبط إلى حد كبير بحقيقة أنه جعل من العراق قوة إقليمية، وكانت النخبة ترى أن ذلك نتيجة لترسانة العراق من الأسلحة غير التقليدية. وهكذا فإن تخليه عن أسلحة الدمار الشامل كان سيضر بمكانته لدى مؤيديه.** (التشديد من المؤلف).[18]

وبعبارة أخرى، كان "التناقض الاستراتيجي" مفيداً في التعامل مع الأعداء في الداخل والخارج، ولكن مصيره كان الفشل كطريقة لمنع نشوب الحرب.

## مبالغة صدّام في تقدير التهديد الإيراني

بعد إلقاء القبض على صدَّام حسين، قام عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي جورج بيرو باستجوابه بشكل يومي تقريباً، وذلك بهدف إيجاد إجابات على الأسئلة المحيرة حول البرامج الوهمية لأسلحة الدمار الشامل، وعلاقات النظام مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى، ولماذا خاطر صدَّام بالحرب ضد الولايات المتحدة بدلاً من الامتثال الكامل للقرارات الدولية وعمليات التفتيش. وبحسب بيرو، فقد اعترف صدّام «أن مفتشي الأمم المتحدة دمروا في التسعينيات معظم أسلحة الدمار الشامل العراقية. والأسلحة التي لم يدمرها المفتشون دمرها العراق من جانب واحد».[19] وأبقى صدَّام هذا الأمر سراً من أجل المحافظة على مظهر القوة «لأن هذا المظهر، في رأيه، هو الذي جعله يبقى في السلطة. وكانت تلك القدرات رادعاً للإيرانيين، ومنعتهم من إعادة غزو

العراق».[20] كان صدَّام يعتقد خطأً أن طهران تشكل تهديداً أكبر لنظامه من واشنطن أو لندن. وكان مقتنعاً بأن القادة الإيرانيين يريدون ضم جنوب العراق، وكانوا قادرين على المضي قدماً في برامجهم الخاصة بأسلحة الدمار الشامل نظراً إلى عدم خضوعهم لعقوبات أو عمليات تفتيش. كان عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي بيرو واضحاً بشأن هذا التصور الخاطئ عندما كتب ملاحظاته على مقابلاته مع صدَّام في يوم 11 حزيران/ يونيو 2004:[21]

> قال صدَّام حسين إن إيران كانت تمثل أكبر تهديد للعراق بسبب الحدود المشتركة بينهما، وكان يعتقد أنها تنوي ضم جنوب العراق إليها. كان يعتبر أن احتمال محاولة إيران ضم جزء من جنوب العراق إليها هو أكبر تهديد يواجه العراق.
>
> ... برغم أن صدَّاماً ادَّعى أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، فإن التهديد الإيراني كان السبب الرئيسي لعدم سماحه بعودة مفتشي الأمم المتحدة؛ إذ كان يخشى أن تكتشف إيران نقاط ضعف العراق أكثر من خشيته من رد فعل الولايات المتحدة على رفضه السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق. وفي رأيه، كان مفتشو الأمم المتحدة سيكشفون للإيرانيين بشكل مباشر المواقع التي سيؤدي ضربها إلى إلحاق أكبر ضرر بالعراق. وأوضح صدَّام هذه النقطة بالإشارة إلى أثر ضرب شخص ما عند الكوع أو الرسغ، فمن شأن هذا أن يجعله غير قادر على استخدام ذراعه. وأشار إلى أنه غضب عندما قامت الولايات المتحدة بضرب العراق في عام 1998. وقال إن العراق كان يستطيع امتصاص ضربة أمريكية أخرى، لأنه كان يعتبر أن هذا التهديد أقل شأناً من الانكشاف أمام إيران.
>
> ... قال صدَّام أيضاً إن قدرات الأسلحة الإيرانية ازدادت بشكل كبير، بينما قضت عقوبات الأمم المتحدة على القدرات العراقية. وهذا أمر سيظهر أثره في المستقبل؛ حيث ستمثل قدرات الأسلحة الإيرانية أكبر تهديد للعراق وللمنطقة في المستقبل. كما قال صدَّام: إن قدرات الأسلحة العراقية لعبت دوراً في نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية. ففي بداية الحرب، كان لدى العراق صواريخ ذات مدى محدود يقارب 270 كيلومتراً، في حين لم يكن لدى إيران أي قدرة صاروخية مُجدية. وحصل الإيرانيون من ليبيا على صواريخ بعيدة المدى يمكنها إصابة أهداف في عمق العراق. كان الإيرانيون أول من

> استعمل الصواريخ وضربوا بغداد. وهو يدَّعي أنه ألقى خطاباً وجَّه فيه تحذيراً للإيرانيين لوقف هذه الهجمات. ولكنهم هاجموا بغداد مرة أخرى. فجاء إليه العلماء العراقيون وأبلغوه أنهم يستطيعون زيادة مدى الصواريخ لتصل إلى أهداف في عمق إيران. فوجههم لفعل ذلك. ورد العراق على الهجمات الإيرانية بضرب العاصمة الإيرانية طهران بصواريخ من صنعه.

> ... أشار صدَّام حسين إلى أن إيران تواصل تطوير قدرات أسلحتها لتشمل أسلحة دمار شامل، بينما فقد العراق قدراته بسبب العقوبات وعمليات التفتيش الدولية. وعند سؤاله كيف كان العراق سيتعامل مع التهديد الإيراني عندما تُرفع العقوبات الأممية؟ أجاب بأن العراق كان سيصبح في موقف ضعيف ومكشوف أمام أي هجوم إيراني، وكان سيسعى لإبرام اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة لحمايته من التهديدات في المنطقة. وكان يرى أن اتفاقية كهذه ستعود بالفائدة ليس على العراق فحسب، بل أيضاً على جيرانه، مثل المملكة العربية السعودية.

من حيث الأساس، كان صدَّام مقتنعاً بأن قدرات أسلحة الدمار الشامل التي لديه حمت نظامه من إيران، وهذا يفسر أيضاً لماذا أمر صدَّام القوات البرية العراقية بالبقاء على الحدود مع إيران طوال فترة العقوبات. هذا الشعور بأن عليه ردع إيران يفسر أيضاً لماذا رفض صدَّام في البداية عمليات التفتيش الدولية في عام 2002؛ إذ كان يخشى أن المعلومات حول نقاط ضعفه الاستراتيجية والعسكرية ستتسرب إلى الولايات المتحدة وإيران. هذه القرارات كانت معقولة في ضوء اعتقاد صدَّام بأن إيران تشكل تهديداً خطيراً، ولكنها انطوت على أخطاء فادحة في الحسابات في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. فرفضه الأوَّلي قبول قرار جديد من الأمم المتحدة أو عمليات تفتيش أممية زاد من الشكوك الكبيرة أصلاً لدى الولايات المتحدة وبريطانيا في أنه كان يحتفظ بأسلحة دمار شامل.

خلاصة القول، لقد بالغ صدَّام في تقدير التهديد الإيراني، **وفي الوقت ذاته** قلل بشكل خطير من شأن تهديد التحالف الأمريكي - البريطاني. ولكن الأمريكيين والبريطانيين كانوا في الواقع، بعكس الإيرانيين، يحشدون القوات على الحدود العراقية استعداداً للغزو والاحتلال. فلم يكن من المنطقي المحافظة على وهم أسلحة الدمار الشامل لردع طهران،

لأنه كلما زادت جدية التهديد لطهران، ترسخ اقتناع واشنطن بأنه يحتفظ بأسلحة دمار شامل محظورة، وأصبحت السياسات التي اعتمدها بوش وبلير للتعامل مع العراق أكثر عقلانية.

بحسب المجموعة نفسها من التقارير التي كشفت عنها قيادة القوات الأمريكية المشتركة، لم تكن إيران التهديد الوحيد الذي بالغ صدَّام في تقديره، بل كانت إسرائيل أيضاً مصدر قلق كبير له:[22]

> كان علي حسن المجيد، المعروف باسم "علي الكيماوي" بسبب استعماله الأسلحة الكيميائية ضد مدنيين أكراد في عام 1987، مقتنعاً بأنه لم يعد لدى العراق أسلحة دمار شامل، ولكنه يدعي أن الكثيرين داخل الحلقة الحاكمة في العراق ظلوا يعتقدون بوجود تلك الأسلحة. وحتى في أعلى مستويات النظام، كان هناك دائماً شيء من الشك في شأن حقيقة أسلحة الدمار الشامل. ووفقاً لعلي الكيماوي، سُئِل صدَّام عن تلك الأسلحة في اجتماع مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، فأجاب بأن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، ولكنه رفض بشكل قاطع اقتراحاً بأن يزيل النظام جميع الشكوك التي تشير إلى خلاف ذلك، مبيناً أن إعلاناً كهذا قد يشجع الإسرائيليين على مهاجمة العراق.

طبعاً لا توجد وسيلة تسمح بالتأكد بشكل مستقل من وجود خطة لدى إيران أو إسرائيل لمهاجمة العراق، ولكن افتراض أن هذه الخطة أخطر من التهديد الأمريكي - البريطاني لن يكون منطقياً إلا إذا كان صدَّام يعتقد أن القوات الأمريكية والبريطانية لن تُستخدَم، وإن استُخدِمت فسيكون التدخل العسكري مشابهاً لما حدث في عام 1991 أو عام 1998. كان صدَّام واثقاً من قدرته على تحمل هجوم من هذا النوع، ولم يكن يرى أي احتمال لوقوع غزو شامل، وخاصة دخول بغداد. وسنتطرق فيما يأتي إلى الأدلة التي تؤكد هذه الافتراضات الخاطئة.

## محدودية المعلومات الاستخبارية عن السياسة الداخلية الأمريكية

أدت التصورات والضغوط الداخلية الأمريكية وضرورة الرد على أي تهديد أمني في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر إلى إيجاد مجموعة من السياسات الخارجية الأمريكية التي لم

يستطع صدَّام حسين التنبؤ بها أو فهمها بشكل كامل. كما أخفق النظام في فهم أن تصرفاته تزيد من الشكوك بشأن أسلحة الدمار الشامل، وهذه بدورها تسوغ الاستراتيجية الأمريكية - البريطانية. يصف جورج بيرو (Piro 2008) الكثير من التصورات الخاطئة لدى صدَّام عن الولايات المتحدة بشيء من التفصيل قائلاً:[23]

> لم يكن يفهم لماذا نعيد انتخاب رئيسنا كل أربع سنوات. ففي رأيه يستغرق المرء سنوات ليفهم تماماً عمله ويستطيع القيام به بشكل فعال. وأضاف مازحاً أن هذا يعني أن عليه أن يُدرب رئيساً جديداً كل أربع سنوات... كان يعتمد على الأفلام لفهم الثقافة الأمريكية.

ويشير دولفر (Deulfer 2004: 33) إلى الشيء ذاته في تقرير مجموعة مسح العراق:[24]

> إن أسلوب صدَّام في إدارة رد فعل العراق على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ربما يعكس عدم فهمه للسياسة الأمريكية، وقد يفسر لماذا عجزت بغداد عن فهم التغير العميق في المواقف الأمريكية بعد أيلول/ سبتمبر 2001. ووفقاً لطارق عزيز فإن عدم فهم صدَّام للمواقف الأمريكية أثَّر في عملية صنع القرار.

بينما أصبح الغموض الاستراتيجي أقل قبولاً لدى الولايات المتحدة وبريطانيا، لم يكن صدَّام قادراً على إعادة تقويم رؤيته للمخاوف الأمريكية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر من أجل الوصول إلى فهم كامل للآثار المترتبة على المناقشات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. فقد فشل في فهم شعور المسؤولين الأمريكيين (من الحزبين) بوجود حاجة ملحة إلى معالجة تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو إدراك التصورات الخاطئة في واشنطن بشأن تلك الأسلحة. كما لم يفهم منطق الدبلوماسية القسرية، والتكاليف السياسية التي ستتكبدها الولايات المتحدة وبريطانيا في حالة تراجعهما بعد توجيه تهديدات جدِّية، وقربه من الحرب بعد اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 بالإجماع. لم تكن لدى صدَّام أو أي من أعضاء نظامه أي من المعلومات اللازمة لتمكينه من النظر في تكلفة تصرفاته ومخاطرها (أو كيف تنظر إليها واشنطن)، وهذه نقطة أشار إليها بوضوح مستشاره الرئيسي طارق عزيز. فلم يكتفِ صدَّام برفض

جمع الأدلة والمعلومات الاستخبارية عن الولايات المتحدة، بل نبه رئيس مستشاريه لترك هذا النوع من التفسيرات له هو؛ حيث قال موضحاً في أثناء مناقشة هذه القضية مع مستشاريه في عام 1990:

> الولايات المتحدة بلد معقد، وفهمها يتطلب يقظة لا تمتلكها أجهزة الاستخبارات ولا يتمتع بها إلا رجل السياسة. في الواقع، منعتُ أجهزة المخابرات من تقديم أي استنتاج عن الولايات المتحدة اعتماداً على الصحافة والتحليلات السياسية، وقلتُ لهم إن هذا ليس اختصاصهم؛ لأن هذه الأجهزة عندما تعجز عن إيجاد حقائق ملموسة، تعمد إلى استخلاص الاستنتاجات من الصحف، وهذه أشياء أعرفها أصلاً. قلت إنني لا أريد أن يقدم لي أي من جهازي الاستخبارات [الاستخبارات العراقية أو المديرية العامة للاستخبارات العسكرية] أي تحليل، فهذا اختصاصي أنا... اتفقنا على العمل على هذا الأساس... هذا ما فعلتُه مع الإيرانيين، كان بعض الأمور استنتاجاً وبعضها من خلال التفكير الإبداعي وربط الأمور ببعضها بعضاً، وهذا كله دون أدلة ملموسة.[25]

كان قرار منع مسؤولي الاستخبارات من دراسة معلومات متاحة بسهولة لفهم المصالح الأمريكية أو البريطانية خطأً فادحاً في نظام ميَّال أصلاً إلى توليد معلومات تؤكد تفضيلات صدَّام حسين. وإذا كان تأكيد الأفكار المسبقة مشكلة في الولايات المتحدة، فمن المؤكد أنه كان أيضاً مشكلة رئيسية في نظام استبدادي منغلق كالنظام العراقي؛ إذ حُرِم صدَّام حسين من الحصول على معلومات استخبارية كانت ستساعده وستساعد مستشاريه في فهم كيفية تفسير المسؤولين الأمريكيين لسلوك صدَّام، ومخاوفهم في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وتفسيرهم لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، والمخاطر العالية لسياسة الغموض الاستراتيجي التي كان العراق يتبعها.

## محدودية المعلومات الاستخبارية عن الخطط العسكرية الأمريكية

زاد صدَّام من فداحة الأخطاء الناجمة من غياب معلومات استخبارية عن السياسة الداخلية الأمريكية بعد 11 أيلول/ سبتمبر من خلال فشله في فهم معنى الخطط العسكرية

والاستراتيجيات القسرية الأمريكية في الفترة التي سبقت الحرب. وكما يوضح دولفر (Duelfer 2004: 32):[26]

> وفقاً للمدير السابق للمديرية العامة للاستخبارات العسكرية، اعتمد العراق في الكثير من فهمه للقدرات العسكرية الأمريكية على التلفزيون والإنترنت. ولم يحصل إلا على قدر محدود من المعلومات عن القدرات العسكرية الأمريكية من خلال عناصر استخباراته، برغم أنهم كانوا يراقبون عن كثب حشد القوات الأمريكية في الكويت... وهكذا فشل صدَّام في فهم الولايات المتحدة ودوافعها الداخلية أو الخارجية أو ما تعتبره مصالحها في الخليج. ولم يكن هناك ما يجعله يركز على السياسات الأمريكية بخلاف احتمال تعرضه لضربة عسكرية. فقد قال مرات عدة لمرؤوسيه إن الولايات المتحدة حققت بعد عملية عاصفة الصحراء كل ما تريد في منطقة الخليج. لم تكن لديه أي أوهام حول القدرات العسكرية أو التكنولوجية الأمريكية، برغم أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة لن تغزو العراق بسبب المخاوف الأمريكية المبالغ فيها من وقوع إصابات في صفوف قواتها... وفي أواخر عام 2002 كان صدَّام قد أقنع نفسه، كما في عام 1991، بأن الولايات المتحدة لن تهاجم العراق لأنها حققت فعلاً جميع أهدافها الممثلة بإيجاد حضور عسكري لها في المنطقة، وذلك وفقاً لمقابلات مع محتجزين... بعض القادة العراقيين لم يكونوا يعتبرون الولايات المتحدة عدواً على المدى الطويل، ولكن الكثيرين منهم لم يكونوا يعرفون عنها سوى القليل، وأقل من ذلك إزاء ما يتعلق بصياغة سياستها الخارجية. كما أشار مستشارون سابقون إلى أن صدَّاماً لم يخلص قط إلى أن الولايات المتحدة ستحاول إطاحته من خلال غزو البلاد.

هذا يعني أن صدَّاماً قَبِل أساساً مخاطر الغموض الاستراتيجي وتكاليفه لأنه لم يقتنع قط بأن التحالف الأمريكي – البريطاني سيشرع في عملية غزو شامل تتضمن احتلال بغداد. ورداً على أسئلة حول كيفية ارتكاب صدَّام هذا العدد الكبير من الأخطاء التي تسببت في وقوع الغزو، أوضح بيرو أنه لم يخطر قط في بال صدَّام أنه يمكن أن يكون مخطئاً إلى هذه الدرجة بشأن النيات الأمريكية والبريطانية، ولكنه قال أيضاً لبيرو: «إنه أخطأ في البداية في تقدير نيات الرئيس بوش».[27] فقد رفض صدَّام قبول احتمال أن تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا تأمين دعم كافٍ لغزو شامل، وخصوصاً في غياب الدعم

الأممي لاستصدار قرار ثانٍ. ويعتقد بيرو أن هذا ربما كان أكبر خطأ يرتكبه صدَّام؛ «إذ ظن أن رد الولايات المتحدة سيكون مماثلاً لردها في عملية ثعلب الصحراء عام 1998... وقد استطاع البقاء حينئذٍ، وهو مستعد لتحمل هجوم وأضرار من هذا النوع».[28] ويقدم دولفر (Duelfer 2004: 67) أدلة إضافية من تفسير طارق عزيز لسلوك صدَّام:

المحقق: كنت تبدو واثقاً بنفسك، وقلت في تصريحاتك العلنية: إن العراق مستعد لصد أي غزو أمريكي.

طارق عزيز: طبعاً قلت هذا. كيف يمكنني أن أقول: «أعتقد أننا نرتكب خطأً، ونحن غير مستعدين للدفاع ضد أي هجوم»؟ كان هذا مستحيلاً. كان علي قول ذلك لأنه كان موقف حكومتي، ولكنه كان صحيحاً. **فقبل بضعة أسابيع من بدء الهجوم، كان صدَّام يعتقد أن الولايات المتحدة لن تستخدم قواتها البرية؛ كان يظن أنكم لن تستخدموا إلا سلاح الجو.** (التشديد من المؤلف).

المحقق: ألم يكن على علم بحشد القوات في المنطقة؟

طارق عزيز: طبعاً كان على علم بذلك، كان التلفزيون يعرض كل شيء. **ولكنه ظن أن الولايات المتحدة لن تخوض حرباً برية لأنها مكلفة جداً لها. كان واثقاً جداً بنفسه. كان ذكياً، ولكن حساباته كانت خاطئة. ليس الأمر أنه لم يكن يتلقى المعلومات. كان كل شيء يُعرض على شاشة التلفزيون، ولكنه لم يكن يفهم العلاقات الدولية جيداً.** (التشديد من المؤلف).

بالنسبة إلى ما إذا كان صدَّام يعتقد أنه يستطيع التصدي بفعالية لهجوم أمريكي بريطاني عندما اتضح له أن الغزو وشيك، يوضح بيرو أن صدَّاماً «طلب من قادته العسكريين وكبار المسؤولين في الحكومة الصمود لمدة أسبوعين. وبعدها سيتحول الأمر إلى ما وصفه بالحرب السرية».[29] كان يعتقد أنه قادر على الصمود في وجه الهجمات الأولى، بل ربما الصمود أمام الغزو، ومنع القوات الأمريكية - البريطانية من التقدم نحو بغداد، ثم الانتصار من خلال ثورة مسلحة. وكما يشير جوردون وترينور (Gordon and Trainor 2006: 121) في إشارة إلى نصوص المقابلات التي

أُجرِيت في إطار مجموعة مسح العراق ومشروع وجهات النظر العراقية، كان مدير الاستخبارات العسكرية العراقية وغيره من أبرز المعتقلين من أعضاء الحلقة الداخلية في النظام العراقي (ومعظم الموظفين العسكريين) يعتقدون أن الحرب لن تستمر إلا أياماً قليلة، وستكون مشابهة لحملة عام 1998، بحيث تتركز الضربات الجوية والعمليات العسكرية والقوات البرية، إن وجدت، في جنوب العراق.

تؤكد مئات الصفحات من نصوص المقابلات أن صدَّاماً استهان بشكل كبير بعزم واشنطن على خوض حرب برية والانتصار فيها، ومن ذلك الرغبة في احتلال بغداد إذا لم تتحقق المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441. وقد فشل الرئيس العراقي في إدراك الأهمية التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا توليها لإظهار عزمها وجديتها في هذه الحالة. ويوضح دولفر (Duelfer 2004: 61–2) في التقرير النهائي لمجموعة مسح العراق أن «مرحلة الحسابات الخاطئة تميزت بسلسلة من القرارات الاستراتيجية الضعيفة التي جعلت صدَّاماً معزولاً».

> كان تعاون العراق مع مفتشي الأمم المتحدة متقلباً عادة. وفي نهاية المطاف قرر التحالف أن جهود النظام قليلة جداً ومتأخرة جداً. وبحلول شهر كانون الثاني/ يناير 2003، أيقن صدَّام أن العمل العسكري حتمي ولا مفر منه. كما كان يرى أن القوات العراقية مستعدة لصد الغزاة لمدة شهر على الأقل، حتى دون أسلحة دمار شامل، وأن القوات الغازية لن تصل إلى بغداد. ولكنه لم يستشر مستشاريه الذين كانوا يعتقدون خلاف ذلك، وأسهمت حلقته الداخلية في تعزيز تصوراته الخاطئة. ونتيجة لذلك؛ أي عندما بدأت عملية حرية العراق، لم تقم القوات المسلحة العراقية بأي رد عسكري فعال. وفوجئ صدَّام بسرعة هزيمة العراق. ومع النهاية السريعة لنظام صدَّام حسين، انتهت مساعيه لرفع العقوبات، وهو هدف كان قريباً جداً من تحقيقه.

ومما زاد من تأثير الحسابات الخاطئة لصدَّام حسين أنه بالغ في تقدير الدعم الذي حصل عليه (وسيحصل عليه) من روسيا وفرنسا و«اطمأن إلى أن مجلس الأمن الدولي منقسم على نفسه، وأن القوى الإقليمية ومعظم حلفاء الولايات المتحدة يعارضون

الحرب» (Gordon and Trainor 2006: 135).[30] فما من شك في أن صدَّاماً قبِل التفسير الفرنسي لـ"نجاح" المفاوضات في الأمم المتحدة، وصدَّق أن فرنسا تمكنت من خلال جهودها الدبلوماسية من منع اللجوء التلقائي إلى القوة. وفي الحقيقة، كان أحد الطرفين فرحاً لتصوره أنه جعل الحصول على قرار ثانٍ شرطاً لأي استخدام للقوة، بينما كان الطرف الآخر مقتنعاً بأن إدراج عبارتي "خرق جوهري" و"عواقب وخيمة" في القرار كان كافياً لتسويغ الهجوم في حالة عدم امتثال العراق. فالشيء المهم الوحيد الذي وافق عليه المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1441 هو "النظر في" قرارٍ ثانٍ، وليس اعتماده، واعتبر كل من كولن باول وجاك سترو أن جهودهما لاحقاً للتفاوض على قرارٍ ثانٍ تفي بكل وضوح بذلك الالتزام. وتكشف نصوص المقابلات مع طارق عزيز ضمن مشروع وجهات النظر العراقية عن مدى ثقة صدَّام المفرطة إزاء ما يتعلق بتوقعات المساعدة الروسية والفرنسية (Woods *et al.* 2006a):[31]

> قال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز: إن الدكتاتور كان "واثقاً جداً" بأن الولايات المتحدة لن تجرؤ على مهاجمة العراق، وأنها إن فعلت ذلك فستُهزم شر هزيمة. فما مصدر ثقة صدَّام؟ بالاعتماد على تصريحاته، يبدو أن أهم عنصر في حساباته الاستراتيجية كان إيمانه بأن فرنسا وروسيا ستمنعان أي غزو من جانب الولايات المتحدة. ووفقاً لعزيز، كانت ثقة صدَّام تقوم على اعتقاده بوجود ترابط بين المصالح الاقتصادية لفرنسا وروسيا وبين أهدافه الاستراتيجية الخاصة:

> طارق عزيز: حصلت كل من فرنسا وروسيا على عقود تجارية وخدمية بملايين الدولارات في العراق، على أساس تفاهم ضمني أن موقفهما السياسي إزاء ما يتعلق بالعقوبات سيكون مؤيداً للعراق. بالإضافة إلى ذلك، أراد الفرنسيون رفع العقوبات لحماية عقودهم التجارية والخدمية في العراق. كما كانت الدولتان تريدان إثبات مكانتيهما في العالم كدولتين عضوين في مجلس الأمن الدولي، وبإمكانهما استخدام حق النقض لإظهار أنهما مازالتا قويتين.

ويمضي المؤلفون ليقولوا في التقرير النهائي لمشروع وجهات النظر العراقية:

زعم إبراهيم أحمد عبد الستار، رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة العراقية، أن صدَّام حسين كان يعتقد أنه حتى لو تخلى عنه أنصاره الدوليون وبدأت الولايات المتحدة هجوماً برياً، فسرعان ما سترضخ واشنطن للضغوط الدولية لوقف الحرب. كما كان صدَّام، وفقاً لمترجمه الشخصي، يعتقد أن قواته «المتفوقة» ستظهر «مقاومة بطولية... وتلحق بالأمريكيين خسائر فادحة تمنع تقدمهم».

وبحسب كلمات صدَّام نفسه، «لن يكون العراق مثل أفغانستان بأي شكل من الأشكال. ولن نترك الحرب تصبح نزهة للجنود الأمريكيين والبريطانيين. هذا غير وارد على الإطلاق!»[32] وبحسب تقرير مشروع وجهات النظر العراقية، عندما بدأت الحرب:

تشبث صدَّام بعناد باعتقاده أن الأمريكيين لن يسعوا لتغيير النظام وسيقبلون بنتيجة دون ذلك. ووفقاً لإبراهيم أحمد عبد الستار، رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة العراقية، «**لم يكن أي قائد عراقي يعتقد أن قوات التحالف ستصل إلى بغداد**». كان اقتناع صدَّام بأن نظامه سينجو من الحرب هو السبب الرئيسي في أنه لم يجعل قواته تشعل حقول النفط العراقية أو تفتح السدود لإغراق الجنوب، وهما أمران توقع الكثير من المحللين أن يكونا من أوائل التدابير التي سيلجأ إليها العراق في حال تعرضه للغزو. وعلى حد تعبير طارق عزيز: «**كان [صدَّام] يعتقد أن هذه الحرب لن تؤدي إلى نهايته**». كان صدَّام يدرك أنه إذا كانت حساباته الاستراتيجية صحيحة، فسيحتاج إلى النفط لدعم نظامه. وحتى مع عبور الدبابات الأمريكية الحدود العراقية، ظل التمرد الداخلي أكثر ما يخشاه صدَّام. ولإخماد أي تمرد بعد الحرب، فهو بحاجة إلى أن تبقى الجسور سليمة والأرض في الجنوب غير مغمورة بالمياه. وهكذا خطط صدَّام لتحركاته على هذا الأساس. (التشديد من المؤلف).

... في نهاية شهر آذار/ مارس 2003، يبدو أن صدَّاماً كان مازال يعتقد أن الحرب تسير وفقاً لتوقعاته. وإذا كان العراق لا يتجه نحو النصر، فهو لا يتجه أيضاً نحو الهزيمة، أو على الأقل هكذا بدا الأمر للدكتاتور العراقي. ربما كان الأمريكيون استمعوا بشيء من التسلية للاختلاقات الواضحة التي كان يطلقها وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف (الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام لقب "بوب بغداد")، ولكن الأدلة المتاحة الآن تبين بوضوح أن صدَّاماً والمحيطين به كانوا يصدقون تقريباً كل كلمة تصدر من جهاز دعايتهم.

ترسم الأدلة صورة واضحة لزعيم غارق في الأوهام، يحيط به أفراد أسرته المقربون، الذين اختير معظمهم على أساس الروابط العائلية وحدها، لا بناءً على مهاراتهم التي تمكنهم من إدارة الأزمة. ولم يجرؤ أي من هؤلاء المستشارين، ومنهم أقربهم وأكثرهم خبرة (طارق عزيز)، على تحدي تصورات صدَّام وتكتيكاته. وحتى عندما بدأت الحرب، بقيت هذه التصورات الخاطئة راسخة بقوة:

> خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب، طلب العراق من روسيا وفرنسا والصين عدم تأييد مبادرات وقف إطلاق النار لأن صدَّاماً كان يعتقد أن هذه التحركات ستضفي الشرعية على وجود قوات التحالف في العراق. كان صدَّام يعتقد أن استراتيجيته تنجح وأن هجوم التحالف يوشك على التوقف، واستمر في اعتقاده هذا حتى مرحلة متأخرة. ففي يوم 30 آذار/ مارس، طلب الفريق أول عبدالحميد محمود، سكرتير صدام حسين، من وزير الخارجية العراقي أن يبلغ الحكومتين الفرنسية والروسية أن بغداد لن تقبل بأقل من «الانسحاب غير المشروط» للقوات الأمريكية لأن «العراق ينتصر الآن... والولايات المتحدة غرقت في وحل الهزيمة». في تلك اللحظة، كانت الدبابات الأمريكية على بعد مائة ميل إلى الجنوب من بغداد، تتزود بالوقود والسلاح استعداداً للهجوم الأخير.[33]

هذه الأحداث المتعاقبة تبين فشل الدبلوماسية القسرية الأمريكية. فقد طبق المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون استراتيجية دبلوماسية وعسكرية قسرية كانوا يظنون أنها تنطوي على ما يكفي من الجدية والتصميم وستُكلف النظام العراقي الكثير في حالة تنفيذها. وكلما زاد اقتناعهم بجدية تهديداتهم، زادت مخاوفهم وشكوكهم في عدم امتثال صدَّام لمطالبهم، وزاد يقينهم بأن صدَّاماً يخفي أسلحة محظورة. وقد تضافر هذان الخطآن؛ أي قرار الولايات المتحدة نشر 200,000 جندي في المنطقة بناءً على افتراضات خاطئة حول أسلحة الدمار الشامل، وقرار صدَّام حسين اللجوء إلى الغموض الاستراتيجي والردع عن طريق الخداع؛ فأديا إلى مخاوف وتصرفات عزز كل منها الآخر، وقادت الطرفين إلى الحرب. ولم يستطع أي من الطرفين رؤية عيوب استراتيجيته؛ حيث رفض المسؤولون الأمريكيون احتمال أن يكون صدَّام لا يصدِّق تصميم الولايات المتحدة

وبريطانيا وعزمهما بعد كل ما قامتا به، ورفض صدَّام بالمقابل تصديق أنهما ستغزوان العراق فعلاً دون قرارٍ ثانٍ، برغم جميع التصريحات والتحركات الأمريكية والبريطانية التي تشير إلى خلاف ذلك. واستهان صدَّام كلياً بآثار هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، بينما لم يفهم مجلس الأمن الدولي الدوافع الداخلية والإقليمية التي دفعت صدَّاماً إلى اللجوء إلى الغموض الاستراتيجي.

تُغفل نظرية حرب المحافظين الجدد تأثير جميع هذه العوامل السياسية والاستراتيجية والنفسية.

## أقارب صدّام ومستشاروه ومتملقوه

لم يكن صدَّام حسين وحده المسؤول عن الأخطاء التي قرَّبت بلاده إلى الحرب، بل تعززت أخطاؤه بسبب عدم وجود أحكام متوازنة من مستشارين رئيسيين، علماً أن معظم القادة يعتمدون على هذه الأحكام ويسترشدون بها. وكما يوضح وودز وآخرون (Woods et al. 2006b) في تلخيصهم النتائج التي خلص إليها مشروع وجهات النظر العراقية:

> فلم يكن صدَّام يثق إلا بشخص واحد: صدَّام حسين. ونتيجة لذلك راح يركز السلطة في يديه أكثر فأكثر. ولكن ليس بإمكان رجل واحد فعل كل شيء. فعندما كان يُضطر إلى الاستعانة بآخرين لتولي التفاصيل التنفيذية، كان يختارهم بناءً على معايير دقيقة. وكما يشير أحد كبار القادة العراقيين، كان صدَّام يختار «غير المتعلمين وغير الموهوبين والذين لا يشكلون أي تهديد لقيادته لشغل المناصب الرئيسية». ونظراً إلى خشيته الدائمة من وقوع انقلاب ضده، كان لا يمنح أي سلطة عسكرية لأي شخص من خارج عائلته أو قبيلته.[34]

يفسر هذا فشل النظام في إعادة النظر في الحكمة من الغموض الاستراتيجي والردع بالخداع في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، فضلاً عن صدقية الولايات المتحدة وبريطانيا وتصميمهما على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1441. ووفقاً لتقرير مشروع وجهات النظر العراقية:

> فإن هناك عاملاً آخر قلل من فعالية الجيش العراقي، وهو العقوبات. فعلى مدى اثني عشر عاماً، أسهمت العقوبات الأممية في إضعاف الجيش العراقي من خلال تقييد قدرة بغداد على شراء معدات جديدة، أو استيراد قطع الغيار، أو تمويل دورات تدريبية مناسبة. وفي مسعى للتغلب على آثار العقوبات **أنشأ صدَّام اللجنة الصناعية العسكرية كوسيلة للمحافظة على الجيش. وراحت اللجنة ومجموعة من المؤسسات الفرعية المنبثقة منها تقدم الوعود بتوفير قدرات جديدة للتعويض عن آثار ضعف التدريب، وضعف الروح المعنوية، والمعدات المهملة. ويبدو أن صدَّاماً كان ينتظر الحصول على أسلحة سحرية من شأنها وقف تآكل قوة جيشه**. (التشديد من المؤلف).[35]

> وقد عُثر على تقرير سنوي صادر من اللجنة الصناعية العسكرية بخصوص الاستثمارات التي تمت في عامي 2003 و2003 يظهر أكثر من 170 مشروعاً بحثياً بميزانية تقدر بنحو 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وقد وزعت اللجنة المشروعات على مجالات تشمل المعدات والهندسة والصواريخ والإلكترونيات والأسلحة الاستراتيجية والمدفعية والقوات الجوية. وزعم مسؤول عراقي كبير أن قادة اللجنة كانوا يخشون صدَّاماً كثيراً إلى درجة أنه عندما أمرهم ببدء برامج أسلحة يعلمون أن العراق لا يستطيع تطويرها قالوا له: إنهم يستطيعون تنفيذها بسهولة. وعندما سألهم صدَّام لاحقاً عن أخبار المشروعات الوهمية، قاموا بتزوير مخططات وتصاميم لإظهار أنهم حققوا تقدماً.[36]

وهكذا يتضح أن المستشارين الرئيسيين وكبار العلماء الذين كان صدَّام يعتمد عليهم للحصول على معلومات حول برامجه لأسلحة الدمار الشامل كانوا يقدمون له معلومات مضللة (Duelfer 2004)،[37] بل كانوا في الواقع يخدعونه من خلال دفعه إلى الاعتقاد بأنهم ينفذون أوامره لإنتاج برامج أسلحة دمار شامل أكثر تقدماً بينما كانوا عاجزين عن ذلك (بسبب آثار العقوبات)، ولكنهم كانوا يخشون إبلاغ صدَّام بالحقيقة.

> هذا الدفق المستمر من التقارير الكاذبة يبين بلا شك لماذا كانت حسابات صدَّام الخاطئة إزاء ما يتعلق بالمسائل العملياتية والاستراتيجية والسياسية تبدو منطقية تماماً له. فوفقاً لطارق عزيز، «**كان أعضاء اللجنة الصناعية العسكرية كذابين. كانوا يكذبون على الجميع، ومنهم صدَّام نفسه، وكانوا يقولون دائماً إنهم ينتجون أسلحة خاصة أو يشترونها حتى يتمكنوا من الحصول على امتيازات من صدَّام - مال، سيارات، كل شيء - لكنهم**

> **كانوا كذابين. فإذا كانوا فعلوا كل هذا وجلبوا كل هذه الأسلحة السرية، فلماذا لم تُحقق النتيجة المطلوبة؟»** (التشديد من المؤلف).[38]

كانت الوثائق التي اختلقوها لإثبات أنهم يعملون على تطوير نظم أسلحة جديدة هي نفسها الملفات التي كان المفتشون يكتشفونها بين حين وآخر، وشكلت جزءاً من الأدلة على تورط النظام العراقي في تطوير أسلحة دمار شامل.

هناك الكثير من الأمثلة الأخرى على تقديم مسؤولين في النظام تقارير كاذبة أسهمت في زيادة التصورات الخاطئة لدى الطرفين؛ ففي الفترة التي سبقت حرب العراق مثلاً، سُئِلت رحاب راشد طه (وهي عالمة عراقية كبيرة) عن الكمية المفقودة من الجمرة الخبيثة التي ورد ذكرها في تقارير بليكس، ولكنها لم تقدم للمفتشين أي إجابات مفيدة. وبعد الحرب، اعترفت العالمة ذاتها بأن البكتيريا القاتلة دُفنت في مكان قريب من قصور صدَّام.

> كان أعضاء البرنامج خائفين جداً من إخبار النظام أنهم دفنوا عوامل جمرة خبيثة خاملة على مقربة من واحد من أهم القصور الرئاسية. ولم يجد تحقيق مجموعة مسح العراق أي دليل على أن العراق واصل إخفاء الأسلحة البيولوجية بعد تدميرها من جانب واحد في عام 1991.[39]

واضح أن العالمة كانت تخشى على نفسها فيما لو عرف صدَّام ما فعلته، ولكن حجب المعلومات حول أسلوب تدمير الجمرة الخبيثة عن المفتشين عزز ببساطة الشكوك في أن أسلحة الدمار الشامل كانت مخبأة. بعبارة أخرى، تم تفسير الخداع على نحو خاطئ، ولكن هذا التفسير كان للأسف الأكثر قبولاً (تجنب المخاطرة) في ضوء استمرار الخداع على مدى عقد من الزمن، أما التفسير الصحيح (أي إن أسلحة الدمار الشامل دُمِّرت دون الاحتفاظ بسجلات) فكان ينطوي على مخاطرة أكبر في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وقد حذَّر باول الجميع من كمية الجمرة الخبيثة النشيطة في خطابه في الأمم المتحدة قائلاً: «ما يعادل عشرات الآلاف من ملاعق الشاي... وهذا يستند إلى أدلة وليس مجرد تخمينات. هذه حقيقة».[40] وهكذا تضافرت الوقائع المتعلقة بتأثير الجمرة الخبيثة، والتفسير

الأكثر قبولاً للأدلة على الخداع المستمر، لتقدم أدلة قوية. وكانت محاولة الوصول إلى تفسير صحيح للخداع تحدياً صعباً.

وفقاً لديفيد كاي من مجموعة مسح العراق، «كان بعض المواد مازال في مكانه لأن صهري صدَّام لم ينفذا قبل انشقاقهما تعليمات أُصدِرت سابقاً بتدمير كل شيء».[41] وشعر صدَّام حسين بقلق بالغ إزاء تأثير انشقاق صهريه في إطالة أمد العقوبات، فأوعز إلى كبار المسؤولين العسكريين العراقيين للتخلص من أي شيء يشير إلى أسلحة الدمار الشامل. وفي أثناء نقل هذا الأمر إلى القوات على الأرض، اعترضته الاستخبارات الأمريكية، وفسره المسؤولون الأمريكيون على أنه تعليمات لإخفاء الأدلة على أسلحة الدمار الشامل وليس التخلص منها، وهو خطأ حدث بسبب ممارسة النظام ألعاباً مشابهة طوال عقد من الزمن.

كان أوضح مثال على التصورات الخاطئة لدى كل من الأمريكيين والعراقيين (التي ناقشناها بالتفصيل في الفصل الخامس) في عام 2002 عندما اعترضت الاستخبارات الأمريكية اتصالاً بين اثنين من قادة الحرس الجمهوري العراقي يناقشان إزالة كلمتي "عوامل الأعصاب" من "التعليمات اللاسلكية" والإيعاز إلى الجنود «بتفتيش المنطقة المحيطة بمعكسر المقر و[الوحدة] بحثاً عن أي عوامل كيميائية، والتأكد من خلو المنطقة من الحاويات الكيميائية، وكتابة تقرير عن ذلك». ومن الواضح اليوم أنه كان ينبغي تفسير هذا الاتصال على أنه محاولة **للامتثال** لقرارات الأمم المتحدة، ولكن في ذلك الوقت كان من المنطقي افتراض أن الأسلحة المحظورة موجودة فعلاً، وأن النظام يحاول إخفاءها مرة أخرى.

## خلاصة: الغموض الاستراتيجي وحتمية الحرب

كان أعضاء فريقي الأمن القومي في إدارتي كلينتون وبوش يعتقدون أن صدَّام حسين يحتفظ بأسلحة دمار شامل، كما يبين تينيت، لأنه «كان لدى صدَّام مؤسسة كاملة متخصصة لإخفاء تلك الأسلحة».[42] ويتفق مارتن إنديك، الذي عمل مع تينيت وكان واحداً من موظفي مجلس الأمن القومي في عهد كلينتون، مع تحليل تينيت؛ حيث يقول:

«كنا نراقب الوضع. كان صدَّام يرفض الإفصاح عن مكان المواد المفقودة من الحرب السابقة، ولم يكن ذلك منطقياً، لأنه إذا تخلى عن برامج التسلح فسيتخلص من العقوبات ولا يبقى لدينا أي مسوغ لغزو العراق».[43] ولم يخطر في بال الإدارتين احتمال أنه يمارس الخداع لأسباب نفهمها الآن. ولكن يجب أن يفهم أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أنه كان من شبه المستحيل أن تنجح عمليات التفتيش مادام المفتشون يبحثون عن أسلحة يتوقع الجميع العثور عليها ولكنها غير موجودة. كان المجتمع الدولي يتعامل مع زعيم يرفض الاعتراف بأنه لا يشكل تهديداً للآخرين، ولا يصدق أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً لبلده.

ولكن عندما تتكرر الأخطاء نفسها والحسابات الخاطئة مرة تلو الأخرى، تتضاعف آثارها السلبية، فالقيام بالتحركات نفسها في مراحل لاحقة من الأزمة أثار قلقاً أكبر لدى خصوم صدَّام. فمثلاً، كان عدم امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح قبل عام 1998 أقل أهمية من عدم امتثاله لقرار مجلس الأمن رقم 1441 في عام 2003 بعد التهديد بـ "عواقب وخيمة"؛ لأن المخالفات في هذه المرحلة المتأخرة كانت أكثر تعزيزاً للشكوك بأنه يخفي شيئاً، وإلا فما الذي يدفعه إلى المخاطرة بهذا الشكل؟ وهكذا كان أكبر خطأ اقترفه صدَّام حسين هو عدم إدراكه تراجع فعالية الاستراتيجية ذاتها بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وكما يقول تينيت (Tenet 2007: 333) «لقد كان حمقاً منه ألا يفهم أن الولايات المتحدة، وخاصة بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لن تخاطر بالتقليل من شأن قدراته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل كما فعلنا في السابق».[44] ومع تصاعد الأزمة، وزيادة قوة التهديدات الصادرة، صار يُنظَر إلى المخالفات الصغيرة على أنها تشكل تهديداً متزايداً.

## الاستنتاجات: عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

لا تكفي التأكيدات التقليدية من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد بأن الوضع كان سيختلف في ظل إدارة جور للوصول إلى استنتاجات افتراضية مقنعة، فهذه الأقوال لا تبين طبيعة الاختلاف أو سببه أو تأثيره في السلوك والنتائج. طبعاً يمكن أن نتصور أن

صدَّام حسين كان سيتصرف بشكل مختلف في مواجهة إدارة يترأسها جور، ولكن كيف؟ وفي أي اتجاه؟

السؤال الرئيسي الذي يطرحه هذا الفصل إزاء ما يتعلق بالسيناريوهات الافتراضية هو ما إذا كان احتمال قيام النظام العراقي بتصحيح أخطائه سيكون أكبر أو أقل مع وجود فريق جور في السلطة. وبشكل أكثر تحديداً، هل كان جور سينجح أكثر من بوش وبلير في تصحيح التصورات الخاطئة لدى صدَّام أو إقناعه بأن الغموض الاستراتيجي لا يخدم مصالحه؟ وكيف كانت تلك الاستراتيجية ستبدو؟ وكيف كان جور سيتعامل مع العواقب السياسية للاستراتيجية المطلوبة لو تم تنفيذها؟ وبالمقابل، كيف كان صدَّام سيفسر نيات إدارة جور؟ وكيف كانت هذه الانطباعات ستغير تفضيله للغموض الاستراتيجي أو الردع بالخداع؟ ولماذا كان اعتماد صدَّام على وهم أسلحة الدمار الشامل سيقل في مواجهة إدارة ديمقراطية؟

إذا تركنا جانباً أسئلة مهمة عن سبب تجاهل أخطاء صدَّام حسين في أدبيات نظرية حرب المحافظين الجدد، فإن الأدلة تبين بوضوح تامٍّ أن الحسابات الخاطئة للنظام العراقي لها علاقة مباشرة بإيجاد الظروف المواتية التي أدت إلى هذه الحرب. وافتراضات صدام وتفضيلاته وتصوراته للتهديد ما كانت لتتغير لو كان يواجه إدارة جور، وذلك لأسباب عدة.

أولاً، من السهل القول: إن تقويمات الاستخبارات الأمريكية كانت ستتحسن في حالة وجود فريق جديد (انظر الفصل الخامس لمعرفة لماذا كان هذا أمراً مستبعداً)، ولكن التحدي الأصعب هو تغيير المعتقدات الراسخة لدى الخصم. فمن وجهة نظر الرئيس العراقي، كان يحصل على كل ما يريده: دعم فرنسا وألمانيا وروسيا (الحريصة على المحافظة على عقود النفط المربحة)، ومليارات الدولارات سنوياً من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي شابه الكثير من الفساد، وتراجع سريع في الدعم العالمي لنظام العقوبات الأممية.

ثانياً، سيكون صدام حسين أقل ميلاً إلى تصديق التهديدات الصادرة من رئيس ديمقراطي كان طوال فترة توليه منصب نائب الرئيس في التسعينيات مسؤولاً عن تشكل الكثير من التصورات الخاطئة لدى صدام. فلماذا كان صدام سيميل أكثر إلى التشكيك في صدقية رئيس أيد، عندما كان نائباً الرئيس، ضربات جوية، ولكنه تجنب نشر قوات برية في بغداد (1991) والصومال (1993) ورواندا (1994) والبوسنة (1995) والعراق (1998) وكوسوفو (1998)؟ إذا كانت هذه السياسات هي المسؤولة عن نشوء افتراضات صدام حسين حول عزم الدول الغربية في الفترة 2002-2003، فلماذا كانت حساباته ستتغير لو كان يواجه فريقاً يقوده جور؟ كان صدام سيسيء تفسير التفويض الممنوح من الكونجرس ونشر القوات في المنطقة بوصفه مجرد تهديد فارغ لا يختلف عن التهديدات التي أُصدِرت مراراً على مدى عقد سابق.

ثالثاً، إن عدم وجود عناصر استخبارات بشرية على الأرض تستطيع فهم الحسابات الخاطئة لصدام حسين حول النيات الأمريكية يعني غياب عنصر ضروري لإيجاد مسار بديل بعيداً عن الحرب. وفي الواقع، كما أشرنا في مواضع أخرى، سيكون هناك احتمال أكبر لأن يعتمد جور على المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل التي تم جمعها طوال عهد إدارة كلينتون.

رابعاً، لأسباب سبق ذكرها في الفصلين الثاني والسابع، لم يكن جور زعيماً سياسياً من النوع الذي يقبل تحمل العواقب السياسية، في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر، للإذعان للطلب الفرنسي بإزالة جميع الخيارات العسكرية من على الطاولة عندما بدأت المناقشات بشأن القرار الثاني. كما أنه لا يوجد أي دليل على الإطلاق يشير إلى أن مستشاريه كانوا سينصحونه بقبول العرض الفرنسي. ومنطقياً، إذا كان جور وهولبروك وليبرمان مستعدين في عام 1998 لمهاجمة العراق دون تفويض من الكونجرس ودون قرار جديد من الأمم المتحدة يهدد بـ "عواقب وخيمة"، فلماذا لا نتوقع أن يكون الفريق نفسه أكثر ميلاً إلى قبول الحاجة إلى القيام بعمل عسكري في عام 2002 مع وجود تفويض من الكونجرس وقرار الأمم المتحدة 1441 ودعم قوي من أهم حلفاء الولايات المتحدة؟

خامساً، لا يوجد في تقارير مجموعة مسح العراق أو مشروع وجهات النظر العراقية أي شيء يشير إلى حدوث تغييرات جوهرية في تصورات صدام حسين وقيمه ومخاوفه وتفسيره للمخاطر. إذا كانت أخطاء الولايات المتحدة تعزى إلى الجمود المعرفي برغم وجود أجهزة استخبارات أكثر تطوراً، فلم يكن لدى العراق سوى أقل القليل مما يمكن أن يغير فهم صدَّام حسين للخطط والنيات الأمريكية.

وهكذا شكلت التصورات الخاطئة لدى الطرفين مجموعة من العوامل المواتية والآليات السببية التي ما كانت لتختلف كثيراً في ظل إدارة جور. فلم يكن بوسع جور (أو بوش) فعل الكثير لتغيير افتراضات صدَّام حسين. من المؤكد أن جور كان سيتبع تكتيكات مختلفة، ولكن من غير الواضح إن كانت هذه البدائل ستؤثر في الاستراتيجية الكلية بشكل يكفي لتغيير مسار التاريخ. وأي مزاعم افتراضية بخلاف ذلك يجب أن تقوم على أسس منطقية وتجريبية.

مثلاً، ربما كان جور سينشر قوات أكبر في الكويت تحضيراً للاحتلال ولجهود إعادة الإعمار، ولكن ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد أن هذا كان سيزيد من احتمال أن ينظر صدام حسين إلى التهديد بدرجة من الجدية تكفي لجعله يغير استراتيجيته. وفي الواقع، ربما سيكون من الأسهل تجاهل عدد أكبر من القوات نظراً إلى اعتقاد صدام أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لتكبد خسائر بشرية، وربما كانت تعوض عن هذا الضعف بنشر المزيد من القوات. علاوة على ذلك، بعد إصدار تهديد عسكري بـ "عواقب وخيمة" والحصول على دعم ائتلاف كبير، ستصبح التكاليف السياسية والمالية لنشر القوات مع استمرار عمليات التفتيش لأجل غير مسمى أكبر بكثير. كان جور سيحصل أيضاً على دعم أوروبي لاستصدار قرار ثانٍ، ولكن هذا كان سيؤدي ببساطة إلى جعل التحالف أكبر بعد فشل عمليات التفتيش في العثور على أسلحة يعتقد الجميع أن صدام حسين يمتلكها؛ وذلك بسبب الغموض الاستراتيجي الذي كان يتبعه.

# الملحق (8-1)

# مقتطفات من التقرير النهائي لمجموعة مسح العراق

## ملاحظات حول نطاق العمل[45]

يقدم هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها مجموعة مسح العراق منذ إنشائها في حزيران/ يونيو 2003 حتى أيلول/ سبتمبر 2004، مع تحليل هذه النتائج وتوضيح سياقها. كما يحاول وضع الأحداث في سياقها السياسي وإطارها العسكري.

بدأ التحقيق الأمريكي في النشاطات العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في أثناء عملية حرية العراق. وفي مرحلة التخطيط التي سبقت الحرب، كان هناك افتراض بأن القوات ستضطر غالباً إلى التعامل مع مخزونات أسلحة كيميائية وربما بيولوجية، بل ربما تُستخدَم هذه الأسلحة ضدها، فتم تزويدها بالمعدات الواقية. ونُشِرت في أثناء الحرب وحدة الاستطلاع العسكرية 75 للتحقيق في المواقع المشتبه في احتوائها على مخزونات أسلحة الدمار الشامل. وفُتِّش الكثير من المواقع، ولكن بهدف اكتشاف أسلحة الدمار الشامل، وليس بهدف وضع تقويم تحليلي للبرامج العراقية. كانت ظروف الحرب هي السائدة، وكان هناك قلق كبير بشأن حماية القوات. لذلك كانت الوحدة تركز على اكتشاف المواقع المحتملة لأسلحة الدمار الشامل بهدف القضاء على التهديد، وليس جمع الأدلة لتكوين صورة عما حدث للأسلحة والبرامج.

هذا النهج الذي اتُّبع في البداية، وهو منطقي لو كان الهدف هو مجرد العثور على مخابئ السلاح، أثَّر في النهج الذي اتُّبع لاحقاً لجمع الأدلة على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية إن وجدت. والواقع أن فوضى الحرب وعمليات السلب والنهب على نطاق واسع في أعقاب الصراع أدت مجتمعة إلى فقدان كمية كبيرة من المواد والمعلومات التي قد تكون مفيدة جداً لتكوين صورة كاملة عن قدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية. فقد نُهِبت المواقع، وأُهملت الوثائق، أو جُمعت كيفما اتفق، أو أُحرِقت، سواء من النظام أو من قوات التحالف.

وللبدء بجمع الأدلة بشكل منهجي من أجل فهم برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، شكلت وزارة الدفاع مجموعة مسح العراق تحت قيادة الميجور جنرال كيث دايتون الذي شكل فريقاً من المختصين في جمع الأدلة وتحليلها من أجل التحقيق في موضوع أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ مهمات إضافية تشمل مكافحة الإرهاب والبحث عن النقيب سكوت سبايكر، وهو طيار في البحرية الأمريكية أُسقطت طائرته في أثناء عملية عاصفة الصحراء عام 1991. وقد تضمنت المجموعة:

**فريق محللين**: حيث تم جمع خبراء في المجالات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع ووزارات الطاقة والخارجية والدفاع، وكذلك من المملكة المتحدة وأستراليا، لتحليل البيانات، وتكوين صورة عن برنامج أسلحة الدمار الشامل في العراق، والتخطيط لجمع المزيد من الأدلة. وكان الكثير منهم مفتشين سابقين في الأمم المتحدة ولديهم خبرة طويلة في العراق.

**فريق التعرف إلى الوثائق**: تم إرسال فريق يتقن اللغة العربية، مكوَّن من حوالي 190 عنصراً إلى بغداد للتعرف إلى الوثائق المهمة من بين ملايين الوثائق التي تم الحصول عليها في أثناء الحرب والاحتلال. وأُسِّست منشأة كبيرة في قطر يعمل فيها أكثر من 900 موظف لتسجيل الوثائق وتلخيصها وترجمتها. وفي وقت كتابة هذه السطور، تمتلك هذه المنشأة قاعدة بيانات تضم ما يقرب 36 مليون صفحة تم مسحها ضوئياً. وما يقرب من ثلث هذه الوثائق؛ أي كل ما بدا أن له علاقة بمهمة مجموعة مسح العراق، تمت معاينته من مترجم وإعداد ملخص له.

حصلت مجموعة مسح العراق مؤخراً على 20,000 صندوق من الوثائق الإضافية التي كانت مُخزنة في مبانٍ تحتلها قوات التحالف. والكثير من هذه الوثائق تخص الاستخبارات العراقية وحزب البعث. هذا الحجم يعادل تقريباً جميع الوثائق التي تم الحصول عليها حتى اليوم، وهو ضخم فعلاً. وقد يستغرق فرز هذه الوثائق أشهراً عدة.

وستقدم هذه العملية معلومات جديدة حتماً، ولكنها ربما لا تؤثر تأثيراً جوهرياً في العناصر العامة في هذا التقرير.

**فريق الاستجواب واستخلاص المعلومات**: تضمنت مجموعة مسح العراق محققين ومترجمين للتحقيق مع المعتقلين المهمين. وشكلت إفادات الأعضاء الرئيسيين السابقين في النظام العراقي مصدراً مهماً للمعلومات، ولكن يجب تقويمها بحذر شديد؛ لأن احتمال محاكمتهم أثَّر حتماً في أقوالهم. ومن المهم أيضاً أن نفهم أن المعتقَلين المهمين المحتجزين في سجن كامب كروبر كانوا يتحدثون معاً بحرية؛ أي كان بإمكانهم التشاور بشأن الإجابات عن الأسئلة التي تُطرَح عليهم، ولا بد أن الضغوط والتوترات بين المحتجزين بشأن التعاون مع مجموعة مسح العراق أثَّرت في مستوى صراحتهم. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن المحققون خبراء في مجال العراق أو أسلحة الدمار الشامل. وقد حاولت المجموعة التعويض عن ذلك من خلال وجود خبراء في أثناء التحقيق، كلما أمكن ذلك.



# الفصل التاسع

# الخلاصة والآثار

فلننظر في العينة الموسعة الآتية من العوامل النفسية والمحلية والدولية المستمدة من التحليل السابق التي يرجَّح أنها كانت ستؤثر في الرئيس جور خلال الفترة الحاسمة نفسها 2002-2003 (انظر الجدول 9-1).

**الجدول (9-1)**

**الظروف المساعدة التي كانت ستؤثر في رئاسة آل جور خلال الفترة 2002-2003**

القيادة

1. الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية (العراق 1991 و1998، البوسنة 1995، كوسوفو 1998).
2. مواقف جور المتشددة في السياسة الخارجية وتجاه العراق وصدام حسين.
3. الموقف المتشدد لنائب جور ووزير خارجيته وكبار مستشاريه بشأن العراق وصدام حسين وتهديدات أسلحة الدمار الشامل.
4. إرث السياسة الخارجية - استخدام القوة بشكل أحادي (كوسوفو عام 1998).[1]
5. الاقتناع بالتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية (عملية ثعلب الصحراء 1998، والخطابات بين عامي 2000 و2002).
6. قبول الإشارة إلى "محور الشر" الذي يضم كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية.[2]
7. دعم سياسة "تغيير النظام" - قانون تحرير العراق لعام 1998.[3]
8. الإيمان بالأسس القانونية للحرب بناءً على قرارات الأمم المتحدة السابقة.
9. التعبير عن دعم قوي لعودة المفتشين إلى العراق (بعد غيابهم منذ عام 1998).
10. التعبير عن تفضيل قوي لعمليات تفتيش صارمة (بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 1441).[4]
11. قبول العلاقة بين نشر الديمقراطية والحفاظ على أمن الولايات المتحدة.
12. تأييد النهج الدولي الفعال، و"النهج الحازم المتعدد الأطراف"، و"المبادرة الاستباقية".
13. إيمان قوي بالجدوى والغرض الأخلاقي لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية في مواجهة التهديدات الجدية.

الظروف السياسية الداخلية

14. غالبية الديمقراطيين في الكونجرس يؤيدون اتخاذ موقف متشدد بشأن العراق وصدام حسين وتهديدات أسلحة الدمار الشامل.
15. الرأي العام يؤيد بقوة تنفيذ عمليات تفتيش صارمة.

16. الرأي العام/ الكونجرس يؤيد اتخاذ عمل عسكري (التفويض) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1441.

عوامل بنيوية

17. الإخفاقات الاستخبارية والعيوب البيروقراطية في إدارة كلينتون ونائبه جور.
18. كان سيحصل على دعم التحالف للحرب من الحلفاء الرئيسيين نفسهم (وربما غيرهم).
19. الولايات المتحدة مقابل فرنسا وروسيا – دعم مماثل (قرار مجلس الأمن رقم 1441)، وانقسامات (رفض القرار الثاني).
20. الأخطاء الخطيرة في حسابات صدام حسين وعدم امتثاله التام لقرارات الأمم المتحدة.

(1) إزاء ما يتعلق بالاختيار بين النهج الأحادي والنهج المتعدد الأطراف، يقر جور (Gore 2002) بأن «الإدارة التي عملتُ فيها كانت تنظر إلى التحديات التي نواجهها في العالم وتسعى لمواجهتها بالتعاون مع الآخرين إن أمكن، أو وحدنا إذا لزم الأمر».

http://www.cfr.org/publication/4343/commentary_on_the_war_against_terror.html.

ويرجَّح أن يزعم مؤيدو الحملة الجوية على كوسوفو أن استخدام القوة العسكرية حينها لم يكن أحادياً، ولكن الحجج التي يقدمونها للدفاع عن عناصر النهج المتعدد الأطراف في حرب كوسوفو تبدو مشابهة جداً للحجج التي يقدمها مؤيدو حرب العراق عام 2003. والواقع أن مجموعة القرارات الأممية التي تُلزم العراق بالامتثال لالتزامات نزع السلاح أو مواجهة عواقب وخيمة هي أوضح مما كانت عليه الحال قبل حملة كوسوفو. علاوة على ذلك، فقد استفادت العمليات العسكرية في العراق من قوات حلف شمال الأطلسي بصورة مباشرة (انظر Harvey 2004).

(2) قال آل جور صراحة في خطابه في مجلس العلاقات الخارجية عام 2002: «بعد خطاب حالة الاتحاد، جرى الكثير من النقاش عما إذا كان العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكل حقاً "محور الشر". بالنسبة إليَّ، أؤيد وضع الدبلوماسية جانباً والكلام بصراحة من حين إلى آخر. فمن الشجاعة تسمية الشر باسمه. ولا يجوز أن نستخف أبداً بأثر كلمات جريئة تصدر من رئيس الولايات المتحدة». انظر:

www.cfr.org/publication/4343/commentary_on_the_war_against_terror.html.

(3) اعتُمد قانون تحرير العراق في 31 تشـرين الأول/ أكتوبر 1998. ونُفِّذت عملية ثعلب الصحراء في كانون الأول/ ديسمبر 1998. واعتمد كل من كلينتون وجور عـلى القـانون في دفـاعهما عـن حملة القصف (وإضفاء الشرعية عليها في عيون الجمهـور المحـلي) في غيـاب قـرار أممـي أو أي شكل آخر من أشكال التصديق الأممي.

(4) بالنسبة إلى الاختيار بين عمليات تفتيش صارمة أو متساهلة، مـن الواضـح أنـه سـيكون مـن الأصعب كثيراً على الولايات المتحدة وبريطانيا إثبات عدم الامتثال لو كانت الطلبات الـواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 أقل صرامة إزاء ما يتعلق بالامتثال الكامل دون قيد أو شرط.

صحيح أن تفضيلات آل جور في كل حالة لن تكون واضحة تماماً، وربما يكون هناك خلافات حول ما تشير إليه الحقائق التاريخية عن شخصية جور أو افتراضاته حول أسلحة الدمار الشامل أو إرثه في السياسة الخارجية، ولكـن يمكننـا عـلى الأقـل أن نقـدر بـشكل تقريبي موقع جور وفريقه بين نقيضين بالنسبة إلى عشـرين مـن هـذه الظـروف المساعدة (انظر الجدول 9-2). والنقيضان في هذه الحالة يمثلان الأدلة المصنفة في الخانة "أ" والأدلة المصنفة في الخانة "ج" اللتين تدعمان سيناريوهين افتراضيين متعاكسين كما سبق أن رأينا في الشكل (1-1).

**الجدول (9-2)**

**الخصائص الافتراضية المقارنة لإدارتي جور المحتملتين**

(بناءً على الظروف المساعدة العشـرين)

| الخانة "أ" | (متصل) | الخانة "ج" |
|---|---|---|
| سلام جور | → → → ← ← ← | حرب جور |
| الدبلوماسية فقط | X | الاستعداد لاستخدام القوة |
| جور حمائمي | X | جور صقوري |
| مستشارو جور حمائم تجاه العراق | X | مستشارو جور صقور تجاه العراق |
| بحاجة إلى إجماع متعدد الأطراف | X | "وحدنا إذا لزم الأمر" |
| رفض تهديد أسلحة الدمار الشامل | X | قبول تهديد أسلحة الدمار الشامل |
| رفض "محور الشر" | X | قبول "محور الشر" |
| رفض تغيير النظام | X | قبول تغيير النظام |
| حرب ظالمة/ غير قانونية | X | الحرب مسوغة بموجب القانون الدولي |
| تفضيل استمرار الوضع القائم منذ عام 1998 | X | إعادة المفتشين إلى العراق |
| نظام تفتيش ضعيف لا يدعمه تهديد قسـري | X | عمليات تفتيشية قوية وصارمة |
| الديمقراطية ≠ الأمن | X | الديمقراطية = الأمن |
| رفض "المبادرة الاستباقية" و"النهج الحازم المتعدد الأطراف" | X | تبني "المبادرة الاستباقية" و"النهج الحازم المتعدد الأطراف" |
| لا يجوز شن الحرب إلا في حالة وجود تهديد وشيك | X | يجوز شن الحرب إذا كان هناك تهديد كافٍ |
| الكونجرس متساهل تجاه العراق | X | الكونجرس متشدد تجاه العراق |
| الرأي العام يعارض عمليات التفتيش | X | الرأي العام يؤيد عمليات التفتيش |
| الرأي العام/ الكونجرس يعارض استخدام القوة | X | الرأي العام/ الكونجرس يفوض باستخدام القوة |

| | | |
|---|---|---|
| لا توجد إخفاقات استخبارية | X | توجد إخفاقات استخبارية |
| لا يوجد دعم من بريطانيا/ الحلفاء/ التحالف | X | الدعم نفسه من بريطانيا/ الحلفاء/ التحالف |
| مجلس الأمن يرفض القرار 1441 | X | مجلس الأمن يعتمد القرار 1441 |
| صدام حسين لا يرتكب أخطاءخطيرة في حساباته | X | صدام حسين يرتكب أخطاء خطيرة في حساباته |

الإسهام الرئيسي الـذي تقدمـه الأدلـة الافتراضـية المقارنـة هـو الوضـوح المنطقـي المطلوب عند تحديد الشروط الضرورية للمزاعم الافتراضية المتنافسة. والـسؤال المركـزي هو هل كان إرث جور في السياسة الخارجية وخطاباته وتصريحاته وتحركاته (إذا ما اقترنت مع: الظروف السياسية المحلية، ودعم الكونجرس، وآثار الالتفاف حول القيادة، وأخطاء مختلف أجهزة الاستخبارات الدولية، والحسابات الخاطئة لصدام حسين، ومأزق عمليات التفتيش، والمفاوضات حول القرارات الأممية، وغيرها من العوامل المبينة في هذا الكتاب) أقرب إلى دعم فرضية حرب جور (الخانة "ج") أو فرضية سلام جور (الخانة "أ")؟

بالنسبة إلى الأدلة التي يمكن فعلياً تصنيفها عـلى أنهـا داعمـة لفرضـية سـلام جـور (الخانة "أ")، يمكننا القول: إنه لو كان الرئيس شخصاً معروفاً بمعارضـته القويـة لحـرب العراق 2003 (مثل عضو الكونجرس دينيس كوسـينيش أو الـسيناتور تيـد كينيـدي)، أو رفض استخدام القوة العسكرية إلا في حالة تعـرض الـبلاد لهجـوم مبـاشر، أو لم يـصدق الأدلة على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وصدق إعلانات العراق عن نزع السلاح بوصفها صادقة وصحيحة وكافية، أو فسر سلوك صدَّام المحـيِّر بوصـفه رداً عـلى تـصوره تهديدات أمنية إقليمية من إيران، أو رفض تصديق أن التهديد العراقي يستحق عناء العودة إلى الأمم المتحدة أو استئناف عمليات التفتيش الأممية، أو عارض بقوة حرب الخليج عـام 1991 أو حملة قصف كوسوفو عام 1998 أو حملة قـصف العـراق عـام 1998، أو لم يقبـل وضع العراق ضمن "محور الشر" ولم يعلن أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل مع حلفائها

إن أمكن ولكن «وحدنا إذا لزم الأمر» (انظر خطاب جور في مجلس العلاقات الخارجية)، لكانت فرضية سلام جور (الخانة "أ") أقوى بكثير. لو كانت هذه الظروف هي السائدة، لكان من الأسهل الدفاع عن الرأي القائل بأن جور كان سيقود البلاد في طريق مختلفة تماماً؛ لأن احتمال عدم اتخاذ أي من القرارات الرئيسية التي أوجدت المسار الحتمي كما بيَّنتُها في هذا الكتاب كان سيزيد كثيراً.

ما من شيء في ماضي جور يدل على أن نظرته إلى حرب عام 2003 كانت مماثلة لنظرة دينيس كوسينيتش، مثلاً، الذي كان واحداً من أشد منتقدي الحرب، وبيَّن بكل وضوح في أثناء مناقشات الكونجرس أن لديه معايير أعلى بكثير لاستخدام القوات الأمريكية:

> لم تثبت الأمم المتحدة حتى الآن أن لدى العراق أسلحة دمار شامل **يمكن استخدامها**. ولا توجد معلومات استخبارية تقول: إن العراق **قادر على ضرب الولايات المتحدة**. ووفقاً لوكالة الاستخبارات المركزية، ليس لدى العراق أي نية لمهاجمة الولايات المتحدة، ولكنه سيدافع عن نفسه إذا تعرض لأي هجوم. (التشديد من المؤلف).[1]

لم يدافع نائب الرئيس السابق عن شيء يشبه هذه المعايير في أثناء تسويغه استخدام القوة العسكرية، ومن المستبعد أن يقول أي رئيس في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر: إن الولايات المتحدة لا يجوز أن ترد إلا بعد أن يحصل صدَّام على أسلحة دمار شامل "قابلة للاستخدام" ويمكنها "ضرب الولايات المتحدة". فمن الواضح أن هذا الرد المتأخر لن "يردع" النظام العراقي عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، لأنه سيكون قد حصل عليها فعلاً.

بطبيعة الحال يرجَّح أن يرفض النقاد فرضية سلام جور (الخانة "أ") التي تتطلب وجود إشارات (X) في أقصى الطرف الأيمن من الخط المستقيم لأنه لا يوجد شخص ضعيف إلى هذه الدرجة. ولكن هذه هي النقطة المحورية؛ إذ لم يكن هناك شخص كهذا (ربما باستثناء كينيدي وكوسينيتش) في ذلك الوقت. ومن المؤكد أن جور ومستشاريه لم يكونوا قادة يمكن تصنيفهم في الخانة "أ"، برغم الافتراضات المترسخة في الرواية

التقليدية التي لا أدلة تدعمها. وهذا مرة أخرى، تفنيد قوي لنظرية حرب المحافظين الجدد التي تقول: إن حفنة من المحافظين الجدد والمُنظِّرين الأحاديين كانوا وحدهم المسؤولين عن الحرب.[2] فجميع الحجج والأدلة التاريخية التي قدمناها في الفصول السابقة غائبة تماماً في تحليل كلاوس دودز الافتراضي لرئاسة آل جور (Dodds 2008) والذي يُستشهَد به على نطاق واسع.[3] والواقع أن دودز يعتمد بشكل كبير على خطابات ألقاها جور بعد فترة طويلة من انتهاء الحرب، ينتقد فيها إدارتي بوش وبلير على اعتمادهما السياسات (والافتراضات) نفسها التي صدقها جور نفسه في حينذاك، وهذا خطأ منطقي خطير في تطبيق التحليل الافتراضي.

خلاصة القول، هي أن الاستعراض الشامل للظروف المساعدة المتعلقة بشخصية جور، وتفضيلاته في السياسة الخارجية، والضغوط المحلية والسياسية والبيروقراطية التي كان سيواجهها بوصفه رئيساً، يدعم بقوة فرضية حرب جور في جميع الحالات تقريباً. والأدلة تدحض التوقعات المستمدة من التفسير السائد للتاريخ والقائم على فرضية سلام جور (نظرية حرب المحافظين الجدد). والظروف البنيوية نفسها التي كانت قائمة في فترة إدارة بوش كانت ستؤثر بالقدر ذاته في حسابات جور الاستراتيجية والسياسية في ذلك الوقت، وضمنها الضغوط المجتمعية والمخاوف الأمنية بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، والرأي العام بشأن العراق والأمم المتحدة، والدعم السياسي الداخلي في الكونجرس بناءً على الإجماع نفسه بشأن أسلحة الدمار الشامل، والتقديرات الخاطئة للاستخبارات الوطنية من الإدارات السابقة، والانقسامات داخل حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي، وطبعاً الغموض الاستراتيجي الذي مارسه صدَّام حسين.

يفضل بعض أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد نسخة مخففة إلى حد كبير من فرضية سلام جور تُقرُّ بالكثير من النقاط الواردة في هذا الكتاب (وفي الجدول 9-2)، ولكنها ترفض مع ذلك الرأي القائل بأن جور كان سيشن الحرب في المرحلة الأخيرة. هذه النسخة المعدلة من نظرية حرب المحافظين الجدد تعتبر أضعف لأنها لا توجه كل اللوم إلى

مُنظِّرين أيديولوجيين من المحافظين الجدد، وتعترف بالدور الذي لعبه الديمقراطيون في دعم السياسات التي أدت إلى الحرب. وبحسب هذه النسخة، كان فريق جور سيتخذ على الأرجح القرارات الدبلوماسية القسرية نفسها للحصول على تفويض من الكونجرس ونشر القوات والتفاوض على قرار جديد في الأمم المتحدة وإعادة المفتشين؛ أي كل شيء ماعدا الغزو. ولكن حتى هذه النسخة الضعيفة من نظرية حرب المحافظين الجدد تشكل تحدياً كبيراً للرواية السائدة، ولاسيما فرضية فشل سوق الأفكار التي يدافع عنها كل من كيليت كريمر (Kellett Cramer 2007)، وكوفمان (Kaufmann 2004)، وكريبس ولوباز (Krebs and Lobasz 2007) وكثيرون غيرهم. فضعف نظرية حرب المحافظين الجدد يعني ضمناً أن سوق الأفكار التي تعتبر إحدى خصائص الديمقراطية السليمة ظلت تعمل بشكل جيد تماماً حتى المرحلة الأخيرة. وهذه النسخة من الرواية التاريخية تثير بالطبع سؤالاً واضحاً: لماذا كان فريق جور سيتصرف بشكل منطقي إزاء ما يتعلق بجميع القرارات السابقة، ثم يتصرف بشكل مختلف تماماً في النهاية؟ من المؤكد أن جور ما كان سيأتي إلى السلطة وهو يخطط لغزو العراق، ولكن ليس من الضروري أن تكون لديه هو وفريقه خطة مسبقة من هذا النوع حتى يعتبروا غياب المتفشين عن العراق مشكلة كبيرة بما يكفي للفت الأنظار إليها في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. لم يكن تجاهل العراق خياراً ممكناً، وكان النهج المتعدد الأطراف سيبرز بوصفه أفضل الخيارات المتاحة. من المؤسف أن الإجراءات اللازمة لضمان فعالية ونجاح عمليات التفتيش قادت البلاد نحو الحرب. فلماذا يكون جور أكثر قدرة على تحمل الضغوط؟

وأخيراً، كانت هناك ظروف مساعدة مهمة أخرى مهدت الطريق إلى حرب العراق، وربما يكون أبرزها هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فإذا استبعدنا هذه الهجمات، فسيختفي الإجماع على أن صدَّام حسين يشكل تهديداً يستدعي ترسيخ الوقت والجهد والموارد السياسية لإعادة المفتشين. وفي الواقع، قبل وقوع هذه الهجمات، كانت فرنسا وروسيا والصين سعيدة بمواصلة العمل مع صدَّام لاستغلال برنامج النفط مقابل الغذاء مع

الضغط في الوقت ذاته لرفع العقوبات الاقتصادية؛ فبالإضافة إلى تغيير الأولويات الأمنية الأمريكية والبريطانية، مهدت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لنشوء نية حسنة (أو تعاطف) من أوروبا تستطيع أي إدارة أمريكية استغلالها لإعادة تنشيط سياسة الاحتواء من خلال عمليات تفتيش متعددة الأطراف.

## الزخم المتصاعد والمسار الحتمي نحو الحرب

لا بد للنقاش حول نقاط القوة النسبية للسيناريوهات الافتراضية المتنافسة أن يتضمن مناقشة لسلسلة القرارات المحددة التي نقلت الأطراف من مرحلة إلى أخرى. فكل قرار يمثل نقطة زمنية محددة في السيناريو الافتراضي. وقرار معالجة المشكلة العراقية من خلال عمليات التفتيش ليس ببساطة أن يقول المرء: «فلنُعِد المفتشين إلى العراق». فهذا القرار له عواقب، والقرارات اللاحقة التي تشكل جزءاً من الاستراتيجية الهادفة إلى إنجاح عمليات التفتيش لها عواقب أيضاً.

يساعد التحليل الافتراضي على بناء "روايات تسلسلية" من شأنها أن تفسر سبب اتخاذ قرارات محددة، وتوضح كيف زادت هذه القرارات من احتمال وقوع النتيجة النهائية (Pelz 2001: 101).[4] ويهدف هذا المنهج إلى الكشف عن:

> سلسلة مستمرة من الظروف (الضرورية)... والآليات السببية والأسباب المباشرة التي تحد من الخيارات المتاحة أمام صناع القرار، ولا تترك لهم في نهاية المطاف سوى خيار قبول النتيجة المحددة. هذه السلسلة من الظروف المستمرة والأسباب المباشرة تشكل تفسيراً تتابعياً. وهذا المنهج الذي يتجاوز التحليل البسيط لعملية صنع القرار يسمى "تتبع المسار".

وكما بيَّنّا في المقدمة، فقد استُخدِم منهج تتبُّع المسار بالاستناد إلى الأسس النظرية؛ للكشف عن تفاصيل مهمة، غالباً ما تُغفِلها الروايات السائدة.[5] وكما هو متوقع؛ فقد أدى

هذا النهج إلى «روايات واضحة من الناحية النظرية... تكشف عن تطور التحركات الاجتماعية مع مرور الزمن، بطريقة تراعي الترتيب الذي وقعت به الأحداث» (Aminzade 1993: 108).[6] ووضع هذه الأحداث بالترتيب الصحيح أمر أساسي لجودة السرد التاريخي، لأنه يكشف بوضوح عن معلومات مهمة، وعن الدوافع التي اعتمد عليها صُنَّاع القرار لوضع التصورات والأولويات والتوقعات والتفضيلات والخيارات. ومن خلال الغوص في أدق التفاصيل والجوانب المعقدة، يساعد هذا المنهج في فهم السياق الكامل والتسلسل الزمني للخيارات التي تشكلت في لحظات زمنية حاسمة. ويقدم النظر إلى تسلسل هذه القرارات في سياق السياستين الداخلية والدولية في ذلك الوقت رواية أغنى بالتفاصيل عن فترة الشهور الثمانية عشر التي امتدت منذ انتهاء العمليات القتالية في أفغانستان حتى آذار/ مارس 2003.

إن النظر إلى هذه الحالة بوصفها لا تقوم على قرار واحد بالغزو، ولكن على سلسلة من الخيارات العقلانية على طول الطريق إلى الحرب، يقدم رواية أدق بكثير لما حدث. ولننظر في الأمثلة الآتية للكثير من نقاط القرارات الواضحة في هذه الحالة التي تبدأ من نقطة الغزو وتعود إلى الوراء زمنياً (انظر الجدول 9-3).

**الجدول (9-3)**

**تسلسل الخيارات التي أدت إلى الحرب 2003-2003**

| | |
|---|---|
| T+15 | - غزو العراق واحتلاله مع الحلفاء |
| T+14 | - بدء الضربات الجوية |
| T+13 | - توجيه إنذار نهائي لصدام حسين وابنيه (طلب تغيير القيادة) |
| T+12 | - الوصول إلى نتيجة مفادها أن التكاليف السياسية/ العسكرية/ المالية للوضع الراهن غير مقبولة |
| T+11 | - رفض الاعتراض الفرنسي على التهديد باستخدام القوة العسكرية (الاحتفاظ بالقيمة القسرية لنشر القوات) |

| | |
|---|---|
| T+10 | - بدء التفاوض على قرار ثانٍ |
| T+9 | - تفسير تقارير بليكس على أنها تؤكد وجود خرق جوهري وعدم امتثال |
| T+8 | - تفسير الملف العراقي بشأن أسلحة الدمار الشامل بوصفه غير مقبول/ ينطوي على مزيد من الخداع |
| T+7.3 | - التفاوض على الإشارة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 إلى "عواقب وخيمة" |
| T+7.2 | - التفاوض على الإشارة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 إلى "خرق جوهري" |
| T+7.1 | - التفاوض على الإشارة في قرار مجلس الأمن رقم 1441 إلى "المرافق النووية" |
| T+6 | - نشر 200,000 جندي لإظهار العزم والصدقية وزيادة القوة التفاوضية |
| T+5 | - بدء مفاوضات في الأمم المتحدة استمرت سبعة أسابيع بهدف استصدار قرار قوي |
| T+4 | - الحصول على تفويض من الكونجرس لاستخدام القوة (قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة) |
| T+3 | - إعطاء الأولية للنهج المتعدد الأطراف للتعامل مع المأزق العراقي/ تحسين سياسة الاحتواء |
| T+2 | - إعادة مفتشي الأمم المتحدة (أمر ضروري لضمان فعالية سياسة الاحتواء والعقوبات) |
| T+1 | - إصلاح سياسة الاحتواء الفاشلة من أجل التعامل مع تهديد أسلحة الدمار الشامل في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر |

سيكون من الصعب جداً على أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أو غيرهم من مؤيدي فرضية سلام جور الطعن في حكمة القرارات المتخذة في كل من المراحل السابقة أو معقوليتها، بدءاً من النقطة T+15 وانتهاءً بالنقطة T+1. وهكذا، إذا لم يكن تجاهل العراق خياراً ممكناً في النقطة T+1 (انظر الفصل الثاني) وكانت الخيارات الأخرى (الاحتواء

والعقوبات وغيرها) غير مجدية بسبب غياب المفتشين منذ عام 1998؛ فهذا يعني أن إعادة المفتشين كانت أمراً منطقياً تماماً. وجميع القرارات اللاحقة لها مسوغات منطقية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً، والقرار النهائي للولايات المتحدة وبريطانيا بالغزو يظهر كنتيجة مباشرة للقرارات السابقة التي كانت تهدف إلى تعزيز نجاح مفتشي الأمم المتحدة وإنهاء المأزق سلمياً في نهاية المطاف. ومن حيث الأساس فإن كل قرار يمثل حالة تستحق تحليلاً افتراضياً منفصلاً، ويقدم تفسيراً لجميع الخيارات التالية واللاحقة.

يقدم كل من المسار الحتمي والزخم المتصاعد بنية نظرية ممتازة يمكن استخدامها لصياغة تفسير شامل ومتطور لحرب العراق عام 2003، وهو تفسير أقوى من نظرية حرب المحافظين الجدد وله أدلة تؤيده في الفصول من الأول إلى الثامن. وأفضل طريقة للتمييز بين البنيتين هي النظر إليهما من خلال تسلسل الأحداث. فالمسار الحتمي يفسر الترابط والتعزيز المتبادل بين قرارات محددة في تسلسل منطقي من الخيارات المتتابعة. والزخم المتصاعد يوضح الآثار التراكمية للقرارات السابقة في القرار النهائي بشن الحرب.

فهناك معالجات مفيدة لموضوع المسار الحتمي في العلوم السياسية وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام يمكن الاستفادة منها في تحليلنا.[7] وكما يشير بينيت وإيلمان (Bennett and Elman 2006: 251):[8]

> هناك الكثير من الظواهر المختلفة التي تظهر مدى تعقيد العلاقة السببية، ومنها نقاط التحول، وتأثيرات التفاعلات الكبيرة، والتفاعل الاستراتيجي، والعلاقة السببية التبادلية أو الدورات السببية، والمُحصِّلة المتساوية (عندما يؤدي الكثير من المسارات المختلفة إلى النتيجة ذاتها)، والمُحصِّلة المتعددة (عندما يؤدي عامل متغير مستقل ذو قيمة ثابتة إلى الكثير من النتائج المختلفة تبعاً للسياق).

يقول بيرسون (Pierson 2004: 20): «إن أهم ميزة للعملية التاريخية التي تولِّد المسار الحتمي هي ردود الفعل الإيجابية أو التعزيز الذاتي». فالمسار الحتمي يتضمن سلسلة

من القرارات التي تشكل ردود أفعال على أحداث سابقة، ثم تصبح سبباً للقرارات اللاحقة (Mahoney 2006). ويشير بينيت وإيلمان (Bennett and Elman 2006: 256) إلى أن «كل خطوة على هذا المسار تزيد من احتمال تكرار حدث أو قرار معين و/ أو تزيد من حجم تجلياته لاحقاً. وغالباً ما ترتبط ردود الفعل الإيجابية بنقطة التحول؛ حيث يصبح المسار السببي ثابتاً بعد زيادة المتغير السببي عند تجاوز نقطة معينة». ويمضي بينيت وإيلمان (Bennett and Elman 2006: 258) في شرحهما قائلَيْن:

> برغم أن الروابط بين الأحداث في هذا النوع من المسار الحتمي يجب أن يكون لها بعض الخصائص المحددة (وإلا فلن يكون لها ما يميزها من العلاقات السببية الأخرى)، فمن غير الواضح حتى الآن ما هي هذه الخصائص. وأحد الاحتمالات هو أن تتميز الروابط السببية بدرجة عالية من الكفاية؛ أي بمجرد اتخاذ الخطوة الأولى يصبح احتمال وقوع النتيجة النهائية كبيراً جداً. وهذا يفسر «لماذا يتابع الأطراف الفاعلون السير على المسار ذاته».

تُبيِّن هذه الأفكار بوضوح البنية النظرية الكامنة وراء المزاعم الافتراضية التي أقدِّمها في هذا الكتاب. فالقرارات خلال الفترة 2002-2003 هي في جوهرها روابط تشكل الظروف الضرورية «التي ما كانت الخطوة التالية في السلسلة ممكنة من دونها» (Bennett and Elman 2006: 258). ويساعد تَتَبُّع المسار في توضيح تسلسل الأحداث ذات الصلة، ويسهِّل «البحث عن المتغيرات التي تم إغفالها، والتي ربما تكون سبب الأحداث الطارئة» (Bennett and Elman 2006: 259).

لا تُتَّخذ القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية التي يشارك فيها أطراف عدة بناءً على مجرد تقويم بسيط لتكاليف الخيارات المتاحة وفوائدها في نقطة زمنية محددة، ومن شخص واحد (حتى لو كان رئيس الدولة). فالقرارات المهمة (وخاصة قرارات الديمقراطيات القوية بشن حرب كبرى) تتبلور عادة بشكل تدريجي مع مرور الوقت، وعلى مراحل عدة. ففي أي أزمة، يتخذ القادة سلسلة من التحركات السياسية والدبلوماسية والعسكرية المحسوبة التي تشكل استراتيجيتهم المفضلة لإدارة الأزمة.

وعادة ما تكون هذه الاستراتيجية نتيجة للمتغيرات والضغوط المذكورة في الفصول الثمانية السابقة. ولكن غالباً ما يسعى القادة لإظهار صحة قراراتهم في كل مرحلة من خلال إبراز المشكلات الكثيرة (المخاطر والتكاليف) للبدائل التي رفضوها. هذه الطريقة الشائعة في إقناع الآخرين بالسياسات تجعل من الصعب التراجع في مرحلة لاحقة من الأزمة واعتماد خيارات كانت مرفوضة في السابق؛ فعلى سبيل المثال، كان تقديم أدلة قوية تثبت أن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل تهديداً للولايات المتحدة أمراً ضرورياً للحصول على (1) تأييد الرأي العام، (2) تفويض من الحزبين في الكونجرس لاستخدام القوة، (3) نشر القوات في المنطقة، (4) قرار بالإجماع من مجلس الأمن الدولي، (5) نظام تفتيش صارم. وبعد تحقيق هذه الأهداف، جزئياً بإقناع الجميع (ماعدا المحافظين الجدد) بأن إعادة المفتشين الأمميين هو أفضل نهج (متعدد الأطراف) لنزع السلاح، أصبح من الصعب كثيراً العودة لاحقاً إلى الوضع الراهن دون تحمل عواقب سياسية. وكلما كانت الأدلة أقوى ضد صدَّام حسين، أصبح من الأصعب التراجع عن التهديد بـ "عواقب وخيمة" الوارد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 في حالة عدم الامتثال "التام والكامل"، أو مع بقاء الكثير من المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل دون حل أو إمكانية حل. والكثيرون كانوا سيعتبرون الضرر السياسي الذي سينتج من هذا النوع من التخبط في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر كبيراً في ضوء التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. والأبحاث بشأن نقاط التحول في الأزمات، والقواعد اللاتعويضية في عملية صنع القرار، وتوسيع المهمات، كلها مفيدة في هذا المجال (Goertz and Levy 2007; Hoagland 1993; Mintz 1993; Siegel 2000; Sylvan and Majeski 1998).[9]

هناك "زخم متصاعد" طبيعي (وشبه حتمي) يرتبط باختيار استراتيجية معينة (مثل إعادة المفتشين) دون أخرى (مثل تجاهل مشكلة العراق أو التقليل من أهمية تهديد أسلحة الدمار الشامل). وعندما يتضافر أثر هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، والخوف المتزايد من

انتشار أسلحة الدمار الشامل، والغياب الكامل للمفتشين في العراق منذ عام 1998، وسياسة الاحتواء الضعيفة التي فشلت في منع صدَّام (وغيره) من استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء، لا يعود تجاهل العراق خياراً متاحاً. ومن بين جميع الاستراتيجيات الدبلوماسية المتاحة في ذلك الوقت، كان النهج المعقول الوحيد هو الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على تفويض قوي، وهو الخيار الذي نال بوش وباول وبلير الكثير من الثناء عليه لأنهم اعتمدوه في ذلك الوقت. وفي الواقع، عبَّر ريتشارد هولبروك بكل وضوح عن تأييده للاستراتيجية التي اعتمدها بوش:

> لقد استطاعت [إدارة بوش] أخيراً توحيد جهودها... والقضاء على معارضة الحزبين في الكونجرس، ثم الذهاب إلى الأمم المتحدة وإظهار مهارتها، ونحن بانتظار نتيجة ذلك في أثناء حديثنا هنا هذه الليلة. أهم شيء هنا هو أن الرئيس تكلم أخيراً، والعالم يعبر عن تأييده للولايات المتحدة، وصدام سيتراجع في نهاية المطاف. ثم تقول بعض دول العالم للولايات المتحدة: «هذا يكفي، لا تمضوا أبعد من ذلك»، فيرد بوش: «لا»، سنتابع الضغط، والكرة الآن في ملعب الولايات المتحدة التي أحسنت اللعب في الأيام القليلة الماضية.[10]

حظي فريق بوش بثناء عالمي على الدبلوماسية التي أدت إلى اعتماد مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً يعتبر العراق في حالة "خرق جوهري"، وهذا إنجاز اعتبره الجميع أفضل إنجاز دبلوماسي لكولن باول في أثناء شغله منصب وزير الخارجية، وكان سيُعتبَر أيضاً إنجازاً مهماً لوزير خارجية في إدارة ديمقراطية. ولكن بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1441، سيصبح من الصعب كثيراً، وفي رأيي من غير المقبول على الإطلاق، بالنسبة إلى بوش (أو جور) التراجع بعد أن أزال شيراك الخيار العسكري من على الطاولة؛ لأن مصداقية الولايات المتحدة وبريطانيا وعزمهما في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر كانا على المحك. كانت التكلفة المالية للإبقاء على 200,000 جندي أمريكي في المنطقة سترتفع، بينما سينخفض سريعاً التأييد الشعبي لجور، وكانت المعارضة القوية من جانب الحزب الجمهوري ستشجع الرأي العام على التشكيك في التزام الرئيس بضمان أمن الولايات المتحدة في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. وكان جور سيواجه مشكلة إضافية في المحافظة

على التحالف؛ لأن دعم الدول الأوروبية "الجديدة" كان مزعزعاً بعدما أثار شيراك الشكوك في وضع عضويتها في الاتحاد الأوروبي (بعد نشر رسالة فيلنيوس)، كما أن الكثير من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، التي كانت حينئذٍ تقدم دعماً سرياً للتحالف (مثل السعودية ومصر والأردن)، كانت ستتراجع لو فقدت واشنطن تصميمها على معالجة مشكلة صدَّام حسين بشكل نهائي.[11] وقد زادت هذه التكاليف والضغوط جميعاً مع مرور الوقت، كنتيجة مباشرة للجهود التي بُذلت للدفاع عن سياسة تحظى بتأييد واسع. كان وقف هذه الجهود التي حظيت بدعم متعدد الأطراف سيؤدي إلى العودة إلى الوضع الراهن، دون وجود أي خيار للتهديد باستخدام القوة العسكرية، ودون وجود دليل على أن العراق نزع سلاحه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1441، ودون وجود دليل على أن النظام دمر أسلحته، ومع استمرار اكتشاف خروقات جوهرية. وكان هذا سيُعتبر فشلاً ذريعاً للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان الديمقراطيون والجمهوريون سينتقدون جور على سماحه بأن يكون أمن الولايات المتحدة خاضعاً لاعتراض فرنسا وروسيا، وليس للتفويض الذي منحه الكونجرس.

## الزخم المتصاعد والمخاطر المقارنة مع مرور الوقت

ربما يعترف النقاد من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد بصحة النقطة السابقة المتعلقة بمخاطر العودة إلى الوضع الراهن في آذار/ مارس 2003، ولكنهم يشيرون أيضاً إلى أن قرار الغزو كان ينطوي على مخاطر هائلة تجاهلتها إدارة بوش كما هو واضح، إلا أن مخاطر الاستراتيجيات البديلة وتكاليفها ليست ثابتة، بل تُحتسب عادة مع مرور الوقت وعلى مراحل، قبل كل قرار وبعده. فعند النقطة T+1 كان القادة يقارنون **المخاطر والتكاليف** السياسية والأمنية للوضع الراهن في عام 2002 مقابل إعادة المفتشين. وفي المرحلة اللاحقة، راحوا يقارنون بين مخاطر محاولة استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة مع أو دون الحصول أولاً على تفويض من الكونجرس لنشر القوات (الذي يُنظَر إليه عموماً على أنه أساسي لتعزيز صدقية التهديد القسري الأمريكي - البريطاني)، ثم، بعد

الحصول على التفويض، راحوا يقوّمون مخاطر نشر القوات (أو عدم نشرها) وعددها (كان جور سينشر عدداً أكبر من القوات بما يتناسب مع خططه لما بعد الغزو)، ثم مخاطر المطالبة بقرار قسري قوي يتضمن طلبات صارمة (مع التزام بالنظر في قرار ثانٍ) مقابل التفاوض على قرار أضعف يتضمن معايير يسهل على صدام الوفاء بها (انظر البند 11 في الجدول 9-2)؛ ثم مخاطر قبول التقرير المطول الذي قدمه النظام العراقي عن نزع السلاح بوصفه كافياً، أو رفضه بوصفه لا يتضمن أي جديد؛ ثم مخاطر قبول تقارير بليكس المتضاربة بوصفها كافية أو المطالبة بأدلة أوضح على الامتثال و/ أو أدلة قوية على نزع أسلحة الدمار الشامل (التي لم يعد صدام حسين يمتلكها)؛ ثم مخاطر محاولة استصدار قرار ثانٍ (والفشل في ذلك)؛ ثم، بعد جميع هذه المراحل وقرار فرنسا رفض الجدول الزمني والتهديد باستخدام القوة العسكرية (الذي يلغي القيمة القسرية لوجود القوات في المنطقة)، مخاطر هذا الوضع الراهن (النشر المستمر والمكلف لمئات الآلاف من الجنود مع استمرار الكشف عن خروقات جوهرية) مقابل التدخل، وهذا كله في سياق بيئة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر وحملة الانتخابات الرئاسية القادمة. باختصار، لم تكن التكاليف المرتبطة بالوضع الراهن في عام 2002 (عند النقطة T+1 وقبل جميع هذه الإجراءات) مساوية لتكاليف الوضع الراهن في المرحلة النهائية في عام 2003 (النقطة T+15). فالوضع الراهن في المرحلة النهائية هو الذي تجب مقارنته مع التكاليف والفوائد من التدخل والنزع الفعلي للسلاح وتغيير النظام. فلم تكن هناك إجابات سهلة، كما يوضح كراوثامر (Krauthammer 2004) في استعراضه للتكاليف المتزايدة للوضع الراهن:

> بطبيعة الحال زاد عدم وجود دعم فرنسي - ألماني من صعوبة الوضع. وكان عدم وجود إجماع دولي سبباً وجيهاً لعدم الغزو. ولكن... التسوية التي أعقبت حرب الخليج كانت متوترة وغير مستقرة، وأوجدت التزامات ضخمة ومتنامية لجميع الأطراف المعنية، وخاصة للولايات المتحدة. فقد سبَّبت أولاً معاناة هائلة للشعب العراقي في ظل نظام عقوبات قاسٍ وفاسد، وكان الجميع في الشرق الأوسط ومعظم أوروبا يعتبرون الولايات المتحدة مسؤولة عن تلك المجاعة والمعاناة. ثانياً، جعلت المواجهة مع العراق

> من الضروري إبقاء حامية أمريكية كبيرة في المملكة العربية السعودية، أرض المقدسات الإسلامية، وكان هذا الوجود مستفزاً ومسيئاً جداً بالنسبة إلى كثير من المسلمين. وقد أشار أسامة بن لادن في فتواه المعادية للولايات المتحدة التي أصدرها عام 1998 إلى هذين السببين بوصفهما جريمتين تسوغان الجهاد ضد الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، كان نظام العقوبات ينهار، وقد توقف هذا الانهيار بشكل مؤقت عندما نشرت الولايات المتحدة أعداداً ضخمة من القوات الأمريكية في الكويت قبل الحرب، فاضطر مجلس الأمن إلى تأكيد تطبيق العقوبات، ولكن كوسيلة فقط لتفادي الغزو الأمريكي.[12]

ففكرة أن الخيار في عام 2003 كان بين غزو يريده المحافظون الجدد وبين الاستقرار الذي كان سائداً قبل الغزو تُغفل الكثير مما جعل هذه المعضلة عصية على الحل.

هذه حقائق يجب فهمها للوصول إلى استنتاجات ذات أسس تاريخية حول كيفية تقويم المخاطر والتكاليف. وبعبارة أخرى، لم تكن هناك أي فرصة عند النقطة T+15 للعودة إلى الوضع الراهن الذي كان سائداً عند النقطة T+1.

## منطق الدبلوماسية القسرية والزخم المتصاعد والحرب

بالإضافة إلى إغفال دور المسار الحتمي والزخم المتصاعد، تتجاهل نظرية حرب المحافظين الجدد تماماً منطق الدبلوماسية القسرية وآثار تطبيق هذه الاستراتيجية في الحسابات والخيارات اللاحقة. فالدبلوماسية القسرية تزيد من الزخم المتصاعد نحو الحرب لأنها تُغيِّر على الفور حساب المخاطر والتكاليف بمجرد إصدار التهديدات وإظهار التصميم.

يشير الكثير من منتقدي حرب عام 2003 إلى قرار نشر مئات الآلاف من القوات الأمريكية والبريطانية في المنطقة في عام 2002 بأنه الخطأ الأكبر، لأنه أوجد الزخم المتصاعد نحو الحرب الذي كان من الصعب وقفه. فوجود هذا العدد الكبير من القوات في المنطقة كان مكلفاً جداً، وخاصة مع استمراره مدة طويلة. وإعادتهم إلى الوطن في عام 2003 كان سيُعتبر فشلاً عسكرياً ودبلوماسياً كبيراً، ويُفسَّر على أنه نجاح كبير آخر لصدَّام

حسين. ويجادل النقاد بإن الدافع الحقيقي لاستخدام القوات كان نتاجاً لهذه العوامل السياسية، وليس لضرورات عسكرية وأمنية للتصدي لتهديد كبير تشكله أسلحة الدمار الشامل. ويجادل مان (Mann 2004: 349) حول النقطة ذاتها قائلاً:

> مع مطلع شهر كانون الثاني/ يناير [2003] لاحظ المسؤولون الفرنسيون أن الأسطول الأمريكي في الخليج أصبح أكبر بكثير مما تحتاج إليه الدبلوماسية القسرية. كانت الولايات المتحدة تستعد للحرب علناً. وفي الواقع، بدا أن هذا الحشد الهائل يلغي الاحتمالات الأخرى؛ فلو غيّر بوش توجهاته وأعاد قواته إلى الوطن دون حرب، لكان سيبدو سخيفاً للرأي العام الأمريكي، ولكانت الولايات المتحدة خسرت هيبتها في الخارج.[13]

ولكن هذه النقاط تطرح أسئلة عدة مثيرة للاهتمام حول متطلبات الردع الفعال والإرغام على الإذعان: فما عدد القوات التي ينبغي نشرها لتوجيه تهديد قسري (ناجح) "ذي صدقية" يمكنه إرغام زعيم على الامتثال لمطالب الأمم المتحدة لنزع السلاح؟ ليس هناك معيار معين، ولا يمكننا أن نقول: إن 50,000 أو 100,000 أو 250,000 جندي يكفون لهذا الغرض. فأدق مقياس للصدقية في أي حالة يعتمد على سلوك الخصم بعد صدور التهديد. ونحن نعرف الآن، على سبيل المثال، أن صدَّام حسين لم يصدِّق أن الغزو كان وشيكاً برغم نشر مئات الآلاف من القوات الأمريكية والبريطانية والتهديد الواضح بعواقب وخيمة. هذه الحقيقة غابت عن أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، الذين يعتقدون خطأً، مثلما يعتقد مان، أن عدد القوات التي نشرتها الولايات المتحدة في المنطقة كان أكبر مما يلزم لنجاح الدبلوماسية القسرية. ففي هذه الحالة جاء فشل الدبلوماسية القسرية نتيجة للأسباب التي بيّنّاها في الفصل الثامن.

يرتبط نجاح الدبلوماسية القسرية ارتباطاً مباشراً بتكاليف التراجع. فمثلاً لو أرسل المسؤولون الأمريكيون 100 جندي فقط إلى المنطقة، لكان سحبهم أسهل بكثير، ولكن التهديد القسري سيكون ضعيفاً جداً؛ لأن التكاليف المحتملة لصدَّام حسين ستكون ضئيلة جداً ولا تذكر، أما بوجود 200,000 جندي، فسيكون التهديد أكثر صدقية تحديداً لأن التراجع عنه سيكون أصعب دون تكبد تكاليف سياسية هائلة، فالإشارات المكلفة

تلعب دوراً محورياً في فعالية الدبلوماسية القسرية. ولكن هذه التحركات تعني أيضاً أن التصعيد هو الاحتمال الأكبر إذا لم يصدِّق صدَّام حسين التهديد، وهذا بالضبط ما حدث. فالإدراكات، وليس عدد القوات، هي المهمة في هذه الحالة.

تكمن مفارقة الدبلوماسية القسرية في هذه الحالة في أن قرار نشر هذا العدد الكبير من القوات في المقام الأول بدا منطقياً للأغلبية الكبيرة من أعضاء الكونجرس الأمريكي وأعضاء البرلمان البريطاني التي منحت التفويض باستخدام القوة؛ لأن هذه الخطوة كانت تحقق المتطلبات الأساسية لمصداقية التهديد، وهي إظهار التصميم والقدرة والالتزام بشكل واضح.[14] وكما أوضح وزير الخارجية البريطاني جاك سترو (في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2002):[15]

> نحن هنا أمام مفارقة: فكلما كنا أكثر حزماً وصرامة في إظهار أننا سنستخدم القوة في العراق... زاد احتمال التوصل إلى حل سلمي.

ويتفق رئيس موظفي بلير، ألَستر كامبل، في الرأي مع ما قاله سترو حول منطق الدبلوماسية القسرية: «كلما أوضحنا بقدر أكثر أننا سنستخدم القوة، زاد احتمال ألا نضطر إلى ذلك».[16] ولكن تفسير سترو لهذه المفارقة يبقى ناقصاً: صحيح أن قوة التهديد وجديته تزيدان من احتمال نجاحه في تحقيق النتيجة المطلوبة، ولكنهما تزيدان أيضاً من احتمال وقوع القتال في حالة عدم الوفاء بالمطالب بشكل تام وكامل. وفي هذه الحالة، لم يقتنع صدَّام بجدية التهديد، ولم يصدِّق أن الغزو كان وشيكاً، وواصل ممارسة الغموض الاستراتيجي طوال الأزمة.

من المهم أن نذكر أن الجميع في ذلك الوقت، ومنهم أقوى منتقدي الحرب، كانوا متفقين على الحاجة إلى توجيه تهديد عسكري قسري قوي بنشر القوات الأمريكية والبريطانية في المنطقة. فالجميع يتحمل جزءاً من المسؤولية عن تبني الاستراتيجية التي أدت إلى الحرب. فقد عبَّر هانز بليكس عن دعمه القوي لهذا النهج في محادثة مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، فقال: «**لم أشكُ قط من ضغطكم العسكري. وأعتقد أنه أمر جيد**».

(التشديد من المؤلف).[17] وسألت كريستيان أمانبور من محطة CNN الرئيس الفرنسي جاك شيراك: «قلتَ إن فعالية عمليات التفتيش تُعزى في جزء كبير منها إلى وجود حشد كبير من القوات الأمريكية والبريطانية على مقربة من صدَّام حسين. ألن تزيد هذه الفعالية لو أرسلت فرنسا أيضاً قوات لمضاعفة التهديد؟» فأجاب شيراك: «**لقد قلتُ إن تغير موقف السلطات العراقية وصدَّام حسين والموافقة على التعاون مع المفتشين كان فعلاً بفضل ضغط القوات البريطانية والأمريكية**». (التشديد من المؤلف).[18] وبطبيعة الحال لم يكن هناك أي احتمال لأن تقبل أي إدارة أمريكية تفسير شيراك المحدود لتعاون النظام العراقي.

بناءً على مقابلات كثيرة مع فريق الأمن القومي في إدارة بوش، يؤكد بوب وودوارد وجود الآراء ذاتها إزاء ما يتعلق بمنطق الدبلوماسية القسرية.[19] وبحسب وودوارد (Woodward 2004: 254) أصبح مسؤولو الإدارة مقتنعين بأن «على المرء أن يظهر الجدية في تهديده. وإذا كان يريد تنفيذ الدبلوماسية القسرية، فعليه التعايش مع هذا القرار». ويمضي وودوارد (Woodward 2004: 261) ليقتبس من رامسفيلد قوله: «إذا اضطُررتَ إلى اتخاذ قرار بعدم المضي قدماً فسوف ينعكس ذلك سلباً على بلدنا وعلاقاتنا وربما يشكل خطراً على حياة بعض الناس». وفي رأي رامسفيلد فإن الرئيس سيحتاج إلى «سبب واضح جداً لعدم المضي قدماً، مثل استسلام صدَّام حسين أو رحيله أو شيء من هذا القبيل». كان هذا أمراً مستبعداً بسبب عدم إدراك صدَّام المأزق الذي كان فيه، ومن هو عدوه الحقيقي. وحتى وودوارد (Woodward 2004: 261) يقر بالمنطق الذي يفسر المعضلة التي تحدَّث عنها كل من رايس ورامسفيلد: «كان الرئيس يفقد بسرعة خياراته في ألا يمضي إلى الحرب». ويمضي وودوارد ليقتبس مما قاله الرئيس بوش في محادثة مع رامسفيلد: «اسمع. أخشى أننا سنُضطَر إلى فعل ذلك. فلست أرى كيف سنرغمه على فعل شيء بطريقة تتسق مع متطلبات الأمم المتحدة، وعلينا أن نفترض أنه لن يفعل ذلك». هذا كله يبين بوضوح المفارقة التي تنطوي عليها الدبلوماسية القسرية، فالاضطرار إلى حماية الأمن الأمريكي من خلال تعزيز سمعة واشنطن في توجيه تهديدات جدية وحازمة كان

مماثلاً لاستراتيجية الدبلوماسية القسرية التي استخدمها كلينتون ونائبه جور ضد العراق (1998) وكوسوفو (1998).

لا تقتصر تحديات الدبلوماسية القسرية على مجرد الحاجة إلى إقناع صدَّام بأن التهديد الذي يواجهه كان تهديداً جدياً. فحديث وودوارد (Woodward 2004: 73) مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس يكشف عن فهمها تعقيدات الدبلوماسية القسرية والحاجة إلى إرسال إشارات ذات صدقية إلى كل الخصوم والحلفاء في المنطقة:[20]

> كانت (كوندي) تدرك أن الدبلوماسية القسرية تعني التعايش مع التنافر والتناقضات. وأوضحت وكالة الاستخبارات المركزية أنه لتجنيد مصادر داخل العراق يجب أن تقول الولايات المتحدة إنها جادة وستأتي مع جيشها.

فالصدقية والالتزام والتصميم، وهي العناصر الأساسية اللازمة لإرسال إشارات فعالة ونجاح الدبلوماسية القسرية، لم تكن موجهة إلى صدَّام حسين وحده، بل كانت موجهة أيضاً إلى المجموعات الداخلية والحلفاء الذين كانوا ينتظرون دليلاً واضحاً على أن واشنطن جادة في معالجة هذه المشكلة. والواقع أن الدبلوماسية القسرية في هذه الحالة، وخاصة نشر القوات في المنطقة، كانت تهدف إلى إقناع الأطراف الآتين بجدِّية الالتزام الأمريكي - البريطاني، وهم: (1) المؤيدون في الولايات المتحدة الذين أجازوا استخدام القوة، (2) الرأي العام ووسائل الإعلام في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، (3) القوى الأوروبية، ومنها أعضاء مجلس الأمن الدولي، (4) الحلفاء المحتملون في المنطقة، (5) مجموعات المعارضة والحلفاء داخل العراق، (6) الجيش العراقي، (7) صدَّام حسين ومستشاروه الرئيسيون. وطبعاً كان إقناع المجموعة الأخيرة هو الأهم، ولكن صدَّام حسين استهان كثيراً بحجم القدرات العسكرية التي نُشِرت في المنطقة إلى حد أنه كان يعتقد فعلاً أنه يكسب الحرب، ونسي الواقع على الأرض في ذلك الوقت إلى درجة أنه طلب انسحاباً غير مشروط بينما كانت القوات تتقدم نحو بغداد. كانت هذه أخطر مجموعة

من الظروف التي يمكن أن تتضافر معاً؛ فصدَّام حسين كان ينظـر إلى التهديـد العـسكري بوصفه مجرد خدعة بينما كان قادة الولايات المتحدة وبريطانيا مقتنعـين بـأن التهديـد كـان واضحاً جداً. وكلما أصبحت التهديدات أقوى مع مرور الوقت، أدت التصورات الخاطئة لدى صدَّام إلى زيادة احتمال وقوع الحرب.

## الاستنتاجات: عودة إلى فرضية حرب جور مقابل فرضية سلام جور

استناداً إلى المعايير المقبولة عموماً لإجراء تحليلات افتراضية دقيقـة (Fearon 1991; Ferguson 2000; Goertz and Levy 2007; Lebow 2000; Levy 2008b; Tetlock and Belkin 1996)، فإن مجموع الأدلة المقدمة في الفـصول الثمانيـة الـسابقة تـدعم بقـوة الرأي القائل بأن آل جور كان سيُضطَر إلى السير على المسار نفسه. ففرضـية حـرب جـور تستند بقوة إلى رواية أكثر دقة للأحداث التاريخية، وتفي بجميـع المعـايير المقبولـة عمومـاً للتحليل الافتراضي الجيد (الحد الأدنى لإعادة كتابة التـاريخ، التناسـق المنطقـي، التفـسير النظري، إمكانية تأكيد الصحة،... إلخ)، وتدعمها نظريات ثابتـة في العلاقـات الدوليـة. هذه النظريات، المستمدة من مستويات تحليل متعددة، تجتمـع لتقـدم تفـسيراً أكثـر قبـولاً لحرب العراق عام 2003.

لننظر في العدد الكبير من النظريات التي يقوم عليها التحليل الوارد في هذا الكتـاب: نظرية التصور الخاطئ، وعلـم الـنفس الـسياسي (التحيـزات المعرفيـة والتحفيزيـة لـدى الطـرفين)، والنظريـة المؤسـسية، والـسياسة البيروقراطيـة (الإخفاقـات الاسـتخبارية)، ودورات الإخفاقات الاستخبارية، وسياسات التحالف وتوازن القوى في الأمـم المتحـدة بعد الحرب الباردة، والتفكير الجمعي، والـرأي العـام (الالتفـاف حـول القيـادة ونظريـة العوامل الخارجيـة)، ونظريـة الاختيـار العقـلاني، وتوسـيع المهمـة والتـصعيد والـزخم المتصاعد، والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية،... إلـخ. ففرضـية حـرب جـور تجمع بعض أفضل الأعمال النظرية في مجال العلاقات الدولية التي نجمت مـن عقـود مـن

البحوث حول هذه المسائل المهمة. وهذا الإرث الفكري كله يتجاهله أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد الذين يركزون على قوة بضعة مستشارين في إدارة بوش ونفوذهم.

وفي المقابل تبقى فرضية سلام جور فرضية يصعب كثيراً الدفاع عنها على أسس منطقية وتجريبية ونظرية، وسيكون على أنصارها الدفاع عن افتراضات جانبية عدة عن جور وفريقه في ضوء الحجم الهائل من الأدلة التجريبية المعاكسة المقدمة في هذا الكتاب. كيف كانت ستبدو هذه الظروف؟ ما مجموعة القرارات البديلة التي كان جور سيتخذها؟ وعلى أي أساس؟ من المستشارون الذين كانوا سيدعمونه؟ ما أسباب تلك القرارات؟ وما عواقبها السياسية؟ كيف سيكون رد فعل قيادتي الحزبين الجمهوري والديمقراطي والرأي العام ووسائل الإعلام على هذه المبادرات؟ سيحتاج المرء إلى إجراء تغييرات كثيرة، ووضع افتراضات كثيرة، وتجاهل أمور كثيرة، لتصبح هذه الفرضية مقنعة مثل فرضية حرب جور. وربما يكون الأهم من ذلك كله أن يغير المرء إرث جور وشخصيته، أو يقدم على الأقل تفسيرات أكثر إقناعاً للخطابات الكثيرة المذكورة في الفصل الثاني.

تتجاهل الروايات السائدة مراراً جميع الأدلة المقدمة في هذا الكتاب. وتشوه نظرية حرب المحافظين الجدد نفوذ المحافظين الجدد، وتُغفل إجماع المجتمع الدولي والحزبين الجمهوري والديمقراطي حول كيفية التعامل مع العراق، وتقدم تفسيراً خاطئاً لتوجه الرأي العام الأمريكي في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر بوصفه نتاجاً للسياسة الأمريكية تجاه في العراق وليس سبباً لها، وتبالغ في تقدير أثر المعلومات الاستخبارية المشوهة في التصويت في الكونجرس الأمريكي على منح التفويض باستخدام القوة، وتتجاهل أخطاء صدَّام حسين، وتعجز عن فهم المسار المرتبط بالدبلوماسية القسرية. كانت إحدى الطرائق القليلة لزيادة احتمال حدوث مسار سلام جور هي تجنب جميع القرارات المعقولة التي لقيت ترحيباً كبيراً والتي أدت إلى المأزق في آذار/ مارس 2003. ونظراً إلى إرث جور في السياسة الخارجية، فلا يوجد أي سبب يجعلنا نتوقع أنه كان سيفضل تجنب تلك القرارات.

سيرفض الكثير من النقاد من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد فرضية حرب جور لأنها في رأيهم تُحرِّف التاريخ. ولكن هذا مغاير للحقيقة، فالتفسيرات السائدة لحرب العراق عام 2003 القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد هي التي تُحرِّف التاريخ، وذلك لسببين: أولاً، تتجاهل نظرية حرب المحافظين الجدد تقريباً جميع الحقائق التاريخية الواردة في كل من الفصول التسعة في هذا الكتاب، ومنها الحقائق المهمة المتعلقة بالتصورات الخاطئة لدى صدَّام حسين، وثانياً، تولي هذه النظرية أهمية مبالغاً فيها لعوامل (مثل الأفراد والأيديولوجيات) من الواضح أنها لم تلعب ذلك الدور المهم في قرار الغزو. وكما يقول كاجان: «من المثير للاهتمام أن نرى أشخاصاً يعيدون كتابة التاريخ، حتى تاريخهم هم».[21] ليس الغرض من هذا الكتاب تحريف التاريخ، بل استيعاب الماضي من خلال الكشف عن نظرية ضعيفة جداً (ولكنها تحظى بشعبية) لتفسير الحرب وإخضاعها للمزيد من التمحيص والتحليل. فالقادة الديمقراطيون الذين لم يعودوا يعترفون بدعمهم الأولي للحرب، أو الذين أزالوا من مواقعهم على الإنترنت خطاباتهم التي ألقوها في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 وأيدوا فيها بقوة منح التفويض باستخدام القوة هم الذين يُحرِّفون التاريخ.

ليس القصد من هذا الكتاب تجاهل التاريخ أو كتابة تاريخ جديد أو إبراز حقائق تاريخية منتقاة ترجح كفة نظرية على أخرى، بل فتح السجل التاريخي بكامله كوسيلة لتقويم نقاط القوة النسبية للفرضيتين المتعاكستين. فالتحليل الافتراضي المقارن لا يهدف إلى تغيير التاريخ أو تحريفه، بل المحافظة عليه مع إجراء تغيير طفيف واحد فقط (انتصار جور في الانتخابات الرئاسية عام 2004)، ثم ملاحظة أثر تغيير هذا الشرط في الحالة التاريخية والتأكد من أن جميع آثار هذا التغيير أُخذت في الحسبان، أما نظرية حرب المحافظين الجدد، في المقابل، فهي المسؤولة عن تحريف التاريخ أو تجاهل قدر كبير منه من خلال إنكار أهمية الكثير من العوامل الأخرى التي كان لها دور محوري في اتخاذ القرارات وتأييدها في ذلك الوقت. فالتاريخ الذي يتجاهل حقيقة أن جميع الديمقراطيين تقريباً،

ومنهم آل جور، كانت لهم الآراء نفسها حول صدَّام حسين وأسلحة الدمار الشامل والحكمة من النهج المتعدد الأطراف في معالجة مأزق نزع السلاح هو تاريخ مُحرَّف (أو ضعيف). والتاريخ الذي يتجاهل حقيقة أن مختلف القادة، على اختلاف شخصياتهم وأنماط صنع القرار لديهم، وصلوا جميعاً إلى الاستنتاجات والتوصيات نفسها هو تاريخ مُحرَّف. والتاريخ الذي يتجاهل الدعم الذي حصل عليه بوش من الحزبين في الكونجرس ومن الرأي العام الأمريكي هو تاريخ مُحرَّف (أو ضعيف). وتجاهل الخطابات الرئيسية لأعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين قبلوا الجزء الأكبر من المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل التي كانت تستدعي إعادة المفتشين هو خطأ كبير. والرواية التقليدية القائمة على نظرية حرب المحافظين الجدد ليست تاريخاً صحيحاً أو نظرية جيدة، لأنها في جوهرها ترفض التاريخ والأسس النظرية.

من المرجح أيضاً أن يفسر الكثير من النقاد ما أقوله في هذا الكتاب بوصفه يعكس إلى حد ما فلسفة حتمية، ولكن القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية (وخصوصاً قرارات الحرب) التي اتخذها قادة ديمقراطيات قوية هي حتمية للأسباب المبينة في الكتاب. فعند الاختيار بين تفسيرين متنافسين (أو نظريتين افتراضيتين) في السياسة الخارجية الأمريكية، أحدهما يمثل الإرادة الحرة والآخر يمثل الحتمية، فإن الخيار الثاني يكون أقوى بكثير في معظم الحالات التاريخية. والأهم من ذلك هو أن نظرية حرب المحافظين الجدد (سلام جور) يمكن أيضاً وصفها بالحتمية؛ لأن الرواية الشائعة تستند بقوة إلى الاعتقاد بأن انتصار المحافظين الجدد في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2000 كان كافياً لوقوع الحرب، بينما كانت هزيمتهم ستدفع البلاد في مسار مختلف تماماً. فإذا كان النقاد يرفضون فرضية حرب جور بسبب إفراطها في الحتمية، فسيكون عليهم رفض فرضية سلام جور (نظرية حرب المحافظين الجدد) للسبب ذاته، ولكنهم لا يفعلون ذلك أبداً.

معظم الذين يطبقون التحليل الافتراضي يهدفون من وراء ذلك إلى إظهار الآثار الكبيرة للحوادث الصغيرة (أو اختلاف القادة). وبحسب ليبو (Lebow 2000) فإن

«التاريخ الافتراضي هو إجراء تصحيحي جيد للميل إلى رؤية التطورات على أنها "محتومة"».[22] فإذا كانت تغييرات صغيرة ستؤدي إلى تعديلات كبيرة في مسار التاريخ، فمن الواضح أن هذه النتائج مشروطة بظروف معينة ويمكن تعديلها. ولكن فرضيتي حرب جور وسلام جور تقدم كلتاهما روايتين حتميتين للتاريخ؛ حيث تؤيد إحداهما حتمية التغيير (السلام) في حالة وجود قائد مختلف في السلطة، بينما تؤيد الأخرى (التي يدافع عنها هذا الكتاب) حتمية الاستمرارية (الحرب) بناء على مجموعة من الشروط المتعلقة بالقيادة والشروط النفسية والمجتمعية والسياسية والمؤسسية والدولية (البنيوية). وليست هناك طريقة لتجنب افتراض الحتمية عند تفسير أي حدث، تماماً مثلما يستحيل تقديم زعم واقعي دون تقديم زعم افتراضي مقابل. فإذا كان المرء يعتقد أن المحافظين الجدد هم الذين سببوا الحرب، فإنه يجب اعتبار المحافظية الجديدة حتمية بطبيعتها، لأنه في غياب ضغط المحافظين الجدد لن يذهب فريق جور إلى الحرب. ولكن بصرف النظر عن الفرضية التي يفضلها المرء، يجب الدفاع عن الروايتين الحتميتين بشكل مقنع، وأفضل طريقة للكشف عن التحيزات في أي منهما هي إخضاع الفرضيتين، الاستمرارية (حرب جور) والتغيير (سلام جور)، لجميع الأدلة التاريخية من خلال التحليل الافتراضي المقارن. وعندما يتم هذا بشكل صحيح، سيظهر أن فرضية حرب جور تقدم رواية تاريخية أقوى بكثير من نظرية حرب المحافظين الجدد.

ليس المقصود من الاستنتاج الذي يخلص إليه الكتاب، وهو أن القرارات الرئيسية خلال الفترة 2002-2003 كانت سلسلة في مسار حتمي بغض النظر عن شخصية القائد، أن نقبل الحرب، وذلك لأسباب تلخصها بشكل رائع الفقرة الآتية:

> إن الاعتقاد بأن هناك تفسيراً سببياً حتمياً للسلوك السيِّئ لا يعني بأي شكل من الأشكال غض الطرف عنه أو الموافقة عليه، فمازال لدينا معايير تمكننا من التمييز بين الخطأ والصواب. والذين يعتقدون أن تقديم تفسير لفعل ما يعني الموافقة عليه يميلون إلى طمس التفسيرات الطبيعية (البيولوجية والنفسية والاجتماعية) للشر؛ ومن ثم

> يمنعوننا من فهمه والتعامل معه بفعالية. وهكذا فإن الفكرة القائلة بأن الحتمية هي عـذر لكل شيء تجردنا من قدرتنا على مواجهة الشر، فيزداد احتمال وقوعه. وهـذا سـبب آخـر يبين أهمية إدراك أن النظر إلى فساد الإنسان مـن منظـور علمـي بوصـفه أمـراً طبيعيـاً لا يقوض المعايير الأخلاقية أو المسؤولية الأخلاقية. فقبول فكرة أن الإنسان لـيس حـراً لا يعني التغاضي عن الشر، بل السعي لفهمه جيداً بدلاً من اعتباره نابعاً من اختيـار داخـلي غامض.[23]

الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو إظهار خطأ نظرية حرب المحافظين الجدد، لا لكـي نعذر بوش على قراراته، بل لكي نفهم بشكل أفضل الحالة التاريخية والضغوط التي لعبت دوراً مهماً في جعل هذه القرارات عقلانية تماماً برغم النتيجة التي أدت إليها. هـذه النتـائج لن تكون جذابة لمن يحبون التفسيرات التاريخية البسيطة، ولكن كرههم للتعقيد لا يجوز أن يمنع باحثين آخرين من تقديم روايات تاريخية أفضل بكثير عن واحدة من أهـم الحـروب خلال عقود طويلة.

عند مناقشة موضوعات سياسية حساسة، هنـاك ميـل إلى إبـراز دوافـع الأشـخاص لتبني هذا الموقف أو ذاك. والأسوأ من ذلك هو أن بعض النقاد مقتنعون بأن فرضية حرب جور تهدف إلى تبرئة بوش وإدارته أو تقليص مسؤوليتهم عن سياسة يتفق معظم الباحثين اليوم على أنها كانت خطأً فادحاً. إن تقديم تفسير حتمي للحرب بدلاً مـن التفـسير الـذي يعزوها إلى أشخاص محددين لا يعني أننا مستعدون لأن نغفـر للمـسؤولين الـذين قـادوا بلادهم إلى الحرب، تماماً مثلما أن شرح معاداة السامية أو بداية الإبادة الجماعية في رواندا أو التطهير العرقي في البوسنة أو الأصولية الإسلامية لا يعني الموافقة على أي منها.

وأخيراً، سيكون هناك على الأرجح الكثير من المؤرخين الـذين سـيميلون إلى رفـض استنتاجاتي لأسباب منهجية. وقد لخص تريسترام هانت (Hunt 2004) هذا النقد الـشائع تلخيصاً جيداً بقوله:

رفض إدوارد هاليت كار (E.H. Carr) هذه التحليلات الغريبة واعتبرها غير جديرة بالبحث العلمي، بل مجرد مضيعة للوقت و«لعبة من ألعاب الصالونات». ومضى إدوارد بالمر ثومبسون (E.P. Thompson) إلى ما هو أبعد من ذلك، معتبراً «الخيال الافتراضي» «تُرهات ليس لها علاقة بالتاريخ». وكلاهما يشير إلى عدم جدوى التفكير في متغيرات متعددة في الماضي والمشكلة المنطقية في افتراض بقاء جميع الظروف الأخرى ثابتة.[24]

ولكن هل ينكر أي من هؤلاء المؤرخين المشهورين حقيقة أن التحليل التاريخي التقليدي ("الواقعي") لو تم بشكل سيِّئ فسيكون أيضاً «تُرهات ليس لها علاقة بالتاريخ» كما يقول كار؟ فنظرية حرب المحافظين الجدد، على سبيل المثال، تستند إلى رواية تاريخية ضعيفة وسطحية وغير دقيقة عن المشاركين والقرارات الرئيسية والأحداث والكثير من الوقائع الأخرى خلال عامي 2002 و2003. وأنصار هذه الرواية التاريخية "الواقعية" يتبنون نموذجاً سلوكياً مبالِغاً في التبسيط، يعزو أهمية سببية كبيرة إلى الاستعدادات الأيديولوجية والأهواء الشخصية لبضعة أشخاص في إدارة بوش. وهم يتجاهلون البنى والعمليات في محاولة لتحميل هؤلاء المُنظِّرين الأيديولوجيين الملتزمين المسؤولية عن الحرب. ولكن التحليل الافتراضي، لو تم بشكل جيد، لأمكنه تحدي هذه الروايات "الواقعية" الضعيفة من خلال تقديم رواية أكثر تناغماً مع جميع الوقائع التاريخية، كما بينت فصول هذا الكتاب. فالتطبيق المنهجي للتحليل الافتراضي المقارن يكشف عن مشكلات خطيرة في الروايات المبسطة للتاريخ، ويتحدى أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد للنظر في تأثير الكثير من المتغيرات المحلية والسياسية والمؤسسية والنفسية الأخرى التي توفر مجتمعة تفسيراً أشمل للسلوك طوال الفترة الزمنية المعنية. فالمشكلة ليست في منهج التحليل الواقعي أو التحليل الافتراضي، بل في التطبيق والتنبه للوقائع التاريخية، وهما اللذان يقرران جودة أي تحليل.

لعل الخطأ الأكبر الذي يرتكبه النقاد في استخفافهم بالتحليل الافتراضي هو عدم إدراك أن تفسيراتهم نفسها تنطوي على مزاعم افتراضية. فالرواية التاريخية للحرب التي

يقدمها أنصار نظرية حرب المحافظين الجددمثلاً، ترتبط منطقياً بفرضية سلام جور. وإذا كان النقاد مستعدين لرفض فرضية حرب جور على أساس أنها مجرد تكهنات أو مفرطة في الحتمية، فما من سبب منطقي يمنع من توجيه النقد نفسه لفرضية سلام جور ونظرية حرب المحافظين الجدد. من حسن الحظ أن التحليل الافتراضي المقارن يرغم الباحثين على استكشاف إمكانية أن تكون السببية أكثر تعقيداً بكثير مما يعترف به أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، وهو يدفعنا إلى الكشف عن أكبر قدر ممكن من التاريخ لكي نوازن بدقة بين نقاط القوة النسبية لكل من الفرضيتين المتعاكستين.

## الفصل العاشر

# خاتمة

ينبغي قياس قيمة أي إسهام في المعرفة وفقاً للإجماع السائد الذي يتحداه؛ فكلما كان الإجماع أكبر حول الدور المحوري للمحافظين الجدد وغير ذلك من النظريات السطحية عن الحرب، زادت الحاجة إلى التصدي لهذا الإجماع، وارتفعت قيمة الاستنتاجات التي تتحدى هذه النظريات بشكل مقنع، وتفندها. لم يكن هدف هذا الكتاب مجرد الدفاع عن نظرية افتراضية مثيرة للاهتمام حول رئاسة آل جور، أو تقديم طريقة جديدة ومبتكرة لتطبيق منهج التحليل الافتراضي على الحالات التاريخية، بل كان هدفه الأساسي، كما بيَّنتُ في المقدمة، هو استخدام التحليل الافتراضي المقارن لتقديم تفسير منطقي دقيق وكامل وأكثر إقناعاً، ويقوم على أسس نظرية للأحداث التي شهدتها رئاسة بوش، وللتأييد القوي الذي حظي به بوش وبلير بخصوص القرارات الرئيسية الكثيرة التي اتخذاها خلال الفترة 2002-2003.

في ضوء التفسير البديل لحرب العراق عام 2003 المبيَّن في الفصول السابقة، فإن أي تلميح بأن نظرية حرب المحافظين الجدد أو فرضية سلام جور التي تقوم عليها تستحق أن تبقى "الحقيقة" الوحيدة السائدة عن هذه الحرب، هو باختصار موقف لا يمكن الدفاع عنه. ومع ذلك مازالت هذه النظرية تحظى بقدر كبير من الاحترام برغم الغياب الواضح للأدلة التي تؤيدها. وإذا كانت التفسيرات البديلة، كالتفسير الذي يقدمه هذا الكتاب، تُقابَل برفض فوري برغم وجود مجموعة هائلة من الأدلة التجريبية (والنظرية) التي تؤكدها، فهذا يعني أن الدروس التي سنستخلصها من واحدة من أهم الحروب على مدى عقود عدة ستكون ناقصة، بل ربما خاطئة من أساسها. ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للسخرية حول رواية أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد للحرب هو أنهم يرتكبون الأخطاء نفسها التي يتهمون بها إدارة بوش في تعاملها مع القاعدة وحرب العراق؛ أي

التسرع في الوصول إلى الاستنتاجات، وعدم الطعن في الإجماع السائد، وعدم الرغبة في تغيير الافتراضات التي تقوم عليها الرواية السائدة، والرفض المنهجي للنظر في نظريات بديلة تتعارض مع وجهات النظر والروايات السائدة،... إلخ. ولذلك، فإن هناك أسباباً عدة تجعل الحجج التي يقدمها هذا الكتاب باستخدام التحليل الافتراضي المقارن مهمة جداً.

أولاً، يتحدى الكتاب بقوة الرواية السائدة بشأن قضية مهمة خطيرة، ويثير الشكوك حول صحة افتراض شائع وشبه مُسلَّم به حول القرارات الرئيسية في السياسة الخارجية التي أدت إلى الحرب. وبالإضافة إلى كونه استفزازياً، وهذا أمر أعترفُ به، فقد كان الهدف منه إثارة نقاش قوي وإحراز تقدم نظري في فهمنا للتفاعل بين علم النفس الفردي، والسياسة البيروقراطية، والرأي العام، والسياسة الداخلية، والمفاوضات الدولية، والدبلوماسية القسرية، والأهمية النسبية لكل واحد من هذه العوامل.

ثانياً، يمثل الكتاب خطوة تصحيحية ضرورية لما يرقى إلى تفكير جمعي أكاديمي. فكما هي حال نظريات المؤامرة الأخرى، تصوغ نظرية حرب المحافظين الجدد رواية كاملة بناءً على تفسير سطحي تبسيطي، يتحدث عن بضعة مُنظِّرين أيديولوجيين استطاعوا من خلال أسلوبهم المكيافيلي البارع وسلطتهم المطلقة تحويل السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة مصالحهم الخاصة. ولكن الافتراضات الشائعة التي تقوم عليها نظرية حرب المحافظين الجدد حول أسباب حرب عام 2003 قد تكون بخطورة الإخفاقات الاستخبارية نفسها التي كانت مسؤولة عن الأزمة في المقام الأول. وهذه الروايات الضعيفة خطيرة بشكل خاص عندما يرفض أنصارها الاعتراف بحالات شاذة تتحدى معتقداتهم الراسخة، أو عندما يواصلون الاعتماد على جزء صغير فقط من السجل التاريخي لتأكيد نظرية ضعيفة.

ثالثاً، تتحدى الاستنتاجات التي يخلص إليها الكتاب ميل الأدبيات إلى تضخيم أثر بضع مبالغات استخبارية منتقاة بعناية. فأنصار نظرية حرب المحافظين الجدد مقتنعون

تماماً بأن المعلومات الاستخبارية المشوهة التي روجها تشيني كانت إلى حد كبير أكثر أهمية من الكثير من الأخطاء الاستخبارية الأخرى التي تعكس فشلاً حقيقياً في هذه الحالة. وفي الواقع، مازال هناك من يؤكد بأن "كذب" تشيني هو الذي سبب الحرب، وكأن هذه حقيقة لا جدال فيها، ولا يمكن دحضها، ولا تحتاج أبداً إلى إثبات أو أدلة تاريخية تؤيدها. فهي أشبه بكتاب منزَّل بالنسبة إلى جميع من يكتب عن أسباب هذه الحرب. ولكن من واجب الأكاديميين تفنيد الروايات المبسَّطة عن الحرب التي تُغفل الأسباب البنيوية والمؤسسية للإخفاقات الاستخبارية (الفصل الخامس)؛ لأنه إذا استمر قبول الروايات السائدة، فلن تُفرَّغ أي جهود تُذكَر لتصحيح المشكلات الحقيقية التي تعانيها الاستخبارات الأمريكية؛ أي الطبيعة الدورية للإخفاقات الاستخبارية؛ ولذلك فإن نتائج هذا المشروع أكثر صلة بالسياسات.

رابعاً، تكشف الاستنتاجات التي يخلص إليها الكتاب عن الكثير من المشكلات الخطيرة في النظريات السطحية عن السياسة الخارجية الأمريكية التي تلقي اللوم على القيادة. ولننظر في المثال الآتي من بحث تشارلز فيليب ديفيد (David 2008: 30) الذي يشير، من بين عوامل أخرى، إلى أسلوب الرئيس جورج بوش الابن. وبحسب المؤلف فإن جميع الأخطاء التي ارتكبها بوش تقريباً:[1]

> كان يمكن التقليل من أثرها أو محوها تماماً لو أن بوش أحاط نفسه بمستشارين أفضل، واختار بعناية نظاماً مناسباً لصنع القرار، وتنبه بقدر أكثر لمخاطر خروج العملية عن مسارها. ولكن هذا لم يحدث بسبب جوانب معينة في أسلوب رئاسة بوش تساعد، عند النظر إلى الوراء، في تفسير الهزيمة الأمريكية في العراق ورفض الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة. ومن بين العناصر في أسلوب بوش الشخصي التي أسهمت في هذا الخطأ، **ربما تكون العناصر الآتية هي الأكثر وضوحاً وتوثيقاً**: جورج بوش الابن رئيس عنيد ومقاتل، يميل إلى الإفراط في الثقة واليقين بصواب رأيه... ويخلط بين العناد والمثابرة... ويجعله حرصه على التصرف بشكل حاسم يهمل مرحلة التداول في عملية صنع القرار. وهو ميال إلى "الثقة بحدسه" كما يحب أن يقول دائماً. وقد محا عناده ونفاد صبره لغزو العراق كل الشكوك من ذهنه، وجعلاه يتجاهل مخاطر ذات

> عواقب وخيمة. وتقترن ثقته بنفسه مع غطرسة وإيمان بالقضاء والقدر. وبعد وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم يعد بوش يحب طرح الأسئلة. فهو يتصرف بدافع من الغريزة والعزيمة، مع اقتناع تامٍّ بأنه يقرأ الأحداث بشكل صحيح ويتخذ القرارات الصحيحة... وهو رئيس غير فضولي لا يهتم كثيراً بما يحدث على الأرض... وهو رئيس كسول عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع الآخرين وسماع آرائهم وموازنتها... وهو لا يتحقق من صحة قراراته... ويمنعه طلبه الولاء الأعمى من الاستفادة من الاختلافات بين المستشارين في نظام تنافسي لصنع القرار. (التشديد من المؤلف).

تناقض ملاحظات تشارلز فيليب ديفيد التحليل الوارد في هذا الكتاب، وتثير الكثير من الأسئلة البسيطة التي تكشف عن نقاط ضعف خطيرة في فرضيته. فمثلاً، كيف يمكن تفسير تطابق تقويمات كل من كلينتون وجور وهولبروك في عامي 1998 و2002 استناداً إلى المعلومات الاستخبارية الخاطئة نفسها عن أسلحة الدمار الشامل العراقية؟ وما الشيء المميز في أسلوب صنع القرار لديهم الذي يمكن أن يفسر ظهور تفضيلات سياسية متسقة تماماً مع تفضيلات بوش وبلير في عام 2002؟ فجميعهم رفضوا توجيه ضربة استباقية أحادية وفضلوا عمليات تفتيش أممية متعددة الأطراف. فمن البدهي أنه إذا كان أسلوبهم في صنع القرار مختلفاً كاختلاف شخصياتهم، فهذا يعني أنه ليس لأسلوب صنع القرار علاقة منطقية بتفسير الإجماع حول التهديد والحلول المناسبة له؛ وبالمثل، لماذا قبِل هذا العدد الكبير من الديمقراطيين المعلومات الاستخبارية عن أسلحة الدمار الشامل، وأعلنوا دعمهم القوي لاستراتيجية بوش وبلير المسؤولة عن دفع بلديهما على طريق الحرب؟ ولماذا أيد هذا العدد الكبير من الديمقراطيين الآخرين قرارات إعادة المفتشين، والحصول على تفويض من الكونجرس، ونشر قوات في المنطقة، والعودة إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار قوي يهدد بعواقب وخيمة؟ فلا بد أن توني بلير وآل جور وريتشارد هولبروك وجيمس بيكر وبرنت سكوكروفت كانوا يعانون أمراض صنع القرار ذاتها التي كان بوش يعانيها، أو أنهم كانوا أغبياء إلى درجة منعتهم من رؤية أخطاء بوش. ولكن إذا نظرنا إلى القرارات المذكورة سابقاً، فكيف نميز بين القرارات العقلانية، التي يفترض أنها نتجت من أسلوب سليم في صنع القرار، وبين القرارات الأقل عقلانية التي تستحق

الازدراء والسخرية؟ إذا كانت الأمراض الأساسية ذاتها المذكورة في الفقرة المقتبسة سابقاً موجودة في حالة القرارات الجيدة والسيئة؛ فهذا يعني أنه ليس لهذه الأمراض صلة بتفسير تلك القرارات، وأن التفسير يجب أن يقوم على شيء آخر. وتحليل ديفيد يتجاهل تقريباً جميع المتغيرات الرئيسية (ومستويات التحليل) التي يتضمنها تفسير الحرب الوارد في هذا الكتاب.

لكل منا خصائص نفسية مميزة تتضمن مزيجاً مختلفاً من المخاوف والتجارب والمواهب والأفكار والتصورات الذاتية والمبادئ الأخلاقية، وبطبيعة الحال أساليب صنع القرار، وكلها تؤثر في الخيارات التي نتخذها. ولكن تأثيرها يقل عندما يسهم عدد أكبر من الناس في صنع القرارات، وينعدم تقريباً عندما تشارك مجموعة كبيرة جداً في توفير المعلومات ذات الصلة بالقرارات التي نتخذها. وفي حالة الرؤساء الأمريكيين، تصبح خصائصهم النفسية أقل أهمية عندما تشارك جهات حكومية متنافسة والكونجرس في صياغة سياسة معينة. وأخيراً، تصبح الخصائص الشخصية شبه تافهة عندما تشارك ديمقراطية كبيرة وحلفاؤها في التفاوض على واحد من أهم قرارات السياسة الخارجية لأي بلد وأي حكومة، وهو قرار الغزو والاحتلال لبلد آخر يُشتبه في تطويره أسلحة دمار شامل وربما استخدامها. فلا بد أن يتضمن تحليلنا الكثير من العوامل الأخرى من أجل تجنب الافتراضات الساذجة (التي تكون لها دوافع سياسية غالباً) عن القدرات الخارقة لعدد قليل من الأفراد في صياغة السياسة الخارجية لبلد معين.[2] وباختصار، هناك نظريات قيادة قوية ونظريات قيادة ضعيفة، ونظرية حرب المحافظين الجدد هي نظرية ضعيفة جداً عن حرب العراق.

خامساً، تُسهِّل الأدلة الواردة في الكتاب تطبيق أُطُر نظرية أكبر. ولنأخذ مثلاً الواقعية الكلاسيكية الجديدة. فهذه ليست نظرية، بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي إطار نظري يعتقد أنصاره أن السياسات الخارجية هي نتاج للتفاعل بين العوامل البنيوية (السلطة) وعوامل ترتبط بالأطراف الفاعلة (عوامل داخلية). ولكن باستثناء توصية الواقعية

الكلاسيكية الجديدة باستكشاف كل من البنية والأطراف الفاعلين عند تفسير تصرفات الدولة، فهذا النهج لا يقول الكثير عن سياق تأثير عوامل داخلية محددة في القرارات والنتائج في حالة معينة وكيفيته؛ ولذلك ينبغي توضيح العوامل الداخلية المحددة التي يُفتَرض أنها أثَّرت في أولويات الدولة، فمجرد قول: إن العوامل الداخلية مهمة، ليس مماثلاً لتحديد العوامل التي أثرت في القرارات، وتوضيح ذلك الأثر، وبيان تلك القرارات. وعدم معالجة هذه المسائل البحثية المهمة في أي حالة يقود الواقعيين الكلاسيكيين الجدد غالباً إلى استنتاجات خاطئة حول دور بعض العوامل الداخلية على حساب استكشاف الدور الأكبر للضغوط المحلية والسياسية والمجتمعية الأخرى.

للأسف، ليس أنصار الواقعية الكلاسيكية الجديدة في مأمن من التأثر بالروايات الرائجة حول سيطرة المحافظين الجدد على الحكومة الأمريكية في الفترة 2002-2003، فهم يطبقون الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتعزيز نظرية حرب المحافظين الجدد بدلاً من إثباتها (أو نفيها). ولننظر في الاستنتاجات التي خلص إليها لوبل وآخرون (Lobell *et al.* 2009: 3):

> لا يمكن للقوة النسبية والتحولات في مستوى التهديد الخارجي أن يفسرا وحدهما الفروق الدقيقة في الاستراتيجية الكبرى لإدارة جورج بوش الابن بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فمن المؤكد أن أي إدارة أمريكية (جمهورية أو ديمقراطية) كانت سترد على هجمات القاعدة على مدينتي نيويورك وواشنطن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان وتدمير الملاذات الآمنة لتنظيم القاعدة في ذلك البلد. إلا أن هناك جوانب أخرى في سلوك إدارة بوش تتحدى التفسيرات المنهجية أو المحلية. بدلاً من ذلك فإن ما يسمى بمبدأ بوش، وغزو العراق في آذار/ مارس 2003، ثم حملة الإدارة للقضاء على الإرهاب الإسلامي من خلال تعزيز الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط، كل ذلك نتج من خليط حقيقي من العوامل المنهجية والمحلية. بعبارة أخرى، بينما وضعت التهديدات الخارجية وتَفَوُّق القوة الأمريكية معايير الرد العسكري الأمريكي، **فهناك عوامل محددة، مثل سيطرة السلطة التنفيذية على الأمن القومي، ومحاولة المحافظين الجدد في الإدارة**

**ومراكز الأبحاث وضع سياسات جديدة، وسيطرة المُثُل الويلسونية (أو الليبرالية) على خطاب السياسة الخارجية الأمريكية، هي التي حددت خصائص ذلك الرد ومكانه.** (التشديد من المؤلف).[3]

لأسباب سبق بيانها في الفصول التسعة السابقة، يقدم المؤلفون تفسيراً ضعيفاً جداً للحرب من منظور واقعي كلاسيكي جديد، يكرر ببساطة (بدلاً من أن يثبت) نظرية حرب المحافظين الجدد التي تقول إن المحافظين الجدد لعبوا دوراً في القرارات الاستراتيجية الرئيسية التي أدت إلى حرب العراق عام 2003. وهم؛ أي المؤلفون، يتشبثون بقوة بالرواية السائدة، التي تقوم على افتراضات خاطئة عن المحافظين الجدد الذين خسروا في الواقع، خلافاً للروايات الرائجة، الكثير من المناقشات الرئيسية في الفترة التي سبقت الحرب. وهذه المعارك السياسية الداخلية انتهت لصالح استراتيجية أيدها بشدة معظم الديمقراطيين والجمهوريين من غير المحافظين الجدد، ثم يشير المؤلفون ضمن مراجعهم الرئيسية إلى مؤلفين آخرين عدة (Dueck 2004; Jervis 2003; Kaufmann 2004; Monten 2005a) يقدم كل منهم نسخته الخاصة من نظرية حرب المحافظين الجدد نفسها. وهم لا يقدمون أبداً معالجة كاملة للمتغيرات السياسية والمؤسسية والمجتمعية المحلية المذكورة في الفصول الرابع والخامس والسادس من هذا الكتاب.[4]

## سؤال الجائزة الكبرى: ما سبب رواج نظرية حرب المحافظين الجدد؟

إذا كانت الأدلة ضد نظرية حرب المحافظين الجدد هائلة إلى هذه الدرجة، فلِمَ الإجماع عليها؟ هناك أسباب عدة وراء رواج الروايات السائدة.

بدايةً، نجد أن الكثير من الذين يتبنون نظرية حرب المحافظين الجدد في واشنطن يفعلون ذلك لأسباب لا علاقة لها البتة بالالتزام بالبحث والتحليل الأكاديمي الدقيق. فهؤلاء المسؤولون لديهم دوافع سياسية لحماية أنفسهم (أو سجلهم) وتحميل الطرف الآخر – كلما أمكن ذلك – المسؤولية عن أي خطأ في السياسة الخارجية. فليس من المستغرب أن تحظى الرواية السائدة عن الدور القوي للمحافظين الجدد في إدارة بوش

باعتماد الكثير من الديمقراطيين الذين يسعون بيأس للنأي بأنفسهم عن هذا الإرث. فخلافاً لخطابات جور في عام 2002 (انظر الفصل الثاني)، نراه في خطابات لاحقة يهاجم إدارتي بوش وبلير بسبب اعتمادهما استراتيجية كان جور نفسه يؤيدها في ذلك الوقت. وكما يوضح روبرت كاجان:[5]

> فلقد انقلب المفكرون البارزون، الليبراليون منهم والمحافظون، على أصدقائهم وحلفائهم في محاولة لتجنب عار حرب أيدوها علناً. وانقلب الصحفيون على زملائهم في محاولة لجعلهم كبش فداء للمهنة كلها. وأدخل السياسيون جمهورهم في متاهة وهم يحاولون التملص من دعمهم للحرب، أو تحميل شخص آخر مسؤولية إقناعهم بدعمها.
>
> فآل جور، الذي كان ذات يوم صقراً في إدارة كلينتون، مسح تلك الحقبة من سجله، وانقلب على جميع الذين كان يتفق معهم بشأن العراق والكثير من قضايا السياسة الخارجية الأخرى. وراح زملاؤه الديمقراطيون يصفقون له على هذا التحول المذهل، بل ربما يحصل على ترشيح الحزب.
>
> من الواضح والمدهش والمؤسف أن هذا كله ينجح في تحقيق النتيجة المطلوبة. فالكذب مفيد، على الأقل في المدى القصير. والمراوغة مفيدة. وتناسي المرء كتاباته وتصريحاته السابقة، وإدانة الأشخاص الذين كان يتفق معهم بالرأي، والتظاهر بنقد الذات ثم تهنئة النفس بضمير مرتاح، هذا كله مفيد. الشيء الوحيد الذي لا يفيد هو الصدق. لو خسر جو ليبرمان، فلن يكون ذلك لأنه أيد الحرب، أو حتى لأنه مازال يؤيدها، بل لأنه رفض اختيار واحد من الكثير من المسارات المُخزية المفتوحة أمامه لإنقاذ حياته السياسية.

غالباً ما تَسهُل عملية التحول بعد حذف خطابات رئيسية من المواقع الإلكترونية لقادة في الكونجرس، من الحزبين، أيدوا بقوةٍ منح التفويض لاستخدام القوة (في تشرين الأول/ أكتوبر 2002). طبعاً من السهل أن نفهم سبب رغبة أي سياسي في تجنب أي ذكر لخطاب ألقاه دفاعاً عن التفويض باستخدام القوة لإرغام صدام حسين على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 1441 ومفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. فلماذا يرغب أي شخص في تحمل مسؤولية سياسة أدت في نهاية المطاف إلى حرب يتفق معظم

المراقبين اليوم على أنها لم تكن ضرورية؟ والواقع أن الحزبين متساويان في ترويجهما نظرية حرب المحافظين الجدد؛ لأن للجميع مصلحة في تحميل مسؤولية الحرب لأقل عدد ممكن من الأشخاص، وهكذا أصبح المُنظِّرون الأيديولوجيون من المحافظين الجدد هدفاً واضحاً للطرفين. ولكن من واجب الأكاديميين تجاوز الضجة السياسية للوصول الى تفسيرات أفضل، والتحليل التاريخي الافتراضي يجبر الباحث على العودة إلى هذه الفترة وتسليط الضوء على هذه الخطابات مع إيلاء قدر أقل من الأهمية للتصريحات التي صدرت بعد فترة طويلة من الحرب، وبعد فترة طويلة من تخلي القادة عن مسؤوليتهم في حماية الشعب الأمريكي.

ثانياً، غالباً ما يربط منتقدو إدارة بوش بين التفسيرات التفصيلية القوية للحرب (كالتفسير الذي يقدمه هذا الكتاب) وبين الدعم لهذه السياسات. ونتيجة لذلك، يميل النقاد إلى رفض فكرة أن الحرب التي يحتقرونها، والتي أطلقتها إدارة يكرهونها، ربما كانت نتيجة لقرارات اتُّخِذت على أساس تقويم عقلاني لتكاليف ومنافع الخيارات المعقولة في ذلك الوقت. فالتفسيرات البنيوية أو الحتمية للحروب ذات السمعة السيئة تُرفَض عادة، بينما تبدو نظريات القيادة التي تلقي باللوم على حزب سياسي أو جماعة أو فرد معين أكثر جاذبية دائماً. وتشكل نظريات القيادة جزءاً لا يجتزأ من تفسيرات "الحرب الاختيارية" التي تركز على الأفراد من أجل إلقاء اللوم عليهم أو الإشادة بهم لتحقيق مكاسب سياسية. فإذا كان للأفراد دور مهم؛ فهذا يعني أن تغيير القائد أو الحزب السياسي الذي في السلطة سيحل المشكلة. وليس من المدهش أن يسعى الديمقراطيون لترويج أسطورة أن الوضع كان سيختلف كثيراً لو كان جور في سدة الحكم، حتى لو كان سلوكهم في ذلك الوقت يبين بوضوح شديد أن الأمور كانت ستسير في المسار ذاته تقريباً. فهذا تكتيك سياسي ذكي وعملي، ولاسيما في ضوء ما انتهى إليه الوضع في العراق. والباحثون المهتمون فعلاً بفهم الأحداث المهمة فهماً صحيحاً لا يجوز أن يتأثر تحليلهم المتوازن للحقائق التاريخية بالمواقف السياسية اللاحقة.

ثالثاً، النماذج البسيطة التي تقدمها نظرية حرب المحافظين الجدد أكثر جاذبية، لأنها أسهل فهماً وأكثر إقناعاً، فنحن ندافع عن النظريات لنشعر بالرضا عن النفس، لا لنشعر بأننا أذكى أو أكثر معرفة. فإلقاء اللوم على المحافظين الجدد الأحاديين أسهل كثيراً على أنصار النهج المتعدد الأطراف من الاعتراف بأن النهج المتعدد الأطراف لمعالجة موضوع نزع السلاح العراقي ربما يكون هو الذي وضع البلاد على طريق الحرب. ومرة أخرى، من واجب الأكاديميين تعزيز التراث الفكري في مجال تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فمهمتهم هي تقويم نقاط القوة النسبية للتفسيرات والروايات التاريخية المتنافسة. ولكنهم لسوء الحظ ليسوا في مأمن من اختيار النظريات التي يجدونها أكثر جاذبية، ليس لأنها صحيحة، بل لأنها تتفق مع ميولهم الأيديولوجية. فالتحليل الافتراضي المقارن يرغم الجميع على استكشاف السجل التاريخي بكامله من منظور النظريات والروايات التاريخية المتنافسة.

رابعاً، نظرية حرب المحافظين الجدد هي خيار شائع جداً للصحفيين لأنها موضوع مناسب لافتتاحيات وأعمدة رأي تتكون من 700–800 كلمة، و"تتناول" الإدارة وسياستها الخارجية. فمن المفهوم أنه ليس للصحافة شهية حقيقية لاستكشاف الكثير من جوانب التاريخ أو السياسة الداخلية أو الحسابات الخاطئة لصدّام حسين أو الدبلوماسية الدولية التي دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا نحو الحرب. والنهج الأسهل لا يتطلب سوى التركيز على تحركات وتصريحات من بضعة مسؤولين في الإدارة. ولكن وسائل الإعلام لا تعترف أبداً في تغطيتها الشاملة للحرب بتواطؤ الصحفيين في ترويج قصة أسلحة الدمار الشامل أو موافقتهم الواضحة على استراتيجية بوش وبلير لإعادة المفتشين الأمميين إلى العراق (انظر الفصل السادس).

خامساً، عندما تصبح الافتراضات راسخة بقوة، يكون من الصعب جداً على الناس أن يتعلموا من التاريخ، أو يُجروا تحليلاً موضوعياً فعلاً للحقائق المحيطة بالأحداث المهمة. وكما يوضح تيتلوك (Tetlock 1999: 335)، يتشبث الباحثون بمواقفهم حتى لو قُدِّمت إليهم أدلة دامغة، وغالباً ما يدخلون في متاهات تجريبية ونظرية للدفاع عن وجهات

نظرهم.[6] واستناداً إلى «استكشاف ردود الفعل للخبراء على الأدلة التي تؤكد التَّوقُّعات الظرفية أو تفنِّدها، تكشف النتائج أن الخبراء يحافظون على ثقتهم بتقويماتهم السابقة ويُحيِّدون البيانات المخالفة لها عبر مجموعة معقدة من تكتيكات الدفاع عن المعتقدات التي تجعل التعلم من التاريخ عملية بطيئة والتخلي عن التصورات النظرية السابقة حالة نادرة، سواء كان يمكن الدفاع عنها معرفياً أو لا». ويفسر رأس المال الفكري الذي يوظفونه للدفاع عن مواقفهم لفترة طويلة العقبات في وجه التكيف، فمن المهين الاعتراف بوجود نقاط ضعف رئيسية في التفسير المفضل لدى المرء. هذه الحالة المرضية تصيب الأشخاص من يمين الطيف السياسي ويساره، والذين ينتقدون سياسات محددة أو يدعمونها. فالجميع عرضة لهذه الدوافع. إلا أن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الذين يفضلون النظريات البنيوية هم أكثر ميلاً إلى الدفاع عن مواقفهم ممن هم أقل حتمية؛ لأن هؤلاء الأخيرين يميلون إلى رفض الادعاءات حول الحتمية وهم أكثر تقبلاً لدور الظروف الموضوعية في تفسير السلوك. ولكن تبقى المشكلة أن الذين يرفضون الروايات الحتمية للتاريخ سيبقون غالباً ملتزمين بشكل مفرط بتفسيراتهم الظرفية (مثل فرضية سلام جور) برغم وفرة الأدلة المناقضة لذلك. فالجواب النهائي إزاء ما يتعلق بنقاط القوة النسبية لأي تفسير يجب أن يرتكز على وقائع الحالة المعنية، ونوعية التفسير المستمد من هذه الوقائع. والتحليل الافتراضي المقارن يسهل البحث عن هذه الأدلة.

سادساً، يميل النهج التقليدي لشرح حرب العراق، إلى عزل وقائع محددة من الحالة التاريخية لغرض دعم نظرية مفضلة (حرب المحافظين الجدد، الواقعية، الليبرالية، الواقعية الكلاسيكية الجديدة، علم النفس الاجتماعي،... إلخ)، بدلاً من استخدام جميع الوقائع ذات الصلة (المستمدة من مستويات تحليل متعددة) من الحالة التاريخية لاستكشاف نقاط القوة النسبية لنظريات عدة وتقدير أهميتها، وهذا النهج الثاني هو المتَّبع في هذا الكتاب.[7] فالمراجعات السريعة لأدلة جزئية منتقاة بعناية لتتناسب مع نظرية محددة ليست الطريقة المثلى لفهم الحالة التاريخية؛ لأن هناك دائماً أدلة تتناسب مع نسخة بدائية ضعيفة السبك من

أي إطار نظري شائع. السؤال الأهم هو ما إذا كانت هذه النظريات والأدلة الداعمة يمكن أن تقدم مجتمعة رواية أفضل للأحداث التي أدت إلى الحرب.

سابعاً، هناك أسباب اجتماعية ونفسية وأكاديمية وراء تفضيل الباحثين تأييد وجهة النظر السائدة حول ما حدث خلال الفترة 2002–2003 عندما يكون التفسير البديل، كالذي يقدمه هذا الكتاب، أكثر تعقيداً بكثير؛ فالأكاديميون، وخاصة من لا يمتلكون منهم خبرة عميقة في العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية الأمريكية أو تفاصيل الحالة التاريخية، يجدون أن تدريس نظرية حرب المحافظين الجدد أسهل بكثير. فهذا سيجنبهم بالتأكيد انتقادات الطلاب الذين يؤمنون بالروايات المبسطة التي تقدمها نظرية حرب المحافظين الجدد لهذه الحقبة من التاريخ الأمريكي. وهذا أسهل بكثير من إجراء تحليل مماثل للتحليل الوارد في الفصول السابقة؛ لأن التحليل الافتراضي المقارن صعب من الناحية المنهجية، ويستغرق وقتاً طويلاً.

خلاصة القول هي أن التفسير التقليدي الذي تقوم عليه الروايات السائدة للحرب هو أكثر شيوعاً لأنه أسهل فهماً من البدائل الأكثر تعقيداً، وهو لذلك أكثر تفضيلاً من جانب السياسيين والصحفيين والكثير من الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين الذين كان لهم دور في الأزمة.

## الإسقاط بصفته طريقة لتأكيد السيناريو الافتراضي

هناك طريقتان يمكن للمرء من خلالهما تقويم جودة أي تفسير افتراضي. الأولى هي التحليل الافتراضي المقارن وتتبُّع المسار، وهي الطريقة المتبعة في هذا الكتاب. والثانية هي الإسقاط، وهي طريقة أقل رسمية. وبشكل أكثر تحديداً، إلى جانب دحض فرضية سلام جور (نظرية حرب المحافظين الجدد) عن طريق دراسة الأدلة التاريخية من منظور إدارة مختلفة، يمكن للمرء تفنيد نظرية حرب بوش والمحافظين الجدد من خلال المقارنة بين سياسات بوش والسياسات التي دافعت عنها إدارة ديمقراطية مختلفة تماماً تسلمت

السلطة بعد رحيل بوش (والمحافظين الجدد). فمادام هناك رئيس مختلف تماماً، وهو باراك أوباما، دافع بعدما تولى منصبه عن السياسات نفسها إزاء ما يتعلق بالقضايا الرئيسية في السياسة الخارجية، فهذا يعني أن فكرة سير آل جور (أو أي زعيم ديمقراطي آخر) على مسار بوش نفسه تصبح أسهل فهماً.

ففي 22 كانون الثاني/ يناير 2009، على سبيل المثال، أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أول أمر تنفيذي له لإغلاق معتقل جوانتانامو:[8]

> يُغلق معتقل غوانتانامو للأفراد الذين يشملهم هذا الأمر في أسرع وقت ممكن عملياً، وفي موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ هذا الأمر. وإذا بقي أي من الأفراد الذين يشملهم هذا الأمر رهن الاعتقال في جوانتانامو في وقت إغلاقه، فيجب إعادتهم إلى بلدهم أو إطلاق سراحهم أو نقلهم إلى بلد ثالث أو إلى معتقل أمريكي آخر بطريقة لا تتعارض مع القانون أو الأمن القومي الأمريكي أو المصالح الخارجية الأمريكية.

ويمضي الأمر ليقول دون أي غموض أو مواربة:

> يتمتع الأفراد المحتجزون حالياً في جوانتانامو بالحق الدستوري في تقديمهم سريعاً إلى المحاكمة.

هذا الحق يقضي بتقديم السجناء المتهمين إلى المحاكمة بسرعة من أجل إثبات مسوغ سجنهم، وإعطائهم فرصة لسماع التهم الموجهة إليهم والطعن فيها. هذه الحماية الدستورية تم تعليقها بالنسبة إلى معتقَلي جوانتانامو في عام 2001 (بموجب الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بوش لإنشاء لجان عسكرية) ثم عُلّقت رسمياً في عام 2006 عندما أقر الكونجرس قانون اللجان العسكرية. في عام 2008 نقضت المحكمة العليا هذا التعليق. والأمر التنفيذي الذي أصدره أوباما يُلزم الإدارة بوضوح بحكم المحكمة. وقد أعلن أوباما في ذلك الوقت أن هذه التغييرات ستسهم بشكل كبير في استعادة المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة في العالم.

كانت هذه الرواية الرسمية، ولكن ما مدى صدقية الإجراءات التي قامت بها إدارة أوباما في هذا الصدد؟

كُلِّفت اللجنة بمراجعة جميع القضايا المتعلقة بمعتقَلي جوانتانامو، على أن تقدم توصياتها في تموز/ يوليو 2009؛ أي قبل وقت طويل من الموعد النهائي لإغلاق المعتقل في كانون الثاني/ يناير 2010. ولكنها بدلاً من ذلك طلبت التمديد لمدة ستة أشهر. وكما توقع الكثير من المراقبين، لم يتضمن التقرير المؤقت الموجز أي تفاصيل عن خطة الإدارة لحل العقبات القانونية القائمة التي أربكت إدارة بوش.

في أيلول/ سبتمبر 2010 كان في المعتقل حوالي 230 معتقلاً، وكان من المقرر إطلاق سراح معظمهم، ولكن قلة منهم فقط عادوا إلى المملكة العربية السعودية والعراق. ووافق بعض الحلفاء الأوروبيين (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا) على قبول بعض المعتقلين، وتأخر الإفراج عن أشخاص يقرب عددهم من 100 يمني بسبب استمرار المخاوف من تعرضهم للتعذيب في بلدهم. وكان من المقرر خضوع حوالي خمسة وستين سجيناً للمحاكمة أمام لجنة عسكرية أو أمام المحاكم الفيدرالية.

وفي أيار/ مايو 2009، حدث توافق نادر بين الديمقراطيين والجمهوريين؛ حيث رفض الحزبان طلب موازنة تقدم به الرئيس لتغطية تكاليف إغلاق المعتقل. وكانت نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ 6-90 أي إن جميع أعضاء المجلس باستثناء ستة من الديمقراطيين عارضوا الرئيس، مطالبين بخطة أوضح حول كيفية التصرف بالمعتقلين الباقين بعد إغلاق المعتقل، كما عارضوا نقل معتقَلي جوانتانامو إلى أراضٍ أمريكية ما لم تكن الغاية من ذلك محاكمتهم هناك. بعبارة أخرى، لم يكن من الممكن نقل أي من المعتقلين المقرر إطلاق سراحهم إلى الولايات المتحدة، وهذا أعاق جهود الرئيس لإقناع الحلفاء الأوروبيين بالمساعدة من خلال قبول المعتقلين في بلدانهم.

كان التحدي الأصعب للرئيس طبعاً هو التصرف بأربعة عشر من المعتقلين المهمين، منهم خالد شيخ محمد وأبو زبيدة ورمزي بن الشيبة وأبو فرج الليبي وعشرة آخرون. وحتى وقت كتابة هذا الفصل (تموز/ يوليو 2011) مازال هؤلاء سجناء في جوانتانامو لأجل غير مسمى دون محاكمتهم أمام محكمة فيدرالية أو لجنة عسكرية. وقد بيَّن أوباما سياسته الجديدة و"المحسنة" في خطاب مهم ألقاه في أيار/ مايو 2009 قال فيه:[9]

> مازال هناك موضوع المعتقلين في جوانتانامو **الذين لا تمكن محاكمتهم حتى الآن، ويشكلون خطراً واضحاً على الشعب الأمريكي**. عليَّ أن أكون صادقاً في هذا الشأن: **هذه أصعب قضية سنواجهها**. سنستنفد كل السبل التي لدينا لمحاكمة المعتقلين في جوانتانامو الذين يشكلون خطراً على بلدنا. ولكن حتى عندما تتم هذه العملية، **قد يكون هناك عدد من الأشخاص الذين لا تمكن محاكمتهم عن جرائم سابقة؛ لأن الأدلة مشبوهة في بعض الحالات، ولكنهم مع ذلك يشكلون تهديداً لأمن الولايات المتحدة**. وتتضمن الأمثلة على هذا التهديد الأشخاص الذين تلقوا تدريباً موسعاً على استخدام المتفجرات في معسكرات تنظيم القاعدة، أو قادوا قوات طالبان في المعارك، أو عبَّروا عن ولائهم لأسامة بن لادن، أو أوضحوا أنهم يريدون قتل الأمريكيين. فهؤلاء الأشخاص مازالوا في الواقع في حالة حرب مع الولايات المتحدة... واسمحوا لي أن أكرر: **لن أطلق سراح أفراد يشكلون تهديداً للشعب الأمريكي؛ فإرهابيو القاعدة والمرتبطون بهم، هم في حالة حرب مع الولايات المتحدة، ويجب أن نمنع الذين نأسرهم من مهاجمتنا مرة أخرى، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من أسرى الحرب**. (التشديد من المؤلف).

تمثل هذه السياسة المعدلة تحدياً مباشراً لقرار المحكمة العليا الصادر عام 2008، والأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس نفسه؛ إذ يبدو أن بعض الناس فقط من «الأفراد المحتجزين حالياً في جوانتانامو يتمتعون بالحق الدستوري في تقديمهم سريعاً إلى المحاكمة»، وإذا كانت الأدلة غير "مشبوهة" فقط. فمن حيث الأساس، أيد أوباما سياسة بوش وتشيني في الاحتجاز الوقائي. إن هذا التراجع الواضح أيده كبار الديمقراطيين، ومنهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون:[10]

> الرئيس، وبالتأكيد أنا والإدارة بكاملها، ملتزمون التزاماً كاملاً بإغلاق معتقل جوانتانامو والشروع في نقل من يمكن نقله، ومحاكمة من تمكن محاكمته، والاستمرار في حبس الذين يشكلون خطراً كبيراً.

هذا التحول في سياسة أوباما يصبح أكثر إثارة للحيرة، إن لم يكن ينطوي على مفارقة كبيرة، في ضوء الأسباب التي أرغمت الرئيس على تغيير آرائه. فكل واحد من المعتقلين المهمين خضع لأسلوب الإيهام بالغرق عشرات المرات (ويُقال إن بعضهم خضع لهذا الأسلوب أكثر من 100 مرة). وبما أن الأدلة التي تم الحصول عليها من هذه الاعترافات كانت "مشبوهة"، فلا يمكن تقديمها في أي محاكمة أمام محكمة اتحادية أو لجنة عسكرية. ومع ذلك، فمن الواضح أن فريق أوباما قَبِل الاعترافات التي تم الحصول عليها بهذا الأسلوب، واستمر في الاعتماد على هذه الأدلة "المشبوهة" لتسويغ احتجاز المعتقلين إلى أجل غير مسمى وحرمانهم من المثول أمام القضاء. فإذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب، موثوقاً بها بما يكفي لاحتجاز السجناء دون محاكمة، أفليس هذا اعترافاً واضحاً من جانب أوباما بفعالية التعذيب والإيهام بالغرق؟

لم يستثنِ قرار المحكمة العليا المعتقلين المهمين. والواقع أن المعايير الأخلاقية تظهر عادة عندما تُطبَّق الأحكام القانونية على أصعب الحالات. ولكن بصرف النظر عن بعض التعديلات السطحية على الإجراءات المتبعة في اللجنة العسكرية، فإن المعايير القانونية التي طبقتها إدارة أوباما على أصعب الحالات كانت مطابقة لتلك التي اعتمدها بوش.

وفي محاولة للضغط على الإدارة لمحاكمة جميع من تبقى من المعتقَلين أمام المحاكم الفيدرالية، نشرت منظمة حقوق الإنسان أولاً Human Rights First تقريراً رئيسياً يسلط الضوء على نجاح المحاكم الفيدرالية في إدانة المتهمين في قضايا الإرهاب بنسبة تصل إلى 90٪. إلا أن المسؤولين الحكوميين في إدارة أوباما ظلوا قلقين من أن المعتقلين المهمين قد يكونون ضمن نسبة 10٪ الذين لا تتم إدانتهم، وذلك بسبب الأدلة المشبوهة التي تم

الحصول عليها عن طريق التعذيب. ولم يكن أوباما مستعداً لتحمل هذه المخاطرة، برغم العواقب القانونية، ومضى مستخدماً مهاراته الاستثنائية في التواصل للترويج للجوانب المتعلقة بهذه القضية، ولكن دفاع رئيس ذي شعبية عن هذه السياسات لا يجعلها أخلاقية بقدر أكثر أو أقل. وقد وصفت صحيفة **وول ستريت جورنال** تراجع أوباما بأنه «تسويغ لسياسة بوش في جوانتانامو». وكما هو متوقع، أثارت جماعات حقوق الإنسان المخاوف ذاتها؛ حيث حذر أنتوني روميرو (المدير التنفيذي للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية) قائلاً: «إن أي جهد لإصلاح اللجان العسكرية الفاشلة في جوانتانامو أو سن قانون يعطي أي رئيس صلاحية احتجاز الأشخاص لأجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة سيواجه معارضة قضائية، وسيستغرق تحقيق العدالة سنوات طويلة».[11] وهكذا تحول شعار حملة أوباما «تغيير يمكن الوثوق به» إلى مادة للسخرية في الكثير من الافتتاحيات.

ولكن قضية جوانتانامو ليست إلا واحدة من مبادرات عدة مهمة في السياسة الخارجية؛ تشمل: إيران، وكوريا الشمالية،[12] والتحقيق الاستثنائي في الخارج،[13] وتبادل المعلومات الاستخبارية وشفافيتها،[14] ومنع انتشار السلاح النووي، والعراق، وأفغانستان، وتشريعات لمكافحة الإرهاب، والشرق الأوسط. ففي معظم الحالات، تبدو سياسات أوباما مماثلة بشكل مثير للاهتمام للسياسات التي كان المحافظون الجدد يدافعون عنها خلال الإدارة السابقة: الإبقاء على اللجان العسكرية لجوانتانامو، ومنع الكشف عن المزيد من الصور عن الإساءات التي ارتُكِبت في السجون العراقية (التي كُشف عنها في 13-14 أيار/ مايو 2009)، وإنفاق المزيد من الأموال على الدفاع الصاروخي، وبطء أوباما في تنفيذ وعوده في أثناء الحملة الانتخابية بإعادة النظر في السياسات الفيدرالية الخاصة بزواج المثليين و[مبدأ] «لا تسأل ولا تقل شيئاً»، وتشديد العقوبات على كوريا الشمالية، ومواصلة استراتيجية إدارة بوش في العراق.[15] وكما أشارت صحيفة **الجارديان** في افتتاحيتها يوم 1 حزيران/ يونيو 2009:[16]

السؤال الأكثر إثارة للاهتمام هو... كيف سيصف (أوباما) رؤيته لما تستطيع الولايات المتحدة فعله لتعزيز الديمقراطية والحرية؟ نعم، كانت هناك أهداف للمحافظين الجدد. ولكن الخطأ لم يكن في الأهداف، بل في الوسيلة (القوة العسكرية). ففي سنوات بوش، رفض بعض الليبراليين الأمريكيين هذه الأهداف لمجرد أن بوش تبناها. وهكذا فإن إحدى مهمات أوباما يوم الخميس القادم هي استعادة هذه الأهداف، وإخراجها من سياق المحافظية الجديدة، ووضعها في سياق الليبرالية الدولية.

إذا كانت سياسات أوباما الخارجية والأمنية تبدو مشابهة جداً لسياسات بوش، فهذا يعني أننا معشر الأكاديميين مضطرون إلى النظر إلى عوامل أخرى غير الأيديولوجية والشخصية وأسلوب القيادة بحثاً عن تفسير. وإذا كان النهج يساعدنا في فهم سبب التشابه بين سياسات أوباما وسياسات بوش، فيجب أيضاً أن ننظر على الأقل في الأسباب (الواردة في هذا الكتاب) التي كانت ستجعل سياسات جور الخارجية تبدو مشابهة لسياسات كلينتون وبوش. الخطأ الذي ارتكبه الكثير من المشرعين الديمقراطيين عندما حلت إدارة أوباما مكان إدارة بوش هو أنهم بدأوا يصدقون خطابهم عن أن "الحزب الديمقراطي" لديه مجموعة مختلفة من المعتقدات والقيم في السياسة الخارجية، حتى إن رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي صدقت وجود اختلافات كبيرة بين الحزبين إلى درجة أنها تناست إرثها التشريعي الذي تغاضت فيه عن قرار استخدام وكالة الاستخبارات المركزية أساليب استجواب محسنة مع معتقَلي جوانتانامو. وواصلت بيلوسي الترويج لمزاعم الحزب الديمقراطي بأن هذا كان خطأ الجمهوريين المحافظين، وقد فرضوه على الديمقراطيين الذين كانوا يبذلون جهوداً يائسة لمحاربة إمبراطورية الشر التي يسعى المحافظون الجدد لإقامتها، إلى أن تم تذكيرها بسجلها. الحقيقة، بالطبع، هي أن الديمقراطيين لم يشاركوا عن كثب في صنع القرارات التي أدت إلى حرب العراق (وأيدوها) فحسب، بل تم إطلاعهم أيضاً على قرارات الإدارة بشأن أساليب استجواب المحتجزين. وقد دافع ليون بانيتا (مدير وكالة الاستخبارات المركزية في إدارة أوباما) عن التقارير التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية

إلى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في عام 2002، مناقضاً بذلك مزاعم بيلوسي بأنها لم تكن تعلم شيئاً عن أساليب الاستجواب.

وإزاء ما يتعلق بالأدلة الإضافية التي تدعم فكرة الإسقاط، يقدم ماكجوف (McGough 2007) عرضاً ممتازاً للدعم الكبير من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لقانون الوطنية، وهو ما يعني أن الضغوط المحلية والدولية كانت ستؤدي إلى القيود نفسها على الحريات المدنية، وتسمح للحكومة بتطبيق برامج لمراقبة الاتصالات المحلية والتنصت عليها تحت حكم إدارة ديمقراطية.[17] ومثلما كانت الحال عند منح التفويض لاستخدام القوة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (انظر الفصل الرابع)، كان الديمقراطيون متحمسين بقدر حماسة الجمهوريين ذاتها عند تمرير القانون الذي يعطي الأمن أولوية على الحريات المدنية، لأنهم كانوا يتعرضون للضغوط نفسها لإظهار التزامهم بالمحافظة على أمن الشعب وسلامته (Harvey 2008).

ما من شك أن أسلوب تعامل الرئيس أوباما مع الأزمة في ليبيا في آذار/ مارس 2011 ربما كان مثالاً أقوى وأوضح على أن الإسقاط يؤكد المزاعم الافتراضية التي يدافع عنها هذا الكتاب. فلا أحد كان يتوقع في عام 2008 أن أوباما (الذي كان واحداً من أشد منتقدي سياسات بوش في تعامله مع العراق) سيتخذ بعد ثلاث سنوات من انتخابه رئيساً، وبعد ثماني سنوات بالضبط من بدء الحرب على العراق، السلسلة الآتية من القرارات على طريق الحرب على ليبيا: (1) بناء تحالف دولي لفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد ليبيا، (2) التوجه إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار قوي من مجلس الأمن الدولي يحمل الرقم 1973 ويتضمن تفويضاً واضحاً بموجب الفصل السابع لاستخدام "كل الوسائل الضرورية" لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا (لمنع القوات الجوية لمعمر القذافي من مهاجمة السكان المدنيين)، (3) الحصول على تفويض من الكونجرس وتأييد بالإجماع في مجلس الأمن الدولي لاستخدام القوة (مع امتناع ألمانيا وروسيا والصين عن التصويت)، (4) تطبيق تفسير واسع لقرار فرض منطقة حظر طيران بحيث يشمل استهداف القوات البرية الليبية والأسلحة

المستخدمة في الهجمات على بنغازي ومصراتة، (5) الاتفاق مع فرنسا على تبني سياسة صريحة لتغيير النظام لم ترد أصلاً في قرار مجلس الأمن رقم 1973، (6) استثمار مئات الملايين من الدولارات لشن حرب أخرى ضد دولة مسلمة.

لا شك أن الديمقراطيين سيقدمون حججاً مفصلة يبينون فيها ما يرون أنه اختلافات واضحة بين حالتي عام 2003 و2011، إلا أن قراءة متأنية للأدلة التاريخية ذات الصلة تكشف عن أوجه شبه واضحة، أبرزها الالتزام الواضح والمتسق بتسهيل مبادئ الليبرالية الدولية من خلال استخدام قوة عسكرية قسرية (والحرب الوقائية) دعماً لتغيير النظام ونشر الديمقراطية. وأهداف هذه السياسة لا تختلف في شيء عن الأهداف التي ينسبها أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد لجورج بوش الابن. كما أنه لم يكن لمشروع القرن الأمريكي الجديد أو المحافظية الجديدة بشكل عام أي علاقة بتفضيلات أوباما، مثلما لم يكن لهما علاقة بسياسة بوش واستراتيجيته في العراق.

الاختلاف المهم الوحيد الذي سيركز عليه الديمقراطيون لتمييز نهج أوباما المتعدد الأطراف عن نهج بوش هو حجم التحالف؛ ومن ثم "الشرعية" الدولية الأكبر التي حظي بها. وسيثني أشد مؤيدي تدخل أوباما في ليبيا على هذه العملية بوصفها مثالاً نموذجياً لكيفية بناء تحالف متعدد الأطراف، والحصول على تأييد كل من: الجامعة العربية، ومجلس الأمن الدولي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وسيقول الديمقراطيون: إن تحالف أوباما أوجد معياراً أعلى للشرعية الضرورية للحفاظ على الدعم الشعبي والدولي، وكلاهما ضروري لاستمرار العملية العسكرية ضد معمر القذافي. وبالطبع فإن العنصر الرئيسي في تحالف أوباما هو تأييد جامعة الدول العربية، وهي سابقة تاريخية أكدها الرئيس وكررها باستمرار جميع أعضاء فريقه للأمن القومي.

ولكن هذا التحالف لم يكن فعلاً نموذجاً للتأييد المتعدد الأطراف، فهناك تكاليف واضحة لالتزام أوباما الصارم بهذا النوع من التوافق المتعدد الأطراف الذي يهدد بتقويض قدرة القادة الغربيين على المساعدة في إحداث التحول والتغيير في المنطقة.

أجرى بعض المراقبين أبحاثاً جادة حول أسباب حماسة جامعة الدول العربية في تأييد قرار مجلس الأمن الذي يفرض منطقة حظر طيران، ومدى التطابق بين مصالح وقيم الدول الأعضاء فيها والمصالح والقيم التي عبر عنها أوباما وغيره من الحلفاء الأوروبيين. وخلص هؤلاء إلى أن قادة جامعة الدول العربية لم يكونوا مدفوعين بإدراك مفاجئ لميزات الديمقراطية، أو الحاجة إلى حماية حقوق وحريات الثوار الليبيين أو حقوق وحريات مواطنيهم، بل كان دافعهم الحفاظ على مصالحهم وأنظمتهم، مثلهم في ذلك مثل أي زعيم آخر في العالم.

المفارقة هي أن الشرط المسبق الذي وضعه أوباما والممثل بالحصول على تأييد الجامعة العربية قبل التفاوض على قرار في الأمم المتحدة يشكل سابقة مهمة؛ حيث إنه يمنح الجامعة العربية حق الاعتراض على أي تدخل إنساني أو عسكري أو فرض منطقة حظر طيران في المستقبل في بلد مثل سوريا أو السعودية أو الأردن أو البحرين أو أي من الدول الاثنتين وعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية. وهذا يعني أن الأشخاص المسؤولين عن قمع مواطنيهم صاروا الآن يتحكمون في الشرعية التي تمثل شرطاً مسبقاً لاستعداد الغرب لوقفهم. فهل هذا هو معيار الشرعية الذي يجب أن يعتمده المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟

من المؤكد أن نهج أوباما التعددي له فوائد، ولكن الالتزام الصارم بالتوافق المتعدد الأطراف له مضارُّه أيضاً. بينما تبدو الشرعية المتعددة الأطراف المستمدة من دعم جامعة الدول العربية جذابة في ظاهرها، فيجب فهم آثارها الضمنية فهماً واضحاً. والذين يعتقدون أن نهج أوباما المتعدد الأطراف هو النهج الأفضل أو الوحيد، يجب أن يتنبهوا إلى أن التزام المجتمع الدولي بالتوافق المتعدد الأطراف التزاما صارماً هو الذي منع جميع الدول من التدخل في رواندا عام 1994 ويمنعها من التدخل في دارفور اليوم. ويهدد التفسير الضيق ذاته للشرعية المتعددة الأطراف بإيجاد حواجز مماثلة في وقت تحتاج فيه شعوب الشرق الأوسط إلى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه. والسؤال هو حول ما إذا كان

أوباما سيبقى ملتزماً بالتفسير الضعيف للشرعية المرتكز على دعم جامعة الدول العربية أو أنه سيعدل مبدأه وفقاً للظروف.

## وهم الاستراتيجيات الكبرى وخرافة مبدأ بوش

مازال عدد من الباحثين مقتنعين بأنه يمكن الوصول إلى أفضل التفسيرات لحرب العراق عام 2003 من خلال استكشاف المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها "الاستراتيجية الأمريكية الكبرى" أو "مبدأ بوش". ولكن مشكلة هذه الافتراضات هي أن السياسات الخارجية الأمريكية لا تستند حقاً إلى استراتيجيات كبرى أو مبادئ رئاسية، فهذه خرافة.

ليست الاستراتيجيات الكبرى والمبادئ الرئاسية سوى نماذج مريحة، تفيد أحياناً في وصف سياسات إدارة معينة، ولكنها لا تقدم تفسيراً أو تنبؤاً بخصوص أي شيء. وبرغم أن الاستراتيجيات الكبرى والوثائق ذات الصلة (مثل **مراجعات الدفاع الرباعية** *Quadrennial Defense Reviews* و**استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي** *United States National Security Strategies*) توحي بوجود مخططات كبرى، فهي في الواقع ليست سوى تلخيصات لموضوعات عامة جداً يعتبرها المسؤولون ذات صلة في وقت معين. فهي نادراً ما تختلف بين إدارة وأخرى، وحتى وإن اختلفت فإن الاختلافات تُعزى إلى ضرورة التمييز بين صياغات الإدارات المختلفة، لا إلى وجود اختلاف حقيقي في السياسات نفسها. وهذه الوثائق لا تقول شيئاً عما ستفعله واشنطن أو ما لن تفعله في أي حالة أو أزمة معينة. وهكذا فإن الفكرة القائلة بأن إدارة بوش كانت تعمل وفقاً لأيديولوجية المحافظين الجدد وأجندة أحادية (للدفع نحو غزو العراق لتنفيذ واجب أخلاقي في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط) ليست إلا خرافة يروجها بشكل رئيسي منتقدو الإدارة (وما أكثرهم!).

لقد كان القادة الأمريكيون يتبعون دائماً مجموعة ثابتة من الأولويات والتوجهات في وضع مبادرات السياسة الخارجية، وغالباً ما تعكس قراراتهم الرئيسية المتعلقة بالسياسات

رد فعل تصاعدي، دون وجود خطة مسبقة أو تصور شامل. ولننظر مثلاً إلى **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** لعام 2002 (الصفحتان 6 و15):

> سنضرب المنظمات الإرهابية وندمرها وندافع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج، من خلال تحديد التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودنا. وبينما ستسعى الولايات المتحدة باستمرار للحصول على دعم من المجتمع الدولي، **فلن نتردد في التحرك وحدنا**، إذا لزم الأمر؛ **لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال توجيه ضربة استباقية** لهؤلاء الإرهابيين لمنعهم من إلحاق ضرر بشعبنا وبلدنا. (التشديد من المؤلف).

> **لقد احتفظت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بخيار اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة أي تهديد كافٍ لأمننا القومي. وكلما زاد التهديد، زادت مخاطر عدم فعل شيء**، وزادت الحاجة إلى اتخاذ إجراء استباقي للدفاع عن أنفسنا، **حتى لو لم نكن نعرف على وجه اليقين** زمان هجوم العدو ومكانه. ولإحباط هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا أو منعها، فإن الولايات المتحدة ستعمد إلى اتخاذ إجراء استباقي عند الضرورة. لن تستخدم الولايات المتحدة القوة في جميع الحالات استباقاً للتهديدات الناشئة، ولا يجوز أن تستخدم الأمم التحرك الاستباقي ذريعة للعدوان. **ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقف متفرجة على الأخطار وهي تتكاثر بينما يسعى أعداء الحضارة علناً للحصول على التكنولوجيا الأكثر تدميراً**. (التشديد من المؤلف).

كانت هذه السياسة أساس التكهنات حول حدوث تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية والتنبؤات حول المبدأ الأمريكي الجديد المسمى بالاستباق. وتُربَط هذه المقتطفات اليوم بأجندة "المحافظين الجدد" في إدارة بوش، وتمثل الفرضية الأساسية (والدليل) في كل كتاب تقريباً عن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش وحرب العراق. والآن، إزاء ما يتعلق بتوجيه السياسات والأولويات اللازمة لمعالجة التهديدات الجديدة والناشئة من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ما من شك في أن الأحادية والحروب الاستباقية والوقائية كانت تعتبر ضرورية لأمن الولايات المتحدة في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر. ولكن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه

الاستراتيجية الكبرى "الجديدة" لم تكن نتيجة لإدارة يمينية يسيطر عليها المحافظون الجدد وتعمل بإصرار على تخليص العالم من بلاء النهج المتعدد الأطراف. فالأفكار ذاتها موجودة في **استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي** السابقة التي صاغتها إدارة كلينتون في عامي 1996 و1999 (ص 1، 14، 19، 20). ولننظر في المقتطفات الآتية منها:

> هناك ثلاث فئات أساسية من المصالح القومية التي تسوغ استخدام قواتنا المسلحة. الأولى تتعلق بالمصالح الأمريكية الحيوية؛ أي المصالح ذات الأهمية القصوى لبقاء كياننا الوطني وأمنه وحيويته. وفي هذه الحالة فإننا ندافع عن أرض الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها ورفاهنا الاقتصادي. سنفعل كل ما يلزم للدفاع عن هذه المصالح، متضمناً، عند الضرورة، استخدام القوة العسكرية بشكل **أحادي** وحاسم. (التشديد من المؤلف).

> ستفعل الولايات المتحدة ما عليها للدفاع عن مصالحها الحيوية، ومنها، عند الضرورة والاقتضاء، استخدام جيشها بشكل **أحادي** وحاسم... نحن نعمل في تحالف أو شراكة عندما يكون للآخرين المصالح ذاتها، ولكن بشكل **أحادي** عندما تكون هناك مصالح قومية ملحة تستدعي ذلك... إن قرار استخدام القوة يخضع أولاً وقبل كل شيء لمصالحنا القومية. وفي الحالات التي تتعرض فيها مصالحنا الحيوية للخطر، سيكون استخدامنا للقوة حاسماً، **وأحادياً** إذا لزم الأمر... علينا أن نعمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي كلما أمكن ذلك، ولكننا لن نتردد في العمل **الأحادي** عند الضرورة. (التشديد من المؤلف).

هذه الوثائق هي في الأساس تعبير خطابي عن تفضيلات واشنطن المعلنة. فهي ليست وثائق استراتيجية ملزمة قانونياً أو سياسياً يجب تحليلها بحثاً عن كلمات معينة؛ مثل الاستباق أو الأحادية. وهي لا تُنشئ تلقائياً خططاً عملياتية لنشر القوات الأمريكية، بل هي مجرد عبارات عامة نادراً ما تتغير من إدارة إلى أخرى، وليس لها معنى يتجاوز نشرها (والمؤتمر الصحفي الخاص بذلك)، ولا تشير إلى شيء يمكن التنبؤ به.

فزعم كون إدراج كلمة "الاستباق" غيَّر جذرياً الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة هو خرافة محض. وما فعلته إدارة بوش لا يختلف تقريباً عما فعلته إدارة كلينتون

الديمقراطية ضد العراق عام 1998، وما أوصى بـه آل جـور في خطاباتـه بـشأن الـسياسة الخارجية الأمريكية في أثناء حملته الانتخابية عام 2000، أو في خطاباته بشأن العـراق عـام 2002، أو عندما كان نائباً للرئيس (انظر الفصل الثاني والملحق 2-1). فمن المتوقع أساساً أن يفعل أي رئيس أمريكي الأشياء نفسها عندما يواجه الظروف والتهديـدات والأعـداء والحلفاء أنفسهم، وللأسباب ذاتها.

لم تبدأ الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية الوقائية مع إدارة بوش. فقـد خلـص ليفـي (Levy 2007: 190–1) في بحثه حول الجـذور التاريخيـة لهـذه الـسياسة إلى أن الـرأي العـام الأمريكي «يبدو منفتحاً تماماً على المنطق الوقائي بوصفه مسوغاً للعمل العسكري».[18] وبالمثل، يشير دالدر ولينـدسي (Daalder and Lindsay 2003: 36) إلى أن سياسـة بـوش الخارجيـة كانت متسقة مع سياسات جميع المرشحين الرئيسيين للرئاسة الأمريكيـة منـذ الحـرب العالميـة الثانية؛ «حيث قَبِل رأي وودرو ويلسون بأن السياسة الخارجيـة للولايـات المتحـدة يجـب أن تسعى لتعزيز قيمها ومصالحها».[19] لم يكن هنـاك شيء مختلـف في أولويـات إدارة بـوش. وأي مقارنة متوازنة لمضمون خطابات بوش ستؤكد وجود الرسائل الجوهرية الأساسـية. ويمـضي دالـدر ولينـدسي (Daalder and Lindsay 2003: 39) ليقـولا: «إن مواقـف بـوش بـشأن القضيتين الرئيسيتين في السياسة الخارجية اللتين سيطرتا عـلى مـدة رئاسـته، وهمـا الإرهـاب والعراق، كانت مواقف تقليدية أيضاً». فلا شيء جديد في الركائز الثلاث لما يسمى مبدأ بوش. والواقع أن تصنيف الصراع بين "الخير" و"الشر" والاعتقاد بأن نشر الديمقراطية الليبرالية هو حل جذري للسبب الأساسي للصراع، أمر يتكرر لدى الكثير من الإدارات الأمريكية على مر التاريخ (Kaufman 2007: 127).

هذه المسوغات الأخلاقية نفسها استغلها كـل مـن الـرئيس كلينتـون، وآل جـور، وريتشارد هولبروك، ومادلين أولبرايت لتسويغ حـربي البوسـنة وكوسـوفو في تـسعينيات القرن الماضي. قد يخدم اسم "المحافظين الجدد" الأجندة السياسية للمعارضة، لأنه يختصر

في كلمتين جميع خصائص سياسة خارجية لا تحظى بشعبية، ولكن الفرضية القائلة بأن "المحافظية الجديدة تعني الحرب" ليست أداة تحليلية مفيدة جداً للمساعدة في الفهم أو الشرح للسياسات نفسها. فالمبادئ والقيم والسياسات التي تضمنتها **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي** في عام 2001؛ مثل: الاستثنائية الأمريكية، والقيمة الأساسية للقوة العسكرية الأمريكية، والحاجة إلى تحالفات الراغبين (لتحل محل الاعتماد الحصري على الإجماع أو التعددية "المبدئية" على النمط الأوروبي)، والحرب الوقائية (أي التعامل مع التهديدات "قبل" أن تتفاقم)، ونشر الديمقراطية لتعزيز الأمن الأمريكي، وتهديد الدول المارقة، والمخاطر المرتبطة بانتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية دون ضوابط، والروابط بين الدول المارقة والإرهاب،... إلخ، كلها وردت في **استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي** التي وضعتها إدارتا بيل كلينتون وجورج بوش الأب. وإذا كان أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد محقين بشأن الدور الذي لعبته هذه المبادئ الاستراتيجية في دفع بوش نحو الحرب في عام 2003، فليس هناك سبب منطقي يوضح لماذا كانت المبادئ نفسها التي دافع عنها كلينتون وجور في استراتيجيتهما للأمن القومي لن ترغم إدارة يترأسها جور على السير في الطريق نفسها في الظروف ذاتها. لتوضيح هذه النقطة، يقدم روبرت كوفمان (Kaufman 2007) مراجعة شاملة لخطابات رئيسية ألقاها رؤساء أمريكيون سابقون، تكشف عن عشرات الإشارات المتطابقة إلى المفاهيم والقيم والمبادئ ذاتها التي تُنسب إلى المحافظين الجدد؛ مثل: الحرية، والديمقراطية، والاستثنائية الأمريكية، والالتزام بنشر هذه القيم.[20] يقول كوفمان (Kaufman 2007: 127):

> مثلما فعل رونالد ريجان وهاري ترومان إزاء ما يتعلق بالاتحاد السوفيتي، ومثل فعل فرانكلين روزفلت إزاء ما يتعلق بألمانيا النازية واليابان الإمبريالية، سعى الرئيس بوش لإبراز النقاط الأخلاقية بشكل واضح في الصراع مع أعدائنا. ومثلما فعل أسلافه العظماء، اختار تغيير النظام ونشر ديمقراطية ليبرالية مستقرة لمعالجة السبب الجذري الحقيقي للعدوان بوصفه الهدف النهائي في الحرب على الإرهاب.

طبعاً يمكن للعقلاء مناقشة ما إذا كان كلينتون أو بوش نجحا في تحقيق هذه الأهداف في البوسنة أو كوسوفو أو العراق أو أفغانستان، ولكن الادعاء بأن هذه القيم الأساسية مميزة أو أنها تمثل، في حالة إدارة بوش، مساراً مختلفاً خطه المحافظون الجدد وخرجوا به من المسار التقليدي للسياسة الأمريكية هو زعم باطل. ويؤكد مارفن زونيس (Zonis 2007: 230) هذا الرأي في تقويمه التزام مبدأ بوش بنشر "الديمقراطية" الذي يقول إنه:

> تعمق وأصبح محور التركيز الرئيسي في سياسته الخارجية عندما تبين أن المسوغات الأولية للغزو الأمريكي للعراق لا تقوم على أي أساس... فعندما اختفت المسوغات وتحولت الحرب من حملة ضد جيش صدام حسين إلى حرب ضد تمرد عراقي يشارك فيه إرهابيون أجانب يسعون لإلحاق الأذى بالولايات المتحدة، تحول الرئيس إلى مبدأ الديمقراطية لتسويغ المشروع كله.[21]

ما من شك أن الرئيس بوش كان سيستغل المشاعر نفسها فيما لو عُثِر في العراق على مخزونات من أسلحة الدمار الشامل، ولكن هذه السياسات، و"المبادئ"، والاستراتيجيات كانت تأتي كردود أفعال تراكمية، وليس وفقاً لتوجه محدد مسبقاً كما تفترض أدبيات مبدأ بوش.

## تفنيد خرافة مبدأ بوش

من المفارقة أن حرب العراق عام 2003 ربما كانت أسوأ مثال يمكن استخدامه للدفاع عن المزاعم المتعلقة بمبدأ الاستباق، وذلك في المقام الأول لأن المسار الذي قاد إلى الحرب كان يتطلب العشرات من الظروف المواتية. فحرب العراق هي في الواقع مثال رائع على معوقات الاستباق. ولننظر في الشروط المسبقة أو الظروف المواتية التي كانت الولايات المتحدة تحتاج إليها لتوجيه ضربة استباقية في هذه الحالة:

1. سبعة عشر قراراً أممياً توجه للعراق اتهاماً مباشراً بـ "الخرق الجوهري" لطلبات واضحة لنزع السلاح صادرة من الأمم المتحدة بناء على تقديرات استخبارية جمعتها الولايات المتحدة ومفتشو الأمم المتحدة على مدى عقد من الزمن.

2. فشل المجتمع الدولي (بل في الواقع تواطؤه) في تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء (أي فشل سياسة الاحتواء/ العقوبات).

3. موافقة الكونجرس على منح تفويض رسمي لاستخدام القوة العسكرية.

4. نشر 100,000 جندي أمريكي وبريطاني في الكويت لإيجاد تهديد قسري ذي صدقية.

5. دعم الحلفاء الرئيسيين، وخاصة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

6. صدور قرار بالإجماع من مجلس الأمن الدولي؛ أي القرار 1441، يكرر الاتهام بـ "خرق جوهري" ويهدد بـ "عواقب وخيمة".

7. إجماع ساحق في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بناءً على المعلومات الاستخبارية الخاطئة (ولكن غير المشوهة) نفسها بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

8. التصورات الخاطئة لدى صدام حسين بشأن النيات الأمريكية وقدرة الأمم المتحدة على منع أي هجوم أمريكي.

إذا أخذنا هذه الشروط المسبقة في الاعتبار، فستصبح أزمة العراق مثالاً على مدى صعوبة شن هجوم يحظى بتأييد متعدد الأطراف، بدل أن تكون مثالاً يؤكد المزاعم المتعلقة بالتحرك نحو توجيه ضربة استباقية أحادية.

وعلاوة على ذلك، فإن المحافظين الجدد لم يسعوا قط لمهاجمة الركنين الآخرين في محور الشر، وهما إيران وكوريا الشمالية، برغم أن تهديدات هاتين الدولتين كانت أوضح بكثير؛ مثل: تخصيب اليورانيوم، ونشر الصواريخ البالستية، وإجراء اختبارات نووية، والتهديدات الواضحة بمسح إسرائيل من على الخريطة، والتصريحات المتعلقة بالموت الوشيك لإسرائيل والولايات المتحدة، ورفض الالتزام بقرارات المتحدة والالتزامات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية،... إلخ. بعبارة أخرى، هناك حالتان من أصل ثلاث تفندان مبدأ الضربة الاستباقية الأحادية من أساسه. فالعراق يمثل استثناءً من القاعدة، وهو للأسباب المذكورة سابقاً ليس مثالاً جيداً على الأحادية أو الاستباقية، أو قوة المحافظين الجدد الذين كانوا يوصون بهذه الاستراتيجية، وعلى نفوذهم.

## أفكار ختامية

لا تشكل مادة هذا الكتاب سوى جزء من الأدلة التي يمكن جمعها لدعم الاستنتاج بأن الرئيس جور كان سيضطر إلى اتخاذ الخطوات العقلانية نفسها تقريباً لإعادة المفتشين إلى العراق. وهذه القرارات المؤقتة المعقولة كانت ستُتخَذ حتى لو لم يكن هناك محافظون جدد في فريق الأمن القومي للرئيس جور. ولعل الفرق الوحيد المهم سيكون حجم القوة الغازية، فربما كان جور سيوصي بنشر قوة أكبر بكثير، وذلك تماشياً مع خطة الجنرال أنتوني زيني التي وُضِعت في عهد إدارة كلينتون (كانت الخطة 1003–1998 التي اعتُمِدَت أصلاً عام 1996 وجرى تحديثها عام 1998 تدعو إلى نشر قوة قوامها 400,000 جندي).[22] وبعدما تتعزز ثقة جور بسبب نشر هذا العدد من القوات، ويبدأ شعوره بالقلق إزاء تكلفة الحفاظ على هذه القوة الكبيرة مع استمرار عمليات التفتيش لفترات طويلة (دون أن تحقق نجاحاً يذكر)، سيكون أكثر ميلاً - وليس أقل ميلاً - إلى قبول مخاطر الحرب. فمن المستبعد جداً أن يُعاد انتخاب أي رئيس ديمقراطي في انتخابات عام 2004 لو أنه رفض استخدام "جميع الوسائل الضرورية" أو التهديد بـ "عواقب وخيمة" انصياعاً للموقف

الفرنسي - الروسي. وكما أشار المؤرخ العسكري فيكتور ديفيس هانسون (Hanson 2003)، فقد حققت العمليات القتالية نجاحاً كبيراً:

> فخلال حوالي ثلاثة أسابيع، اجتاح الجيش الأمريكي بلداً تعادل مساحته مساحة ولاية كاليفورنيا، وقضى بشكل كامل على أسلحة صدام حسين... ومزق جيوشه. وفي المقابل خسر الأمريكيون قرابة 110 قتلى، سقط ربعهم نتيجة حوادث أو نيران صديقة أو في أثناء عمليات حفظ السلام، وليس على أيدي جنود العدو. هذه النسبة المنخفضة جداً لعدد القتلى الأمريكيين من أصل عدد الجنود الذين تم نشرهم... لا نكاد نجد لها مثيلاً في التاريخ العسكري الحديث.[23]

ما كان نشر عدد أكبر من القوات ليغير التصورات الخاطئة لدى صدام حسين حول استعداد الولايات المتحدة للغزو. وحتى مع نشر المزيد من القوات في المنطقة، لم يكن بوسع الرئيس جور (أو بوش) فعل الكثير لمنع النظام العراقي من ارتكاب أخطاء كبيرة في حساباته الاستراتيجية. فبغض النظر عن الأسباب، كان صدَّام حسين يعتقد أن بقاءه يعتمد على إقناع الإيرانيين بأنه يمتلك أسلحة دمار شامل، وقد نجح في ذلك. والمفارقة هي أنه لم يكن يخشى عثور مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على مخزونات من أسلحة الدمار الشامل، بل كان أكثر ما يخشاه هو أن تخلص اللجنة إلى أنه لا يمتلك شيئاً من تلك الأسلحة. وبالمثل، ظل صدام حسين مقتنعاً حتى اللحظة الأخيرة أن قوات التحالف لن تغزو العراق وتغير النظام فيه، وذلك نتيجة لافتراضاته الخاطئة بشأن خوف الولايات المتحدة من ارتفاع عدد الضحايا، وتفسيراته الخاطئة للصراعات السابقة.

النظريات القوية تستند إلى حقائق، ولكن قوتها الحقيقية تكمن في عدم وجود أدلة قوية تفندها. فأقوى النظريات هي التي يتم التشكيك فيها ولكنها تنجح في الاختبار. أما نظرية حرب المحافظين الجدد فقد فشلت في هذا الاختبار. والحجج المبينة في هذا الكتاب ربما لا تقنع أنصار هذه النظرية بتجاهلها، ولكنها إن استطاعت إقناع أصحاب العقول المنفتحة بإعادة النظر في قيمة هذه النظرية البسيطة عن حرب العراق، أو إعادة تقويم الأهمية النسبية للعوامل الأخرى، فهذا يعني أنها حققت إنجازاً مهماً.

# الهوامش

## مقدمة

1. Haass 2009.

1. لمناقشة دور "دعاة الحرب" و"المحافظين الجدد" في قرار بوش غزو العراق، انظر: Mann 2004. وانظر أيضاً: Halper and Clarke 2005.

2. لتوضيح الفرق بين الحرب الاستباقية والحرب الوقائية في سياق الدول الديمقراطية، انظر: Levy 2008a.

3. هناك الكثير من المخاطر عند استخدام مصطلح "حرب المحافظين الجدد" للحديث عن "النظرية" التي أنقدها في هذا الكتاب. لذلك لا بد من تنبيه القراء إلى عدم الخلط بين المحافظين الجدد و"نظرية حرب المحافظين الجدد". فالنظرية تقدم تفسيراً للحرب يقوم على أن إدارة بوش، واتِّباعها توجيهات المستشارين من المحافظين الجدد، كانا شرطاً ضرورياً لغزو العراق. ويجب عدم الخلط بين هذه النظرية وبين "المحافظين الجدد" الذين يُحمِّلهم مؤيدو النظرية المسؤولية عن هذه الأخطاء.

4. Kagan 2008a.

5. من أبرز الأمثلة على ذلك:

Belsham Moki 2006; Bonn 2010; Buckley and Singh 2006; Burbach and Tarbell 2004; David 2010; Dodds 2008; Draper 2007; Duncan 2006, 2008; Eisendrath and Goodman 2004; Fukuyama 2006; Greenwald 2008; Heilbrunn 2008; Isikoff and Corn 2006; Kaplan 2008; Kaufmann 2004; Kellett Cramer 2007; Krebs and Lobasz 2007; Mazarr 2007; Oliphant 2007; Prados 2004; Record 2010; Ricks 2007; Risen 2006; Schmidt and Williams 2008; Smith 2006; Sniegoski 2008; Tunc 2005; Unger 2007 and 2008; Weisberg 2008; Western 2005.

6. تبرز هذه التقسيمات الأيديولوجية في أدبيات حرب المحافظين الجدد المشار إليها في الحاشية 6 سابقاً.

7. اتضحت الشعبية العالمية التي تحظى بها نظرية حرب المحافظين الجدد من خلال نجاح فيلم **دبليو *W*** للمخرج أوليفر ستون وفيلم **فهرنهايت 9/ 11** للمخرج مايكل مور. والأرقام القياسية التي سجلها فيلم مور، سواء من حيث عدد الحضور أو مبيعات الفيديو حول العالم، تبرهن على القبول الذي تلقاه تلك النظرية في العالم كله.

8. من الغريب أن نظرية حرب المحافظين الجدد نالت قبول بعض كبار أساتذة العلاقات الدولية الذين يقللون عادة من دور العوامل الفردية أو المحلية في تفسيرهم قرارات الحرب. ولعل أبرز مثال على ذلك ميرشايمر ووالت (Mearsheimer and Walt 2007). فالظاهر أنهما، برغم تاريخهما الفكري الطويل في تأكيد أهمية العوامل البنيوية (مثل توازن القوى ومصالح الدولة) في تفسير الأحداث، أصبحا مستعدين الآن لتجاهل هذه المتغيرات الأساسية والتركيز بدلاً من ذلك على الدور الكبير الذي لعبته القيادة والعقيدة الأيديولوجية؛ حيث يقوم تفسيرهما لحرب العراق 2003 على النفوذ الكبير لبضعة محافظين جدد وجماعات الضغط الإسرائيلية القوية. أما المصالح الأمريكية والتهديدات الأمنية المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وغيرها من المصالح القُطرية الواقعية فليست بذات صلة في هذه الحالة.

9. Bell 2005.

10. يشير كراوثامر ساخراً إلى «مشعوذي المحافظين الجدد الذين دسوا تلك الأفكار بطريقة سحرية في رأس الرئيس المنوم مغناطيسياً ونائبه». انظر: Krauthammer, 2005.

11. انظر نظرية "جماعة المصالح" التي طرحها هالبر وكلارك (Halper and Clarke)؛ حيث يقولان: إن المحافظين الجدد كانوا أساساً جماعة مصالح قوية نجحت في دفع البلاد إلى الحرب. ولكن النظر إلى المحافظين الجدد على أنهم جماعة المصالح الأقوى يمثل خطأً في فهم السياق الذي جرى فيه الكثير من النقاشات السياسية المحلية الرئيسية بين عامي 2001 و2003، ويهمل كثيراً من الحقائق المهمة حول جماعات المصالح التي كانت وراء صياغة الاستراتيجيات الأمريكية - البريطانية التي حددت سلوك الدولتين وتصرفاتها. وفي الواقع خسر المحافظون الجدد في الإدارة الكثير من هذه النقاشات، كما سيظهر في الفصلين الثاني والثالث. وعلاوة على ذلك، فإن إلقاء هالبر وكلارك باللوم على المحافظين الجدد بوصفهم جماعة مصالح يستبعد الكثير من الجماعات المهمة الأخرى التي كان لمصالحها علاقة مباشرة بمسار الأحداث، مثل المصالح البريطانية والنقاشات السياسية المحلية المتصلة بها، والمصالح الفرنسية مقابل المصالح الأوروبية، والمصالح الروسية، ومصالح صدّام حسين. فتطبيق نظرية جماعة المصالح بشكل دقيق وبناء على الحقائق التاريخية سيبين أن المحافظين الجدد أو الأحاديين أو أنصار السيطرة الواقعية لم تكن هي الجماعات المسيطرة في هذه الحالة.

12. Weisberg 2008.

13. Lind 2003.

14. Mann 2004.

15. Isikoff and Corn 2006.

16. Goldberg 2006.

17. Goertz and Levy 2007: 15.

18. للاطلاع على بعض من الأدلة المقنعة جداً التي تدعم احتمال فوز آل جور لو أن نادراً لم يرشح نفسه، يُرجى الرجوع إلى: Meyerson *et al.* 2004.

19. Albright 2003.

20. انظر: Aaronovitch 2007.

21. Banchoff 2004. وانظر أيضاً: Ikenberry 2000.

22. Tariq Ali, 2004 مقتبس في: Lance Selfa, 2004: 4. والمقابلة التي أجرتها إذاعة WBAI-New York مع الناشط البريطاني ضد الحرب طارق علي موجودة على الرابط الآتي: www.leftbusinessobserver.com/Radio.html.

23. انظر:

Dodds 2008; Schuler 2007; Weintraub 2003; www.nntpnews.net/f1012/if-gore-had-beenpresident-5938914/index4.html.

24. تتضمن الأوراق المؤيدة لنظرية حرب المحافظين الجدد التي قُدِّمت إلى الاجتماعات السنوية لجمعية الدراسات الدولية بين عامي 2004 و2008 ما يأتي:

**سان فرانسيسكو 2008:**

Chaudet, D., *The Neoconservative Movement at the End of the Bush Administration: Its Legacy, Its Vision, Its Political Future*; McDonald, M. and Jackson, R., *Selling War: The Coalition of the Willing and the "War on Terror"*; Monten, J. and Busby, J., *Winner Takes All: How did Unilateralism Triumph in the Republican Party?;* Van Apeldoorn, B. and De Graaff, N., *The Making of the "Long War": Neo-conservative Networks and Continuity and Change in US "War on Terror";* Onea, T.A., *Jacksonian Idealism: Prestige, Iraq, and American Empire;* Macleod, A., *The Consequences of the "Day Nothing Much Changed" for Realist Theory;* Furmanski, L., *Eyes to Blind to See: Foreign Policy Making in the Bush Administration;* Martorana, G., *Evangelical Protestants: The Soteriological Impetus Behind Recent Foreign Policy Initiatives;* Saunders, E.N., *Wars of Choice: Leadership, Threat Perception, and Military Interventions;* Theurkauf, R.S., *Theological Identities in International Relations Theory*.

**شيكاغو 2007:**

Boyle, M., *The War on Terror in American Grand Strategy;* Flibbert, A., *Who Lost Iraq? Policy Entrepreneurs and the War Decision;* Gadinger, F., *Practices of Security in the Light of 9–11: From a US-identity Crisis to a Crusade of Freedom;* Hanes, M., *Where You Stand, Where You Sit and How You Think; Bureaucratic Roles and Individual Personalities;* Hanes, M. and Schafer, M., *The Private-Psychological Sources of a Public War: Why George W. Bush went to War with Saddam;* Nabers, D. and Patman, R., *9/11 and the Rise of Political Fundamentalism in the US: Domestic Legitimatisation versus International Estrangement?;* Thrall, A. and Cramer, J., *Why Did the US Invade Iraq? Survey and Evidence;* Western, J., *Discounting the Costs of War in Iraq: Resurrecting the Ideology of the Offensive*.

**سان دييجو 2006:**

Gourevitch, A., *National Insecurities: Narcissism, Neoconservatism, and the American National Interest*; Ish-Shalom, P., *The Civilization of Clashes: Neoconservative Reading of the Theory of the Democratic Peace*; Lobasz, J. and Krebs, R., *Fixing the Meaning of 9/11: Rhetorical Coercion and the Iraq War*; Morkevicius, V., *Faith-Based War? Religious Rhetoric and Foreign Policy in the Bush Administration*; O'Driscoll, C., *Anticipatory War and the Just War Tradition: Sufficient Th reats, Just Fears, Unknown Unknowns, and the Invasion of Iraq*; O'Reilly, M. and Renfro, W., *Like Father, Like Son? A Comparison of the Foreign Policies of George H.W. Bush and George W. Bush*; Schonberg, K., *Wilsonian Unilateralism: Rhetoric and Power in American Foreign Policy since 9/11*.

**هونولولو 2005:**

Dunn, D., *The Transformation of American Foreign Policy and the Conflicting Strategies of the War on Terrorism*; Franke, V., *W's Manifest Destiny: Faith-Based US Foreign Policy for the 21st Century?*; George, J., *The Neo-Conservative Ascendancy and US Hegemony: History, Legacies and Implications*; Gill, S., *The New Imperialism and the War in Iraq*; Monten, J., *Neoconservatism and the Promotion of Democracy Abroad*; Payne, R. and Dombrowski, P., *Preemptive War: Crafting a New International Norm*; Sickles, M., *A Neoconservative Just War: Implications of the Iraq Campaign*; Stempel, J., *The Ideology and Reality of American Primacy: Hope, Error, and Incompetence* .

**مناقشات الطاولة المستديرة في هونولولو:**

*The Sources of US Unilateralism: Using Perceptions of Foreign Policy Failures to Explain Neoconservatism*; *Presidential Character and the Decision-Making Process: Values, Political Strategy, and Loyalty as Independent Variables in the Foreign Policy of George W. Bush*.

**مونتريـال 2004:**

Attwood, T., *Hegemony and the Bush Administration's Foreign Policy: A Reconfiguration of American Grand Strategy;* Bozdaglioglu, Y., *Hegemonic (In)stability and the Limits of US Hegemony in the Middle East*; Buzan, B., *US Hegemony, American Exceptionalism and Unipolarity*; Bzostek, R. and McCall, K.W., *The Bush Doctrine: An Application of Crabb's Doctrinal Criteria and Illustration of Resulting Changes in American Foreign Policy*; Dietrich, J., *Candidate Bush to Incumbent Bush: The Development of an Internationalist, Unilateralist and Interventionist*; Dunn, D., *911, the Bush Doctrine and the Implications of the War on Iraq*; Entessar, N., *Permanent War, Elusive Peace: The Next US War in the Middle East*; Katzenstein, L., *Assessing US Intent in the Onset of the Iraq War*; Keller, J., *The Making of a Crusader: George W. Bush, September 11th, and the War Against Iraq*; Rodriguez, E., *George W. Bush And The End Of The New World Order*; Porpora, D., *Structure, Ideology, and the New American Hegemony*; Ryan, D., *Framing the Response: US Hegemony after September 11*; Wahlrab, A., *Realism, Security, and Democracy: A "Sophisticated" Realist Critique of the War on Terrorism* .

25. انظر مثلاً: Frum 2004. لا يقدم فروم سيناريو مفترضاً مقنعاً أو متماسكاً لرئاسة آل جور؛ حيث لا يبذل أي جهد لبناء أساس منطقي أو جمع أدلة للدفاع عن فكرته الرئيسية. ومقالته ليست في جوهرها إلا نقداً لاذعاً لآل جور والديمقراطيين بسبب موقفهم المتراخي في القضايا الأمنية. وهو لم يقصد قط تقديم تحليل تاريخي جدي للحرب. وفرضية سلام جور التي يقدمها فروم تؤكد ببساطة الكثير من النقاط التي سيكررها لاحقاً في كتابه الصادر عام 2005 بعنوان **الرجل المناسب: رواية الأحداث من داخل البيت الأبيض في عهد بوش** *The Right Man: An Inside Account of the Bush White House*. وهذا ليس مستغرباً؛ فأفضل وسيلة لدعم نظرية تمجد فضائل أسلوب قيادة بوش بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر هي القول: إن آل جور لم يكن الشخص المناسب لهذا المنصب، وإنه كان سيخطئ في التعامل مع المأزق العراقي. إلا أن الفكرة القائلة بأن جور كان سيميل بقدر أكثر إلى التقليل من شأن العراق أو سيتجاهله كلياً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر هي بكل بساطة غير قابلة للتصديق، وذلك لأسباب سيتم بيانها في الفصلين الثاني والثالث. كما أن هذه الفكرة لا تتفق مع الوقائع في هذه الحالة.

26. *The Economist* 2001a. تلمح هذه المقالة إلى أن هولبروك صاحب الخبرة كان سينشئ تحالفاً دولياً أقوى للتعامل مع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وأفغانستان، وكان سيحظى بتأييد شعبي أكبر. وليس هناك اختلاف حقيقي في مسار الأحداث في هذا السيناريو المفترض. انظر أيضاً: Kurlantzick 2004. وللاطلاع على مجموعة كبيرة من دراسات "السيناريوهات" الافتراضية، انظر: Feltus and

Ingraham 2000. وانظر أيضاً: مقالتي ماكجوف ومارتينيز المنشورتين في صحيفتي **واشنطن بوست** ولوس **أنجلوس تايمز**: Martinez 2008 وMcGough 2007.

27. Santora 2007.

28. Hitchens 2005a.

29. Kagan 2008b.

30. Nader 2004.

31. Press 2001.

32. Hunt 2001.

33. Kurlantzick 2004.

34. Woollacott 2004.

35. انظر: Hitchens 2005b.

36. McGough 2007.

37. Heilmann 2006. تضمنت السلسلة إسهامات من جون هيلمان وتوماس فريدمان وأندرو سوليفان وفريد زكريا وجوناثان ميلر ورون سوسكيند والقس آل شاربتون وغيرهم كثير. ويمكن الاستماع إلى مناقشة السيناريو المفترض على الرابط الآتي:

www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5769540.

38. حتى النماذج النظرية الكبرى تقوم على المنطق الافتراضي. فالكثير من الواقعيين يعتقدون أن الفوضى الدولية والمصالح الذاتية وعدم اليقين تفرز معضلات أمنية تؤدي إلى الصراع والحرب. وفي غياب هذه الظروف، يميل معظم الواقعيين إلى الاعتراف بإمكانية نشوء أشكال من التعاون المستمر. كما يعتقد معظم أنصار النظرية المؤسسية أن خفض تكاليف المعاملات وزيادة الشفافية والثقة يؤديان إلى مزيد من التعاون، وفي غياب ذلك يزيد احتمال نشوب الصراع ويصعب استمرار التعاون. فأي نظرية أو فرضية يمكن إعادة صياغتها باستخدام مفردات التحليل الافتراضي، وهذا يكشف عن طرائق يمكن من خلالها اختبار صحة "الشرط الضروري" بأشكاله المختلفة في هذه النظريات. ويقدم جاري جيرتز وهارفي ستار إحدى أفضل المناقشات حول نقطة واضحة كثيراً ما تغيب عن أذهان الباحثين الذين يدعون أنهم يختبرون نظريات لا يمكن اختبارها بالأساليب التي

يستخدمونها. وتمثل نظرية حرب المحافظين الجدد مثالاً آخر على نظرية مقبولة عموماً يجري اختبار صحتها باستخدام إطار تحليل نظري غير ملائم. انظر: Goertz and Starr 2003.

39. Lebow 2000. ويعترف جاك ليفي (Levy, 2008b: 636) أيضاً بأهمية هذا النوع من التفكير؛ حيث يقول: «أحد أمثلة السيناريوهات الافتراضية التي تتضمن الحد الأدنى من إعادة كتابة التاريخ هو افتراض أنه لو لم يفز جورج بوش الابن في انتخابات عام 2000، فما كانت الولايات المتحدة ستذهب إلى الحرب في العراق. فأساس هذا الافتراض مقبول تماماً، والنتيجة المفترضة (عدم غزو الرئيس آل جور للعراق) مقبولة تماماً ولكنها غير مؤكدة، ويجب أن تتضمن الحجج الداعمة لها سيناريوهات افتراضية تعززها، مثل كيفية تعامل جور مع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر». ولكن مجموعة قليلة من الدراسات تتضمن فعلياً مناقشة لهذه السيناريوهات الافتراضية المعززة، وعادة ما ينقصها التحليل التاريخي المطلوب للدفاع عن هذه التأكيدات.

40. يمكن الاطلاع على المراسلات الكاملة في: Kagan and Ferguson 2004.

41. Kagan and Ferguson 2004.

42. في مقابل الرواية التقليدية التي يهدف هذا الكتاب إلى تفنيدها، يجب على القراء النظر في بحوث مهمة أخرى (ولكنها مهمشة إلى حد كبير) تؤكد أن "مبدأ بوش" يشكل استمراراً للتقاليد التاريخية في السياسة الخارجية الأمريكية. انظر على سبيل المثال: Gaddis 2004 وLeffler 2005 وLynch and Singh 2008. هذه النقطة توازي النظرية الرئيسية التي يضعها هذا الكتاب، وهي وجود عوامل بنيوية (محلية ودولية) ليس لها علاقة بإدارة بوش، كانت ستدفع جور إلى اتباع مسار مشابه جداً. انظر أيضاً: Hurst 2005. ومن المثير للسخرية أن بعض المحافظين الجدد البارزين رفضوا أيضاً الادعاء بأن وجهات نظرهم كانت فعلاً مؤثرة لتلك الدرجة. انظر: Kagan 2002, 2006 and 2008b.

## الفصل الأول

1. Tetlock and Belkin 1996.

2. Lebow 2006.

3. انظر:

Ferguson 2000; Lebow 2000; Levy 2008a; Tetlock and Belkin 1996; Tetlock and Lebow 2001.

ولتطبيقات الدراسة، انظر:

Collier and Mahoney 1996; Fearon 1991; King and Zeng 2002, 2005 and 2006; Levin 2004; Lewis 1973a; Murphy 1969; Ragin and Becker 1992; Tetlock 1999; Thorson and Sylvan 1982.

4. Lebow 2000: 555.

5. Lebow 2000: 551, 556: «هناك مبالغة كبيرة في التمييز بين ما يسمى الحجج الواقعية والحجج الافتراضية. فالاختلاف بينهما هو اختلاف في الدرجة، وليس في الكيفية... وفي كثير من الأحيان تتسلل السيناريوهات الافتراضية إلى السرد الواقعي».

6. Lebow 2000.

7. يشرح ليبو قائلاً: «إذا افترضنا أن س هو سبب ع، فإننا نفترض أن ع ما كان ليحدث في غياب س». للاطلاع على لمحات عامة ممتازة عن التحليل الافتراضي ومنطق الشرط الضروري، راجع ليفي (Levy, 2008a) وجيرتز وستار (Goertz and Starr, 2003: 54–5). ووفقاً لهذين الأخيرين فإن «مجموعة القائلين بالارتباط السببي تتكون من أناس يركزون على وضع فرضيات تفسر فئات كاملة من الأحداث (الحروب)، بينما يميل القائلون بالشرط الضروري إلى دراسة السبب في سياق حدث واحد... ومع الانتقال من التحليل الكيفي إلى التحليل الكمي، يتحول التركيز من أسباب النتائج إلى نتائج الأسباب».

8. Tetlock et al. 2000.

9. لا تستند مقولة اقتراب جور من الفوز في الانتخابات فقط إلى فارق الأصوات الضئيل في ولاية فلوريدا. فمعظم المراقبين العارفين بخفايا الأمور يعتقدون بقوة أن جور كان سيفوز بسهولة في انتخابات عام 2000 لو أن رالف نادر لم يترشح. ولننظر في بعض الأرقام التي وردت في تقرير أعده ميرسون وآخرون (Meyerson et al. 2004): «حصل نادر على 97,488 صوتاً في ولاية فلوريدا. وكان آل جور سيصبح رئيساً لو أنه حصل على نسبة 1٪ فقط من هذه الأصوات. وفي نيو هامبشاير، حصل نادر على 22,198 صوتاً، وهو رقم أكبر بكثير من فارق الأصوات الذي تقدم به بوش على جور ليفوز بالولاية، وهو البالغ 7,211 صوتاً. وفي ولايات أخرى، نجا جور بشق النفس من الهزيمة أمام نادر؛ حيث حصل نادر على 21,251 صوتاً في نيو مكسيكو، التي فاز فيها جور بفارق 366 صوتاً. كما حصل نادر على 94,070 صوتاً في ولاية ويسكونسن، التي فاز فيها جور بفارق 5,708 أصوات. وفي ولاية أيوا حصل نادر على 29,374 صوتاً، إلا أن جور فاز فيها بفارق 4,144 صوتاً. وحصل نادر على نسبة 5٪ من الأصوات في ولاية أوريجون، التي فاز فيها جور بفارق نصف في المائة».

10. Lieberfeld 2005: 12. وفقاً لما قاله المؤلف عن الأسباب الأيديولوجية وراء الحرب فإن «الجذور الأيديولوجية للمحافظين الجدد تعود إلى الليبرالية الصليبية ومعاداة الشيوعية التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة. والمحافظون الجدد، الذين يرتبط الكثير منهم بعلاقات مع جماعات الضغط؛ مثل: لجنة الخطر الحالي (التي حذرت من أن الاتحاد السوفيتي سينتصر في سباق التسلح)، ومشروع القرن الأمريكي الجديد، ومعهد المشروع الأمريكي، مقتنعون بأن أمن الولايات المتحدة يعتمد على اتباعها سياسة تقوم على المواجهة والعدائية والتدخل، بدلاً من احتواء خصومها، أو تسوية خلافاتها معهم، أو اتباع نهج متعدد الأطراف لضمان الأمن. وهم، مثل صقور الليبراليين، ينظرون إلى الحرب على الإرهاب نظرة مماثلة للنظرة إلى حروب الولايات المتحدة ضد الفاشية والاستبداد، ويرون في الولايات المتحدة قوة مسيطرة عالمية خيِّرة تستخدم قوتها لتعزيز الديمقراطية. فالمحافظون الجدد والشتراوسيون (تلاميذ ليو شتراوس، الفيلسوف السياسي الذي فر من ألمانيا النازية إلى الولايات المتحدة وأتباعه) في إدارة بوش اعتادوا في حقبة الحرب الباردة النظر إلى العالم على أنه مليء بتهديدات مستمرة، وقد تكون وجودية.

11. النهج الذي يشرحه ليبو (Lebow, 2001: 27) مفيد جداً لدحض التفسيرات المنافسة. «بما أن لكل تفسير سيناريو افتراضياً مرتبطاً به، هناك استراتيجيتان يمكن أن يتَّبعهما النُّقَّاد: فإما أن يحاولوا تقديم رواية مختلفة أكثر إقناعاً، وإما أن يحاولوا إثبات أن النتيجة المعنية كانت ستحدث حتى في غياب الأسباب المزعومة».

12. Pelz 2001: 92.

13. Fearon 1991.

14. الشرح الآتي المأخوذ من عمل لويس (Lewis, 1973a) في التفكير الافتراضي سيساعد في توضيح الأسس المنطقية للتحليل الافتراضي المقارن. وفقاً لنظرية حرب المحافظين الجدد، لو كان آل جور رئيساً (س)، فما كانت الحرب مع العراق لتقع (ع). ولكن لويس يبين أن هذا صحيح؛ حيث يقول: «إذا أمكن وجود عالم يتحقق فيه كل من (س) و(ع) [سلام جور]، وفي هذه الحالة فقط، **سيكون هذا العالم أقرب إلى العالم الواقعي من أي عالم يتحقق فيه (س) ولا يتحقق (ع) [أي حرب جور]**: أي إن العالم الذي يتحقق فيه (س) و(ع) كلاهما [**سلام جور**] سيكون أقرب إلى المنطق من عالم يتحقق فيه (س) ولا يتحقق (ع) [**حرب جور**]». (التشديد من المؤلف).

15. يمثل الشكل (1-1) نموذجاً قياسياً يستخدمه العاملون في تقويم نظريات ومنطق الشرط الضروري و/ أو الشرط الكافي (Harvey 1998, 1999; Most et al. 1989; Goertz and Starr 2003). وما

من شك أن نظرية حرب المحافظين الجدد هي نظرية شرط ضروري تحتاج إلى أدلة تؤكدها (الخانتان "أ" و"د") أو تفندها (الخانتان "ب" و"ج"). ومن الأدلة التي تندرج ضمن الخانة "ب" أنه على الرغم من وجود الإدارة نفسها في البيت الأبيض، وتوجيهها من المجموعة القوية نفسها من المحافظين الجدد دعاة الحرب الوقائية، لم تقترب الولايات المتحدة حتى من التعامل مع إيران وكوريا الشمالية بالطريقة ذاتها. وبرغم أن إيران وكوريا الشمالية كانتا تشكلان تهديداً نووياً أكثر وضوحاً من العراق، فقد اعتُمِدت استراتيجية متعددة الأطراف للتعامل معهما. والآن، إذا كانت تفضيلات عصابة قوية من المحافظين الجدد تقدم تفسيراً للحرب في العراق، فلماذا كانت هذه التفضيلات السياسية ذات الدافع الأيديولوجي غائبة عند التعامل مع الدولتين الأخريين في محور الشر؟ تجدر الإشارة إلى أن أدلة الخانة "ب" تدحض جزئياً نسخة الشرط الكافي من نظرية حرب المحافظين الجدد وليس لها علاقة مباشرة بالأسئلة المحيطة بالضرورة. وبالمقابل فإن أدلة الخانتين "أ" و"ج" ذات صلة مباشرة باختبار نسخة الشرط الضروري من نظرية حرب المحافظين الجدد التي تحظى بقبول أكبر.

16. انظر: Gore 2002e.

17. وانظر أيضاً: Gore 2002a and 2002b.

18. Gore 2002e.

19. Gore 2002a and 2002b.

20. Bennett and George 2001.

21. Bennett and George 2001: 148.

22. يعتقد بيلز (Pelz, 2001: 95) أن «الباحثين السياسيين مهتمون في المقام الأول بالشروط الضرورية التي توضح أغلبية الحالات المماثلة، بينما يهتم المؤرخون بقدر أكثر بتفسير التاريخ الكامل لحالة واحدة بتفاصيلها كلها». للاطلاع على مناقشة أخرى لهذه الاختلافات واستعراض ممتاز لأسباب المبالغة فيها في كثير من الأحيان، انظر: Levy, 2001 و Jervis, 2001.

23. Tetlock and Belkin 1996: 6.

24. Tetlock et al. 2000: 18.

25. Carr 1961: 127.

26. .Tetlock et al. 2000

27. .Falleti 2009; George and Bennett 2005; George and McKeown 1985

28. .Aminzade 1993

## الفصل الثاني

1. .US Department of Defense 2002

2. مقتبس في: .Tenet 2007: 331

3. .Campbell and Stott 2007

4. .O'Hanlon 2002

5. انظر: .New Republic 1998

6. Cockburn and St. Clair 2000; Kengor 1997; Turque 2000 وللتعرف إلى مراحل تطور آراء جور بشأن العراق وصدّام حسين. انظر: .Kengor 1997: 16–18

7. .Cockburn and St. Clair 2000: 211

8. مقتبس في: .Cockburn and St. Clair 2000: 221

9. .Hartung 2000

10. Woodward مقتبس في: .Cockburn and St. Clair 2000: 221

11. مقتبس في: .Turque 2000: 354–5

12. .Gore 1998b

13. .Gore 1998b

14. .Sanger 2000

15. .Gore 2000b

16. تقوم هذه السياسة بشكل أساسي على تبني سياسات الحزب الجمهوري واستغلال المواقف الوسطية للمبادرات الرئيسية.

17. Woodward 2004.

18. Gore 2002a.

19. Gore 2002a.

20. Kerry 2004 مقتبس في: www.isreview.org/issues/37/one_agenda.shtml

21. Press 2001.

22. Kagan 2006.

23. انظر: Rice 2000.

24. Holmes 2000.

25. Holmes 2000.

26. Janis 1972; Janis and Mann 1977; Jervis 1976; Lebow 1984.

27. انظر: Ritter 1999. مع أن ريتر كان واحداً من أقوى منتقدي الحرب، فقد وضع ملاحق تفصيلية للغاية تصف أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيميائية) التي كان يعتقد أن صدّاماً احتفظ بها برغم استمرار عمليات التفتيش سنوات طويلة.

28. Sanger 2000. كان سانجر مراسلاً لصحيفة **نيويورك تايمز** يغطي مناظرات جور ومقابلاته وخطاباته عن السياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية عام 2000.

29. للاطلاع على مجموعة أكبر من الاقتباسات ذات الصلة، انظر: www.davidstuff.com/political/wmdquotes.htm (تم التصفح في تشرين الأول/ أكتوبر 2010).

30. انظر مثلاً: التفسير الذي قدمه جور لدعم قرار الحرب على العراق في عام 1991، وخطاباته حول العراق والسياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة عندما كان نائباً للرئيس، وتأييده القوي لقانون تحرير العراق لعام 1998 الذي يدعو إلى تغيير النظام، ودفاعه لاحقاً عن عملية ثعلب الصحراء، وتصريحاته طوال الحملة الانتخابية عام 2000، ومنها ما جاء في مناظراته حول الشؤون الخارجية، ومقابلاته ومؤتمراته الصحفية، وفي خطابين رئيسيين ألقاهما عام 2002. وجميع هذه الأدلة تدعم - أو تؤيد - صراحة السياسات التي اعتمدها بوش وبلير وباول، وهذا يتماشى مع فرضية حرب جور.

31. Gore 2003.

32. Aita 2001.

33. Woodward 2004.

34. Duelfer 2004.

35. انظر: لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء برئاسة بول فولكر (الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة): www.iic-offp.org

36. Sevan 2005.

37. Editorial, 2005. UNcorruptible? WashingtonPost.com, August 10: A16؛ وانظر أيضاً: Editorial, 2005. Oil-for-bribes program. Washington Times , August 10.

38. مقتبس في: Leigh and Wilson 2001.

39. مقتبس في: Daalder and Destler (moderators) 2000.

40. Ricks 2007.

41. Pollack 2002. كان بولاك واحداً من كثيرين أشاروا إلى أخطر مشكلات سياسة الاحتواء قبل الحرب على العراق. وهذه آراء كان يشاطرها كبار مستشاري السياسة الخارجية في إدارة الرئيس بيل كلينتون.

42. مقتبس في: Proulx 1999.

43. عبرت أولبرايت صراحة عن رأيها بأن ما تناقلته التقارير عن وفاة مئات الآلاف من العراقيين (معظمهم من الأطفال وفقاً لتقرير كثير التداول صادر عن منظمة اليونيسيف) هو أمر مقبول للتعامل مع تحدي صدَّام لقرارات الأمم المتحدة وتهديدات أسلحة الدمار الشامل ذات الصلة. وعندما سألتها ليزلي ستال في أيار/ مايو 1996 عما إذا كان لهذه السياسة ما يسوغها، أجابت أولبرايت: «نعم، أعتقد أن الثمن يستحق ذلك». وبالإضافة إلى خسارة معركة العلاقات العامة، كان وضع سياسة الاحتواء يتجه نحو الفشل، كما أعلنت أولبرايت في عام 1999.

44. انظر:
www.gq.com/news-politics/newsmakers/200611/al-gore-interview-truth-inconvenient

45. انظر:
www.gq.com/news-politics/newsmakers/200611/al-gore-interview-truth-inconvenient

46. Press 2001.

47. Rove 2010.

48. Klein 2010.

49. هكذا فسرت وسائل الإعلام الرئيسية الخطاب؛ أي إنه تحذير من توجيه ضربة استباقية أحادية ودعوة إلى اتباع نهج الدبلوماسية المتعددة الأطراف لإعادة المفتشين (انظر: Mercurio 2002). كما يكشف الخطاب عن أن جور قبل الأساس القانوني للتدخل في العراق بناءً على القرارات السابقة، ولكنه حذَّر من ذلك الخيار مفضلاً عليه الدبلوماسية المتعددة الأطراف المدعومة بالتهديد باستخدام القوة.

50. مقتبس في: Cosgrove-Maher 2002.

51. Gore 1991b.

52. Gore 1991a.

53. Gore 1998b.

54. Gore 1998a.

55. Gore 2000a.

56. Gore 2000c.

57. Gore 2000b.

58. Gore 2000b.

59. انظر: Gore 2000d وانظر أيضاً: Sobieraj 2000.

60. Gore 2000f. مما يثير الدهشة كثيراً عدم وجود أي فارق بين هذه الوصفات السياسية والتصريحات المرتبطة باسم "المحافظين الجدد" التي يطلقها رامسفيلد أو ولفويتز أو تشيني. فقد كانت تتفق مع الاقتراحات الواردة في **مراجعات الدفاع الرباعية** والوثائق الاستراتيجية الأخرى الصادرة خلال فترة حكم إدارة الرئيس جورج بوش الابن. ومن الصعب فعلياً التمييز بين أهداف «تعزيز انتشار الحرية السياسية والاقتصادية» وخطط «المكان والظروف التي نكون فيها مستعدين لاستخدام القوة» وبين سياسات بوش.

61. Gore 2000g.

62. Gore 2000h.

63. Gore 2000i.

64. Gore 2000i.

65. Gore 2000i.

66. Gore 2002a.

67. Gore 2002a.

68. Gore 2002a.

69. Gore 2002a.

70. Nagourney 2002.

71. Gore 2002c.

72. انظر:

www.articles.cnn.com/1998–02–17/politics/transcripts_clinton.iraq_1_national-ecurityamerican-people-freedom?_s=PM:ALLPOLITICS

73. Clinton 1999a.

74. Clinton 1999a.

## الفصل الثالث

1. انظر: McDermott 1992. كان فهم الرئيس جيمي كارتر للمخاطر والتكاليف، واختياره تنفيذ مهمة الإنقاذ، خاضعاً لتأثير تصورات مختلفة (الخسائر مقابل المكاسب) قدمها له مستشاروه الرئيسيون. وبالمثل، فإن تقويم جورج بوش للمخاطر والتكاليف كان من خلال تصورين مختلفين: التصور الأول قدمه المحافظون الجدد وكان يركز على توجيه ضربة استباقية أحادية. أما التصور الثاني فقد أوصى به باول وبلير وكثيرون غيرهما من المستشارين الديمقراطيين والجمهوريين. وفي نهاية الأمر اختار بوش ما رأى في حينه أنه الخيار الأقل خطراً، وهو نزع السلاح من خلال تحالف متعدد الأطراف، وعودة عمليات التفتيش بقرار جديد من الأمم المتحدة، ورفَض خيار الضربة الاستباقية الأحادية الذي كان

المحافظون الجدد يدفعون نحوه. وفي كل مرحلة، كانت مخاطر كل قرار مرتبط بهذه الاستراتيجية وتكاليفه تبدو أقل من مخاطر البدائل الأخرى وتكاليفها. انظر أيضاً: Redd 2002.

2. Urbina 2000. وانظر أيضاً: Broder 2000 و*The Economist* 2001a.

3. Press 2001.

4. Hunt 2001.

5. كان ليون فيرث مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس آل جور، وأحد رئيسَيْ لجنة مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية، ومستشاره الرئيسي لشؤون السياسة الخارجية طوال أكثر من عشرين عاماً، وغالباً ما كان يساعده في كتابة خطاباته. كما كان فيرث عضواً في "لجنة المديرين" للسياسة الخارجية في إدارة كلينتون، إلى جانب مادلين أولبرايت ووليام كوهين وساندي بيرجر. أُخذت معلومات السيرة الذاتية من مجلس العلاقات الخارجية: www.cfr.org/thinktank/experts.html

6. مجلس العلاقات الخارجية - كان ريتشارد جاردنر مستشار آل جور لشؤون السياسة الخارجية عندما كان هذا الأخير عضواً في مجلس الشيوخ وحاول للمرة الأولى الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية. كما كان عضواً أساسياً في فريق مستشاري كلينتون للسياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1992. أُخذت معلومات السيرة الذاتية من مجلس العلاقات الخارجية: www.cfr.org/thinktank/experts.html

7. مجلس العلاقات الخارجية - كان روبرت هنتر عضواً في مجلس الأمن القومي في فترة حكم الرئيس جيمي كارتر؛ إذ كان مديراً لشؤون أوروبا الغربية (1977-1979) ثم مديراً لشؤون الشرق الأوسط (1979-1981). وخلال الفترة (1993-1998)، كان سفيراً لدى منظمة حلف شمال الأطلسي، وأسس الصندوق الوطني للديمقراطية. كما كان من كبار مستشاري السياسة الخارجية لبيل كلينتون في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 1992. أُخذت معلومات السيرة الذاتية من مجلس العلاقات الخارجية: www.cfr.org/thinktank/experts.html

8. مجلس العلاقات الخارجية - أشتون كارتر هو أستاذ الشؤون الدولية في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وعمل مساعداً لوزير الدفاع لشؤون سياسة الأمن الدولي في إدارة الرئيس بيل كلينتون. أُخذت معلومات السيرة الذاتية من مجلس العلاقات الخارجية: www.cfr.org/thinktank/experts.html.

9. مجلس العلاقات الخارجية - كان بروس جنتلسون أحد كبار مستشاري السياسة الخارجية لحملة جور وليبرمان في الانتخابات الرئاسية عام 2000 وكان أحد رئيسَيْ فريق جور للسياسة الخارجية. وشغل أيضاً منصب مستشار السياسة الخارجية لعضو مجلس الشيوخ آل جور في عامي

1987-1988. كما كان ضمن الفريق الانتقالي لكلينتون وجور في عام 1992. أُخذت معلومات السيرة الذاتية من مجلس العلاقات الخارجية: www.cfr.org/thinktank/experts.html

10. Cockburn and St. Clair 2000; Kengor 1997; Turque 2000. انظر: Kengor 1997: 16–18 للتعرف إلى مراحل تطور آراء جور بشأن العراق وصدّام حسين.

11. Sciolinoi 2000.

12. Cockburn and St. Clair 2000: 218.

13. Fuerth and Zoellick 2000.

14. Fuerth 2002a.

15. Fuerth 2002b.

16. مقتبس في: Noonan 2002.

17. Fuerth and Perle 2002.

18. Fuerth and Perle 2002.

19. Fuerth and Perle 2002.

20. Fuerth and Perle 2002.

21. قدم فيرث تقويماً سلبياً مماثلاً لخطة دعم المؤتمر الوطني العراقي على أمل أن تؤدي إلى إطاحة صدَّام حسين. انظر: Fuerth 2002b. وبخصوص مجلس القيادة الديمقراطي، قال فيرث: «على الرغم من التقويمات السلبية التي قدمتها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، كنت أرى أن هناك إمكانية لتطوير المعارضة وجعلها صوتاً خارجياً مفيداً يدعو إلى التحرير، ولكن هذا سيستغرق بعض الوقت ويتطلب عملاً مكثفاً. ففكرة أنها تستطيع تنظيم نفسها داخل العراق وإيجاد الوسائل اللازمة لإطاحة النظام لم تبدُ مقنعة لي حينها، وليست مقنعة الآن. فصدَّام حسين يدير نظام استخبارات فعالاً لا يعرف الرحمة، وكانت هناك أسباب وجيهة تدعونا إلى التشاؤم بشأن فرص المؤتمر الوطني العراقي في إيجاد مقاومة داخلية قادرة على الاستمرار».

22. Fuerth and Perle 2002.

23. يزعم أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد أن هذه الرسالة التي أصدرها مشروع القرن الأمريكي الجديد عام 1997 تمثل دليلاً دامغاً على تأثير المحافظين الجدد في خطط غزو العراق. وقد شارك

جيمس وولسي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية في فترة حكم الرئيس كلينتون، في التوقيع على تلك الرسالة الموجهة إلى كلينتون لحضه على تغيير النظام في العراق. كما شارك في التوقيع عليها كل من: إليوت أبرامز، وريتشارد أرميتاج، وجون بولتون، وفرانسيس فوكوياما، وروبرت كاجان، ووليام كريستول، وريتشارد بيرل، ودونالد رامسفيلد، وبول ولفويتز، وروبرت زوليك. تمثل هذه الرسالة المبادئ الرئيسية لاستراتيجية المحافظين الجدد، ولكنها مجموعة توصيات قوية لم تدعم الذهاب إلى الكونجرس أو الأمم المتحدة، بل أوصت بقوة في الحقيقة ضد هذه السياسة لتعارضها مع مصالح الولايات المتحدة، ولم تُشِر إلى الاعتماد على الحلفاء.

24. Fuerth and Perle 2002.

25. Fuerth and Perle 2002.

26. Fuerth and Perle 2002.

27. Fuerth and Perle 2002.

28. Fuerth and Perle 2002.

29. Weisberg 2002.

30. Tully 2002.

31. Fuerth 2002b.

32. انظر: Harvey 2004.

33. يرجع الفضل إلى فيرث (Fuerth 2005) في صياغة مفهوم "المبادرة الاستباقية": «رحت أفكر في نظام استباقي سميته في نهاية المطاف "المبادرة الاستباقية" في محاولة لتوقع ما قد يحدث على المدى الطويل، وما يمكننا فعله فوراً لنؤثر بشكل إيجابي في ما هو آتٍ». يقول فيرث في المقابلة: إنه يتطلع إلى اليوم الذي يرحل فيه صدَّام حسين، ولكنه يؤيد استخدام القوة العسكرية بشكل مسؤول. وبما أنه ليس هناك شك في أنه يعتبر حملتي قصف العراق وكوسوفو عام 1998 حملتين "مسؤولتين"؛ (حيث أيد هو وجور هذه الهجمات)، فمن الواضح أن فيرث، مثله في ذلك مثل جور، لا يربط "المسؤولية" بالالتزام الحصري بموافقة مجلس الأمن الدولي أو إجماعه. وقد أيد كل من فيرث وجور استخدام القوة العسكرية الأمريكية بطريقة قسرية لإثبات جدية التهديد بالإرغام على الامتثال لمصالح الولايات المتحدة أو الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. كما استخدم جور مصطلح "المبادرة الاستباقية" في خطاباته الرئيسية طوال الحملة الانتخابية الرئاسية، وأصبح عنصراً مهماً في برنامجه الليبرالي الدولي في السياسة الخارجية،

جنباً إلى جنب مع النهج الحازم المتعدد الأطراف، والأمن التعاوني (انظر الملحق 3-1). ويمكن استخلاص روابط مماثلة بين تصريحات فيرث حول العراق في الفترة الزمنية ذات الصلة وبين خطابي جور في مجلس العلاقات الخارجية ونادي الكومنولث عام 2002.

34. Kagan 2002.

35. كما سبق القول، كان هولبروك يعتقد أن العراق سيكون قضية رئيسية.

36. Holbrooke 2002a.

37. Holbrooke 2002b. والواقع أن هولبروك اعترف بعد وقت قصير من بدء الحرب بأنه يرى أن الكونجرس أعطى الرئيس كامل السلطة التي يحتاج إليها للمضي قدماً في التدخل، وقرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن العراق توفر في رأيه تفويضاً قانونياً دولياً كافياً لتسويغ الهجمات. انظر: Schiff 2003.

38. Holbrooke 2002b.

39. مقتبس في: Schiff 2003.

40. Turque 2000.

41. Allison 2004.

42. Jentelson 2003.

43. Carter and Perry 1999.

44. للاطلاع على مجموعة كبيرة من تسجيلات الفيديو لخطابات متشددة بشأن التهديد العراقي وأسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع الإرهاب والحاجة إلى استخدام القوة العسكرية (ومن ذلك خطابات الرئيس السابق بيل كلينتون وآل جور ومادلين أولبرايت وساندي بيرجر وجون كيري وغيرهم)، تفضل بزيارة الرابط:

www.brianakira.wordpress.com/2008/02/03/clinton-kerry-gore-call-for-war-against-saddams-iraq

45. انظر:

Lieberman 2002. Congressional Record, V. 148, Pt. 14, October 2, 2002 to October 9, 2002, p. 19213.

46. Fuerth and Zoellick 2000.

47. Fuerth and Zoellick 2000.

48. Fuerth and Zoellick 2000. في 19 أيار/ مايو 2000، ألقى فيرث، الذي كان حينها مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس آل جور، وروبرت زوليك، مستشار السياسة الخارجية لحاكم تكساس جورج بوش الابن، كلمتين في ندوة سوريف السنوية التي ينظمها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

49. .Fuerth 2002a

50. .Fuerth 2003

51. .Holbrooke 1999

52. مقتبس في: Aita 2001.

53. .Aita 2001

54. .Aita 2001

55. .Holbrooke 2002b

56. .Holbrooke 2002b

57. من مقابلة مع عضو مجلس الشيوخ سام نان أجراها جراهام أليسون. انظر:
www.jfklibrary.org/Events-and-Awards/Forums.aspx?p=2&f=2004

58. www.pbs.org/newshour/bb/congress/jan-june02/agenda_1–31.html

59. .Nunn 2002

60. .Clark 2002

61. .Clark 2002

62. .Clark 2002

63. .Clark 2002

64. .Clark 2002

65. انظر: Albright 1997. أُلقِي هذا الخطاب قبل تسعة أشهر من عملية ثعلب الصحراء.

66. .Albright 1998

67. .Albright 1998

68. Albright 1998.

69. Albright 1998.

70. Albright 1998.

71. Albright 1998.

72. Albright 1998.

73. Albright 1998.

74. Albright 1998.

75. Albright 1998.

76. انظر الملحقين (3-1 و3-2). تحدث كل من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ووزير الدفاع بيل كوهين ومستشار الأمن القومي ساندي بيرجر بالتفصيل عن أهداف الولايات المتحدة في العراق خلال ندوة عُقِدت في جامعة ولاية أوهايو يوم 18 شباط/ فبراير. وقد بث شبكة CNN النقاش على الهواء إلى جميع أنحاء العالم عبر التلفزيون والإذاعة.

77. انظر: BBCNews.com 1998.

78. Albright 1999.

79. Albright 2009.

80. Albright 2009.

81. Albright 2009.

82. انظر الملحقين (3-1 و3-2).

83. اقتباس لريتشارد جاردنر في: Gwertzman 2002.

84. Gwertzman 2002.

85. Preston 2002.

86. Hunter 2002a.

87. Hunter 2002b.

88. Hunter 2002c.

89. Hunter 2003.

90. Nye 2002.

91. Rubin 2002.

## الفصل الرابع

1. انظر:
www.georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/10/20021002–2.html

2. Specter 2002.

3. انظر:
www.frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getpage.cgi?dbname=2002_record&page=S10233&position=all

4. مناظرة بين المرشحين الديمقراطيين في مدينة كولومبيا بولاية كارولاينا الجنوبية في 3 أيار/ مايو 2003:
www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename=article&node=&contentId=A16686–2003May5&notFound=true.

5. Kagan 2006.

6. Berger 1998.

7. كان الإعلام حينها يعرف ويفهم جيداً الانقسام الواضح بين كبار الجمهوريين داخل الكونجرس وخارجه من ناحية، وكبار المحافظين الجدد والأحاديين من ناحية أخرى. انظر: Purdum and Tyler 2002.

8. Baker 2002.

9. Baker 2002.

10. Baker 2002.

11. يقول بيكر (Baker 2002): «إذا أردنا تغيير النظام في العراق، فسيكون علينا احتلال هذا البلد عسكرياً. وقد تكون تكاليف ذلك كبيرة، من الناحيتين السياسية والاقتصادية ومن حيث الخسائر البشرية. وستكون هذه التكاليف أقل لو استطاع الرئيس حشد تحالف دولي لتحقيق هذا الهدف.

ومن شأن هذا أيضاً أن يساعد في ضمان الدعم المتواصل من الشعب الأمريكي، وهو شرط ضروري لنجاح أي سياسة خارجية».

12. Scowcroft 2002.

13. Scowcroft 2002.

14. Scowcroft 2002.

15. Berger 2004.

16. Hagel 2004.

17. كانت هناك أسباب أخرى لمعارضة الديمقراطيين، ليست لها علاقة بدعمهم موقفاً مناهضاً للحرب يطعن في صحة المعلومات الاستخبارية المقبولة عموماً بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. فبعض من عارضوا منح التفويض كانوا يخشون من أن صدَّام حسين قد يستخدم فعلاً مخزوناته من الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية ضد القوات الأمريكية التي كانت تفتقر إلى الحماية الكافية. وعارض آخرون منح التفويض لأن رامسفيلد لم يُظهِر التزاماً كافياً بالتدخل بقوة عسكرية كبيرة بما يكفي لنجاح عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب. ولكن معظم الديمقراطيين، مثل ليفن، عارضوا بسبب مخاوف من أن المحافظين الجدد والأحاديين سيتدخلون دون أي موافقة من الأمم المتحدة. ولم يشكك أي من هؤلاء النقاد بجدية في توافق الآراء المقبولة عموماً بشأن التهديد العراقي، أو يرفض المبادئ الأساسية الكامنة وراء الحاجة إلى تهديد عسكري قسري لفرض الامتثال بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح.

18. *Congressional Record* (Senate) 2002a.

19. Daschle 2002.

20. GovTrack 2002a. النص والفيديو الكامل للخطابات في مجلسي النواب والشيوخ.

21. *Iraq Liberation Act* 1998.

22. Mylroie 1998. انظر أيضاً: ما قاله كلينتون لرؤساء هيئة الأركان المشتركة في عام 1998 في Clinton 1998a.

23. يقدم جوردون (Gordon 2006) أفضل سرد للرواية الأكثر تعقيداً عن الأيديولوجيات التي كانت قائمة وتغيرت خلال هذه الفترة، والتوافق بين وجهات نظر الديمقراطيين والجمهوريين حول أفضل السبل للتعامل مع العراق.

24. *San Francisco Chronicle* 2002.

25. Warrick and Eggen 2007.

26. GovTrack 2002a.

27. Goss 2009.

28. غطت جميع وسائل الإعلام الرئيسية تقريباً موضوع الانتقادات التي وجهها ليون بانيتا مدير وكالة الاستخبارات المركزية إلى نانسي بيلوسي بسبب إيجادها انطباعاً بأن الديمقراطيين لم يكونوا يعلمون شيئاً عن أسلوب الإيهام بالغرق. انظر: Kane 2009; Klein 2009; Rowley 2009.

29. أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون الذين أيدوا منح التفويض هم: ماكس بوكوس (مونتانا)، إيفان باي (إنديانا)، جو بايدن (ديلاوير)، جون برو (لويزيانا)، ماريا كانتويل (واشنطن)، جين كارناهان (ميسوري)، توم كاربر (ديلاوير)، ماكس كليلاند (جورجيا)، هيلاري كلينتون (نيويورك)، توم داشل (داكوتا الجنوبية)، كريستوفر دود (كونتيكت)، بايرون دورجان (داكوتا الشمالية)، جون إدواردز (كارولاينا الشمالية)، دايان فاينستاين (كاليفورنيا)، توم هاركين (آيوا)، إرنست هولينجز (كارولاينا الجنوبية)، تيم جونسون (داكوتا الجنوبية)، جون كيري (ماساتشوسِتس)، هيرب كوهل (ويسكونسن)، ماري لاندريو (لويزيانا)، جوزيف ليبرمان (كونتيكت)، بلانش لينكولن (أركنساس)، زيل ميلر (جورجيا)، بيل نيلسون (فلوريدا)، بِن نيلسون (نبراسكا)، هاري ريد (نيفادا)، جاي روكفِلر (فيرجينيا الغربية)، تشارلز شومر (نيويورك)، روبرت توريتشيللي (نيوجيرسي). أما أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون الذين عارضوا منح التفويض فهم: دانييل أكاكا (هاواي)، جيف بنجامان (نيو مكسيكو)، باربرا بوكسر (كاليفورنيا)، روبرت بيرد (فيرجينيا الغربية)، كينت كونراد (داكوتا الشمالية)، جون كورزاين (نيوجيرسي)، مارك دايتون (مينيسوتا)، ريتشارد دوربن (إيلينوي)، روس فينجولد (ويسكونسن)، بوب جراهام (فلوريدا)، دانييل إينوي (هاواي)، تيد كينيدي (ماساتشوسِتس)، باتريك ليهي (فيرمونت)، كارل ليفن (ميشيجان)، باربرا ميكولسكي (ميريلاند)، باتي موراي (واشنطن)، جاك ريد (رود آيلاند)، بول ساربانيس (ميريلاند)، ديبي ستيبنو (ميشيجان)، بول ولستون (مينيسوتا)، رون وايدن (أوريجون).

30. Kerry 2003b. أدلى كيري بهذه التصريحات في مناظرة في معهد تجمع النواب السود في الكونجرس بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2003.

31. *Congressional Record* 2002b; 20454. كان موقف روكفلر واضحاً، ومع ذلك فسر الرئيس أوباما تصويته بشكل خاطئ في خطاب له حول الحرب على العراق. هذه هي المشكلة في رواج

نظرية حرب المحافظين الجدد والافتراضات التي نكونها عن الماضي بناء على رواج رأي معين بدلاً من الوقائع والأدلة.

32. *Congressional Record* 2002b.

33. قال هانز بليكس في ذلك الوقت: «لم يسبق لي أن اشتكيت من ضغطكم العسكري. أعتقد أنه أمر جيد». مقتبس في: Woodward 2004: 254.

## الفصل الخامس

1. www.gpoaccess.gov/crecord/index.html
2. Tenet 2007.
3. www.un.org/Depts/unmovic/SC7asdelivered.htm
4. Hamza 2001.
5. Middle East Media Research Institute 2002.
6. Bush 2003.
7. مقتبس في: Deyoung 2007: 446.
8. Ritter 2002.
9. للاطلاع على قائمة الأسلحة المحظورة التي كان ريتر يعتقد خاطئاً أن صدَّام حسين احتفظ بها، انظر ملحق كتابه: *Endgame* الصادر عام 1999.
10. Calabresi 2002.
11. United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003a: 13.
12. التقرير المؤقت لديفيد كاي رئيس مجموعة مسح العراق المقدم إلى الكونجرس. انظر: Kay 2004.
13. Senate Select Committee on Intelligence on the US 2004: 284–5.
14. Robb and Silberman 2005: 50–1.
15. www.washingtonpost.com/wp-srv/onpolitics/transcripts/bushtext_012803.html
16. www.gpoaccess.gov/crecord/index.html
17. www.drudgereportarchives.com/data/2004/01/15/20040115_165004_mattwc.htm
18. www.gpoaccess.gov/crecord/index.html

19. www.gpoaccess.gov/crecord/index.html
20. نص رسالة من أعضاء عدة في مجلس الشيوخ إلى الرئيس بوش، مقتبس في: Norman Podhoretz 2007: 154.
21. www.en.wikiquote.org/wiki/Iraq_and_weapons_of_mass_destruction
22. www.fas.org/news/iraq/1997/03/bmd970327b.htm
23. Clinton 1999a.
24. United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b.
25. US Department of State (Office of the Spokesman) 2003: «تستعرض هذه النشرة بعناية تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في 7 آذار/ مارس بشأن الحكومة العراقية، ورفضها تنفيذ النزع التام والكامل لأسلحة الدمار الشامل التي لديها». أحد الدروس الكثيرة التي كانت وزارة الخارجية في إدارة جورج ستتعلمها من هذا التقرير هو نمط الخداع. فهذه الوثيقة التي وضعها أطراف عدة، تشكل أكثر من دليل كافٍ على أن صدّام حسين كان مستمراً في خداع المفتشين، وهو دليل كان سيواجهه أي رئيس وأي حكومة.
26. Blair 2003.
27. يمكن الاطلاع على مجموعة كاملة من تقارير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على الرابط الآتي: www.unmovic.org.
28. للحصول على نسخ من تقريري لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المقدمين إلى مجلس الأمن الدولي في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2003، انظر: www.unmovic.org.
29. *Congressional Record* 2002c.
30. Government of the United Kingdom 2002.
31. Government of the United Kingdom 1998.
32. United Nations Security Council 2002.
33. للحصول على نسخ من تقريري لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المقدمين إلى مجلس الأمن الدولي في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2003، انظر: www.unmovic.org.
34. United Nations Special Commission 1998.

35. .Government of the United Kingdom 2002

36. .Central Intelligence Agency 2002b

37. .Clinton 1998c

38. للحصول على مجموعة كاملة من الأوراق الحكومية والتقارير الاستخبارية الرسمية والبيانات والوثائق الأمريكية والبريطانية، انظر: www.iraqwatch.org/government/Index_US_CIA.htm و www.iraqwatch.org/government/Index_UK.htm وللاطلاع على وثائق أوروبية وأسترالية وألمانية وغيرها، انظر: www.iraqwatch.org/government.

39. .United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b

40. .Powers 2007

41. .Wilson 2004

42. .Risen 2006

43. للاطلاع على دراسة ممتازة للطبيعة الدورية للإخفاقات الاستخبارية، انظر: Betts 1978. وانظر أيضاً: Knorr 1983.

44. .Tenet 2007: 332

45. انظر:

Kahneman and Tversky 1979 and 1992; Kahneman *et al.* 1982; Tetlock and Mellers 2002.

46. Central Intelligence Agency 2002a. وفقاً لإيفو دالدر وجيمس ليندسي، «إزاء ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، خلصت وكالة استخبارات الدفاع في وقت متأخر من أيلول/ سبتمبر 2002 إلى "عدم وجود معلومات موثوق بها عما إذا كان العراق ينتج أسلحة كيميائية ويخزنها، أو إن كان العراق أنشأ - أو سينشئ - مرافق لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية"». انظر: Daalder and Lindsay 2003. .www.tpmcafe.talkingpointsmemo.com/2005/10/26/excerpt_america_unbound

47. www.fas.org/irp/congress/2003_cr/h072103.html

48. Tenet 2007: 327. كما يشير دالدر وليندسي (Daalder and Lindsay 2003: 156)، «طبعاً لم تكن هذه الحواشي تعليقات فنية جانبية، بل كانت تمثل الأحكام الأساسية لأشخاص يمتلكون أعلى

المؤهلات حول طبيعة التهديد الذي يواجه الأمة؛ ومن ثم ما إذا كانت الحرب، وخاصة الحرب الوقائية، استجابة لها ما يسوغها».

49. Tenet 2007: 330.

50. Tenet 2007: 329–30.

51. Hayes 2005.

52. Tenet 2007: 331.

53. Acronym Institute 2002.

54. www.guardian.co.uk/politics/2003/mar/18/foreignpolicy.iraq1.

55. انظر:

Betts 2007; Fukuyama 2003; Jervis 2006; Phythian 2006; Pollack 2004; Robb and Silberman 2005; Russell 2004; Senate Select Committee on Intelligence on the US 2004; Tenet 2007; Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction (Report of a Committee of Privy Councilors to the House of Commons – the Butler Report).

انظر الرابط:

www.archive2.officialdocuments.co.uk/document/deps/hc/hc898/898.pdf.

56. انظر:

Senate Select Committee on Intelligence on the US 2004; Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction (Report of a Committee of Privy Councilors to the House of Commons – the Butler Report) (www.archive2.official-documents.co.uk/document/deps/hc/hc898/898.pdf); Robb and Silberman 2005. www.globalsecurity.org/intell/library/reports/2005/wmd_report_31mar2005.pdf

57. Woods *et al.* 2006b. يمكن الاطلاع على التقرير النهائي الأكثر شمولاً هنا: Woods *et al.* 2006a.

58. مقتبس في: Kagan and Kristol 2003.

59. Kengor 1997. انظر الصفحات 16–18 للتعرف إلى مراحل تطور آراء جور بشأن العراق وصدّام حسين.

60. Gordon and Trainor 2006.

61. Clarke 2004.

62. التقرير النهائي من لجنة البيت الأبيض لسلامة الطيران وأمنه إلى الرئيس كلينتون. مقدم من نائب الرئيس آل جور، رئيس اللجنة في 12 شباط/ فبراير 1997، ~ www.fas.org/irp/threat/212fin 1.html

63. مقتبس في: Vasquez 2003.

## الفصل السادس

1. Bowman 2008.

2. Christie 2006.

3. في الحالات التي انخفضت فيها شعبية بوش إلى أقل من 60٪، أُجريت هذه الاستطلاعات خلال فترات سابقة عندما كان الجمهور (وكثيرون في واشنطن) قلقين من أن ينجح المحافظون الجدد في دفع بوش نحو النهج الأحادي. ولكن شعبيته بدأت في الارتفاع بشكل كبير ومستمر إلى ما فوق 60٪ عندما تبنى المسار الأممي المتعدد الأطراف. وهذه النتائج تمثل تحدياً مباشراً لجزء مهم من أدبيات تضخيم التهديد التي ماتزال تجادل خطأً بأن دعم النهج الأحادي زاد مع سيطرة التهديدات المبالغ فيها، وهيل التي روج لها المحافظون الجدد. وفي الواقع، فشلت هذه التهديدات في إقناع الجمهور أن النهج الأحادي هو السياسة الأفضل. والمسؤولون عن تضخيم التهديد لم يقدموا حجة قوية بما يكفي لإقناع الرأي العام بالحكمة من توجيه ضربة وقائية أحادية.

4. Gore 1997.

5. Kagan 2005a.

6. يرجى الرجوع إلى تقارير استخبارية عدة جمعتها وكالة الاستخبارات المركزية: www.cia.gov/library/reports/archived-reports-1/index.html.

7. United Nations Special Commission 1998.

8. *New York Times* 2002.

9. Enee 2008. يشير المؤلف إلى أن «أي بحث سريع في أرشيف صحيفة **نيويورك تايمز** قبل عام 2001 سيظهر عناوين من مثل: *Iraq Has Network of Outside Help on Arms, Experts Say* (خبراء يقولون إن العراق يمتلك شبكة خارجية تساعده في الحصول على السلاح) (تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، *US Says Iraq Aided Production of Chemical Weapons in Sudan* (الولايات المتحدة تقول إن العراق ساعد في إنتاج أسلحة كيميائية في السودان) (آب/ أغسطس 1998)، *Iraq*

*Suspected of Secret Germ War Effort* (شكوك في شن العراق حرباً جرثومية سرية) (شباط/ فبراير 2000)، *Signs of Iraqi Arms Buildup Bedevil US Administration* (مؤشرات إلى تزايد مخزونات السلاح العراقية تقلق الإدارة الأمريكية) (شباط/ فبراير 2000)، *Flight Tests Show Iraq Has Resumed a Missile Program* (الاختبارات تظهر أن العراق استأنف برنامج الصواريخ) (تموز/ يوليو 2000)... أما أرشيف صحيفة **واشنطن بوست** فنجد فيه عناوين مثل: *Iraqi Work Toward A-Bomb Reported* (تقارير عن سعي العراق لصنع قنبلة نووية) (أيلول/ سبتمبر 1998)، "يمثل الوضع في العراق أخطر الفخاخ التي خلفتها إدارة كلينتون وأكثر القضايا إلحاحاً. فخلال العام الماضي، تجنب الرئيس كلينتون وفريقه بهدوء التعامل مع - أو لفت الانتباه إلى - الانهيار شبه الكامل للجهود المستمرة منذ نحو عقد من الزمن لعزل نظام صدَّام حسين ومنعه من إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل. وهذا يترك الرئيس بوش في مواجهة مشهد مفزع في الخليج العربي" ووضعت الصحيفة "صوراً استخبارية تُظهر إعادة بناء مصانع طالما ثارت شكوك بأنها تنتج أسلحة كيميائية وأسلحة بيولوجية" (29 كانون الثاني/ يناير 2001). وقد ظهرت قصص كثيرة من هذا القبيل قبل قيام إدارة كلينتون بقصف العراق لمدة أربعة أيام وبعد ذلك في أواخر عام 1998».

10. Howard Kurtz مقتبس في: Moyers 2008.

11. Moyers 2008.

12. Moyers 2008.

## الفصل السابع

1. لو أن أغلب العراقيين كانوا ينظرون إلى سياسات بوش كما يصورها أشد منتقدي الإدارة من أنصار نظرية حرب المحافظين الجدد، فأشك أنهم كانوا سيرغبون في المشاركة في الانتخابات الديمقراطية التي كانت محور المخطط الشيطاني للمحافظين الجدد، وخاصة وهم يتعرضون لإطلاق النار. ولو أن أغلبية كبيرة من المواطنين العراقيين كانوا ينظرون إلى الغزو بوصفه اندفاعاً طائشاً وغير مقبول في منطقة الشرق الأوسط للسيطرة على العراق، أو النفط العراقي، لكان معظمهم أقل حماسة للمخاطرة بحياتهم لانتخاب مسؤولين يُنظر إليهم على نطاق واسع بوصفهم من اختيار القوات الأمريكية الغازية. وبالمقابل، لو أن العراقيين فسروا الغزو الأمريكي - البريطاني من خلال منظور السرد التاريخي الذي أصوره في هذا الكتاب، فسيكون من الأسهل أن نفهم لماذا ينظر العراقيون إلى المشروع الديمقراطي بأكمله بوصفه مشروعاً ذا شرعية ويستحق المخاطرة والتضحية.

2. United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b
3. للاطلاع على مناقشة ممتازة للتحيزات المعرفية وغيرها من التحيزات والمشكلات النفسية والمؤسسية التي كان لها دور في أزمة العراق، انظر: Jervis 2006.
4. United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b
5. FoxNews.com 2002. وانظر أيضاً: Acronym Institute 2002.
6. Chirac 2002.
7. Rivkin and Casey 2003.
8. Schroeder 2003.
9. مقتبس في: Acronym Institute 2002.
10. مقتبس في: Acronym Institute 2002.
11. انظر: Acronym Institute 2002.
12. مقتبس في: Acronym Institute 2002.
13. مقتبس في: Acronym Institute 2002.
14. مقتبس في: Acronym Institute 2002.
15. كان ألَستر كامبل مدير الاتصالات والاستراتيجية في مكتب توني بلير. انظر: Campbell and Stott 2007.
16. Fleischer 2003.
17. Blix 2004.
18. www.un.org/Depts/unmovic/Bx27.htm
19. United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b.
20. Blix 2003b.
21. Blix 2003a.
22. BBCNews.com 2002.
23. مقتبس في: Coughlin 2006: 231–2.

24. مقتبس في: Coughlin 2006: 232.

25. Campbell and Stott 2007.

26. Campbell and Stott 2007.

27. Campbell and Stott 2007: 659.

28. Gordon and Trainor 2006.

29. Coughlin 2006.

30. Coughlin 2006.

31. Coughlin 2006: 239.

32. Coughlin 2006: 241.

33. Harvey 2004.

34. Gordon and Trainor 2006.

35. Gordon and Trainor 2006. كما يقدم هارفي (Harvey 2004) قائمة كاملة للدعم المقدم من الكثير من الدول التي ادعت أنها تعارض المجهود الحربي الأمريكي - البريطاني (حلف شمال الأطلسي) ولكنها في الحقيقة قدمت له التسهيلات.

36. مقتبس في: Woodward 2004: 229–30.

37. Campbell and Stott 2007: 658.

38. Blair 2003.

39. www.un.org/News/Press/docs/2003/sc7777.doc.htm

40. Campbell and Stott 2007.

41. Campbell and Stott 2007.

42. Straw 2002.

43. Campbell and Stott 2007.

44. يخصص وودوارد (Woodward 2004: 223) جزءاً كبيراً من كتابه عن الحرب لمناقشة الأحداث المحيطة بالجدل مع فرنسا على مدى سبعة أسابيع حول صياغة قرار مجلس الأمن الجديد رقم 1441.

45. انظر مقطع الفيديو على الموقع: www.iraqinquiry.org.uk

46. www.iraqinquiry.org.uk/media/44940/100208pm-straw.pdf

47. Coughlin 2006: 260. أجرى كون كافلين مقابلة مع السير جيريمي جرينستوك، السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة، الذي شارك بقوة في الأزمة.

48. www.iraqinquiry.org.uk

49. مقتبس في: Knox 2003.

50. Knox 2003.

51. Knox 2003.

52. Knox 2003.

53. بيان السفير بول هاينبكر، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في العراق، نيويورك، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002: www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/oct%2016%202002.pdf. وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 11 آذار/ مارس 2003: www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/Statement-March11–2003-situation-between-Iraq-Kuwait.pdf. وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 26 آذار/ مارس 2003: www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/mar%2026%202003.pdf. وبيان السفير بول هاينبكر في مجلس الأمن الدولي في 27 آذار/ مارس 2003: www.heinbecker.ca/Speeches/UNSecCouncilStatement-Mar27–03.pdf. وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 19 شباط/ فبراير 2003: www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/february%2018%202003.pdf.

54. Kay 2003.

55. Voice of America News 2003.

56. Rivkin and Casey 2003.

57. تم الإدلاء بهذا البيان تأييداً لحملة القصف في عملية ثعلب الصحراء. انظر خطاب وزير الخارجية الكندي في اجتماع مجلس شمال الأطلسي، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1998: www.nato.int/docu/speech/1998/s981208i.htm.

58. Heinbecker 2004.

59. بيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 11 آذار/ مارس 2003: /www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches Statement-March11–2003-situation-between-Iraq-Kuwait.pdf.

60. Kopp 2003.

61. Krauthammer 2004.

62. Busby 2003.

63. Busby 2003.

64. كتب بانشوف (Banchoff 2004) يقول: «كشفت أزمة العراق في عامي 2003-2002 عن وجود اختلاف عميق في القيم بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول مبدأ الأحادية. في الفترة التي سبقت الحرب، أدت وجهات النظر المختلفة بشأن الاستخدام المشروع للقوة في العلاقات الدولية إلى إيجاد فجوة بين الولايات المتحدة وبين المفوضية الأوروبية وأبرز دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي، وهما فرنسا وألمانيا.

65. Bronson 2002.

66. www.cfr.org/publication/4343/commentary_on_the_war_against_terror.html

67. انظر: Blix 2003.

68. انظر: United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission 2003b.

69. مجموعة مقتطفات للسفير بول هاينبكر مأخوذة من الوثائق الإلكترونية الآتية: بيان السفير بول هاينبكر، الممثل الدائم لكندا لدى مجلس الأمن الدولي، في النقاش المفتوح بشأن الوضع في العراق، نيويورك، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002: www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/oct 2016%202002.pdf%. وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 11 آذار/ مارس 2003:

www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/Statement-March11–2003-situation-between-Iraq-Kuwait.pdf.

وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمم المتحدة، في الجلسة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة بين العراق والكويت، 26 آذار/ مارس 2003: _www.heinbecker.ca/Speeches/UN

speeches/mar%2026%202003.pdf. وبيان السفير بول هـاينبكر في مجلس الأمـن الـدولي في 27 آذار/ مـــــارس 2003: –www.heinbecker.ca/Speeches/UNSecCouncilStatement-Mar27 03.pdf. وبيان سعادة بول هاينبكر، سفير كندا لدى الأمـم المتحـدة، في الجلـسة المفتوحـة في مجلـس الأمــن الــدولي بــشأن الحالــة بــين العــراق والكويــت، 19 شــباط/ فبرايــر 2003: .www.heinbecker.ca/Speeches/UN_speeches/february%2018%202003.pdf

70. .Government of the United Kingdom 2002

## الفصل الثامن

1. .Tenet 2007: 331–3
2. .Jervis 1976; Vertzberger 1990
3. .Risen 2006
4. Duelfer 2004، وانظر أيضاً: Woods et al. 2006a.
5. Duelfer 2004، وانظر أيضاً: Woods et al. 2006a.
6. مقتبس في: Duelfer 2009: 407.
7. .Duelfer 2004
8. .Rivkin and Casey 2003
9. .Rivkin and Casey 2003
10. .Rivkin and Casey 2003
11. .Rivkin and Casey 2003
12. .Ricks 2007
13. .Rivkin and Casey 2003
14. .Gordon and Trainor 2006: 118–19
15. .Rivkin and Casey 2003
16. .Pollack 2004

17. Pollack 2004.

18. Pollack 2004.

19. Pelley 2008. طبعاً كان العراق هو الذي غزا إيران في عام 1980؛ ومن ثم فإن الإشارة إلى مخاوف صدام من قيام إيران "بإعادة غزو" بلاده غير واضحة. وهي على الأرجح إشارة إلى مخاوف صدام من نشوء صراع آخر مع إيران، وهي مخاوف مسوغة جزئياً، برغم المبالغة فيها، في ضوء توسيع إيران قدراتها العسكرية، وهزيمة العراق في عام 1991، وعمليات التفتيش ونزع السلاح التي استمرت سنوات طويلة (حتى عام 1998)، والعقوبات الاقتصادية.

20. Pelley 2008.

21. انظر: US Department of Justice, Federal Bureau of Investigation 2009 (نصوص المقابلات مع صدام حسين وجورج بيرو (حزيران/ يونيو 2004). وانظر أيضاً: www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB279/24.pdf.

22. استند التقرير إلى مئات المقابلات مع المعتقَلين وعشرات آلاف الصفحات من الوثائق ونصوص المقابلات مع قادة النظام السابق على مدى سنتين. انظر: Woods et al. 2006a.

23. Pelley 2008.

24. Duelfer 2004.

25. مقتبس في: Woods et al. 2006b.

26. Duelfer 2004.

27. Pelley 2008.

28. Pelley 2008.

29. Pelley 2008.

30. Gordon and Trainor 2006.

31. انظر: Woods et al. 2006a. وانظر أيضاً: Woods et al. 2006b.

32. انظر: Woods et al. 2006a.

33. انظر: Woods et al. 2006a.

34. Woods et al. 2006b.
35. انظر: Woods et al. 2006a: 40.
36. انظر: Woods et al. 2006a: 42–3.
37. Duelfer 2004، من المجلد الثالث حول الحرب البيولوجية.
38. انظر: Woods et al. 2006a: 42.
39. Woods et al. 2006a.
40. www.guardian.co.uk/world/2003/feb/05/iraq.usa
41. مقتبس في: Pincus 2006: A15.
42. Tenet 2007: 331.
43. Tenet 2007: 331.
44. Tenet 2007.
45. Duelfer 2004.

## الفصل التاسع

1. انظر: Kucinich 2003.
2. يُغفل دودز (Dodds 2008) هذه النقاط بشكل كامل. ولا يتطرق تحليله إلى أي من الأدلة التي أقدمها، بينما يفند تحليلي جميع الأدلة الواردة في بحثه. وفي الواقع فإن دودز يعتمد بشكل كبير على خطابات ألقاها جور بعد فترة طويلة من الحرب، وينتقد فيها إدارتي بوش وبلير، وهذا واحد من أخطر الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المرء عند تطبيق التحليل الافتراضي.
3. انظر: Dodds 2008.
4. انظر: Pelz 2001.
5. انظر: Falleti 2009; George and Bennett 2005; George and McKeown 1985.
6. انظر: Aminzade 1993.
7. انظر:

Greener 2005; Kay 2005; Mahoney 2000, 2001 and 2006; Mahoney and Schensul 2006; Pierson 2000 and 2004; Thelen 1999.

8. Bennett and Elman 2006.

9. يشير جيرتز وليفي (Goertz and Levy 2007: 31–2) إلى مفهوم "الفرصة السانحة" وأهمية تضافر ثلاثة تيارات لجعل خيارات محددة أكثر جاذبية واستبعاد الخيارات الأخرى: التيار "السياسي" (التقاء الضغوط والمنافع السياسية)، وتيار "المشكلة"، وتيار "الحل". والتقاء هذه التيارات الثلاثة هو طريقة أخرى لتصور التحديات السياسية في مواجهة الأزمة الأمنية في حقبة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر وضرورة التصدي لتهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية. انظر: Goertz and Levy 2007.

10. انظر: Holbrooke 2002b.

11. للاطلاع على لمحة عامة عن الدعم الذي قدمته دول عربية كثيرة في المنطقة (وغيرها من "منتقدي" الحرب)، انظر: Harvey (2004).

12. Krauthammer 2004.

13. Mann 2004.

14. انظر:

Harvey 1998, 1999, 2006, 2008 and 2010; Huth and Russett 1984, 1988 and 1989; Lebow and Stein 1987, 1989 and 1990.

15. مقتبس في: Acronym Institute 2002.

16. Campbell and Stott 2007: 639–40.




17. Woodward 2004: 254.

18. انظر: Kopp 2003.

19. Woodward 2004.

20. Woodward 2004: 73.

21. Kagan 2005b.

22. انظر:

www.people.cohums.ohio-state.edu/grimsley1/dialogue/postcolonialism/ resistance_ 22.htm

23. Clark 2008.

24. Hunt 2004.

## الفصل العاشر

1. David 2008.

2. انظر: Byman and Pollack 2001. على الرغم من أن هذين المؤلفين يبذلان جهوداً لتسليط الضوء على أهمية نظريات القيادة، فهما يحرصان على الاعتراف بأهمية العوامل الأخرى. وانظر أيضاً: Rosenau 1966. ربما يكون عمل روزنو حول النظريات المسبقة هو البحث الأدق حول الزمن والظروف التي يُرجَّح أن يكون فيها للعوامل الشخصية أهمية أكبر أو أقل. فهذه العوامل تكون مهمة عندما تتركز السلطة وصلاحية اتخاذ القرار في أيدي بضعة أشخاص، أو عندما لا تكون السلطة موزعة بين السلطات الحكومية، أو عندما لا تكون هناك مساءلة حقيقية أمام رأي عام يمتلك حق التصويت. والأهمية النسبية لهذه العوامل تعتمد على مدى وجود صراع بين المؤسسات داخل الدولة، أو على النظام الدولي وما إذا كان يسير بانسيابية أو يواجه أزمة. بعبارة أخرى، يجب النظر إلى الأوضاع السياسية والبنيوية الداخلية قبل أن نعزو الأسباب كلها إلى عوامل تفسيرية سطحية، والديمقراطيات الكبرى المنفتحة مثل الولايات المتحدة هي الأقل عرضة من جميع الدول لأن تحكمها عوامل شخصية.

3. Lobell *et al.* 2009.

4. Dueck 2004; Jervis 2003; Kaufmann 2004; Monten 2005b.

5. Kagan 2006.

6. Tetlock 1999.

7. على سبيل المثال، درس ليبرفلد (Lieberfeld 2005) قرار الولايات المتحدة غزو العراق من وجهات نظر «الواقعية، والليبرالية، ومصالح النخبة، والتأثيرات الأيديولوجية، وعلم النفس الشخصي والاجتماعي». وكان هدفه هو «الوصول إلى فهم أفضل لأسباب قرار الغزو وآثار هذه الحالة المحددة في النظريات العامة عن أسباب الحرب».

www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol10_2/wLieberfeld10n2IJPS.pdf

8. انظر:

www.whitehouse.gov/the_press_office/ClosureOfGuantanamoDetentionFacilities.

9. انظر:

Obama 2009, Remarks by the President on National Security. The White House, Office of the Press Secretary, Washington, DC, May 21, www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-On-National-Security-5–21–09.

10. انظر:

Hillary Clinton 2009, www.weeklystandard.com/weblogs/TWSFP/2009/07/clinton_100_percent_committed.asp.

11. Anthony Romero 2009؛ مقتبس في:

www.articles.cnn.com/2009-07-21/politics/obama.gitmo_1_military-commissions-guantanamo-bay-controversial-prison/2?_s=PM:POLITICS.

12. Sanger 2009.

13. انظر: Johnson 2009: «قال مسؤولون في الإدارة يوم الاثنين: إن إدارة أوباما ستواصل نهج إدارة بوش في إرسال الأشخاص المشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية إلى دول أخرى لاستجوابهم، ولكنها تتعهد بمراقبة معاملتهم عن كثب للتأكد من عدم تعرضهم للتعذيب. ولكن وفقاً لأمريت سينج، وهو محامٍ في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، فإن "مواصلة إدارة أوباما نهج إدارة بوش في الاعتماد على الضمانات الدبلوماسية التي ثبت عدم فعاليتها في منع التعذيب هو أمر محبط جداً"».

14. «البيت الأبيض يعارض زيادة عدد أعضاء الكونجرس الذين يتم إطْلاعهم على التقارير الاستخبارية من ثمانية أعضاء حالياً إلى 40 عضواً». وقد هدد أوباما باستخدام حق النقض ضد أي بند ينص على زيادة عدد من يطلعون على التقارير. هذه هي حقيقة التوجه نحو الشفافية. انظر:

www.articles.cnn.com/2009-07-09/politics/cia.congress_1_cia-officials-house-ntelligencecommittee- house-democrats/4?_s=PM:POLITICs.

15. انظر:

www.network.nationalpost.com/np/blogs/fullcomment/archive/2009/04/21/donmartin-napolitano-s-makes-bush-administration-look-well-informed.aspx;
www.salon.com/opinion/greenwald/2009/02/18/savage/index/html.

16. Tomasky 2009.

17. McGough 2007.

18. Levy 2007.

19. Daalder and Lindsay 2003.

20. Daalder and Lindsay 2003.

21. Zonis 2007.

22. Woodward 2004.

23. Hanson 2003.

# المصادر والمراجع

Aaronovitch, D., 2007. Does a Terrorist Care who's in the White House? Democrat Fantasies about Foreign Policy. *Times Online,* March 6 [online]. Available at: www.timesonline.co.uk/tol/comment/columnists/david_aaronovitch/article1475277.ece [accessed October 2010].

Acronym Institute, 2002. Iraq Agrees to Readmit Inspectors as US, Britain Insist on War Option. *Disarmament Diplomacy* 67 (October–November) [online]. Available at: www.acronym.org.uk/dd/dd67/67nr01.htm#01 [accessed October 2010].

Aita, J., 2001. *Holbrooke: Iraq Will Be a Major UN Issue for Bush Administration – UN Ambassador Reviews Issues for 2001.* Italy: US Embassy, January 1 [online]. Available at: www.usembassy.it/fi le2001_01/alia/a1011102.htm [accessed October 2010].

Albright, M., 1997. Weapons of Mass Destruction: Sec. State Albright Policy Speech on Iraq, March 26, Global Security.org [online]. Available at: www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/1997/bmd970327b.htm [accessed October 2010].

1998. Albright to Begin Iraq Talks with US Allies. Washington, DC. CNN.com, January 28 [online]. Available at: www.cnn.com/WORLD/9801/29/iraq.albright [accessed October 2010].

1999. Democratic Quotes about Iraq. Freerepublic.com, November 10 [online]. Available at: www.freerepublic.com/focus/f-news/1003520/posts [accessed October 2010].

2003. Bridges, Bombs, or Bluster? *Foreign Affairs* 82(5): September/October [online]. Available at: www.foreignaffairs.com/articles/59179/madeleine-kalbright/bridges-bombs-or-bluster [accessed October 2010].

2009. Public Statements, November 10 [online]. Available at: www.freerepublic.com/focus/f-news/1003520/posts [accessed October 2010].

Ali, T., 2004. Available at: www.socialistworker.org/2004–2/509/509_06_ABB.shtm.

Allison, Graham, 2004. How to Stop Nuclear Terror. *Foreign Affairs.* January/February.

Alternatehistory.com, *Another America.* March [online]. Available at: Alternatehistory. com.

American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2008. Public Opinion on the War with Iraq. *AEI Public Opinion Studies,* July 24 [online]. Available at: www.aei.org/docLib/200701121_roody2.pdf [accessed October 2010].

Aminzade, R., 1993. Class Analysis, Politics, and French Labor History. In L.R. Berlanstein, ed. *Rethinking Labor History: Essays on Discourse and Class Analysis.* Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 90–113.

Attwood, T., 2004. *Hegemony and the Bush Administration's Foreign Policy: A Reconfiguration of American Grand Strategy,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Baker III, J.A., 2002. The Right Way to Change a Regime. *New York Times,* August 25 [online]. Available at: www.nytimes.com/2002/08/25/opinion/the-right-wayto-change-a-regime.html [accessed October 2010].

Banchoff, T. 2004. Value Conflict and US-EU Relations: The Case of Unilateralism, *American Consortium on European Union Studies Working Paper* [online]. Available at: www1.american.edu/aces/Working%20Papers/2004[1].3.pdf [accessed October 2010].

Barger, Deborah, 2004. It is Time to Transform, Not Reform, US Intelligence. *SAIS Review of International Affairs* 24 (1) (Winter–Spring).

BBCNews.com, 1998. Madeleine Albright, "Kosovo Diplomacy Reaching its Limits." October 8 [online]. Available at: www.news.bbc.co.uk/2/hi/europe/189504.stm [accessed October 2010].

2002. www.news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/2239887.stm [accessed October 2010].

Bell, M., 2005. "With Us or With the Terrorists: A Canadian Academic Argues that the Days of Multilateral Action are Over» – Book Review of *Smoke and Mirrors: Globalized Terrorism and the Illusion of Multilateral Security,* by Frank P. Harvey (University of Toronto Press). *Literary Review of Canada* 13(2) (March) [online]. Available at: www.cronus.uwindsor.ca/users/m/mbell/research.nsf/54ef3e94e5fe816e85256d6e0063d208/90c652c5f792d546852572fa0054b61e/$FILE/Literary%20Review%20of%20Canada%20March%202005.pdf [accessed October 2010].

Belsham Moki, S., 2006. *Bush and Gulf War II: A Study in Presidential Leadership.* Frederick: Publish America.

Bennett, A. and Elman, C., 2006. Complex Causal Relations and Case Study Methods: The Example of Path Dependence. *Political Analysis* 14 (3): 250 –67.

Bennett, A. and George, A.L., 2001. Case Studies and Process Tracing in History and Political Science: Similar Strokes for Different Foci. In C. Elman and M. Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists and the Study of International Relations.* Cambridge, MA: MIT Press.

Berger, S., 1998. Press Briefing by National Security Adviser Sandy Berger. FAS News, December 16 [online]. Available at: www.fas.org/news/iraq/1998/12/16/index.html [accessed October 2010].

2004. Foreign Policy for a Democratic President. *Foreign Affairs* 83 (3) (May/June) [online]. Available at: www.foreignaffairs.com/articles/59892/samuel-rberger/ foreign-policy- for-a-democratic-president [accessed October 2010].

Betts, Richard K., 1978. Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are Inevitable. *World Politics* 31 (2): 61 –89.

2002. Fixing Intelligence: The Limits of Prevention. *Foreign Affairs* 81 (1): 43 –59.

2004. The New Politics of Intelligence: Will Reform Work this Time? *Foreign Affairs* 83 (3): 2 –9.

2007. Two Faces of Intelligence Failure: September 11 and Iraq's Missing WMD. *Political Science Quarterly* 122 (4): 585 –606.

Biden, J., 2003. *Congressional Record – Senate.* January 23 [online]. Available at: www.frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getpage.cgi?dbname=2003_record&page=S 1481&position=all [accessed October 2010].

Blair, T., 2003. Full Text: Tony Blair's Speech. *Guardian,* March 18 [online]. Available at: www.guardian.co.uk/politics/2003/mar/18/foreignpolicy.iraq1 [accessed October 2010].

2010. *A Journey: My Political Life.* Toronto: Knopf Canada. Blix, H., 2003a. Briefing of the Security Council, February 14 [online]. Available at: www.un.org/Depts/unmovic/blix14Febasdel.htm [accessed October 2010].

2003b. Update on Inspections. Delivered to the UN Security Council, January 27, by Executive Chairman of UNMOVIC [online]. Available at: www.un.org/Depts/ unmovic/Bx27.htm [accessed October 2010].

2003c. Briefing of the Security Council, January 27: An Update on Inspections [online]. Available at: www.un.org/Depts/unmovic/new/pages/security_council_ briefi ngs.asp#5 [accessed October 2010].

2004. *Disarming Iraq.* New York: Pantheon Books.

Bonn, S., 2010. *Mass Deception: Moral Panic and the U.S. War on Iraq.* New Jersey: Rutgers University Press.

Bowman, K.H., 2008. America and the War on Terror. American Enterprise Institute [online]. Available at: www.aei.org/docLib/20050805_terror0805.pdf [accessed October 2010].

Boyle, M., 2007. *The War on Terror in American Grand Strategy,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Bozdaglioglu, Y., 2004. *Hegemonic (In)stability and the Limits of US Hegemony in the Middle East,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Broder, J.M., 2000. The 2000 Campaign: Gore's National Security Advisers Assemble as Part of a Government-in-Waiting. *New York Times,* May 17.

Bronson, R., 2002. U.S. has "Strategically Sound and Morally Just" Reasons to Invade Iraq. Interview with Bernard Gwertzman, Consulting Editor, CFR.org, December 12.

Buckley, M. and Singh, R., eds., 2006. *The Bush Doctrine and the War on Terrorism: Global Reactions, Global Consequences*. New York: Routledge.

Burbach, R. and Tarbell, J., 2004. *Imperial Overstretch: George W. Bush and the Hubris of Empire*. London: Zed Books.

Busby, J.W., 2003. Last Stop Baghdad: Origins of the Transatlantic Trainwreck. *Global Dialogue* 5 (3–4): 49 –62.

Bush, G.W., 2003. *State of the Union Address,* January 28 [online]. Available at: www.usgovinfo.about.com/library/weekly/aasou2003_text.htm.

Buzan, B., 2004. *US Hegemony, American Exceptionalism and Unipolarity,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Byman, D. and Pollack, K., 2001. Let us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back in. *International Security* 25 (4): 107 –46.

Bzostek, R. and McCall, K.W., 2004. *The Bush Doctrine: An Application of Crabb's Doctrinal Criteria and Illustration of Resulting Changes in American Foreign Policy,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Calabresi, M., 2002. Exclusive: Scott Ritter in his Own Words. Time.com, September 14 [online]. Available at: www.time.com/time/nation/article/0,8599,351165,00.html [accessed October 2010].

Campbell, A. and Stott, R., 2007. *The Blair Years: Extracts from The Alastair Campbell Diaries*. London: Hutchinson.

Carr, Edward Hallett, 1961. *What is History?* London: Penguin.

Carter, A.B. and Perry, W.J., 1999. *Preventive Defense: A New Security Strategy for America*. Washington, DC: Brookings Institute Press.

Central Intelligence Agency, 2002a. *Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions*. January 1 through June 30, 2001 [online]. Available at: www.cia.gov/library/reports/archived-reports-1/jan_jun2001.htm.

2002b. Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs. National Intelligence Estimate, October [online]. Available at: www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB129/nie_fi rst%20release.pdf [accessed October 2010].

Chaudet, D., 2008. *The Neoconservative Movement at the End of the Bush Administration: Its Legacy, its Vision, its Political Future,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Chirac, J., 2002. Interview. *L'Orient-Le Jour,* October 16 [online]. Available at: www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/attack/2002/1016chirac.htm [accessed October 2010].

Christie, T.B., 2006. Framing Rationale for the Iraq War: The Interaction of Public Support with Mass Media and Public Policy Agendas. *International Communication Gazette* 68 (5–6): 519 –32.

Clark, General Wesley, 2002. Testimony – House Armed Services Committee Hearing on US Policy toward Iraq, September 26. Available at: www.drudgereportarchives.com/data/2004/01/15/20040115_165004_mattwc.htm.

Clark, T., 2008. Misrepresenting Naturalism: An Open Letter to R. Albert Mohler, Jr [online]. Available at: www.naturalism.org/misrepresenting.htm [accessed October 2010].

Clarke, Richard A., 2004. *Against All Enemies: Inside America's War on Terror.* New York: Free Press.

Clinton, B., 1998a. Text of Clinton Statement on Iraq. CNN.com/AllPolitics, February 17 [online]. Available at: www.cnn.com/ALLPOLITICS/1998/02/17/transcripts/clinton.iraq [accessed October 2010].

1998b. Speech to Joint Chiefs and Pentagon Staff. February 17 [online]. Available at: www.articles.cnn.com/1998–02–17/politics/transcripts_clinton.iraq_1_national-security- american-people-freedom?_s=PM:ALLPOLITICS [accessed October 2010].

1998c. Transcript: President Clinton Explains Iraq Strike. CNN.com/ALL POLITICS, December 16 [online]. Available at: www.cnn.com/ALLPOLITICS/stories/ 1998/12/16/transcripts/clinton.html [accessed October 2010].

1999a. Text of a Letter from the President to the Speaker of the House of Representatives and the President Pro Tempore of the Senate. The White House, Office of the Press Secretary, March 3 [online]. Available at: www.casi.org.uk/discuss/1999/msg00185.html [accessed October 2010].

1999b. Clinton Justifies U.S. Involvement in Kosovo. CNN.com/All Politics, May 13 [online]. Available at: www.cnn.com/ALLPOLITICS/stories/1999/05/13/clinton.kosovo/transcript.html [accessed October 2010].

Clinton, H., 2001. Speech. WavSource.com, September 11 [online]. www.wavsource.com/news/20010911a.htm [accessed October 2010].

2002. Speech. WavSource.com, October 10 [online]. Available at: www.clinton.senate.gov/speeches/iraq_101002.html [accessed October 2010].

2009. Quoted in William Kristol, Clinton: 100 Percent Committed. Weeklystandard.com, July 17 [online]. Available at: www.weeklystandard.com/weblogs/TWSFP/2009/07/clinton_100_percent_committed.asp.

Cockburn, A. and St. Clair, J., 2000. *Al Gore: A User's Manual.* New York: Verso.

Collier, D. and Mahoney, J., 1996. Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research. *World Politics* 49: 56 –91.

*Congressional Record* (Senate), 2002a. Congressional Record via GPO Access, October 9: S10191-S10195 [online]. Available at: www.clarkiw.wordpress.com/2002/10/[see DOCID:cr09oc02–79; accessed October 2010].

*Congressional Record,* 2002b. Proceedings and Debates of the 107th Congress, second session Volume 148 – Part 15. October 10–November 8: 20215–21285 (quote from p. 20454) [online]. Available at: www.sweetness-light.com/archive/obama-gets-rockefeller-iraq-vote-wrong [accessed October 2010].

*Congressional Record,* 2002c. Joint Resolution to Authorize the Use of United States Armed Forces against Iraq. H.J. Resolution 114, 107th Congress, October 16 [online]. Available at: www.c-span.org/Content/PDF/hjres114.pdf [accessed October 2010].

Cooper, Jeffrey R. and Brown, John Seely, 2005. Intelligence: We've Lost Our Edge. *Washington Post,* 10 May.

Cordyack, B., 2004. Bush Approval Ratings. *Washington Post* [online]. Available at: www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/daily/graphics/bushApproval_031305.gif [accessed October 2010].

Cosgrove-Maher, B., 2002. What Should the US do about Saddam Hussein and Iraq? *Face the Nation,* CBSNews.com, August 4 [online]. Available at: www.cbsnews.com/stories/2002/08/05/ft n/main517523.shtml [accessed October 2010].

Coughlin, C., 2006. *American Ally: Tony Blair and the War on Terror.* New York: HarperCollins.

Daalder, I.H. and Destler, I.M. (moderators), 2000. *The National Security Council Project: Oral History Roundtables – The Clinton Administration National Security Council.* The Brookings Institution, Washington, DC, September 27 [online]. Available at: www.brookings.edu/fp/research/projects/nsc/transcripts/20000927.pdf [accessed October 2010].

Daalder, I.H. and Lindsay, J.M., 2003. *America Un-bound: The Bush Revolution in Foreign Policy.* New York: John Wiley and Sons.

Daschle, T., 2002. House gives Bush Authority for War with Iraq. CNN.com, October 10 [online]. Available at: www.archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/10/10/iraq.us [accessed October 2010].

David, C.P., 2008. Five Years after the Invasion of Iraq: Lessons Learned from U.S. Decision-Making. Paper presented at the International Studies Association (ISA) meeting in San Francisco, Hilton Hotel, March 28.

2010. How not to do Post-invasion: Lessons Learned from US Decision-making in Iraq (2002–2008). *Defense & Security Analysis* 26 (1): 31 –63.

Davidstuff.com, n.d. Democrat Quotes on Iraq Weapons of Mass Destruction [online]. Available at: www.davidstuff.com/political/wmdquotes.htm [accessed October 2010].

Deyoung, K., 2007. *Soldier: The Life of Colin Powell.* New York: Vintage Books.

Diamond, John M., 2008. *The CIA and the Culture of Failure: U.S. Intelligence from the End of the Cold War.* Palo Alto: Stanford University Press.

Dietrich, J., 2004. *Candidate Bush to Incumbent Bush: The Development of an Internationalist, Unilateralist and Interventionist,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Dodds, K., 2008. Counter-Factual Geopolitics: President Al Gore, September 11th and the Global War on Terror. *Geopolitics* 13 (1) (December): 73 –99.

Doggett, T., 1999. Cohen Fears 100,000 Kosovo Men Killed by Serbs. *Face the Nation,* CBS, May 16 [online]. Available at: www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/balkans/stories/cohen051699.htm [accessed October 2010].

Draper, R., 2007. *Dead Certain: The Presidency of George W. Bush.* New York: Free Press.

Dueck, C., 2004. Ideas and Alternatives in US Grand Strategy, 2000–2004. *Review of International Studies* 30 (3): 511 –35.

Duelfer, C., 2004. *Comprehensive Report of the Special Advisor to the Director of Central Intelligence On Iraq's WMD,* US Central Intelligence Agency, September 30 [online]. Available at: www.cia.gov/library/reports/generalreports-1/iraq_wmd_2004/ index.html [accessed October 2010].

2009. *Hide and Seek: The Search for Truth in Iraq.* New York: Public Affairs.

Duncan, H., 2006. *Bush and Cheney's War: A War Without Justification.* London: Trafford Publishing.

Duncan, G., 2008. *Democracy Held Hostage: How Neocon Arrogance, George Bush's Incompetence and Dick Cheney's Criminality Subverted the Constitution, Destroyed Iraq and Weakened America. Letters to the Editor 2004–2008.* Bloomington: Trafford Publishing.

Dunn, D., 2004. *911, the Bush Doctrine and the Implications of the War on Iraq,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

2005. *The Transformation of American Foreign Policy and the Conflicting Strategies of the War on Terrorism,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

*Economist, The,* 2001a. If Al Gore had Won. November 15 [online]. Available at: www.economist.com/world/united-states/displaystory.cfm?story_id=E1_RGPGGN [accessed October 2010].

2001b. Al Gore Discovers Himself. November 15.

Edwards, J., 2002a. Late Edition with Wolf Blitzer. CNN.com/Transcripts, February 24 [online]. Available at: www.cnn.com/TRANSCRIPTS/0202/24/le.00.html [accessed October 2010].

2002b. US Senate Floor Statement, *Authorization of the Use of United States Armed Forces Against Iraq*. October 10 [online]. Available at: www.frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getpage.cgi?dbname=2002_record&page=S10233&position=all.

Eisendrath, C. and Goodman, M.A., 2004. *Bush League Diplomacy: How the Neoconservatives are Putting the World at Risk*. New York: Prometheus Books.

Enee, A.C., 2008. Wag the Dog: A Memory List for those Afflicted with Political Alzheimer's. June 19 [online]. Available at: www.thepanelist.net/generalfinance-10103/1060-wag-the-dog-a-memory-list-for-those-afflicted-withpolitical-alzheimers [accessed October 2010].

Entessar, N., 2004. *Permanent War, Elusive Peace: The Next US War in the Middle East,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

*Fahrenheit 9/11,* 2004. [Film] Directed by Michael Moore. USA: Dog Eat Dog Films.

Falleti, T.G., 2009. *Theory-Guided Process-Tracing in Comparative Politics: Something Old, Something New*. Unpublished manuscript. Philadelphia: University of Pennsylvania.

Fearon, J., 1991. Counterfactuals and Hypothesis Testing in Political Science. *World Politics* 43 (2): 169 –95.

Fehl, C. and Thimm, J., 2008. American Unilateralism Reconsidered: A Research Program on US Participation in Multilateral Treaties. *Annual Convention of the International Studies Association (ISA),* March 26–29, 2008, San Francisco.

Feltus, W. and Ingraham, L., 2000. What if Al Gore had Won in Florida? *The Washington Times,* November 30 [online]. Available at: www.uchronia.net/bib.cgi/author.html?id=F [accessed October 2010].

Ferguson, N., 2000. *Virtual History: Alternatives and Counterfactuals*. New York: Basic Books.

Fleischer, A., 2003. Speaks on Iraq's Need to Comply with UN Resolution. Interview on *CNN Breaking News,* January 7 [online]. Available at: www.transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/0301/07/bn.02.html [accessed October 2010].

Flibbert, A., 2007. *Who Lost Iraq? Policy Entrepreneurs and the War Decision,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Ford, H., Graham, B., Lantos, T., Lieberman, J. and McCain, J., 2001. *Letter to President George W. Bush*. December 5 [online]. Available at: www.house.gov/ford/12_06_01a.htm.

Franke, V., 2005. *W's Manifest Destiny: Faith-Based US Foreign Policy for the 21st Century?* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Frum, D., 2004. The Chads Fall off in Florida. In A. Roberts, ed. *What Might Have Been: Imaginary History from Twelve Leading Historians*. London: Weidenfeld & Nicholson, 179–88.

2005. *The Right Man: An Inside Account of the Bush White House.* New York: Random House.

Fuerth, L., 2002a. One Terrorist at a Time. *New York Times,* January 4.

2002b. America's New War: Should Iraq be Next? A Point-Counterpoint with R. James Woolsey. *DLC/Blueprint Magazine,* May 21 [online]. Available at: www.ndol.org/ndol_ci.cfm?contentid=250508&kaid=124&subid=161 [accessed October 2010].

2003. An Air of Empire. *Washington Post,* March 24. Available at: www.forwardengagement.org/index.php?option=com_content&task=view&id=17&Itemid=46.

2005. www.globetrotter.berkeley.edu/people5/Fuerth/fuerth-con5.html [accessed October 2010].

Fuerth, L. and Perle, R., 2002. Getting Saddam: A Debate. *Council on Foreign Relations,* January 22 [online]. Available at: www.cfr.org/publication/4324/getting_saddam.html?breadcrumb=%2Fbios%2F3325%2F%3Fgroupby%3D3%26hide%3D1%26id%3D3325%26fi lter%3D2002 [accessed October 2010].

Fuerth, L. and Zoellick, R., 2000. *The Middle East in US Global Strategy.* Washington Institute for Near East Policy Annual Soref Symposium Special Forum Report #462, May 23 [online]. Available at: www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C07&CID=177 [accessed October 2010].

Fukuyama, F., 2003. The Real Intelligence Failure: What if it Turns Out Saddam didn't have Weapons of Mass Destruction? *Wall Street Journal,* August 5 [online]. www.fukuyama.lindosblog.com.

2006. *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy.* New Haven: Yale University Press.

Furmanski, L., 2008. *Eyes too Blind to See: Foreign Policy Making in the Bush Administration,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Gaddis, J., 2004. *Surprise, Security, and the American Experience.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Gadinger, F., 2007. *Practices of Security in the Light of 9–11: From a US-identity Crisis to a Crusade of Freedom,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

George, A. and McKeown, T., 1985. Case studies and theories of organizational decision making. In R.F. Coulam and R.A. Smith, eds. *Advances in Information Processing in Organizations, Volume II, Research on Public Organizations.* Greenwich, CT: JAI Press.

George, A.L. and Bennett, A., 2005. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences.* Cambridge, MA: MIT Press.

George, J., 2005. *The Neo-Conservative Ascendancy and US Hegemony: History, Legacies and Implications,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Gill, S., 2005. *The New Imperialism and the War in Iraq,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Goertz, G. and Levy, J.S., 2007. Causal Explanation, Necessary Conditions, and Case Studies. In Gary Goertz and Jack S. Levy, eds. *Explaining War and Peace: Case Studies and Necessary Condition Counterfactuals.* New York: Routledge.

Goertz, G. and Starr, H., 2003. *Necessary Conditions: Theory, Methodology and Applications.* Lanham: Rowan and Littlefield.

Goldberg, J., 2006. Analogy vs. Analogy. *Los Angeles Times,* September 7.

Goldberg, M., 2002. Wellstone was Right. Salon.com, November 2 [online]. Available at: www.dir.salon.com/story/politics/feature/2002/11/02/war/print.html [accessed October 2010].

Gordon, M.R. and Trainor, B.E., 2006. *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq.* New York: Pantheon Books.

Gordon, P.H., 2006. The End of the Bush Revolution. *Foreign Affairs* 85 (4) (July/August) [online]. Available at: www.foreignaffairs.com/articles/61734/philiph-gordon/the-end-of-the-bush-revolution [accessed October 2010].

Gore, A., n.d. On the Issues. Available at: www.ontheissues.org/al_gore.htm.

1991a. *Congressional Record.* April 18. Available at: www.gpoaccess.gov/index.html.

1991b. *Nightline.* ABC, April 18.

1997. Final Report to President Clinton: White House Commission on Aviation Safety and Security. February 12. Available at: www.fas.org/irp/threat/212fi n~1.html

1998a. *Special Report.* ABC News, December 16.

1998b. Excerpts: Gore Comments on Iraq Strike. Vice President interviewed by CNN's Larry King, December 16. GlobalSecurity.org [online]. Available at:www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/1998/98121664_tlt.html[accesse d October 2010].

1999. Speech on 50th Anniversary of NATO. Ellis Island, New York, April 21, quoted in: www.query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=950DE6DB153AF931A15757C0A96F958260.

2000a. Al Gore on Defense. University Of New Hampshire, Durham, New Hampshire. *On the Issues,* January 5 [online]. Available at: www.issues2000.org/Celeb/Al_Gore_Defense.htm [accessed October 2010].

2000b. Press Release on Vice Presidential Speech. Boston, April 30. Available at: www.issues2000.org/celeb/Al_Gore_Foreign_Policy.htm.

2000c. Late Edition with Wolf Blitzer. CNN, April 30.

2000d. *Soldiers for the Truth,* May 23 [online]. Available at: www.americandaily.com/article/84.

2000e. Candidate Al Gore on Israel. *American Israel Public Affairs Committee Conference.* Washington Hilton Hotel, Washington, DC, May 23 [online]. Available at: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/Gore.html [accessed October 2010].

2000f. The Hyde Park Declaration. *On the Issues,* August 1 [online]. Available at: www.ontheissues.org/Notebook/Note_00-DLC12.htm [accessed October 2010].

2000g. Presidential Debate, Wake Forest University. *On the Issues,* October 11 [online]. Available at: www.ontheissues.org/Wake_Forest_debate.htm [accessed October 2010].

2000h. Excerpts from an Interview with Gore about Foreign Policy. *New York Times,* October 5 [online]. Available at: www.nytimes.com/2000/10/05/politics/o5GTEX.html [accessed October 2010].

2000i. Bush/Gore Second Presidential Debate October 11 [online]. Available at: www.fas.org/news/usa/2000/usa-001011.htm [accessed October 2010].

2002a. *A Commentary on the War Against Terror: Our Larger Tasks.* Remarks to the US Council on Foreign Relations. Washington, DC. February 12 [online]. Available at: www.cfr.org/publication.html?id=4343 [accessed October 2010].

2002b. *Iraq and the War on Terror.* Remarks to the Commonwealth Club of California. San Francisco, CA. September 23 [online]. Available at: www.commonwealthclub.org/archive/02/02–09gore-speech.html [accessed October 2010].

2002c. Transcript of the Former US Vice-President's Speech on Iraq and the War on Terrorism. *Guardian,* September 23 [online]. Available at: www.guardian.co.uk/usa/story/0,12271,797999,00.html [accessed October 2010].

2002d. Text of Gore Speech. *USA Today,* September 23. Available at: www.usatoday.com/news/nation/2002–09–23-gore-text_x.htm.

2002e. A Conversation with Al and Tipper Gore. *The Charlie Rose Show,* November 19 [online]. Available at: www.charlierose.com/view/interview/2276 [accessed October 2010].

2003. Former Vice President Al Gore: Remarks to MoveOn.org. New York University, August 7 [online]. Available at: www.moveon.org/gore-speech.html [accessed October 2010].

Goss, P.J., 2009. Security Before Politics. *Washington Post,* April 25.

Gourevitch, A., 2006. *National Insecurities: Narcissism, Neoconservatism, and the American National Interest,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Gourevitch, P., 2003. US-European Relations Post-Iraq. *Council for European Studies,* Columbia University [online]. Available at: www.councilforeuropeanstudies.org/pub/ Gourevitch_sep03.html [accessed October 2010].

Government of the United Kingdom, 1998. The Iraq Crisis: UK Government Research Paper 98/28, 16 February [online]. Available at: www.parliament.uk/documents/ commons/lib/research/rp98/rp98–028.pdf.

2002. *Iraq's Weapons of Mass Destruction: The Assessment of The British Government* ; Foreword by Prime Minister Tony Blair, September [online]. Available at: www.fco.gov.uk/resources/en/pdf/pdf3/fco_iraqdossier [accessed October 2010].

GovTrack, 2002a. *H.J. Res. 114 [107th]: Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002.* Govtrack.us, October 11 [online]. Available at: www.govtrack.us/ congress/vote.xpd?vote=s2002–237 [accessed October 2010].

2002b. *H.R. 3162 [107th]: Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and to Deter and Punish Terrorist Acts in the United States and Around the World, to Enhance Law Enforcement Investigatory Tools, and for Other Purposes.* Govtrack.us, October 11 [online]. Available at: www.govtrack.us/congress/vote.xpd?vote=h2001–398 [accessed October 2010].

Graham, B., Lieberman, J., Ford, H. and Lantos, T. 2001. *Letter to President George W. Bush,* December 6.

Greener, I., 2005. The Potential of Path Dependence in Political Studies. *Politics* 25: 62 – 72.

Greenwald, G., 2008. *Tragic Legacy: How a Good vs. Evil Mentality Destroyed the Bush Presidency.* New York: Three Rivers Press.

Gwertzman, B., 2002. Iraqi Resolution is "Enormously Important." CFR.org, November 8.

Haass, R.N., 2009. *War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars.* New York: Simon & Schuster.

Hagel, C., 2004. A Republican Foreign Policy. *Foreign Affairs* 83 (4) (July/August) [online]. Available at: www.foreignaffairs.com/articles/59921/chuck-hagel/arepublican-foreign-policy [accessed October 2010].

Halper, S. and Clarke, J., 2005. *America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order.* Cambridge: Cambridge University Press.

Hamza, K., 2001. Khidhir Hamza: Saddam Hussein and the Iraqi Weapons Program. CNN.com, October 22 [online]. Available at: www.cnn.com/2001/COMMUNITY/ 10/22/hamza.cnna [accessed October 2010].

Hanes, M., 2007. *Where You Stand, Where You Sit and How You Think; Bureaucratic Roles and Individual Personalities,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Hanes, M. and Schafer, M., 2007. *The Private-Psychological Sources of a Public War: Why George W. Bush went to War with Saddam,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Hanson, V.D., 2003. Lessons of the War. *Commentary Magazine* [online]. Available at: www.commentarymagazine.com/index.html [accessed October 2010].

Harkin, T. and Specter, A., 2002. Joint Resolution. July 18. Available at: www.gpoaccess.gov/crecord/02crpgs.html.

Hartung, W.D., 2000. Quick on the Trigger: Are you Prepared for Gore's Foreign Policy? *The Progressive,* November [online]. Available at: www.thirdworldtraveler.com/Foreign_Policy/QuickOnTrigger.html [accessed October 2010].

Harvey, F.P., 1998. Rigor Mortis or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency and Deterrence Logic. *International Studies Quarterly* 42 (4): 675 –707.

1999. Practicing Coercion: Revisiting Success and Failures Using Boolean Logic and Comparative Method. *Journal of Conflict Resolution* 43 (6): 840 –71.

2004. *Globalized Terrorism and the Illusion of Multilateral Security.* Toronto: University of Toronto Press.

2006. Getting Nato's Success in Kosovo Right: The Theory and Logic of Counter-Coercion. *Conflict Management and Peace Science* July: 139 –58.

2008. Deterrence and Compellence in Iraq, 1991–2003: Lessons for a Complex Paradigm. In T.V. Paul and J. Wirtz, eds. *Complex Deterrence.* Chicago: University of Chicago Press.

2010. Counter-Coercion, the Power of Failure and the Practical Limits of Deterring Terrorism (with Alex S. Wilner). In *Deterring Terrorism: Theory and Practice.* Stanford: Stanford University Press.

Hayes, S., 2005. Rolling Rockefeller. *The Weekly Standard,* June 6.

Heilbrunn, J., 2008. *They Knew They Were Right: The Rise of the Neocons.* New York: Doubleday.

Heilemann, J., 2006. What if 9/11 Never Happened? *New York Magazine,* August 14 [online]. Available at: www.nymag.com/news/features/19147

Heinbecker, P., 2004. Canada Got it Right on Iraq. *The Globe and Mail,* March 19.

Hitchens, C., 2005a. Moral and Political Collapse, *Free Republic,* June 16 [online]. Available at: www.freerepublic.com/focus/f-news/1457374/posts [accessed October 2010].

2005b. Losing the Iraq War: Can the Left Really Want Us To? Slate.com, August 8 [online]. Available at: www.slate.com [accessed October 2010].

Hoagland, J., 1993. Beware "Mission Creep" in Somalia. *Washington Post,* July 20.

Holbrooke, R., 1999. *A New Realism for a New Era: The US and the UN in the 21st Century.* United States Representative to the United Nations Address to the National Press Club, November 2.

2002a. High Road to Baghdad: Bush Must Return to the UN if He Wants International Backing. *Guardian,* August 29 [online]. Available at: www.guardian.co.uk/world/2002/aug/29/iraq.comment1 [accessed October 2010].

2002b. Interview, *The Charlie Rose Show,* September 17.

Holmes, S., 2000. The 2000 Campaign: Gore Assails Bush on Plan to Recall US Balkan Force. *New York Times,* October 22.

Hunt, A.R., 2001. The Gore Nightmare: We're Lucky Bush is President – and it's the Republicans' Fault. *Wall Street Journal,* December 1.

Hunt, T., 2004. Pasting Over the Past: Far from being a Harmless Intellectual Pursuit, "What if" History is Pushing a Dangerous Rightwing Agenda. *Guardian,* April 7 [online]. Available at: www.guardian.co.uk/education/2004/apr/07/highereducation.news [accessed October 2010].

Hunter, Robert E., 2002a. Iraq Needn't Be a Vietnam. Rand Corporation. Available at: www.rand.org/commentary/2002/08/12/LAT.html.

2002b. Peering into Postwar Future. Rand Corporation. Available at: www.rand.org/commentary/2002/10/15/BS.html.

2002c. What Must Follow Next War in Iraq? Rand Corporation. Available at:www.rand.org/commentary/2002/12/16/ATU.html.

2003. Learn the Lessons: Know the Price of Iraq War Before Fighting Erupts. Rand Corporation. Available at: www.rand.org/commentary/2003/03/17/DN.html.

Hurst, S., 2005. Myths of Neoconservatism: George W. Bush's "Neo-conservative" Foreign Policy Revisited. *International Politics* 42: 75–96.

Huth, P. and Russett, B., 1984. What Makes Deterrence Work? Cases from 1900–1980. *World Politics* 35: 496 –526.

1988. Deterrence Failure and Crisis Escalation. *International Studies Quarterly* 32: 29 –45.

1989. Testing Deterrence: Rigor Makes a Difference. *World Politics* 42: 466 –501.

Ikenberry, J., 2000. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars.* Princeton: Princeton University Press.

*Iraq Liberation Act,* 1998. HR 4655. Iraqwatch.org, n.d. [online]. Available at: www.iraqwatch.org/government/US/Legislation/ILA.htm [accessed October 2010].

Ish-Shalom, P., 2006. *The Civilization of Clashes: Neoconservative Reading of the Theory of the Democratic Peace,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Isikoff, M. and Corn, D., 2006. *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq War.* New York: Random House.

Janis, I., 1972. *Victims of Groupthink.* Boston: Houghton Mifflin Company.

Janis, I. and Mann, L., 1977. *Decision Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment.* New York: Free Press.

Jentelson, B.W., 2003. Tough Love Multilateralism. *The Washington Quarterly* 27 (1): 7 – 24 [online]. Available at: www.twq.com/04winter/docs/04winter_jentleson.pdf [accessed October 2010].

Jervis, R., 1976. *Perception and Misperception in International Politics.* Princeton: Princeton University Press.

1986. What's Wrong with the Intelligence Process? *International Journal of Intelligence and Counterintelligence* 1 (1): 28 –41.

1987. Intelligence and Foreign Policy: A Review Essay. *International Security* 11 (3): 141 –61.

2001. International History and International Politics: Why Are They Studied Differently? In C. Elman and M. Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists and the Study of International Relations.* Cambridge, MA: MIT Press.

2003. Understanding the Bush Doctrine. *Political Science Quarterly* 118 (3): 365 – 88.

2006. Reports, Politics, and Intelligence Failure: The Case of Iraq. *The Journal of Strategic Studies* 29 (1): 3 –52.

Johnson, D., 2009. U.S. Says Rendition to Continue, But With More Oversight. *New York Times,* August 24 [online]. Available at: www.nytimes.com/2009/08/25/us/politics/ 25rendition.html [accessed October 2010].

Kagan, R., 2002. Multilateralism American Style. *Washington Pos t,* September 13, A39.

2003. A Plot to Deceive? Carnegie Endowment for International Peace – *Washington Post.* June 6 [online]. Available at: www.carnegieendowment.org/ publications/index.cfm?fa=view&id=1295 [accessed October 2010].

2005a. It wasn't just Miller's Story. *Washington Post,* October 25 [online]. Available at: www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id= 17644&prog=zgp&proj=zusr [accessed October 2010].

2005b. On Iraq, Short Memories. *Washington Post,* September 12.

2006. The Last Honest Man. *Washington Post,* August 6.

2008a. Neocon Nation: Neoconservatism, c. 1776. *World Affairs Journal,* Spring[online]. Available at: www.worldaffairsjournal.org/articles/2008-Spring/ fullneocon. html [accessed October 2010].

2008b. Interview with Robert Kagan, Author, Dangerous Nation. C-span[online]. Available at: www.c-span.org/special/kegan.asp [accessed October2010].

Kagan, R. and Ferguson, N., 2004. American Power, Past and Present. *Slate Magazine,* May 6 [online]. Available at: www.slate.msn.com/id/2099751 [accessed October 2010].

Kagan, R. and Kristol, W., 2003. Why We Went to War. *The Weekly Standard,* October 20.

Kahneman, D. and Tversky, A., 1979. Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk. *Econometrica* 47: 313 –27.

1992. Decision under Risk. *Journal of Risk and Uncertainty* 5: 297 –323.

Kahneman, D., Slovic, P. and Tversky, A., eds., 1982. *Judgment Under Uncertainty: Heuristics and Biases.* New York: Cambridge University Press.

Kane, P., 2009. CIA Says Pelosi Was Briefed on Use of "Enhanced Interrogations". Washington Post.com, May 7 [online]. Available at: www.voices.washingtonpost. com/ capitol-briefing/2009/05/cia_says_pelosi_was_briefed_on.html [accessed October 2010].

Kaplan, F., 2008. *Daydream Believers: How a Few Grand Ideas Wrecked American Power.* New York: John Wiley and Sons.

Katzenstein, L., 2004. *Assessing US Intent in the Onset of the Iraq War,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Kaufman, R.G., 2007. *In Defence of the Bush Doctrine.* Lexington: University of Kentucky Press.

Kaufmann, C., 2004. Threat Inflation and the Failure of the Marketplace of Ideas: The Selling of the Iraq War. *International Security* 29 (1) (Summer): 5 –48.

Kay, A., 2005. A Critique of the Use of Path Dependency in Policy Studies. *Public Administration* 83: 553 –71.

Kay, D., 2003. ISG Interim Report to Congress, October 2 [online]. Available at: www. merln.ndu.edu/merln/pfiraq/archive/cia/david_kay_10022003.pdf [accessed October 2010].

2004. Transcript: David Kay at Senate Hearing. CNN.com, January 28 [online]. Available at: www.cnn.com/2004/US/01/28/kay.transcript [accessed October 2010].

Keller, J., 2004. *The Making of a Crusader: George W. Bush, September 11th, and the War Against Iraq,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Kellett Cramer, J., 2007. Militarized Patriotism: Why the US Marketplace of Ideas Failed Before the Iraq War. *Security Studies* 16 (3) (July–September): 489 –524.

Kengor, P., 1997. The Foreign Policy Role of Vice President Al Gore. *Presidential Studies Quarterly* 27 (1): 14 –38.

Kerry, J., 2002a. *Face The Nation,* September 15.

2002b. US Senate Floor Statement, *Authorization of the Use of United States Armed Forces Against Iraq.* October 9 [online]. Available at: www.gpoaccess.gov/crecord/02crpgs.html.

2003a. Bush Lied? Truthorfiction.com, January 23 [online]. Available at: www.truthorfiction.com/rumors/b/bushlied.htm [accessed October 2010].

2003b. John Kerry on War and Peace. OntheIssues.org, September 9 [online]. Available at: www.ontheissues.org/2004/John_Kerry_War_+_Peace.htm [accessed October 2010].

2004. Statement from Kerry's 2004 Democratic Party Platform [online]. Quoted in: www.isreview.org/issues/37/one_agenda.shtml.

King, G. and Zeng, L., 2002. Improving Forecasts of State Failure. *World Politics* 53 (4): 623 –58 [online]. Available at: www.gking.harvard.edu/fi les/abs/civilabs.shtml [accessed October 2010].

2005. When Can History Be Our Guide? The Pitfalls of Counterfactual Inference [online]. Available at: www.GKing.Harvard.Edu.

2006. The Dangers of Extreme Counterfactuals. *Political Analysis* 14 (2): 131 –59 [online]. Available at: www.gking.harvard.edu/fi les/abs/counterft-abs.shtml [accessed October 2010].

Kissinger, Henry, 2004. Better Intelligence Reform. *Washington Post,* 16 August.

Klein, J., 2010. Karl Rove's Memoir: Act of Vengeance. *Time,* March 11 [online]. Available at: www.time.com/time/politics/article/0,8599,1971211,00.html [accessed October 2010].

Klein, R. 2009. Intelligence Report: Pelosi Briefed on Use of Interrogation Tactics in Sept. '02. *The Note/ABCNews.com,* May 7 [online]. Available at: www.blogs.abcnews .com/thenote/2009/05/intelligence-re.html [accessed October 2010].

Knorr, K., 1983. *Power, Strategy, and Security.* Princeton: Princeton University Press.

Knox, P., 2003. Showdown at the UN as US sets March 17 Deadline. *The Globe and Mail,* March 8.

Kopp, C., 2003. Chirac Makes His Case on Iraq: French President Argues His View on "60 Minutes" [online]. Available at: www.cbsnews.com/stories/2003/03/16/60minutes/main544161.shtml [accessed October 2010].

Krauthammer, C., 2004. Commentary on Francis Fukuyama. *The National Interest* 77: 15 –26.

2005. The Realist Who Got it Wrong. *Washington Post,* October 30: B07.

Krebs, R. and Lobasz, J.K., 2007. Fixing the Meaning of 9/11: Hegemony, Coercion, and the Road to War in Iraq. *Security Studies* 16 (3) (July–September): 409 –51.

Kucinich, D., 2003. www.kucinich.us/index.php?option=com_content&task=view&id=237.

Kurlantzick, J., 2004. Another America. *Prospect Magazine* 96 (March 20) [online]. Available at: www.prospect-magazine.co.uk/article_details.php?id=5860 [accessed October 2010].

Lebow, R.N., 1984. *Between Peace and War: The Nature of International Crisis.* Washington, DC: The Johns Hopkins University Press.

2000. What's so Different about a Counterfactual? *World Politics* 52: 550 –85.

2001. Social Science and History: Ranchers versus Farmers? In C. Elman and M. Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists and the Study of International Relations.* Cambridge, MA: MIT Press.

2006. Franz Ferdinand Found Alive: World War I Unnecessary. In P. Tetlock, R.N. Lebow and N. Parker, eds. *Unmaking The West: Counterfactual Thought Experiments In History.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lebow, R.N. and Stein, J.G., 1987. Beyond Deterrence. *Journal of Social Issues* 43: 5 –71.

1989. Rational Deterrence Theory: I Think Therefore I Deter. *World Politics* 41: 208 –24.

1990. Deterrence: The Elusive Dependent Variable. *World Politics* 42: 336 –369.

Leffler, M., 2005. 9/11 and American Foreign Policy. *Diplomatic History* 29: 395 –413.

Leigh, David and Wilson, James, 2001. Counting Iraq's Victims. *Guardian,* October 10.

Levin, E., 2004. Did Reagan End the Cold War? *Weekly Standard* 10(9), November 15.

Levy, J., 2001. Explaining Events and Developing Theories: History, Political Science, and the Analysis of International Relations. In C. Elman and M. Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists and the Study of International Relations.* Cambridge, MA: MIT Press

2007. Preventative War and the Bush Doctrine: Theoretical Logic and Historical Roots. In *Understanding the Bush Doctrine: Psychology and Strategy in an Age of Terrorism.* New York: Routledge.

2008a. Preventive War and Democratic Politics. *International Studies Quarterly* 52: 1 –24.

2008b. Counterfactuals and Case Studies. In J.M. Box-Steffensmeier, H.E. Brady and D. Collier, eds. *Oxford Handbook of Political Methodology.* New York: Oxford University Press.

Lewis, D., 1973a. *Counterfactuals*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

1973b. Causation. *Journal of Philosophy* 70: 556 –67.

Library of Congress. Available at: www.gpoaccess.gov/crecord/index.html.

Lieberfeld, Daniel, 2005. Theories of Conflict and the Iraq War. *International Journal of Peace Studies* 10 (2) (Autumn/Winter). Available at: www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol10_2/wLieberfeld10n2IJPS.pdf.

Lieberman, Joseph, 2002. *Congressional Record,* V. 148, Pt. 14, October 2, 2002 to October 9, 2002, p. 19213.

Lind, M., 2003. The Weird Men behind George W. Bush's War. *The New Statesman,* April 7 [online]. Available at: www.newstatesman.com/200304070003 [accessed October 2010].

Lobasz, J. and Krebs, R., 2006. *Fixing the Meaning of 9/11: Rhetorical Coercion and the Iraq War,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Lobell, S.E., Ripsman, N.M. and Taliaferro, J.W., 2009. *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Lynch, T. and Singh, R.S., 2008. *After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy.* New York: Cambridge University Press.

Macleod, A., 2008. *The Consequences of the "Day Nothing Much Changed" for Realist Theory,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

McDermott, R., 1992. Prospect Theory in International Relations: The Iranian Hostage Rescue Mission. *Political Psychology* 13: 237 –63.

McDonald, M. and Jackson, R., 2008. *Selling War: The Coalition of the Willing and the "War on Terror,"* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

McGough, M., 2007. If Gore had Won…Would Civil Liberties be Much Better? *Los Angeles Times,* August 23 [online]. Available at: www.latimes.com/news/opinion/la-oew-mcgough23aug23,0,4734827.story [accessed October 2010].

Mahoney, J., 2000. Path Dependence in Historical Sociology. *Theory and Society* 29: 507 –48.

2001. *The Legacies of Liberalism: Path Dependence and Political Regimes in Central America.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

2006. Analyzing Path Dependence: Lessons from the Social Sciences. In A. Wimmer and R. Kossler, eds. *Understanding Change: Models, Methodologies, and Metaphors.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Mahoney, J. and Schensul, D., 2006. Historical Context and Path Dependence. In R. Goodin and C. Tilly, eds. *Oxford Handbook of Contextual Political Analysis.* Oxford: Oxford University Press.

Mann, J., 2004. *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet.* New York: Penguin.

Maoz, Z., 2009. Intelligence Failures: An Analytic Framework. Prepared for presentation at the annual meeting of the American Political Science Association, August 31 to September 3, Philadelphia.

Martinez, A., 2008. Assessing the Gore Presidency. *Washington Post,* July 8 [online]. Available at: www.voices.washingtonpost.com/stumped/2008/07/assessing_the_gore_presidency.html [accessed October 2010].

Martorana, G., 2008. *Evangelical Protestants: The Soteriological Impetus Behind Recent Foreign Policy Initiatives,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Mazarr, M.J., 2007. The Iraq War and Agenda Setting. *Foreign Policy Analysis* 3 (1) (January): 1 –23.

Mearsheimer, J. and Walt, S., 2007. *The Israel Lobby and US Foreign Policy.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Mercurio, J., 2002. Gore Challenges Bush Iraqi Policy. CNN.com/Inside Politics, September 23 [online]. Available at: www.archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/09/23/gore.iraq [accessed October 2010].

Meyerson, H., Waldman, P., Franke-Ruta, G. and Yglesias, M., 2004. He's Back. *The American Prospect,* February 23 [online]. Available at: www.prospect.org/cs/articles?article=hes_back [accessed October 2010].

Middle East Media Research Institute, 2002. "Why We Fight America" – Al-Qa'ida Spokesman Explains September 11 and Intentions to Kill 4 Million Americans with Weapons of Mass Destruction. June 12 [online]. Available at: www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP38802 [accessed October 2010].

Mintz, A., 1993. The Decision to Attack Iraq: A Noncompensatory Theory of Decision Making. *Journal of Conflict Resolution* 37 (4): 595 –618.

Monten, J., 2005a. *Neoconservatism and the Promotion of Democracy Abroad,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

2005b. The Roots of the Bush Doctrine: Power, Nationalism, and Democracy Promotion in Grand Strategy. *International Security* 29 (4): 112 –56.

Monten, J. and Busby, J., 2008. *Winner Takes All: How did Unilateralism Triumph in the Republican Party?* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Morkevicius, V., 2006. *Faith-Based War? Religious Rhetoric and Foreign Policy in the Bush Administration,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Most, Benjamin A., Starr, H. and Puchala, D.J., 1989. *Inquiry, Logic, and International Politics.* Columbia: University of Southern Carolina Press.

Moyers, Bill. 2008. Buying the War: How Did the Mainstream Press Get it So Wrong? Available at: www.pbs.org/moyers/journal/btw/watch.html

Murphy, G., 1969. On Counterfactual Propositions. *History and Theory* 9: 14 –38.

Mylroie, L., 1998. Clinton Signs Iraq Liberation Act: Statement by the President. Iraq News/FAS News, October 31 [online]. Available at: www.fas.org/news/iraq/1998/11/01/981101-in.htm [accessed October 2010].

Nabers, D. and Patman, R., 2007. *9/11 and the Rise of Political Fundamentalism in the US: Domestic Legitimatisation versus International Estrangement?* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Nader, R., 2004. Meet the Press. NBC News: interview transcript, February 22 [online]. Available at: www.msnbc.msn.com/id/4304155 [accessed October 2010].

Nagourney, A., 2002. A Nation Challenged: The Democrat; Gore, Championing Bush, Calls for a "Final Reckoning" with Iraq. *New York Times,* February 13 [online]. Available at: www.nytimes.com/2002/02/13/world/nation-challengeddemocrat-gore-championing-bush-calls-for-final-reckoning-with.html [accessed October 2010].

*New Republic, The,* 1998. Fuerth In Line. December 7, 16.

*New York Times Magazine,* 2006. What If 9/11 Never Happened? A Counter-history. August 14 [online]. Available at: www.nymag.com/news/features/19147 [accessed October 2010].

Noonan, P., 2002. The Great Iraq Debate: Richard Offers Perles of Wisdom, and Leon Says Fuerth Things First. *The Wall Street Journal,* February 15.

Nunn, S., 2002. www.pbs.org/newshour/bb/congress/jan-june02/agenda_1–31.html; www.nti.org/c_press/speech_samnunn_102202.pdf [accessed October 2010].

Nye, Joseph, 2002. Owls are Wiser About Iraq Than Hawks. *Financial Times,* October 21. Available at: www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/1224/owls_are_wiser_about_iraq_than_hawks.html?breadcrumb=%2Ftopic%2F7%2Fdirty_bombs%3Fpage%3D14.

Obama, Barack, 2009. Remarks by the President on National Security. The White House, Office of the Press Secretary, Washington, DC, May 21. Available at: www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-On-National-Security-5–21–09.

O'Driscoll, C., 2006. *Anticipatory War and the Just War Tradition: Sufficient Threats, Just Fears, Unknown Unknowns, and the Invasion of Iraq,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

O'Hanlon, M., 2002. How the Hardliners Lost. *Washington Post,* November 10, B7.

Oliphant, T., 2007. *Utter Incompetents: Ego and Ideology in the Age of Bush.* New York: Thomas Dunne Books.

Onea, T.A., 2008. *Jacksonian Idealism: Prestige, Iraq, and American Empire,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

O'Reilly, M. and Renfro, W. 2006. *Like Father, Like Son? A Comparison of the Foreign Policies of George H.W. Bush and George W. Bush,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Payne, R. and Dombrowski, P., 2005. *Preemptive War: Crafting a New International Norm,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Pelley, S., 2008. Interrogator Shares Saddam's Confessions. *60 Minutes Online,* January 27 [online]. Available at: www.cbsnews.com/stories/2008/01/24/60minutes/main3749494.shtml [accessed October 2010].

Pelz, S., 2001. Toward a New Diplomatic History: Two and a Half Cheers for International Relations Methods. In C. Elman and M. Fendius Elman, eds. *Bridges and Boundaries: Historians, Political Scientists and the Study of International Relations.* Cambridge, MA: MIT Press.

Phythian, M., 2006. The Perfect Intelligence Failure? US Pre-War Intelligence on Iraqi Weapons of Mass Destruction. *Politics and Policy* 34 (2) (May): 400 –24.

Pierson, P., 2000. Increasing Returns, Path Dependence, and the Study of Politics. *American Political Science Review* 94: 251 –67.

2004. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis.* Princeton: Princeton University Press.

Pillar, P., 2006. Intelligence, Policy, and the War in Iraq. *Foreign Affairs* 85 (2): 15 –27.

Pincus, W., 2006. U.S. Said to Misread Hussein on Arms: Report Cites Suspicions of Ruse. *Washington Post,* March 14.

Piro, G., 2008. Interrogator Shares Saddam's Confessions: Tells 60 Minutes Former Iraqi Dictator didn't Expect U.S. Invasion. *60 Minutes,* January 27.

Podhoretz, Norman, 2007. *World War IV: The Long Struggle against Islamofascism.* New York: Random House, 154.

Pollack, K.M., 2002. Next Stop Baghdad? *Foreign Affairs,* 81 (2) (March/April). Available at: www.cfr.org/publication/4484/next_stop_baghdad.html.

Pollack, K., 2004. Spies, Lies, and Weapons: What Went Wrong. *The Atlantic* (January/February) [online]. Available at: www.theatlantic.com/doc/200401/pollack [accessed October 2010].

Porpora, D., 2004. *Structure, Ideology, and the New American Hegemony,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Powers, T., 2007. What George Tenet Really Knew about Iraq: Unraveling the Former CIA Chief 's Cover Story about Bogus Intelligence – and the Grand Scheme that Launched the War. Salon.com, July 2/*The New York Review of Books,* July 19 [online]. Available at: www.salon.com/opinion/feature/2007/07/02/tenet_iraq/index1.html [accessed October 2010].

Prados, J., 2004. *Hoodwinked: The Documents that Reveal How Bush Sold Us a War.* New York: New Press.

Press, E., 2001. Smart Bomb? *Prospect Magazine,* December 17 [online]. Available at: www.prospect.org/cs/articles?article=smart_bomb [accessed October 2010].

Preston, J., 2002. Threats and Responses: Shift Toward the US Stand On Iraq is Noted in Council. *New York Times,* November 1.

Proulx. J., 1999. Tapping an Empty Well: What's Happening in Iraq Today. *Columbia Chronicle Online,* 33 (9), November 22 [online]. Available at: www.columbiachronicle.com/back/1999_fall/99nov22/vp2.html [accessed October 2010].

Purdum, T.S. and Tyler, P.E., 2002. Top Republicans Break With Bush On Iraq Strategy. *New York Times,* August 16.

Ragin, C. and Becker, H., eds. 1992. *What is a Case?* Cambridge: Cambridge University Press.

Record, J., 2010. *Wanting War: Why the Bush Administration Invaded Iraq.* Dulles: Potomac Books Inc.

Redd, S.B., 2002. The Influence of Advisers on Foreign Policy Decision Making: An Experimental Study. *Journal of Conflict Resolution* 46 (3): 335 –64.

Rice, C., 2000. Promoting the National Interest. *Foreign Affairs,* 79 (January/February): 45 –62.

Ricks, T.E., 2007. *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq.* New York: Penguin.

Risen, J., 2006. *State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration.* New York: Free Press.

Ritter, S., 1999. *Endgame: Solving the Iraq Problem Once and for All.* New York: Simon & Schuster.

2002. Ritter: Facts Needed Before Iraq Attack. CNN.com/WORLD, July 17 [online]. Available at: www.archives.cnn.com/2002/WORLD/meast/07/17/saddam.ritter.cnna [accessed October 2010].

Rivkin, David B. and Casey, Lee A., 2003. Saddam, Nikita and Virtual Weapons of Mass Destruction: A Question of Threat Perception and Intelligence Assessment. *The National Interest,* June 11 [online]. Available at: www.nationalinterest.org/article/ saddam-nikita-and-virtual-weapons-of-massdestructiona-question-of-threat-percep-2362.

Robb, C.S. and Silberman, L.H., 2005. *The Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction: Report to the President of the United States,* March 31 [online]. Available at: www.globalsecurity.org/intell/library/reports/2005/wmd_report_31mar2005.pdf.

Rodriguez, E., 2004. *George W. Bush and the End of the New World Order,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Romero, A., 2009. Quoted in Ed Henry, Deadline Missed for policy on detaining terror suspects. CNN.com, July 21 [online]. Available at: www.articles.cnn.com/2009-07-21/politics/obama.gitmo_1_military-commissionsguantanamo-bay-controversial-prison/2?_s=PM:POLITICS

Rosenau, J.N., 1966. Pretheories and Theories of Foreign Policy. In R.B. Farrell, ed. *Approaches to Comparative and International Politics.* Evanston: Northwestern University Press.

Rove, K., 2010. *Courage and Consequence: My Life as a Conservative in the Fight.* New York: Threshold Editions (Simon & Schuster).

Rowley, J., 2009. Panetta Says CIA Agents "Truthfully" Briefed Pelosi (Update2). Bloomberg.com, May 15 [online]. Available at: www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601087&sid=ax..5s0JJ5rl&refer=home [accessed October 2010].

Rubin, J., 2002. Quoted in PBS documentary "Saddam's Ultimate Solution." July 11 [online]. Available at: www.pbs.org/wnet/wideangle/shows/saddam [accessed October 2010].

Russell, K., 2004. The Subjectivity of Intelligence Analysis and Implications for the US National Security Strategy. The US National Security Strategy, *SAIS Review* XXIV (1) (Winter–Spring): 147–63.

Ryan, D., 2004. *Framing the Response: US Hegemony after September 11,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Saletan, W., 2004. Iraq War? No. Slate.com, August 12 [online]. Available at: www.slate.com [accessed October 2010].

*San Francisco Chronicle,* 2002. Missing: A Case for War. Chronicle Editorial, August 29: A-20 [online]. Available at: www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?fi le=/chronicle/archive/2002/08/29/ED186178.DTL [accessed October 2010].

Sanger, D., 2000. The 2000 Campaign: Rivals Differ on US Role in the World. *New York Times,* October 30 [online]. Available at: www.nytimes.com/2000/10/30/world/2000-campaign-world-views-special-report-rivals-differ-us-roleworld.html [accessed October 2010].

2009. U.S. Weighs Intercepting North Korean Shipments. *New York Times,* June 7.

Santora, M., 2007. A Democratic Drive to War? *New York Times,* May 21 [online]. Available at: www.thecaucus.blogs.nytimes.com/2007/05/21/a-democraticdrive-to-war [accessed October 2010].

Saunders, E.N., 2008. *Wars of Choice: Leadership, Threat Perception, and Military Interventions,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Schiff, J., 2003. Holbrooke: After War, US must Mend Bonds with Other Countries, UN. *University Record Online*. University of Michigan, March 31 [online]. Available at: www.ur.umich.edu/0203/Mar31_03/08.shtml [accessed October 2010].

Schmidt, B.C. and Williams, M.C., 2008. The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists. *Security Studies* 17 (2) (April): 191 –220.

Schonberg, K., 2006. *Wilsonian Unilateralism: Rhetoric and Power in American Foreign Policy since 9/11,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Diego.

Schroeder, G., 2003. www.news.bbc.co.uk/1/hi/not_in_website/syndication/monitoring/media_reports/2756893.stm [accessed October 2010].

Schuler, D., 2007. What if? The Al Gore Presidency (Updated). *The Glittering Eye* [online]. Available at: www.theglitteringeye.com/?p=3343 [accessed October 2010].

Sciolinoi, E., 2000. The Insider: A Gore Adviser Who Basks in the Shadows. *New York Times,* April 25 [online]. Available at: www.partners.nytimes.com/library/politics/camp/042500wh-gore-fuerth.html [accessed October 2010].

Scowcroft, B., 2002. Don't Attack Saddam: It would Undermine Our Anti-terror Efforts. *Wall Street Journal,* August 15.

Selfa, L., 2004. The Democratic Party and the Politics of Lesser Evilism. International Socialist Organization [online]. Available at: www.internationalsocialist.org/pdfs/democrats_lesserevilism.pdf [accessed October 2010].

Senate Select Committee on Intelligence on the US, 2004. Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq, July 7 [online]. Available at: www.gpoaccess.gov/serialset/creports/iraq.html [accessed October 2010].

Sevan, B.V., 2005. Oil for Food: Far from a Failure. *International Herald Tribune,* September 12 [online]. Available at: www.nytimes.com/2005/09/12/opinion/12iht-edsevan.html [accessed October 2010].

Sickles, M., 2005. *A Neoconservative Just War: Implications of the Iraq Campaign,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Siegel, A., 2000. Mission Creep or Mission Misunderstood? *Joint Force Quarterly.* National Defence University [online]. Available at: www.ndu.edu/inss/Press/jfq_pages/1825.pdf [accessed October 2010].

Smith, G.F., 2006. *Deadly Dogma: How Neoconservatives Broke the Law to Deceive America.* New York: Institute for Research.

Sniegoski, S.J., 2008. *The Transparent Cabal: The Neoconservative Agenda, War in the Middle East, and the National Interest of Israel.* Norfolk: Ihs Press.

Sobieraj, S., 2000. Associated Press in *L.A. Times,* May 23.

Specter, A., 2002. Bill Summary & Status – 107th Congress (2001–2002) – S.J. RES.41 – All Information [online]. Available at: www.thomas.loc.gov/cgibin/bdquery/D?d107:41:./list/bss/d107SJ.lst:@@@L&summ2=m& [accessed October 2010].

Stempel, J., 2005. *The Ideology and Reality of American Primacy: Hope, Error, and Incompetence,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Honolulu.

Straw, J., 2002. www.downingstreetmemo.com/strawtext.html [accessed October 2010].

2010. www.iraqinquiry.org.uk/media/44940/100208pm-straw.pdf [accessed October 2010].

Sylvan, D. and Majeski, S., 1998. A Methodology for the Study of Historical Counterfactuals. *International Studies Quarterly* 42 (1): 79 –108.

Tenet, G., 2007. *At the Center of the Storm: My Years at the CIA.* New York: HarperCollins.

Tetlock, P., 1999. Theory-Driven Reasoning About Plausible Pasts and Probable Futures in World Politics: Are We Prisoners of Our Preconceptions? *American Journal of Political Science* 43 (2): 335 –66.

Tetlock, P. and Belkin, A., 1996. *Counterfactual Thought Experiments in World Politics: Logical, Methodological and Psychological Perspectives.* Princeton: Princeton University Press.

Tetlock, P. and Lebow, R.N., 2001. Poking Counterfactual Holes in Covering Laws: Cognitive Styles and Historical Reasoning. *American Political Science Review* 95 (4): 829 –43.

Tetlock, P. and Mellers, B., 2002. The Great Rationality Debate: The Impact of the Kahneman and Tversky Research Program. *Psychological Science* 13: 94 –9.

Tetlock, P., Lebow, R.N. and Parker, N., 2000. *Unmaking the West: "What if" Scenarios that Re-write History.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Thelen, K., 1999. Historical Institutionalism in Comparative Politics. *Annual Review of Political Science* 2: 369 –404.

Theurkauf, R.S., 2008. *Theological Identities in International Relations Theory,* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Thorson, S. and Sylvan, D.A., 1982. Counterfactuals and the Cuban Missile Crisis. *International Studies Quarterly* 26 (4): 539 –71.

Thrall, A. and Cramer, J., 2007. *Why Did the US Invade Iraq? Survey and Evidence,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Tomasky, Michael, 2009. The Obama Doctrine? Let's See What He Says to Mubarak. *Guardian,* May 31.

Tully, A.F., 2002. Are Influential Senator's Comments about War with Iraq Tacit Approval? Washington, DC: Radio Free Europe/Radio Liberty [online]. Available

at: www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2002/020807_08200215535.htm [accessed October 2010].

Tunc, H., 2005. What Was it All About After All? The Causes of the Iraq War. *Contemporary Security Policy* 26(2) (August): 335–55.

Turque, B., 2000. *Inventing Al Gore.* New York: Houghton Mifflin Company.

Unger, C., 2007. *The Fall of the House of Bush: The Untold Story of How a Band of True Believers Seized the Executive Branch, Started the Iraq War, and Still Imperils America's Future.* New York: Scribner.

2008. *American Armageddon: How the Delusions of the Neoconservatives and the Christian Right Triggered the Descent of America.* New York: Scribner.

United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission, 2003a. *Twelfth quarterly report of the Executive Chairman of the United Nations Monitoring, Verification and Inspection Commission in accordance with paragraph 12 of Security Council resolution 1284 (1999* ), February 28 [online]. Available at: hwww.un.org/News/dh/iraq/unmovic-feb03-en.pdf [accessed October 2010].

2003b. *Unresolved Disarmament Issues: Iraq's Proscribed Weapons Programmes.* United Nations, March 6 [online]. Available at: www.un.org/Depts/unmovic/new/documents/cluster_document.pdf [accessed October 2010].

United Nations Security Council, 2002. *Security Council Holds Iraq in "Material Breach" of Disarmament Obligations, Offers Final Chance to Comply, Unanimously Adopting Resolution 1441.* Security Council 464th Meeting, November 8 [online]. Available at: www.un.org/News/Press/docs/2002/SC7564.doc.htm [accessed October 2010].

United Nations Special Commission, 1998. *Letter Dated 15 December 1998 from the Secretary-General Addressed to the President of the Security Council.* United Nations, December 15 [online]. Available at: www.un.org/Depts/unscom/s98–1172.htm [accessed October 2010].

Urbina, I., 2000. Rogues' Gallery: Who Advises Bush and Gore on the Middle East? *Middle East Report* 216 (Fall).

US Department of Defense, 2002. Rumsfeld on Iraq: "Goal is Disarmament." CNN. com, September 21, Interview with CNN's Jamie McIntyre [online]. Available at: www.defenselink.mil/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=3659 [accessed October 2010].

US Department of Justice, Federal Bureau of Investigation, 2009. Saddam Hussein Talks to the FBI: Twenty Interviews and Five Conversations with "High Value Detainee # 1" in 2004. National Security Archive Electronic Briefing Book No. 279. Edited by Joyce Battle, Assisted by Brendan McQuade. Declassified on May 21, 2009.

US Department of State (Office of the Spokesman), 2003. FACT SHEET: Historic Review of UNMOVIC's Report on Unresolved Disarmament Issues. GlobalSecurity.org,

March 10 [online]. Available at: www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2003/iraq-030310-state-unmovic_2003–269.htm [accessed October 2010].

Van Apeldoorn, B. and De Graaff, N., 2008. *The Making of the "Long War": Neoconservative Networks and Continuity and Change in US "Grand Strategy,"* in Annual Meetings of the International Studies Association. San Francisco.

Vasquez, Betsy R., 2003. Thank God Bush was our President on 9/11, not Al Gore. *The Moderate Independent,* September 16–30, 1 (11).

Vertzberger, Y., 1990. *The World in their Minds: Information Processing, Cognition and Foreign Policy Decision-Making.* Palo Alto: Stanford University Press.

Voice of America News, 2003. US Rejects Canadian Proposal to Give Iraq More Time. *State Department: Voice of America News,* February 26 [online]. Available at: www.voanews.com/english/archive/2003–02/a-2003–02–26–38-US.cfm?moddate=2003–02–26 [accessed October 2010].

Voice of America News *W.*, 2008. [Film]. Directed by Oliver Stone. USA: Lions Gate Productions.

Wahlrab, A., 2004. *Realism, Security, and Democracy: A "Sophisticated" Realist Critique of the War on Terrorism,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Montreal.

Warrick, J. and Eggen, D., 2007. Hill Briefed on Waterboarding in 2002. *Washington Post,* December 9, A01.

Washington Post, 2005. UNcorruptible? WashingtonPost.com, August 10, A16.

Washington Times, 2005. Oil-for-Bribes Program. *Washington Times,* August 10.

Weintraub, J., 2003. Al Gore on Iraq. *Jeff Weintraub: Comments and Controversies* [online]. Available at: www.jeff weintraub.blogspot.com/2003/11/al-gore-oniraq-february-12–2002.html [accessed October 2010].

Weisberg, J., 2002. Iraq Now? *Slate.com,* February 7 [online]. Available at: www.slate.com/id/2061799 [accessed October 2010].

.2008*The Bush Tragedy.* New York: Random House.

Western, J., 2005. The War over Iraq: Selling War to the American Public. *Security Studies* 14(1) (October): 106–39.

2007. *Discounting the Costs of War in Iraq: Resurrecting the Ideology of the Offensive,* in Annual Meetings of the International Studies Association. Chicago.

Wilson, J., 2004. Interview. *Meet the Press,* NBC, May 2.

Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, 2006. *H.R.4655 Iraq Liberation Act of 1998* (Enrolled Bill [Sent to President]). Iraq Watch, August [online]. Available at: www.iraqwatch.org/government/US/Legislation/ILA.htm [accessed October 2010].

Woodward, B., 2004. *Plan of Attack: The Definitive Account of the Decision to Invade Iraq*. New York: Simon & Schuster.

Woods, K.M., Lacey, J.R. and Murray, W., 2006b. Saddam's Delusions: The View from the Inside. *Foreign Affairs* (May–June) [online]. Available at: www.foreignaffairs.com/articles/61701/kevin-woods-james-lacey-and-williamsonmurray/saddams-delusions-the-view-from-the-inside [accessed October 2010].

Woods, K.M., Pease, M.R., Stout, M.E., Lacey, J.R. and Murray, W., 2006a. *Iraqi Perspectives Project: A View of Operation Iraqi Freedom from Saddam's Senior Leadership*. Joint Center for Operations Analysis, Washington, DC [online]. Available at: www.jfcom.mil/newslink/storyarchive/2006/ipp.pdf [accessed June 2008].

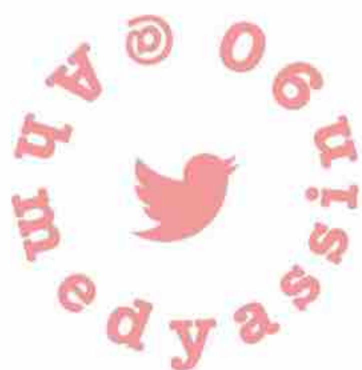
Woollacott, M., 2004. Americans and the Rest of the World: Who Needs Whom? *Arab News*. London, 24 January.

Youtube user, 2006. *Democrats on Iraq's WMD*. August 12 [online]. Available at: www.youtube.com/watch?v=i87cZ3Og6ts [accessed October 2010].

2008. *Democrats, WMD's & The Iraq War*. April 8 [online]. Available at: www.youtube.com/watch?v=iSwSDvgw5Uc [accessed October 2010].

Zonis, M., 2007. The Democracy Doctrine of President George W. Bush. In *Understanding the Bush Doctrine: Psychology and Strategy in an Age of Terrorism*. New York: Routledge.




@Ahmedyassin90

# نبذة عن المؤلف

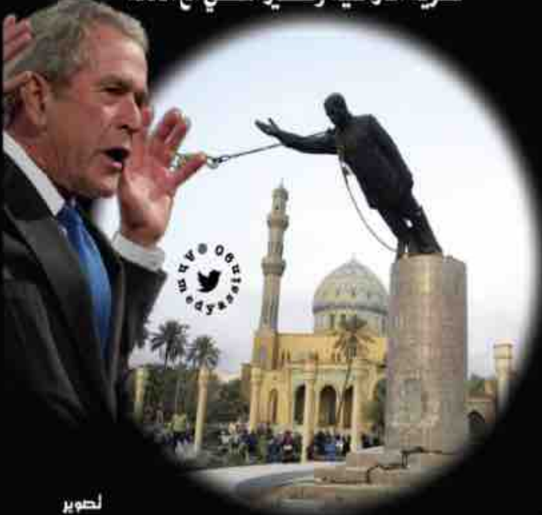
**فرانك هارفي**؛ هو أستاذ باحث في العلاقات الدولية في جامعة دالهوزي. شغل في عام 2007 كرسي جيمس ويليام فولبرايت للباحث الزائر في الدراسات الكندية (جامعة ولاية نيويورك الحكومية في بلاتسبرج)، كما أنه باحث أول في المعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية، ومدير سابق لمركز دراسات السياسة الخارجية في دالهوزي.


@Ahmedyassin90



# تفسير حرب العراق

## نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة



فرانك هارفي

تصوير

أحمد ياسين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية